

جين هيل

ال جذور العربية للرأسمالية الأوروبية

ترجمة: د. محمود حداد



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



كلمة
KALIMA



جين هيلك

الجزور العربية للرأسمالية الأوروبية



الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م

ردمك 978-9953-87-289-6

جميع الحقوق محفوظة (ك) كلمة ص.ب. 2380 أبو ظبي. إ. ع. م. هاتف 971 2 6314485 +

فاكس 971 2 6314462 + - الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.kalima.ae>

الدار العربية للعلوم ناشرون، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم،

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+) - ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb - الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي Charlemagne, Muhammad, and the Arab Roots of Capitalism

حقوق الترجمة العربية مَرَّص بها قانونياً من الناشر Walter de Gruyter GmbH Co. KG, D-10785 Berlin

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

Copyright 2006 © Walter de Gruyter GmbH Co. KG, D-10785 Berlin. All rights reserved.

Arabic language edition is published in cooperation between Kalima and Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

Arabic Copyright © 2007 by Kalima and Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص

مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، ولسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر



كلمة أولى

"إن فتوحات المسلمين التي جلبت الارتباك إلى كل من أوروبا وآسيا كانت غير مسبقة. وكانت سرعة انتصاراتهم تقارن فقط بانتصارات الإمبراطوريات المغولية التي قادها أتيتلا وجنكيزخان وتيمورلنك. لكن هذه الإمبراطوريات الأخيرة كانت سريعة الزوال بينما بقيت الفتوحات الإسلامية لمدة طويلة. ولا يزال للدين الإسلامي مؤمنوه اليوم في كل الأماكن التي نشره فيه الخلفاء الأوائل. حقاً، إن سرعة البرق التي انتشر فيها الإسلام كانت معجزة حقيقية عندما تقارن بالبطء النسبي لانتشار المسيحية".

المؤرخ البلجيكي هنري بيرين Henri Pierrenne

في كتابه شارلمان ومحمد،

الطبعة السادسة

(لندن، 1974)، ص 149.

المحتويات

| | |
|----|--|
| 17 | مقدمة |
| 17 | I - تصدير العقيدة الإسلامية الاقتصادية |
| 17 | أ. التحدي التاريخي |
| 20 | ب. الإسلام والتحول الاقتصادي المسيحي في أوروبا |

الجزء الأول

الانحطاط المسيحي

| | |
|----|--|
| 31 | الفصل الأول: حالة الركود في أوروبا المسيحية خلال العصور الوسطى |
| 31 | 1.1 ما الذي دمر روح العمل الحرّ في بلاد الغال؟ |
| 32 | أ. العوامل الاجتماعية الاقتصادية |
| 35 | ب. الكنيسة |
| 54 | 2.1 التبعات السياسية لهذا التحول الاجتماعي الاقتصادي |

الجزء الثاني

الهيمنة الإسلامية

| | |
|----|--|
| 67 | الفصل الثاني: الانفجار التجاري الإسلامي خلال القرون الوسطى |
| 67 | 1.2 الأساسات الصناعية عند بداية تجارة المسلمين |
| 78 | 2.2 تطوّر التجارة الإسلامية |
| 78 | أ. توسّع تجارة المسلمين في عصر الخلفاء الراشدين |
| 78 | (I) مركز التجارة الإسلامية المبكرة |

| | |
|-----|--|
| 82 | (II) ديناميكيّات التجارة الإسلامية المبكرة..... |
| 86 | ب. الأمويون وانتقال التجارة المسلمة نحو الشمال..... |
| 93 | ج. ذروة التجارة في العصر العباسي..... |
| 93 | (I) بغداد: نقطة التقاء التجارة العالمية..... |
| 100 | (II) اتّجاه التجارة العباسية وانتشارها..... |
| 106 | 3.2 الفاطميون بعد انهيار الخلافة العباسية..... |
| 119 | الفصل الثالث: التطبيق العملي لعقيدة السوق الحرّة الإسلامية..... |
| 121 | 1.3 الربح الخاص والرغبة بزيادة الرأسمال..... |
| 121 | أ. امتلاك العقارات الخاصة والسعي وراء المكسب الشخصي..... |
| 122 | ب. دور حافز الربح في السعي وراء المكسب الشخصي..... |
| 126 | ج. دور حساسية السعر في تحقيق الحدّ الأمثل من الربح..... |
| 129 | 2.3. أدوات العمل الرأسمالية المشتركة..... |
| 129 | أ. مسائل الفائدة والدين..... |
| 132 | ب. الآليات المشتركة للالتزام الرأسمالي..... |
| 137 | ج. الشراكات والشركات التجارية..... |
| 150 | د. العمليات المصرفية والأدوات الائتمانية المرافقة لها..... |
| 161 | الفصل الرابع: ازدهار "الرأسمالية التجارية" في مصر الفاطمية..... |
| 161 | 1.4 فتح الفاطميين لمصر..... |
| 167 | 2.4 المحيط الاقتصادي الكلي "المتمركز حول النيل" عند الفاطميين..... |
| 175 | 3.4 بلوغ "الرأسمالية التجارية" الكمال في مصر الفاطمية..... |
| 175 | أ. دافع الربح الخاص والسعي وراء الزيادة في قيمة الرأسمال..... |
| 176 | (1) امتلاك عقار خاص..... |
| 179 | (2) السعي وراء الربح الخاص..... |
| 185 | (3) البحث عن رأسمال نوعي..... |
| 192 | ب. الآليات المشتركة الفعّالة لاستثمار الرأسمال الخاص..... |
| 200 | ج. "الأدوات الائتمانية" للرأسمالية التجارية..... |

الجزء الثالث

الإسلام والانتعاش المسيحي

- 221 الفصل الخامس: متطلبات التجارة وتحول أوروبا
- 1.5 النهضة الاقتصادية الأوروبية في القرن الخامس الهجري/الحادي
- 221 عشر الميلادي
- 225 2.5 هنري بيرين والجدال حول التجارة الأوروبية بين الشرق والغرب
- 3.5 أدلة تظهر حالة التجارة المبكرة بين الشرق والغرب خلال
- 240 القرون الوسطى
- 253 4.5 الأبعاد البنيوية للتجارة الفاطمية - الأوروبية
- 261 5.5 تأثير الحملات الصليبية في التجارة الإيطالية - الإسلامية
- 261 أ. الصادرات الأوروبية إلى المشرق
- 265 ب. الصادرات المشرقية إلى أوروبا
- 267 ج. نمو التجارة الغربية داخل المشرق
- 269 د. تطور الأداة التجارية الغربية في المشرق
- 272 هـ. التأثيرات الاقتصادية في أوروبا المسيحية
- 289 الفصل السادس: تحول أوروبا خلال القرون الوسطى: انتصار الأفكار
- 289 1.6 تحول التجارة الغربية بواسطة الممارسة التجارية الشرقية
- 295 2.6 نقل المصطلحات التجارية
- 300 3.6 نقل الأيديولوجيات التجارية للسوق الحرة
- 307 4.6 نقل النماذج النقدية الجديدة
- 315 5.6 نقل الأشكال الجديدة من الروابط التجارية
- 328 6.6 نقل أدوات التجارة الجديدة
- 335 7.6 إعادة تقييم الثورة التجارية الإسلامية - الإيطالية

الخاتمة

- 353 الخاتمة: الإسلام وتجدد النشاط الاقتصادي في أوروبا خلال القرون الوسطى

الملاحق

- الملحق أ: الأفكار الإسلامية حول الغرب الأوروبي خلال القرون الوسطى المبكرة 361
- الملحق ب: امتدادات التجارة الإسلامية العالمية 371
- الملحق ج: دروب التجارة المؤدية إلى الحجاز عند فجر الإسلام 393
- الملحق د: مبادئ الربح الخاص الإسلامية في السوق الحرة 403
- الملحق هـ: الظهور المبكر لعقدي المضاربة والمخاطرة 407
- الملحق و: الدروب الرئيسية للتجارة عند اليهود الرادانيين 413
- الملحق ز: ملخص بأهم المعارك البحرية الإسلامية المبكرة:
25هـ/645م - 291هـ/904م 415
- الملحق ح: مستلزمات التجارة وتحول أوروبا 425
- الملحق ط: أفكار حول اشتقاق المنكوس واستخدامه 431
- الملحق ي: تأثير التأويل الإسلامي على الفكر المسيحي البروتستانتي
الإصلاح المبكر 435

المصادر

- تحليل المصادر 455
- I - الأدب العقائدي الاقتصادي الإسلامي خلال القرون الوسطى 455
- II - التاريخ الاقتصادي الأوروبي القروسي 459
- بيلوغرافيا 461
- مفتاح الاختصارات المستخدمة في البيلوغرافيا 461
- I - المصادر الأولية القروسية الصادرة في الشرق الأدنى 461
- II - المصادر الأولية القروسية غير الإسلامية 469
- III - المصادر الثانوية الحديثة بالعربية والأجنبية 471
- IV - المصادر الثانوية الغربية الحديثة 481

إهداء

أود إهداء هذا العمل بترجمته العربية
إلى أستاذي المؤرخ الاقتصادي العربي الكبير
الدكتور عبد العزيز الدوري

جين هيك

مقدمة الطبعة العربية

نحو العودة إلى علاقات ودّية بين الشرق والغرب

أشعر بالفخر أن الدار العربية للعلوم ومؤسسة كلمة والدكتور محمود حداد (أستاذ التاريخ في جامعة البلمند في لبنان) قاموا بنشر هذه النسخة المترجمة من الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية، كما أحسّ بنفس الفخر والإعتزاز لأن البروفسور لورنس كونراد ودار نشر والتر دو غرويتير الألمانية العريقة اختارا هذا العمل ليكون جزءاً من السلسلة البارزة التي يشرفان عليها دراسات في تاريخ وثقافة الشرق الإسلامي.

بدأ اهتمامي بالتاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى عندما درست في جامعة ميشيغن على يد البروفسور أندرو إركرويتز الذي كان أوّل من درّس التاريخ الاقتصادي الإسلامي وتاريخ العملات القديمة في الولايات المتحدة الأميركية. وقد تعزّز هذا الاهتمام عندما سنحت لي الفرصة لأدرس في جامعة الأردن في أوائل الثمانينات من القرن الماضي على يد المؤرّخ الاقتصادي العربي الشهير البروفسور عبد العزيز الدوري. في تلك الأيام، كانت دراسة الاستشراق تتمحور حول الجدل العلمي الدائر حول أطروحة بيرين، وهو المفهوم الذي قدّمه في أوائل القرن العشرين العالم البلجيكي الذي - بشكل مبسط - أعلن أن قيام قوّة غربية - وهي الدولة الإسلامية - على الشواطئ الشرقية للمتوسط أدّى إلى قطع الطرق القديمة للتبادل التجاري التقليدي بين الدول الأوروبية وآسيا، ممّا ترك أوروبا الغربية دون أسواق

لتصريف البضائع، الأمر الذي انتهى إلى تراجع اقتصادها ليُصبح نظامًا إقطاعيًا يتميز بمقايضة السلع؛ وهو نظام كان سائدًا في العصور المظلمة. أدّى هذا التفسير المبتكر الذي ارتكز على جوانب التبادل التجاري الذي تخطّى القارة الأوروبية، إلى إثارة نقاش حيوي حول الاستشراق لأكثر من نصف قرن. والمقولة الثالثة للمؤرخ الاقتصادي الأوروبي للعصور الوسطى ر. س. لوبيز أدّى بها عام 1955 أن تؤكّد على ذلك:

كل ما كُتِبَ تقريبًا عن التاريخ الاقتصادي للعصور الوسطى خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، عكس الحماسة حول أطروحة هنري بيرين.

إلا أن تحليل بيرين لم يكن متماسكًا، بما أنه لم تكن هناك أي إشارة واضحة أنه كان في مراجع القرون الوسطى في الشرق أو في الغرب ما يؤكّد أن قيام الدولة الإسلامية أثر بشكل سلمي ولموس على اقتصاد أوروبا المسيحية في القرون الوسطى، وبالرغم من أن الدولة الإسلامية الحديثة العهد فرضت متطلّبات اقتصادية طبيعية ربّما تكون قد غيّرت الأنماط التجارية القديمة القائمة آنذاك، إلا أن هناك براهين واضحة تشير إلى أن التحوّل التجاري الذي حصل لم يأت كنتيجة مباشرة للعداء الإسلامي المُعلن. ربما يكون التجار الأوروبيون قد استفادوا من الطلب الاستهلاكي الإسلامي الأولي المتمحور في الشرق الأدنى المعاصر.

في الواقع، هناك دلائل قويّة تعزّزها المصادر تشير أن المسلمين لم يساهموا في دفع أوروبا إلى الإنحدار الاقتصادي في القرون الوسطى فحسب - كما أعلنت بعض الدراسات الاستشراقية - لكنهم ساهموا لاحقًا بعد ثلاثة أو أربعة قرون بتوفير الحوافز الاقتصادية والوسائل التجارية التي ساهمت في انتشال أوروبا من براثن العصور المظلمة.

من الواضح أن المسلمين الأوائل لم يكونوا معادين للتجارة أبدًا. حقًا، كان النبي محمد (ص) والخلفاء الراشدون الثلاثة الذين جاؤوا بعده تجارًا نشطاء، وقد ورد ذكر التجارة في القرآن الكريم 370 مرة، وخلال

قرونه الديناميكية الأولى قام حكام دار الإسلام ببناء سوق مشتركة كبيرة واحدة قادت تجارهم من اليابان في الشرق عبر كل آسيا وأفريقيا إلى أوروبا في الغرب.

لذا فإن هذه الدراسة تستكشف حقيقة أن العامل الأساس في سوء فهم التاريخ الاقتصادي القروسطي يبرز من الفشل الجدي في استيعاب أهمية التطورات التجارية والصناعية في الشرق الأدنى ضمن سياقها الصحيح، فالأحداث الاقتصادية في الشرق الإسلامي وأوروبا المسيحية في العصور الوسطى لم تتطور في فراغ، بل على العكس، كانت مرتبطة بصورة مركبة في شبكة تجارة دولية. بالتالي، فإن اقتصاديات الشرق الأدنى وأوروبا الغربية في العصور الوسطى سارت على خطين متوازيين ربما رغم وجود قرن أو قرنين من الزمن المتأخر بالنسبة إلى أوروبا الغربية. والسؤال المفتاح يصبح عندئذ: هل كان هذا الشبه مجرد مصادفة أو جزءاً من عملية سببية حيث لعبت التجارة المستمرة دوراً هاماً؟

إن ما توصلت إليه هذه الدراسة يؤيد أن العلاقة كانت سببية، وهي تظهر شكلاً مبكراً من أشكال الرأسمالية التجارية تطور مع الزمن ضمن أسواق الدولة الإسلامية في العصور الوسطى. وقد وصل هذا التطور إلى أعلى نقطة ازدهار ما بين القرنين الثالث والسادس الهجري/التاسع والثاني عشر الميلادي وإن عملياته الديناميكية جعلته قادراً على القيام بتوسع هائل في تجارة الشرق الأدنى.

نتيجة لاحتكاكهم التجاري المباشر مع المدن الإيطالية، نقل المسلمون الكثير من تكنولوجياتهم العملية المبتكرة والمتطورة إلى البندقية وجنوا وأمالفي وغيتا وبيزا ومرسيليا. وهي المدن ذاتها التي قال الكثير من المؤرخين الاقتصاديين الحديثين أن الرأسمالية الغربية نشأت فيها.

ساهم التجار الإيطاليون، باستخدامهم الأساليب التجارية المكتسبة من الدولة الإسلامية وإفادتهم، في الوقت نفسه، من الحوافز الاقتصادية القوية

التي نتجت عن متطلبات التبادل التجاري، في إرساء النهضة التجارية الأوروبية في العصور الوسطى التي بدأت بين القرنين الخامس والسادس الهجري/الحادي عشر والثاني عشر الميلادي. وكان ذلك عاملاً أساسياً في خروج تلك القارة من تجربة القرون الثلاثة التي عاشتها في ظل العصور الاقتصادية المظلمة.

إن أحد الأسباب الأساسية، بالطبع، في عملية الانتقال التكنولوجي التجاري كانت سهولة تطبيق الشريعة الإسلامية الاقتصادية على عمليات التبادل التجاري. وفقاً للشرائع التي وضعها الفقهاء المسلمون، الذين كان الكثيرون منهم يعملون في التجارة، فقد قدم هؤلاء مجموعة قوية من التسهيلات المتعلقة بالشراكة والتسليف والتوكيل التي مدّت تجار القرون الوسطى بكلّ ما يلزمهم لتفعيل التبادل التجاري.

يُظهر هذا البحث، بأن المسلمين استطاعوا تحقيق إنجازاتهم التجارية الباهرة في أوائل القرون الوسطى لأنهم كانوا قادرين على تكييف مركات عقيدتهم لتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي.

بالطريقة نفسها التي استوعبوا فيها الأيديولوجيات الإغريقية والرومانية ومن ثم نقلوها من خلال الترجمة إلى الغرب بين القرون الخامس/الحادي عشر - السابع/الثالث عشر، نقل المسلمون أسلوبهم الفريد في الرأسمالية المعتمدة على التبادل التجاري الحرّ إلى أوروبا المسيحية من خلال المدن الإيطالية في الفترة ذاتها. هكذا تمّ زرع بذور التجربة الرأسمالية الحديثة التي تغذّت في التربة التجارية الخصبة التي نتجت عن الحروب الصليبية، ومن ثم تفتّحت أزهارها في جميع أنحاء أوروبا.

وفقاً لذلك، يقدم هذا البحث ثلاثة آراء جدلية أساسية، والتي تقترح وبقوة، قلب أطروحة بيرين. وهي:

1. إن المسلمين لم يساهموا في إدخال أوروبا الغربية في العصور المظلمة التي دخلتها في القرون الأولى حتى الثالث الهجري/الثامن حتى التاسع

الميلادي، كما قال بيرين وغيره. بل إنهم قدموا بعد ذلك في القرون الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي للقارة الأوروبية الطلب الاقتصادي الأساس وأعطاها الكثير من الوسائل التجارية التي ساعدتها على النهوض من العصور المظلمة. وهكذا، فإنهم مدّوا الغرب بالكثير من الركائز الأساسية للرأسمالية.

2. لقد ازدهرت الدولة الإسلامية، في الوقت الذي غرقت فيه أوروبا الغربية الكارولينجية في مستنقع الإقطاعية في القرون الوسطى، وذلك لأن الفقهاء المسلمين كانوا أكثر قدرة من نظرائهم المسيحيين على تطوير وتقديم تفسيرات تستوعب المبادلات المالية التي تتطلبها العمليات التجارية والتي تستوجب التعامل بالفائدة في التشريعات الدينية والتي تمّ تصنيفها من قبل الفريقين بأنها ربيوية.

3. لقد عزيا خروج أوروبا من العصور المظلمة - وبشكل كبير - إلى الطلب المتزايد على السلع من التجار العرب، ولأن التجار الأوروبيين اعتمدوا وسائل إقامة الشركات والأساليب المصرفية وأخرى متعلقة بالتوكيلات التي تمّ ابتكارها أصلاً من قبل الفقهاء المسلمين الذين استخدموها ليتأقلموا مع منع الربا وكلّ ما يتطلبه السوق من أساليب تخدم التبادل التجاري السائد. وهكذا تمّ نقل ركائز الرأسمالية إلى أوروبا في عصر النهضة.

لقد نتج عن هذا الانتقال للوسائل التكنولوجية العملية تحول اقتصادي مهم. فمع إعادة تثبيت حوافز الربح لدى تجارها انطلقت أوروبا الغربية في القرون الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي في صعود مضطرد مستعينة بالوسائل التجارية الشرقية التي انبثقت منها لاحقاً أساليب تجارية غريبة حديثة.

وبالضبط من أجل هذه الأسباب - وليس كما قال هنري بيرين بأنه "دون النبي محمد (ص)، لا تستطيع فهم شارلمان" - وجدنا في هذا البحث بأن الإسلام ساعد في إنقاذ أوروبا المسيحية في القرون الوسطى من سياسات شارلمان الاجتماعية وكل من خلفه، والتي كانت غير مجدية اقتصادياً.

باختصار، كان ذلك العهد، عهداً كان فيه المشرق الإسلامي متفوقاً اقتصادياً - كان فيه الانتقال التكنولوجي حيويّاً من الشرق إلى الغرب وليس العكس أي من الغرب إلى الشرق - وعهداً تأسيسياً متميزاً بالتبادل العلمي من الجهتين، وبالعلاقات تجارية ودية تقدم دروساً تستحق المراجعة في عهد ما بعد التاسع من أيلول/سبتمبر 2001.

جين هيك

تشرين الثاني/نوفمبر 2007

مقدمة

I - تصدير العقيدة الإسلامية الاقتصادية

أ. التحدي التاريخي

لقي انهيار الشيوعية العالمية البارز خلال العقدين الأخيرين - مخلفاً الرأسمالية الماركنتيلية كأكثر نظام اقتصادي استمرارية - استحساناً كبيراً باعتباره يشكل لحظة حاسمة في التطور الأيديولوجي للغرب. فقد عبّرت القطاعات المختلفة - التجارة والسياسة والمجتمع الأكاديمي والسلطة الرابعة - عن شدة إعجابها بالنجاح الاستثنائي لنظام السوق الحرة، الذي عُرِف كاختراع غربي رائع. وهو نظام لم يرفضه سوى القلائل.

إلا أنه بغض النظر عن الانغماس في الملذات والشهوات، تبقى الجذور الأولى للرأسمالية نفسها غير محددة بشكل واضح. فهل برز نظام السوق الحرة الغربي، كما يدّعي تقليدياً تاريخ التجارة الغربية، مثل طائر الفينيق من بين أنقاض العصور المظلمة الطويلة خلال القرون الوسطى في أوروبا؟ أم كان، كما تقترح عدة مصادر أخرى، تنمة طبيعية لحركة الإصلاح الديني البروتستانتي؟

أين تجذّرت، أولاً، هذه الرأسمالية الملقّبة بالغربية؟ ألم تنشق من ثقافات وديانات سابقة؛ لا سيّما تلك السائدة في الشرق الأدنى؟ في الواقع، تحمل الدراسة الجدية والمركزة التي تبحث عن الجذور معلومات مهمة تفيد التأريخ الاقتصادي في الغرب والشرق على حدّ سواء.

من المؤسف، ولكنه الواقع، بأن تأريخ القرون الوسطى - لا سيّما ذلك الذي ركّز على الشرق الأدنى - لم يتميّز بمقاربة علمية حتى أواسط القرن الماضي. فمعظم ما يعتبر اليوم حقيقةً كتبه غير مؤرّخين - جنود، مستكشفون، مبشّرون، رجال دين، تجّار - قبل أكثر من قرن، وغيرهم من المستعربين المزيفين والهواة الذين لا تنقصهم المؤهلات فقط بل التقنيات العلمية الدقيقة أيضاً.

في هذه العملية التجريبية إذاً، تكدّست الأخطاء لترسم صورة غير واقعية عن الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. فكما قال لويس⁽¹⁾:
"لوحظ أن تاريخ العرب قد كُتب في أوروبا على وجه الخصوص من قبل مؤرّخين يجهلون العربية أو مستعربين يجهلون التاريخ".

لقد اشتكى كل من كاهن Cahen واهرنكروتر Ehrenkreutz وسيمون Simon وغيرهم أيضاً من هذا الركود المتفشي الذي أصاب البحث العلمي في مجال التاريخ الاجتماعي الاقتصادي الإسلامي خلال القرون الوسطى⁽²⁾.

تعتبر مثل هذه الاتهامات مدمّرة، وتولّد حاجة ضرورية لمراجعة الروايات التقليدية حول الإنجازات الاقتصادية والتجارية في بداية الإسلام، وإلغاء التراكمات الخاطئة والمؤسفة، وإعادة كتابة التفسيرات الخارجة عن سياقها التاريخي والزمني الصحيح، وتصويب الآراء الأخرى التي يشوبها خطأً حول الاقتصاد الاجتماعي الإسلامي العربي خلال القرون الوسطى. كنتيجة مباشرة لمثل هذه المعايير العلمية والاستنتاجات الخاطئة المرافقة التي تستمر، أنكر الدور العربي في التأثير على التاريخ الاقتصادي في القرون الوسطى، لا سيّما التاريخ الاقتصادي الأوروبي، في العديد من الكتابات الغربية الحديثة.

إن الأمثلة حول هذا الأمر لا تعد ولا تحصى؛ إنما أهمها هو المثال الذي اقترحه هنري بيرين Henry Pirenne. فمنذ أواخر عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، زعزع هذا العالم البلجيكي الشهير عالم المتخصصين في دراسة القرون الوسطى عبر تقسيم أبعاد جغرافية وزمنية حديثة وبارزة للبحث

العلمي. وهو البحث الذي يركّز على كسوف الحضارة الرومانية من خلال ستار الظلام الاقتصادي الذي أصاب أوروبا في بداية القرون الوسطى.

وفق بيرين، وقع هذا الإعتماد الذي صنع حقبة تاريخية بأكملها في القرن الثامن الميلادي. وقد حصل بسبب اضطراب وحدة العالم المتوسطي اضطراباً عنيفاً، وبسبب التراجع التدريجي في عملياته التي باتت اليوم عمليات تجارية مربحة للغاية. فقال بأن وحدة السلام الروماني Pax Romana هذه قد انهارت نتيجة الغزو المدمر للجيش العربي وإرساء الحكم الإسلامي على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط - ابتداءً من إسبانيا في أقصى الغرب، وصولاً إلى سوريا في الشرق - مروراً بالجزر الأكثر إستراتيجية في هذا البحر.

أثار هذا التفسير الجديد - بتركيزه على أبعاد التجارة التي تجاوزت حدود القارة الأوروبية - جدلاً دولياً صاحباً لأكثر من نصف قرن. فكما صرّح المؤرّخ الاقتصادي الأوروبي خلال القرون الوسطى روبرت لوبيز Robert Lopez سنة 1955⁽³⁾:

"خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، عكس معظم ما كتب حول بداية التاريخ الاقتصادي في العصور الوسطى حدة النقاش حول فرضية هنري بيرين".

بغض النظر عن تعبير بيرين التصويري - كما ستُظهر هذه الدراسة - لا يوجد دليل قاطع في مصادر القرون الوسطى - شرقية كانت أم غربية - يبرهن أن نشوء الدولة الإسلامية قد أثر يوماً سلباً على اقتصاد أوروبا المسيحية في القرون الوسطى بأي شكل من الأشكال.

فيما لا يمكن إنكار أن الدولة الإسلامية الجديدة قد طورت بعض المتطلبات الاقتصادية القومية التي كان من الممكن أن تغيّر أنماط التجارة التقليدية في القَدَم، ثمة دليل واضح يؤكد أن مثل هذا التوجه التجاري لم يأت مباشرة كتعبير عن عداء إسلامي صريح. في الواقع، ربما استفاد التجار الأوروبيون من طلب المستهلك المسلم الأولي الذي كان ينشأ وقتها في الشرق الأدنى المعاصر.

على العكس من ذلك، ثمة دليل قاطع بأن المسلمين العرب لم يلقوا فقط بأوروبا في هاوية اقتصادية خلال القرون الوسطى المبكرة - كما تؤكد بعض الدراسات المستشرقة - بل أمّنوا، بعد حوالي ثلاثة أو أربعة قرون، غالبية المحفز الاقتصادي، بالإضافة إلى مختلف الأدوات الاقتصادية التي ساعدت في تخلص أوروبا من القبضة المحكمة للعصور المظلمة.

إلا أن التجارة ليست غريبةً على المسلمين القدامى. في الواقع، كان النبي محمد (ص) وأول ثلاثة خلفاء له تجاراً نشطاء؛ وقد ورد ذكر التجارة 370 مرة في القرآن الكريم. كما وبني حكام دار الإسلام، خلال أول ثلاثة قرون ديناميكية بعد ظهور الإسلام، إمبراطورية تجارية ضخمة قادت تجارتها من اليابان في الشرق، عبر كل آسيا وأفريقيا، وصولاً إلى أوروبا في الغرب.

إلا أنه للأسف، حتى اليوم - في بداية القرن الواحد والعشرين - لا تعار الكثير من الأهمية إلى الإنجازات التجارية والاقتصادية المذهلة في مجتمعات الشرق الأدنى التي جاءت نتيجةً للانتصار العسكري والسياسي للإسلام في بداية القرن الأول الهجري/القرن السابع الميلادي.

ب. الإسلام والتحول الاقتصادي المسيحي في أوروبا

تطمح هذه الدراسة أولاً إلى تدارك هذا النقص. فمن خلال تقديم فرضيتها، تؤكد أن جزءاً كبيراً من التقصير العلمي في تقدير أهمية دور المسلمين في تحديد ملامح التاريخ الاقتصادي خلال القرون الوسطى، ناتج عن عدم فهم فعليٍّ للوقائع العالمية المعاصرة؛ أي ناتج عن الفشل في إدراك أهمية التطورات التجارية والصناعية في الشرق الأدنى داخل سياقها الخاص إدراكاً كاملاً، والعجز عن استشارة مصادر العصور الوسطى بالشكل الصحيح وتقييمها نقدياً، ثم ربطها عبر دليلٍ مادي ملموس.

غير أن الأحداث الاقتصادية في الشرق الإسلامي وأوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى لم تتطور في حالة من الخواء التجاري. على العكس من

ذلك، كانت مرتبطة بقوة في شبكة معقدة من التجارة الدولية. بالتالي، سلكت اقتصاديات الشرق الأدنى وأوروبا الغربية في القرون الوسطى مسارات متوازية بشكل كبير، إنما ربما مع قرن أو قرنين من التأخير بالنسبة إلى أوروبا الغربية. هنا يُطرح السؤال الجوهرى التالي: هل كانت هذه التشابهات نابعة عن صدفة محضة أم أنها جزء من عملية سببية. بمجملها لعبت فيها التجارة المتطورة دوراً حيوياً؟

تدعم نتائج هذه الدراسة بشدة الفرضية القائلة بأن التطورات كانت سببية. فهي تبرهن أن شكلاً قديماً وواضحاً من الرأسمالية التجارية تقدم ببطء، إنما بثبات، في أسواق الدولة الإسلامية خلال القرون الوسطى. وقد بلغ أوجه بين القرنين الثالث والسادس الهجري (9-12 الميلادي)، إذ إن ديناميكية أساليبه الإدارية جعلت من الممكن حصول توسع ضخم في تجارة الشرق الأدنى.

نقل المسلمون، نتيجة لاتصالاتهم التجارية مع دول المدن الإيطالية، العديد من تقنياتهم التجارية الجديدة والمتطورة إلى البندقية وجنوة وأمالفي وغييتا وبيزا ومرسيليا؛ أي المدن عينها التي يدعي العديد من المؤرخين التجاريين الحديثين بأن الرأسمالية الغربية ولدت فيها.

في الواقع، لجأ التجار الإيطاليون إلى الأساليب التجارية المستعارة مباشرة من الدولة الإسلامية، واستفادوا في الوقت عينه من المحفز الاقتصادي القوي الذي أوجدته متطلبات تجارتهم، فساهموا بشكل كبير في تعجيل النهضة الاقتصادية الأوروبية في القرون الوسطى التي بدأت في القرنين الخامس والسادس الهجري (11-12 الميلادي)، وهذا عامل أساسي ساهم في خروج القارة من تجربتها لاقتصاديات القرون المظلمة التي امتدت على فترة ثلاثة قرون.

ينبغي الإشارة بموضوعية إلى أن مسلمي القرون الوسطى لم يبتكروا العديد من الأدوات التجارية التي نقلوها إلى أوروبا؛ فهم ورثوها وتبنوها وأقلموها وحسنوها. فلم يبتكروا اقتصاداً نقدياً، بل إن الليسين، واليونانيين

والرومان هم من فعلوا ذلك. في الواقع، تدل أقدم الإصدارات النقدية لدار الإسلام أن نظامهم النقدي الأساسي كان نسخة عن أنظمة البيزنطيين والساسانيين. علاوة على ذلك، بسبب تحريم الإسلام للربا كان اليهود ينجزون المهمات المصرفية الأساسية في كل أنحاء الشرق الأدنى⁽⁴⁾.

حددت العديد من الأشكال الأولى للجمعية المشتركة عند المسلمين التي أدخلها التجار الإيطاليون لاحقاً في أوروبا المسيحية، هدفاً واضحاً لها ألا وهو أن تتكيف مع تحريم الدين الإسلامي للعمليات التي تحمل الفائدة. وهكذا يمكن القول بأن الرأسمالية العربية في القرون الوسطى تطورت أساساً كنتيجة ثانوية لمثل هذا التكيف.

أما التوضيح الثاني فهو أن مصطلح التجارة الإسلامية، كما يستخدم عادةً، هو أيضاً بشكل ما مصطلح خاطئ. فقد كانت التجارة في العالم الإسلامي تُمارس من قبل مجموعة متنوعة من الوسطاء التجاريين - يهود وأقباط وإيطاليون وفرنس وهندوس - بالإضافة إلى مسلمين عرب.

إلا أن هذه التجارة كانت تتم تحت رعاية الخلفاء المسلمين العرب، وبالتوافق مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية؛ فيما صاغت الدولة هيمنة سياسية وصناعية تشمل شعوباً من جميع الجنسيات والمذاهب. وبالتالي، تعمل هذه التجارة التي أجرتها شريحة كبيرة من مختلف أنواع التجار تحت راية الخلافة التي تُصنف عادةً تاريخياً كتجارة إسلامية⁽⁵⁾.

اكتسب مسلمو القرون الوسطى هذه القوة الاقتصادية المستديمة لأنهم مكيفون ومستوعبون وصائغون رائعون. فقد قاموا اليوم أيضاً - تماماً مثلما دمجوا الفلسفة الغربية القديمة مع أيديولوجيتهم الخاصة، ومع حفاظهم على الفنون والعلوم اليونانية والرومانية في العصور المظلمة - بأقلمة الممارسات الاقتصادية الملائمة للثقافات الأخرى التي صادفوها.

فضلاً عن ذلك، أينما حصلت صراعات بين هذه المبادئ والتعاليم الإسلامية - مثل مسألة الربا - عملوا جاهدين لجعلها مقبولة عبر "كتب

الحيل والمخارج"؛ وهي أساسات منطقية قانونية وضعها علماءهم الدينيون للتوفيق بين المبادئ الأساسية ومتطلبات السوق العصرية. بهذه الطريقة، نجحوا بالمحافظة على المبادئ الاقتصادية القديمة وفي إغنائها، ثم توسيعها عبر ابتكارهم تعزيزات أيديولوجية ديناميكية.

تظهر هذه الدراسة أن المسلمين كانوا قادرين على تحقيق إنجازاتهم التجارية الباهرة في القرون الوسطى المبكرة لأنهم كانوا فائقي البراعة في أقلمة عقائد ديانتهم وتركيبها وفق ما يمليه عليهم الواقع الاقتصادي.

فمثلما دمجوا الأيديولوجيات اليونانية والرومانية ثم نقلوها إلى الغرب من القرن الخامس حتى السابع الهجري (11-13 الميلادي)، نقلوا أيضاً نسختهم الفريدة من الرأسمالية التجارية القائمة على السوق الحرة إلى أوروبا المسيحية عبر دول المدن الإيطالية في تلك الفترة عينها. بالتالي، تجذرت البذور الأولى للممارسة الرأسمالية الحديثة، وتغذت بشكل أساسي من تربة العمل الحر الخصبة التي أنشأها الصليبيون وازدهرت سريعاً في القارة بأسرها.

وفقاً لذلك، تقدم هذه الدراسة ثلاث حجج تشدد على أن فرضية بيرين يمكن عكسها اليوم. وهذا يعني⁽⁶⁾:

(1) ليس فقط أن المسلمين لم يكونوا السبب وراء دخول أوروبا الغربية في العصور المظلمة من القرن الأول حتى الثالث الهجري (8-9 الميلادي)، كما ادعى بيرين وغيره؛ بل أنهم بعد عدة قرون، من القرن الخامس حتى السابع الهجري (11-13 الميلادي)، أمّنوا الطلب الاقتصادي الأساسي بالإضافة إلى العديد من الأدوات التجارية التي ساهمت في انتشار القارة الأوروبية من العصور المظلمة. ومن خلال قيامهم بذلك، نقلت إلى الغرب العديد من أدوات الرأسمالية الحديثة.

(2) ازدهرت الدولة الإسلامية، بينما باتت أوروبا الغربية الكارولينجية غارقة في مستنقع النظام الإقطاعي في القرون الوسطى؛ لا سيما أن الفقهاء المسلمين كانوا أكثر مهارة فكرياً من نظرائهم المسيحيين في تطوير أساسات منطقية تأويلية تكيف عقائدهم الدينية الفردية مع المعاملات الرأسمالية التي تدفع

الفائدة (المصنفة عند كليهما تحت خانة الربا) من أجل مواكبة المتطلبات التجارية المعاصرة.

(3) حين خرجت أوروبا المسيحية أخيراً من العصور المظلمة، كان خلاصها، في جزء كبير منه، عائداً إلى المتطلبات المتزايدة لتجارة المسلمين. وذلك لأن التجار الأوروبيين استعاروا التركيبات المشتركة والأدوات المصرفية والمعارية الأخرى التي ابتكرها الفقهاء المسلمون ليكيفوا تحريمهم للربا مع متطلبات السوق في التجارة المتطورة باستمرار. بالتالي، نقلت هذه التجارة أول أدواتها الرأسمالية إلى النهضة الغربية.

ولّد هذا النقل للتكنولوجيا التجارية بدوره تحولاً اقتصادياً ضخماً. فمع استعادة اقتصاد أوروبا الغربية لدافع الربح عند تجاره المحليين، انطلق في القرن الخامس حتى السابع الهجري (11-13 الميلادي) في هيمنة بارزة سهلتها أدوات التجارة الشرقية الأولى التي تحولت لاحقاً إلى أدوات تجارية غربية حديثة⁽⁷⁾.

لهذه الأسباب تحديداً - وخلافاً لرأي هنري بيرين الذي قال: "من غير محمد، لا يمكن فهم شارلمان" - تستنتج هذه الدراسة أن الإسلام ساهم بإنقاذ أوروبا المسيحية في القرون الوسطى من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة اقتصادياً التي فرضها الإمبراطور شارلمان ومن تلاه.

كما تُظهر أن هذا الإنجاز لم يكن عرضياً، على الرغم من أن العوامل الاقتصادية الأساسية التي سمحت بتحقيق هذه الإسهامات الفكرية المهمة تبقى إلى حد كبير مجهولة في المجال العلمي. وتسعى هذه الدراسة - مع اطلاعها التام على هذه الحقائق ذات الأهمية المؤرّخة - إلى سبر أغوار الأساسات الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية التي جعلت هذه الإنجازات الفكرية الهائلة ممكنة.

بالتالي، تتبع الفصول الآتية منهجاً معيناً، وهي تدرك تماماً أن تتبّع مسار التأثيرات الاقتصادية والمؤسسية بين الثقافات يمكن أن يكون أحياناً عملية محيرة ومعقدة. فهل كانت أي من الأدوات أو التقنيات مستعارة مباشرة، أم أنها تطورت بمفردها تحت ظروف مطابقة أو شبيهة لها؟ ينبغي دراسة النتائج

بعناية فائقة، في كل حالةٍ على حدة، للتأكد من عدم الخلط بين السببية والصدفة البحتة.

بالنتيجة، التفصيل المهم الذي يرافق التحليل الذي يلي مُسوَّغ لأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها هي تعديلية revisionist بامتياز. فهو يقدم تأويلات اقتصادية جديدة حول الاقتصاد في النفقات التجارية في أوروبا خلال القرون الوسطى المبكرة والازدهار اللاحق المقبول أكثر من الفرضية السياسية العسكرية والاجتماعية الاقتصادية التي قدّمها بيرين ومتخصصون آخرون في دراسة القرون الوسطى.

فمع تركيز تحليلي أكبر على الربع الجنوبي الشرقي من الحوض المتوسطي، يمكن للتطور الاقتصادي للفرضية أن يفهم اليوم بشكل أكثر إقناعاً وتماسكاً. بحسب قول المتخصص في دراسة القرون الوسطى وعالم العملات القديمة الشهير اهرنكروتر Andrew Ehrenkreutz⁽⁸⁾:

اليوم، في ما يخصّ الجدال البيريني، حان الوقت لإعارة المزيد من الاهتمام إلى طبيعة التطورات الاقتصادية في الشرق الأدنى ونتائجها خلال القرون الوسطى. وعوضاً عن مناقشة المسألة الصعبة للتجارة المتوسطية بعد الفتوحات الإسلامية، على داعمي فرضية بيرين النظر إلى وضع التجارة في شرق بحرنا. فوق كل شيء، عليهم تقبّل احتمال أن تكون جذور بعض مسائل الجدال البيريني موجودة في السياسات المتقدمة والبناءة للفاتحين المسلمين (للغزة العرب) أنفسهم.

من أجل هذه الغايات، يتعمّق التحليل في دور مسلمي القرون الوسطى الأساسي في تحديد ملامح نهضة الغرب المسيحي الاقتصادية، مركزاً على هذا السبع الذي فات معظم التأريخ الاستشراقي: ألا وهو الحافز الاقتصادي الجوهري. وبينما وُثق التفوق الفكري للحضارة الإسلامية في العصور الوسطى اليوم بما فيه الكفاية بشكل لا يتطلب المزيد من التوضيح هنا، إلا أنه لم يكن من الممكن أن تحقق هذه الحضارة كل إنجازاتها العلمية المهمة من دون مناصرين أغنياء مستعدين لأن يستثمروا في العلوم والفنون المعاصرة.

ما يبقى ليدرس إذاً هو القوة الخفية والفائقة لرأس المال النفقات العامة الاجتماعي والديناميكية الاقتصادية التي أنتجته، ممّا جعل هذا النمو المتحضر ممكناً⁽⁹⁾. فمن خلال قيامها بذلك، تستكشف هذه الدراسة الدعامات التركيبية، بالإضافة إلى النجاح الموثق للعقيدة الاقتصادية الأولى عند مسلمي القرون الوسطى؛ وهي عقيدة شاملة قائمة على الدين. وتبدأ الدراسة بإلقاء نظرة عامة - جغرافية وسياسية واقتصادية - على التطورات التجارية والصناعية في العصر الإسلامي الكلاسيكي، فيما تبلغ ذروتها مع إجراء تقييم مفصّل للتأثيرات الاقتصادية الإيجابية للحروب الصليبية.

في الواقع، شكّلت هذه التطورات الفكرية نقطة تحول بارزة. فقد تركت مبادئ السوق الحرة الإبداعية عند مسلمي القرون الوسطى، بصمة واضحة خلال القرون الوسطى اللاحقة على اقتصاد النهضة الغربية؛ ممّا أمّن في الختام جزءاً كبيراً من متطلبات السوق الأولية، علاوةً على العديد من الأدوات التجارية الرأسمالية والتي ساعدت كثيراً في تخليص أوروبا المسيحية من إقطاعية العصور المظلمة.

فكما يوضح القسم الثاني من الفصل السادس 6.2، تغيرت العديد من مصطلحات التجارة الغربية وأيديولوجياتها التجارية وتصورها للدافع الربح وعقودها الجمعيّات التجارية المشتركة وأدوات التجارة الخاصة بها، تغييراً جذرياً بسبب تعرض التجار الأوروبيين للأساليب الاقتصادية الأرقى المتبعة في الشرق الإسلامي. فالنهضة الاقتصادية المتأخرة في الغرب المسيحي خلال القرون الوسطى هي من أهم النتائج الثانوية لهذا التحول العظيم.

كما أشرنا سابقاً، كتب هودجز Hodges ووايتهاوس Whitehouse في مقدمة كتابهما البديع محمد، شارلمان وأصول أوروبا (Mohammed, Charlemagne, and the Origins of Europe)، أنه لم يعد رائجاً في تاريخ القرون الوسطى التطرق إلى المسائل الجوهرية. فمعظم المؤرخين منغمسون في تحليل الأشجار تحليلاً عميقاً عوضاً عن دراسة الغابات⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

يرافق هذا الميل المناهض للتعديلية (أو إعادة النظر باستنتاجاتنا) عادةً موقف يعتبر بأنه ينبغي إعطاء مساهمات المصادر الأولية مصداقية أقل من مصداقية معالجة المصادر الثانوية الحديثة لها؛ ويلزمه كذلك مفهوم يعتبر بأنه لا يمكن تطبيق التحليل الاقتصادي للسوق الحرة الحديثة على معظم النماذج الاقتصادية للسوق الحرة خلال العصور الوسطى.

بينما قد تثبت صحة هذه الملاحظات في العديد من السياقات الاقتصادية، إلا أنه في ما يخصّ التركيز التقييمي للدراسة الحالية، فالمسألة الأساسية ليست مسألة نوع النماذج الصناعية بل مسألة درجة الفئات التجارية عينها؛ ممّا يسمح باللجوء إلى التقنيات التحليلية الاقتصادية الحديثة للتنقيب عن أجوبة أفضل.

بالتالي، تتجه هذه الدراسة الآن إلى التنقيب عن أجوبة اقتصادية أكثر جزمًا. ويبدأ التحليل بالتعمّق في انحطاط أوروبا المسيحية في بداية القرون الوسطى ثم انتعاشها التجاري اللاحق، متفحصًا الدور الإسلامي الأساسي في هذا الازدهار الاقتصادي المثير.

تبدأ الدراسة - بارتكازها على أساس وثائق تاريخية من القرن العشرين - بالتعاطي مع السؤال الأساسي:

إذا لم يكن نشوء دار الإسلام هو السبب وراء الاختناق الاقتصادي الذي أدّى إلى دخول أوروبا في مرحلة العصور المظلمة خلال القرون الوسطى، فما سبب ذلك إذاً؟

حواشي المقدمة

- (1) كتب كل من برنارد لويس 1954، ص 16، وريتشارد هودجز، وديفيد وايتهاوس في مقدمة كتابهم البديع "محمد وشارلمان وأصول أوروبا" (1983، ص Vii) (Mohammed, Charlemagne, and the origins of Europe) ملاحظتهم التالية: "في تاريخ القرون الوسطى، لم يعد رائجًا التطرق إلى مسائل جوهرية، فمعظم المؤرخين منغمسين في تحليلات مفصلة عن الأشجار عوضًا عن تحليل الغابة كوحدة متكاملة". وغالبًا ما يرافق هذا الميل المعادي للمراجعة موقف ناقد يعتبر بأنه ينبغي إعطاء مساهمات المصادر الأولى مصداقية أقل من المصدقية المعطاة لمعالجة المصادر الحديثة لها؛ و يترافق كذلك مع مفهوم استنتاجي يرى أن التحليل الاقتصادي للسوق الحرة الحديثة لا يمكن تطبيقه على النماذج الاقتصادية للسوق الحرة خلال القرون الوسطى.
- (2) راجع C. Cahen 1955, vol. 3, pp.93-115; A.S. Ehrenkreutz 1972, pt. 1, p.104; R. Simon 1989, pp.17-18.
- (3) R.S. Lopez 1955, p.74.
- (4) راجع المقريري 1967، الفصل الأول، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (5) حول هذا الأمر، راجع ديفيد أبولافيا 1987، ص 408-409.
- (6) مفيدة على وجه الخصوص لإبراز عملية النقل هذه بين الثقافات. وهي القدرة على مقارنة الأدوات التجارية الشرقية في القرون الوسطى المحفوظة حاليًا في الوثائق اليهودية في مصر والمعروفة باسم الغينيزا، مع نظيراتها الغربية المحفوظة في السجلات التوثيقية الشبيهة في دول المدن الإيطالية. تطبق القدرة والطريقة المنهجية نفسها بالنسبة إلى هذه المستندات الأرشفية الشرقية والغربية في القرون الوسطى المتوفرة في هذه الدراسة.
- (7) راجع S. Bolin 1953, passim; R. Hodges 1982, pp.6 ff.
- (8) A.S Ehrenkreutz 1972, p.104.
- (9) من أجل وصف ممتاز للمستويات الرفيعة للإنجاز العلمي للحضارة الإسلامية في القرون الوسطى، S. N. Nasr 1976 في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (10) R. Hodges and D. Whitehouse 1983, p. vii.
- (11) أي تحليل التفاصيل بدلاً من تحليل الصورة العامة. [المترجم]

الجزء الأول

الانحطاط المسيحي

1

حالة الركود في أوروبا المسيحية خلال العصور الوسطى

1.1 ما الذي دمّر روح العمل الحرّ في بلاد الغال؟

إذا كان التدفق التجاري الكثيف قد استمر، على عكس ادّعاءات هنري بيرين وغيره، بين الشرق المسلم والغرب المسيحي خلال العصور الوسطى المبكّرة، كما تقترح هذه الدراسة، فما الذي أدّى إذاً إلى اندثار روح العمل الحرّ في بلاد الغال خلال العصور الوسطى؟ هذا الاندثار الذي نسبته بيرين إلى حظر نافذ للتجارة الإسلامية.

يوضح العديد من الأدلّة المتوفّرة في هذه الدراسة، أن مسلمي القرون الوسطى لم يلعبوا دوراً رئيساً في توقّف النشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية كما ادّعى بيرين، بل إنّه يقترح، على العكس من ذلك، بأنهم أمّنوا جزءاً كبيراً من الطلب الاقتصادي، ومن الأيديولوجية المالية المحفّزة التي ساهمت لاحقاً في إنقاذ المسيحية من النظام الإقطاعي، بمساعدة التجارة التي تقود تكنولوجيا عمليّات النقل للأنظمة النقدية والتجارية.

إن الدليل على هذه النقاط مثير للاهتمام؛ فهو يبيّن بأن بداية العصور المظلمة في أوروبا المسيحية، لم تكن أبداً نتيجة عوامل خارجية، بل كانت

بكمالها تقريراً نابغة من تطورات اجتماعية اقتصادية داخلية، فيما ساهمت العوامل الدينية في تسريع هذا الانحطاط.

في الواقع، بدأت علامات ضعف البنية التحتية للإمبراطورية الرومانية بالظهور منذ القرن الثالث الميلادي، أي قبل أربعمئة سنة من بدء التاجر المسلم الشاب، محمد⁽¹⁾، مهمته التبشيرية، كما ستُظهر هذه الدراسة.

أ. العوامل الاجتماعية الاقتصادية

حلّلت الأسباب العديدة والمتنوّعة لتراجع الإمبراطورية الرومانية وانهارها منذ فترة طويلة من قبل مجموعة هائلة من مؤرّخي القرون الوسطى والذين يضيق المجال لذكر أسمائهم هنا⁽²⁾. فمساهماتهم موسّعة بشكل كاف في مجال بحثهم، وموثّقة بعناية في كتاباتهم بشكل لا يستلزم تكرار جهودهم أو نسخها في هذا السياق.

غاية هذه الدراسة هو إثبات - عبر توليفة من الحقائق الموثّقة في هذه الإسهامات - أن الانحطاط الاجتماعي/الاقتصادي الذي أصاب البقايا المتفكّكة للإمبراطورية الرومانية السابقة قد حصل قبل نشوء دار الإسلام في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي بكثير.

أجمع هؤلاء المؤرّخون على أن مختلف مجالات الإمبراطورية، قد شهدت سلاماً وازدهاراً واسعين خلال أول قرنين ميلاديين؛ إنّما هذا الإجماع المقنع لا يمنع من التأكيد على أنّه كان هناك أباطرة مسرفون وغير أكفاء في القرن الأول.

لكن في القرن الثاني، كان الحكّام عادةً صالحين وأذكياء. فلم تتعرّض حدود الإمبراطورية إلى أي اعتداء يُذكر، وحافظ على الاستقرار الداخلي، وأبقيت شروط النظام العامة المبشّرة بمشاريع مثمرة. هذا المحيط الاقتصادي المؤاتي، سمح بازدهار التجار والمستثمرين والخبراء الماليين والمقاولين، بالإضافة إلى مالكي الأراضي النافذين⁽³⁾.

أمّا الفترة التي تلت، وهي الفترة التي رثاها روستوفزيف Rostovtzeff باعتبارها محنة القرن الثالث، فقد شهدت تطورات مأساوية على الصعيدين السياسي والمادي؛ إذ بدأ الوهن والطاعون والحرب الأهلية والتعدّيات البربرية بإضعاف البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في كل مقاطعة من مقاطعات الإمبراطورية تقريباً. فأصبح العمل نادراً للغاية، وترك العمال أعمالهم بسبب انعدام الأمن، وتراجعت معظم النشاطات التجارية⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى ذلك، نشأت مفارقة مالية مدمّرة. ففيما تطلّب الأمر جيشاً ضخماً ليكبح التهديدات المتصاعدة على الأمن الخارجي، أدّت الحاجة إلى إعانة الجيش، من قاعدة دخل تقلّصت بسبب الحرب والطاعون وهجرة العمّال، إلى جعل الضرائب عبئاً مرهقاً. ولكن وبأسلوب متزايد السرعة، زاد الضيق الذي أحدثه عبء الضريبة المتزايدة من وهن الأمن الداخلي.

بالنسبة إلى المؤرّخ الكلاسيكي فيرديناند لو Ferdinand Lot، كانت أزمة القرن الثالث هذه، من وجهة نظر اقتصادية، نذير القرون الوسطى؛ إذ يرى أنّه نتيجة للأزمة المالية المستمرة، تراجع اقتصاد روما النقدي المزدهر ليصبح في "وضع عادي"⁽⁵⁾.

ملخصاً هذه التطورات، يؤكّد المؤرّخ الإيطالي الاقتصادي الشهير أوريليو بيرناردي Aurelio Bernardi⁽⁶⁾:

نشأت أيضاً الآن حلقة مفرغة خطيرة. فقد زادت النفقات المتزايدة للجيش والبيروقراطية والتزامات الدولة حيال الخدمات الاجتماعية، من الضغوطات الضرائبية غير المحتملة. فتفاقمت الضغوطات الضرائبية، وارتفع الميل إلى المراوغة - القانونية أو غير القانونية - عند كبار مسؤولي الدولة ومالكي الأراضي.

كانت مراوغة المصمّمين على التهرّب من الضرائب متواصلة، وتركز الضغط الضرائبي على الطبقات الوسطى التي رفضت، بشكل أو بآخر، أن تدفع الضريبة للدولة.

يمكن لهذه الحلقة المفرغة أن تؤدي إلى أمر واحد فقط، وهو أمر برز في سياق القرن الخامس. فقد حصل إفلاس الدولة الضخمة في الوقت عينه الذي كانت فيه مجموعات صغيرة من أصحاب الامتيازات - بتهرّبها من دفع الضرائب - قد جمعت الأموال، وأنشأت حول منازلها الفخمة أنظمة اقتصادية واجتماعية مصغّرة، منفصلة بمحملها عن السلطة المركزية. فكانت هذه نهاية العالم الروماني وبداية العصور الوسطى.

إلا أنّه وبغضّ النظر عن مثل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الجديّة، فقد تلقّى اقتصاد الإمبراطورية الرومانية الضربة القاضية على يد قرار قسطنطين الأول في أواسط القرن الرابع الميلادي بإنشاء عاصمة جديدة في القسطنطينية. بالتالي، قسّم الإمبراطورية السابقة إلى قسمين، أخذاً معه بعض أغنى المقاطعات. منذ ذلك الوقت، أصبح سقوط روما مسألة وقت لا أكثر⁽⁷⁾.

وفقاً لذلك، بحلول القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، كانت الإمبراطورية الغربية القديمة في المراحل الأخيرة من تفكّكها السياسي والاقتصادي. فقد دُمّرت قاعدتها الصناعية بالكامل، وبلغ انحطاطها التجاري حالة يرثى لها، لدرجة أن المؤرّخ الكنسي المعاصر غريغوري أف تورز Gregory of Tours أشار إلى أن أسقف فردان Verdun اضطرّ في أواسط القرن السادس الميلادي، أن يتوسّل للحصول على قرض من 7000 سوليدي ذهبية (وهي قطع نقدية متداولة في الإمبراطورية الرومانية) من عدوّه اللدود الملك ثودبرت Theudebert لينقذ تجار مدينته من الانهيار المالي الوشيك. فقد كان يائساً من محاولة الحفاظ على القوة الاقتصادية المتلاشية لأبرشيته لدرجة أنّه - في خرق مباشر للشرائع الكنسية - وعد بأن يعيد المال مع فائدة⁽⁸⁾.

يؤكد إدوارد جيبون Edward Gibbon الذي يعتبر كتابه البارز انحطاط وزوال الإمبراطورية الرومانية (Decline and Fall of the Roman Empire) الإسهام الأهمّ في هذا الموضوع، أن روما الكلاسيكية قد زالت، وذلك بقوله⁽⁹⁾:

عوضًا عن دراسة أسباب دمار الإمبراطورية الرومانية، علينا أن نستغرب بقاءها كل تلك المدة.

ويضيف العالم الأوروبي الجليل مارتن شارلزورث Martin Charlesworth⁽¹⁰⁾:

ليس الغريب أن الإمبراطورية كانت في وضع لا تحسد عليه في القرن الرابع، بل أنها كانت في أي وضع كان.

ب. الكنيسة

مع عزو انحطاط الإمبراطورية الرومانية السريع إلى العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية الداخلية التي بدأت بالظهور منذ القرن الثالث الميلادي، يُبرأ المسلمون فعليًا من اعتبارهم السبب الرئيس وراء العديد من الأمراض التجارية والاقتصادية الخطيرة التي حدّدها بيرين، والتي ضربت أوروبا المسيحية في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي. في الواقع، منذ ذلك الوقت، استمرّت الأوضاع الداخلية في المنطقة بالتدهور.

فتحت حكم سلالة أباطرة روما، الذين لقبهم المؤرّخ الاقتصادي الأوروبي روبرت لاتوش Robert LaTouche بأنهم ميروفينجيون عقيمون (Feckless Merovingians)، يمكن أن يعتبر السبب الاقتصادي وراء انهيار الإمبراطورية، مجرد سبب ثانوي لمنع الانحطاط الشامل⁽¹¹⁾.

منذ ذلك الوقت، لم تحصل إصلاحات تجارية مهمة، ولم تتّبع إستراتيجية ضخمة تهدف إلى إعادة إحياء الاقتصاد المتداعي. في الواقع، يتميّز السجل الكامل للحكم الميروفينجي بفوضى مالية عارمة، وتراجع اقتصادي مستمرّ، وانخفاض واسع لسكّ العملة من أجل تمويل الانفاق المتزايد⁽¹²⁾. وبإقرار جميع العلماء، حصلت بعض هذه التطورات بالتزامن مع ظهور الإسلام. لكن من الواضح، كما أظهر التحليل السابق، أن الفساد الاقتصادي الذي أصابهم لم يكن من صنع المسلمين.

إلا أن ثمة تطوراً واحداً طرأ تحت حكم الميروفينجيين - غير منسوب إليهم - يستحق الدراسة والتعليق الجدي هنا. هذا التطور الذي سرّع النهاية التدريجية لاقتصاد بلاد الغال، هو التدخل المتزايد للكنيسة في الشؤون الدنيوية للدولة.

تعتبر معركة تورز التي وقعت في شهر شعبان سنة 114هـ/شهر تشرين الأول سنة 732م ذائعة الصيت في تاريخ الغرب المسيحي كحدث مفصلي؛ حيث أنقذ تشارلز مارتيل Charles Martel، عمدة باريس، أوروبا خلال القرون الوسطى من الخطر الكاسح الوشيك للإخضاع الإسلامي السياسي⁽¹³⁾.

لكن بالعودة إلى الماضي، يمكن للحدث عينه أن ينظر إليه كالحادث الاستثنائي الذي أدى إلى هلاك أوروبا الغربية عبر خضوعها الاقتصادي خلال القرون المظلمة. فالعديد من الأحداث الاقتصادية السلبية التي أصابت القارة في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، كما حدّد بيرين، يمكن أن ينسب مباشرة إلى مجموعة من التطورات التي بدأت مع هذا الانتصار الشهير لمارتيل.

يحتفل المؤرّخ توماس أرنولد Thomas Arnold، بمعركة باعتبارها نقطة تحوّل في تاريخ الإنسانية، أنّها "من بين إشارات الخلاص التي أثّرت لقرون في سعادة البشرية"⁽¹⁴⁾، علاوة على ذلك، أكّد إدوارد جيبون، في ذكره للإنجازات العربية العسكرية خلال القرن الماضي أنّه⁽¹⁵⁾:

تمّ تطويل خطّ المسيرة المنتصر لأكثر من ألف ميل ابتداءً من صخرة جبل طارق، وصولاً إلى ضفاف نهر اللوار، وكان من الممكن أن يؤدّي عبور المسلمين لضعف هذه المسافة إلى بلوغهم حدود بولندا وتلال اسكتلندا؛ فعبور نهر الراين ليس أصعب من عبور النيل أو الفرات؛ كما وأنّه كان باستطاعة الأسطول الإسلامي، أن يبحر من غير معركة بحرية في نهر التايمس. ربّما كان من الممكن أن يُدرّس تفسير القرآن الكريم اليوم في مدارس أكسفورد، وأن يثبت رجال الدين إلى الشعب المحتون حرمة وحي النبي محمد (ص) وحقيقته.

أضاف جييون أن "المسيحية تحرّرت من مثل هذه المصائب بفضل نبوغ رجل واحد وثروته"⁽¹⁶⁾. هذا الرجل بالطبع هو تشارلز مارتيل.

في الواقع، من وجهة نظر عسكرية، أُعطيت معركة تورز، الكثير من الأهمية التاريخية - بل أهمية مبالغ فيها - ففي سجلّات الأحداث التاريخية الإسلامية، لم يذكر هؤلاء المؤرّخون المعركة سوى كملاحظة هامشية تشير إلى واقعة ليس لها أهمية كبرى.

ويمرّ ابن عبد الحكم، مؤلف التقرير الأكثر اعتماداً عليه في ما يخصّ فتح المسلمون لأفريقيا الشمالية فتوح مصر والمغرب وأخبارها، على المعركة مرور الكرام في نقله لإنجاز عبيدة بن عبد الرحمن، الحاكم المسلم لشمال أفريقيا والأندلس. فيقول⁽¹⁷⁾:

كان عبيدة قد ولّى عبد الرحمن بن عبد الله العكّي على الأندلس، وكان رجلاً صالحاً أرسل البعثات ضد الفرنجة ألّد أعداء الأندلس فغنم غنائم كثيرة وظفر بهم... ثم خرج إليهم أيضاً غازياً فاستشهد وعامة أصحابه. وكان قتله فيما حدثنا يحيى عن الليث في سنة خمس عشرة ومائة.

من جهة أخرى، لم يذكر مؤرّخون مسلمون آخرون المعركة بتأناً (مثل المؤرّخ العالمي الشهير الطبري، وأول مؤرّخ عربي من إسبانيا المسلمة، ابن قوطية)؛ إنّما من وجهة نظر مسيحية، كانت هذه المعركة، من نواح عديدة، سبب طوفان العصور المظلمة المدمر ونذيرها. وهو الطوفان الذي لام بيرين المسلمين على حدوثه.

فتحت رعاية تشارلز مارتيل وخلفائه - وبإشراف الأسقف بونيفيس Boniface، وسان ويلفرد St. Wilfred، وأساقفة آخرين ورهبان مستوردين من قبل مارتيل وخلفائه من إنجلترا وأجزاء من أوروبا الشمالية الغربية للمساعدة في تنظيم وتمدين رعايا الإمبراطورية - بدأت الكنيسة تدريجياً بلعب دور أكثر قيادية في إدارة الشؤون الدنيوية للدولة⁽¹⁸⁾.

وقد قاد سان بونيفيس بنفسه حركة إصلاحية كبرى من خلال دعوته

للعودة إلى مبادئ الكنيسة المحافظة. فبدأ بتتويج ابن تشارلز مارتيل،
بيبين الثالث Pepin III، كأول ملك كارولنجي عام 133هـ/751م، بعد أن
أرسل هذا الأخير مندوباً إلى البابا يسأله عما إذا كان بإمكانه أن يحمل لقب
ملك بما أنه يمسك بزمام الحكم.

بحسب تاريخ كنيسة القرون الوسطى، دعا بيبين الثالث، بعد حصوله
على موافقة البابا، إلى عقد اجتماع مع مجموعة من الفرنجة في سواسون⁽¹⁹⁾:

بالتوافق مع أوامر البابا، أطلق عليه لقب ملك الفرنجة، واختير لهذا المنصب
الشرفي من قبل بونيفيس.

وتدّعي بعض المصادر أنه قدّم لسان بونيفيس، مكافأةً له على دوره
القيادي في ترسيخ سلالة من الورثة الكارولنجيين، وثيقة رسمية تضمن له فيها
الدولة حمايةً أبدية⁽²⁰⁾.

بالتالي، بعد منح بونيفيس هذا الامتياز، شرع بعمله الريادي لإصلاح
الإمبراطورية الكارولنجية دينياً. كما دعت المجالس الكنسية في بداية أربعينات
القرن السادس الميلادي، تحت إدارته، إلى تجديد تعاليم الكنيسة الأورثوذكسية
كلّها، بما فيها العودة إلى عقائدها الاقتصادية الأساسية حول الفقر المدقع
والتعفف.

شكّل ترسيخ الدين والإسهامات السياسية اللاحقة لسان بونيفيس في
بلاد الغال تغييراً جذرياً في تاريخ أوروبا خلال القرون الوسطى. فكتب مؤرّخ
القرون الوسطى جيمس ويستفول James Westfall عن دوره الأساسي في إعادة
رسم شكل التركيبة الاجتماعية الاقتصادية للقارة، قائلاً⁽²¹⁾:

مرّت عبر يدي سان بونيفيس خيوط تاريخ النصف الأول من القرن الثامن
كلّها. ونُسج بواسطة هذه الخيوط مستقبل أوروبا بأكملها.

في الواقع، كان أحد التناقضات بين أوروبا قبل السلالة الكارولنجية في
القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي وبعدها، كما حدّد بيرين بنفسه، هو
التناقض بين مجتمع دنيوي وآخر كهنوتي⁽²²⁾.

وأخيراً، تبدّلت علاقات المملكة مع الكنيسة تبدلاً تاماً. فالدولة الميروفينجية، كما الإمبراطورية الرومانية، كانت دنيوية. وكان الملك الميروفينجي ملك الفرنجة، بينما كان الملك الكارولينجي ملك الفرنجة بتفويض إلهي.

إلا أن بيرين، مع إشارته إلى الدلالة اللغوية لهذا التطور البيروقراطي العظيم، لم يعر أي اهتمام يذكر إلى النتيجة الاجتماعية الاقتصادية للتحوّل السياسي العميق الذي ظهر آنذاك. فمجتمع أوروبا الغربية قبل شارلمان كان دنيوياً بالفعل. وتدين المسيحية بإنشائها، برعاية الإمبراطورية الرومانية، إلى قسطنطين الأول، كما وتدين باستمرار وجودها إلى جهد الدولة. بالتالي، كان تأسيس الكنيسة تابعاً لتأسيس الدولة، والكهنوت تابعاً لبيروقراطية تلك الدولة.

ولكن سيُعكس هذا الدور لاحقاً؛ إذ ستتوسّع سلطة التراتبية الدينية تدريجياً خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، على حساب البيروقراطية الدنيوية. فتعيّن على الإكليروس (رجال الدين) - بقيادة الكهنة الأنجلوسكسونيين والإيرلنديين المخلصين للبابوية الذين يعملون تحت إدارة أسقف بونيفيسس والراهب النورثميري - أن يعيدوا ترتيب إدارة بلاد الغال بالتوافق مع إرادة الله.

وقد أفصح ألكوين Alcuin، رئيس مدرسة القصر، عن مقاربتهم المعتمدة متوجّهاً إلى شارلمان قائلاً⁽²³⁾:

فليكن حاكم الكنيسة محكوماً بعدل منك، أيها الملك، ولتكن أنت محكوماً بيد القدير.

كانت نظرة شارلمان إلى هذا الدور وإلى الكنيسة، كما يصفها ألكوين بدوره، واضحة في رسالة شارلمان إلى البابا عام 180هـ/796م⁽²⁴⁾:

مهمّتنا هي، بمساعدة التقوى الإلهية، أن ندافع عن كنيسة المسيح المقدّسة بالسلاح ضدّ اعتداءات الوثنيين واجتياحات الكفار من الخارج؛ وأن نقوّيها من الداخل عبر الإمام بالعقيدة الكاثوليكية.

مهمتك هي، أيها الأب المقدس، أن ترفع يديك مثل موسى لمساعدة جيوشنا؛ فمن خلال تشفعك، ينتصر الشعب المسيحي، مع الله كقائده في كل مكان وزمان، على أعداء اسمه المقدس، ويمجد اسم سيدنا يسوع المسيح في كل أنحاء العالم.

بالتالي، مع هذا البيان الرسمي النافذ، رقيت الكنيسة إلى منزلة أداة دولة؛ أي باتت وزارة الشفاعة الإلهية تهدف إلى ترسيخ الإمام بالعقيدة المسيحية بشكل كامل، كما يراها شارلمان ومستشاروه الدينيون.

أصبحت هذه المهمة الأخيرة - محدد الإمام بالعقيدة - سريعاً جزءاً من سلطة الراهب ألكوين. فمدرسة القصر لم تكن سوى واحدة من مسؤولياته. وقد عمل في الوقت عينه مستشاراً تربوياً للملك. في هذا المنصب الرفيع، تمتع ألكوين بسلطة واسعة تخوله إصدار القوانين. في الواقع، من خلال مجموعة مراسيم أعلن عنها في مجالس كنسية سنوية، أطلق هو وشارلمان عملية تحويل بلاد الغال إلى دولة ثيوقراطية.

وقد قطعاً ثمار جهودهما عشية عيد الميلاد سنة 800م (في الثالث من ذي الحجة سنة 184هـ/ 25 كانون الأول سنة 800 م) مع تنويع شارلمان من قبل البابا ليو الثالث Leo III كأول إمبراطور روماني مقدس. في ذلك اليوم، ولد الإمبراطور الروماني المقدس، ومع هذه الولادة، تساوى الإمبراطور مع البابا من حيث الرتبة والسلطة في العرش المقدس⁽²⁵⁾.

شكل ذلك الحدث تحولاً ضخماً. فحتى ذلك الوقت، كانت المراسيم الرسمية للإمبراطورية، بطبيعة الحال، ممزوجة مع عقيدة الكنيسة، وكانت النتائج مدوئة. يكفي المرء أن يستعيد، بشكل شبه عشوائي، تعاليم الكتاب المقدس، ليدرك التأثيرات التي قد تكون خافقة على التركيبة الاقتصادية التي فرضت الآن على تجارة بلاد الغال نتيجة الاستيلاء الجائر لإكليروس المسائل الدنيوية على السلطة⁽²⁶⁾.

على سبيل المثال، كان ثمة تحذير إنجيلي من لعنة الغني:

ولكن ويل لكم أيها الأغنياء، لأنكم قد نلتُم عزاءكم⁽²⁷⁾.
فمرور جمل من ثقب إبرة، أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله⁽²⁸⁾.
إن أراد أحد أن يأتي ورائي، فلينكر نفسه ويحمل صليبه ويتبعني⁽²⁹⁾.

شكّل ذلك أيضاً احتفاءً رسمياً بنعم الفقر كما تنعكس في العظة على الجبل:
طوباكم أيها المساكين لأن لكم ملكوت الله⁽³⁰⁾.

والنصيحة إلى الرجل الغني:

إن أردت أن تكون كاملاً، فاذهب وبع أملاكك، وأعطِ الفقراء، فيكون لك
كنز في السماء⁽³¹⁾.

في الوقت عينه، تجذّرت القصص الإنجيلية، مثل قصّة اليعازر والرجل
الغني، تجذّراً قوياً في الضمير الإنساني⁽³²⁾. رافق مثل هذه التحذيرات الصارمة،
تحريم غير مسبوق من الكتاب المقدس للعمليات التجارية التي تحمل الفائدة:

لا تقرض أخاك ربوا. ربا فضّة أو ربا طعام أو ربا شيء ما ممّا يقرض ربوا⁽³³⁾.
إن أقرضت فضّة لشعبي الفقير الذي عندك، فلا تكن له كالمرابي. لا تضعوا
عليه ربا⁽³⁴⁾.

بالتالي، يوصف الفرد الفاضل على أنه ذلك:

الذي لا يعطي فضّته بالربا، ولا يأخذ الرشوة على البريء⁽³⁵⁾؛
من لم يعطِ بالربا، ولم يأخذ مراجعة، فهو بار⁽³⁶⁾.

والأهمّ من ذلك، أنّه قد سبق وتمّ تنظيم مثل هذه التحذيرات الإنجيلية،
من وجهة نظر اقتصادية، في القانون الإداري الكنسي عبر مراسيم صدرت عن
مجموعة من المجالس الكنسية. فمنذ القرن الرابع الميلادي، على سبيل المثال،
شرّع مجمع الفيرا العشرين ما يلي⁽³⁷⁾:

إذا أدين إكليركي (رجل دين). بممارسة الربا، ستشوّه سمعته وسيُحرم كنسياً
من الالتحاق بعضوية كنيسة. أما إذا ثبت، من جهة أخرى، أن شخصاً عادياً

تعاطى الربا، فسيسامح، شرط أن يتوقف عن هذه الممارسة ولا يكرّر الإثم. وإذا كرّر هذه الخطيئة، فسيطرده من الكنيسة.

عام 538، شعر مجلس أورليونز أيضاً أن عليه منع كل الإكليروس من إقراض المال بفائدة، أو المتاجرة كتجار محترفين، أو السعي وراء ربحٍ قدر نابعٍ عن طمعٍ وضيقٍ⁽³⁸⁾. لقد عبّر كاتب شارلمان المفضل، اللاهوتي المسيحي من القرن الخامس الميلادي سان أوغسطين St. Augustine (توفي سنة 430)، في كتابه الشهير مدينة الله (De Civitate Dei)، أشدّ التعبير عن السعي الدؤوب وراء الفقر والرهبانية اللذين ميّزا عصره⁽³⁹⁾:

حين يكون لدينا ما يكفي من الطعام والملبس، دعونا نكتفي بهذه الأشياء. فالأغنياء يقعون في الفخ ويستسلمون للإغواء، ولأكثر الرغبات إيذاءً، ممّا سيقودهم في النهاية إلى الموت والدمار التام. فالجشع هو أساس كل الشر.

أكمل قائلاً إن الحياة الدنيوية عابرة وينبغي ازدرأؤها⁽⁴⁰⁾، كما ينبغي نبذ السعي وراء المال نبذاً تاماً، بما أنه لا نفع منه في الحياة بعد الموت⁽⁴¹⁾. وقد أعطى سان جيروم St. Jerome، شخصية كنسية مهمة أخرى من القرن الخامس الميلادي، مثلاً عن روح الوقت (Zeitgeist) الذي هيمن في تلك الفترة، من خلال استنتاجه الجوهرى بأن⁽⁴²⁾: "التاجر لا يستطيع أن يرضي الله بسهولة".

بالتالي، ارتكز تحريم الكنيسة الكامل للربا الذي ساوته بكلّ العمليّات التي تتضمّن الفائدة، على مبادئ كنسية قوية وطويلة الأمد، كما هي معززة في كتابات آباء الكنيسة ومنتشرة عبر القانون الكنسي. ولقد أعلن الراهب غراتيان Gratian في القرن السادس الهجري/12 الميلادي، أن خطيئة الربا كانت مبدأً مطلقاً، يقوم على:

تلقي أكثر من المبلغ الأساسي المقترض، ليس فقط في ما يخصّ المال، بل أي سلعة كانت... كل زيادة مطلوبة، حتى لو كانت هدية صغيرة، هي ربا⁽⁴³⁾.

كلّما حصل تعارض بين القانون الكنسي والقانون الديني - كما في مجموعة شرائع جوستينيان الذي اعترف بضرورة دفع بعض الفائدة على الدين - أكّد مسؤولو الكنيسة أن القانون الكنسي، بسبب قاعدته الدينية الرفيعة، يتقدّم على القوانين المدنية كلّها. فهم يستندون، في الواقع، على حجة أن رأس المال عقيم، ولا يمكنه أن يثمر، بل وذهب القانون إلى حدّ التأكيد بأن "التجارة بالكاد تستطيع أن ترضي الله، هذا إذا أَرْضَتْه في الأصل" (44).

بالإضافة إلى ذلك، اعتُبرت الفضائل الرائعة للحياة التَنَسُّكية، مثال الكنيسة خلال القرون الوسطى. ويقال إن الكونت سان جيرار أف اوريلاك St. Gerard of Aurillac كان ملتزماً خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي بأسلوب عيش يقوم على نذر الفقر، لدرجة أنّه حين اكتشف، بأنّه دفع بالمفروق سعراً أقلّ مقابل معطف في روما، من السعر الذي دفعه تاجر من البندقية مقابل هذا المعطف عينه بالجملة في القسطنطينية، أرسل فوراً رسولاً في مهمة ليعيد إلى التاجر فرق السعر لكي لا يحقّق عن غير قصد "ربحاً غير مشروع" (45).

بالتالي، باع العديد من المواطنين العاديين عقاراتهم وممتلكاتهم، وتبرّعوا بمردودها إلى الكنيسة، وذلك نتيجة انغماسهم في تدفق الحماسة الدينية التي ميّزت السعي المستمرّ من أجل كسب مكان آمن في اللجنة عبر العيش في تعاسة بائسة على الأرض. كما أن ثروة الميت التي كانت تدفن معه في العصور الرومانية الوثنية، غالباً ما كان يتمّ التبرّع بها إلى الكنيسة في جهد شعائري منظمّ ليحفظوا لأنفسهم مكاناً في اللجنة (46).

بالتالي، منعت الكنيسة دافع الربح والقدرة على أخذ فائدة على الرأسمال، والسعي الفطري وراء الربح المادي الذي يميّز كل جهد اقتصادي إنتاجي في نظام السوق الحرّة. فقد التزمت بإظهار فضائل الفقر المخلّصة للشعب من أجل أن تضاعف ثروتها الخاصّة. الغريب هو أن الآباء المسيحيين المبكرين أكّدوا أن اليهود وحدهم هم الذين يحقّ لهم الانخراط في عمليات

ضخمة تتضمن الفائدة بصفتهم مقرضين، بسبب شرط في سفر التثنية ينصّ على التالي⁽⁴⁷⁾:

للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا.

على هذا النحو، وجد التجار المسيحيون المزعومون أنفسهم في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي في بلاد الغال في ما يشبه وضعاً شاذاً؛ إذ بإمكانهم اقتراض المال من نظرائهم اليهود مع ربا، ودفع المال لليهود ووسطاء تجارين آخرين للقيام بعمليات تجارية عوضاً عنهم، إنَّما لا يمكنهم أن يستخدموا رأسمالهم الخاص ليقدموا مصالحهم الاقتصادية الخاصة، لأن عقائد إيمانهم ألغت السعي إلى تحقيق جهد رأسمالي: أي دافع الربح الذي يشكل جزءاً حيوياً وأساسياً من كل تجارة.

مقدراً التأثيرات المدمرة اقتصادياً لهذه التطورات في نقل ولادة الاقتصاد الغربي، يتفجّع المؤرّخ الاقتصادي الأوروبي روبير لاتوش قائلاً⁽⁴⁸⁾:

كانت أوروبا الغربية، لعدة قرون، محرومة من خبرائها الماليين، والمصرفيين، وكبار التجار، والمقاولين؛ بكلمات أخرى، كانت محرومة من المتخصصين في الإنتاج والمبادلة. ولم تعد طبقة جديدة وغنية، أو على الأقل مقتدرة - وهي السبرجوازية - حتى القرن الحادي عشر هذه النشاطات المحتقرة إلى أهميتها السابقة؛ وذلك بعد أن تحرّرت من الأحكام المسبقة للأرستقراطية العسكرية.

يتابع قائلاً بأن تدمير صفات العمل الحرّ هذا⁽⁴⁹⁾:

قد لاقى تأييد الكنيسة التي غرست لدى أتباعها - في القرون السابقة أكثر من يومنا هذا - شعوراً بالازدراء التام نحو الممتلكات الدنيوية.

بالتالي، مع تحوّل المبدأ الأخلاقي المشترك للكنيسة من شريعة كنسية إلى قانون، اكتمل انتصار الفضيلة المسيحية، إنَّما شكّل هذا الانتصار الرائع في الوقت عينه الخلاص الاقتصادي لليهود. في الواقع، حتى الكنيسة أحياناً، لم تتورّع عن اتباع أساليب الأرباح الرأسمالية غير المشروعة من التجار اليهود⁽⁵⁰⁾.

قليلون هم من يستغربون كيف أصبح اليهود واليونانيون والسوريون الوسطاء الأساسيين في تجارة أوروبا المسيحية. وقليلون هم من يعجبون لدمار روح العمل الحرّ الفطري في بلاد الغال مع انهيار طبقة التجار المحترفين، أو لعودة أوروبا، على الأقلّ سطحيًا، إلى اقتصاد طبيعيّ يتميز بالمقايضة. فمثل هذه المقايضة، كانت في الحقيقة، الملاذ الاقتصادي الوحيد المتبقي للمسيحيين الوريثين الذين يسعون للحصول على تبادل سلمي مثمر⁽⁵¹⁾.

بسبب احتقار الكنيسة التام لمثل هذه الممتلكات الدنيوية التافهة، باتت أوروبا الغربية محرومة من المستثمرين المحليين، والخبراء الماليين، والمصرفيين، والاتحاد التسويقي الممول من قبل الرأسمال المشترك، ومن كل هذه الأدوات الرأسمالية التجارية الملازمة للإنتاج والتبادل، والضرورية لعمل اقتصاد السوق الحرّة وارتقائه. هذه هي الظاهرة الاقتصادية التي عرّفها المؤرّخ فرديناند لو خلال العصور الوسطى باقتضاب على أنّها⁽⁵²⁾ المرض الديني.

يفسّر هذا العامل أيضًا، إلى حدّ بعيد، سبب غرق اقتصاد أوروبا الغربية اليوم في مستنقع العصور المظلمة العميق، ليشكّل قربانًا على مذبح نعم الفقر الديني والبائس. باختصار، كان اقتصاد بلاد الغال المسيحية معطلًا؛ ليس بسبب المسلمين العرب، بل بسبب التطبيق الحماسي لعقيدها ومذهبها. فكانت الإقطاعية التي ظهرت سريعًا والتي طبعت القرون الوسطى النتيجة المتصلّبة لهذا الوضع.

بالإضافة إلى ذلك، مع التزايد المستمرّ لقوّة الكنيسة وسلطانها الأخلاقية خلال الربع الأول من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، تزايدت قدرتها على تطبيق أحكامها الكنسية الثابتة. في الواقع، لم يرتفع تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي باضطراد في ذلك العصر فقط، إنّما شكّل التعديّ الكهنوتي على المهمّات الدنيوية للحكومة تدريجيًا، إجراءً رسميًا تحت حكم الملوك الكارولينجيين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة نشر عقيدة الكنيسة باعتبارها دستور المملكة.

على سبيل المثال، أصدر شارلمان، في كتاب النصائح العامة Admonitio Generalis سنة 173هـ/798م، قراراً ينصّ على ضرورة تطبيق تحريم الإقراض مع الفائدة الذي يترتب عليه عقوبات في جميع أنحاء العالم وليس فقط على الإكليروس⁽⁵³⁾. وفي قانون نيجميغن Capitulary of Nijmegen الذي أصدره في شهر ربيع الثاني 190هـ/أيار 806م، عرّف شارلمان جريمة الربا بوضوح على الشكل التالي⁽⁵⁴⁾:

المادة 11: يقوم الربا على المطالبة بمبلغ أكبر من الذي أعطيته. على سبيل المثال، إذا أعطيت عشرة سوليديات وطالبت بأكثر منها، أو إذا أعطيت برميلاً من القمح ثم طالبت بزيادة.

المادة 14: يقوم الجشع على الرغبة بالحصول على أغراض الغير، ثم عدم إعطائها لآخرين حين تملكها. وقد اعتبر الحواري أن الجشع هو مصدر الشرّ. المادة 15: هؤلاء الذين يجمعون الأغراض من كل الأصناف، عبر حيل مختلفة وغير شريفة، بقصد كسب المال والحصول على أرباح غير مشروعة.

المادة 16: يقوم الإقراض على تأمين شيء ما: القرض عادل ومشروع إذا لم تطالب بأكثر ممّا أمنتته.

المادة 17: كل الأشخاص الذين يحصلون، خلال موسم الحصاد أو حين يجمع المحصول، على ذرة ونبذ هم بغنى عنهما، إنّما يكسبون فقط بدافع الجشع الكامن في نفوسهم. على سبيل المثال: كل من يشتري برميلاً مقابل دينيرين ويحافظ عليه حتى يتمكن من بيعه لاحقاً مقابل ستة دينيرات أو أكثر، هو مذنب لحصوله على مكسب غير شريف.

من جهة أخرى، إذا اشتراه لأتّه بحاجةٍ إليه، أي لنفسه أو ليعطيه إلى الآخرين، فهذه عملية تجارية.

في الواقع، حدّد شارلمان عام 193هـ/809م، من خلال مرسوم ملكي، الجزاء على جريمة الربا الشائنة بستين سوليدياً⁽⁵⁵⁾. علاوةً على ذلك، طبّق ابن شارلمان وخلفه، لويس التقي Louis the Pious، العديد من هذه المراسيم، بل حتى أضاف عليها. فقد أصدر قراراً ينصّ على أن اليهود يخضعون لقوانينهم الخاصة، وبالتالي، لا يطبّق عليهم التحريم المسيحي للفائدة⁽⁵⁶⁾.

بالتالي، مع شعور أصحاب المبادرة المحليين في أوروبا بالإحباط بسبب إلغاء الكنيسة المتعمد للحوافز الاقتصادية الضرورية للمشاركة في أي مسعى إنتاجي، تراجع القطاعان، الصناعي والتجاري، بدورهما بشكل ملحوظ. وقد حصل هذا التراجع فيما أصبحت العمليات التجارية التي تحجب الفائدة والشبيهة بالمقايضة مألوفة ومنتشرة، كما ستظهر الفصول اللاحقة في هذه الدراسة.

فالنشاط التجاري الإنتاجي الوحيد القائم على الرأسمال والمسموح به، هو العقود التجارية التي توثق بالأسماء استبدال حصان محبوب، أو توابل بزوج أحذية. في الوقت عينه، لاحظ بيرين أن نظام الربح المسيحي استمر بالتآكل، وتراجع معه نظام الحياة الريفية الذي كان قائماً على هذا النظام مباشرة⁽⁵⁷⁾.

هكذا، انهار النظام الإمبراطوري الروماني الذي بُني بعناية قبل إصدار المراسيم، وبسبب النفوذ المتزايد للمؤسسة الدينية، بينما تحركت الكنيسة نفسها بفعالية لسد الفراغ الإداري والتجاري والصناعي الذي نتج عن صرامتها العقائدية.

مع تعايش عملائي غريب بين الكنيسة والدولة، ومع الانهيار السريع للبنية التحتية الإدارية المحلية الرسمية بسبب الانحطاط، المذكور آنفاً، للأنظمة الاقتصادية التي قامت عليها، سعت الكنيسة إلى تعديل إدارتها وفق الإطار السابق للحكومة المحلية، بينما أنشأت، في الوقت عينه، أبرشياتها الجديدة في البلدات لتضمن استمرارية حكمها. بالتالي، مع سيطرتها الكاملة على المسيحية، وضعت أسس اقتصاد اجتماعي قاري ثوري جديد.

في الواقع، بناءً على هذا الأساس الإقطاعي، أصبحت ممتلكات الكنيسة تقدم كإقطاعيات يديرها كونتات ولوردات تعتبر خدماتهم - العسكرية والمدنية - أساسية للملك.

نتيجة للتفاعل الناتج عن هذه التطورات - أي تراجع القطاع الخاص، وسيطرة الكنيسة، وإرسال الممتلكات الكنسية - تطوّر سريعاً شكل جديد من الكنيسة: الدولة الهجينة، وولدت إقطاعية القرون الوسطى⁽⁵⁸⁾.

يشير بيرين نفسه إلى أن الإكليريوس لعبوا دوراً بارزاً في تسيير الشؤون الكارولينية المدنية والتجارية، ولكن مع بعض الخلط بين السبب والنتيجة⁽⁵⁹⁾:

أصبح الأمر أكثر وضوحاً من خلال منح صكوك حصانة التي أصدرها الملوك الفرنكيون لصالحهم. بفضل هذه الصكوك، تحرّر الأساقفة من تدخل الكونتات في المناطق الإكليريكية التابعة مباشرة لهم.

عوضاً عن ذلك، تمتّعوا منذ ذلك الوقت بتحكّم كامل بشعبهم وممتلكاتهم. بالإضافة إلى السلطة الإكليريكية على الإكليريوس التي كانوا يتمتعون بها أصلاً، أصبح لديهم الآن سلطة علمانية، موكّلة إلى المحكمة التي أنشئوها بأنفسهم ومقرّها بالطّبع في المقاطعة التي يعيشون فيها.

حين دُمّر اختفاء التجارة، في القرن التاسع، آخر آثار الحياة المدنية، دور سكّان البلدة، باتت سلطة الأساقفة - الواسعة أصلاً - منقطعة النظير؛ ومنذ ذلك الوقت، باتت البلدات بالكامل تحت سطوتهم. ولا نجد في داخلها سوى أشخاص تابعين، بشكل أو بآخر، إلى الكنيسة.

في الوقت عينه، لعبت الأديرة أكثر فأكثر دوراً مهماً في تسيير الشؤون الاقتصادية. فأصبح الرهبان زعماء الصناعة المحلية، وطوّروا الإنتاج الزراعي، وحافظوا على معظم الخدمات البلدية؛ فعملوا في التجارة، ونظّموا معارض تجارية، كما لجأوا إلى تجار علمانيين لمساعدتهم في مشاريعهم التجارية. باختصار، تولّت الكنيسة الآن واستفردت بمعظم المهام الاقتصادية في المملكة⁽⁶⁰⁾.

لقد مُنحت الكنيسة في الكثير من الأحيان امتيازات تجارية رسمية وحقوق ضرائبية خاصّة من الدولة لتعزيز مردودها من التجارة. على سبيل المثال، أصدر الملك بيبين الثالث مرسوماً ملكياً في الثاني من محرم 136هـ/ 8 تموز 753م، تنازل فيه إلى دير سان دونيس عن جميع مكوس السوق التي جمعت في باريس خلال مهرجان سان دونيس St. Denis السنوي⁽⁶¹⁾.

كما أصدر شارلمان عام 183هـ/ 799م مرسوماً آخر منح فيه الحصانة من مكوس السوق إلى دير سان جيرمان دو بري St. Germain des Prés،

كما قدّم له كل مردود مكوس السوق من فيلنوف Villeneuve⁽⁶²⁾.
بالإضافة إلى ذلك، عام 228هـ/843م، أعفي دير كورميري Cormery من
رسوم التجارة على ضفاف أنهار اللوار، والسين، ومارن، وسارس⁽⁶³⁾.
ومنحت كنيسة سان سيمفوريان St. Symphorian قرب تورز عام 238هـ/
852م، تسهيلات مرفئية خاصة على ضفتي نهر اللوار⁽⁶⁴⁾.

عام 239هـ/853م، حصل دير سان واندريل St. Wandrille من الدولة
على جميع حقوق مرفأ كوديبك Port of Caudebec على نهر السين⁽⁶⁵⁾. عام
245هـ/859م، أعفيت كنيسة سان جيرمان دو كسير St. Germain d'Auxerre
من كل الرسوم التجارية المفروضة على منطقتها⁽⁶⁶⁾؛ وأعفي رهبان بوليو
Beaulieu أيضاً من الرسوم، ونالوا حقوق السوق الخاصة في العام عينه⁽⁶⁷⁾.

عام 246هـ/860م، مُنحت كنيسة اورغل Urgel ثلث الإيرادات
المجموعة علناً نتيجة للعمليات التجارية التي نفذت ضمن حدود أبرشيّتها⁽⁶⁸⁾.
عام 248هـ/862م، نال دير سان اوربان St. Urbain الحقّ الحصريّ لإنشاء
وإدارة أسواق أسبوعية ضمن أراضي أسقفّيته⁽⁶⁹⁾.

عام 250هـ/864م، كسب دير سان دونيس St. Denis حقوق السوق
في بونتواز Pontoise؛ وعام 253هـ/867م، منحت الدولة دير سان فاست
St. Vaast كل الحقوق التجارية لمرفأ بيرنوفال Berneval⁽⁷⁰⁾. بالتالي، في
نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، لم تتمكّن الكنيسة فقط من بسط
سلطتها لدرجة فرض قانونها الكنسي أسوة بالقانون الديني، بل حصلت
أيضاً على جزء كبير من البنية التحتية الاقتصادية المسيطر عليها رسمياً من قبل
الدولة بالإضافة إلى قدرة على فرض الضرائب.

بفضل مشاريع الكنيسة التجارية والصناعية والزراعية، أصبحت الكنيسة
غنية جداً على حساب الشعب والدولة؛ إذ إنّّه بالإضافة إلى مداخلها التجارية
والصناعية والضريبية، تمتعت كذلك بتبرّعات مواطنين أهتمهم عطاياها الداعية
إلى نذر النفس لحياة من الفقر.

علاوةً على ذلك، تلقت الكنيسة من المخلصين عُشر الدخل السنوي الذي فرضته على جميع المسيحيين، وفرضت على جميع الأسر ضريبة دينية سنوية اسمها بنس بيتير؛ كما حصلت على مداخيل ضخمة كمدفوعات شهرية من الأثمين للتكفير عن ذنوبهم⁽⁷¹⁾.

كذلك، تلقت الكنيسة أحياناً هدايا بشكل ممتلكات عقارية من الملكية المطلقة التي سعت عبرها إلى الحصول على إعفاءات وضمانات لا تقدمها سوى الكنيسة، وكانت تعتبر منح العقارات، قانونياً، غير قابلٍ للتحويل للغير ولا يمكن إبطاله؛ وبالتالي، كانت الكنيسة معفية من كل ضرائب الميراث من خلال مبدأ اليد الميتة mortmain.

هكذا، من خلال موت الآخرين، أصبحت الكنيسة جمعية لا تموت. ومن الواضح أن تجارة الخلاص business of salvation كانت تجارة مربحة، فلم تتردد الكنيسة في استغلال كل مصدر دخل لتمويل نشاطاتها الخاصة. في الواقع، في أواسط القرون الوسطى، وصل عدد أعضاء الإكليروس الكاثوليكي المحلي وحده إلى أكثر من 500000 عضو، وكانت معظم أراضي القارة الأوروبية ملكاً لمجموعات دينية⁽⁷²⁾.

فضلاً عن ذلك، خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، استمرت مشاريع الكنيسة بالتوسّع. ابتداءً من كرم الملوك والنبلاء، مروراً بهبات المواطنين العاديين الذين كانوا يسعون إلى دفع ثمن الخلاص، وصولاً إلى مشاريع استعمار الأراضي والإصلاح الرسمية. وأصبحت أبرشية روما أكبر مالِك أراضي في كارولينجيا.

فدير سان جيرمان دي بري قرب باريس وحده، كان يملك 84637 فداناً. وتألّفت أراضيه من 1,727 منطقة نفوذ؛ فيما أراضي سان ريمي أو ريمز Saint Remi of Rheims تألّفت من 693 منطقة نفوذ، وأراضي سان واندريل Saint Wandrille من حوالي 4824. في الواقع، في أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، برهن المؤرّخ الاقتصادي في القرون الوسطى ديفيد هيرليهي David Herlihy أن الكنيسة كانت تملك ثلث أراضي القارة الأوروبية⁽⁷³⁾.

ولأن معظم الثروة غير العقارية للكنيسة أتت من مواطنين ونبلاء، كما أشرنا سابقاً، فغالباً ما كانت تتألف من رموز دينية أثرية وحليّ وزينة من جميع الأصناف والأشكال. ولكن يمكن تحويل هذه الثروات أيضاً إلى ثروات منقولة، عبر تذويبها وبيعها والحصول على المال عوضاً عنها. فكانت هذه الطريقة، أي تسهيل الممتلكات، يتّبعها في الكثير من الأحيان الملوك واللوردات، المحرومون من مصادر عائداتهم المادية التي استولت عليها المؤسسة الدينية؛ فكانوا يسعون إلى اقتراض مبالغ مالية من الكنيسة لتمويل عمليّاتهم التجارية المستمرة.

كانت هذه القروض مكفولة، إمّا من خلال فرض ضرائب مستقبلية من أجل خفض قيمة القرض (وهو شكلٌ قديم جداً من التمويل الضرائبي المتزايد الذي يقوم على تعهّد معروف بالضمان الحيّ)، أو من خلال ضمانة المستدين بأن يقلّص المبلغ عبر بيع عقار له بعد موته (وهو شكل ظهر في القرون الوسطى من القرض العقاري العكسي عبر تعهّد اسمه الضمان الميت). بالتالي، ولدَ المفهوم الحديث للرهن في أوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى⁽⁷⁴⁾.

بينما لم تكن الفائدة على الرأسمال جزءاً رسمياً من هذه العمليات التجارية، فقد استفادت الكنيسة عبر عدّة أساليب، بصفتها خبير الدولة المالي الرسمي، لا سيّما من خلال العلاقة الجيدة التي ربطتها بالبلاط الملكي بفضل هذه القروض. بالتالي، بالإضافة إلى القائمة الطويلة أصلاً من المهام الاقتصادية المتنوّعة والامتيازات المالية، تولّت الكنيسة القيام بالأعمال المصرفية الرسمية للدولة⁽⁷⁵⁾.

جمعت الكنيسة - من خلال امتيازاتها ومهامها المتنوّعة - ممتلكات مادية ضخمة من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي حتى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. لقد مكّنت هذه الثروة الضخمة الكنيسة من لعب دور متزايد الأهمية في الحياة الاجتماعية الاقتصادية في أوروبا الكارولينية، وأمّنت لها لاحقاً الرأسمال الاستثماري الضروري للمباشرة في

تمويل الحملات الصليبية التي بدأت منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي⁽⁷⁶⁾.

غير أن الاكتشاف الأهم، من وجهة نظر هذه الدراسة، ليس النجاح المالي البارز للمؤسسة الدينية في أوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى المبكرة، بل حقيقة أن المسلمين العرب المعاصرين لم يكونوا وراء الوضع الاقتصادي البائس للقطاع الخاص في أوروبا خلال القرون الوسطى. فليسوا هم من وصلوا بأوروبا إلى هذا الوضع عبر الاستئثار بالقطاع التجاري المزدهر آنذاك.

في الواقع، إن الكنيسة كانت مؤسسة محلية مهيمنة، وهي التي دمرت طبقة التجار المحترفين في أوروبا، من خلال تركيزها الشديد على الرغبة في الفقر عند الطبقات الوسطى، ومن خلال تركيزها أيضاً على فرض التحريم الكنسي للفائدة الرأسمالية جاعلةً منه السياسة الاقتصادية للدولة. وبالتالي، ركزت على منع مخفر الربح وجميع الدوافع المالية الأخرى الضرورية لبروز مبادرين محليين.

لم تظهر عمليات المقايضة في العقود التجارية أو يطرأ الانعكاس الظاهر لما يسمّى بالاقتصاد الطبيعي في أوروبا، بسبب تدهور تجاري كامل، بل لأنه لم يعد باستطاعة التجار المسيحيين أن يطبقوا سياسة الفائدة على الرأسمال - وهي عصب المغامرات التجارية الخاصة - خلال قيادتهم للعمليات التجارية.

وفقاً لذلك، بانتقال الكنيسة إلى الفراغ المدمر في البنية التحتية التجارية والصناعية الخاصة التي كانت كلّها من صنعها هي، أصبحت الآن تلعب دور علماء الاقتصاد الزراعي، والصناعيين، والتجار، والخبراء الماليين في الدولة الكارولينية المنهكة اقتصادياً. بالتالي، ليس من المستغرب أن تزخر مصادر القرون الوسطى بالدلالات التي تشير إلى أن العديد من - إذا لم تكن معظم - العمليات التجارية الكبرى لتجار الشرق الأدنى الموثقة في هذه الدراسة، كانت تتم تحت إدارة المؤسسات الدينية الأوروبية وتعاونها.

يفسر هذا الحدث أيضاً سبب غياب العديد من الإشارات في المراجع التي

استعان بها بيرين (وهي مراجع اكليركية في أساسها وتركيزها، وشكّلت تاريخ المرحلة الرئيس) إلى التجارة الدنيوية والعمليات التجارية الجارية للتجار المسيحيين في القطاع الخاص.

فقد محت الكنيسة الآن أي وجود لروح العمل الحرّ السابق من خلال تحريمها لكلّ العمليّات المشتملة على الفائدة باسم الربا: أولاً عبر إقصائها عن العمل التجاري، وأخيراً عبر الحلول محلّها كالجمعية التجارية الداخلية الأولى في أوروبا؛ وذلك من خلال تسليم تجارتها الخارجية إلى اليهود واليونانيين والسوريين وآخرين، كما يُظهر الملحق "ب" (77).

بالتزامن مع دور الكنيسة المتنامي كشريك الدولة الاقتصادي، طُبّقت أيضاً تعديلات قانونية إضافية بين المؤسّستين النظيرتين اللّتين اشتركتا في حكم كارولينجيا.

من بين هذه التعديلات، غالباً ما أجّر الملك عقارات الكنيسة لمهل مناسبة للغاية كامتيازات ومكافآت لأهمّ اللوردات والنبلاء الذين تحتاج المملكة إلى خدماتهم العسكرية، وإلى قيامهم بالمهمّات الأساسية للدولة. كما وكان الملك يقترض المال في أحيان كثيرة من الكنيسة لتسيير العديد من المهام الحياتية الجوهرية، من بينها تمويل تقدّمه التجاري والصناعي الخاصّ بالتنافس مباشرة مع القطاع الخاص (78).

لطالما قدّمت الملكية، بدورها، هبات وامتيازات ضرائبية وتجارية للكنيسة بهدف التقرب منها ودفع عربون لشراء الخلاص الروحي الذي لا تستطيع سوى الكنيسة أن تقدّمه. بالتالي، أدّى تضافر هذه التفاعلات إلى بدء ترتيب إداري واجتماعي واقتصادي جديد بالكامل ضمن أوروبا المسيحية المعروفة في تاريخ الاقتصاد الغربي بفجر الإقطاعية.

يتدخل هذا الواقع الاقتصادي، الأفضل بكثير من الحظر التجاري الإسلامي المفترض وغير الواقعي، تداخلاً زمنياً مع الأوضاع التجارية والاقتصادية المتردّية التي عرّفها بيرين (79).

كما أكّد بيرين بشكل موثّق، انتقلت أوروبا الغربية، بالتزامن المباشر مع بروز دار الإسلام، من العصور القديمة إلى العصور الوسطى⁽⁸⁰⁾. لكنّ العواقب الاقتصادية الفادحة لهذا الانتقال نشأت لأسباب لا علاقة لها البتّة بالمسلمين العرب.

فيما تفحص بيرين، في أعماله المذكورة طيلة هذه الدراسة، جوانب مختارة من الأدلّة المناسبة، إلا أنّه خلط بين السبب والنتيجة، وتوصّل إلى استنتاجات خاطئة قائمة على استناده إلى مصادر فورية، مع أنّها غير مكتملة وأوّلية، كما سيظهر بلا شكّ التحليل الآتي.

2.1 التبعات السياسية

لهذا التحوّل الاجتماعي الاقتصادي

بعد وصف نشوء الشيوعية الجديدة الدراماتيكي في أوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى المبكرة، لا يتبقّى لنا سوى دراسة تطوّرها وعواقبها. وقد أظهرت تحليلات سابقة كيف غيرت الآثار الاقتصادية لأهداف الكارولينجين الملكية سريعاً التركيبات السياسية والاجتماعية لأوروبا الغربية خلال القرون الوسطى. فأظهرت أن تأثير الكنيسة النافذ طوال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي والثالث الهجري/التاسع الميلادي كان مفيداً للغاية للتعرف على روح العمل الحرّ في أرجاء المنطقة، ما ساهم في إطالة فترة العصور المظلمة.

لم يكن ذلك اتجاهاً مؤقتاً؛ إذ تحدّد مراجعة مقتضبة لتأثيرات الكنيسة المتجذّرة على النسيج الفطري الاجتماعي الاقتصادي للقارة، السياق الضروري لتمييز جسامة التحوّل الاقتصادي الذي طرأ آنذاك.

كان الأساس العقائدي للخراب الاقتصادي، كما أشير، قائم على التزام الكنيسة بفضائل الفقر الدائمة؛ وعلى نظريّتها حول السعر المنصف التي تعتبر

أنه لا ينبغي بيع أية سلعة بأكثر من قيمتها الإجمالية؛ وعلى تناقضه الواضح مع الربا الذي ساوته بكلّ عملية تجارية تحمل الفائدة.

نجد أساس التفويض الأولي للكنيسة للقضاء على طبقة التجار المحترفين في أوروبا خلال القرون الوسطى، وما صاحبه من اختناق اقتصادها القائم على السوق، في النصوص التالية من الكتاب المقدس:

لا تأخذ منه ربا أو مبارحة⁽⁸¹⁾؛
واقترضوا وأنتم لا ترجون شيئاً⁽⁸²⁾.

وهو قائم أيضاً على دعوة السيد المسيح للأغنياء بأن يعطوا كل ما يملكون إلى الفقراء⁽⁸³⁾.

كانت مثل هذه الأوامر القاطعة، كما أشير، مترافقة دائماً مع تأويل علماء الكنيسة للكتاب المقدس بشكل يدمر الاقتصاد الروماني. فقد رفض هؤلاء العلماء دافع الربح في ممارسة التجارة داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد عبّر الراهب الإيطالي غراتيان Gratian عن هذا الرفض عبر إصراره على أن⁽⁸⁴⁾:

كلّ من يشتري شيئاً ما، ليس لبيعه بأكمله وكما هو عليه، بل باعتباره مادة لا ابتداءً شيء ما، ليس بتاجر. لكن من يشتريه من أجل أن يربح من خلال بيعه ثانية ثابتاً وكما اشتراه، فهذا الرجل من الشارين والبائعين الذين يطردون من معبد الله.

كما أكد هنري أف لانغينستين Henry of Langenstein بأن⁽⁸⁵⁾:

من لديه ما يكفي ليشبع حاجاته وعلى الرّغم من ذلك يعمل من دون توقّف ليجمع المزيد من الثروات، إما ليبلغ مرتبة اجتماعية أعلى، أو لكي يجمع ما يحوّله العيش بلا عمل، أو ليصبح أبناًؤه أغنياء ونافذين، كل هذه الأمور تحريض ضدّ الجشع والشهوانية والغرور.

أما سان توماس الأكيوني St. Thomas Aquinas، فقد اعتبر بأن خطيئة الجشع تنتج فقط عندما يحاول المرء أن يحصل عما يفوق حاجته ليعيش⁽⁸⁶⁾.

إذا، استناداً على مثل هذه العقيدة والتحليل، استمرت كنيسة القرون الوسطى لقرون طويلة بالتخلّص من كل آثار الربح والكسب التجاري الطبيعي. في الواقع، في العام 575هـ/1179م، أصدر المجلس اللاتيراني الثالث - مديناً ازدهار الربا كما لو أنّه مشروع شرعيّ - قراراً ينصّ على أن يحرم جميع المرابين من المشاركة بعضوية كنيسة.

لقد نصّت قرارات مماثلة على عدم السماح للمرابين بأن يتلقّوا القربان المقدّس أو يدفنوا وفق الطقوس المسيحية؛ وأن ترفض هداياهم إلى الكنيسة؛ وألاّ يقدم لهم المؤمنون الحقيقيّون العزاء أو يمدّوا لهم يد العون بأي شكل من الأشكال. فأَي شخص يعتبر أن الربا ليس خطيئةً يعتبر زنديقاً⁽⁸⁷⁾.

وفقاً لذلك، استمرت الكنيسة من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي حتى الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي بالشكّ في كل نشاط تجاري صادر عن القطاع الخاص، إذ خلط البحث عن الربح الطبيعي مع الجشع التجاري واعتبر أي شكل من أشكال المضاربة التجارية خطيئة.

لكنّ المؤمن الحقيقي يستطيع أن يبيع سلعة ما بسعر يفوق سعر شرائه لها في حالة واحدة؛ وذلك في حال غيرها بشكل مادّي ما وبجهدته الخاص، ولكن بمعدل تعويضي ضئيل. في الواقع، كان حكام أوروبا، عام 520هـ/1126م، ما زالوا متشبّثين بالاعتقاد القائل بأن الهدف الوحيد من العملة هو تأمين موارد مالية "يستطيع الفقير من خلالها تلقي الصدقات بسخاء أكبر"⁽⁸⁸⁾.

كانت الكنيسة تحتقر اليهود الذين يقرضون المال بالربا، لدرجة أنّها اتّبعَت في مرحلة ما الممارسة الفاطمية التي تقوم على إجبارهم على ارتداء قطعة من الملابس باللون الأصفر كعلامة على أنّهم أشخاص منبوذون من رحمة الله⁽⁸⁹⁾.

باختصار، ترى الكنيسة الرسمية، كما هو منصوص عليه في قانون الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، أن الهدف من أي عمل هو مجرد تأمين المادّة

للبقاء، لا البحث عن الربح. لقد كانت هذه الكنيسة تستخفّ بدور القطاع الخاصّ في المساهمة في التقدّم الاقتصادي؛ فجعلت الطوق إلى الربح غير شرعي، ممّا جعل ثروات أوروبا في أيدي ملاّكي العقارات الأغنياء والأديرة الثرية. استمرّ الرأسمال المادي بالتضاعف، إلا أنّه غالباً ما كان يعتبر رأسمال غير عامل، مشكّلاً وسيلةً لشراء أدوات مائدة الفرسان والزخرفات في حرم الكنائس ليس إلّا.

بالتالي، لكي تملأ الكنيسة الفراغ في البنية التحتية الناتج عن تدميرها لمشاريع القطاع الخاص الاقتصادي، استأثرت بعدد أكبر من المهامّ الصناعية والتجارية التي كان يتولّاها سابقاً رجال أعمال القطاع الخاصّ. من خلال ذلك، أصبحت الكنيسة المؤسسة الأغنى في أوروبا خلال القرون الوسطى.

لقد أمّنت الكنيسة، من خلال إقراض ثرواتها الضخمة إلى القادة الدنيويين في المنطقة مقابل خدمات مالية وسياسية، إطار العمل النظري بالإضافة إلى الدعم الصناعي الذي أطال حياة النظام الإقطاعي خلال العصور الوسطى المبكرة. كان هذا المجتمع الإقطاعي القمعيّ، كما سيثبت التحليل التالي، أكثر من تأثّر بالتغيّرات الاقتصادية التي رافقت الثورة التجارية في القارّة منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. ستنتج هذه الدراسة إذاً نحو تقديم تحليلٍ مفصّل عن دور مسلمي القرون الوسطى في تعجيل هذه الثورة⁽⁹⁰⁾.

حواشي الفصل الأول

- (1) المقصود النبي محمد (ص).
- (2) أهم هؤلاء المؤرخين بالطبع هم:
E.A. Gibbon 1969; F. Lot 1927; M. Rostovtzeff 1926; H. St. L.B. Moss 1936-37;
W. Bark 1958; G. Luzzatto 1961; and A. Bernardi 1970.
- (3) حول هذه المسألة، راجع
H. Heaton 1948, pp. 53 ff.
- (4) حول هذه التطورات، راجع
G. Luzzatto 1961, pp.3 ff.; H. Heaton 1948, pp. 53 ff.; H. Adelson 1962,
p. 20; S. Clough 1968, pp. 70 ff.; A. Bernardi 1970, pp. 32-38; R. LaTouche
1967, pp. 20 ff.; J. W. Thomson and E. N. Johnson 1937, pp. 14 ff.
- (5) F. Lot 1927, pp. 96, 259.
- (6) حول هذا الأمر، راجع
W. Bark 1958, pp. 34-35.
- (7) حول هذا الأمر، راجع
W. Bark 1958, pp. 34-35.
- (8) Gregory of Tours.1986, chap. 3, no. 34; R. Hodges and D. Whitehouse 1983,
p. 169; R. LaTouche 1967, p. 167.
- (9) E.A. Gibbon 1969
كما ذكر عند
S. Dill 1900, p.129.
- (10) M. P. Charlesworth
كما اقتبسه
H. Heaton 1948, p.53.
- (11) R. LaTouche 1967, p.137.
- (12) حول هذه التطورات، راجع
R. LaTouche 1967, pp. 97 ff.
- (13) راجع الضبي 1884-1885، ص 353؛ فيليب حتّي 1970، ص 500-501.
- (14) T. Arnold. A History of the Later Roman Commonwealth,
مذكور عند
M. Enan 1939, p. 68.

- E. A. Gibbon 1969, vol.5, chapter 52, pp. 398-399. (15)
- E. A. Gibbon 1969, pp. 398-399. (16)
- ابن عبد الحكم 1922، ص 216-217. (17)
- راجع (18)
- J. W. Thompson and E. N. Johnson 1937, pp. 218-219; N. F. Cantor 1967, pp. 209 ff.; J. Strayer and D. Munro 1959, pp. 86 ff.; C. Oman 1959, p. 234.
- MGH: Annales Regni Francorum 1895, p.9; R.H.C. Davis 1970, pp.131 ff.; (19)
- M. Scott 1964, pp.26 ff.
- MGH: Epistolae Selectae: Boniface, vol.1, p.212; J. Wallace-Hadrill 1975, (20)
- p.147.
- (21) حول هذه التطورات، راجع
- J. W. Thompson 1959, vol.1, pp. 210 ff.
- H.Pirenne. Muhammad and Charlemagne, in A.F. Havighurst 1958, p.34; (22)
- راجع أيضاً
- H.Trevor-Roper 1965, pp. 95 ff.
- MGH: Epistolae Karolini Aevi, 1891, vol.2, no.93; R.H.C. Davis 1970, p.146. (23)
- (24) حول هذا الأمر، راجع
- M.Scott 1964, pp.31 ff.; R.H.C. Davis 1970, pp.148 ff.; H. Trevor-Roper 1965, pp.95 ff.; J. Strayer and D. Munro 1959, pp. 86 ff.; N.F.Cantor 1967, pp.209 ff.; F.L. Ganshof 1963, pp.16 ff.
- (25) راجع
- H.Trevor-Roper 1965, pp. 96-100; J.Strayer and D. Munro 1959, pp.88-90; J.Strayer 1955, pp.47 ff.; C.Oman 1959, pp.324 ff.; N.F. Cantor 1967, pp.210 ff.; H. St. L.B. Moss 1965, pp.201, 233 ff.; F.L. Ganshof 1963, pp. 16 ff.; M. Rowling 1968, pp. 26-27.
- (26) بالتالي، قد تكون أكثر من مجرد صدفة أن هذا التحول الضخم في أوروبا جري في عشرينات القرن السابع الميلادي، في الفترة عينها التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في النشاط التجاري بين المسلمين ووسط أوروبا وكذلك بداية عنيفة لاضطراب مدني مدمر في المناطق الغنية بالمعادن في شبه الجزيرة العربية (حول هذه التطورات، راجع (R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 160 ff
- (27) إنجيل لوقا 6:24.
- (28) إنجيل متى 19:24.
- (29) إنجيل متى 16:24.

- (30) إنجيل لوقا 6:20.
- (31) إنجيل متى 19:21.
- (32) إنجيل لوقا 19-31.
- (33) سفر التثنية 23:19.
- (34) سفر الخروج 22:25.
- (35) المزامير 15:5.
- (36) سفر حزقيال 18:8.
- MGH: Canones Apostolorum et Conciliorum Saecularum, 1839, IV,V, VI, (37)
VII, "Pars Alters", vol.1, p.5.
- MGF.: Canones Apostolorum et Conciliorum Saecularum, 1839, vol.1, p.82; (38)
A. Dopssh 1937/1953, pp. 345, 376.
- St. Augustine. Die Civitae Dei 1941-46, vol.1, p.32; R. LaTouche 1967, (39)
pp.50-51.
- من غير المستغرب، بالنسبة إلى لاتوش، أن كتابات سان أوغسطين أصبحت لاحقاً
أفضل قراءات شارلمان.
- St. Augustine. Die Civate Dei 1941-46, vol.1, p.31; (40)
باللاتينية:
- "Temporalem vitam quam boni contemnere debent".
- St. Augustine. Die Civitate Dei 1941-46, vol.1, p.32; (41)
باللاتينية:
- "Nihil enim intulimus in hunc mundum, sed ne auferre aliquid possumus".
- H.Pirenne 1974a, p.123. (42)
- T.P.McuLaghlin 1939-40, pt.1, pp.81-147, pt.2, pp.1-22. راجع. (43)
- N.J.G. Pounds 1974, pp.405-406. (44)
- Patrologiae Cursus Completus, Series Latina: 1844-1864, I 27, no. 123, (45)
col. 658, passim.
- A. Dopsch 1937/1953, pp. 319-321; G. Duby 1974, pp. 231-232. (46)
- G.Duby 1974, pp. 231-232.. سفر التثنية 23:20; (47)
- R. LaTouche 1967, p.47. (48)
- المصدر عينه. (49)
- بسبب تحريم الكنيسة الكامل للعمليات التجارية التي تحمل الفائدة المفروضة من الدولة
- الكنيسة الحاكمة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، سيحرم التجار خلال القرون
الوسطى لمدة ثلاثة قرون قادمة من التنوع الواسع للرأسمال المرن والدين، وللا أدوات

المعيارية التي يحتاجون إليها ليشاركوا في التجارة الخارجية. يعرف المؤرخ الاقتصادي الأوروبي خلال القرون الوسطى، نورمن باوندز N.J.G. Pounds (1974، ص 405-406)، الذي يؤكد أن "مؤسسة الاقراض كانت في قلب الثورة التجارية"، ويحدد المشكلة العميقة على الشكل التالي:

"كان فشل الحضارات الكلاسيكية في تطوير أي أدوات مناسبة للدين، واحدة من أكبر العقبات أمام تطوّر التجارة في العالم القديم. لو طوّروا هذه الأدوات، ربما كانت قيود آباء الكنيسة على ممارسات الربا أقل قسوة، إذ دائماً ما توقلم الأخلاقيات المسيحية على المدى الطويل مع الحاجة الاقتصادية".

عوضاً عن ذلك، يكمل باوندز بأنه:

"بالنسبة إلى معظم القرون الوسطى، أدانت الكنيسة رسمياً أخذ فائدة على قرض، مهما كان هذا القرض مموّهاً، وتطلّب الأمر براعة فائقة من قبل المحامين الكنسيين ليصالحوا بين الممارسات الأكثر جوهرية وتعاليم الكنيسة".

(50) راجع

G.Duby 1974, pp.231-232; R. LaTouche 1967, pp. 164-169; P. Boissonnade, 1987, pp. 109 ff.; L.K. Little 1983, pp. 42 ff.

(51) حول هذا الأمر، راجع: H. Pirenne 1974b, pp. 172-173; idem. 1974a, p.46;

راجع أيضاً: R.S. Lopez 1987, vol.2, p.258; M. Bloch 1961, vol.1, pp.66 ff.

(52) F. Lot 1927, pp. 59, 211; S. Clough 1959/1968, pp. 74-75.

(53) MGH: Legum Capitularia Regum Francorum, 1883/1897, vol.1, pt.1, p.52.

(54) MGH: Legum Capitularia Regum Francorum, 1883/1897, vol.1, pt.1, p.132;

G. Duby 1974, p.109; R. LaTouche 1967, p.309.

(55) MGH: Legum Capitularia Regum Francorum, 1883/1897, vol.1, pt.1, p.219;

راجع أيضاً: G. Duby 1974, pp.107-108.

(56) MGH: Formulae Imperiales e Curia Ludovici Pii, 1886, pp. 309-310.

(57) راجع:

H. Pirenne 1974a, pp. 42 ff., pp. 60 ff.; R.S. Lopez 1987, vol.2, pp. 212-213;

R. LaTouche 1967, pp. 97 ff.; P. Boissonnade 1987, pp. 159 ff.; A. Wildavsky and C. Webber 1986, pp. 148 ff.

(58) حول هذه التطورات، راجع: J. W. Thomson 1959, vol.1, pp. 214-217; H. Pirenne

1974a, pp. 64 ff. ; R. LaTouche 1967, pp. 103 ff. ; P. Boissonnade 1987, pp. 154-155.

(59) H. Pirenne 1974a, pp. 65-66.

J. W. Thomson 1959, vol.1, pp. 264-266; idem. 1915, pp. 870 ff.; D. Munro and G. Sellery 1914, pp. 133-135; R. LaTouche 1967, pp. 89 ff, 192 ff.; Luzzatto 1961, pp. 20-21, 112 ff.

Diplomata Karolinarum I: Pépin le Bref, Carloman, Charlemagne, 1940, (61)
vol.1, no.6, pp. 6-10;

D. Munro and G. Sellery 1914, pp. 135 ff. راجع أيضاً

Diplomata Karolinarum I: Pépin le Bref, Carloman, Charlemagne, 1940, (62)
vol.1, no. 122, pp. 170-171.

Recueil des Historiens des Gaules et de la France, 1760, vol.8, p. 450. (63)

(64) المصدر عينه، المجلد 8، ص 520.

(65) المصدر عينه، المجلد 8، ص 522.

(66) المصدر عينه، المجلد 8، ص 59-60.

(67) المصدر عينه، المجلد 8، ص 555.

(68) المصدر عينه، المجلد 8، ص 562.

(69) المصدر عينه، المجلد 8، ص 584.

(70) المصدر عينه، المجلد 8، الصفحة 59.

H. E. Barnes 1937, pp. 119-121; A. Dopsch 1937/1953, p. 314; R. LaTouche (71)
1967, pp. 179-180; P. Boissonnade 1987, pp. 26-27.

(72) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(73) حول هذا الأمر، راجع

D. Herlihy 1978, art.5, pp. 81 ff. ;

راجع أيضاً

P. Boissonnade 1987, pp. 83 ff.; R. H.C. Davis 1970, pp. 186 ff.

L.K.Little 1983, pp. 4 ff. (74)

S.B. Clough 1959/1968, pp. 74-75; G. Duby 1974, pp. 54-55; H.E. Barnes (75)
1937, pp. 119-121; A. Dopsch 1937/1953, p. 314; R. LaTouche 1967,
pp. 179-180.

G. Hodgett 1972, p.47; G. Luzzatto 1961, pp. 20-22. راجع (76)

(77) تظهر هذه الحقيقة تصويرياً، أكثر من أي حقيقة أخرى، الخلل الذي أصاب معظم التاريخ الاقتصادي المبكر خلال القرون الوسطى. ففي فترة معينة، كان من الممكن أن يظهر ذكر شكل معين من التجارة أو لا يظهر في مصدر مشكوك فيه، وهذا يجعل هذا المصدر موثقاً به بالضرورة. على العكس من ذلك، اختفاء لاحق لإشارة إلى منتج في

عمل مماثل لا يعني أنه لم يعد يستخدم على نحو دائم.

(78) S.B. Clough 1959/1968, pp. 74-75; H. E. Barnes 1937, pp. 101 ff.

(79) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(80) H. Pirenne 1974a, pp. 23-25; idem. 1974b, pp. 152-153, 164.

(81) سفر اللاويين 26: 25.

(82) إنجيل لوقا 35: 6.

(83) إنجيل مرقس 25: 21-10

(84) الراهب غراتيان، مذكور في S. Clough و C. Cole 1952, pp. 67-68.

(85) Henry of Langenstein مذكور عند S. Clough و C. Cole 1952, p.67.

(86) St. Thomas Aquinas. Summa Theologiae II, q. 118, art. 1 مذكور عند M.

Rodinson 1978, pp. 108, 275. يعلن سان توماس: Homo Secundum aliquam mensuram quaerit habere exteriores divitias, prout sunt necessaria ad vitum eius secundum conditionem. Et ideo in excessu huius mensurae consistit peccatum; dum scilicet aliquis supra debitum modum vult eas vel acquirere vel retinere.

(87) Histoires des Conciles, 1907-1908, vol.5, pt.2, p. 105 ; S. Clough

و

C. Cole 1952, pp. 69 ff. ; K.L. Little 1983, p.37

حرمت الشريعة الكنسية رقم 13 من "المجلس اللاتيراني الثاني" سنة 533هـ/1139م، على سبيل المثال، المرايين من مواساة الكنيسة. بانعقاد "المجلس اللاتيراني الثالث" سنة 575هـ/1179م، أشار القرار رقم 25، على منع المرايين من تلقي القربان المقدس في تنديد يظهر أن ممارسة الربا كانت منتشرة للغاية ("in omnibus fere locis tantum usurarium ita inolevit") حتى أن أعداداً كبيرة من التجار تخلت عن أشكال أخرى من التجارة المقبولة للتعامل بالربا.

("et multi aliis negotiis praetermissis quasi licite usuras exerceant").

(88) O. Cox 1959, p. 97.

(89) G. Duby 1974, pp. 259-260; G. Luzzatto 1961, pp. 236-237; M. Canard vol.3, p. 856. EI2, 1986,

(90) حول هذه التطورات، راجع: H.F. Barnes 1937, pp. 120-123.

الجزء الثاني

الهيمنة الإسلامية

الانفجار التجاري الإسلامي خلال القرون الوسطى

1.2 الأساسات الصناعية عند بداية تجارة المسلمين

شكّل الصعود السريع للإسلام من القرن الأول الهجري/السابع الميلادي حتى الرابع الهجري/العاشر الميلادي نقطة تحوّل في تاريخ البشرية. فقد كان دار الإسلام، في قمّة نجاحه خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، أعظم من سابقته الرومانية. في الواقع، شكّلت هذه الإمبراطورية أكبر مساحة أرض متّحدة تحت إدارة واحدة في ذلك العصر؛ وهي كتلة ضخمة من الأراضي درست مصادر متنوّعة دلالاتها العسكرية والدينية.

لكنّ تحليلاً معمّقاً حول تأثيرات نشوء دار الإسلام الاقتصادية في نماذج اقتصادية تاريخية مبكرة، بقي غير كاف كما وتشوب الجهود التي بذلت خلاله أخطاء فادحة. وهي أخطاء أسف العديد من المستشرقين المهمّين، أمثال كاهن⁽¹⁾ واهرنكروتر⁽²⁾ لوجودها. بالتالي، ما ينقصنا هو دراسة دقيقة حول التأثير الاقتصادي الشامل للإسلام في عالم القرون الوسطى.

حلّل كبار المؤرّخين أمثال عبد العزيز الدوري⁽³⁾ وويلهلم هيد⁽⁴⁾ ورشيد البراوي⁽⁵⁾ الإنجازات التجارية لسلالات معيّنة، في مناطق معيّنة، خلال فترات معيّنة. ولكن في ما يخصّ الدراسة المعمّقة والدقيقة لكل الاستدلالات

الإقليمية والعالمية التي تستحقها المسألة، فقد تعرّضت الآثار الاقتصادية لبروز هذه القوة المتوسطة السياسية العظمى الجديدة في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي في أحيان كثيرة، إلى تأويلات تجريبية عوضاً عن دراسة علمية جدية. بالإضافة إلى ذلك، وللأسف، قلّصت التأويلات التي صدرت - بدلاً من أن تزيد - الفهم العام للدولة الإسلامية كقوة تجارية خلال القرون الوسطى. ما يتبقى إذاً هو الحاجة إلى دراسة نهائية للديناميكية الاقتصادية التي حفزت الدولة الإسلامية المبكرة باعتبارها ضرورة تاريخية؛ وهي دراسة تبدأ باستطلاع سريع للمحفّزات الجغرافية السياسية والتجارية والاقتصادية المتبعة في دار الإسلام خلال ذروة القرنين الثالث والرابع الهجري/التاسع والعاشر الميلادي. في هذا التوسع التجاري الهائل، شكّلت قدرة الأيديولوجيات التجارية والاقتصادية لمسلمي القرون الوسطى على تسيير التجارة والتأثير لاحقاً وبقوة في التحولات الاقتصادية للثقافات الأخرى ابتداءً من القرن الخامس حتى الثامن الهجري/الحادي عشر حتى الرابع عشر الميلادي المهمة المباشرة لديناميكية رسالة هذا التوسع؛ وهي مهمة يبدو أنّها كانت عميقة في امتدادها وتأثيرها.

إلا أنّه من أجل إدراك مدى التوسع التجاري الإسلامي عالمياً في المرحلة التأسيسية الممتدة من القرن الثاني حتى الرابع الهجري/الثامن حتى العاشر الميلادي، ينبغي العودة بتركيبته التجارية إلى المدخلات الصناعية الأساسية، أي إلى جذوره الصناعية. فقد كان بديهيّاً، البارحة كما اليوم، أنّه باستثناء تجارة العبور، شكّل تدفق الصادرات إلى حدٍّ بعيد خروج الإنتاج الصناعي من القاعدة الاقتصادية للدولة.

كان نشوء المستوطنات المدنية خلال الفتوحات الإسلامية الأولى، بالطبع، عاملاً رئيساً ساهم في تجديد الشرق الأدنى العربي اقتصادياً خلال القرون الثلاثة الأولى من الهيمنة الإسلامية. لقد كان إنشاء هذه البلدات الدافع وراء إقامة المواقع العسكرية في الأراضي المسيطر عليها وجوهرها بهدف

ترسيخ الفتوحات الإسلامية الأولى. وكانت أهم هذه المعسكرات: واسط والبصرة والكوفة في العراق والفسطاط في مصر، التي تأسست جميعها بين عامي 14 و20 الهجري/634 و641 الميلادي⁽⁶⁾.

كانت البلدات العسكرية، بحد ذاتها، محفّزات قوية للنمو الاقتصادي. فلم تسرّع فقط البناء على نطاق واسع، بل سرّعت أيضًا تطوير تسهيلات نقل واسعة الانتشار من أجل الربط في ما بينها عبر شبكة عسكرية متماسكة؛ كما وتمكّنت هذه المواقع من إعانة أعداد ضخمة من المواطنين لأن المحاربين المسلمين، بصفتهم فاتحين، حصلوا على موادّ غذائية بأسعار معقولة من الأراضي الزراعية العديدة المحيطة بهم.

علاوة على ذلك، دفع البناء الأساسي لهذه المواقع إلى حصول نشاط تجاري وصناعي كبير، سرعان ما أدّى إلى تطوّر شعبٍ مديني استهلاكيّ ضخم واحتياط يد عاملة بسعر مقبول. كما وساهمت الحاجة إلى المسكن، والمحلات، والترسانة، والطرق لتسهيل الأمن، والتجارة بين هذه البلدات مساهمةً قيّمة في فورة الإعمار هذه. أمّا انتشار الديانة الإسلامية، فقد جعل بناء المساجد وتصنيع سجاجيد الصلاة صناعات صغيرة مزدهرة.

ساعدت الكمّيات الوفيرة من مواد البناء: الحديد والرخام والحجر الصخري والزفت والقار والبيتومين، المتوفرة بسهولة في الأقاليم المستولى عليها⁽⁷⁾، في تسهيل هذا التوسّع الصناعي السريع؛ كما وأنجزت شبكات طرق ومياه هائلة لدعم هذه البلدات العسكرية الجديدة والبنية التحتية للاقتصاد، وحافظت على الطرقات في حالة ممتاز، ووُضعت إشارات الطرق، وحدّدت المسافات بالإضافة إلى المحطّات المتوسطة؛ كما شُيّدت خزانات وآبار المياه على طول الطرقات الرئيسية.

بنى ثالث خليفة مسلم، عثمان بن عفّان، على سبيل المثال، شبكات من الآبار والقنوات المنصوبة على امتداد طريق مكة - البصرة، وهو طريق الحج والتجارة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تشكيل قوّات أمن خاصة لحماية القوافل من

قُطَاع الطرق الكُثْر في تلك الفترة. باختصار، بذل القطاع العام جهداً فائقاً في جميع سوق المنطقة لدعم النمو المضطرد للقطاع الخاص⁽⁸⁾.

زاد نظام خدمات الدولة المعروف باسم العطاء من طلب المستهلك. وقد خصّص ثاني خليفة للمسلمين، عمر بن الخطاب (توفي سنة 23هـ/644م)، هذه الإعانة المالية بعد أن أعلن بأن المداخيل الضرائبية لا ينبغي تجميدها في خزانة الدولة، بل يجب توزيعها على مجتمع المؤمنين.

وقد تألفت هذه الإعانة من رواتب نقدية أساسية، تشبه معاشات التقاعد السنوية، تدفع إلى المسلمين كلّهم بمبالغ متفاوتة تتراوح بين 300 و12000 درهم. وقد كانت هذه الرواتب، بحذّ ذاتها، عاملاً حاسماً في إحداث قوّة شرائية فعلية داخل الدولة الإسلامية المبكرة، وبالتالي ترقية الاستقرار الاقتصادي العامّ عبر تحفيز طلب المستهلك⁽⁹⁾.

باستثناء أقلية ضئيلة، كان معظم المهاجرين العرب الذين يعيشون في الأقاليم المفتوحة محاربين بدو، لا سيّما عمالاً دون كفاءة، بعد الفتوحات، سببوا اضطراباً سياسياً واجتماعياً مستمرّاً.

لم يحرّر نظام العطاء الجنود فقط من الحاجة ليكسبوا رزقهم - ممّا سمح لهم بالتركيز على شحذ مهاراتهم العسكرية - بل جعلهم أكثر إنسانية أيضاً عبر تأمين كمّيات كبيرة من الرأسمال الإنتاجي لتمكينهم من أن ينوّعوا ميولهم الاقتصادية. وبالتالي، لم يعرقل المهاجرون الجدد، بسبب سيولة رأسمالهم، الاقتصادات التي استقروا فيها، بل حفّزوها عبر استثماراتهم الإنتاجية وشرائهم للسلع والخدمات الاستهلاكية المحلية⁽¹⁰⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن معاشات العطاء هذه باتت ممكنة فقط بفضل الأموال الطائلة التي أصبحت بمتناول الحكّام العرب المسلمين. كما تمتّع عمر بن الخطاب وخلفاؤه بقاعدة مداخيل قيّمة تحت تصرّفهم.

في البداية، شكّلت الغنائم الناتجة عن الفتوحات الأولى مصدر دخل أوليّاً. أمّا بعد ذلك، فقد حصل تسهيل على نطاق واسع، حيث انتشرت

كميَّات ضخمة من المعادن القيِّمة والثروات الأخرى من الأديرة والكنائس والقبور والمجموعات الملكية والخاصَّة في الأراضي التي تمَّ فتحها.

يقدِّر المؤرِّخون العرب أن قيمة الغنائم المصادرة عند فتح القطسيفون (مدينة قديمة في العراق) سنة 16هـ/637م، تجاوزت، كما يشاع، تسعة مليارات درهم؛ أي 12000 درهم لكلِّ محارب مشارك. وقد أدَّى الفتح الإسلامي للإسكندرية في مصر في تلك السنة، إلى جمع ثروات مماثلة. بعد استسلام هذه المدينة، يُقال إن القائد المسلم المنتصر، عمرو بن العاص، كتب إلى عمر بن الخطاب قائلاً⁽¹¹⁾:

"فتحتُ مدينة لن أصفها الآن. يكفي أن أقول بأنني استحوذت فيها على 4000 فيلاً و40000 حَمَام و40000 يهوديٍّ يدفعون الجزية و400 قصر ملكيٍّ ترفيحيٍّ".

كما تشير المصادر كذلك، إلى أنَّه من المحتمل، وإن كان مشكوكاً في صحة هذه المصادر، أنه بسبب حجم العائد الماديِّ للغنائم، وُجِّهت حملة لاحقة إلى شمال أفريقيا أدَّت إلى حصول كل فارس معيٍّ على 3000 مثقال ذهب⁽¹²⁾.

وكانت خزينة الدولة الإسلامية تصنِّف الممتلكات المستولى عليها إلى فئتين: الممتلكات المنقولة المسماة غنيمة، والتي يذهب ثلاثة أرباعها للمحاربين الذين استولوا عليها، والعقارات المسماة فيء التي تخصُّ المجتمع الإسلامي بأكمله في ملكيَّتها ومردودها. وكان ثمة ضريبة تساوي الخمس مفروضة على جميع مداخيل الغنائم⁽¹³⁾. بالتَّالي، أدَّى النقل الضخم للثروة - من خلال نظام الغنيمة هذا - من النخبة الحاكمة سابقاً إلى الفاتحين العرب المقيمين الآن في هذه المناطق المستولى عليها إلى نشوء/رستقراطية مالية جديدة مع قوى شرائية معززة للغاية.

بالإضافة إلى هذا التسييل الواسع، سمحت الفتوحات الإسلامية في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي للمسلمين بوضع اليد على مخزون

هائل من الذهب في غرب شبه الجزيرة العربية، وجبال الأورال، وآسيا الوسطى، ومنطقة النيل العليا، والحبشة، والسودان. كما كان التنقيب عن الفضة منتشرًا في نجد وبلاد فارس وآسيا الوسطى، لا سيّما في كوش الهندوسية. ويقدم الجغرافي العربي، الحمداي، في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، قائمة طويلة تؤثّق المصادر الغزيرة والمتنوّعة للمعادن الثمينة التي باتت متوفّرة في دار الإسلام بعد التوسّع الإسلامي الأولي خلال ديناميكية قرنه الأول⁽¹⁴⁾.

بالتالي، أمّنت هذه الكمية الوافرة من المعادن الثمينة في الأقاليم التي تمّ فتحها - بالإضافة إلى المخزون المحليّ الغني من المعادن الثمينة في شبه الجزيرة العربية - القاعدة النقدية لإدارة تجارة حيوية ليس فقط في كل أنحاء دار الإسلام، بل أيضًا من أجل تجارها الخارجية المنتشرة والضحمة. بالتزامن مع ذلك، حملت هذه الكمية من المعادن دلالات مالية قيّمة حول تطوّر السياسة النقدية الإسلامية وتطبيقها، ما سمح للخلفاء بالشروع في ممارسات مالية ونقدية تعويضية تحديثية.

فضلاً عن ذلك، أضافت مناجم الأحجار الكريمة والمعادن نصف الثمينة، بالإضافة إلى المعادن الصناعية الأكثر أساسية: مخزون الحديد والنحاس والنيكل والزنك والرصاص، لا سيّما في أفريقيا ومنحدرات الحمم في الحجاز، مصادر الغنى الطبيعي عند مجموعة الفاتحين المسلمين.

قد تظهر بعض الإشارات إلى ثروة الخلافة، في مرجع عربي يقدم تصنيفاً جزئياً لقيمة عوائد الخراج السنوية خلال حكم الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (توفي سنة 125هـ/743م) في أوج التوسّع الإسلامي - بعد نهاية الفتوحات الأولية - كما وصفها البلاذري وصنفها في الجدول 1.

الجدول 1: عوائد الخراج خلال حكم هشام بن عبد الملك
(توفي سنة 125هـ/743م)

| الإقليم | الأرباح |
|----------------------|--------------------------------|
| العراق | 130000000 درهم |
| سمرقند | 2200000 درهم |
| مصر | 12000000 دينار و 48000000 درهم |
| فلسطين | 4000000 دينار |
| الأردن | 180000 دينار |
| دمشق | 400000 دينار |
| حمص، قنسرين والعواصم | 800000 دينار |

المصدر: البلاذري، فتوح البلدان، في أماكن متفرقة من الكتاب

تزامن هذا التراكم للرأسمال السائل داخل الأراضي التي تم فتحها، مع بروز عدد ضخم من اليد العاملة المنتجة والاقتصادية. فتدفق الناس المستمر إلى البلدات العسكرية لم يكن محصوراً فقط بالمهاجرين العرب؛ إذ إن تجاراً وحرفيين محليين احتشدوا في تلك المراكز المدنية المتوسعة بسرعة فائقة والتي شهدت ازدياد الطلب على خدماتهم بشكل ملحوظ.

حفّز ارتفاع عدد سكّان المدن، بدوره، نشوء هياكل أساسية للتسهيلات الصناعية بهدف سدّ الاحتياجات المتزايدة إلى الأسلحة والأدوات والسلع المنزلية، مقدّماً الدافع لكلّ من المشاريع الخاصة وطلب المستهلك؛ كما وظهرت الحاجة الماسّة إلى المواد الغذائية ممّا أدّى إلى امتلاك العقارات والخوض في مشاريع زراعية تنطوي على المجازفة.

بالإضافة إلى ذلك، استفادت خدمة التجارة الداخلية كثيراً من هذه النشاطات الاقتصادية الرنانة. فقد تمّ شراء كمّيات هائلة من السلع الزراعية بالجملة من منتجين ريفيين من أجل بيعها لاحقاً بالفرق لأعداد المستهلكين المدنيين المتزايدة.

بالتالي، تطوّر اقتصاد صناعي وزراعي جديد بالكامل نتيجة متطلبات اقتصادية متنامية بسرعة فائقة في الشرق الأدنى. في الواقع، وبسبب امتلاك هذا الأخير لموارد غنية جداً، ساهمت إنتاجات صناعية وزراعية معززة في الرخاء الاقتصادي المبكر لدار الإسلام.

لكن، في الجزيرة العربية بحدّ ذاتها، تمّت الاستعانة - إلى جانب التجار - بمجموعة كبيرة من مختلف الحرفيين المحترفين، بغية الحصول على مزيد من الأرباح داخل أهمّ القطاعات الإنتاجية المختلفة. وقد عمل هؤلاء الحرفيون في نشاطات متنوعة مثل التنقيب عن المعادن الثمينة، وصياغة الذهب والفضة وتصنيع المجوهرات الراقية والسيوف المزخرفة، وصنع الأدوات المعدنية؛ لا سيّما صناعة الأسلحة وأدوات الزراعة، ومختلف الأدوات بما فيها الأدوات المنزلية، والنجارة (بما فيها صناعة المفروشات)، ونحت الصخور وأعمال البناء، وحياسة وصبغ الأقمشة.

كان هؤلاء العمال عادةً حرفيين محترفين ومستقلين يعملون بهدف الربح؛ مع أن المصادر تذكر، أنّه خلال العصر الأموي المبكر، كان مفتشو سوق رسميون يعاينون إنتاجهم، من أجل أن يضمنوا مهارة حرفة ممتازة ومنع خداع المستهلك⁽¹⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، يصف المؤرّخون العرب بدقة متناهية القطاعات الصناعية المزدهرة في الأقاليم المفتوحة. فالمقدسي، على سبيل المثال، يذكر الصابون والمصاييح والسجّاد والفرو والسيوف والقوس والنشاب والسكاكين والإبر والمقصّات والعباءات باعتبارها أهمّ صناعات ما وراء النهر⁽¹⁶⁾. وقد كانت صناعة الأقمشة تحمل أهمية خاصّة، فالمراكز الأساسية لتصنيع القطن في دار الإسلام كانت تقع في الجزيرة وخراسان وما وراء النهر وكرمان والبصرة وحيرات ونيسابور والري ودمياط⁽¹⁷⁾؛ أن الكتان كان يُنتج في توز وفارس وأذربيجان وتيس والمغرب⁽¹⁸⁾، فيما يصنع الفينلا في مرو⁽¹⁹⁾.

تركّزت صناعة الحرير بدورها في أقاليم المغرب وأذربيجان وخراسان وخوزستان⁽²⁰⁾، كما تخصّصت المنطقة الأخيرة في صناعة الساتان

والدمقس⁽²¹⁾. وأنتجت العطور في بلاد فارس والعراق⁽²²⁾؛ فيما كان طحن الدقيق صناعةً رئيسةً في كرمان والبصرة⁽²³⁾. أما صناعة الزجاج، فكانت مزدهرة في الدول المحاذية لشرق المتوسط؛ بينما كانت صناعة الأدوات المعدنية منتشرة في المنطقة كلها⁽²⁴⁾.

علاوة على ذلك، ساهمت الزراعة في الإنتاج الصناعي المبكر لدار الإسلام. فعند تأسيس الدولة الإسلامية، كانت النشاطات الزراعية محدودة بالطبع في شبه الجزيرة العربية، وقد تطورت مع أراضٍ خصبة ونموٍّ زراعي واسع (آبار، وسدود، وقنوات ريّ، وطرق، وأعمال مدنية مماثلة)؛ وهو نموٌّ ارتكز بشكل خاصّ في الجزء الغربي من شبه الجزيرة. وساهم قطاع تربية المواشي الأساسي في الحفاظ على الحيوية الاقتصادية لأراضي المسلمين في تلك الفترة.

بعد الفتوحات الأولى، دُجّجت أعداد هائلة من الأراضي الزراعية المنتجة مع القاعدة الزراعية للدولة الإسلامية، لا سيّما في الهلال الخصيب والدول المحاذية لشرق المتوسط. وقد تضمّنت هذه المنتجات الزراعية الأساسية: التمر⁽²⁵⁾، والزيتون، وزيت الزيتون⁽²⁶⁾، والعنب، والتفاح، والحامض، والشّمّام وفاكهة أخرى⁽²⁷⁾، وقصب السكر، والعسل⁽²⁸⁾، والصبغات المختلفة⁽²⁹⁾.

إن مقدار الإنتاج الاستثنائي لهذه القاعدة الإنتاجية المتنوّعة، كما سيظهر التحليل التالي، سمح بحصول تبادل دولي ضخم ومربح للسلع بين الأقاليم المسلمة والشرق، وبينها وبين شبه القارّة الهندية، وآسيا الجنوبية الغربية، وأفريقيا وأوروبا. بالتّالي، برز اقتصاد عالمي ديناميكي جديد يقوم على الرأسمال، فيما ظهرت طبقة متنامية من التجار العالميين - عرب وغير عرب - في دار الإسلام لكي يموّلوا فرص السوق في سعيهم لبناء ثروات مالية.

تطوّرت أدوات مالية جديدة واحدة تلو الأخرى، بينما جمعت الموارد الرأسمالية للعديد من المستثمرين في الكثير من الأحيان لتشكّل شركات تجارية ومصرفية ضخمة. وكان التجار الذين يملكون فائضاً في الرأسمال، يتوّعون نشاطاتهم فيعملون بالمقايضة وبيع المواد الأولية بالجملة وتأسيس قطاعات

جديدة، وتقدم الأموال للمغامرات التجارية، وإدارة مبادرات السوق من أجل إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم⁽³⁰⁾.

هكذا، سمحت السيولة الرأسمالية الضخمة للدولة، بأن تتبع سياسات مالية محفزة تنعش الاقتصاد. من أهم هذه السياسات، بناء هيكل أساسي كبير للاقتصاد داخل دار الإسلام. فتمّ على نطاق واسع بناء المعسكرات التدريبية الضخمة والمساجد والقصور، وإنشاء الطرق والسدود والقنوات، وإصلاح الأراضي الزراعية، وتصريف مياه المستنقعات، وتنفيذ مشاريع قنوات وخزانات وريّ المياه⁽³¹⁾.

في الوقت عينه، بدأ تخصيص بعض عقارات القطاع العام لاستعمال القطاع الخاص. وكان الخليفة عثمان بن عفّان (توفي سنة 35هـ/656م) نشيطاً بشكل خاصّ في تأجير عقارات تملكها الدولة كقطائع لمواطنين من القطاع الخاصّ من أجل ضمان استخدامها إنتاجياً، وهي ممارسة استمرت حتى بداية العصر الأموي؛ كما ويُقال إن أوّل خليفة لهذه السلالة، معاوية بن أبي سفيان (توفي سنة 64هـ/684م)، استعان بأكثر من 3000 عامل ليحفروا قناة بنات نائلة في المدينة لتسهيل نموّ القطاع الخاص⁽³²⁾.

في الواقع، كانت هذه البنية التحتية البنائية الجديدة مركز برامج النموّ الاقتصادي التي تبنّاها الحكّام العرب الأوائل. إذ، بغضّ النظر عن أهمّ المواقع العسكرية في البلدات داخل الدول المحاذية لشرق المتوسط وبلاد فارس ومصر، وهي المواقع الأولية المذكورة آنفاً، شرع الفاتحون العرب أيضاً بتوسيع التجهيزات، وبتأباع التجديد المدني في المدن الموجودة أصلاً.

اعتُبرت القطسيفون قاعدة للقوات المسلمة سنة 16هـ/637م. في الوقت عينه، بنى سعد بن أبي وقاص مسجداً ونصب موقعاً عسكرياً في الأنبار. بنيت الموصل كعاصمة إقليمية جديدة عام 19هـ/640م. ونصبت قواعد عسكرية أخرى في بالس ودارة والحديثة وجلولاء وميفاريقين ونصيبين ورأس العين ورقة وروحا⁽³³⁾؛ كما وأن الخليفة الأموي الأول المذكور سابقاً،

معاوية بن أبي سفيان - بصفته متعهد أراض قبل أن يستلم مهامه الرسمية - بنى سدودًا ووصلها بقنوات ريّ أساسية في الطائف والمدينة. فضلاً عن ذلك، باشر عبد الملك بن مروان وابنه الوليد الذي خلفه، في أواخر القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، بتطبيق برنامج واسع لبناء المساجد ومن ضمنها مسجد قبة الصخرة الشهير في القدس.

وقد شيّد أخ الوليد وخليفته هشام العديد من القصور والحدائق. وبنيت مدينة ابن حبيرة وقصر ابن حبيرة في عهد مروان بن الحكم (توفي سنة 65هـ/785م)؛ أمّا خلال حكم الحجاج بن يوسف (توفي سنة 95هـ/714م) للعراق، فقد شُيّدت مدن النيل والواسط. كما وبني الحجاج قناة الصين قرب واسط والنيل، وقنوات الزابي بجوار بلدية النيل التي تربط بين دجلة والفرات⁽³⁴⁾.

هذا البرنامج الضخم للبناء المدني الذي أتبعه القطاع العام، استمرّ تحت حكم العباسيين الأوائل. فمع تشييد الكوفة، على سبيل المثال، شُيّدت مجموعات من المعسكرات التدريبية المعروفة بالهاشمية - الواقعة قرب قصر ابن حبيرة والأنبار وأخيرًا بغداد - باعتبارها عواصم عباسية إقليمية.

علاوة على ذلك، بُنيت مراكز إدارية مهمة أخرى، مثل هُنساء وبردان وجعفرية والمحوّل وموقية وقاطول والرافقة والرحبة والرصافة وسامراء وشماسية؛ كما وتمّ تنفيذ العديد من مشاريع إنشاء الطرقات والقنوات وإصلاح الأراضي وتصريف مياه المستنقعات ومشاريع الري⁽³⁵⁾.

من الضروري أن نكرّر بأنّه لم يكن من الممكن تحقيق مشاريع تنمية البنية التحتية الضخمة هذه في العراق وغيرها من الدول وتنفيذ التنمية المماثلة في إيران ومناطق أخرى داخل الدولة الإسلامية، لولا سيل المداخل المتدفقة حينها إلى الخزينة.

مولّت هذه الوفرة المالية - المتزامنة مع الفائض في اليد العاملة - طلب السوق المتوسّع باستمرار، وساعدت في تشكيل ديناميكية الرأسمالية التجارية التي ميّزت اقتصاد الدولة الإسلامية المبكرة⁽³⁶⁾.

بالتالي، برزت في بداية العصر العباسي - وبسرعة أكبر - طبقة برجوازية بدأت بالتشكل تحت حكم الأمويين؛ فيما سرّعت متطلبات مستهلك جديد فهم من الحاجات المتزايدة يوماً بعد يوم للتجارة على نطاق الواسع.

في هذه العملية، تحوّل التجار المسلمون من مجرد تجار محليين وإقليميين إلى تجار عالميين يؤمنون طلب أسواق البلدان العسكرية وأقاليمهم الواسعة التي تم فتحها. وهي تطورات تجارية ديناميكية تهدف جميعها إلى تمويل الشبكة التجارية العربية المزدهرة والمتوسّعة التي امتدّت سريعاً من المحيط الأطلسي في الغرب إلى المحيط الهادئ في الشرق.

بالتالي، ستتّجه هذه الدراسة نحو دراسة متطلبات السوق التجارية التي ولّدتها مشاريع التنمية الاقتصادية المنفّذة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

2.2 تطوّر التجارة الإسلامية

أ. توسّع تجارة المسلمين في عصر الخلفاء الراشدين

(I) مركز التجارة الإسلامية المبكرة

قدّمت أعمال سابقة نماذج عن الإنتاج والتجارة في شبه الجزيرة العربية خلال العصر الجاهلي⁽³⁷⁾. وقد ارتكز نشوء الصناعة والتجارة وتطوّرها خلال العقود الثلاثة التي حكم فيها الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، الذين بدأت ولايتهم بعد وفاة الرسول محمد (ص) سنة 11 هـ/632م على هذه الأنظمة الاقتصادية الراسخة منذ زمن بعيد. بالتالي، ومن وجهة نظر تجارية بحتة، من الأفضل النظر إلى هذا الانتقال، بغضّ النظر عن التحوّل الديني العميق الذي ولّده الإسلام، باعتباره جزءاً مكتملاً في الامتداد الإنتاجي والتجاري وليس كنقطة تحوّل اقتصادية بنائية. وتكفي مراجعة تطوّره للتأكد من هذا الأمر.

على الرغم من ادّعاءات المستشرقين المعاكسة التي سيتمّ التطرّق إليها لاحقاً في هذا السياق، لم يعق الفاتحون المسلمون استمرارية التجارة، كما وأمتّوا ساحات السوق الآمنة والمستقرّة ما مكنّهم من أن يصبحوا أفضل تجار عصرهم.

تضافرت العديد من العوامل التاريخية - اجتماعية واقتصادية وجغرافية - لتؤلّف هذه المعجزة المركنتيلية. فقد تمتّع المجتمع العربي الذي ظهر فيه الإسلام، بإرث طويل وغني باعتباره منشأ التجارة الرأسمالية ومشجّعها الأساسي.

في الواقع، كانت منطقة الأعمال التجارية المحاذية لمكة موقعاً مبشّراً بازدهار الرأسمالية العربية. وقد شكّلت هذه المنطقة الواقعة عند نقطة التقاء ثلاث قارّات: آسيا وأفريقيا وأوروبا، مركزاً تجارياً رئيساً يمتّع بماء الآبار القابلة للشرب.

شاركت القوافل التجارية في غرب شبه الجزيرة العربية، في تاريخ العلاقات التجارية الطويلة والمثمرة مع سوريا ومصر والحبشة وجنوب شبه الجزيرة العربية وشبه القارّة الهندية؛ كما وتمتّعت المدينة بدلالة خاصّة كمحطّة وسطية بين اليمن والدول المحاذية لشرق المتوسط على واحدة من أشهر دروب التجارة الدولية في العصور القديمة الكلاسيكية التي ربطت تجارة الشرق والغرب الدولية.

وكانت هذه المدينة تقليدياً واحدة من بلدات القوافل، ومثل سابقاتها، البترا وتدمر، كانت تدين بازدهارها الباكر - حتى تفكّك الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الخامس الميلادي - إلى الطبقات الاقتصادية العليا المجتمعة في المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط، وإلى شغفها اللامتناهي بالسلع الفاخرة مثل العاج والقرون والتوابل والبخور والعطور والصمغ والحريّر، بالإضافة إلى العبيد والذهب والفضّة والمجوهرات من المعادن الثمينة وغيرها من الكماليّات.

شكّل تجار مكة منذ القدم صلة وصل جوهرية في السلسلة الواسعة من محطّات الترانزيت التي أمّنت إلى أسواق الدول المحاذية لشرق المتوسط وجنوب أوروبا البضائع الثمينة والصناعية من جنوب شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى السلع القيّمة والقطع الفنية الغربية من شبه القارّة الهندية والشرق⁽³⁸⁾.

اختلطت عدّة عوامل لتعطي مكة - بالإضافة إلى ضواحي الحجاز - ميزاتها الاقتصادية الخاصّة. من بين هذه الميزات:

- دورها كمركز مرور تجاري إستراتيجي، عند نقطة التقاء أهمّ دروب القوافل التي تربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

- أهميّتها كحرم الآلهة الجاهلية التي جذبت مطوّلاً التجار وغيرهم من المستهلكين من أجل ممارسة الطقوس الدينية.

- بيئتها القاسية للغاية الأمر الذي جعل التجارة فيها ضرورية وليست مجرد وسيلة عيش مربحة.

- وأخيراً توفّر المعادن الثمينة المحلية والقريبة - أي الذهب والفضّة - بسهولة، ممّا أدّى إلى سيل من الرأسمال الفائض الذي سمح بأسلوب عيش أكثر رخاءً من الأسلوب الذي تفرضه مواردها المحلية الطبيعية الأخرى.

وبدورها، كانت الشبكة التجارية المعقّدة التي ربطت بين الأراضي عبر شبه الجزيرة العربية والدروب البحرية، نتاج هذه العوامل الإستراتيجية. في الواقع، إن المصادر العربية خلال القرون الوسطى واضحة في توثيقها بأن:

- مكة كانت خلال القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، مركز التجارة الإقليمية عبر شبه الجزيرة العربية ومصدرها في الوقت عينه.

- شبكة معقّدة من الدروب المحلية المغذية كانت تربط مرافئها الرئيسة: جدّة والجار والسرّين، بالطائف واليمامة والمدينة والخيبر ووادي القرى والهاجر وغيرها من المدن الداخلية في شبه الجزيرة العربية.

بالتالي، دخل تجار من كل أرجاء المنطقة - ابتداءً من اليمن وعدن وعمّان والبحرين وصولاً إلى بلاد فارس والعراق وسوريا الكبرى ومصر والحبشة وغيرها - إلى أسواق مكة المركزية. فمنذ العصر الجاهلي، جذبت

المعالم الدينية في المدينة مختلف تجار شبه الجزيرة العربية إلى حرمها، بهدف عبادة آلهتها وممارسة التجارة، لا سيّما في معارضها الموسمية.

مع الانتشار السريع للإسلام آنذاك، أصبحت طقوس الحج هذه جزءاً من ديانة أكثر عالمية في مداها؛ فيما انتشرت سريعاً، شبكة معقدة من دروب الحج والتجارة عبر القارّة (المفصّلة في الملحق "ج") من مركزها البلدي؛ فجذبت التجار وسلعهم من كل أنحاء آسيا وأفريقيا القريتين.

استضافت مكة، باعتبارها موقعاً لبعض الآبار المهمة التي تحوي مياهاً صالحةً للشرب - كما أشرنا - القوافل التي تعبر شبه الجزيرة العربية محمّلةً بالبضائع من غرب شبه الجزيرة باتجاه الشمال؛ ومن دمشق باتجاه الجنوب؛ ومن أفريقيا - عبر مرافئ جدّة والجار والسرين - باتجاه الشمال الشرقي وصولاً إلى العراق وبلاد فارس.

بالتالي، سمحت مثل هذه الميزات المكانية لمكة بالعمل في التجارة مع أسواق قريية مثل عدن وعمان وصنعاء ودمشق والبصرة والكوفة وبغداد وصحار والقلزم وعيذاب والفسطاط.

في الواقع، إن ميزة هذه الموقع، هي التي ولدت الأسواق القديمة الموسمية في الضواحي (أسواق عكاظ، ومجّنة، وذو الحجاز)؛ وهي التي استمرت أيضاً بتحديد الصفة التجارية لمكة بعد ظهور الإسلام، على الرّغم من تقصير المدينة النسبي في ما يختصّ بالموارد الطبيعية المحلية.

كان النقص النسبي لبعض الموارد الطبيعية المحلية في مكة، بحدّ ذاته، عائقاً أولياً للتجارة. فقد كانت المدينة، بحكم الظروف، بالإضافة إلى وظيفتها كمركز انتقال على الدروب الطويلة بين الهند وأفريقيا والمنطقة المتوسطة، وجهةً تجارية مهمة؛ أي مصدر طلب أولياً في شبكة السلع التجارية التي تزوّد المواطنين المحليين بالسلع.

بعكس أغلبية مراكز القوافل، لم تتمتع مكة بوجود واحة ضخمة أو منطقة زراعية في وسطها. بالتالي، كان ينبغي استيراد معظم المواد الأولية؛ فيما

لم تكن آبارها، على الرغم من أنها تعين المسافرين بعض الشيء، مناسبة أبداً لتقوم برّي زراعي مكثف.

لمجرد العيش إذاً، كان ينبغي إحضار المواد الغذائية الأساسية مثل البلح والزبيب والفواكه والخضار والحبوب والنبات من اليمن والطائف واليمامة وبعض المستوطنات في الواحات الشمالية مثل: المدينة (يثرب) وخيبر ووادي القرى وتيماء. بالتالي، بقيت الحاجة، كما في العصور الجاهلية، عاملاً مهماً في تشكيل البنية التحتية الصناعية والتجارية في الدولة الإسلامية المبكرة.

(II) ديناميكيات التجارة الإسلامية المبكرة

من أجل إدراك أعمق للديناميكية الاقتصادية في الدولة الإسلامية المبكرة، ومع الأخذ بعين الاعتبار قاعدة المداخل والموقع الإستراتيجي لغرب شبه الجزيرة العربية، من الضروري أولاً فهم المبادئ الاقتصادية التي قادت مبادراتها التجارية. كان المسلمون الأولون، بمجهودهم، سريعين في الاستفادة من الميزات الجغرافية للمنطقة ومواردها الطبيعية؛ فيما يعالجون في الوقت عينه مساوئها الفطرية من أجل تحسين إمكانياتها التجارية المركنتيلية.

بما أن الاعترافات الأولى للدين الإسلامي تضمنت أفراداً من قبيلة قريش - وهي القبيلة التي ينتسب إليها النبي محمد (ص) - كان من الطبيعي أن يستمرّ إرث المنطقة الضخم من الخبرة في تجارة المساعي المركنتيلية خلال السنوات التأسيسية للحكم الإسلامي⁽³⁹⁾.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن ظهور الإسلام والفتوحات المرافقة له، قد غيّرا إلى الأبد الأبعاد الإقليمية لتجارة غرب شبه الجزيرة، إلا أنّهما لم يبدّلا كثيراً عواملها الإدارية الضمنية أو محفزاتها الاقتصادية؛ فيما استمرّ التزامها نحو التجارة من غير أن يصاب بالضعف والوهن.

بالإضافة إلى الدروب الأساسية للقوافل المذكورة آنفاً، ركّزت التجارة الإسلامية المبكرة على البحر الأحمر باعتباره وسيلة النقل الأساسية بين آسيا وأفريقيا في التجارة البحرية منذ القدم.

وقد أطلق الرومان على هذا البحر - حين كان يشكل قناتهم التجارية الأساسية مع العربية السعيدة [اليمن] - اسم بحر الملك الأحمر⁽⁴⁰⁾؛ فيما لقّبه المؤرّخون العرب خلال القرون الوسطى، تكرّماً لدلالته التجارية بالنسبة إلى الأرض المحيطة بمكة، ببحر الحجاز⁽⁴¹⁾.

تمتعت الدولة المكيّة المبكرة - كما أعلن - بثلاثة مرفأى أساسية على البحر الأحمر: وهي الجار في شمالها الغربي، جدّة في غربها، والسرّين في جنوبها الغربي. ومن بين هذه المرفأى، كان مرفأ جدّة بلا شك أهمّها. فنظراً لقرب جدّة من مكة، ولاحقاً من المدينة حين نقل النبي محمد (ص) مركز سلطته إلى هناك (على الرغم من أن مرفأ الجار استطاع أن يلّبي احتياجات العاصمة الأخيرة)، لم تسمح جدّة بالشحن المباشر إلى الدول المحاذية لشرق المتوسط عبر أيلة فقط، بل أيضاً إلى مصر عبر الفرماء والقلزم وعيذاب؛ وإلى المرفأى الساحلية الشرقية الأخرى في أفريقيا؛ كما أنّها سهّلت بلوغ الشرق بفضل انفتاحها على المحيط الهندي⁽⁴²⁾.

يعتبر الجغرافي المقدسي الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أن جدّة والجار هما "مخزنا قمح مكة" حيث شحنت إليها البضائع الواردة من مصر واليمن عبر البحر الأحمر الاستراتيجي الموقع. قدّر المقدسي، أنّه قد أرسل في أحد المواسم، 3000 جمل محمّل بالحبوب والطحين من قرية مشطول المصرية، وصولاً إلى مدينة قلزم المرفئية لتشحن من بعدها إلى جدّة بهدف تأمين المواد الغذائية لحجاج مكة⁽⁴³⁾.

يشير الأزرقى بدوره إلى أن ربّعاً مميزاً (وهو الربع الذي عُرّف لاحقاً باسم دار مصر) كرّس بالكامل للتجارة المصرية. وللحفاظ على التجارة، أنجز أسطول البحرية الإسلامي، كما يشاع، مهمّات استكشافية أمنية عند أهمّ خطوط الشحن على البحر الأحمر. وقد أكّد المقدسي في حديثه عن مرفأى جدّة والجار⁽⁴⁴⁾:

دعم مرفآن على ساحل البحر الأحمر هما جدّة والجار النشاطات التجارية في تلك المنطقة. فربطت هذه النشاطات بالأسواق المحلية في مصر ووادي القرى التي سمحت بالدخول إلى أسواق سوريا والعراق.

إلى شمال جدّة، عملت الجار كقاعدة ثانوية تخدم الدروب البرية التي تعبر مكة، بالإضافة إلى مرفأ البحر الأحمر الرئيس الذي يخدم المدينة وصولاً إلى المنطقة الشمالية الشرقية. في الواقع، بسبب الأهمية التجارية لهذا المرفأ، أنفق الخلفاء الأوائل مبالغ طائلة لتجديده وتجهيزه لكي يتمكن من استقبال كميات ضخمة من السلع. وصرّح الجغرافيان العربيّان خلال القرون الوسطى، عرّام السّلامي وابن حوقل، أن الجار كانت تبعد فترة ثلاثة أيام عن المدينة وأن السفن كانت تقصدها من مناطق بعيدة جداً مثل الحبشة ومصر والبحرين والصين.

ويشير ابن الفقيه وابن خرداذبة، بدورهما، إلى أن السفن أتت من مناطق متنوعة مثل أفريقيا الشمالية والهند والشرق، وغالباً ما كان يُطلق على البحر الأحمر اسم بحر الجار؛ أما ابن عبد الحكم، فعرض لوصول السفن المحمّلة بالحبوب من مصر إلى الجار خلال فترة خلافة عمر ابن الخطاب (حكم من 13 إلى 23هـ/634 إلى 644م)⁽⁴⁵⁾.

كان مرفأ ثالث، وهو السرين - الذي لم يعد موجوداً أيضاً - يبعد فترة أربعة أو خمسة أيام تقريباً عن جنوب جدّة. ووفق المقدسي، عُرف ذلك المرفأ بجودة تمره وعسله وغيرهما من المواد الغذائية الشهية والطبيعية. بالإضافة إلى هذه المنتجات كانت تصله شحنات من الحبوب القادمة من اليمن إلى مكة والمدينة وغيرهما من المدن في غرب شبه الجزيرة العربية. كما ربطته - كما يشاع - علاقات تجارية متينة مع الحبشة، لا سيّما تجارة الرقيق⁽⁴⁶⁾.

وصف مختلف الجغرافيين العرب في القرون الوسطى تفصيلياً شحن البضائع عبر البحر الأحمر من الدول المحاذية لشرق المتوسط وأوروبا، مروراً بالمنطقة المحيطة بالبحر المتوسط، ووصولاً إلى الإسكندرية، ثم نقلها على ظهر الجمال إلى الفرماء - وهو مرفأ رئيس على الساحل الشرقي للبحر الأحمر في مصر - ومن هناك، عبر البحر، إلى جدّة. ويتكلّم ابن خرداذبة عن مجموعة متنوعة من المواد التي تمرّ على هذا الدرب؛ من بينها: الجلود والفرو والحريير والحريير المُقَصَّب، بالإضافة إلى العبيد⁽⁴⁷⁾.

كان عيذاب مرفأً مصرياً رئيساً آخر على البحر الأحمر. وهو معروف بتاريخه العريق في التجارة المزدهرة التي تكلم عنها كل من ابن خردادبة والمقدسي وابن حوقل وغيرهم باندفاع شديد؛ فيما اعتبره ياقوت صلة وصل أولية تربط شرق أفريقيا بجدة، وبالتالي بمرفأئ اليمن والهند والشرق⁽⁴⁸⁾.

كان القلزم مرفأً مصرياً أساسياً آخر يخدم جدة على الضفة الغربية للبحر الأحمر. وقد نال أهمية كبرى بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية. في الواقع، كانت إحدى التشريعات الإدارية المنسوبة إلى عمرو بن العاص، الفاتح المسلم وحاكم مصر، تنصّ على تنظيف القناة القديمة وإعادة فتحها، وهي القناة التي بنيت في عصر الفراعنة، ورُممت لاحقاً على يد الإمبراطور الروماني تراجان والتي ربطت شمال نيل بابل مع هذا المرفأ الحيوي. ووفق العديد من المصادر، أعيدت تسمية هذا المجرى المائي الأساسي، بعد فتحه، بقناة أمير المؤمنين.

يذكر اليعقوبي أنه في يومٍ ما، بعد سنتين من فتح مصر سنة 20هـ/641م، عبّر أسطول من عشرين سفينة، محمّلة بمنتجات من مصر، هذه القناة المخصصة إلى مرفأئ شبه الجزيرة العربية⁽⁴⁹⁾.

إلا أن هناك درباً بحرياً وبرياً آخر كان يشكل الشريك التجاري لجدة في ذلك الوقت، ألا وهو مرفأ عدن التاريخي في جنوب اليمن، وهو مركز ترانزيت تجاري ضخم يربط شبه الجزيرة العربية بمرفأئ الشرق. وغالباً ما يشار إلى هذا المرفأ في مصادر القرون الوسطى باسم دهليز الصين، لأن السفن تستطيع من خلاله الإبحار مباشرةً إلى كانتون⁽⁵⁰⁾.

وفق المصادر العربية خلال القرون الوسطى، كان الحرير والمسك والفلفل الأسود والبهارات وجوز الهند والصندل وخشب الصبار وتشكيلة من الأخشاب الأخرى والسيراميك والبورسلين والابنوس ومختلف أنواع المشروبات، ولاحقاً الورق من بين أهم المنتجات التي كانت تصل في تلك

الفترة إلى جدّة عبر مرفأ عدن. بالمقابل، سُحنت المنتجات المحلية مثل العاج والصمغ العربي والمواد العطرية والأقمشة ومختلف الصناعات المعدنية بالإضافة إلى الجياد إلى الشرق⁽⁵¹⁾.

بالطبع، كانت هذه الأعداد الهائلة من البضائع التي تعبر المرافئ العربية خلال القرون الوسطى، تنقل عبر شبكة الدروب البرية الواسعة في شبه الجزيرة العربية (المفصلة في الملحق "ج")؛ بينما كان المسلمون الأوائل منهمكين أيضاً بممارسة تجارة داخلية مهمة.

في الواقع، من الواضح أن تجارة القوافل، في تلك الفترة كانت تجارة مربحة؛ بينما كانت مدينتا مكة والمدينة - كما أشير - تقعان على جانبي دروب تقليدية مهمة تربط جنوب شبه الجزيرة العربية بالعراق وسوريا، والمنطقة المحيطة بالبحر المتوسط وشرق أفريقيا بوسط آسيا والشرق.

إذاً امتزجت، هذه القنوات التجارية الأساسية - بالإضافة إلى العوامل المادية والاقتصادية التي مولّت النشاط التجاري - لتعطي الحكّام المسلمين الأوائل في غرب شبه الجزيرة العربية إرثاً تجارياً راسخاً، وتراثاً بنيت عليه سلالات الخلافة لاحقاً.

بالتالي، هذه هي البيئة الرأسمالية؛ أي مكان توالد المقاوله والتجارة الناشئتين، حيث ظهر الإسلام. وهذه هي البيئة التي ترأسها أربعة خلفاء راشدين خلال ثلاثة قرون؛ ما أحدث نظاماً اقتصادياً ديناميكياً استمرّ 89 عاماً خلال حكم الأمويين، وحوالي القرن خلال حكم العباسيين الذين تبعوهم.

ب. الأمويون وانتقال التجارة المسلمة نحو الشمال

كانت التجارة عبر شبه الجزيرة العربية مربحةً خلال ازدهارها. لكنّ نقل الخلافة الإسلامية من سلسلة الخلفاء الراشدين إلى الأمويين خلال شهر رمضان سنة 40هـ/كانون الثاني سنة 661م - أي انتقال رأس مالها من المدينة إلى دمشق - أدّى إلى ظهور ثغرات كبرى في تدفق التجارة المعاصرة.

منذ ذلك الحين فصاعداً، كانت الدول المحاذية لشرق المتوسط، المركز الاقتصادي لدار الإسلام، وصلة الوصل في تجارتها الدولية المستمرة. فابتداءً من بداية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، كانت شبه الجزيرة العربية تحتضر سياسياً وتجاريّاً، ولم تعد مكة أو المدينة في صدارة مراكز تجارة القوافل الواسعة النطاق؛ أمّا الخلفاء الأمويون، الذين يملكون دروباً بحرية أكثر فعالية في الخليج العربي والبحر الأحمر، فقد تخلّوا سريعاً عن الدروب البرية المتعبة التي تربط فيما بينهم والتي كانت تمرّ بالصحراء العربية القاسية.

إضافة إلى ذلك، توقفت السلع الأساسية في شمال أفريقيا تدريجياً عن عبور شبه الجزيرة العربية، وانتقلت إلى الخطوط البحرية الأكثر التواء والأكثر اقتصاداً أيضاً عبر البحر الأحمر والخليج العربي وصولاً إلى صوحار والبصرة. إذاً حافظت مكة والمدينة - في ما يخصّ الطقوس الدينية الممثلة بالحج الإسلامي - على أثر ضئيل من تفوقهما السابق بعد نهاية القرن الأول الهجري/السابع الميلادي.

رافق التوسع التجاري الهائل تحت حكم الأمويين درجة استثنائية من الوحدة التجارية والأمن الداخلي اللذين أرساهما الفاتحون؛ فيما أصبحت الإمارات التجارية الثانوية والتقليدية التي ازدهرت طويلاً في شبه الجزيرة العربية - أي إمارات الغساسنة ومناذرة الحيرة وعرب اليمن الجنوبيون - إمارات مسلمة.

في الوقت عينه، زالت إقطاعيات روما وبلاد فارس التي استمرت طويلاً والتي كبحت عادةً المبادلات التجارية بين الشرق والغرب؛ فيما خضعت كتلة واحدة وموحّدة من الأرض الممتدة من المحيط الأطلسي حتى سهول آسيا الوسطى الآن إلى إدارة مركزية واحدة.

بالتالي، لم يعد البحر الأحمر والخليج العربي متنافسين، بل درين بديلين لبلوغ شبه القارة الهندية والشرق الأقصى؛ أمّا معظم ذهب أفريقيا الوسطى وعاجها وبورسلين الشرق وتوابله، فباتت تصل إلى أوروبا وغرب آسيا بعد مرورها بين أيدي المسلمين فقط.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت سوريا ومصر - أغنى مناطق بيزنطية سابقاً - بصناعة المنتجات الزجاجية والسلع النحاسية والفضية والأقمشة الفخمة وغيرها من السلع العالية الجودة؛ فساهمتا بذلك في النمو السريع لتجارة التصدير في الشرق الأدنى.

بعد فترة قصيرة، توسعت مدن كبرى أيضاً عند نقطة تقاطع أهم الدروب التجارية عبر القارة الموحدة الآن تحت الحكم الإسلامي.

فدمشق، الواقعة عند نقطة تقاطع أساسية حيث تقترب القوافل الداخلية - القادمة من آسيا الوسطى - من البحر الأبيض المتوسط، تلقت البضائع من مصر وسوريا والبحر الأحمر.

اشتهر الفسطاط كسوق مدخلات Inputs إنتاج المواد الأولية بالإضافة إلى سلعه المصنّعة. علاوة على ذلك، ربطت شبكة من البلدات التجارية المزدهرة على طول الساحل الجنوبي للمنطقة المحيطة بالبحر المتوسط - من مصر باتجاه الشرق - أسواق مصر بأسواق شمال أفريقيا وإسبانيا. في الوقت عينه، شُيّدت البصرة، على نهر الفرات، حالما تم فتح بلاد الفرس عام 16هـ/ 637م من أجل التحكم بالخليج العربي ودروب التجارة المؤدية إلى الشرق⁽⁵²⁾. وقد أصبح دار الإسلام، تحت الحكم الأموي، أعظم قوة بحرية في ذلك العصر؛ إذ سيطر المسلمون، بعد فتح الإسكندرية في مصر عام 20هـ/ 641م، على ما كان آنذاك مسفن بيزنطية الأساسي، واستخدموه لإنشاء أول أسطول إسلامي ضخم.

باشر هذا الأسطول الجديد بعملياته البحرية عبر الاستيلاء على قبرص سنة 28هـ/ 648م. وبعد ثلاث سنوات، صدّ أسطولاً بيزنطياً عن مصر، ثم هاجم جزيرة رودوس؛ ودمّر عام 34هـ/ 654م، قوة بحرية يونانية تتألف من أكثر من 500 سفينة.

أنهى هذا الصراع سيطرة بيزنطية المطوّلة على خطوط الشحن البحري المحيطة بالبحر المتوسط، ممّا أدّى إلى خسارتها لأراضيها الأفريقية.

بالتالي، تحكّم المسلمون بأهم ممرات البحر المتوسط ومرافئ الدول المحاذية له، بينما أصبح بحرنا الروماني - وفق وصف بيرين التصويري - بحيرة مسلمة⁽⁵³⁾.

نتيجة التوسع الإقليمي البارز، أحضر المسلمون معهم التزاماً أيديولوجياً صارماً، ومقاربة عملية للتفوق البحري والتجارة البحرية⁽⁵⁴⁾. يوضح القرآن الكريم أهمية أن يكسب المرء رزقه من البحر من خلال العديد من الآيات التي تشيد بكرمه، من بينها:

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ﴾ (سورة البقرة، آية 164)

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاحِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (سورة النحل، آية 14)

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾ (سورة إبراهيم، آية 14)

﴿رَبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة الإسراء، آية 66)

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾ (سورة الحج، آية 65)

﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (سورة فاطر، آية 12)

من الواضح إذاً أن التزام المسلمين المبكر بالممارسات الاقتصادية البحرية، كان مرتكزاً على أساس كتابي وعملي. فضلاً عن ذلك، أكد الخليفة، عمر بن عبد العزيز (توفي سنة 101هـ/720م)، أهمية هذا الالتزام العقائدي بالممارسات المركنتيلية، في مرسوم شهير ينظم مالية الدولة⁽⁵⁵⁾:

أما في ما يخصّ البحر، فنقول بأنه مثل اليابسة. وبالتالي، أعطي الإذن بأن يجرب المرء التجارة؛ وأشار إلى أنه علينا ألا نضع أي عائق بينها وبين أي فرد من المجتمع.

فاليابسة والبحر ملك لله. وقد أخضعهما لعباده ليطلبوا رحمته لأنفسهم من خلاهما. كيف، إذا، نتدخل بين عباد الله ومصدر رزقهم؟

ربما كان هذا المرسوم، كما يبدو، اعترافاً مهماً بالنسبة إلى هذا الحاكم المغامر؛ كما تدّعي بعض المصادر العربية أن الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، بالإضافة إلى الخلفاء الذين أتوا من بعده، خشوا البحر في البداية بسبب إرثهم الصحراوي⁽⁵⁶⁾. ويفسر ابن خلدون هذه الخشية وكيف تخطوها، بالشكل التالي⁽⁵⁷⁾:

حين استولى المسلمون على مصر، كتب عمر بن الخطاب إلى عمر بن العاص يطلب منه أن يصف له البحر. ردّ عمر: إنه ضخيم تركبه المخلوقات الضعيفة مثل الديدان على قطع خشبية. ثم تابع قائلاً إنه ينبغي إبعاد المسلمين عن حرفة البحار. فلم يسافر العرب عبر البحر، ما عدا هؤلاء الذين سافروا من دون إذن عمر، والذين عوقبوا على مخالفتهم لأوامره.

بالتالي، بقي الأمر على هذا الحال حتى حكم الخليفة معاوية، حين سمح للمسلمين بأن يسافروا عبر البحر وأن يشتركوا في الجهاد عبر السفن. فالعرب الأولون، نظراً لميولهم البدوية، لم يكونوا في البدء مهرة في الإبحار؛ بينما البيزنطيون والفرنكيون المسيحيون، بسبب خبرتهم البحرية واعتيادهم على السفن، كانوا يألّفون البحر ومدرّبين على الإبحار.

إلا أنه مع بداية الحكم الأموي، لم يتقن المسلمون الإبحار فقط، بل سيطروا على المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط واستغلوا براعتهم البحرية الجديدة بسرعة لتوسيع حدود دولتهم.

في الواقع، توضح المصادر الإسلامية في القرون الوسطى أن عمر بن عبد العزيز وخلفاءه كانوا ملتزمين بتوسيع آفاق تجارتهم على مختلف الجبهات الدولية - أي في البحر والبر - بينما حُفظت وثائق حول المراسلات السياسية

والتجارية بينهم وبين حكام دول بعيدة مثل الصين والهند في الشرق، وبيزنطية وإسبانيا في الغرب في السجلات القديمة التي تروي التاريخ الإسلامي⁽⁵⁸⁾.

بالتالي، لدعم هذه المبادرات التجارية الدولية، بنيت تسهيلات مرفئية هائلة وترسانات لتجهيز دار الإسلام بسفن صالحة للإبحار ومسافن ومعدات إبحار، مما أدى إلى نشوء مجتمعين بحريين إسلاميين أساسيين⁽⁵⁹⁾:

(1) على البحر الأحمر والخليج العربي الذي انفتح على المحيط الهندي، فيما توسعت التسهيلات المرفئية في البصرة وفي المرفأ الفارسي القلسم المجاور؛ الأبله. كانت هذه المخارج كذلك جزءاً من شبكة تتألف من المراكب النهرية على دجلة والفرات ومن قوافل شبه الجزيرة العربية.

(2) في مرفأ مصر وسوريا على البحر المتوسط. وكان في طليعتها مرفأ الإسكندرية الذي تعاضمت أهميته بواسطة مراكب على النيل والشبكة الواسعة من القنوات المغذية.

شكل مضيقاً صقلية وجبل طارق لاحقاً المجمع البحري الجوهري الثالث. وتكاثرت هذه الشبكات البحرية، بدورها، بواسطة الدروب البرية (المفصلة في الملحق "ج") والتي امتدت من المغرب الأقصى في الغرب، عبر أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والدول المحاذية لشرق المتوسط وآسيا الوسطى، وصولاً إلى شبه القارة الهندية والشرق.

سُهلّت دروب القوافل البحرية والبرية الأساسية، بالإضافة إلى التجارة واسعة النطاق بفضل الأمن الجيد الذي وفّره السلام الإسلامي الشامل للسوق المشتركة الواسعة والجديدة؛ إنما أيضاً بفضل لغة تجارية دولية جديدة، ألا وهي العربية، وأنظمة الوزن والقياس المشتركة والعملية الرئيسة التي فرضتها الدولة الإسلامية⁽⁶⁰⁾.

يشير البيهقي، في كلامه عن مثل هذه البصيرة اللوجيستية، إلى الاهتمام الخاص الذي أعاره الخليفة عبد الملك بن مروان (توفي سنة 86هـ/705م) إلى جودة العملة وإلى تجانسها القياسي وأدوارها الأساسية في تمويل التجارة

العالمية⁽⁶¹⁾. وكانت الإصلاحات المالية الضخمة لهذا الحاكم المستنير اقتصاديًا، وفي طليعتها الإصلاحات التي أدّت إلى ظهور ثلاثة أنواع من النقود المعدنية الإسلامية: الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلس النحاسي، تطوراً مفصلياً يثبت هذا الاهتمام.

لم يكن من الممكن ألا يكون لهذه الإصلاحات المفروضة على صعيد واسع تأثيرات اقتصادية كاسحة على دار الإسلام وعلى تجارتها الدولية العائمة. فمن خلال تحدي سيادة العملة البيزنطية المسيطرة على المنطقة، ظهرت نية المسلمين بتحقيق تفوقهم التجاري الخاص داخل الدول المحيطة بحوض المتوسط⁽⁶²⁾.

توضح المصادر أن إصلاحات عبد الملك المالية جاءت كردة فعل مدروسة على طلب السوق المعاصرة؛ مثلما أدّت الفتوحات الإسلامية المبكرة - كما أشير - إلى تدفق دفعات ضخمة من الرأسمال الاستثماري داخل الأقاليم التي تم فتحها.

حفزت هذه الكمية الضخمة من الأموال النقدية بين أيدي الفاتحين والمهاجرين المسلمين، بدورها، النمو المديني بالإضافة إلى المتطلبات الصناعية والزراعية الحيوية والحاجة إلى عملة عالية الجودة. وكان بديهياً - في تلك الفترة كما اليوم - أن أي اقتصاد يمتد بسرعة يتطلب زيادة في كمية سك العملة، بينما يتطلب اقتصاد متراجع انخفاضاً في كميتها.

في الواقع، تشير المصادر إلى أن النمو الاقتصادي الناتج عن التوسع الإسلامي السريع، والنمو التجاري الذي رافقه، استدعى - من دون أدنى شك - زيادة هائلة في الطلب على العملات المعدنية المتداولة آنذاك. وكان هذا الطلب جلياً بالطبع.

دلّت دراسات عديدة لاهرنكروتنز⁽⁶³⁾ ولومبار⁽⁶⁴⁾ وغريسون⁽⁶⁵⁾ وغيرهم على أن هذه العملة الإسلامية الجديدة المتفوقة تمتعت، كمّاً ونوعاً، بتأثير اقتصادي هائل. ويذكر موريس لومبار، بتعليقه على كمية

العملات المعدنية المتداولة، أنها كانت ممكنة فقط بسبب العودة إلى تداول كميات ضخمة من المعادن الثمينة والقطع الفنية المصنوعة منها والتي تكدست في خزائن الكنائس قبل الفتوحات الإسلامية. لقد أمنت هذه التسييلات المالية الضخمة، بدورها، المواد الأولية الضرورية لإنتاج العملة الضخم، والتي قادت التوسع العسكري البارز عند المسلمين الأوائل في القرن الأول والثاني الهجري/السابع والثامن الميلادي⁽⁶⁶⁾.

بالإضافة إلى ذلك، عجّلت هذه النقود المعدنية الرئيسة دوليًا التدفق السريع للتجارة الإسلامية عبر تمويلها بواسطة عملة عالية القيمة. وكانت جاذبيتها شديدة لدرجة أنه - كما سيوثق لاحقاً - ثمة أمثلة مسجلة في وثائق القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي تدل على أن الملوك الأوروبيين نافسوها عن قصد لتسهيل دخولهم إلى الأسواق الدولية⁽⁶⁷⁾.

محلياً، أعطت هذه العملة دافعاً قوياً للطفرة التجارية والبنائية الهائلة التي ميّزت قرون الحكم الإسلامي الأولى؛ مما دفع إلى حصول نشاط اقتصادي فعلي من خلال إنتاج صناعي متنوع وتسويق مدمج بالجملة والتجزئة في جميع أنحاء الدولة. هكذا، يمكن القول بدقة إن الفكرة المالية الحديثة حول السرعة النقدية التي تشير إلى أن كمية ونوعية العملة المستخدمة في أي زمن كان تعكسان مستوى النشاط الاقتصادي في مجال استخدامهما؛ صحيحة أيضاً في العصر الإسلامي. ويمكن التأكيد بثقة أن إصلاحات الخليفة عبد الملك النقدية الحاسمة كانت تعكس مدى الديناميكية والنشاط التجاري الذي كان قد أطلقه هو وخلفاؤه من السلالة الأموية لحوالي قرن من الزمان.

ج. ذروة التجارة في العصر العباسي

(I) بغداد: نقطة التقاء التجارة العالمية

مع انتقال الخلافة الإسلامية من الأمويين إلى العباسيين عام 132هـ/750م، ومعها انتقال مركز الحكم من سوريا إلى العراق، وجد دار الإسلام

نفسه الآن واقعاً بشكل مباشر عند نقطة التقاء التجارة عبر القارات. ويصف الأستاذ الدوري موقعه الإستراتيجي على الشكل الآتي⁽⁶⁸⁾:

موقع العراق الجغرافي جعله جسراً بين إيران والهند ووسط آسيا والصين من جانب، والجزيرة العربية والشام ومصر والغرب من الجانب الآخر. وهكذا قدر لسكان العراق، عند توفر الظروف، أن يصبحوا وسطاء فاعلين في تجارة العالم المتمدن.

حقاً، احتوت الدولة الإسلامية، في ذروة العصر العباسي، على واحدة من أكبر وحدات الأراضي الواقعة تحت إدارة واحدة؛ وكانت تمتد من نهر الاكسوس في الشرق حتى طرابلس في الغرب؛ ومن اليمن في الجنوب حتى بحر قزوين والبحر الأسود في الشمال. وحوالي العام 365هـ/975م، أكد الجغرافي العربي ابن حوقل⁽⁶⁹⁾:

تقع الهند والمحيط الهندي (بحر الفارس) على شرقها. ومملكة السود الذين يعيشون على المحيط الأطلسي على غربها. وبيزنطية على شمالها... والمحيط الهندي على جنوبها.

وقد قدر مؤرخ معاصر لتلك الفترة، وهو المقدسي، أن العبور من أقصى الحدود الشرقية للدولة - أي من كسكر - إلى أقصى حدودها الغربية - أي إلى السوس في أفريقيا - كان يستغرق فترة عشرة أشهر⁽⁷⁰⁾. وكانت الأقاليم الثمانية الأساسية للعراق وبلاد الفرس في المنطقة الحيوية للخلافة العباسية هي:

1. بلاد ما بين النهرين التي كانت مدنها الأساسية هي بغداد وواسط والكوفة والبصرة والرقّة والموصل.
2. أذربيجان التي تضم تبريز وأردبيل.
3. الجبال التي تضم همدان وري وأصفهان.
4. خوزستان، في جنوب الجبال وتضم تستار وأهواز.
5. فارس، في شرق خوزستان، وهي مقر شيراز وسيراف ويزد.

6. كرمان، في شرق فارس، وهي مقر مدينتي كرمان وهرمز.
7. سيستان، المواجهة مباشرة لكرمان.
8. وخراسان، في شمال غرب سيستان، التي تتألف من نيسابور و مرو و حيرات و بلخ.

خلال مرحلة مبكرة، بنيت بغداد، سنة 145هـ/762م، لتكون العاصمة الإدارية لهذه الدولة الحديثة والضخمة. وتوضح المصادر أن هذا الموقع أُختير نظراً لإمكانياته التجارية؛ كما يعزو الطبري إلى مؤسسها - الخليفة المنصور - التبصر التالي⁽⁷¹⁾:

ثمة دجلة ليضعنا باتصال تجاري مع أراض بعيدة مثل الصين، وليحضر لنا كل ما تمنحه البحار بالإضافة إلى المواد الغذائية من بلاد ما بين النهرين. وثمة فرات لينقل لنا كل ما تقدمه سوريا والرقّة ومناطقهما.

في تبصر معاصر ومماثل حول موقع بغداد الإستراتيجي للنقل، يؤكد المؤرّخ العربي في العصور الوسطى المبكرة، اليعقوبي، بأن بغداد⁽⁷²⁾:

هي جزيرة بين الدجلة والفرات. دجلة في شرقها والفرات في غربها؛ وهما واجهتان مائتان للعالم. كل ما يبلغ الدجلة من واسط والبصرة والأبلاّه وفارس وعمان والبحرين وغيرها من المناطق القريبة يستطيع أن يصل إليها (بغداد) ويرسي سفنه فيها، وبالشكل عينه، كل ما يحمل على ظهر المراكب إلى دجلة من موصل وديار ربيعة وأذربيجان وأرمينيا. وكل المراكب التي تعبر الفرات قادمة من ديار مضار والرقّة وسوريا بالإضافة إلى الشغور ومصر والمغرب العربي، يمكنها الآن أن تقصد هذه الوجهة وتفرغ بضائعها.

إنه مكان التقاء أساسي للناس من الجبال والكور وخراسان... ستصبح بلا شك المدينة الأكثر ازدهاراً في العالم.

ينصح المقدسي، بدوره، الخليفة المنصور بأن يختار هذا الموقع عن قصد؛ وذلك فقط بعد أن أكّد له السكان المحليون أنه من وجهة نظر تجارية إستراتيجية⁽⁷³⁾:

ستكون بين النخيل وقرب ماء، فإن اجذب طسّوج أو تأخرت عمارته، كان في الآخر فرج؛ وأنت على الصّرة تجيئك الميرة في السفن الفراتية والقوافل من مصر والشام في السّبادية؛ وتجيئك آلات من الصين في البحر ومن الروم والموصل في دجلة. فأنت بين أنهار، لا يصل إليك العدو إلا في سفينة أو على قنطرة على دجلة ورافات.

على هذا النحو، كانت بغداد في موقع مثالي لتشكيل مركز ترانزيت تجاري ضخم ومركز حكم آمن في آن معاً. وتشير المصادر إلى أن المنصور أنفق 4883000 درهم، واستخدم أكثر من 100000 عامل لتشييدها. وبني - كما يشاع - لكي يساهم في نمو وتقدم التجارة، مجموعة واسعة من المحلات الممولة من قبل المداخل العامة والتي أجّرها لتجار القطاع الخاص.

بحلول القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، غطت بغداد - المخصصة لتكون مركزاً مدينيّاً ضخماً - مساحة تفوق 25 ميلاً مربعاً وعاش فيها ما يقارب النصف مليون نسمة، أي أكثر من ضعف عدد سكان القسطنطينية⁽⁷⁴⁾. بالتالي، تضمّنت بغداد الواقعة في المكان الأمثل للتجارة - عند نقطة التقاء ثلاثة دروب نهريّة مهمة وخمسة دروب برية كبرى - الميزات المائية التالية:

1. درب دجلة العالي الذي يقود شمالاً إلى الموصل وأرمينيا.
2. نهرا عيسى والفرات اللذان يتجهان شمالاً إلى سوريا.
3. والدجلة الأدنى، المستجه جنوباً إلى الخليج العربي، والمنفتح على المحيط الهندي.

وكانت دروبها البرية الأساسية، كما يصفها ابن خرداذبة⁽⁷⁵⁾:

1. من بغداد باتجاه الغرب، عن طريق صالحية والأنبار وهيت والرقّة وحمص ودمشق وطبرية والرملة والفسطاط وصولاً إلى المغرب.
2. من بغداد شمالاً، عن طريق الموصل، عبر الرقة، من طريق البردان والقادسية وسامراء والكرخ والزاب والأصغر والناصيين.

3. من بغداد شرقاً إلى خراسان عن طريق نهر واران وأصفهان وهمدان وقزوین والشاش والمرو وبخارى وسمرقند وفرغانة وبلخ.
4. من بغداد جنوباً إلى واسط والبصرة.
5. ومن بغداد باتجاه جنوبي غربي إلى مكة عبر كناه وعذيب والقادسية.

كانت بغداد أيضاً متصلة، براً وبحراً، بشبكة معقدة من المراكز التجارية داخل العراق نفسها. من بين هذه المراكز، شُيّدت - بعد بدء الحكم العباسي بفترة وجيزة - تسهيلات مرفئية مهمة جديدة في البصرة والأبلاّ الواقعة على الخليج العربي بهدف السماح للعاصمة الجديدة بأن تتصل مباشرةً بتجارة المحيط الهندي.

انطلاقاً من هذه المرافئ، أو من سيراف على الساحل الفارسي، تستطيع سفن التجار أن تبلغ عمان واليمن، من حيث تسلك واحداً من دربي التجارة المهمين: غرباً إلى شرق أفريقيا وزنجبار وجزر القمر، أو شرقاً إلى الهند وماليزيا والصين.

يشير الجاحظ إلى البصرة في تلك الفترة - في عمل ينسب إليه عادةً - "كمدينة الصناعة والتجارة العظيمتين"، جاعلاً منها "واحدة من أعظم عشر مدن في العالم". ويزداد المقدسي فصاحةً في التعبير عن فضائل التجارة قائلاً⁽⁷⁶⁾:

ألم تسمع بخزّ البصرة وبزّها وطرائفها وبازارها وهي معدن اللآلئ والجواهر وفرضة البحر ومطرح البحر...

كان المربد السوق الأساسي الذي يربط البصرة بالتجارة الداخلية؛ بالإضافة إلى مختلف الدروب البرية التي تربطها بمراكز تجارية أساسية أخرى. أما الموصل، على نهر دجلة، فقد كانت بدورها مدينة مهمة في شمال العراق؛ إذ اعتبرها ياقوت المدخل إلى العراق والبوابة إلى خراسان، كما كانت المقصد الأساسي للبضائع القادمة من أذربيجان وأرمينيا ودمشق، لأن كميات ضخمة من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية كانت مستوردة⁽⁷⁷⁾.

يقدم الأديب العربي الذي عاش في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، الجاحظ، في عمل كثيرًا ما ينسب إليه بعنوان **التبصر في التجارة**، 31 مصدرًا خارجيًا منفصلاً للبضائع التي استوردتها الخلافة العباسية؛ وهي تتألف من تشكيلة من السلع المصنّعة في مناطق تمتد من الصين في الشرق إلى أفريقيا في الغرب⁽⁸¹⁾.

علاوة على ذلك، يذكر أبو فضل الدمشقي، العالم الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، مجموعة كبيرة من المنتجات عالية الجودة المستوردة إلى دار الإسلام من أسواق دولية متنوعة في عصره، كما ويذكر مصادر العديد من المنتجات الشرقية الأخرى، مثل التوابل والورق، المتداولة آنذاك، ويتحدث عن جودتها⁽⁸²⁾.

باختصار، أصبحت الخلافة المرتكزة في بغداد، سوقًا فعلية للتجارة: أي سوقًا تجارية واسعة ولّدها التزام الدولة الإسلامية الشديد بترقيتها واستغلال نشاطاتها الماركنتيلية. بالتالي، ستتجه هذه الدراسة نحو تحليل هذا الاهتمام العباسي بالتجارة واندثارها.

(II) اتجاه التجارة العباسية وانتشارها

لم تكن بغداد، كما أشير آنفًا، مجرد مقرّ إداري للخلافة العباسية، بل كانت أيضًا صلة وصل في نشاطها التجاري. فمن أسواقها، تحرّكت الدروب التجارية باتجاه الخارج انطلاقًا من هذه العاصمة الجديدة في جميع الاتجاهات؛ أما داخليًا، فكانت العديد من أهمّ مدن بلاد ما بين النهرين، كما ذكرنا، متصلة فيما بينها بشبكة متداخلة من الأنهار والقنوات. فدجلة ربطت بغداد بالموصل في الشمال وبالبصرة قرب الخليج العربي في الجنوب⁽⁸³⁾.

ربط نهر الفرات، بدوره، مدينة القوافل - الرقة - الواقعة في الشمال الغربي بالمناطق المركزية في العراق، ثم انضم إلى نهر الدجلة شمال البصرة. وبقرّب بغداد نفسها، كان الانتقال ممكنًا بين الدجلة والفرات عن طريق قناة

العيسى وقنواتها الثانوية؛ كما وربطت قناة النيل، في شمال العراق، بين هذين الممرين المائتين التاريخيين⁽⁸⁴⁾.

كانت الدروب البحرية والبرية الخارجية التي بنتها هذه الشبكة الداخلية، تتشعب باتجاه الخارج انطلاقاً من بغداد. وتألّفت التجارة الشرقية المعاصرة للخلافة العباسية من السلع الإيرانية ومن المنتجات الشرقية والبضائع الآتية من الهند والشرق.

فالحرير والسلع القطنية والسجاد كانت مستوردة من بلدات مثل سمرقند ومرو ونيسابور وخراسان وخوارزم والري ويزد. ووصل الفرو والجلود والسلع الجلدية المختلفة من ما وراء النهر وهمدان وأردبيل وقم؛ بينما التوابل مثل الزعفران والصابون والعطورات وصلت من فارس وأذربيجان وطبرستان. أما المواد الغذائية الضرورية الأخرى، مثل العسل والبلح والفواكه المجففة والتوابل والسّمك المجفف، فقد تم استيرادها أيضاً من كرمان وخوزستان وبحيرة فان وغيرها من مناطق بلاد فارس الغنية بالموارد⁽⁸⁵⁾.

وأحضرت من الهند، بدورها، الملابس القطنية والحرير ونبات القنب والنيلة والصبار والساج والصندل والكافور وكبش القرنفل وجوز الهند والحبوب مثل القمح والشعير والدُّخن، فيما الحرير والسيوف والمسك والصبار والأسراج والبورسلين والرمل وغيرها من السلع المترفة كانت تستورد من الصين.

في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، نقل الجغرافي العربي، المقدسي، انبهاره بجودة السلع الصينية المصنوعة من خشب الساج التي وجدها في سيراف. بالمقابل، كانت الملابس والسجاد من الدول المحاذية لشرق المتوسط، والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعطور والمواد العطرية والعاج وغيرها من المنتجات من شبه الجزيرة العربية وأفريقيا مطلوبة في الشرق الأدنى⁽⁸⁶⁾.

وقد كان الدرب التجاري الداخلي الأشهر من بين الدروب التي تقود إلى آسيا المركزية في ذلك العصر معروفاً باسم طريق خراسان الرئيس. هذا

فضلاً عن ذلك، كانت الكوفة، الواقعة على الفرات، مركزاً تجارياً؛ إذ كانت منطقة استراحة أساسية على أهمّ دروب الحج، ومركزاً جوهرياً لتجارة القوافل. وبعد فترة وجيزة، بنيت بلدة واسط العسكرية كمحطة وسطية بين الكوفة والبصرة.

عام 221هـ/836م، ومع اكتمال سامراء كعاصمة جديدة للدولة العباسية على بعد 100 كيلومتر على طول دجلة من بغداد، أصبحت هذه المدينة أيضاً من أهمّ المدن التجارية، فيما توجه إليها منتجو الورق والثياب والسجاد والزجاج وغيرهم من الحرفيين سعياً وراء الربح المادي. وقد عبّر المسعودي بإيجاز عن أهمية هذه المدينة قائلاً إنها سابع و"آخر المدن العظيمة المؤسسة في الإسلام"⁽⁷⁸⁾.

ازدهرت التجارة إذاً داخل هذه المدن الرئيسة، فيما سمح فيض من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحرف والمهارات العملية داخل دار الإسلام، بحصول تجارة استيراد وتصدير نشطة جداً. وقد قدّم الأستاذ الدوري قائمة ضخمة من مراكز الإنتاج وسلعها الأساسية في عمله الرائع **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** الذي يصف فيه أربعة عشر مركز نشاط تصديري عباسي إقليمي بالإضافة إلى أربعة عشر ميناء توقف للمسلمين المستوردين والتي كانت نشطة للغاية في ذلك العصر⁽⁷⁹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تكثر الإشارة في المصادر العربية خلال القرون الوسطى إلى السلع المنتجة في المناطق البعيدة نسبياً عن مركز دار الإسلام. واشتمل هذا الإنتاج الذي ضمّ الأقمشة والمنتجات الزراعية وغيرها من السلع التجارية التي تميّزت بكمياتها الهائلة وبتنوعها على⁽⁸⁰⁾:

الجدول 2: الإنتاج الاقتصادي للمناطق الإسلامية البعيدة عن المركز

| المناطق | السلع المنتجة |
|-----------------------------------|--|
| دمياط وتنتيس والإسكندرية (مصر) | كتّان وطراز |
| جرجان وسيستان (بلاد فارس) | الحريير والمنتجات الحريرية |
| الأهواز ونيسابور ومرو | الحريير والنسيج القطني |
| طبرستان وأرمينيا | اللباد والصوف والحصائر والأسراج والسجاد |
| همدان | الجلود والجبن والزعفران |
| فارس | العطور والمشروبات المحلاة والمراهم والملابس |
| تستر وأذربيجان | الكتّانية والسجاد والقماش المقصّب |
| الري | الفواكه وأشجار البساتين والحقول المزروعة عنبًا |
| | المنتجات الزراعية والإبر والأمشاط والطاسات |
| | والبدلات والملابس الكتّانية والعباءات الصوفية |
| | والبضائع الجلدية والألجمة والأسراج وسهام |
| | الرماية |
| البصرة | المنتجات الزراعية (لا سيّما التمر) والحريير وماء |
| | الورد والحنة والزهور |
| الرقّة | زيت الزيتون والقصب المستخدم في صناعة |
| | الأقلام والسفرجل |
| حلوان | الرمان والتين وصلصات الخل |
| كرمان | النيلة والكمون |
| بلخ | العنب والكمأة |
| أصفهان | العسل والسفرجل والفواكه والمشروبات المحلاة |
| | والزعفران والمياه الغازية والملح والرصاص |
| الموصل | الستائر والمنتجات القطنية من الموسلين والحبوب |
| | ومنتجات الألبان والعسل والفري واللحم المملح |
| الكوفة | التمر والرسوم والمناديل الحريرية |
| خوزستان وخوارزم | قصب السكر والفرو |

الطريق الذي ينطلق من بغداد، يستمر على طول طريق الملك الرئيس القديم عبر جبال زاغروس، وداخل بلاد فارس عن طريق ممرات نهروان وحلوان وأسداباد وصولاً إلى همدان.

هنا، يرتبط بطريق الحرير الذي يجتاز بلاد فارس ويمر بالري وقرماسين والدامغان ونيسابور ومرو وأمل وصولاً إلى ما وراء النهر حيث يعبر بخارى وسمرقند. ما بعد سمرقند، عند الحدود الشرقية لوادي فرغانة، يتشعب هذا الدرب، مع مسار واحد يتجه شمالاً نحو طشقند في روسيا الوسطى، وآخر يتجه شرقاً نحو الصين؛ كما ثمة درب آخر يقود إلى الصين، وهو درب داخلي عن طريق الجبال التبتية، إنما لا يسلك هذا الطريق الشاق والخطير - كما تشير بعض المصادر - إلا نادراً من قبل تجار المسك⁽⁸⁷⁾.

سهّلت العديد من الدروب الحيوية الهادفة الانتقال الإقليمي للبضائع. فقرماسين على طريق الحرير كانت متصلة عن طريق تبريز بتفليس في جورجيا. وهمدان، بدورها، كانت مرتبطة بتبريز عن طريق أردبيل. أما الري، الواقعة أيضاً على طريق الحرير، فقد قادت تجارتها الداخلية مع سيراغ على الخليج العربي عن طريق كاشان وأصفهان وشيراز.

كانت دماغان متصلة بجرجان في خوارزم، وبشيراز عن طريق نيسابور ويزد. كما قادت شيراز تجارة داخلية مهمة مع نيسابور عن طريق كرمان وزرنج وحيرات؛ بالإضافة إلى درب مغذ آخر امتد من مرو إلى سمرقند محققاً بذلك صلات تجارية جوهرية في آسيا الوسطى⁽⁸⁸⁾.

علاوة على الاتجاه المذكور آنفاً لفرع من طريق الحرير شمالاً نحو طشقند، ربطت العديد من الدروب التجارية الأساسية الأخرى تجارة الخلافة العباسية بشمال أوروبا. ولا بدّ من الإشارة إلى أن جزءاً لا يستخف به من هذه التجارة لم يقيم به مباشرة التجار المسلمون، بل قاده وسطاء مثل الروس والخزر واليهود الرذنية؛ وهي مجموعات متجولة نشرح نشاطاتها بإسهاب في الملحق "ب".

ويبدو أن الروس أحضروا سلعهم عن طريق نهر الدون إلى الفولغا، ثم نقلوها بواسطة المراكب النهرية إلى شواطئ بحر البلقان الجنوبية، حيث حملها التجار المسلمون على ظهر الجمال وصولاً إلى بغداد⁽⁸⁹⁾. فضلاً عن ذلك، عبرت أهم دروب الخزر التجارية أحواض نهرى دون وفولغا على طول شواطئ بحر آزوف؛ وعبر الأراضي الممتدة بين البحر الأسود وقزوین وأرال.

ويرى ابن خرداذبة أن درباً تجارياً واحداً لليهود الرذنیه، عبّر أيضاً أرض الخزر ثم اجتاز بحر قزوین، وأفرغ بضائعه في بلخ، حيث اتصل بشبكة الطريق الداخلية الإيرانية التقليدية المذكورة هنا. ويبدو أن المسلمين تاجروا مباشرة أحياناً مع نظرائهم من كييف⁽⁹⁰⁾.

كان هناك دربان داخليان أساسيان يقودان إلى الهند، ينطلق الأول من البصرة إلى أهواز إلى كرمان إلى مخران إلى السند، ومن السند إلى الهند. بينما ينطلق الثاني من خراسان إلى السند ثم إلى عدة مرفئ هندية. هذه الدروب البرية، كما تدل المصادر، كانت في العادة خطرة من الناحيتين السياسية والأمنية، ممّا أدّى إلى تفضيل التجارة البحرية مع الهند⁽⁹¹⁾.

مقابل هذه الدروب البرية المؤدية إلى الشرق، كان هناك ممرات بحرية تؤدي إلى الهند والصين معاً. فالبصرة وأبولاه وسيراف وعدن على الخليج العربي، كانت - كما أُشير - مرفئ الدخول الأساسية للتجارة الشرقية المنقولة بحراً؛ بينما لعبت كل واحدة من هذه التسهيلات المرفئية دوراً رئيساً في ربط تجارة الخلافة العباسية بأهم مرفئ البحر الأحمر على السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية مثل جدّة والجار في الحجاز، وعيذاب وقلزم في مصر.

لقد لعبت مدن مرفئية أساسية أخرى على السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية - من بينها البحرين، ومسقط، والقطيف، والصحار - دور المركز التجاري للبضائع الشرقية، من حيث ستقل بالقوافل إلى وجهاتها الداخلية عبر الأراضي البعيدة عن المناطق المدنية⁽⁹²⁾.

علاوة على ذلك، ربطت العديد من الدروب البرية والبحرية بغداد بأقصى غرب دار الإسلام، على الرغم من أن الحجم الإجمالي لتجارة الخلافة مع الغرب كان أقل بكثير من حجم تجارتها مع الشرق. واتجه درب داخلي أساسي غرباً منطلقاً من بغداد عبر الأنبار وهيت والرقّة ودمشق وطبريا والرملة، عابراً مصر ومجتازاً مدناً مثل غزّة والعريش وبلبيس والفسطاط، ليصل أخيراً إلى الإسكندرية.

وانفصل درب آخر عن هذا المسار الأولي في الرقة واتجه نحو حلب، ومن هناك إلى قنسرين وإنطاكية وشمالاً إلى بيزنطية⁽⁹³⁾. في الإسكندرية، عبّر الفرع الأول لهذا الدرب التجاري التقليدي الدول المحاذية لشرق المتوسط ومصر وارتبط بدرب بري آخر يجتاز شمال أفريقيا، ثم يعبر مراكز تجارية أساسية مثل برقة وتونس وقيروان وسجلماسة والمرية، ليلبغ أخيراً إسبانيا عن طريق مضيق جبل طارق⁽⁹⁴⁾.

اتجهت دروب برية متنوعة أخرى إلى الجنوب الغربي من بغداد عن طريق الكوفة، رابطةً بلاد ما بين النهرين بمختلف المراكز المركنتيلية في شبه الجزيرة العربية. ومن هناك، انضمت إلى الدروب التجارية التي تعبر أفريقيا عن طريق مختلف مرفئ البحر الأحمر المذكورة آنفاً.

في تلك الفترة، امتد الدرب البحري الرئيس الذي يربط الدولة العباسية بالأراضي البعيدة عن المناطق المدنية الغربية لدار الإسلام من البصرة والسيراف وعدن، حول السواحل في أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية، وصولاً إلى أهم المرفئ المصرية المؤقتة مثل عيذاب والقلمز.

من تلك المرفئ، تُنقل البضائع داخلياً إلى وجهات في مصر أو أفريقيا الوسطى أو الشرقية؛ أو تتجه، عوضاً عن ذلك، صعوداً باتجاه الإسكندرية والفرمء على البحر المتوسط، حيث ستقل في البحر إلى وجهات متنوعة في أوروبا الغربية⁽⁹⁵⁾.

وكانت السلع الأوروبية المتجهة نحو الداخل تؤخذ، بدورها، إلى الفرمء ثم تشحن عن طريق البحر المتوسط إلى إنطاكية، ومن هناك تنقل بالقوافل إلى

حوران، ومن حوران تنقل داخلياً إلى الفرات، ثم نزلوا عبر قناة عيسى إلى دجلة، ومن هناك مباشرةً إلى بغداد.

بالتالي، كانت دار الإسلام في ظل الخلافة العباسية مرتبطة اقتصادياً بشبكة مندمجة متنوعة للغاية من الدروب البحرية والبرية الأساسية⁽⁹⁶⁾. في الواقع، بذل الخلفاء العباسيون المدركون تماماً للدور البارز الذي تلعبه التجارة في الحفاظ على حيوية الاقتصاد، جهوداً جبارة لصيانة نظام نقل الخلافة المعقد والحفاظ عليه وعلى أمنه. من أجل هذه الغاية، وضعت صيانة شبكة الطرق تحت مراقبة مدير الخدمات البريدية المباشرة.

تشير مصادر مبكرة إلى إنفاق الخلافة مبالغ ضخمة لصيانة تلك الطرق. وقد زرعت شبكة من محطات الاستراحة بشكل إستراتيجي على طول هذه الدروب بمسافة تقارب مرحلة (سفر يوم كامل؛ أي حوالي 30 ميلاً)؛ ووضعت إشارات مرورية عند التقاطعات التي تحدد وجهة أهم الدروب. كما تركزت المواقع العسكرية في الثغور البعيدة عن وسط المدن للحفاظ على أمن المناطق حيث تعبر أهم الدروب التجارية⁽⁹⁷⁾.

وقد بذلت الدولة كذلك جهوداً لتسهيل التجارة المنقولة مائياً. وبنت - كما أشير - شبكة معقدة من القنوات لتحمل التجارة النهرية في بلاد ما بين النهرين، وأنشئت دورية استكشاف بحرية أيضاً على طول شبكة النهر هذه لصون أمن نشاطاتها التجارية الممركتيلية.

نشأ أيضاً نظام متقن من المساعدات الملاحية عند بداية الهيمنة البحرية العباسية؛ لا سيما حقول كثيفة من الطافيات الخشبية والأخشاب التي تحتوي على إشارات تضاء ليلاً وتوضع في مرافئ مختلفة على الخليج العربي والبحر الأحمر وغيرها من المرافئ على طول خطوط ساحلية قريبة لتحذير الملاحين من المياه الضحلة الخطرة⁽⁹⁸⁾.

باختصار، انتشرت سريعاً شبكة تجارة دولية ضخمة تحت حكم العباسيين الأوائل؛ وهي تجارة ساهمت الخلافة العباسية مساهمة كبرى في

ارتقائها. بالتالي، شكّلت إنجازات العباسيين التجارية جزءاً من تجارة عربية مبكرة تزخم بالإنتاج الطويل الأمد.

لقد ظهرت شبكة تجارية معقدة نتيجة جهد المسلمين الأوائل الحثيث؛ وهي شبكة قامت على الإرث المراكنتيلي الحجازي، ونظمتها العقائد الاقتصادية الإسلامية. وقد بلغت ذروة ازدهارها تحت حكم الأمويين والعباسيين الأوائل، فكانت النتيجة حصيلة اقتصادية حيوية مكّنت دار الإسلام لاحقاً من أن تكون الدولة التجارية الأكثر ديناميكيةً وتأثيراً التي عرفها العالم حتى اليوم⁽⁹⁹⁾.

3.2 الفاطميون بعد انهيار الخلافة العباسية

بعد وضع الأسس الثابتة والقوية للتجارة الدولية في دار الإسلام، يركّز ما تبقى من هذه الدراسة على أسسه الأيديولوجية الاقتصادية؛ لا سيما على كيفية تطوّر رأسماليته التجارية الناشئة لتولد نظاماً ديناميكياً من المشروع الصناعي الإنتاجي في مصر الفاطمية. وهو نظام مرّ عن طريق التجار من مختلف الأصول إلى دول المدن الإيطالية في القرن الرابع والخامس الهجري/العاشر والحادي عشر الميلادي، حيث بلغ قمة نجاحه مع بروز سوق الاقتصاد الحرّة في كل أنحاء أوروبا المسيحية أيضاً.

في الواقع، ستظهر هذه الدراسة، أن هذه الرأسمالية الإسلامية - المشتقة من نماذج تجارية طورها فقهاء مسلمون أوائل، والممتزجة مع احتياجات الدولة الإسلامية المتنامية إلى المواد الأولية الأوروبية الأساسية خلال الحملات الصليبية - قد ولّدت حافزاً تجارياً ساهم لاحقاً بشكل أساسي في إنقاذ أوروبا الغربية من فترة الركود الاقتصادي خلال القرون الوسطى.

في الوقت عينه، طرأ تغيير اجتماعي اقتصادي ملحوظ داخل الشرق الأدنى نفسه. فعلى الرغم من أن القرون الممتدة من القرن الثاني حتى الرابع

الهجري/الثامن حتى العاشر الميلادي كانت تجارية بامتياز داخل الدولة العباسية، فقد كان تيارا التغيير السياسي والاقتصادي أيضاً في ذروتها. مع قدوم الفاطميين إلى مصر في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، كان ميزان القوة السياسية والاقتصادية - أي مركز الجاذبية الإدارية في دار الإسلام - ينتقل فقط من بغداد إلى القاهرة. في الواقع، قاد الفاطميون البلاد سريعاً، مستفيدين باكراً من القوى الاقتصادية للدولة، إلى قمة نجاحها الاجتماعي الاقتصادي والمالي خلال القرون الوسطى.

بالتزامن مع ذلك، بدأت الخلافة العباسية المتمركزة في بغداد بإظهار العوارض الكلاسيكية للتصدع الداخلي عبر انهيار العديد من السلالات المسلمة خلال العصور الوسطى. وكانت ثورة الزنج في شمال شرق شبه الجزيرة العربية في أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي نذير شؤم للفوضى العارمة التي حلت بالبلاد لاحقاً⁽¹⁰⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك، أحدثت سلسلة من الأزمات المالية المعقدة التي بدأت بالظهور في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي خراباً مدمراً لاقتصاد الخلافة الهش⁽¹⁰¹⁾. فقد قطعت المناطق النائية في الخلافة علاقاتها السياسية مع الخلافة بانتظام مقلق، وفُرضت ضرائب مرهقة متزايدة بسبب الحاجة إلى عدد أكبر من الجيوش لحماية الخلافة من الأعداء الخارجيين والحفاظ على أمنها الداخلي؛ مما ذكّر بالهيار الإمبراطورية الرومانية. كما وبدأت باستنزاف الحيوية الاقتصادية للقطاع الخاص المزدهر خلال الحكم العباسي، مع تدهور إنتاجها الزراعي وإخلاء المناطق الريفية التي استقرت بالترافق مع ذلك الحكم.

وقد فاقم الفساد البيروقراطي والصراعات المستمرة على كرسي الخلافة التدهور الاقتصادي المستمر؛ كما أن انعدام الأمن الداخلي والازدياد المفاجئ للآفات، ولّد أحياناً شعوراً بالهلع في نفس المواطنين⁽¹⁰²⁾.

إلا أن قدوم البويهيين، وهي مجموعة قبلية إيرانية رحّالة دخلت بغداد عام 334هـ/945م وعملت على الاستيلاء على سلطات الخلافة، كان

رصاصه الرحمة التي أطلقت على الخلافة العباسية كقوة حاكمة مستقلة وفعالة.

كان الخلفاء مجبرين، لعقود طويلة، على أن يعترفوا بإقطاعات الضباط العسكريين وغيرهم من أصحاب المقامات الرفيعة لزيادة مداخيلهم بهدف الحفاظ على جيوشهم. ومع وصول البويهيين، ازداد الميل الاجتماعي الاقتصادي نحو الإقطاعية، بينما استقر تدريجياً - بالتزامن مع ذلك - مثل صناعي عكسي مدمر.

بالتناقض مع ذلك الوضع، وبينما تخطت الدول المحتضرة سابقاً في الغرب المسيحي خلال القرون الوسطى الإقطاعية لتبني شكلاً أكثر ديناميكية من السعي الرأسمالي خلال القرون الوسطى اللاحقة - وذلك بعد أن دعمتها الأشكال الأولية للتجارة والنماذج المالية دعماً هائلاً - تدهورت السلالات الحيوية اقتصادياً في الشرق الإسلامي من الرأسمالية إلى شكل ضعيف من الإقطاعية نتيجةً لسعيها المتواصل للحصول على مداخيل أكبر تسمح لها بالحفاظ على جيوشها الضخمة من خلال الإقطاعات⁽¹⁰³⁾.

والمفارقة أنه بينما كانت الخلافة العباسية في الشرق، في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، على وشك الزوال للأسباب عينها، كانت الخلافة الفاطمية في المغرب - نتيجة سياسة عدم التدخل التي طبقتها في السوق - تتجه صعوداً في مسار الهيمنة السياسية والاقتصادية المذهلة في مصر.

في الواقع، في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وصف كل من الجغرافي العربي، المقدسي، والفيلسوف المسلم المعاصر، الكندي، الازدهار الاقتصادي العظيم لدولة الفاطميين المرتكزة على النيل، مستخدمين مصطلحات رنانة، مع تأكيد المقدسي⁽¹⁰⁴⁾ (105):

واعلم أن بغداد كانت جليلة في القدم، وقد تداعت الآن إلى الخراب واختلت وذهب بهاؤها... وفسطاط مصر اليوم كبغداد في القدم. ولا أعلم في الإسلام بلداً أجّل منه...

بالتالي، ستتجه هذه الدراسة نحو إجراء تقييم مفصّل لتسويغ العقيدة الاقتصادية الإسلامية خلال القرون الوسطى، وتطبيقها العملي اللاحق في مصر الفاطمية.

حواشي الفصل الثاني

- (1) C. Cahen 1977a, pp. 218-219.
- (2) A. S. Ehrenkreutz 1972, p. 104.
- (3) عبد العزيز الدوري 1974، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (4) W. Heyd 1885, passim
- (5) راشد البراوي 1948، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (6) البلاذري، 1978، ص 387، 463؛ البيهقي 1892، ص 210-211؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 1، ص 430-440.
- (7) البلاذري 1866، ص 450-455؛ الماوردي 1909، ص 175-179؛ ابن طقطاqa 1895، ص 116؛ الطرطوشي 1901، ص 115-117؛ أبو يوسف 1927-1928، ص 50-54؛ ابن سعد 1904-1927، المجلد 3، النقطة الأولى، ص 213-214؛ المقدسي 1877، ص 184، 470؛ ابن حوقل 1872، ص 328؛ ابن الفقيه 1885، ص 254.
- (8) حول هذا الأمر، راجع الحربي 1969، ص 309 وما يليها، 643-653؛ الأصفهاني 1927-1974، المجلد 2، ص 71، المجلد 21، ص 233، 238، المجلد 22، ص 287؛ البكري 1945، المجلد 2، ص 275.
- (9) المقدسي 1877، ص 184، 303؛ ابن عبد الحكم 1927، ص 95؛ ابن حوقل 1872، ص 363؛ الاستخري 1870، ص 203؛ البلاذري 1866، ص 450 وما يليها؛ المصدر عينه 1978، ص 435 وما يليها، لا سيما ص 439؛ الماوردي 1909، ص 178-180؛ ابن طقطقة 1895، ص 115؛ أبو يوسف 1927-1928، ص 70؛ M. Watt 1974, pp. 49-50.
- (10) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (11) الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 2436؛ ابن الأثير 1864، المجلد 2، ص 400؛ البلاذري 1978، ص 299؛ عبد الحكم، مذكور عند E. A. Ashtor 1976, p. 34; P. Hitti 198, pp. 23-24.
- (12) الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 2436؛ ابن الأثير 1851-1856، المجلد 1، ص 400 وما يليها؛ البلاذري 1978، ص 299 وما يليها؛ M. Lombard 1975، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (13) راجع الماوردي 1909، الفصل 12، في أماكن متفرقة من الفصل؛ أبو يوسف 1927-1928، ص 21-32؛ من أجل القاعدة المكتوبة في القرآن الكريم حول فرض الضريبة هذا، راجع القرآن الكريم 8: 42 و 59: 6-10. حول التهرب من الضرائب الذي حصل في تلك الفترة، راجع

M. Lombard 1947, p. 148; B. Lewis 1966b, vol. 4, p. 632.

(14) الحمداني 1987، في أماكن متفرقة من الكتاب.

(راجع أيضاً، C. Brockelmann 1937, vol. 1,

ص 409 وما يليها)؛ اليعقوبي 1892، ص 334 وما يليها؛ ابن حوقل 1872، ص 327؛ ابن الأثير 1851-1856، المجلد 9، ص 116 وما يليها؛ المسعودي 1893، ص 243-244، 265؛ ابن رسته 1892، ص 146؛ ابن الفقيه 1885، ص 206؛

B. Lewis 1966a, p. 87.

في الواقع، كانت النوعية الممتازة لمعادنهم الثمينة هي التي سمحت لهم بسك عملة عالية القيمة.

(15) ابن سعد 1904-1927، المجلد 4، النقطة 1، ص 114، 127، المجلد 5، ص 134، 324، 393، 404، المجلد 8، ص 364؛ البلاذري 1938، المجلد 4، النقطة 2، ص 221؛ الأصفهاني 1927-1974، المجلد 2، ص 360، المجلد 5، ص 65، 114، المجلد 8، ص 277، المجلد 9، ص 262، المجلد 16، ص 149، المجلد 18، ص 11، المجلد 22، ص 38، 139؛ مالك بن أنس 1905، المجلد 5، ص 380، المجلد 9، ص 24، 131، المجلد 11، ص 388-392، 491، المجلد 16، ص 231؛ الأزرقسي 1858، ص 455، 466؛ القيرواني 1953، ص 67-68؛ ابن قتيبة 1970، ص 470، 485؛ المصدر عينه 1966، المجلد 1، ص 439-440؛ الزبير بن بكار 1961، المجلد 1، ص 372، 458، 474، 476؛ ابن رسته 1892، ص 216؛ الزبيري 1953، ص 178، 278؛ ابن كثير 1966، المجلد 1، ص 65، 78، المجلد 8، ص 207، 214، 345.

(16) المقدسي 1877، ص 323-326.

(17) المقدسي 1877، ص 201، 433؛ ابن حوقل 1872، ص 150، 233، 261، 312، 354.

(18) المقدسي 1877، ص 203، 433، 435؛ ابن حوقل 1872، ص 58، 102، 185، 243؛

E. A. Ashtor 1976, pp.95 ff.

(19) المقدسي 1877، ص 324.

(20) الاصطخري 1880، ص 153؛ المصدر عينه 1927، ص 212؛ المقدسي 1877، ص 442-443.

(21) الاصطخري 1870، ص 153؛ المصدر عينه 1927، ص 212. الدمشقي كان نسيجاً فخماً يصنع في دمشق، من هنا اشتق اسمه.

(22) الاصطخري 1870، ص 153؛ المقدسي 1877، ص 443.

(23) المقدسي 1877، ص 125؛ ابن حوقل 1872، ص 222.

(24) راجع الثعالبي 1867، ص 95؛ E.A. Ashtor 1976, pp. 98-99.

(25) المقدسي 1906، ص 228.

(26) المقدسي 1906، ص 174.

- (27) ابن الفقيه 1885، ص 125؛ الثعالبي 1867، ص 129؛ ابن حوقل 1872، ص 160، ص 355 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 117-118.
- (28) الثعالبي 1867، ص 107؛ المقدسي 1906، ص 162، 180.
- (29) الاضطحري 1892، ص 188، 190؛ ابن حوقل 1872، ص 124، 328 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 174، 184؛ B. Spuler 1960, pp. 52-53.
- (30) حول هذا الأمر، راجع م. شراب 1984، ص 321 وما يليها؛ H. A. R. Gibb 1962, vol.1, p. 42.
- (31) ياقوت 1906، المجلد 1، ص 341؛ المجلد 2، ص 258؛ المجلد 3، ص 234؛ المجلد 4، ص 707؛ الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 2473-2474؛ المجلد 2، ص 504، 635، 1195-1196؛ اليعقوبي 1892، ص 322؛ الهمذاني 1885، ص 128-129؛ الأزدي 1967، ص 24-25، 88-101؛ المسعودي 1861-1867، المجلد 5، ص 466؛ I. Lapidus 1981, pp. 178-180.
- (32) ياقوت 1906، المجلد 1، ص 341؛ المجلد 2، ص 258؛ المجلد 3، ص 234؛ المجلد 4، ص 707؛ الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 2473-2474؛ المجلد 2، ص 504، 635، 1195-1196؛ اليعقوبي 1892، ص 322؛ الهمذاني 1885، ص 128-129؛ الأزدي 1967، ص 24-25، 88-101؛ المسعودي 1861-1967، المجلد 5، ص 466م. شراب 1984، ص 339 وما يليها؛ I. Lapidus 1981, pp. 178-180.
- (33) المصادر مذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (34) المصادر مذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (35) اليعقوبي 1892، ص 266، 309؛ ياقوت 1906، المجلد 4، ص 208؛ الطبري 1879-1901، المجلد 3، ص 364؛ الهمذاني 1885، ص 132؛ I. Lapidus 1981, pp. 177-181.
- (36) حول هذه التطورات، راجع S. D. Goitein 1957، H. A. R. Gibb 1962, vol.1, p. 42؛ في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (37) راجع G. Heck 2003, pp. 91-169، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (38) حول هذا الأمر، راجع نهاية العرب في أخبار الفرس والعرب، British Museum, MS. Add. 23298, fol. 174A.
- (39) حول هذه النقطة، راجع ابن جبیر 1907، ص 67.
- (40) راجع Periplus 1927, p. 50.
- (41) أبو شامة 1879، المجلد 2، ص 35، 37؛ ابن واصل 1957، المجلد 2، ص 12؛ ابن اياس 1960، المجلد 4، ص 109.
- (42) هاجر النبي محمد (ص) من مكة إلى المدينة مع بداية السنة الأولى للهجرة/أيلول 622م. ابن الجاور 1951-1954، ص 52؛ الهاشمي 1915، ص 69؛ ع. سليمان 1973،

- ص 192؛ المرجع عينه، لا تاريخ، ص 97؛م. الكوسي، لا تاريخ، ص 95.
- (43) المقدسي 1906، ص 18، 79، 97؛ راجع أيضاً ابن خرداذبة 1889، ص 153.
- (44) الأزرقى 1858، ص 474؛ المقدسي 1906، ص 18، 97.
- (45) عرام السلامي 1953، ص 398؛ ابن عبد الحكم 1961، ص 31، 223؛ ابن الفقيه 1885، ص 78؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153-154؛ المقدسي 1906، ص 97.
- (46) راجع المقدسي 1906، ص 8؛ هـ. الجسير، لا تاريخ، ص 5.
- (47) ابن خرداذبة 1889/1906، ص 54 وما يليها، 153؛ المقدسي 1906، ص 91-92؛م. الكوسي، لا تاريخ، ص 33.
- (48) راجع ابن خرداذبة 1889، ص 153-154؛ المقدسي 1906، ص 18-19؛ ياقوت 1877، المجلد 4، ص 171.
- (49) اليعقوبي 1892، ص 240؛ المصدر عينه 1893، المجلد 2، ص 177؛ ابن عبد الحكم 1922، ص 220؛ الزبير بن بكار 1961، المجلد 1، ص 487؛ المقدسي 1906، ص 197.
- (50) المقدسي 1906، ص 79؛ الأنصاري 1923، ص 216؛ الصيرفي. "أخبار الصين والهند"، المجلد 1، كما أشير إليه. الكوسي، لا تاريخ، ص 46، 114.
- (51) ابن عبد الرحيم، لا تاريخ، ص 73-73؛ المقدسي 1906، ص 79-80، 97. الكلمة العربية للبورسلين، "الصيني"، مشتقة في الواقع مباشرة من كلمة "الصين".
- (52) بالطبع، تعززت تجارة هذه المدينة لاحقاً، تحت حكم العباسيين، من خلال إنشاء بغداد؛ كما من خلال حفر قناة بين دجلة والفرات اللذين ربطا بغداد بأهم الدروب البرية من آسيا الصغرى وسوريا ومصر. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الآن قوافل كبرى من آسيا الوسطى - روسيا واسكندنافيا وبلاد الفرس - لإيصال السلع إلى بوابات بغداد.
- (53) حول هذه التطورات، راجع ابن عبد الحكم 1922، ص 189-191؛ H. Pirenne 1974a, pp. 23-25;
- المرجع عينه
- 1974b, pp. 152-153.
- (54) راجع الطبري 1879-1901، النقطة 1، المجلد 3، ص 1135، 1181-1182، 1640-1641، 1645، 1685-1686؛ القرآن 6: 97؛ 10: 23-24؛ 11: 40-41؛ 16: 14؛ 25: 55؛ 35: 13؛ 54: 12.
- (55) ابن عبد الحكم 1964، ص 98؛ المرجع عينه 1994، ص 86-87.
- (56) راجع اليعقوبي 1892، المجلد 2، ص 180؛ ابن طقطاqa 1895، ص 114.
- (57) ابن خلدون، لا تاريخ، ص 253.
- (58) راجع ابن عثير 1932، المجلد 8، ص 102؛ ابن عبد ربه 1965، المجلد 2، ص 201-202؛ الجاحظ 1943، المجلد 7، ص 113؛ ابن قتيبة 1963، المجلد 1، ص 199.

- (59) راجع الطبري 1879-1901، المجلد 4، النقطة 1، ص 2546-2548؛ المقدسي 1906، ص 18-19، 198؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 3، ص 40 وما يليها؛ ابن خرداذبة 1889/1906، ص 153-154. أ. والمسلي A. Walmsley (2000)، ص 265 وما يليها) يؤمن دليلاً يضيف كذلك فهمًا أشمل للالتزام الأموي المتكامل لبناء أساسات دعم تجارية وصناعية.
- (60) ابن الجاور 1951-1954، ص 9، 12-13؛ المقدسي 1906، ص 99؛ المقرئ 1957، ص 53-57؛ المرجع عنه 1967، ص 8 وما يليها.
- (61) البيهقي 1961، ص 235.
- (62) البيهقي 1961، ص 232-235؛ الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 239 وما يليها؛ المقرئ 1967، ص 11. راجع أيضًا؛ 1972، pp. 102-103 A.S. Ehrenkreutz المرجع عنه 1970، ص 39؛
- P. Grierson 1960، pp. 241 ff.; M. Lombard 1947، pp. 143 ff..
- (63) راجع S. Ehrenkreutz 1966، pp. 226 وما يليها؛ المرجع عنه 1959، ص 135 وما يليها.
- M. Lombard 1947، passim. (64)
- M. Grierson 1960، passim. (65)
- M. Lombard 1947، (66) في أماكن متفرقة من الكتاب. لا سيما ص 156.
- (67) راجع C. E. Blunt 1961، pp. 50-51; J. Schacht 1931، p. 106.
- (68) عبد العزيز الدوري 1974، ص 179.
- (69) ابن حوقل 1872، ص 10-11.
- (70) المقدسي 1906، ص 64.
- (71) الطبري 1879-1901، المجلد 3، ص 272.
- (72) اليعقوبي 1892، المجلد 7، ص 237.
- (73) المقدسي 1906، ص 119-120.
- (74) الطبري 1879-1901، المجلد 3، ص 276، 326؛ البلاذري 1866، ص 117-118؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 1، ص 683؛
- I. Lapidus 1988، p. 69.
- (75) ابن خرداذبة 1889، ص 18-38، 93-95، 125.
- (76) حول تجارة البصرة والمدن العراقية الأساسية الأخرى في تلك الفترة، راجع الجاحظ 1935، ص 25 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 33، 128، 206-207؛ الطبري (1879-1901) المجلد 4، النقطة 1، ص (2023) يشير إلى بلدة الأبله باسم فرج الهند.
- (77) ياقوت 1866-1973، المجلد 4، ص 683؛ المقدسي 1906، ص 138؛ ابن حوقل 1872، ص 215.

- (78) المقدسي 1906، ص 117، 138؛ ابن رسته 1892، ص 171 وما يليها؛ يعقوبي 1892، ص 258-263؛ ابن حوقل 1872، ص 217؛ المسعودي 1893، ص 357-المدن الأخرى هي البصرة والكوفة العراقيتان، اللتان تأسستا عام 17هـ/638 م؛ والفسطاط التي تأسست سنة 20هـ/641 م؛ والرملة وواسط، اللتان تأسستا سنة 13-14هـ/634-636 م؛ وبغداد التي تأسست سنة 145-146هـ/762-763 م.
- (79) عبد العزيز الدوري 1974، ص 138 وما يليها.
- (80) حول هذا الأمر، راجع ابن خرداذبة 1889، ص 18-38، 93-95، 125 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 128-129، 138-145؛ ناصري خسرو 1945، ص 70؛ ابن حوقل 1872، ص 217؛ الجاحظ 1935، ص 25-35؛ الثعالبي 1867، ص 426-428؛ ابن رسته 1892، ص 149 وما يليها؛ عبد العزيز الدوري 1974، ص 138-141؛ J. W. Thompson 1959, pp. 352-355. الكلمة الحديثة لقماش الموسلين، في الواقع، مشتقة مباشرة من كلمة "مسلم".
- (81) الجاحظ 1935، ص 25 وما يليها.
- (82) أبو فضل الدمشقي 1977، ص 12 وما يليها.
- (83) ابن الأثير 1851-1876، المجلد 8، ص 15؛ ابن رسته 1892، ص 122-123؛ المقدسي 1906، ص 124؛ ابن الجوزي 1923، ص 24.
- (84) المقدسي 1906، ص 124؛ يعقوبي 1892، ص 250، 269، 324؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 4، ص 432؛ ابن حوقل 1872، ص 176؛ ابن خرداذبة 1889، ص 18-38، 72-84، 93-95.
- (85) ابن رسته 1892، ص 149 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 353 وما يليها؛ الاصطخري 1870، ص 57، 154، 183-184، 198، 211 وما يليها، 232، 255 وما يليها؛ B. Spuler 1970, pp. 17-19.
- (86) المقدسي 1906، ص 426؛ ابن خرداذبة 1889، ص 70-71.
- (87) ابن رسته 1892، ص 149 وما يليها؛ ابن خرداذبة 1889، ص 18-27، 154 وما يليها، 178؛ ابن حوقل 1872، ص 465، 481-482؛ ابن الأثير 1851-1876، المجلد 8، ص 364؛ الصيرفي 1811، ص 200-202؛ التنوخي 1904، المجلد 2، ص 11؛ مسكويه 1920-1921، المجلد 2، ص 350.
- (88) المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (89) ابن رسته 1892، ص 145؛ ابن خرداذبة 1889، ص 154؛ عبد العزيز الدوري 1974، ص 151.
- (90) ابن رسته 1892، ص 140؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153-155؛ ابن حوقل 1872، ص 388، 390، 392، 394، 498؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 11-12؛ الاصطخري 1870، ص 217 وما يليها، 221، 225-226.

- (91) ابن خرداذبة 1889، ص 154؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 208، 349؛ الاصطخري 1870، ص 170 وما يليها.
- (92) سليمان التاجر 1811، ص 14 وما يليها؛ القزويني 1979، ص 77؛ ابن خرداذبة 1889، ص 61 وما يليها؛ ابن حوقل 1872، ص 282، 290؛ الاصطخري 1870، ص 34، 79، 83-84، 93؛ الصيرفي 1811، ص 61؛ المقدسي 1906، ص 4، 6، 79، 426-429، 442؛ السمعاني 1892، المجلد 7، ص 335، 343-344؛ ابن الجاور 1951-1954، المجلد 1، ص 50-51، 139؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 464، المجلد 4، ص 258؛ D. Whitehouse 1983, pp. 134 ff. و R. Hodges
- (93) القزويني 1969، ص 183-184، 189؛ ابن خرداذبة 1889، ص 72، 77-80، 93، 99؛ الاصطخري 1870، ص 45؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 464؛ المقدسي 1906، ص 197، 199.
- (94) ابن خرداذبة 1889، ص 154-155؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 5، ص 163-164؛ المقدسي 1906، ص 224-225، 231؛ ابن حوقل 1872، ص 66-67، 96.
- (95) ابن خرداذبة 1889، ص 28، 126-127؛ الاصطخري 1870، ص 24-28.
- (96) المقدسي 1906، ص 91-92، 133-134؛ ابن خرداذبة 1889، ص 61، 153-154؛ الصيرفي 1811، ص 136-137؛ البيروني 1936، ص 237-238.
- (97) السمعاني 1892، المجلد 2، ص 337؛ الطبري 1879-1901، المجلد 3، ص 121، 141، 604؛ المجلد 6، ص 439-440؛ السروذراوري 1916، المجلد 3، ص 287، 290؛ عبد العزيز الدوري 1974، ص 144؛ B. Spuler 1970, p. 15، هـ. المصري 1982، ص 230، 381-395.
- (98) حول هذه التطورات، راجع ناصري خسرو 1945، ص 151-152؛ الاصطخري 1870، ص 32-33، 79؛ المسعودي 1861-1876، المجلد 1، ص 229-230، 382؛ المقدسي 1906، ص 10-11، 16-17؛ ابن رسته 1892، ص 184-185؛ المصري 1982، ص 226-228.
- H. Pirenne 1974a, pp. 152-153, 164؛
- ج. حوراني 1963، ص 69-70؛
- A. Mez 1962, vol.2, p. 440.
- (99) من أجل تفاصيل أكثر حول البعد العالمي الإجمالي واندثار هذه التجارة العباسية، راجع الملحق "ب".
- (100) حول هذه الثورة، راجع E. A. Ashton 1976, pp. 117 ff.
- (101) D. Waines 1977, pp. 282 ff. E. A. Ashtor 1976, pp. 134 ff.
- (102) A. Lieber 1968, p. 235؛ C. Cahen 1970, pp. 353 ff.؛ المصدر عينه B. Lewis 1966b, pp. 94 ff.؛ 1977b, pp. 359 ff.

المصدر عينه

D. Waines 1977, pp. 282 ff. E. A. Ashtor 1976, pp. 135 ff. 1970, pp. 102 ff.

C. Cahen 1977c, pp. 231 ff.; B. Lewis 1966b, pp. 646 ff.; (103)

المرجع عينه

1970, pp. 104 ff.; E. A. Ashtor 1976, pp. 168 ff.; A. Lampton 1965, pp. 358 ff.;

المرجع عينه

1953, pp. 49 ff.

(104) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(105) المقدسي 1906، ص 36، 197؛ راجع أيضاً الكندي 1971، ص 47 وما يليها، ص 57

وما يليها وص. 65 وما يليها.

3

التطبيق العملي لعقيدة السوق الحرّة الإسلامية

كان سبب توسّع تجارة المسلمين بشكلٍ هائلٍ عالمياً (راجع الفصلين الأول والثاني)، على الأرجح أن سياسة عدم تدخلٍ ضخمة كانت تتبع جدياً داخل أسواق الدولة الإسلامية خلال القرون الوسطى. خلال تلك الفترة، تؤكّد أدلة مذكورة في مصادر موثقة أن دافع الربح كان القوة الفعلية الأولى خلف النجاح المنقطع النظير للهجوم التجاري الإسلامي العالمي؛ وهو إلهام بشري جوهري يتميّز بالرغبة في الحصول على ملكيات خاصة وتحقيق ربح رأسمالي.

في الواقع، بسبب هذه الديناميكية التحفيزية الأساسية، ازدهرت مجموعة من الأدوات المالية الإبداعية الآن أكثر من أي وقت مضى. وكانت هذه الأدوات تقوم على الشريعة الإسلامية، وكانت في حالة من التطور المستمر منذ عصر النبي محمد (ص). فقد أثّرت المبادرة الفطرية عند مسلمي القرون الوسطى التي خففها التحريم الديني للعمليات الأولية التي تحمل الفائدة، في الارتقاء التجاري لدولتهم أكثر من أي دافع آخر.

من الواضح أن دار الإسلام، في إدراكها المبكر لأدواتها التجارية الفاعلة، كانت المستفيد من ذكاء العديد من العلماء فائقي الموهبة. من بين هؤلاء المبدعين ومساهمتهم:

- عمل الدمشقي الخلاق: الإشارة إلى محاسن التجارة.
- كتاب الشيباني المتبصر أيضاً: كتاب الاقتصاد في الرزق المستطاب.
- الكتاب المنسوب إلى الجاحظ: التبصر بالتجارة.
- كتاب المبسوط للسرخسي.
- شذور العقود في ذكر النقود للمقرزي.
- كتاب الأموال لأبي عبيد.
- كتابا الماوردي وأبو يعلا اللذان يحملان الاسم عينه: الأحكام السلطانية.
- قوانين الدواوين لابن مماتي.
- صبح الأعشى للقلقشندي.
- كتب الخراج لأبي يوسف ويحيى بن آدم وقدامة بن جعفر.
- تشكيلة من الأعمال المالية والإدارية التي ساهمت مساهمةً كبرى في صياغة الصفة التجارية للدولة الإسلامية. فبالإضافة إلى اليد العاملة التي كانت متوفرة عادةً بغزارة بعد الفتوحات الإسلامية المبكرة، كانت الأسس الأيديولوجية للعقيدة الاقتصادية عند مسلمي القرون الوسطى جلية في ثلاثة مبادئ مالية مكملّة:
- دافع الربح الخاص والسعي إلى زيادة الرأسمال.
- الأدوات الائتمانية للتصريح عنها: أي الأدوات المشتركة الفعّالة المستخدمة لاستثمار الرأسمال الخاص بشكل إنتاجي.
- الأدوات التجارية الإضافية للرأسمالية التجارية.
- كل العمليات تعمل داخل بيئة اقتصادية منظمة مؤاتية للقيام بعمليات تجارية منتجة.
- من المفيد، في هذه المرحلة، مراجعة كل مفهوم على حدة.

1.3 الربح الخاص والرغبة بزيادة الرأسمال

أ. امتلاك العقارات الخاصة

والسعي وراء المكسب الشخصي

كان سعي مسلمي القرون الوسطى المبكر لامتلاك العقارات الخاصة، من بين أهم المحفزات المالية لديهم. وهو التزام ينسجم مع اعتقادهم بأن الله وزع عليهم حقوقاً وراثية للممتلكات الدنيوية الخاصة، طبقاً للآيات القرآنية التالية:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (سورة البقرة، آية 29)

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ (سورة فاطر، آية 39)

﴿وَلَا تُؤْثِرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ (سورة النساء، آية 5)

﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ * فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (سورة الرحمن، آية 10-13)

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (سورة الأعراف، آية 74)؛

﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثُ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَبَآئِ﴾ (سورة آل عمران، آية 14)

بهذا المعنى، أجاز القرآن الكريم التملك. والتملك هو امتلاك الممتلكات المادية، سواء أكان امتلاكها إحراراً (أي مكتسباً من خلال نقل الملكية) أو ناتجاً عن استغلال (استثمار)⁽¹⁾. بالتالي، كان السعي وراء مثل هذه الممتلكات القوة الدافعة التي أبرزت طموحاتهم المالية الفطرية الأكثر تعقيداً.

ب. دور حافز الربح في السعي وراء المكسب الشخصي

أثبتت الدراسات الالتزام التام لدى دار الإسلام باقتصاد نقدي قوي. ومن أجل جمع الثروات الخاصة، ركّز مسلمو القرون الوسطى على امتلاك أصول مادية مستقرة قابلة للاستثمار؛ من بينها المال النقدي والمخزون التجاري.

في الواقع، توضح أعمال البلاذري (توفي 279هـ/892م) واليعقوبي (توفي 294هـ/907م) والطبري (توفي 211هـ/923م) والمقدسي (توفي 375هـ/985م) وابن خلدون (توفي 809هـ/1406م) والمقرئزي (توفي 846هـ/1442م) وغيرهم، أن كل مسلمي القرون الوسطى فهموا - خلال سياق ذلك العصر - أهمية نوعية النقد، واختلافات السياسة النقدية، والدلالة الاقتصادية للتبدّلات في أسعار صرف النقد.

في الوقت عينه، تظهر أبحاثهم أن خلفاءهم كانوا ملتزمين منذ البداية بالحفاظ على القيم الفعلية لعملائهم، المحددة وفق معيار دقيق للذهب والفضة، بهدف تأمين حركة تجارية مزدهرة في ساحات أسواقهم الحرة المنفتحة والتواقة إلى النجاح.

كانت هذه الأصول المالية عوامل مهمة للاستقرار الاقتصادي في السعي المستمر من أجل تحقيق هدف المسلمين التجاري الأول، ألا وهو المكسب الشخصي. في الواقع، يبدو الاعتراف المسلم بدافع الربح كالقوة الدافعة وراء المشاريع الفردية واضحاً في الأحاديث الإسلامية المبكرة. يشير أحد الأحاديث المنسوب إلى النبي محمد (ص)⁽²⁾:

إذا أحرزت ربحاً مما هو مُباح، فهو مثل الجهاد؛ وإذا استخدمته لعائلتك، فهو مثل الصدقة.

لكن القرآن الكريم يوضح أن ليس كل الثروات لا توزّع دائماً بالضرورة بشكل عادل. فالبعض يستمتع بثروة أكبر من غيره؛ إنما بصرف

النظر عن وضع المرء الاقتصادي، يرغب كل فرد بأن يستخدم ملكيته الخاصة والفائض في رأسماله للاستثمار الإنتاجي الأمثل. فكما ورد في القرآن الكريم:

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء، آية 32).

بالتالي، استناداً إلى هذه التعاليم القائمة بقوة على الفضائل المحررة للتجارة، يجعل الله ميثاقه الرأسمالي مع عباده قائلاً:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرِجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ (سورة فاطر، آية 29)

بالتالي، كان حافز السعي وراء الربح الخاص بلا شك قوة دافعة جبارة في ساحات الأسواق المسلمة المبكرة. في الواقع، يفرض القرآن الكريم على المسلمين أن ينشدوا الربح عبر وسيلة رزق شريفة:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (سورة الجمعة، آية 10)؛

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (سورة النجم، آية 39)؛

﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء، آية 32).

بالإضافة إلى ذلك، أيد الأدب الإسلامي التأويلي خلال القرون الوسطى هذه الاقارارات، مع تشجيعها الضمني للربح الشخصي عبر المشاريع الإنتاجية الخاصة. على سبيل المثال، تؤكد الأعمال الإبداعية لعلماء مسلمين أوائل، لا سيما:

- كتاب الاقتصاد في رزق المستطاب لمحمد بن حسن الشيباني (توفي سنة 188هـ/804م)؛

- في مدح التجار وذم عمل السلطان للجاحظ (توفي سنة 255هـ/869م)

- إن المداخليل المكتسبة عبر المشاريع الخاصة كانت تعتبر في الفترة عينها مفضلة عند الله على المداخليل المكتسبة في مشاريع القطاع العام. في الواقع، لا يترك الشيباني أي مجال للشك في مقدمة بحثه المعمق بأن⁽³⁾:
البحث عن مورد رزق واجب مفروض على كل مسلم.

وقد دعمت الأحاديث النبوية التعاليم القرآنية التي حضت الأفراد على الخوض في مشاريع أكثر إنتاجية. من بين هذه الأحاديث ما معناه أن⁽⁴⁾:

السعي وراء الربح الشرعي واجب كل مسلم.
حين تنهي صلاة الصبح، لا ترتح حتى تكسب رزقك.
أفضل الأعمال هو الربح الشرعي.
السعي وراء الربح الشرعي جهاد.
تتألف السعادة من عشرة أجزاء: تسعة منها تكمن في السعي عن مورد رزق.
وأفضل ربح هو الناتج عن التجارة الشريفة وعن عمل الإنسان بيديه.
وتشدد معاني الأحاديث الآتية على فضائل أن يكسب المرء رزقه لا سيّما عبر التجارة وتقول بما بمعناه⁽⁵⁾:

التجار هم رسل هذا العالم كما أفهم عباد الله الموثقون على الأرض.
سيجلس التاجر الجدير بالثقة في ظل عرش الله يوم الحساب.
سيقف التاجر الصادق والأمين مع الشهداء يوم الحساب.
وثمة عشرون نوعاً من موارد الرزق، تسعة عشر منها للتاجر وواحدًا للحر في.
علاوة على ذلك، يؤكّد العالم الفقيه الشهير الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أبو الفضل الدمشقي، في الإشارة إلى محاسن التجارة⁽⁶⁾:

التجارة إذا ميّزت من جميع المعاش كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا.
بالتالي، تثبت المصادر بأن البحث عن الربح عبر التجارة كان في طليعة الطموحات الاقتصادية للمسلمين الأتقياء. من أجل هذه الأهداف على وجه

الخصوص، يتابع الدمشقي في وصفه للآليات المباحة في السعي وراء الربح عبر التجارة قائلاً⁽⁷⁾:

حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء. أولها أن لا ينفق أكثر مما يكتسب فإنه متى فعل ذلك، لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه شيء البتة...

والثاني أن لا يكون ما ينفق مساوياً لما يكتسب بل يكون دونه ليبقى...

الثالث ممّا يحتاج إليه في حفظ المال أن يحذر الرجل من أن يمد يده إلى ما يعجز عنه وعن القيام به؛ ومن تعاطى ما تحوزه طاقته كان خليفاً أن لا يفوته الربح فضلاً عن أن يذهب رأسماله...

والرابع ممّا يحتاج إليه في حفظ المال، أن لا يشغل الرجل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه عنه وإنما يكون ذلك ممّا يقل طلبه لاستغناء عوام الناس عنه...

والخامس ممّا يحتاج إليه في حفظ المال، أن يكون الرجل سريعاً إلى بيع تجارته بطيئاً عن بيع عقاره وإن قل في ذلك ربحه وكثر ربحه في هذا.

وقد بلغت مثل هذه المحاولات المبكرة في تأويل السوق الحرّة ذروتها في الأبحاث البارزة للمؤرّخ الاقتصادي ابن خلدون خلال القرنين الثامن والتاسع الهجري/الرابع عشر والخامس عشر الميلادي؛ إذ عرّف مظاهر دافع الربح الإسلامي بدقة خلال القرون الوسطى بمفاهيم يمكن وصفها فقط كسياسة عدم التدخل في المبدأ الجديد⁽⁸⁾:

اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيام كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش وذلك القدر النامي يُسمّى ربحاً. فالمُحاول لذلك الربح، إما أن يخترن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه، ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطلب الكشف عن حقيقة التجارة: "أنا أعلمها لك في كلمتين: اشتراء الرخيص وبيع الغالي".

ولم يقدم أبو الرأسمالية الغربية، آدم سميث، وصفاً دقيقاً أو جيداً للدافع المالي الإنساني الأساسي. إلا أن بعض هؤلاء العلماء المسلمين الأوائل الذين كتبوا

قبل نصف قرن وأكثر من سميث، لم يتمتعوا بما تمتع به سميث، ألا وهو الارتكاز على ما سبق من النظريات حول السوق الحرة.

عوضاً عن ذلك، كانوا ينطلقون من الملاحظة التجريبية المباشرة القائمة على الديناميكيات العملائية لاقتصادياتهم في تلك الفترة، فيصوغون بالتالي عقيدة الربح الخاص الإسلامية المفصلة في الملحق "د".

ج. دور حساسية السعر في تحقيق الحدّ الأمثل من الربح

ترافقت الدرجة العالية من دافع الربح في ساحات الأسواق الإسلامية المبكرة، مع حساسية السوق المتجاوبة مباشرةً مع عرض وطلب السوق. في الواقع، اعتبر قسمٌ من الأحاديث النبوية الشريفة أن على الأسعار أن تكون سوقاً حرة أي غير ثابتة، إنما يُسمح لها بالتقلّب. فأحد الأحاديث يقول بما معناه⁽⁹⁾:

أعلى وأرخص الأسعار هي بيد الله؛ والله هو الذي يحدّد الأسعار.

إلا أنه على الرغم من أوامر السوق الحرة، لم يتردّد المسؤولون المسلمون خلال القرون الوسطى في اقتراح آليات تسعير نموذجي لتسهيل تحقيق الحدّ الأمثل من الربح. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، في سياق التحكم بالعرض والطلب - وبالتالي، زيادة الأسعار إلى أعلى درجاتها لتحقيق الحدّ الأمثل من الأرباح - يؤكّد الدمشقي⁽¹⁰⁾:

على سبيل المثال، حين يقرر تاجر أن يشتري منتجاً مقابل 200 دينار نقداً، لا ينبغي أن يشتري كل شيء دفعة واحدة. عوضاً عن ذلك، عليه أن يقسم ما اشتراه إلى أربع عمليات تجارية مختلفة تفصل بينها فترة من خمسة عشر يوماً، حتى تتم الصفقة بكاملها خلال شهرين.

السبب وراء ذلك، هو أن سعر السلعة المشتراة إما يزيد أو ينقص أو يبقى مستقرّاً. إذا ارتفع السعر بعد شراء قسم واحد، علم التاجر أن هذا التطور يجعل مثل هذه المكاسب ممكنة ممّا يعده بتحقيق الأرباح؛ وعليه أن يتجهج لهذا

الواقع إذا كان بالفعل رجلاً معتدلاً ويقدر أهمية الربح الناتج عن بعد النظر أكثر من الناتج عن التخمين الخطر.

لكن إذا انخفض سعر السلعة، فقد يتجه لسببين: الأول، لأنه بقي محصناً ضد الهبوط في سعر السوق مما كان قد أثر فيه في حال أجرى الصفقة بأكملها دفعةً واحدة؛ وثانياً، لأن لديه الآن فرصةً أخرى ليشترى السلعة عينها بسعر أرخص. لكن إذا بقي السعر على حاله، فقد شُحذت عينه من أجل أن ينتهز الفرصة المناسبة لشراء المؤن والسلع مستقبلاً.

ويتناول الأديب المسلم، الجاحظ، في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي مواقف مماثلة من علاقات العرض والطلب والسعر في مقدمة العمل المنسوب إليه التبصر في التجارة مع تأكيده أن⁽¹¹⁾:

بعض الرجال ذوي الخبرة بين القدماء، كانوا يعتبرون أنه كلما كان شيء ما رخيصاً عند وجوده، يصبح غالباً عند غيابه، حين تظهر الحاجة إليه. يقول الهنود: "كل ما هو وافر يصبح رخيصاً، ما عدا المنطق السليم، الذي ترتفع قيمته كلما زادت كميته".

يقول الفرس: "إذا لم ترجحوا بالتجارة، فدعوها لآخرين. وإذا لم يُرزق امرؤ في دولة ما، عليه إذاً مغادرتها".

يقول العرب: "إذا رأيت رجلاً ثرياً، تمسك به لأنه يجذب الثروة". سئل رجل غني مرة: "كيف تراكمت ثروتك؟" أجاب: "لم أشتري يوماً بالدين؛ لم أرفض يوماً ربحاً، ولو صغيراً؛ ولم أكسب يوماً درهماً من غير استخدامه في صفقة أخرى".

بعد خمسة قرون، عرّف الفقيه المسلم الحنبلي الشهير ابن تيمية، الربح في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي كدالة سعر تتقلب استجابةً للعرض والطلب⁽¹²⁾:

غالباً ما يكون ارتفاع وانخفاض السعر ناشئاً عن ظلم من جانب الأفراد. فالسبب البسيط وراء ذلك أحياناً هو إنتاج غير مناسب أو تراجع في استيراد السلع المطلوبة. بالتالي، إذا زادت الرغبة بالسلعة فيما تواجدتها في تراجع، يرتفع سعرها...

لكن رغبات الناس متنوعة وغالبًا ما تتغير. فهي قد تختلف حسب وفرة السلع المطلوبة أو ندرتها. وتكون سلعة ما مرغوبة حين تكون نادرة أكثر منها حين تكون وافرة؛ كما تتنوع وفق عدد الراغبين بالسلعة. فإذا كان عددهم كبيراً، يرتفع سعرها أكثر منه حين يكون عددهم صغيراً.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى ابن خلدون إلى تحديد دور السعر في توليد الأرباح بدقة، مفسراً أن⁽¹³⁾:

التجارة تعني شراء البضائع والسلع وتخزينها، بانتظار أن تحقق تقلبات السوق ارتفاعاً في أسعار السلع. ويُسمى هذا التبدل في السعر بالربح. وهو يؤمن مكسباً ورزقاً للتجار المحترفين.

يتوقف ربح التاجر حين يبقى سعر أية سلعة (سواء أكانت طعاماً أو ملبساً أو أي شيء آخر قد يحضر رأسمالاً) منخفضاً جداً، فلا يمكنه أن يستفيد من أي تقلب في السوق لفترة طويلة. بالتالي، يتراجع العمل في هذا القطاع، ولا تحصل أية تجارة، ويخسر التجار رأسمالهم.

معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق، أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأعلى أو بيعها بالغلاء على الآجال.

وهذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير، إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير.

ومع ذلك، يبدو مجبراً على أن يصلح الممارسات الجشعة هذه نوعاً ما مع عقيدة العدالة الاقتصادية في الإسلام، من خلال تبريره نوعاً ما، أن⁽¹⁴⁾:

التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب، فأكثر طرقها ومذاهبها إنما هو تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة، ولذلك أباح الشرع فيه المكاسب لما أنه من باب المقامرة إلا أنه ليس آخذاً لمال الغير مجاًناً فهذا اختصّ بالمشروعية.

ويُثبت القانونيون والعلماء المسلمون خلال القرون الوسطى، أنهم فهموا ومعاصروهم بالكامل تبادلية العرض والطلب، وعلاقتها بالأرباح في تحديد

مستويات الربح؛ وذلك في وصفهم للممارسات الجائزة في السوق التجارية، وهي الممارسات القائمة على المفاهيم المسوّغة بعناية وذكاء.

2.3. أدوات العمل الرأسمالية المشتركة

أ. مسائل الفائدة والدين

أظهرت الفصول السابقة أن حجازي القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، كانوا تجاراً فائقي البراعة. وكانت قواعد تجارتهم الأساسية وأدواتها طويلة الأمد، ولم تتطلب تعديلاً أساسياً خلال فترة وصول النبي محمد (ص) إلى الحياة الاقتصادية في ذلك العصر. في الواقع، كان محمد نفسه تاجراً؛ كما يوصف بالتاجر المتمكن والنزيه (15).

إلا أن تساؤلات جوهرية حول الفائدة والدين تطلبت على وجه الخصوص نقاشاً وجدالاً مطولين. فقد كان النبي محمد (ص) مهتماً للغاية بضمان تحقيق الإنصاف داخل سوق المستهلك، وعكست المبادئ الإسلامية الجديدة بوضوح هذه الاهتمام، ما أجبر القانونيين المسلمين أن يبحثوا باكراً عن حلول خلاقة لتحريم الدين بالربا.

وقد ساوى الفقهاء المسلمون، منذ العصور الأولى للإسلام حتى يومنا هذا، الفائدة على المال والربا الذي يعتبر جريمة اقتصادية. والقرآن الكريم يشدد على فرض تحريم الربا:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (سورة البقرة، آية 275).

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (سورة البقرة، آية 276).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (سورة البقرة، آية 278).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
(سورة آل عمران، آية 130)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء، آية 29).

بالتالي، كما تؤكد هذه الآيات، يمنع القرآن الكريم الربا منعاً باتاً؛ وهو مصطلح يفسر عادةً كمرادف لإثمار رأسمال. ويظهر هذا التحريم غالباً بالترادف مع التحذير ضد الاكتناز وغيرها من الجهود المباحة والمتعمدة لرفع أسعار السلع من دون أي مبرر.

في الواقع، توضح المصادر أن هذه المبادئ قد فرضت بقوة منذ البداية. ويروي ابن هشام، أن النبي محمد (ص) دعا إلى تحريم كل العمليات التجارية التي تحمل الفائدة عند إعلانه النصر خلال فتح المسلمين لمكة⁽¹⁶⁾.

يذكر ابن سعد، بدوره، تعليمات من محمد (ص) إلى ابن جُهينة يدعو فيها المكين إلى التخلي عن كل مطالباتهم بالفائدة على مبالغ مدينة لهم والمطالبة فقط بأساس رأسمالهم المستثمر⁽¹⁷⁾؛ بل ويشير الشوكاني إلى أن النبي انتقد عمه العباس لتعاطيه الربا⁽¹⁸⁾.

قد تؤدي عقيدة مالية أساسية من هذه الطبيعة الجديدة تماماً، بالطبع، إلى حدوث فوضى مدمرة في مجتمع قائم على التجارة، ما يجبر ممارستها على الاختيار بين تحقيق ربح تجاري أو الامتنال إلى التعاليم الاقتصادية للدين الجديد.

في الواقع، وفق المصادر الأولى، كانت العقائد الأساسية للإسلام الناشئ إحدى الأسباب الرئيسة التي أجبرت النبي محمد (ص) على الهجرة من مكة إلى المدينة عام 622 ميلادي، لا سيما تحريمها للعمليات التي تحمل الفائدة. وقد شكّل هذا السبب تهديداً مباشراً لأعمال القرشيين الحرة، وهي نخبة مكة التجارية الراسخة. بالتالي، اختار محمد بحكمة، بعد مواجهته الأذى، أن يبحث عن أرض أكثر خصوبة لنشر دعوته⁽¹⁹⁾.

إلا أنه مع انتصار الإسلام على قبائل شبه الجزيرة العربية خلال القرن التالي، طُرحت مجددًا مسألة الربا المسببة للخلاف الاقتصادي. في الواقع، كان تهديدها المباشر على التجارة المستمرة - نبض الدولة المكية - قوياً لدرجة أن تركيزاً علمياً جدياً كان مكرساً بالكامل للبحث عن أسس عقلانية من أجل القيام بفعالية - إنما بشكل شرعي - بالعمليات التجارية المربحة.

وقد حاول فقهاء مسلمون نافذون أن يضعوا تمييزاً دقيقاً بين المكسب التجاري والمكسب الرأسمالي الذي يحمل الفائدة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، أكدوا أن المكاسب المالية الإنتاجية، لم تكن جميعها محرمة تماماً في الإسلام؛ إذ سمحت العقيدة، في الواقع، بالزيادات من التجارة، حتى لو نُفِت عن تقديم قرض رأسمالي إلى مدين.

بالإضافة إلى ذلك، سرعان ما أدّت مثل هذه الإنقسامات، على الرغم من أنها مبررة، إلى حصول تطورين اقتصاديين إضافيين مهمين داخل المجتمع الإسلامي الأولى وسيحمل هذان التطوران، مع الوقت، أهمية أيديولوجية وعملية ضخمة. وهذان التطوران هما⁽²⁰⁾:

- تطور تأويل إبداعي عند الفقهاء المسلمين الذين حاولوا، شرعياً، أن يكوّنوا فكرة عن كيفية القيام بتجارات جائزة قادرة على جمع رأسمال مشترك من أجل تمويل المساعي الاقتصادية البعيدة وواسعة النطاق بشكل مربح أكثر.

- والمآل الحتمي لمعظم مهمات الإقراض الحالية إلى أيدي اليهود الذين أخذوا حرفياً الرخصة الممنوحة لهم في سفر التثنية في التوراة:

للأجنبي تَقْرُض بالربا لكن لأخيك لا تَقْرُض برّبا.
هذه التطورات البارزة هي ما ستركز عليه التحاليل اللاحقة.

ب. الآليات المشتركة للالتزام الرأسمالي

كما يوضح التحليل السابق، حثّ تحصيل الربح التجار المسلمين الأوائل بقوة في سعيهم وراء التجارة المنتجة. ويعبّر العالم المسلم الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، الغزالي، ببلاغة عن هذا المحفز المالي قائلاً⁽²¹⁾:

التجارة هي السعي وراء الربح عبر البيع والشراء، وليس عبر الحرف والصناعات.

كما يؤكّد معاصره السرخسي⁽²²⁾:

لا يمكن إحراز الربح سوى عبر التجارة المحلية والخارجية.

لكن التجارة الإسلامية خلال القرون الوسطى، سواء عبّرت الحدود الدولية أو تحركت داخل حدود دار الإسلام، تطلبت استثمارات رأسمالية ضخمة لتغطية نفقات شراء السلع، أحياناً من أماكن بعيدة، ثم تخزينها في قوائم جرد و/أو شحنها لإعادة بيعها لاحقاً، على أمل تحقيق الربح.

بالتالي، تطلب إشباع متطلبات السوق التجارية العالمية الضخمة المفصلة في القسم الثاني من الفصل الثاني 2.2 نظاماً معقداً ومتطوراً للغاية من تسهيلات القرض المشترك تحت تصرف التجار الذين يمارسون هذه التجارة. في الواقع، يُعرّف الفقيه السرخسي الإقراض التجاري كطلب سوق معاصر جوهري يتميّز بكلية احترافية معينة⁽²³⁾:

الحصول على قروض لاستخدامها في التجارة هو واحد من الأبعاد التبادلية للتجارة التي لا يمكن للتاجر أن يهرب منها... والذي لا يمنح القروض للآخرين لأن يحصل عليها حين يحتاج إليها.

لكن في بعض الأحيان، لا يستطيع رجل الأعمال الحرة، حتى حين يستفيد من مثل قرض الزمالة هذا، أن يمول عملية تجارية واسعة النطاق من أصوله الرأسمالية الخاصة. في هذه الحالة إذًا، كان هناك ضرورة لوضع

تركييات مشتركة جديدة من أجل السماح للتجار بتوحيد مواردهم المالية في مشاريع مشتركة تنطوي على المجازفة؛ أو من أجل السماح لرأسماهم الخاص، عوضاً عن ذلك، بأن يثمر بين أيدي الآخرين، وبالتالي جمع المجازفات الحالية بانتظار الأرباح المستقبلية.

بالتالي، نظراً للطلب المتزايد على مبالغ مالية ضخمة تهدف إلى تمويل المبادرات التجارية المتوسعة باستمرار لرجال أعمال دار الإسلام، أصبح من الضروري - بعد فترة وجيزة - أن يحصل الأغنياء غير التجار على إذن شرعي يسمح لهم بالمشاركة في تمويل مجازفات تجارية واعدة؛ وذلك بفضل الفائض في رأسماهم.

وفقاً لذلك، منذ نهاية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، أدى هذا الطلب على أدوات معيارية مشتركة تساهم في تعزيز مجموع الرأسمال الاستثماري لاستخدامه في تمويل مجازفات تجارية كبرى، إلى تأليف القانونيين المسلمين أعمال تأويلية معقدة مختلفة معروفة بمجمّلها الآن تحت اسم "كتب الحيل والمخارج".

كانت هذه الكتب، التي نشرتها المدرسة الفقهية الحنفية المنتشرة آنذاك في جميع أنحاء الدولة الإسلامية، تحوي ممارسات خاصة في السفسطة القانونية. وقد سعى الناشرون من خلال هذه السفسطة إلى أن يضعوا أدوات شرعية لبعض الممارسات التي يبدو أنها تخالف، في ظاهرها، التحريم الديني لكل العمليات التي تحمل الفائدة. ويعرف العالم في الشريعة الإسلامية جوزف شاخت Joseph Schacht هذه الأدوات على الشكل التالي⁽²⁴⁾:

يمكن وصفها باختصار كاللجوء إلى الوسائل الشرعية لتحقيق غايات غير مقبولة من الشرع؛ وهي أهداف لا يمكن بلوغها مباشرة بواسطة وسائل تؤمّنّها الشريعة، سواء كانت هذه الغايات في حدّ ذاتها شرعية أم لا. وقد مكّنت مثل هذه الأدوات الشرعية أشخاصاً كان عليهم بدونها أن يخالفوا تعاليم الشريعة، أو أن يعملوا، خلافاً لتعاليمها بهدف التوصل إلى النتيجة المرجوة بينما يلتزمون في سائر أعمالهم بتعاليم الشريعة.

بالتالي، كانت الحيل، كما يوحي اسمها، تكييفات شرعية - وهي آليات شرعية معدة خصيصاً لزيادة الأسس المنطقية التي تقاربها بعض القروض الرأسمالية - أو تسويات مقايضة مشابهة تؤدي إلى ارتفاع الكمية التي يملكها فرد ما من سلعة معينة. ولم تكن هذه الحيل في الواقع عمليات تجارية تحمل الفائدة. على الرغم من وجود بعض التعديلات المتعددة في المناهج الفردية أحياناً، كانت مثل هذه الأدوات الشرعية تصنف عادةً كمعاملات، أي ممارسات مستمدة في جوهرها، من حديث منسوب إلى النبي محمد (ص) عن ابن إسحاق بما معناه⁽²⁵⁾:

بع الذهب بالذهب، من يد إلى يد، بسعر مساوٍ وفق الوزن، لأن عدم مساواة فيما يخصّ الوزن هو ربا.

من الطبيعي أن مثل هذا الشرط كان خاضعاً إلى الكثير من التأويل الإبداعي من قبل الفقهاء المسلمين الأوائل. فقد حاول البعض أن يرهّن أن بيع الذهب مقابل الفضة بسعر غير متساوٍ كان جائزاً؛ كما أكد البعض الآخر أنه يمكن استبدال أية كمية من الدراهم بالدنانير، على الرغم من عدم اتفاق العلماء حول هذه النقطة، فقد أكد قانوني مسلم معاصر لفترة تكون العقيدة الاقتصادية الإسلامية، أنه يمكن استبدال قنطار تفاح بقنطارين من البرتقال، إنما ليس بقنطارين من التفاح⁽²⁶⁾:

ثمة طريقة لتفادي الربا. على سبيل المثال، يبيع زيد لعمر بوشلاً من القمح مقابل منتج آخر؛ بينما يبيع عمر بعدئذٍ بوشلين من القمح مقابل شيء آخر. مع أن السلع المقدمة مقابل القمح قيمتها صغيرة، وتعطى من أجل دفع ثمن القمح، فليس هناك ربا بما أن السلع المتبادلة ليست متساوية من حيث النوع أو الوزن.

إن ذلك يشبه مقايضة قيمتين من النوع نفسه إنما مختلفتين في الوزن كهدايا تبادلية للاستعارة، أو حين يقدم الطرف الذي حصل على كمية أكبر من الكمية التي استلمها أصلاً، الكمية المفرطة كهدية مجانية، بشرط أن هذه المعاملات المختلفة لا تخضع لاتفاق خاص يهدف إلى خداع الشريعة.

كان هناك أيضاً تعديلات إبداعية أخرى للبيعتين في البيعة؛ وهي تعديلات فصلنا العديد منها - مثل عقد المخاطرة، بالإضافة إلى عقد المضاربة - في الملحق "هـ". أحد هذه التعديلات على سبيل المثال، هو أنه فيما لا يستطيع خبير مالي أن يقرض عشر أبقار مقابل اثنتي عشرة بقرة، يمكن مقابلة قرضه بالقيمة المساوية لاثنتي عشرة بقرة؛ أي بالأحصنة أو الدجاج أو الجمال أو غيرها من السلع المهمة.

في الواقع، كانت آلية البيعتين في البيعة هذه ستصبح على الأرجح مع الوقت مجرد قيد، وهو مؤشر اصطناعي للمال يُستخدم في العقود المكتوبة، على الرغم من عدم حصول أي تبادل فعلي للمال. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن التاجر قد يوافق في العقد على إقراض عشر أبقار، تُرد لاحقاً بعشرة أحصنة، يمكنه أيضاً في الواقع أن يقرض مبلغاً نقدياً يساوي عشر أبقار، يُعاد لاحقاً بمبلغ نقدي يساوي عشرة أحصنة تساوي اثنتي عشرة بقرة في قيمتها.

بالتالي، على الرغم من إجراء صفقة تجارية نقدية، لأن العقد الفعلي كان محدداً بسلعتين مختلفتين، فقد تم الالتفاف على التحريم الشرعي بواجهة شرعية. في الواقع، كان الخطأ في تفسير الهدف من هذه العقود أولاً - إذ يُمزج تبادل زائف للسلع لإخفاء ما هو في الواقع معاملة رأسمالية - هو الذي دفع بعض العلماء للتأكيد بأن جزءاً كبيراً من اقتصاد الشرق الأدنى (وأوروبا المعاصرة) خلال القرون الوسطى كان يسيطر عليه نظام تجاري يتميّز بالمقايضة.

من بين أهم الأعمال القانونية النافذة التي تصف مثل هذه الآليات التجارية غير المباشرة كان كتاب المخارج في الحيل للشيباني (توفي سنة 188هـ/ 843م)⁽²⁷⁾؛ وكتاب الحيل والمخارج للخصّاف (القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)⁽²⁸⁾. ويعالج الفصل حول المشاركة من كتاب الحيل للشيباني⁽²⁹⁾، وأجزاء من بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (توفي سنة 587هـ/ 1191م)⁽³⁰⁾، والموطأ لمالك بن أنس⁽³¹⁾ (توفي سنة 175هـ/ 795م) تحديات الفائدة كما امتدت في تلك الفترة إلى مسائل القرض التجاري.

إلا أن أهمّ جميع هذه الأعمال هو كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي (توفي سنة 483هـ/1090م)، وهو عمل حنفي حاسم في تشريعات المشاركة الإسلامية⁽³²⁾. فكما يظهر تحليل لاحق، تكلم هذا العالم في كتابه الشامل والتفصيلي عن الحاجة الإسلامية خلال القرون الوسطى للتركيبة المشتركة وعن تحايل الفائدة؛ فقليلة هي النقاط التي لم يتوقعها أو يعالجها. ويتحدث السرخسي، واصفاً الدين الجائز كمرکز اهتمامه الأساسي، بالدين سهل الاستخدام في العمليات التجارية على الشكل التالي⁽³³⁾:

نؤمن بأن البيع بالدين هو جزء من ممارسة التجار، وأنه الوسيلة الأسرع من أجل أن يحقق التاجر الربح. بشكل عام، يمكن تحقيق الربح فقط عبر البيع بالدين وليس نقداً.

الدليل بأن البيع بالدين هو عنصر أساسي في التجارة يرد ذكره فيما أشارت إليه الآية القرآنية بما معناه: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ» (سورة البقرة، آية 282). يُظهر هذا الكلام أن التجارة يمكن أن تكون أيضاً مع الخارج، وأن آلية التجارة هذه لا يمكن إجراؤها إلا عبر البيع بالدين.

وقد شدد السرخسي كذلك مراراً على تحقيق ربح أكبر في معاملات الدين هذه من المعاملات الحاصلة بالنقد. أي⁽³⁴⁾:

يبيع شيء بالقرض مقابل مبلغ أكبر من يبعه مقابل مبلغ نقدي.

يقدم الشيباني، بدوره، واحدة من أقدم صيغ التجارة الحالية للبيع وفق شروط التسليف، في تعريفه الفوائد المختلفة لمبادئ إنشاء مشاركات تسليف تجارية ثنائية⁽³⁵⁾:

يصبحان شريكين في جميع مقاييس وممتلكات ومهارات مشاركة الاستثمار الكاملة. يمكنهما أن يبيعا أو يشتريا بالنقد أو بالدين وفق حكمتهما. فرأسمالهما ذو قيمة محددة، وكل ممتلكاتهما ملك لهما معاً بالتساوي؛ إذ إما كانت النعم التي أنعم الله بها عليهما، ينبغي تقاسمها مناصفة، وإما كانت الخسارة التي يتكبداها عليهما تحملها مناصفة.

بالتالي، تؤكد المصادر الإسلامية خلال القرون الوسطى أنه يمكن لرجال الأعمال الحرة المسلمين، عبر التركيبة الدقيقة للمشاركات التجارية، أن يعقدوا صفقات الاعتماد الإبداعية عبر اللجوء إلى الأدوات الشرعية لا سيما المبتدعة شرعياً لتمويل العمليات التجارية بطريقة تتناسب مع مبادئ عقيدة ديانتهم. في الواقع، كانت الحيوية الضخمة لمثل هذه المشاركات الرأسمالية الجائزة هي التي سمحت بالتوسع التجاري الهائل الذي أوجده التجار المسلمون آنذاك. بالتالي، ستتوجه هذه الدراسة نحو تحليل معمق لعمليات هذه الكيانات التجارية.

ج. الشراكات والشركات التجارية

لم يكن مسلمو القرن الأول الهجري/السابع الميلادي أول من تصارع مع الحاجة إلى إنشاء تركيبة مشتركة فعالة لتأمين الرأسمال والدين لتمويل المجازفات التجارية. فالشركات التجارية المختلفة التي سيطرت في بلاد ما بين النهرين وعقد التاباتو tappatu، والقرض البحري اليوناني الروماني سوسيتاس ماريس societas maris والشرىو كوينونيا البيزنطية chreokoinonia والعصقا اليهودية، كلها مثلت كذلك الجهود المبكرة لمعالجة المسألة الحساسة لتمويل العمليات التجارية المستقبلية؛ وهي ضرورة اقتصادية ظهرت في القدم واستمرت خلال القرون الوسطى⁽³⁶⁾.

على سبيل المثال، قاد التجار اليونانيون القدماء عمليات تجارية دولية عبر النقل البحري مع الخارج بشكل حصري تقريباً. بالتالي، تطلبت هذه العمليات مبالغ رأسمالية هائلة لتمويل تكلفة السفن والشحن وتكاليف عمل الرحلات التجارية الطويلة. فقد تعرضوا في البحر لمخاطر العواصف والسواحل الصخرية والقرصنة. ولمواجهة مثل هذه التحديات الحاضرة دائماً، وضعت خطط لتفادي المخاطر بعدة طرق: فكان يمكن تقسيم ملكية سفينة أو رحلة، على سبيل المثال، إلى حصص يملك كل واحدة منها شخص مختلف.

كانت المجازفات التجارية تضم عادةً طرفين على الأقل: شخص يقوم بالتسويق وآخر - أو عدة أشخاص آخرون - يؤمن المال. وهكذا، بينما خاطر التجار بسلامتهم الجسدية، خاطر المستثمرون برأسمالهم. وإذا فشلت المجازفة - في حال غرق السفينة أو تم خطفها - يضيع الاستثمار المالي.

أما إذا نجحت، فيسترجعون قرضهم البحري، إما بمعدل عال من الفائدة أو بحصة محددة مسبقاً من الأرباح. بالتالي، كانت مزايا هذه المحاولات المبكرة للرأسمالية التجارية أنها لم تقدم فقط الرأسمال حين كانت عروض النقود التجارية المتوفرة غير مناسبة، بل أنها جمعت خطر الالتزام الرأسمالي بالمغامرات الخطرة أيضاً⁽³⁷⁾.

تُقدم المصادر الإسلامية خلال القرون الوسطى، كما يشير الملحق "هـ"، أدلة دامغة على أن تجار مكة ابتدعوا، عند ظهور الإسلام، آليات تسليف مفيدة مماثلة لتسهيل إدارة تجارتهم مع الخارج. على سبيل المثال، يشير كل من الطبري وابن سعد مراراً إلى المال المتفرق عند تجار أهل مكة⁽³⁸⁾.

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تبدو المصطلحات المالية التقنية - القراض والاستقراض - مرتبطة بالعمليات التجارية، وهي تدل مراراً على أنه ينبغي توزيع الأرباح بالتساوي - أي قراض مناصفة - بين التجار والمستثمر أو المستثمرين⁽³⁹⁾.

يبدو أن الخليفة عمر بن الخطاب، قد حاول الخروج بكل للقطاع العام الإبداعي لحاجة التجارة إلى الدين في تلك الفترة، عبر السماح بنظام مكفول من الدولة للقروض الخالية من الفائدة. على سبيل المثال، روى العديد من المصادر أنه حين استثمر أبناؤه موارد الضرائب التي ائتمنوا عليها ليودعوها في خزانة الدولة في عمليات تجارية خاصة تقوم على بيع منتجات مشتراة من العراق، اعتبر الخليفة بأن عملياتهم هي قروض؛ وسمح لهم بأن يحتفظوا بنصف الأرباح، وأن يُحوّل النصف الثاني إلى الدولة⁽⁴⁰⁾.

إلا أنه يظهر أن مثل هذه الجهود الأولية من أجل اللجوء إلى الموارد الخارجية في مجال الدين التجاري كما حصل خلال حكم الخليفة عمر قد ماتت معه. فبعد وفاته، لا تشير المصادر إلى أية محاولات استخدام آليات التسليف المتداورة للقطاع العام هذه.

من جهة أخرى، استمرت تسهيلات تسليف مفيدة من القطاع الخاص بالتقدم. وقد كانت علاقات تجارة العمولة الأساسية والشركات البسيطة، بالإضافة إلى شركات القراض/المضاربة الأكثر تعقيداً من بين أشكال التنظيم المشترك الذي أجازته الإسلام والذي اعتمده التجار المسلمون منذ ظهور دار الإسلام.

بما أن مدارس الشريعة الإسلامية اختلفت أحياناً حول أي من هذه الأنواع المختلفة من المنظمات التجارية كانت فعلياً جائزة وأية أشكال معينة كانت مشروعة، كانت محاولات التقريب بين المفاهيم المتنوعة لمدرسة معينة، أو تشكيلها في نماذج محددة لأهداف تحليلية معينة، مشروعاً مليئاً بالتحدي⁽⁴¹⁾.

أما المدونة الأكثر شمولاً للتشريعات التجارية المتوفرة في هذه الدراسة هي مدونة المدرسة الحنفية التي أختيرت لأهداف تحليلية هنا.

في المذهب الحنفي، كانت الشركات عادةً مقسمة إلى فئتين منفصلتين: شركات الملك وشركات العقد. وقد تشكلت شركات الملك لهدف ملكية عقار على وجه الخصوص. ويؤكد الفقيه الحنفي أحمد بن محمد القدوري الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في صيغة هذه الشركات بأن⁽⁴²⁾:

الشركة على ضربين: شركة أملاك وشركة عقود. فشركة أملاك العين التي يرثها رجلان أو يشتريانها لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه.

ويضيف السرخسي⁽⁴³⁾:

تؤلف شركة الملك حين يتشارك طرفان معاً بملكية... ويتم تقاسم الربح المتراكم وفق نسبة الملكية.

بهذا الشكل، أمّن علماء الشريعة الإسلامية آليات شرعية محددة للعقار المنظوي على المضاربة وغيرها من استثمارات الملكية الملموسة. إلا أن الفئة الثانية من العلاقات التجارية الجائزة، شركات العقد، هي على علاقة أكبر بهذا التحليل حول تطوّر الرأسمالية التجارية خلال القرون الوسطى داخل دار الإسلام؛ حيث كان هناك، على الأقل، أربعة أنواع مختلفة من الشركات المسموح بها:

- شركات الأموال حيث يوافق كل شريك على المساهمة بجزء من رأسماله على شكل مال، بالإضافة إلى المساهمة ببعض المهارات أو العمل.

- شركات العمل حيث تُشكل مهارات العمل رأسمال الشركة بما في ذلك المهارة والعمل المشترك.

- شركات الوجوه حيث يوافق شركاء لا يملكون رأسمالاً على أن يبيعوا ويشترؤا بالدين ويتقاسموا الأرباح.

- وشركات المضاربة، وهي الشكل الأكثر انتشاراً، حيث يؤمّن بعض الشركاء الرأسمال المالي، بينما يوفر آخرون المهارات البشرية والعمل.

وكان ينبغي، برأي السرخسي، إثبات كل شكل من هذه الشركات التجارية المشتركة، في عقد مكتوب⁽⁴⁴⁾:

الشركة هي عقد يمتد لفترة زمنية محددة، وتعتبر وثيقة التوضيح ضرورية في هذه الحالات لحل النزاعات...

هذه الوثيقة هي ضمان واحتياط في آن معاً. بالتالي، ينبغي أن تتخذ شكل صك ملزم شرعياً بهدف منع الاتهام المضاد.

يقدم السرخسي لاحقاً نماذج محددة عن مثل هذه العقود المكتوبة، ويحدد صيغة توزيع عادل للأرباح، ويقدم إجراءات عمل المصاريف والمحاسبة، وإجراءات واضحة حول كيفية تصفية الشركات أخيراً. ويبدو أن بعض التغيرات والتحولات كانت مباحة داخل أنواع مختلفة من الشركات. فشركة

المفاوضة، على سبيل المثال، أمنت المساواة التامة في الإنصاف والمساهمة والربح والخسارة. فكما وصف القدوري، هذه الشركة هي⁽⁴⁵⁾:

أن يشترك الرجلان في مالهما وتصرفهما وإيمانهما الديني. وتنعقد على الوكالة والكفالة، وما يشتره كل واحد منهما يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم، وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلاً عما يصح فيه الاشتراك فالآخر ضامن له.

يفسّر السرخسي أن أساس سلطة هذه الشركة المسؤولة "مستمد من تفويض من قبل كل شريك إلى الآخر ليتصرف بحرية برأسمال الشركة كله"، إنما "في الأمور التي تتعلق بمهنة التجارة، فهما كشخص واحد"⁽⁴⁶⁾. ويؤكد الكاساني كذلك أنه "على الرغم من أنهما (الطرفين) شخصان منفصلان، فهما كشخص واحد في الأمور التجارية"⁽⁴⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك، أجازت الشريعة الإسلامية إنشاء شركات العنان. ويصرّح الكاساني أن هذه الشركة تستطيع أن تأخذ شكلين أساسيين: شكل عام للتجارة التي تشمل الجميع على حدّ سواء، وشكل خاص حيث يشترك شريكين أو أكثر في تسويق صنف معين من البضائع أو في تأمين نوع معين من الخدمات⁽⁴⁸⁾.

لم يكن على جميع الشركاء، في شركة العنان، أن يساهموا بالقدر عينه أو يتقاسموا الربح والخسارة بالتساوي؛ بل يتحمل كل منهم الربح والخسارة على قدر حصته في الشركة. وفي هذا الشكل من الشركات، يرى السرخسي أنه يمكن تحديد تفويض الوكالة الذي يمكن الشريك من التصرف بالنيابة عن الشركة كما يلي⁽⁴⁹⁾:

يمكن أن تحمل الوكالة بعض التحديد. فإذا حددت نوعاً معيناً من السلع، يُعفى كل شريك من التزاماته في حال اشترى شريكه سلعةً مختلفة عن تلك المحددة؛ وتكون مثل هذه السلع ملكاً للشاري فقط. أما في ما يخصّ السلع المحددة، فشراؤها لبيعها، إما نقداً أو وفق شروط الائتمان التي يُلزم الآخر.

ويعمل الشيباني، مستشهداً بأبي حنيفة، الشروط الإضافية قائلاً⁽⁵⁰⁾:

إذا وافق شريكان في شركة عنان على ضرورة أن يكون الربح والخسارة متكافئين مع الاستثمار، فهذا جائز تماماً. وإذا تلقى أحدهما حصة من الأرباح أكبر نسبياً من حصة الآخر، فهذا مباح أيضاً. لكن إذا تحمل أحدهما جزءاً من الخسارة أكبر من الآخر، فهذا غير مباح.

ويشدد الكاساني على حقيقة أن تركيبة الحصص في عقد العنان كانت مرنة، تُحددها فقط تعليمات الفرصة التجارية المعينة التي وضع من أجلها⁽⁵¹⁾. ويقدم السرخسي، بدوره، صيغة واضحة لتوزيع نسبة الأرباح والإنصاف والمخاطرة ما إن ينظم الاستثمار الرأسمالي الأساسي⁽⁵²⁾:

من أجل احتساب الأرباح، يحدد المرء قيمة المساهمة الرأسمالية لكل طرف عند إنشاء الشركة. ومن أجل توزيع ملكية البضائع المشتراة بواسطة رأسمال الشركة، على المرء تحديد قيمة كل استثمار عند شرائه.

لتحديد الأرباح وفق حصص الأشخاص، على المرء أن يحسب القيمة الأساسية للاستثمار عند توزيعه، لأننا لا نستطيع تحديد الربح قبل اقتطاع الاستثمار.

فضلاً عن ذلك، كان هناك في تلك الفترة شكل آخر من التركيبة المشتركة الخاصة، ألا وهي شركة العمل. وتذكر المصادر هذه الشركة تحت عدة أسماء: شركة العمل وشركة الأبدان وشركة الصنائع؛ بالإضافة إلى شركة التقبل، إلخ...

كان الهدف الرئيس وراء شركة العمل هو دمج مهارات فردية معينة، وليس الرأسمال، بهدف أن تتكفل بأعمال بنائية أو حرفية يعجز شخص واحد عن تنفيذها فعلياً وبفعالية. بكلمات أخرى، كانت المهارات اليدوية شديدة التخصص ضرورية لتشكيل هذا النوع المحدد من الشركة في العقد التجاري. ويشير السرخسي إلى أن⁽⁵³⁾:

تحصل شركة التقبل حين يشكّل حرفيان شركة في تقبل عمل معين، مثل

الخطاطة. وهي تسمى أيضًا شركة أبدان لأن الأطراف يعملون بأبدانهم؛ كما تُسمى شركة الصنائع لأن صنعتهم هي رأسمالهم.

ويوسع الشيباني معادلة الصنعة والرأسمال قائلاً⁽⁵⁴⁾:

إذا شكّل طرفان شركة يعملان فيها بأيديهما، يعتبر عملهما في منزلة الدراهم. وبالتالي، كل ما هو مسموح في شركة تأسست بالدراهم، مسموح أيضًا في شركة قائمة على العمل اليدوي.

بالإضافة إلى ذلك، يعلن السرخسي أن استثمارات العمل في البحث عن الربح هي شرعية تمامًا مثل تلك القائمة على الرأسمال، مؤكّدًا أنه⁽⁵⁵⁾:

في بعض الحالات، يصدر الحق في شركة بالحصول على الربح من المال وفي حالات أخرى من العمل نفسه. هذه الحالة الأخيرة ممثلة بالعقد الذي يحق فيه للمستثمر بحصة من الأرباح بمقتضى ماله، والوكيل بحصته بمقتضى عمله... بالتالي، إذا كانت شركة بين شخصين لديهما المال هي شرعية، يُعتبر عقد مماثل شرعيًا أيضًا استنادًا على استثمار العمل. فالحق بالربح مضمون بالدرجة عينه في كل من شكلي الاستثمار.

علاوة على ذلك، كما ذكرت المصادر، كانت شركة الوجوه شكلاً نافعا آخر من الشركات التجارية التي أجازها الإسلام. وكان أهم ما يميّز به هذا الشكل من الجمعيات المشتركة، هو قدرته على تسهيل التجارة عبر تمويل الحصول على البضائع بالجملة التي ستباع لاحقًا بالتجزئة. ويشارك الشركاء في هذه الشركة بالقدر عينه، ويمكن أن تُشكّل من دون أن يستثمروا أي رأسمال. ويقول السرخسي حول أهمية هذه الشركة⁽⁵⁶⁾:

أما بالنسبة إلى شركة الوجوه، فهي تسمى أيضًا شركة المفلس لأنها تحصل حين يؤسس شخصان شركة من غير أي رأسمال من أجل أن يتمكنّا من الشراء بالدين، ثم يبيعا مجدداً.

كما تسمى شركة الوجوه لأن رأسمال الأطراف الأساسي يتألف من سمعتهم الطيبة فقط؛ فالدين يُعطى فقط لمن لهم سمعة طيبة.

ويؤكد الكاساني أن الهدف الأولي من شركة الوجوه ليس استثمار رأسمال، بل إنشاء؛ فيعتبرها "عملية إنتاج مبدئي للرأسمال بهدف تخزينه أو زيادته" (57):

نظن أن شركة النقد جائزة لتسهيل تخزين الرأسمال. أما بالنسبة إلى شركة العمل أو الوجوه، فالهدف الرئيس من ورائها ليس زيادة الرأسمال، إنما إنشاء رأسمال في حد ذاته. فالحاجة إلى إنشاء أولي للرأسمال تسبق الحاجة إلى زيادته. بالتالي، إذا كان الهدف الأسمى للرأسمالية التجارية هو زيادة الرأسمال، يمكننا إذاً أن نؤكد بأن المحفزات التي شكّلت أساس شركات الوجوه الإسلامية خلال القرون الوسطى كانت رأسمالية بالفعل.

أخيراً، أجاز الإسلام أيضاً عقد المضاربة. ولم تحدد هذه الأداة المالية المرنة شركة في حد ذاتها، بل على الأرجح ما يعرف بالشركة التجارية الرسمية بمعنى شبه حديث. في هذا العقد، تؤمن مجموعة من الأطراف الرأسمال، فيما تؤمن مجموعة أخرى العمل؛ ثم تُقسّم الأرباح بين الأطراف وفق الشروط المحددة في العقد المكتوب الذي تقوم عليه العلاقة المشتركة.

هكذا، كانت هذه الشركة شركة مساهمة في الأرباح بحكم الواقع، مع صدور أرباح الأسهم نسبياً وفق الرأسمال ومدخلات عمل الأفراد المشاركين. وكما سيظهر التحليل الآتي، كانت هذه المواربة الأقرب إلى عقد المضاربة الذي كان يستخدم بفعالية عالية من قبل التجار الغربيين خلال النهضة التجارية لغرب أوروبا من القرن الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي.

كان هناك شكلان من عقد المضاربة، ألا وهما المضاربة الشاملة التي كانت تتضمن تمويل الثقة، وعقد المشاركة التي تلجأ إلى تمويل المشارك. في عقد المضاربة الشاملة، يؤمن صاحب المال الرأسمال كله؛ بينما يهتم المضارب بإدارة المجازفة والحرص على حسن عملها.

ويتلقى مستثمر الرأسمال حصة محددة سلفاً من الأرباح - في حال تحقيق أية أرباح - ويتحمل الخسارة كلها في حال وقوعها؛ إلا أن المضارب يتحمل وحده أية خسائر ناتجة عن إخلاله بالعقد أو إهماله لواجباته (58).

من جهة أخرى، كان عقد المشاركة شكلاً من المجازفة المشتركة لفترة زمنية محددة يؤمن بموجبا الطرفين الرأسمال، ويدير أحدهما أو كلاهما العمل. ويتم تقاسم الأرباح وفق معدلات محددة سلفاً في العقد؛ بينما يتحمل كل طرف الخسارة نسبياً وفق استثماره الرأسمالي الإجمالي.

بالتالي، الفرق الرئيس بين العقد الشامل وعقد المشاركة هو أنه فيما يتحمل طرف واحد - وهو مستثمر الرأسمال - في العقد الشامل الخسائر الرأسمالية والمالية، يتحمل المشاركون في عقد المشاركة هذه الخسائر. وتأكيداً على أهمية هذا العقد، تقدم المصادر أدلة موثقة على أن نوعي العقد كانا يستخدمان بكثرة في أوج ازدهار المعاملات التجارية الإسلامية خلال القرون الوسطى في كل أنحاء العالم المعروف آنذاك⁽⁵⁹⁾.

يؤكد السرخسي أن عقد المضاربة ظهر كردة فعل مباشرة على طلب السوق المعاصر⁽⁶⁰⁾:

المضاربة مباحة لأن هناك حاجة شعبية لهذا العقد. فمن يملك رأسمالاً قد لا يتمكن من العمل في نشاط تجاري مربح، ومن يعملون فيه قد لا يملكون رأسمالاً. إلا أنه لا يمكن تحقيق الربح إلا من خلال الرأسمال والتجارة. وباستخدام هذا العقد، يتم بلوغ الهدفين.

على الرغم من أن الدمشقي⁽⁶¹⁾ والغزالي⁽⁶²⁾ يذكران عقود المضاربة بصفتها وسيلة أساسية لإجراء العمليات التجارية من القرن الرابع حتى العاشر الهجري/الخامس حتى الحادي عشر الميلادي، يبدو أن نسخة أولية منها كانت غالباً ما تُستخدم قبل بداية الإسلام في الواقع، يستشهد بحديث شريف وقد ذكر ما معناه⁽⁶³⁾:

أرسل رسول الله (ص) في فترة كان الناس يستخدمون فيها عادةً عقود المضاربة في الصفقات التجارية، وقد طبّقها بنفسه في ممارسته.

في الواقع، كما يظهر الملحق "هـ"، يُقال إن العديد من الأشخاص المقربين من النبي محمد (ص)، من بينهم زوجته خديجة، لجأوا إلى مثل هذه

التركيبات المشتركة لتمويل مجازفاتهم التجارية⁽⁶⁴⁾. علاوة على ذلك، كان الخليفةان عمر وعثمان، بالإضافة إلى عم الرسول (ص) العباس بن عبد المطلب الذي اشتقت السلالة العباسية اسمها منه، أطرافاً في مثل هذه العقود⁽⁶⁵⁾.

بذل العلماء الحنفيون جهوداً جبّارة لتحديد الصفات الشرعية المتعددة الخصائص لعقد المضاربة باعتباره تقنية استثمار نقدي. ويشدد الشيباني، بذكره أبي حنيفة وسلطته، على تركيبة هذا العقد المليئة بالرأسمال للتأكيد على أنه يعمل فقط على قاعدة نقدية⁽⁶⁶⁾:

لا يستطيع المرء أن يعقد عقد مضاربة من غير استخدام الدينار والدراهم. ولا يمكن إجراؤه بأي شيء سواها، ولا بأية مواد أخرى تقاس أو توزن، ولا مع أي نوع من البضائع. فيمكن عقده فقط بواسطة الدينار والدراهم.

يتمتع عقد المضاربة، بنظر الحنفيين، بخاصية أخرى، وهي أن التاجر يُعتبر بوضوح الوكيل الائتماني للرأسمالي المُستثمر. فإحدى أهم سمات هذا العقد، كما يوضح الشيباني، هي أن الممول يصبح مبعداً تماماً عن استثماره⁽⁶⁷⁾:

المضاربة مباحة فقط في حال سلّم المستثمر ماله إلى الوكيل، وفي حال كان الوكيل حرّاً ليتاجر بالبلغ من غير أن يشترط المستثمر بأن ينسق معه.

ويضيف في تعريفه مسؤوليات الوكيل الائتمانية أن⁽⁶⁸⁾:

كل ما يكسبه من رأسمال المضاربة ملك للمستثمر؛ إلا إذا حصلت زيادة في القيمة، فيحق للوكيل هنا بحصة من الزيادة بالتكافؤ مع ربحه.

بالتالي، وبالتوافق مع الرخصة الائتمانية هذه، أُعطيت للتاجر - بصفته وكيلاً ائتمانياً - الحرية الكاملة ليختار بين مجموعة واسعة ومرنة من النشاطات التجارية التقليدية، من بينها:

- شراء وبيع كل أنواع البضائع.
- الشراء والبيع نقدًا وبالدين.
- دمج الرأسمال المشترك برأسماله.

- إنشاء شركات أخرى أو توقيع عقود جديدة مع طرف ثالث.

- توظيف فريق عمل بحسب ما تقتضيه الحاجة لإنجاز أعمال المضاربة.

ويوضح السرخسي أن إعادة إقراض رأسمال مستثمر من أجل مجازفات تجارية أخرى، كان الأمر الوحيد المحظور على الوكيل⁽⁶⁹⁾:

إذا اتفق مستثمر مع وكيله قائلاً: "قم بالاستثمار حسب ما تراه مناسباً"، فهو يستطيع القيام بكل شيء ما عدا إعادة إقراضه. فقد أعطى المستثمر لوكيله حقاً إجمالية نسبية لرأسماله المستثمر مع نيته بأن يشمل كل ما هو متعارف عليه في ممارسة التجار التقليدية.

بالتالي، لدى الوكيل الحق في المشاركة في مضاربة مع شركة أخرى وأن يدمج رأسمالها برأسماله، لأن هذه هي ممارسة التجار.

يُفسّر الدمشقي، بدوره، أن مثل هذا الوكيل ينبغي ألا يلقي عليه أي لوم في حال وقوع خسارة مالية ناتجة عن قوة القاهرة أو غيرها من محددات السوق الطبيعية⁽⁷⁰⁾:

ليس الوكيل مجبراً على التعويض على المستثمر في حال وقوع أية خسارة مالية عرضية إذا لم يتخطَ سلطة التسويق المحددة في العقد.

في الواقع، برأي الشيباني والسرخسي، في حال دخل الوكيل في عمليات تجارية غير مربحة بسبب عدم كفاءته، يستطيع المستثمر - في هذه الحالة فقط - أن يتدخل ليحجر الوكيل على أن يبيع السلع المخزنة ليسحب رأسماله الذي وضعه في عهده⁽⁷¹⁾.

لكن السرخسي يوضح كذلك أنه حتى في هذه الحالة، وُضع هذا الشرط الوقائي لحماية الطرفين. وبالتالي، يمكن أن يجبر الوكيل على أن يبيع من المخزون فقط ما يكفي لتسديد استثمار المستثمر الأساسي وحصته من الربح. وكان هذا الشرط ملزماً لأن⁽⁷²⁾:

هذا الربح هو حق شرعي جوهري، ولا يمكن إجبار وكيل على بيع ملكيته الخاصة لمجرد إرضاء أهداف شريكه. فمثلاً هو ضروري تعويض المستثمر عن

كل أذى ألحق به، من الضروري أيضاً تعويض الوكيل حسب حصته. بهذه الطريقة، تتوازى فوائد الملكية العادلة عند الطرفين.

كان هناك، فرضياً، ثلاثة استخدامات جائزة لعقود المضاربة:

- لاستثمارات الرساميل.

- للتجارة في البضائع.

- لشركات الإنتاج (التصنيع).

لكن في الممارسة العامة، يبدو أن هذه العقود استخدمت أساساً لتمويل المجازفات التجارية؛ أي لتوليد مداخيل مالية ناتجة عن استغلال اختلاف سعر البضائع في التجارة. وقد اعتبر بعض القانونيين المسلمين خلال القرون الوسطى أن هذا النوع من الاستخدام ممنوع.

ورفض العالمان المالكي والشافعي، على وجه الخصوص، تطبيق الاستثمار الإنتاجي على المضاربة. فقد اعتبرا أنه بما أن الوكيل يهتم بالإنتاج الفعلي، فهو يحصل على أجرٍ محدد، وبالتالي ينبغي أن يعود كل ربح وخسارة إلى المستثمر فقط⁽⁷³⁾.

إلا أن الفقيه الحنفي السرخسي، وجد أن هناك في الواقع إجراءات جائزة شرعاً ليتغلب منتج السلع بالأدوات الشرعية على هذا المنع. بمجرد العمل في بيع السلع وصناعتها⁽⁷⁴⁾:

إذا أمر مستثمر وكيله باستخدام رأسماله لشراء جلود الحيوانات، ثم تحويلها إلى جُزَمَ وابتزيمات أحزمة وحقائب جلدية، كل هذا جزء من ممارسة التجار في سعيهم وراء الربح، وهو مُباح في عقد المضاربة.

بالتالي، في هذا التفسير، يمكن للمضاربة أن تُستخدم شرعياً في عمليات التصنيع، إنما فقط في حال كان منتج السلعة هو أيضاً موزعها.

بالتالي، كانت عقود المضاربة مدعومة بكم هائل من التشريعات المالية المحددة دينياً. بالإضافة إلى ذلك، ركّز الفقهاء المسلمون على ضرورة توثيق هذه الأشكال التجارية الأكثر تعقيداً بشكل كتابي، كما في الشركات المنشأة،

وأن يكون هدفها واضحاً. وقد قدّم الشيباني شكلاً مكتوباً من صيغة العقد هذا⁽⁷⁵⁾. وهو يشترط أنه لا ينبغي فقط تقديم وصف دقيق لأساليب توزيع الأرباح بشكل عادل⁽⁷⁶⁾، بل ينبغي أيضاً تحديد إجراءات تسديد المصاريف⁽⁷⁷⁾، وتأدية حساب الوكالة وذمتها⁽⁷⁸⁾، وإنهاء العقد⁽⁷⁹⁾، تحديداً واضحاً.

باختصار، لعب الدين المشترك - كما ظهر في تطبيقه الفعلي خلال فترة حكم السلالة الفاطمية المفصلة في القسم الثالث من الفصل الرابع 3.4 - دوراً حيوياً في تسهيل التجارة في العالم الاقتصادي المسلم خلال القرون الوسطى. فقد مَوَّل النشاطات التجارية للذين كان ينقصهم ما يكفي من المال ليعملوا بشكل مستقل.

كما شكّل وسيلة لغير التجار الأغنياء ليستثمروا فائض رأسمالهم بأساليب إنتاجية؛ كما سمح هذا الدين المشترك بإجراء التجارة بالوكالة التي مكّنت التجار من القيام بعمليات تجارية في أحيان تكون فيها أموالهم غير مناسبة، و/أو مخصصة للاستثمار في مناطق قد يكون نقل مبالغ مالية ضخمة فيها خطراً.

بالتالي، من أجل بلوغ هذه الغايات، كانت التركيبات التجارية التي حددها الشريعة الإسلامية آليات إدارية متقلبة للغاية. فعبر استخدام الدين كنوع شرعي من الاستثمار التجاري، شكّلت الأشكال المتنوعة من الشركة المشتركة عند التجار المسلمين خلال القرون الوسطى وسيلة لتمويل المجازفات التجارية والاستعانة بإمكانيات هؤلاء الذين يملكون مهارات تجارية إنما ينقصهم الرأسمال.

كان النجاح الباهر للمبادرات التجارية العالمية للدولة الإسلامية المفصلة في الفصل 1.2 يعود في الواقع، في جزء كبير منه، إلى التسهيلات المقدمة إلى التجار من قبل الشريعة الإسلامية - الجسم الشرعي لحكمها الثيوقراطي - التي أجازت الأدوات المالية الملهمة للأعمال الحرة التي ستصبح قوة دافعة ضخمة خلف ديناميكيّتها الاقتصادية الاستثنائية.

د. العمليات المصرفية والأدوات الائتمانية المرافقة لها

بالإضافة إلى ذلك، كان التجار المسلمون خلال القرون الوسطى مدعومين بمجموعة متنوعة من الأدوات المالية الإضافية التي تعتبر اليوم حديثة، والتي سهلت كثيراً توسعهم التجاري على مختلف الأصعدة.

من بين هذه الأدوات، عادةً ما تشير المصادر الإسلامية في تلك الفترة إلى الخط والحوالة والودیعة، والرقعة، بالإضافة إلى أشكال مختلفة من الخط/التوقيع/الصك⁽⁸⁰⁾. في الواقع، أكد العديد من العلماء المعاصرين أن الكلمة الفرنسية cheque والإنكليزية check مشتقتان من رديفتيهما في اللغة العربية: شيك أو صك⁽⁸¹⁾.

إلا أنه مما لا شك فيه هو أنه بينما لم يخترع المسلمون الأوائل "الشيك" - بسبب وجود أدلة على استخدامه في اليونان وروما ومصر والمشرق قبل الفتوحات الإسلامية في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي بكثير - كان من المؤكد أن الشيكات كانت تستعمل لنقل ملكية رأسمال منذ بداية الإسلام.

على سبيل المثال، يشير ابن عبد الحكم إلى أن الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب (توفي سنة 23هـ/644م) دفع ثمن الحبوب التي أرسلت إلى مخازن دولته بواسطة شيك⁽⁸²⁾؛ كما يشير إلى أن هذا الخليفة كان يدفع رواتب عماله بواسطة شيك يحضره خازنه، زيد بن ثابت، مكتوب على ورق البردي ومصدق على جهته الأخرى بختم⁽⁸³⁾، وأن هذه الممارسة استمرت خلال العصر الأموي⁽⁸⁴⁾. في الواقع، يبدو أن هذه الشيكات كانت تستخدم بكثرة خلال تلك الفترة في الصفقات التجارية الخاصة؛ مع تأكيد ابن عبد الحكم أن الضرائب كانت تدفع للدولة عادةً بهذه الطريقة أيضاً⁽⁸⁵⁾.

تشير المصادر إلى أنه كان على شاهدين على الأقل أن يوقعوا على أي شيك شخصي ليصبح شرعياً (مقبول به قانونياً)⁽⁸⁶⁾. في الواقع، بحلول القرن الثاني والثالث الهجري/الثامن والتاسع الميلادي يبدو أن الشيكات أصبحت شائعة في الحياة اليومية الاقتصادية، وكان المصري يصرف الشيك مقابل رسم

من درهم واحد لكل دينار من قيمة الشيك. بالتالي، وفق سعر الصرف الحالي، قد يبلغ رسم الخدمة هذا عشرة بالمائة وأكثر⁽⁸⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الإطار التبادلي لهذه الأدوات المالية كان كذلك ضخماً؛ إذ يدّعي الجغرافي ابن حوقل في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أنه شهد بيعاً مباشراً للبضائع في أفريقيا الشمالية بواسطة شيكات مسحوبة من مؤسسة سجلماسة المصرفية. وكان أحد هذه الشيكات يحمل مبلغاً ضخماً وهو 42000 دينار⁽⁸⁸⁾.

يصف الجغرافي الفارسي الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ناصري خسرو، استخداماً مماثلاً في ذلك العصر للشيكات في أسوان جنوب مصر. ويروي أنه بحلول أواسط ذلك العصر، كانت معظم العمليات التجارية في البصرة تجرى بواسطة الشيك⁽⁸⁹⁾. في الواقع، يبدو أن مدينة البصرة كانت معروفة في ذلك العصر بمصرفيها الذين يقال إنهم صرفوا عادةً شيكات مسحوبة على مصارف شرقية، مسماة هنديس، من أجل تجار الشرق الأقصى⁽⁹⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك، كانت *الحوالة* أداة نقدية مرنة للغاية. وهي غالباً ما تستخدم مع المضاربة، وكان يمكن للمستثمر المسلم في القرون الوسطى أن يستعملها كآلية نقل دين بالإضافة إلى أداة توثيق دين بهدف تمكين وكيل من جمع قرض أحد مدينيه، ثم تخصيص العائدات فوراً لاستثمار مضاربة؛ بالتالي ينشأ عقد دين ائتماني تجاري هجين.

يوضح الشيباني أن الوكيل التجاري يستطيع أن يستخدم شرعياً مثل هذه الوثيقة لأنها كانت جزءاً من الممارسة الترويجية التقليدية؛ كما يبدو أنها كانت أداة فاعلة للغاية من أجل تسهيل تدفق الرساميل في العمليات التجارية الدولية⁽⁹¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، كانت *السفتجة* (عملية فتح اعتماد) أداة مالية تُستخدم عادةً لنقل رساميل القطاع الخاص وليس فقط في العمليات التجارية

التقليدية الخاصة. وتقتصر المصادر أنه كان يتم اللجوء إليها بكثرة في التجارة الدولية بسبب مرونتها.

على سبيل المثال، يمكن أن تُصدر في مكة أو المدينة ثم تُصرف في مدينة بعيدة مثل البصرة أو الكوفة. وقد كانت أدوات دَين قابلة للتداول والتعامل بها في المناطق البعيدة لأنها كانت مضمونة وتعتبر شرعية فقط حين تكون موقعة رسمياً ومختومة من الجهة التي أصدرتها⁽⁹²⁾. يبدو أن التجار المسلمين لجأوا خلال القرون الوسطى إلى السفاتج ليس فقط بصفتها خطاب اعتماد، بل بصفتها أيضاً ملائمة كمصروف دين منفعية للغاية، بالشكل عينه الذي يستخدم فيه المسافرون الشيكات السياحية اليوم⁽⁹³⁾.

فضلاً عن ذلك، ثمة العديد من الإشارات إلى وجود أدوات قطاع عام مفيدة للدبلوماسية المالية في تلك الفترة. على سبيل المثال، عام 314هـ/926م، أرسل حاكم مصر العباسية الإقليمية مبعوثين إلى بغداد ليحوّلوا مداخل ضرائبية على شكل ثلاث سفاتج بقيمة 147000 و80000 و400000 ديناراً على التوالي.

علاوة على ذلك، تشير بعض المصادر إلى أن الإدارة الإخشيدية اللاحقة في مصر أرسلت كذلك عائدات ضرائبها إلى بغداد بالطريقة عينها⁽⁹⁴⁾. وهناك أيضاً تقارير تشير إلى أن خزانة الدولة العباسية تلقت عام 316هـ/928م 900000 درهم كعائدات من المقاطعات الفارسية عبر سفاتج مماثلة مسحوبة على المصارف المحلية⁽⁹⁵⁾.

في الوقت عينه، دعمت شبكة واسعة من الصيارفة المتمركزين في أهم المدن هذه الأدوات المالية المختلفة خلال القرون الوسطى المبكرة. وقد شكّل هؤلاء الصيارفة، مع الوقت، قطاعاً مصرفياً أولياً. ويبدو أنهم كانوا يمولون في الكثير من الأحيان العمليات التجارية من مواردهم المالية الخاصة؛ كما يأخذون ودائع مصرفية، ويقدمون قروضاً قصيرة الأمد، ويصدرون سفاتج ليمولّوا نشاطات اقتصادية مهمة أخرى⁽⁹⁶⁾.

على الرغم من أن الشريعة الإسلامية منعت الفوائد على هذه القروض، إلا أن مختلف مخططات التسعير الزائفة - مثل عقد المخاطرة المفصل في الملحق "هـ" - سمحت للمصرفيين التجار الذين يقومون بمشاريع تجارية صغيرة بأن يجمعوا أرباحاً ضخمة من هذه المعاملات⁽⁹⁷⁾. وتشير المصادر إلى أن بعضهم انغمس كذلك في النشاطات والمعاملات المالية، أي شراء وبيع المعادن الثمينة وغيرها من البضائع القيّمة من أجل زيادة عائداتهم المالية⁽⁹⁸⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تطوّر خلال السنوات التكوينية لدار الإسلام قطاع مصرفي أكثر منهجية؛ مثلما تطوّر مع الوقت - بسبب المتطلبات المتزايدة على الدين نظراً لتوسعه التجاري الهائل - دور الصراف ليصبح جهنبذاً. يبدو أن هؤلاء الصيارفة لم يمولوا فقط المحازفات التجارية للقطاع الخاص، بل أمّنوا كذلك سندات توقّع الضريبة للحكومة. مقدّمين بذلك مبالغ ضخمة لدفع تكاليف بيروقراطية حالية مضمونة بصلات مع عائدات ضرائبية مستقبلية⁽⁹⁹⁾.

لإدارة هذه الوظائف المالية، ولجمع ضرائب مختلفة وفق قيمتها التي فرضت على مال الجهابذة، ومن أجل تأمين كل النشاطات المصرفية الخاصة عامةً، أنشأت الدولة العباسية عام 316هـ/928م وكالة مصرفية مركزية باسم ديوان الجهابذة⁽¹⁰⁰⁾. في الواقع، نتيجة للتوسع التجاري الهائل الذي رافق ظهور الإسلام، انتشرت المصارف آنذاك بسرعة فائقة في جميع أرجاء الدولة متخذةً عدة أشكال مشتركة. فبحسب ناصري خسرو، عام 444هـ/1052م، كان هناك أكثر من مئتي مصرف يُمول النشاطات التجارية والمتاجرة بسبائك المعادن الثمينة في أصفهان وحدها⁽¹⁰¹⁾.

كانت البصرة أيضاً، كما أُشير، مركزاً مالياً هاماً؛ ولأن العديد من تجارها كانوا يهوداً، كانت منطقتها المصرفية الرئيسة معروفة باسم حي اليهودية⁽¹⁰²⁾. وعلى صعيد تجاري أضخم، يبدو أن شارع العون، في وسط العاصمة العباسية بغداد، أصبح في تلك الفترة وول ستريت القرون الوسطى

بكل ما للكلمة من معنى، مع تركز العديد من الوكالات المصرفية والصيارفة فيه⁽¹⁰³⁾.

بسبب إباحة الديانة اليهودية لإقراض الغرباء بالفائدة، وبسبب إباحة الإسلام للمسلمين بأن يدفعوا فائدة إنما ليس الحصول عليها، أدت المصالح المالية المتبادلة هذه إلى ظهور العديد من المؤسسات المصرفية اليهودية في جميع أنحاء الشرق الأدنى خلال القرون الوسطى.

على سبيل المثال، أكد الجغرافي المقدسي في وصفه للمجتمعات المالية في تلك الفترة في مصر وسوريا حوالى عام 375هـ/985م، أن معظم الجهابذة آنذاك كانوا يهوداً⁽¹⁰⁴⁾. قام شخصان على وجه الخصوص، وهما يوسف بن فينحاس وهارون بن عمران اللذين تشير إليهما المصادر العربية خلال القرون الوسطى في الكثير من الأحيان باسم *الجهندان اليهوديان*، بعمليات مالية كبيرة في بغداد داخل بلاط الخليفة العباسي المقتدر⁽¹⁰⁵⁾⁽¹⁰⁶⁾.

تحوي المصادر أدلة على أن هذين الخبيرين الماليين لم يسهلا فقط المعاملات الاقتصادية للحكومة، بل قدّما أيضاً قروضاً شخصية لموظفي الدولة عاليي المنزلة التي امتدت كذلك إلى مستويات النخبة الوزارية والخلافية⁽¹⁰⁷⁾.

إلا أن هؤلاء الجهابذة، كما يبدو، لم يتعاملوا مع القطاع الخاص فقط، بل قدّموا كذلك تسهيلات اعتماد إلى رجال الأعمال الحرة في القطاع الخاص. في الواقع، كانت إحدى مهماتهم الأساسية، كما تشير المصادر، هي تأمين السفائح للتجار؛ كما يبدو أنهم كانوا يقدمون الكثير من القروض الخاصة المباشرة ويقبلوا بالإيداعات المصرفية، بالإضافة إلى قيامهم بالعديد من أرفع المهام الائتمانية الأخرى المرتبطة بالصناعة المصرفية الحديثة اليوم.

بالتالي، ستتوجه هذه الدراسة نحو تحليل التطور اللاحق لهذه الأنظمة المالية الشاملة في القوة العظمى الاقتصادية الجديدة المتطورة في الشرق الأدنى، أي مصر الفاطمية، خلال القرون الوسطى، وتطبيقها العملي على الأرض⁽¹⁰⁸⁾.

حواشي الفصل الثالث

- (1) حول هذا الأمر، راجع J. Schacht 1964, pp. 134-143.
- (2) راجع الترمذي 1875، المجلد 1، ص 145؛ زيد بن علي 1919، رقم 539 و 544.
- (3) الشيباني 1938، ص 14.
- (4) راجع المتقي الهندي 1894، المجلد 1، ص 193 وما يليها.
- (5) راجع الترمذي 1875، 12: 4؛ ابن ماجة 1895، 12: 1 (تجارة)؛ الدارمي 1919، 18: 8؛ أحمد بن حنبل 1895، المجلد 3، ص 466؛ الطيالسي، المجلد 2، ص 193 وما يليها.
- (6) الدمشقي 1977، ص 45.
- (7) الدمشقي 1977، ص 80-82.
- (8) ابن خلدون 1978، الفصل 5: 9، ص 394-395.
- (9) راجع المتقي الهندي 1894، المجلد 1، ص 193 وما يليها.
- (10) الدمشقي 1977، ص 49، 71.
- (11) الجاحظ 1935، ص 8.
- (12) ابن تيمية 1961-1966، المجلد 8، ص 583، المجلد 29، ص 523-525.
- (13) ابن خلدون 1978، الفصل 5: 14، ص 398 و 5: 15، ص 399.
- (14) ابن خلدون 1978، الفصل 5: 2، ص 383.
- (15) حول هذا الأمر، راجع C. C. Torrey, 1892, passim.
- (16) ابن هشام 1858، ص 821؛ M. Watt 1956, p. 297.
- (17) ابن سعد 1904-1927، المجلد 1، النقطة 2، ص 25؛ M. Watt 1956, p. 297.
- (18) الشوكاني 1979، المجلد 1، ص 299.
- (19) حول هذا الأمر، راجع M. Watt, 1974a, pp. 58 ff.; p. Hitti 1970, p. 113.
- (20) التوراة، "سفر تثنية الاشتراع"، 10: 23؛ راجع أيضاً M. Rondison 1978, pp. 37-38؛ L. Massignon 1931, pp. 3-12.
- (21) الغزالي 1889، المجلد 2، ص 221.
- (22) السرخسي 1986، المجلد 2، ص 75.
- (23) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 180-181.
- (24) J. Schacht 1955, p. 78.
- (25) ابن اسحق، رقم 759، ص 512؛ M. Grice-Hutchinson 1978, pp. 24 ff.

يؤكد هذا الأخير (ص. 26):

الحيل الأكثر تعقيداً كانت تتألف عادةً من عدة معاملات بين الأطراف، كل منها كانت شرعية تماماً في حد ذاتها، وأدى تأثيرها مجتمعةً إلى النتائج المرجوة. وقد سُحلت كل معاملة في وثيقة منفصلة.

وُضعت الملفات الملزمة بعدها بين أيدي وكيل أمينة، بالإضافة إلى مستندات تغطية غير رسمية تحدد العلاقة الفعلية بين الأطراف، والهدف الحقيقي من الاتفاق. مثل مستند التغطية هذا كان يُسمى موطاً.

(26) م. الحلي 1839، ص 170؛ راجع أيضاً مالك بن أنس 1985، ص 452 وما يليها، من أجل أمثلة إضافية.

(27) الشيباني 1930، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(28) الخصاف 1923، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(29) الشيباني، السنة غير محدّدة، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(30) الكاساني 1910، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(31) مالك بن أنس 1985، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(32) السرخسي 1986، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(33) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 180-181، مقتبساً من القرآن (2: 282) كأساس لمزعمه.

(34) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 48.

(35) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 61، 66؛ راجع السرخسي 1986، المجلد 11، ص 177.

(36) A. Udovitch 1962, pp. 119 ff.; R. S. Lopez 1966, p. 141; idem. 1986, pp. 160 ff.; G. Artuse, 1913, passim.

(37) حول هذا الأمر، راجع H. Heaton 1948, p. 32.

(38) الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 1339، 1586-1587؛ ابن سعد 1904-1927، المجلد 1، النقطة 2، ص 770-771؛ راجع أيضاً الواقدي 1855-1856، ص 181.

(39) راجع الواقدي 1855-1856، ص 21؛ ابن هشام 1859-1860، ص 469-470؛

C.C. Torrey 1892, p. 7.

(40) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 18؛ مالك بن أنس 1951، المجلد 2، ص 88م. حميد الله 1961، ص 35.

(41) من أجل وصف ممتاز لبعض هذه الأشكال المشتركة، راجع

Udovitch 1970b, passim;

عبد العزيز الدوري 1974، ص 127 وما يليها.

(42) القدوري 1901، ص 53.

(43) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 151.

- (44) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 155.
- (45) القدوري 1901، ص 53؛ راجع أيضاً عبد العزيز الدوري 1974، ص 127-128.
- (46) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 74، 152.
- (47) الكاساني 1910، المجلد 6، ص 73؛ راجع أيضاً السرخسي 1986، المجلد 11، ص 74.
- (48) الكاساني 1910، المجلد 6، ص 62.
- (49) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 173-174؛ راجع أيضاً القدوري 1901، ص 53.
- (50) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 61.
- (51) الكاساني 1910، المجلد 6، ص 69-70.
- (52) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 165.
- (53) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 152.
- (54) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 76؛ راجع أيضاً الكاساني 1910، المجلد 6، ص 64.
- (55) السرخسي 1986، المجلد 1، ص 155.
- (56) السرخسي 1986، المجلد 11، ص 152؛ راجع أيضاً عبد العزيز الدوري 1974، ص 128.
- (57) الكاساني 1910، المجلد 6، ص 57-58 (طريق استنماء المال أو تحصيله).
- (58) اقتصادي باكستاني وخليجي (كراتشي: كانون الأول 22، 1984)، ص 12.
- (59) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (60) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 19؛ راجع أيضاً الكاساني 1910، المجلد 6، ص 79؛ عبد العزيز الدوري 1974، ص 130-131.
- (61) الدمشقي 1977، ص 33-39، 75.
- (62) الغزالي 1957، المجلد 2، ص 66.
- (63) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 18-19.
- (64) السنووي 1955، المجلد 2، ص 309؛ الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 42؛ السرخسي 1986، المجلد 22، ص 18.
- (65) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 42 (أ وب)؛ السرخسي 1986، المجلد 22، ص 18؛ ابن سعد 1904-1927، المجلد 2، النقطة 1، ص 41؛ الزرقاني، السنة غير محدّدة، المجلد 3، ص 345.
- (66) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 43.
- (67) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 96.
- (68) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 175 ب.
- (69) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 39-40؛ راجع أيضاً الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 57 أ، 64، 109 ب، أ؛ الكاساني 1910، المجلد 6، ص 78.
- (70) الدمشقي 1977، ص 33-39، 75.

- (71) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 83 أ؛ السرخسي 1986، المجلد 22، ص 127.
- (72) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 72.
- (73) A. Udovitch 1970c, p. 186.
- (74) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 54.
- (75) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 140ب.
- (76) راجع السرخسي 1986، المجلد 22، ص 27، 54-55، 105-106؛ الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 45أ، 46أ، 47، 70، 112.
- (77) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 62-64، 67؛ الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 76، 77أ، 80ب، 81أ.
- (78) راجع السرخسي 1986، المجلد 22، ص 55، 71، 169؛ الشيباني، السنة غير محدّدة، المجلد 71، 74أ، 82، 161، 162ب، 168ب.
- (79) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 134ب، 135أ.
- (80) حول الاستخدام الإسلامي خلال القرون الوسطى لهذه الأدوات المالية، راجع ابن حوقل 1938، ص 99؛ الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 63ب؛
- J. Schacht 1964, pp. 148 ff.; R. Grasshof 1899a, pp. 70 ff.; E. A. Ashtor 1986, p. 555;
- المرجع عينه 1976، ص 145.
- (81) E. A. Ashtor 1986, p. 555.
- (82) ابن عبد الحكم 1922، ص 166؛ راجع أيضاً عبد العزيز الدوري 1974، ص 170 في ذكره لليعقوبي؛ V. Fisk 1931, pp. 10 ff.
- (83) ابن عبد الحكم 1922، ص 223؛ راجع أيضاً التنوخي 1921-1931، الفصل 1، ص 90-93، 103، المجلد 2، ص 680؛ الصابي 1904، ص 93 وما يليها.
- (84) ابن هيد الحكم 1961، ص 223.
- (85) ابن عبد الحكم 1961، ص 244.
- (86) راجع الأصفهاني 1927-1974، المجلد 1، ص 132؛ ابن خثير 1966، المجلد 8، ص 87؛ السمهودي 1973، المجلد 3، ص 1057.
- (87) W. Fischel 1968, p. 21; A. Lieber 1968, p. 233.
- (88) ابن حوقل 1938، ص 60، 99؛ N. Levtzion 1968, pp. 223-233.
- (89) نصري خسرو 1881، ص 64.
- (90) راجع S. B. Samadi 1955, p. 245; R. Grasshof 1899a, passim.
- (91) الشيباني، السنة غير محدّدة، الملف 63ب.
- (92) السرخسي 1986، المجلد 14، ص 37؛ الأصفهاني 1927-1974، المجلد 6، ص 26.
- (93) عبد العزيز الدوري 1974، ص 169.

- (94) مسكويه 1920-1921، المجلد 1، ص 43، 146، 150؛ الجهشيارى 1926، ص 296؛ ابن سعد 1899، ص 32؛ السرخسى 1986، المجلد 14، ص 37؛ A. Lieber 1968, p. 234.
- (95) مسكويه 1920-1921، المجلد 1، ص 146، 187؛ R. Grasshoff 1899a, passim.
- (96) حول هذا الأمر، راجع الأصفهاني 1927-1974، المجلد 11، ص 193، المجلد 16، ص 302-303؛ الميرد، السنة غير محدّدة، المجلد 1، ص 355؛ الأزرقى 1858، ص 155؛ مالك بن أنس 1905، المجلد 8، ص 396، 430.
- (97) الأصفهاني 1927-1974، المجلد 13، ص 223؛ الزبيرى 1953، ص 304.
- (98) راجع مالك بن أنس 1905، المجلد 8، ص 430.
- (99) حول هذا الأمر، راجع ياقوت 1907، ص 385، 399؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 8، ص 23-24، 57؛ الصابى 1904، ص 10-11، 79؛ مسكويه 1920-1921، المجلد 1، ص 158؛ راجع أيضاً عبد العزيز الدورى 1974، ص 157 وما يليها؛ W. Fischel 1968, pp. 2 ff.;
- المرجع عنه 1933، ص 581 وما يليها.
- (100) الجهشيارى 1926، ص 158، 224، 226، 255؛ ياقوت 1907، ص 135؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 2، ص 39-40؛ مسكويه 1920-1921، المجلد 1، ص 11، 52، 95، 99، 349، 379؛
- W. Fischel 1968, pp. 4 ff.
- (101) ناصر خسرو 1881، ص 253.
- (102) حول هذا الأمر، راجع مسكويه 1920-1921، ص 247-248؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 1، ص 204؛ ياقوت 1907، المجلد 1، ص 399؛ E. A. W. Fischel 1933, p. 351؛ Ashtor 1976, p. 145؛ B. Lewis 1966, p. 91.
- (103) المقدسى 1906، ص 183. راجع أيضاً الجهشيارى 1926، ص 79-80، 124، 158، 306-307؛ مسكويه 1920-1921، ص 44، 66، 79-80، 112، 128؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 2، ص 81 وما يليها؛ ياقوت 1907، المجلد 1، ص 74، 91؛ W. Fischel 1933, p. 345.
- (104) المقدسى 1906، ص 183.
- (105) الجهشيارى 1926، ص 158-159؛ W. Fischel 1933, p. 349.
- (106) الجهشيارى 1926، ص 80، 124؛ مسكويه 1920-1921، ص 128؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 2، ص 80-81، 84-85.
- (107) الجهشيارى 1926، ص 93 وما يليها؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 1، ص 90، 93، 103-105؛ ناصري خسرو 1881، ص 64.
- (108) راجع الجهشيارى 1926، ص 81؛ مسكويه 1920-1921، ص 44، 66، 164، 213، 220، 229، 329؛ التنوخى 1921-1931، المجلد 2، ص 82-85؛ ابن سعد 1904-1927، المجلد 4، ص 5.

4

ازدهار "الرأسمالية التجارية" في مصر الفاطمية

1.4 فتح الفاطميين لمصر

قدمت الفصول السابقة وصفاً مفصلاً حول التشكل التدريجي لشكل فريد من الرأسمالية التجارية العربية في حجاز القرن السادس والسابع، وتطورها اللاحق تحت حكم الخلفاء الراشدين الأربعة والحكم الأموي وبداية الحكم العباسي. إلا أن مثل هذه الممارسة الرأسمالية لم تبلغ أوج ازدهارها إلا عند ظهور السلالة الفاطمية في مصر خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي؛ ومع بروزها، تمكن المفكرون المحليون أيضاً من إدراك جوهر عقيدتها الدافعة من خلال أبحاثهم العلمية. في الواقع، يستحق هذا النموذج الاقتصادي الإسلامي المتطور باستمرار المزيد من الدراسة.

في العام 358هـ/969م، توجهت جيوش السلالة المغربية الفاطمية شرقاً من تونس عبر شمال أفريقيا وغزت مصر. بعدما نقل الفاطميون مركز حكمهم من المهديّة إلى القاهرة - وهي المدينة التي سمّيت بالعاصمة الجديدة لهذه المناسبة على وجه الخصوص - بدأوا ببناء أول دولة إسلامية. وهكذا، اتخذ تطوّر الرأسمالية التجارية العربية، مع هذا الحدث، منحى جديداً وبارزاً تدعمه حكومة بعيدة النظر ملتزمة بالتجارة الحرة ومبادئ السوق.

في الواقع، أوصل حكم الفاطميين مصر إلى ذروتها الاقتصادية خلال القرون الوسطى. فتحت حكمهم الذي دام قرنين، وعلى الرغم من ابتلاء مصر بالطاعون والمجاعة مرات عدة، ازداد عدد سكان عاصمتها أكثر من ثلاثة أضعاف⁽¹⁾.

استغل الخلفاء الإسماعيليون أنفسهم ثراء مصر الفاحش ليعيشوا حياة من الرخاء والترف. فيصف المقريري ما كانوا يملكونه من السلع الفاخرة بدقة متناهية⁽²⁾؛ أما ناصري خسرو الذي زار الدولة من العام 438 هـ حتى 441 هـ/ 1046 حتى 1049م، أي قبل فترة قصيرة من الكارثة الاقتصادية التي حلت بمصر خلال أواسط حكم الخليفة المستنصر، فيصف ثراءها بمصطلحات متوهجة، مؤكداً أنه لا يستطيع أن يقيم ثراءها وأنه لم يشهد يوماً ازدهاراً مثل الذي شاهده هناك⁽³⁾.

وقدّرت أن في القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان، كلها ملك للسلطان، وكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية في الشهر. أما الحمامات والأبنية الأخرى فكثيرة يصعب حصرها... وسمعت أن للسلطان ثمانية آلاف بيت في القاهرة ومصر الفسطاط، وأنه يؤجرها ويحصل أجرها كل شهر.

وأشار الداعي المؤيد في دين الله الشيرازي إلى مثل هذا الثراء عند زيارته لمصر بعد عقد من الزمن، أي عام 451 هـ/ 1059م⁽⁴⁾. ويصف ابن ميسر بدوره أن الكنوز في قصر رئيس الوزراء الفاطمي الأفضل كانت كبيرة لدرجة أن مساعدي الخليفة العامر إستلزمهم، بعد وفاة الأفضل، أكثر من أربعين يوماً لجرد كل محتوياته⁽⁵⁾.

بالتالي، كان الثراء الذي تولّد في "أرض النيل" تحت حكم السلالة الفاطمية، كما يشاع، ثراءً استثنائياً؛ إلا أن هذا الترف كان ممكناً فقط بفضل الازدهار العظيم الذي نتج مباشرة عن سياسات الحرية الاقتصادية في مصر خلال القرون الوسطى. فنظراً للفائض الضخم الذي كانت تملكه الدولة من الرأسمال، كانت عملية تطوّر الرأسمالية التجارية في مصر الفاطمية - بالإضافة

إلى الانتقال اللاحق لمبادئها إلى أوروبا الغربية عبر التجار الإيطاليين منذ أواخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي - عملية مذهلة وإن كانت معقدة.

في الواقع، برزت دولة رأسمالية مكتملة النمو بفضل الأهداف الفريدة للخلافة الإسماعيلية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الآليات التقليدية التي أملت الحكم الاقتصادي لمصر. وكانت العوامل السياسية التي أدت إلى هذه التطورات المالية البارزة تتألف من ثلاث نقاط:

1. كانت "الأهداف الجيوبوليتيكية" الإستراتيجية للفاطميين أهدافاً إقليمية. فأدبهم العقائدي يُظهر أن هدفهم السياسي كان عالمياً؛ إذ لم يهدفوا إلى إدارة العمل بصورة تفصيلية في حوض النيل؛

2. تمتعت مصر، بدورها، على الرغم من سنوات الهيمنة الأجنبية، بتاريخ طويل من الحكم المحلي الوطني، فيما كانت الإدارة الاقتصادية اليومية، في جزء كبير منها، بيد الأقليتين الأساسيتين وهما اليهود والأقباط؛

3. وبالتالي، كان التوافق الناتج عن اندماج هذين العاملين الإداريين الأساسيين - الانشغال السياسي/الخارجي، بالإضافة إلى عدم التدخل في العمليات الاقتصادية الداخلية - هو الذي أدى إلى ظهور اقتصاد سوق حرة أساسياً داخل أهم المراكز المدنية في الدولة.

نتيجة لذلك، ومع غياب حكومة مركزية قوية تُركّز تركيزاً شديداً على المسائل المحلية، تمتع رجال الأعمال المصريين بحرية هائلة في عمليات قطاعها الخاص؛ فيما برزت سريعاً دور تجارية واسعة، ووكلاء التجار، ونشأت دور وكالة بسرعة لإشباع الطلب المتزايد لدى المستهلك، وهو طلب ناتج عن ازدهار اقتصادي الناشئ. بالتالي، انطلق الاقتصاد التجاري لمصر بقوة بعدما تحرر من أسلوب الاقتصاد المسير الذي فرضته إدارة التفويض العباسية السابقة، أي الإدارة الإخشيدية.

وهكذا، كما سيظهر التحليل الآتي، غالباً ما كان تجار الأقلية الدينية الذين يعملون ضمن نطاق الشريعة الإسلامية وراء هذا الانطلاق السريع؛

ومن خلال قيامهم بذلك، شحذوا بدقة متناهية العديد من أدوات التجارة الأساسية التي أصبحت لاحقاً أوّل أدوات الرأسمالية الحديثة في الغرب⁽⁶⁾.
تعجّب المؤرّخ العربي العباسي من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، مسكويه، من أن أدوات تسليف القطاع الخاص كانت تلقى قبولاً شعبياً أكثر بكثير من شيكات حسم الضرائب الرسمية في الأسواق الإقليمية، فاستغرب قائلاً⁽⁷⁾:

لقد أصبح التجار اليوم أقوى من الوزراء!

علاوة على ذلك، لا يعكس العالم السوري أبو الفضل الدمشقي في عمله الشهير الإشارة إلى محاسن التجارة الاحترام فقط الذي تمتع به تجار تلك الفترة في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، بل أيضاً الدرجة العالية من الروح الرأسمالية التي كانت تدفعهم إلى العمل، كذكر أن الغني هو أحد أسماء الله الحسنی، فخصص الجزء الثاني من بحثه المهمل لآليات جمع الثروات عبر النشاط التجاري⁽⁸⁾.

كان التجار المسلمون واسعي الشهرة في ذلك العصر لدرجة أن المؤرّخ آدم ميز Adam Mez، في تحليله لمظاهر الرأسمالية التجارية البارزة في المجتمع العربي خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أشار إلى أنهم باتوا حاملين الحضارة الإسلامية⁽⁹⁾. ووفقاً لذلك، أصبحت الطبقة التجارية المحترفة الضخمة التي تطورت تدريجياً خلال القرون الثلاثة الأولى للإسلام، قوة عظمى للنمو الاقتصادي داخل دار الإسلام خلال قرنه الرابع المقعم بالحيوية.

هكذا، كانت التجارة الحرة عاملاً حاسماً في النجاح الذي تمتع به الخلفاء الفاطميون عندما استلموا زمام الحكم في مصر في أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي؛ وكانت أساسية لدعم جهودهم الهادفة إلى تقوية قاعدة سلطتهم الداخلية المحلية، وإلى بسط نفوذهم في المناطق الخارجة عن نطاق سلطتهم.

وكان ذلك صحيحاً لأن الخلفاء الفاطميين اعتبروا مبكراً أن التوسع التجاري أداة فعالة للتعبير السياسي. فقد ظهر الفاطميون كقوة بحرية في أفريقيا الشمالية من خلال استفادتهم من مرافئ المنطقة الإستراتيجية؛ كما أن التجارة البحرية كانت قوام الحياة الاقتصادية في الدولة التي جعلوها مقر دولتهم الجديدة عام 358هـ/969م، ألا وهي مصر.

بالتالي، بعد أن استقروا في حكم مصر، جعل الفاطميون التجارة وأسطول الدولة التجاري الأدوات الأساسية لسياستهم التوسعية الخارجية. فالتجارة كانت مهمة لأهدافهم لدرجة أن المؤرخ التأويلي الحديث م. أ. شعبان M. A. Shaban يجادل في أنها "أصبحت الدافع الأهم في كل عمل قام به الفاطميون تقريباً خلال تاريخهم بأسره"⁽¹⁰⁾.

إن أكثر ما ميّز توسع سلالتهم التجاري هو شبكتها السرية من الدعاة، وهي مجموعة فائقة السرية من الرجال الذين تخفوا كبائعين متجولين. أولئك الدعاة الذين حضّروا - بصفتهم أول المتسللين - ساحة القتال لغزو مصر الهادئ نسبياً عام 358هـ/959م.

يعتقد برنارد لويس أن الداعي الفاطمي والتاجر المسلم غالباً ما تعاونوا خلال ممارستهما للتجارة⁽¹¹⁾. ويشير المؤرخ المصري عبد المنعم ماجد إلى هذا الأمر بأبعد من ذلك بإشارته أن الداعي الفاطمي والتاجر كانا في معظم الأوقات الشخص عينه⁽¹²⁾؛ أما المؤرخ الإسماعيلي عباس الحمداني فيأخذ هذا التشابه إلى أبعد من ذلك أيضاً عبر اقتراحه بأن مصالح الدعاة في المناطق حيث لم يكن للسلالة الفاطمية فيها أية مصالح تجارية، كانت مهمة في الوقت نفسه⁽¹³⁾.

في الواقع، وبهدف تعزيز هذه المصالح التجارية بحسب ما تشير إليه المصادر بوضوح، باشر يعقوب بن كلس، وهو تاجر يهودي نشيط شغل منصب أول رئيس وزراء في مصر الفاطمية، برنامجاً واسعاً من النمو الاقتصادي من أجل ضمان ازدهار السوق الداخلي وإنتاج غزير من السلع القابلة للتصدير.

في الوقت عينه، كرّست الحكومة الجديدة موارد هائلة لبناء المرافئ وتوسيع الأسطول البحري. من أجل هذه الغاية، أنشئت وكالة عامة بآء ديوان الجهاد خصيصاً للإشراف على تطوّر المرفأ، وبُني حوض لصنع السفن تخطى إنتاجه 600 سفينة في مرفأ "المقس" في القاهرة. بالإضافة إلى ذلك، توسيع مرفأ عيذاب التجاري لتسهيل تجارته في البحر الأحمر⁽¹⁴⁾.

نتيجة لهذه الجهود الكبيرة، انتقل تفوق التجارة الإسلامية، بحلول بد القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، من العراق والخليج العربي إلى مصر والمرافئ الفاطمية الأساسية الواقعة على البحر المتوسط والبحر الأحمر. وفق ما يؤكّد أ. أ. أشتور E. A. Ashtor⁽¹⁵⁾، سرعان ما أدّت المنز الخاصة التي تمتع بها التجار داخل مصر الفاطمية، بالإضافة إلى التزام ه الشريحة المستمر بتعزيز تجارة السوق الحرة، إلى تشكّل قطاع خاص حيو ومُربح داخل الدولة المصرية أيضاً، إذ يقول:

كان ازدهار فروع متنوعة من الصناعة أحد أهم الظواهر الاقتصادية في مصر الفاطمية. فبذخ البلاط الملكي، وحاجات الجيش الضخم، وبناء الأسطول البحري، وأخيراً إنما ليس آخراً، نمو التجارة الدولية لمصر مع فتح أسو جديدة، كانت العوامل التي عززت توسع صناعاتها.

فالصناعات التي وُجدت داخل مصر القديمة زادت في حجمها وطوّر فروعاً جديدة، فيما ظهرت صناعات أخرى في تلك الفترة واختلقت طر إنتاج جديدة، وحُسّنت القديمة أو قلّدت تلك المستخدمة في مراكز أخرى بنجاح؛ وذلك عبر جذب حرفيين أجانب في معظم الأحيان.

يعود هذا الازدهار، في جزء منه، إلى السياسات الاقتصادية للخلفاء الفاطميين. فقد التزموا بمبدأ حرية القيام بالمشاريع؛ وعلى الرغم من حفاظ على بعض المصانع الملكية، امتنعوا عادةً عن الممارسة المنتشرة آنذاك ألا وه إنشاء احتكارات صناعية.

بالتالي، أصبح سوق مصر خلال القرون الوسطى مركزاً استثنائياً للتجربة السياسية الاقتصادية في ضوء سياسات عدم التدخل. في الواقع

ستتجه هذه الدراسة إلى تفحص المظاهر الأساسية لنظام الرأسمالية التجارية الذي أنشأته هذه العملية.

2.4 المحيط الاقتصادي الكلي

"المتمركز حول النيل" عند الفاطميين

كانت الطبيعة الهجينة والفريدة للاقتصاد الداخلي في مصر الفاطمية إحدى خصائص هذا البلد المذهلة. تركيباً، من الأفضل وصف هذه الطبيعة بأنها تتألف من حلقتين متداخلتين: "حلقة داخلية" أساسية تتشكل من أعمال الاقتصاد الكلي *Macroeconomics* التي كانت تتحكم بها الدولة بشكل رئيس؛ و"حلقة خارجية"، تتألف خاصةً من أعمال الاقتصاد التفصيلي *Microeconomics* التي يديرها رجال أعمال القطاع الخاص العاملين داخل بيئة تسيطر عليها "السوق الحرة".

داخل الاقتصاد الكلي، اشتركت الدولة مباشرةً في إنتاج مجموعة محدودة من السلع الإستراتيجية وفي تسويق سلع أخرى. فضلاً عن ذلك، من بين مهماتها الأخرى، أدارت الحكومة مصانع الأقمشة التي تستخدم لإنتاج الملابس الشعائرية الخاصة بمهامها الرسمية؛ كما كانت دور ضرب العملة، والترسانات، ومصانع الأسلحة عادةً مؤسسات رسمية.

إلى جانب ذلك، كانت الدولة تتحكم أيضاً باستيراد الخشب والمعادن الأساسية والضرورية لتصنيع الأسلحة؛ وغالباً ما احتكرت بشكل أو بآخر إنتاج بعض السلع الرئيسة وتصديرها، مثل النطرون والشبة، وحددت الأسعار ووزعت بضائع المستهلك؛ كما فرضت الضرائب بشكل واسع.

من بين مختلف آليات القطاع العام التي استخدمت لتوليد المداخل المستخدمة في مصر الفاطمية آنذاك: ضريبة القيمة المضافة في الصناعة، بعض رسوم السمسة والإنتاج على نقل السلع التجارية، رسوم الإنتاج على صيد

الأسماء والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية، ضرائب الدخل على الأجور المكتسبة من الحرف والمهن، ضرائب على السكر والحريير والسكر وغيرهما من السلع، وغيرها من الضرائب على الإنتاج المبدع المخصصة لزيادة أموال خزانة الدولة.

كانت دور السمسرة تخضع أيضاً لرسوم الإنتاج كلما انتقلت البضائع من يد إلى يد؛ كما كانت تتم جباية رسوم الجمارك في المرافئ ومداخل المراكز التجارية المهمة كلها. ويذكر المؤرخ المصري خلال القرون الوسطى، المقريزي، 83 ضريبة غير قانونية فرضتها السلالة الفاطمية على مختلف نشاطات القطاع الخاص⁽¹⁶⁾.

بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة الفاطمية على تعزيز وتنظيم بعض القطاعات الرئيسية في حركة سوق القطاع الخاص. من أجل هذه الغاية، كثيراً ما تمتع التجار والحرفيون بحماية خاصة، وامتيازات رئيسية، وحوافز مالية لتشجيعهم على الاستمرار بمزاولة مهنتهم.

وكانت هذه الحوافز تتضمن تقديم العون المالي للسوق عبر دور السمسرة الرسمية (المعروفة باسم التاجر) بالإضافة إلى إقامة مرافق إنتاجية وتجارية مخصصة لتحقيق الهدف المحدد. وهي مرافق أنشئت داخل البنى التحتية الصناعية على نموذج مجمع صناعي industrial park-type من أجل إجراء العمليات التجارية وممارسة الحرف والمهن⁽¹⁷⁾.

كان يتم التسويق المحلي للبضائع الأساسية كالنظرون والشبة والمنتجات الزراعية وبعض المواد الغذائية المعالجة عبر امتيازات تسويق تقدمها الدولة. وقد بنت الحكومة الفاطمية أيضاً منافذ تسويق خاصة (معروفة باسم قياس) تتألف من محلات بيع بالجملة ومناطق الخدمة الداعمة لها، داخل مناطق عامة من أجل السماح للتجار بأن يسوّقوا بضائعهم بسهولة⁽¹⁸⁾.

فضلاً عن ذلك، أقامت الحكومة داخل مصر مخازن التجار والخانات والحاميات على طول الطرق الرئيسية وغيرها من الأماكن العامة من أجل

الحرص على راحة التجار المسافرين؛ بينما كان يتم إيواء التجار الأجانب في فنادق التجار أو دور السلع التي تديرها الدولة أيضاً.

مع الوقت، تطورت هذه الفنادق لتصبح مؤسسات تجارية تسويقية عالية التخصص تشبه، من نواحٍ عديدة، المراكز التجارية الحديثة. بالشكل عينه، أنشأت الحكومة الفاطمية دور الوكالة من أجل دعم حاجات التسويق الفردية عند مختلف أنواع التجار⁽¹⁹⁾.

إلى جانب ذلك، كانت مراقبة السوق - من أجل ضمان العمل التجاري الصحيح - ميزة أساسية عند الحكومة الفاطمية. وقد أسست دواوين النظر والتحقيق للإشراف على جباية الضرائب والتدقيق في إنفاقات مداخل القطاع العام. وضبط المحتسبون الأسعار وإمدادات السلع الأساسية مثل الخبز والحبوب التي تباع إلى العامة بالمفرق.

وقد كانت مهام المراقبة هذه التي ركزت على منع الاكتمار وابتزاز الأسعار المفرط، محددة كمبادئ قانونية في كتيبات الحسبة التي نشرها الفقهاء المسلمون. ومن أجل تطبيق هذه المبادئ، أوكل إلى شرطة السوق البلدية المعروفة باسم عُرفاء، مهمة منع الخداع وضمان الجودة في صناعة الحرفيين والحفاظ على سلامة نظام "الأوزان والمقاييس". بالتزامن مع مهمة المعايير الأخيرة هذه، كان لدار العيار الحق الحصري في صناعة أدوات الوزن والقياس الرسمية⁽²⁰⁾.

اعتبر الحكام الفاطميون أن لتنظيم السوق هذا أهمية بالغة. وقد عبر العالم العربي أبو فضل الدمشقي خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في كتابه المتبصر حول التجارة عن هذا الاهتمام الخاص الذي أعاره الفاطميون لنظام الوزن والقياس في تسهيل العمليات التجارية، فقال⁽²¹⁾:

ينبغي قياس كل ما يباع ويشترى إما بواسطة المكيال الجاف أو الوقت التقريبي أو عددًا. من خلال هذه العملية، سيتعرف كل تاجر على المخادع وعلى حيله المختلفة التي يطبقها فيما يقيس ويزن ويحصى.

ويذكر القلقشندي، العالم وبيروقراطي القطاع العام المصري خلال القرون الوسطى، مشيراً إلى إشراف الفاطميين الدقيق على العمليات التجارية والاقتصادية الأساسية، ما لا يقل عن أربعة عشر ديواناً كانت مخصصة فقط لهذا الجانب من جوانب حكمهم⁽²²⁾.

لكن، بالتناقض مع ذلك، وعلى الرغم من اهتمام الحكومة الشديد بجرمة السوق، يبدو أن رجال الأعمال العاديين الذين تألفت قاعدة مستهلكيهم الأساسية من المجتمع عموماً، عملوا من دون أن تفرض الحكومة عليهم ضريبة عالية جداً. ويعزو العالم في وثائق الجنيزا (وهي وثائق تتعلق بحياة وأعمال اليهود في مصر في القرون الوسطى عشر عليها قبل عدة عقود) البرفسور غويتين Goitein ما يسميه بالمعجزة الاقتصادية الفاطمية إلى التزام السلالة بسياسة عامة من عدم التدخل في سياسة التجارة الاقتصادية الحرة في مصر.

وبذلك، أصبح العديد من منظمي القطاع الخاص، لا سيما هؤلاء المتخصصون في الصناعات الحيوية مثل الأقمشة وإنتاج السكر، صناعيين أثرياء في تلك الفترة من خلال إعادة استثمار مداخيلهم وأرباحهم في مجازفات تجارية إضافية مربحة مالياً⁽²³⁾.

ولا يبدو أنه قد حصل أي تمييز واضح بين العمل في الصناعة أو التجارة داخل الأراضي الفاطمية، لأنه غالباً ما كان الأفراد الذين ينتجون السلعة هم أنفسهم الذين يتاجرون بها وبيضائع مشابهة لها. على سبيل المثال، عادةً ما تشير عقود الشركة المحفوظة في وثائق الجنيزا إلى أن الهدف الأساسي وراء تأسيس هذه الشركات ليس تصنيع سلعة معينة فقط بل تسويقها أيضاً⁽²⁴⁾.

ويبدو أن الله أنعم على مصر خلال القرون الوسطى أيضاً بفيض من روح العمل الحر الذي أنتج، بالإضافة إلى درجة عالية من التخصص الصناعي، تنوعاً اقتصادياً واسعاً؛ فيما تعكس وثائق الجنيزا ممارسة ما لا يقل عن 210 أنواع من الفنون والحرف المتخصصة المنفصلة داخل منطقة القاهرة وحدها.

علاوة على ذلك، وفيما كان طلب السوق يزداد على صنف معين من البضائع، غالباً ما كانت ورشة عمل حرفي وشبكة توزيع منتج تتطور إلى منظمة مشتركة أكثر تعقيداً بهدف التكيف مع هذا الإنتاج والتوزيع. بالتالي، من خلال النمو التدريجي لنظام تسويق أكثر منهجية، ستأتي الشركة الناشئة ليس فقط لإشباع الحاجات المحلية المتزايدة، بل إنها ستتفرع أيضاً من أجل تطوير سوق تصدير في المناطق الأبعد⁽²⁵⁾.

كان العديد من المجازفات التجارية الهامة داخل مصر خلال القرون الوسطى، يتم عبر صدف فرصة السوق هذه. فقد يتعرف حرفي متعهد ناشئ على بيئة سوق مربحة محتملة لمنتجاته، فيجازف بمدخراته ل طرحها في السوق.

بالمقابل، قد يستثمر تاجر فائض رأسماله من مبيعاته السابقة، أو من تصفية خطوط ربح مربحة سابقاً، في مجازفات إنتاجية جديدة. بالتالي، مع إعادة استثمار الأرباح في التجارة، تتنوع قاعدة إنتاجه وتتوسع.

في الواقع، وفيما ستنمو هذه القاعدة إلى ما يفوق الحجم الأدنى الذي يتطلبه مجرد البقاء، سيتطور العمل إلى بنية تجارية جديدة قادرة على توليد رأسمال ضخمة من خلال تجمع الفائض من الموارد المالية التي يمكن استخدامها في استثمار إنتاجي مستقبلي؛ وهو تطور تسهله كثيراً الأشكال المختلفة من الهيئة المشتركة التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

هكذا كانت القضية المالية الأساسية لمثل هذا المشروع المتوسع ستنتقل تدريجياً من المسألة الأساسية وهي الزيادة الأولية لرأسمال المجازفة، إلى المسألة الأكثر تعقيداً ألا وهي كيفية إعادة استثمار الفائض المداخيل بشكل مربح في أشكال أكثر تعقيداً من التمويل المنخفض mezzanine financing بهدف تطوير التجارة أكثر فأكثر. فنظراً للرأسمال الضخم الذي تنتجه مثل هذه الأرباح الوافرة، كان المتعهد الناجح خلال القرون الوسطى يواجه الفرصة التجارية وحاجة السوق معاً لتنويع نشاطاته المشتركة إلى مجالات اقتصادية أكثر تنوعاً.

تظهر وثائق الجنيزا، على سبيل المثال، أن دار التجارة التي كان يملكها ابن عوكل والتي ازدهرت في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، تعاملت بـ 83 سلعة مختلفة ومنتجات جانبية متفرعة عنها. وعمل تاجر الحملة والمصريّ التجاري المصري، نھري بن نسيم الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، في بيع أكثر من 280 خطأً مختلفاً من المنتجات، بما فيها أكثر من 120 خط تصدير.

وقد شملت عملياته التجارية الدولية تصدير الكتان إلى صقلية وتونس واستيراد الأحجار الكريمة من آسيا الوسطى، واستيراد الخشب الأبيض والنيلة وخشب الورد من الشرق الأقصى؛ كما تشير الوثائق إلى أن العديد من منتجاته كانت مخصصة لإعادة تصديرها. أما اسحق نيسابوري، وهو متعهد معاصر آخر عاش في الإسكندرية حوالي عام 493هـ/1100م، فقد تاجر بأكثر من دزينة من خطوط البضائع. إذًا، بهذه الطريقة، ولدت الشركات التجارية المربحة للغاية⁽²⁶⁾.

كان هذا الادخار عبر مكاسب السوق الحرة، كما ظهر في القسم الأول من الفصل الثالث 3.1، منسجماً تماماً مع عقائد الإسلام التي شجعت بوضوح. في الواقع، شكّلت مرونة النماذج المشتركة التي يحتويها الدين الإسلامي، والتي سمحت بالاستخدام الفعلي للفائض في الرأسمال عاملاً أساسياً في النهضة الاقتصادية البارزة. وقد سمحت هذه النهضة خلال القرون الوسطى بأن تغدو مصر القوة الاقتصادية العظمى الأهم في الشرق الأدنى منذ أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي حتى أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي.

فقد ساهمت فعلياً في التطور التدريجي لشكل متحرك جديد من الرأسمالية التجارية الذي ظهر داخل مصر الفاطمية - وهو شكل كان قائماً بقوة وفقاً لنماذج تجارية إسلامية أولية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، تم تصدير هذه "الرأسمالية التجارية" إلى جنوب غرب أوروبا عمومًا، الأمر الذي ساهم في

حصول نهضة اقتصادية في المنطقة المتوسطة بمجملها ابتداءً من أواخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي وأوائل القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي.

سهلت وثائق الجنيزا، كما أُشير، التحليل العميق لهذا الشكل الفريد من الرأسمالية التجارية. فالعديد من هذه الوثائق تحفظ سجلات المجتمع التجاري اليهودي المصري خلال القرون الوسطى، وتسمح بالتالي بالاطلاع بشفافية كبرى داخل ما كان في الكثير من الأحيان ماضي تجاري قائم ومبهم للغاية.

بشكل عام، لم يحفظ معظم التجار خلال القرون الوسطى سجلاتهم التجارية العملية في تلك الفترة من أجل أن تستفيد منها الأجيال القادمة؛ فما إن يستخدموها حتى كانوا يدمرونها من أجل زيادة فعاليتها وبسبب عدم توفر أماكن كافية لحفظها. بالتالي، أبقى فقط على عدد قليل منها داخل سجلات البلاط الباقية.

إلا أن وثائق الجنيزا التي لم يتم التخلص منها عن قصد من أجل منع تدنيس اسم الله المذكور في مقدمتها، هي مميزة من ناحية أن عددًا كبيرًا منها، هي وثائق مسك دفاتر فعلية تقدم دليلاً حياً يوضح الممارسة التجارية السائدة آنذاك.

ويحمل ترتيبها الزمني أهمية خاصة في هذه الدراسة. ففي تلك الفترة، كما لاحظ س. د. غويتن S. D. Goitein وبشكل موثق، أصبح اليهود شعباً تجارياً في غالبية؛ وبالتالي كانوا التجار الرئيسيين في الاقتصاد المصري خلال ذلك العصر.

وتشير المصادر إلى أن المهندس الاقتصادي العظيم الأول في مصر الفاطمية، يعقوب بن كلّس (توفي عام 380هـ/990 م) الذي بدأ حياته المهنية كوكيل التجار، وارتقى لاحقاً ليصبح أول رئيس وزراء رسمي للسلالة، كان يهودياً تحول إلى الإسلام⁽²⁷⁾.

على الرغم من مصدر وثائق الجنيزا الباقية المحدود، إلا أنها متنوعة بشكل كافٍ في مضمونها لتعكس عينة فعلية واسعة من النشاطات الاقتصادية للدولة؛ إذ نجد فيها أدلة على عمل المسلمين واليهود والمسيحيين معاً في شراكة كاملة وحرّة من التشارك التجاري والصناعي.

تعزز قيمة هذه الوثائق بالنسبة إلى هذه الدراسة، حقيقة أنها تؤثّق نشاطات معظم القطاعات التجارية الأساسية في مصر خلال القرون الوسطى؛ وهي نشاطات كانت تتحكم بها آنذاك أقلية دينية، أي اليهود، الذين عملوا على الرغم من ذلك رسمياً تحت مظلة المبادئ الواضحة للشريعة الإسلامية التي حكمتهم حسبما طبقها الخلفاء المسلمون.

حول هذا التضافر العملي الهجين ذي التفاعلية العالية، يؤكّد أبرهام أودوفيتش Abraham Udovitch⁽²⁸⁾ الذي قدم دراسة مطوّلة حول السجلات التجارية الفردية في المجتمع التجاري اليهودي المصري:

نظراً إلى الأساليب التجارية المقدمة في وثائق الجنيزا، ثمّة القليل في الخلاصة العامة، وحتى في التفاصيل الجوهرية، الذي لم يتم استباقه أو التلميح إليه في بعض أقدم الكتب الإسلامية...

وعلى ضوء التقارب الشديد بين معطيات الجنيزا التجارية والمؤسسات الاقتصادية التي ناقشتها الكتب الفقهية الإسلامية، يمكننا أن نؤكد أن العديد من هذه الأخيرة قد تحوّلت إلى مؤسسات اقتصادية فعلية.

بالتالي، نظراً لهذه التشابهات الواضحة، تقدم وثائق الجنيزا إلى المؤرّخ التجاري خلال القرون الوسطى في الشرق الأدنى والذي سيصبح لاحقاً مؤرخاً حديثاً، مجموعة متنوعة من الفرص الممتازة لإعادة إحياء العديد من الأعمال التجارية والصناعية والمالية الرأسمالية تأريخياً - وهي الأعمال التي كانت تمارس آنذاك داخل الاقتصاد المصري - وذلك باستخدام السجلات التجارية الفعلية للمشاركين المشتركين أنفسهم.

3.4 بلوغ "الرأسمالية التجارية" الكمال

في مصر الفاطمية

تألفت المظاهر الأساسية للرأسمالية الإسلامية الأولية في القطاع الخاص، بالطبع، كما هي الأشكال الأخرى من هذا النوع - تاريخية كانت أم حديثة - من أربعة عناصر تشغيل أساسية:

- اليد العاملة.

- دافع الربح الخاص والسعي وراء الزيادة في قيمة الرأسمال.

- الوسائل الائتمانية لدمج الاثنين - أي آليات مشتركة فعالة لاستثمار الرأسمال الخاص إنتاجياً.

- "الأدوات الائتمانية" الإضافية للرأسمالية التجارية: وهي أدوات تعمل داخل مناخ سوق غير ثابت وملاتم لإقامة عمليات تجارية مثمرة.

إن حقيقة أن مصر خلال القرون الوسطى - وهي أرض أنعم الله عليها على الدوام بعدد ضخم من السكان - تمتعت بأعداد هائلة من اليد العاملة هي حقيقة غير قابلة للنقاش، ولا تتطلب المزيد من التحليل هنا؛ بل إن عمل العناصر الثلاثة الأخرى لهذا التعاون التجاري في العمليات الرأسمالية النموذجية هو الذي يستحق الآن المزيد من الدراسة.

أ. دافع الربح الخاص والسعي وراء الزيادة

في قيمة الرأسمال

بناءً على المجموعة الهائلة من العقائد الاقتصادية والمالية الإسلامية الملخصة في القسم الثاني من الفصل الثالث 3.2، أنشأ أفراد السلالة الفاطمية ما يمكن أن يعتبر أول اقتصاد دولة رأسمالية يعمل بشكل كامل. وخلال هذه العملية، برز سعيهم وراء دافع الربح الخاص من خلال ثلاثة عناصر متكاملة وموحدة⁽²⁹⁾:

- امتلاك عقار خاص.
- السعي وراء الربح الخاص.
- البحث عن رأسمال خاص قيّم؛ كما يلي:

(1) امتلاك عقار خاص

ورث الفاطميون، بعيد غزوهم لمصر والمشرق في أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، منطقة في الشرق الأدنى تتمتع بتاريخ عريق من احترام مبادئ امتلاك الملكية الخاصة. فقد كانت *سندات بيع رسمية*، وصكوك ملكية وغيرها من وثائق الملكية جزءاً لا يتجزأ من أنظمتها القانونية المحلية قبل غزوها بفترات طويلة⁽³⁰⁾.

في الواقع، كان أحد البنود الأساسية في *معاهدة الاستسلام لمصر الإخشيدية* والتي حددها القائد الفاطمي المنتصر، جوهر الصقلي - وهو بند أدخل بطلب صريح من أصحاب المقامات الرفيعة المحليين في الفسطاط - تعهد الحكومة الجديدة بضمان الحفاظ على حقوق الملكية الفردية⁽³¹⁾.

بالتالي، وتطبيقاً لهذا البند، تميز القرن الأول من الحكم الفاطمي في مصر ببعض السياسات العامة المصاغة بعناية والتي تهدف إلى تعزيز تطوير البنية التحتية للقطاع الصناعي؛ وهو تطوير سيولد عصرًا من النهضة الاقتصادية المتميزة بازدهار الصناعة التي يملكها أفراد من القطاع الخاص.

ففي المبدأ، كما تشير المصادر، التزم خلفاؤهم بمشروع حر اقتصادي أساسي وعلى الرغم من أنهم فرضوا ضرائب تجارية خيالية، وعززوا بعض أهم *امتيازات الدولة* - ما عدا الصناعات الإستراتيجية مثل إنتاج الأسلحة والنظرون والشبّة - فقد امتنعوا عادةً عن إقامة احتكارات حكومية.

بالتالي، عادةً ما أغدق المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون في الشرق الأدنى المديح على تعزيز الفاطميين للنمو الاقتصادي في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يؤكد أ. أ. أشتور E. A. Ashtor⁽³²⁾:

نجحت الآن طبقة غنية من الصناعيين، على الرغم من دفعها ضرائب عالية،

في بناء مشاريع جديدة فيما كانت تغزو في نفس الوقت أسواقاً جديدة من أجل منتجاتها.

"أعجب" س. د. غويتن أيضاً بالتنوع الاقتصادي المعقد للقطاع الخاص، وبالدرجة العالية من تخصص اليد العاملة التي تطورت داخل مصر الفاطمية⁽³³⁾؛ وهو تطوّر حصل لسبب واضح وجلي، ألا وهو استحداث صناعات جديدة بالكامل. أما الصناعات القديمة الموجودة أصلاً، فقد تم توسيعها وتحسينها. ويصف المقريري تفصيلياً الطبقات المتنامية بسرعة من المتعهدين الخاصين الذين مارسوا حرفهم داخل أسواق القاهرة، فأنتجوا بضائع يبيعونها داخل أكشاكهم أو يتولى وكلاء يبيعها بالنيابة عنهم في أرجاء الدولة كلها⁽³⁴⁾.

في الواقع، تشير وثائق الجنيزا إلى أنه كانت تمارس في تلك الفترة أكثر من 210 صناعة مستقلة؛ فيما كان هناك إجمالاً ثمانية عشر مركزاً صناعياً منفصلاً تعمل في مصر خلال القرن الأول من الحكم الفاطمي. وشملت هذه المراكز الفسطاط، قرب القاهرة التي تميّزت بإنتاج السكر والزجاج وصناعة الصابون، وبناء القوارب ونسج الأقمشة وحرف الذهب والفضة والنحاس؛ وتنيس التي كانت أكبر مركز لنسج الأقمشة؛ والإسكندرية التي اشتهرت بالحريير وصناعة السفن وإنتاج الصابون والشموع؛ ودمياط التي عُرفت أيضاً بصناعة السفن وتصدير الأقمشة الحريرية⁽³⁵⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم مخطوطات الجنيزا معلومات موثقة حول الطبيعة القانونية لنظام الملكية الخاصة الذي كان يطبق آنذاك في مصر، فيما حوالى نصف محتوياتها هو صكوك ملكية رسمية⁽³⁶⁾. وكان يتم إصدار بعض صكوك الملكية من أجل حصص ضئيلة من الأملاك، حسبما يروي س. د. غويتن في وصفه لقطاع الإسكان في القطاع الخاص الذي كان موجوداً في مصر خلال القرون الوسطى⁽³⁷⁾:

في صك عربي منجز بدقة، حصل رجل لزوجته على حصة من ثمان وأربعين حصة من منزل أحيها. في عام المجاعة 596هـ/1200م، باعت سيدة ربع

حصتها من منزل مقابل اثني عشر ديناراً. كانت حصة من ثماني عشرة حصة، وحصة من ست عشرة حصة وحصة من تسع حصص أو حصة من ثماني حصص أمراً مألوفاً. وكانت أغلبية المعاملات المسجلة تتعلق بحصص من منازل تبلغ السدس أو أكثر؛ أي أنها كان عادةً واسعة بما يكفي لتشكيل شققاً فردية.

ويختتم غويتن قائلاً⁽³⁸⁾:

في جميع الأحوال، يمكننا أن نرى بأن إقامة شراكة - وهو أمر كان شائعاً خلال تلك الفترة في مجال التجارة والموارد المالية والصناعة والتوظيف - انتشر كذلك في ملكية المنازل.

بالتزامن مع العرف المصري القائم منذ فترة طويلة حول امتلاك عقار خاص، وضع الفاطميون كذلك نظاماً دقيقاً يصف تقسيم الإرث. وقد نُشر قانون الإرث الذي حُدد بالتوافق مع العقيدة الإسماعيلية، في كتاب الفرائد - وهو قسم من المجلد الثاني من دعائم الإسلام - الجسم القانوني الرسمي للسلالة الذي وضعه فقيهما الأكثر نفوذاً، ألا وهو القاضي النعمان. في هذا الجسم الفقهي، يعرف الحصص الوراثية التناسبية وفق الزوجات والأولاد والأهل والأجداد والجندات وغيرهم من الورثة في مجموعة متنوعة من الظروف التي قد يتم فيها تقسيم عقار فرد متوفٍ.

وتشير مخطوطات الجنيزا إلى أن هذا النظام الفقهي كان دقيقاً في تحديد حصص الوراثة لدرجة أنه كان شائعاً في تلك الفترة إيجاد زيجات بين أولاد العم وغيرهم من ذوي صلات القرى التي تتم على وجه الخصوص لتوحيد الممتلكات التي جُزئت سابقاً عبر العملية الشرعية للتسوية العقارية⁽³⁹⁾.

شكل النمو التدريجي لشكل أكثر تنوعاً من استثمار الملكية في سوق العقار الثانوي في مصر سلعة جانبية واضحة أخرى من نظام الوراثة الدقيق هذا؛ إذ كان من المألوف إيجاد مستثمرين مهمين يشترون الآن - بالإضافة إلى بيوتهم الأساسية - حصصاً في منازل أخرى جُزئت ثانياً عبر تقسيم العقارات.

بالإضافة إلى ذلك، وبالتزامن مع عملية إعادة تشكيل ملكية العقار المعقدة هذه، يناقش الكتاب الديني الإسماعيلي الفرائد ظروف منافسة الوريث على حقوقه الشرعية أو حرمانه منها؛ وهو الكتاب الديني وضعه الفقيه البارز النعمان من أجل حكم الفاطميين لمصر⁽⁴⁰⁾.

باختصار، تؤمّن الوثائق التجارية الباقية من العصر الفاطمي دليلاً واضحاً على أن حكمهم تميز بواحد من أهم عناصر الرأسمالية التجارية وأكثرها تكاملاً؛ وهو نظام قانوني أحترم الحقوق الفردية لامتلاك العقار الخاص، وعززها باعتبارها إحدى مبادئه الأساسية.

(2) السعي وراء الربح الخاص

قال المقدسي إن مصر بلد التجارات؛ كما أكد المسعودي حين زار هذه الدولة عام 944/332 أن⁽⁴¹⁾:

كل الممالك الواقعة على البحرين (المتوسط والأحمر) المحاذين للدولة يُحضران إلى هذا المركز التجاري أهم وأندر وأفضل العطور والأدوية والمجوهرات والرقيق بالإضافة إلى المواد الغذائية والمشروبات والملابس من مختلف الأنواع. فبضائع العالم كله تندفق إلى هذا السوق.

تثبت الفصول السابقة ملاحظة المسعودي المتبصرة بأن أسواق مصر في ذلك العصر كانت شديدة التنوع، وأن متعديها كانوا يعملون في مختلف المشاريع التجارية. ومن الواضح أيضاً أن دافعهم الأساسي كان تحقيق الربح؛ إذ ثمة إشارات في المصادر تثبت جهودهم المستمرة لكسب رأسمال جديد، ومن ثم تشغيله إنتاجياً في مجازفات تجارية مربحة، وغيرها من الاستثمارات الخاصة الهامة.

في الواقع، كان السبب الرئيس لكون هؤلاء التجار المصريين قد استفادوا خلال القرون الوسطى من بيئة مؤاتية للمشاريع التجارية، على الرغم من تركيبة الضرائب الصارمة التي وضعت، هو أنه كان للحكام الفاطميين مصلحة مالية مباشرة وراسخة في تعزيز أرباح القطاع الخاص. فمثل هذه

الأرباح الضخمة كانت ضرورية لإستدامة التجارة المزدهرة، والعائدات الضرائبية المنتجة من التجارة، التي كانت ضرورية لتمويل السعي وراء الاستمرار في تطبيق سياسات النظام الملكي السائدة.

ومن أجل تعزيز المصالح التجارية لقطاع الدولة الخاص، كان الفقيه الإسماعيلي، النعمان، الذي - كما أُشير - لعب دور المستشار القانوني الأساسي للسلالة، مكلفاً بإيجاد أساليب جديدة لتسويق السعي وراء الربح بطريقة تتناسب مع الحظر الإسلامي الطويل الأمد لعمليات الربا.

وقد جرى الاحتفاظ بحلوله الحاذقة لمسائل الفائدة في بحثه العقائدي المستنير، **كتاب الاقتصار**. بناءً على سوابق فقهية إسلامية، يعتبر هذا الكتاب أنه لا يجوز شرعاً تقديم قروض بالدنانير الذهبية من ثم إعادة دفعها بقيمة أعلى من العملة الذهبية؛ أما إذا تألف قرض من مزيج من الدنانير الذهبية والدرهم الفضية لترد لاحقاً بقيمة أعلى من الدراهم الفضية فقط، فتعتبر هذه العملية صالحة من وجهة نظر شرعية.

ويكمل أن المبدأ نفسه يُطبّق على أي مزيج من الثياب أو المواد الغذائية أو السبلح أو الحبوب أو غيرها من السلع المماثلة، بغضّ النظر عن فرق القيمة بين القرض وردّه؛ فالجانب الشرعي يقتضي بأنه ينبغي ردّ القرض بسلعة أو عملة مختلفة، أو بمزيج مختلف عن الذي أُقرض سابقاً⁽⁴²⁾.

إن الأدلة التي تشير إلى التأثير المباشر لهذا التسويق الشرعي في السوق التجاري هي أدلة مثيرة للاهتمام؛ فهي توحي بأن جزءاً كبيراً من التنوع والازدهار الاقتصادي اللذين رافقا القرن الأول من الحكم الفاطمي في مصر، كان ناتجاً عن المرونة المالية العالية لمراكز الربح التجارية والصناعية التي أنشأها التسليف والاستثمار.

يؤكد س. د. غويتن في دراسته المفصلة حول السجلات التجارية الموجودة في وثائق الجنيزا أنه⁽⁴³⁾:

يظهر في الوثائق بوضوح مبدآن من مبادئ التمويل الصحيح وهما: أولاً، لا ينبغي على المرء أن يترك ماله من دون استثماره، لكن يجب أن يستثمره باستمرار في مشاريع مربحة؛ وثانياً، على المرء أن يلجأ إلى المخاطرة ويشارك في العديد من المجازفات محدودة المدى.

وتشكل مراسلات عمل بين رجال أعمال من القاهرة في تلك الفترة - وهي مراسلات حُفظت لاحقاً في وثائق الجنيزا - أبرز دليل على أن هذه المبادئ كان ناشطة داخل السوق المصري خلال القرون الوسطى. على سبيل المثال، في رسالة مقتضبة تشدد على أهمية استثمار الرأسمال إنتاجياً، ينصح تاجر من صور شريكه في القاهرة قائلاً⁽⁴⁴⁾:

لا تترك درهمًا واحدًا من شراكتنا من دون استثمار، إنما اشتر حسب ما يلهمك الله، ثم ارسل ما اشتريته على أول سفينة مغادرة.

حسبما ستظهر الأقسام التالية، تم إجراء الكثير من العمليات التجارية من خلال شركات مماثلة؛ وهي شركات تألفت من شركاء في الاستثمار والعمل الذين يسعون وراء المكاسب الرأسمالية الفردية مع صيغة واضحة لمسؤوليات الوكالة، وتقسيمات الأرباح المنصوص عليها في معظم الاتفاقيات التجارية التي عقدت في تلك الفترة⁽⁴⁵⁾.

في مراسلات تجارية مماثلة، ينصح متعهدون مرشدون زملاءهم الأحدث عهداً في هذا المجال، فيقدمون لهم وصايا تجارية حكيمة على غرار: "يتم تحقيق الربح عبر الشراء بذكاء"⁽⁴⁶⁾ و: "لا تشتري حين تكون على عجلة من أمرك!"⁽⁴⁷⁾؛ إما "بع حين لا يزال هناك غبار على حذائك". فهي تبرز الحاجة إلى دوران السلع السريع من أجل الحصول على أرباح ضخمة، وهي حكمة ترددت كما يبدو في رسائل تجارية عدة⁽⁴⁸⁾.

تظهر وثائق الجنيزا مستويات الربح الفعلية والمرتقبة؛ إذ يتحسّر تاجر في القاهرة على تفويته فرصة أن يبيع زئبقاً كانت قيمته 19 ديناراً بالجملة و25 ديناراً بالفرق، وهي عملية كان من الممكن أن تجعله يحقق ما يفوق

الثلاثين بالمائة من الربح الصافي. فيقول: "لو كنت محظوظاً، لكنت ربحت ستة دنائير"⁽⁴⁹⁾.

وحقق متعهدون آخرون نجاحاً بارزاً؛ إذ تشير المصادر إلى أن تاجراً بالجملة حقق 125 بالمائة من الربح من خلال بيعه لآلئ إلى دار التاجر التي يملكها ابن حوقل⁽⁵⁰⁾. وتدل رواية أخرى على أن بيع بالة من القماش الأرجواني أرسلت من القاهرة إلى تونس حوالى العام 493هـ/1100م حقق ربحاً يساوي حوالى 23 بالمائة⁽⁵¹⁾. لكن رواية أخرى تُظهر أن شراكة تجارية بين أخوين وشخصية رفيعة من القاهرة حققت مبيعات بقيمة إجمالية تبلغ 4000 دينار خلال فترة خمسة عشر شهراً، حيث إن كل عملية كانت تحقق أرباحاً طائلة⁽⁵²⁾.

يذكر صك رسمي يعود إلى عام 557هـ/1162م أن تاجر حرير محلي آمن 55 ديناراً (36.7 بالمائة) من مجموع استثمار يبلغ 150 ديناراً، وكان مؤهلاً ليكسب ثلث الأرباح الناتجة الإجمالية عن بيع البضائع في الريف المصري⁽⁵³⁾. وبالنتيجة، يبدو أن الربح خلال تلك الفترة كان هائلاً.

ويبدو أن الشراء على الهامش كان أيضاً ممارسة رائجة. يروي المقرئى، على سبيل المثال، أنه كان شائعاً في تلك الفترة أن يضارب التاجر في سوق الحبوب الآجلة: أي أن يشتري محصولاً بالمخاطرة قبل الحصاد على أمل تعزيز مستويات ربحه⁽⁵⁴⁾.

إضافة إلى ذلك، يشدد الأدب العقائدي الخاص بعلم الاقتصاد في تلك الفترة على دافع الربح تشديداً خاصاً. فخلال القرون الوسطى، كتب السرخسي والدمشقي والغزالي وغيرهم من الذين شكّلت مساهمتهم في إنشاء الأساسات النظرية للتحرك التجاري الإسلامي نقطة تركيز القسم الثاني من الفصل الثالث 3.2، فكتبوا، خلال العصر الفاطمي، أعمالاً قيّمة في الاقتصاد تشدد على أهمية دافع الربح في قيادة المشاريع التجارية خلال تلك الفترة.

تحتوي هذه الأعمال، على سبيل المثال، على نماذج عن نسب افتراضية لاستثمارات تبغى الربح (أي مداخيل الاستثمار) تهدف إلى تقديم أمثلة واضحة حول توزيعات مباحة لمداخيل المجازفات التجارية. في ذلك العصر، كما اليوم، أوضحت هذه المراجع القانونية أن تحصيل الربح كان الهدف الأساسي للشركة المشتركة، والغاية المالية التي يمكن من خلالها تحديد مدى نجاح مجازفة تجارية ما⁽⁵⁵⁾. بهذا الشكل، كررت هذه المراجع القول السابق للشافعي (توفي عام 204هـ/820 م) بأن نماء المال ينبغي أن يكون الهدف الرئيس وراء إنشاء شركة تجارية⁽⁵⁶⁾.

إضافة إلى ذلك، تمتع التجار المصريون خلال القرون الوسطى بالقدرة على الاستفادة من مجموعة ضخمة من الكتيبات التقنية التي تقدم تشكيلة واسعة من النظريات الاقتصادية حول السوق الحرة التي تعتبر اليوم نظريات حديثة. على سبيل المثال، يركّز أبو فضل الدمشقي - وهو مُنظر محترف لمبادئ سياسة عدم التدخل الإسلامية خلال القرون الوسطى - في كتابه الشهير من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، الإشارة إلى محاسن التجارة، على مسألة أساسية وهي الوسائل الأفضل لتحقيق ربح عادل من خلال تجارة تجرّي داخل سوق المنافسة الحرة.

ويميز الدمشقي في كتابه تمييزاً واضحاً بين ما يسميه السعر العادي للسلعة (كلفت إنتاجها مثلاً) وسعر السوق الذي يُعرّفه كنتيجة مباشرة للعرض والطلب؛ إذ يؤكّد أن سعر السوق يرتفع كلما كان الطلب مرتفعاً والعرض منخفضاً، بينما يحصل العكس كلما كان الطلب منخفضاً والعرض مرتفعاً⁽⁵⁷⁾.

أي أن الربح الذي يصفه كحجر أساس التجارة يحصل بصورة منطقية من خلال شراء السلع بالسعر الأرخص بالجملة وبيعها بالسعر الأعلى بالفرق. ويؤكد أن ربح التجارة عبر هذه الوسائل هو الهدف الأسمى عند كل تاجر؛ ويبلغ مثل هذا الربح أقصى حدوده حين تشتري السلعة حين تكون متواجدة

بغزارة وتبيعها حين تندر، أي حين تصبح مطلوبة للغاية⁽⁵⁸⁾. بناءً على ذلك، يقدم نصيحته إلى التاجر المتجول (الرَّكَّاض) الحذر قائلاً⁽⁵⁹⁾:

عليه أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العودة إليه بما يجلب من تلك الجهة. فإذا أراد أن يشتري شيئاً رجع إلى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذه الجهة وسعره في ذلك البلد وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول، ثم يضيف إلى ثبث الأسعار ثبثاً بمكوس البضائع فإن مكوسها تختلف في سائر البلدان ثم يميز الأرباح الممكنة.

ولكي يحث التجار على تمويل نوافذ الفرص التجارية البارزة داخل سوق المنافسة، يخصص الدمشقي فصلاً كاملاً في تحفته الاقتصادية - فصل في حفظ المال - ليحدد أفضل تقنيات تكديس الرأسمال عبر أساليب توليد الأرباح الجائزة شرعياً⁽⁶⁰⁾.

يكرس السرخسي جزءاً كبيراً من كتابه المبسوط لسبل تحقيق الهدف الأساسي للمستثمر الذي يعرفه مجدداً بأخذ الربح⁽⁶¹⁾. فيؤكد أنه ينبغي تقاسم الأرباح بإنصاف بهدف تحقيق الحد الأعلى من دافع السوق⁽⁶²⁾:

لا يجوز التفاضل في اشتراط الربح بعد التساوي في ملك المشتري.

ثم يياشر برسم صيغة جلية لحسبة المساهمات الفردية الافتراضية للشركات التجارية المحتملة، وللتوزيع العادل للأرباح القائمة على هذه الحسابات.

باختصار، سيطرت على أسواق مصر خلال القرون الوسطى، عقائدياً وعملياً، بيئة من رأسمالية السوق الحرة المستبشرة. وقد كان قوامها البحث عن الربح لرجال الأعمال الذين يسعون إلى تحقيق مكسب شخصي عبر المشاريع الاقتصادية المثمرة.

وقد كانت الجهود الخصبية للمتعهدين المستقلين والتفاعلات التعاونية لجهودهم الجماعية، وراء التحرك التجاري النابض بالحياة والنشاط الذي ميز الاقتصاد النامي لمصر الفاطمية خلال القرون الوسطى، وجعلت القرن الأول

من حكم السلالة عصرًا ماليًا "ذهبيًا" بالنسبة إلى البورجوازية المغامرة في الدولة⁽⁶³⁾.

(3) البحث عن رأسمال نوعي

كانت وفرة الرأسمال، كما أظهر التحليل السابق، حافزًا شديدًا يدفع الاقتصاد الكلي للسلالة الفاطمية التي تميّزت بسياستها المالية الحساسة بالنسبة للسعر. فقد كانت التجارة البحرية الخارجية هي الأساس الاقتصادي الطامح للإمبراطورية المتوسعة. وخلال ممارسة الفاطميين لهذه التجارة، تطلّب الحفاظ على امتدادهم التجاري تمويل تجارتهم هذه بعملة ذات قيمة عالية؛ والسماح لهم، في الوقت عينه، بحماية قيمة الزيادة في رأسمالهم عبر ضمان الاستقرار المالي.

بشكل موثّق، تُظهر جميع الأدلة، أن الفاطميين قد نجحوا، في أول 150 عامًا من حكمهم - باستثناء فترة قصيرة في أواسط حكم الخليفة الحاكم بأمر الله (توفي عام 411هـ/1021 م) - في تأمين مستوى لنقدتهم المغطى بالذهب بشكل يتوافق مع أعلى المعايير المالية خلال القرون الوسطى⁽⁶⁴⁾.

وعلى الرغم من أن مصر تمتعت - تقنيًا - بنظام مالي ثنائي المعدن (ذهب وفضة)، فقد كانت الدينار الذهبية عالية النوعية، هي العملة السائدة في أرجاء الدولة الفاطمية كلها. ويبدو أن السك المحلي للدراهم الفضية لم يبدأ قبل حكم الخليفة الحاكم، إلا أن تداول الدراهم المستوردة قد استمر من الشرق العباسي والغرب المسلم.

ويبدو أن الاستخدام الأساسي للدراهم الفضية، بالإضافة إلى الدينار التي تساوي أقل من قيمتها الرسمية، خلال القرن الأول من الحكم الفاطمي، كان محدودًا؛ بل ربما كان محصورًا بشكل رئيس بصرف النقود في المعاملات التي تستلزم كميات أكبر من الذهب. ويمكن أن يفسّر هذا الدور الصغير نسبيًا الذي تمتعت به أساسًا العملة الفضية سبب عدم زعزعة التقلبات الضخمة التي حصلت في أسعار الصرف الرسمية بين الدينار والدرهم في القرن الأول من الحكم المصري الفاطمي، الاستقرار المالي في البلاد⁽⁶⁵⁾.

لكن، لاحقاً، فيما أدّى التدهور السريع للموازين التجارية، وتكاليف الدفاع عن مصر ضد الحملات الصليبية، وخسارة الأقاليم المربحة المنتجة للذهب في غرب أفريقيا، إلى استنزاف مخزون الفاطميين من الذهب، اكتسبت الدراهم الفضية أهمية متزايدة في عمليات النقد. وفي الحقيقة، أصبح هذا الانتقال إلى الفضة واضحاً في فجر حكم السلالة الفاطمية الذي دام 202 عاماً لدرجة أنه مع زوال هذا الحكم عام 567هـ/1171م، بات الذهب نادراً في مصر⁽⁶⁶⁾.

غير أنه خلال الجزء الأكبر من القرن الأول لحكمهم الحافل بالإنجازات، اهتم الفاطميون بالسياسة النقدية القائمة على قاعدة ذهبية. وقد كانوا مجبرين على تبني هذه السياسة الحذرة حتى قبل اكتمال ترسيخ غزوهم المصري. فمنذ بداية حكمهم المرتكز على النيل، واجهتهم أزمة مالية ورثوها عن حكام البلاد السابقين، الإخشيديين؛ ويبدو أن عملة العباسيين الذهبية السائدة - دينار الراضي - التي كانت شهيرة في السوق المصري خلال السنوات الأخيرة لهذا النظام، تدهورت لدرجة أن نوعيتها الرديئة كانت تزرع الخوف في المستهلكين المحليين.

وفقاً لذلك، كان أحد شروط الاستسلام التي طالب بها وجهاء الفسطاط، هو الإصلاح النقدي بهدف رفع الإصدارات النقدية المصرية إلى المستويات العالية التي عرف بها سكّ النقود الفاطمي خلال حكمهم لشمال أفريقيا المغربية⁽⁶⁷⁾.

إذاً، بالتوافق مع هذا الأمر الرسمي، لم يضيّع الفاطميون وقتاً - وفقاً للمقريزي - في تطبيق إصلاح مالي شامل في مصر فعمدوا إلى التدخل من خلال خطة من أربعة أجزاء، أهم نقاطها⁽⁶⁸⁾:

- إصدار دينار ذهبي جديد، المُعزّي، الذي سمي تيمناً بالمُعز - وهو أول خليفة فاطمي حكم مصر.
- تحديد سعر صرف هذه العملة الجديدة بدينار واحد يساوي 15.5 دراهم فضية.

- تخفيض القيمة المحددة للـ دينار الراضي السائد عبر تقليل قيمة صرفه من 23.5 إلى 15.0 درهما.

- رفض قبول دفع ضريبة امتلاك أرض في مصر الخراج بواسطة أية عملة ما عدا دينار المعزية الصادر حديثاً.

من وجهة نظر مالية، كان لإعادة تنظيم العملة هذا معنى اقتصادي بالغ الأهمية. فقد عني أساساً أنه، منذ محرم عام 363هـ/تشرين الأول 973م، كان ينبغي جباية ضريبة أرض الخراج بدينار المعزية فقط؛ وهو دينار حُدِّدَت قيمة صرفه بـ 15.5 دراهم. في الوقت عينه، تم تخفيض الإصدار الذهبي للراضي العباسي - وهو الدينار الآخر الذي كان سائداً في تلك الفترة داخل السوق المصري - إلى أكثر من الثلث.

مع أن هذا الإجراء قد تسبَّب، بلا ريب، بخسارة مالية فادحة للناس عبر تخفيض قيمة ادخاراتهم، إلا أنه شكَّل بالنسبة إلى العائدات السائلة المتدفقة إلى خزانة مصر، سياسة نقدية سليمة عبر زيادة المداخيل الفعلية التي تولدها الرسوم الضرائبية الثابتة⁽⁶⁹⁾.

إلى جانب ذلك، يبدو أن هذه المداخيل كانت ضخمة بكل ما للكلمة من معنى. ففي يوم واحد، كان مدخول الخراج من الفسطاط وحدها يتراوح، كما تشير الأدلة، بين 50000 دينار و120000 دينار؛ كما أن الضرائب من تنيس ودمياط وأشمونين كانت تتألف من مبالغ لم يسبق لها مثيل وفقاً لما ذكره المقرئزي وابن ميسر⁽⁷⁰⁾.

هكذا، نجح الفاطميون نجاحاً باهراً في إدخال عملتهم الجديدة ذات النوعية العالية إلى السوق المصري، فوفوا بالتزامهم تجاه مواطني الدولة في معاهدة الفسطاط، بأن أصدروا عملة محلية تتوافق مع معايير إصداراتهم للعملة السابقة الشهيرة في شمال أفريقيا المغربية. في الواقع، يشهد المقرئزي بأن دور ضرب العملة في مصر عملت في تلك الفترة بلا كلل أو ملل في سعيها لإغراق الأسواق المحلية والإقليمية القريبة بدينار المعزية الجديد⁽⁷¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، يشير التحليل الخاص بالعملات إلى أنهم نجحوا في سعيهم هذا، أي أن الإصدارات الفاطمية الحديثة كانت كلها ذات نوعية ممتازة. فقد حقق الفاطميون مستوى نقاوة يساوي 98%؛ وهو مستوى حافظت عليه السلالة عمومًا خلال القرن الأول من حكمها لأرض النيل. وقد قدم أهم علماء العملات القديمة، على غرار أ. س. اهرنكروتز وويليام أودي William Oddy - على الرغم من لجوءهما إلى طرق تحليل مختلفة تقنيًا - دراسات أفضت إلى نتائج مماثلة تؤكد على نوعية الدينار الفاطمي. فعلى سبيل المثال، يؤكد اهرنكروتز أنه⁽⁷²⁾:

ينبغي أن يُنسب نجاحهم في الحفاظ على مثل هذا الاستقرار المدهش في العملة المعدنية الذهبية إلى تنظيمهم الفعال لسك العملة. وقد استمر معيار الوزن الثابت والدرجة الاستثنائية من نقاوة العملة (98% وما فوق) التي ميّزت الدنانير الفاطمية حتى غزو الصليبيين.

تؤكد أدلة المراجع أن النوعية الممتازة التي ميّزت العملة الفاطمية كانت تعود مباشرةً إلى مجموعة من العوامل. فقد تمتع الفاطميون، أولاً، لحوالي قرن من حكمهم لمصر، بقدرتهم على الحصول على ذهب بالغ الصفاء من أفريقيا الوسطى⁽⁷³⁾.

والعامل الثاني كان العناية الشديدة بعمليات سكّ النقود الفاطمية؛ إذ جعل الإشراف على سكّ النقود، من أجل الحفاظ على سلامة العملة، مهمة دينية بيد قاضي قضاة الدولة⁽⁷⁴⁾. وقد أمر الصيارفة بسحب النقود الأقل قيمة من التداول⁽⁷⁵⁾.

كانت الأوزان الزجاجية تُصنع بدقة عالية حرصًا على تماثل القطع النقدية. ومن أجل ضمان استخدام الأوزان في الأسواق، كانت تُصنع في دار العيار تحت مراقبة وأعين المحتسبين⁽⁷⁶⁾. نتيجة لهذا الإشراف المستمر، يؤكد المقدسي أن القطع المعدنية الفاطمية في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي كانت ذات معيار متماثل لدرجة أنه كان يقبل بها، في أنحاء الدولة كلها، بالعدّ لا بالوزن⁽⁷⁷⁾.

أعار الفاطميون اهتماماً مماثلاً لأوجه النوعية في إنتاج العملة. ويصف كتيب مختص بالنقود صدر في بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي وصفاً تفصيلياً الأساليب التي تتطلبها عمليات تطهير الذهب؛ وهي أساليب كانت تتطلب جهوداً عظيمة وطُبِّقَتْ في دور الضرب المصرية حوالى عام 514هـ/1120م⁽⁷⁸⁾.

أظهر اهرنكروتز، في إشارة إلى الفعالية العالية لهذه التقنيات، أنها كانت دقيقة لدرجة أن أخصائيي سكّ النقود كانوا قادرين - عبر استخدام محكات الذهب - على التمييز بين تلك المؤلفة من الذهب الصافي، وتلك المحتوية على عيوب أو شوائب، مما سمح بهامش ضئيل جداً من التسامح⁽⁷⁹⁾. هذه الدقة في سكّ العملة، وما أنتجت من نقود ذات نوعية عالية، كانت بلا شكّ أهم العناصر التي حافظت على نشاط الاقتصاد الفاطمي في القرن الأول من حكم السلالة في حوض النيل.

فأسواق مصر خلال القرون الوسطى كانت غالباً ما تتأثر بالفروقات في الأسعار. ويُظهر التلاعب بأسعار الصرف بين الدينار والدرهم الذي حصل خلال الأزمة الاقتصادية الصغيرة أثناء حكم الخليفين المعز والحاكم، أن حكّام مصر الفاطمية كانوا يدركون حساسية السوق هذه، بالإضافة إلى حقيقة أنه يمكن استغلالها عبر سياسات نقدية معينة لتعديل الاستقرار الاقتصادي⁽⁸⁰⁾.

فضلاً عن ذلك، يبدو أن مواطني مصر في تلك الفترة، كانوا متناغمين مع متغيرات مقوّمات السوق الطبيعية. في الواقع، يشكّل الاقتصاد التفصيلي في مصر خلال القرون الوسطى، نموذجاً لدراسة كلاسيكية حول الأعمال النموذجية للعرض والطلب داخل نظام السوق الحرة.

فاستجابة هذا السوق للطفرة، في كل من العرض والطلب، كانت ناجمة عن الطبيعة الفريدة لطوبوغرافيا مصر، بالإضافة إلى الدور بالغ الأهمية الذي لعبه فيضان النيل في إنتاج مصر الزراعي. وقد كان الفيضان السنوي للنهر قوام الحياة الاقتصادية في مصر؛ إذ كان ينتج الماء لريّها والتربة الطمية لإعادة

تغذية أراضيها الزراعية. إلا أنه كان كذلك فاعل خير متقلب، لأن أي ارتفاع أو انخفاض مفرط في مستوى الماء كان يخلّف نتائج اقتصادية مأساوية⁽⁸¹⁾.

عادةً ما كان يعتبر عمق مائي يصل إلى ستة عشر ذراعاً نذير موسم زراعي ناجح. بالتالي، كان التجار والمواطنون المدينيون في مصر خلال القرون الوسطى، يراقبون عن كثب ارتفاع النيل حتى يبلغ هذا المستوى بهدف تحديد أية تحركات تعويضية قد تكون ضرورية لضمان الرخاء الاقتصادي.

هكذا، كان المستوى المنخفض للنيل ينذر بعجز محتمل في الإنتاج الزراعي؛ فكان المستهلكون يدخرون المواد الغذائية، ويرفع التجار أسعارهم وفقاً لذلك. خلال هذه الأوقات، فيما كانت أسعار السلع ترتفع وتندر البضائع، كانت الحكومة تضطر إلى تطبيق إجراءات صارمة لتفادي وقوع مجاعة. وقد شملت هذه التدابير في كثير من الأحيان منع الاعلان اليومي التقليدي لمستوى النيل في شوارع القاهرة، وفرض مراقبة الأسعار على السلع الرئيسة مثل الخبز، وتقنين التوزيعات المحددة للمواد الغذائية بهدف منع الاكتناز⁽⁸²⁾.

علاوة على ذلك، منح هذا التجاوب مع مستوى السعر وفق تقلبات العرض في أهم المراكز المدينية في مصر خلال القرون الوسطى، حجة أقوى للحاجة الحيوية لدى الحكومة المركزية في الحفاظ على عملة محترمة ذات نوعية غير متقلبة بهدف الحيلولة دون وقوع أي ذعر محتمل في السوق، والحفاظ على الهدوء المحلي في أوقات الانكماش الاقتصادي الخطير.

بالتالي، عبّر اجتهاد الفاطميين ونجاحهم في إنتاج مستوى عالٍ من العملة عن حذر اقتصادي ناجم عن أسباب تجارية وأخرى تتعلق بالاستقرار الداخلي؛ كما بات السعي وراء إنتاج هذه العملة صفة خاصة بحكمهم. أضف إلى ذلك، أن هذه النوعية النقدية، كانت كما يبدو، معروفة للغاية في الأسواق الإقليمية كلها خلال ذلك العصر في الشرق الأدنى، فيما أصبحت الدنانير الذهبية الفاطمية، المستوى أو الجواز الأساسي الذي تقارن به العملات الأخرى⁽⁸³⁾.

وفقاً لذلك، تمكن الفاطميون من استغلال قوة سوق عملتهم المحترمة لتوسيع تجارتهم الخارجية على البحرين الأحمر والمتوسط. والواقع أن دنانير الذهب كانت ذات نقاء عال، فتلقت قبولاً عالمياً في الأسواق القريبة، لدرجة أن الصليبيين زوروها لاحقاً عن قصد لتسهيل اندماجهم الاقتصادي الذاتي داخل أسواق المشرق في بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي⁽⁸⁴⁾. أخذ الفاطميون، بدورهم، هذا التزييف الذي أصاب عملياتهم المالية بجدية كبيرة لدرجة أنهم قادوا، عام 514هـ/1120م، تحقيقاً خاصاً ليحددوا أفضل السبل لمنع التزييف والحفاظ على الإنتاج ذي النوعية العالية في دور الضرب؛ ما أدى إلى إصدار تقرير رسمي تم الاحتفاظ به. وكانت أهداف هذا التقرير هي إعادة تصميم عمليات إنتاج العملة بهدف "تحديد معيار الذهب إلى مستوى لا يمكن تخطيه".

لكن، من سوء حظ السلامة الاقتصادية للدولة الفاطمية، فقد تزامنت هذه المرحلة الأخيرة مع بداية نقص حاد ومتزايد في الذهب داخل مصر، والاستبدال التدريجي لدنانير الذهب بدراهم الفضة كعملة رسمية؛ كما تزامنت، وعلى الأرجح ليس عن طريق الصدفة، مع عصر من الانخفاض في الثروات الاقتصادية والسياسية للسلالة الفاطمية⁽⁸⁵⁾.

الا أنه لا ينبغي أن يُعتبر تراجع الثقة الشعبية في النظام النقدي للسلالة الفاطمية الذي تبعه تراجع تدريجي في حكمها لحوض النيل أمراً مفاجئاً. فمن بين أهم الأسباب التي مكنت الفاطميين من فرض سلطتهم ونفوذهم، هو أن المواطنين المصريين الذين عانوا كثيراً تحت الحكم الإخشيدي، أدركوا عن حق بأن حصولهم مباشرة على عملة رئيسة ذات نوعية عالية كان مسألة أساسية لإجراء عملياتهم المالية. وكان هذا العامل، كما أُشير، جوهرياً في دعوتهم للفاطميين لكي يستلموا زمام الحكم في بلدهم.

بالقدر عينه، ساهم إدراك الشعب لانهطاط عملته المتداولة بشكل نوعي وبارز في أثناء المرحلة الصليبية، في تسريع تآكل الثقة العامة في النظام، ما ساهم على الأرجح بزوالها التام.

تغذية أراضيها الزراعية. إلا أنه كان كذلك فاعل خير متقلب، لأن أي ارتفاع أو انخفاض مفرط في مستوى الماء كان يخلّف نتائج اقتصادية مأساوية⁽⁸¹⁾.

عادةً ما كان يعتبر عمق مائي يصل إلى ستة عشر ذراعاً نذير موسم زراعي ناجح. بالتالي، كان التجار والمواطنون المدينيون في مصر خلال القرون الوسطى، يراقبون عن كثب ارتفاع النيل حتى يبلغ هذا المستوى بهدف تحديد أية تحركات تعويضية قد تكون ضرورية لضمان الرخاء الاقتصادي.

هكذا، كان المستوى المنخفض للنيل ينذر بعجز محتمل في الإنتاج الزراعي؛ فكان المستهلكون يدخرون المواد الغذائية، ويرفع التجار أسعارهم وفقاً لذلك. خلال هذه الأوقات، فيما كانت أسعار السلع ترتفع وتندر البضائع، كانت الحكومة تضطر إلى تطبيق إجراءات صارمة لتفادي وقوع مجاعة. وقد شملت هذه التدابير في كثير من الأحيان منع الاعلان اليومي التقليدي لمستوى النيل في شوارع القاهرة، وفرض مراقبة الأسعار على السلع الرئيسية مثل الخبز، وتقنين التوزيعات المحددة للمواد الغذائية بهدف منع الاكتناز⁽⁸²⁾.

علاوة على ذلك، منح هذا التجاوب مع مستوى السعر وفق تقلبات العرض في أهم المراكز المدينية في مصر خلال القرون الوسطى، حجة أقوى للحاجة الحيوية لدى الحكومة المركزية في الحفاظ على عملة محترمة ذات نوعية غير متقلبة بهدف الحيلولة دون وقوع أي ذعر محتمل في السوق، والحفاظ على الهدوء المحلي في أوقات الانكماش الاقتصادي الخطير.

بالتالي، عبّر اجتهد الفاطميين ونجاحهم في إنتاج مستوى عالٍ من العملة عن حذر اقتصادي ناجم عن أسباب تجارية وأخرى تتعلق بالاستقرار الداخلي؛ كما بات السعي وراء إنتاج هذه العملة صفة خاصة بحكمهم. أضف إلى ذلك، أن هذه النوعية النقدية، كانت كما يبدو، معروفة للغاية في الأسواق الإقليمية كلها خلال ذلك العصر في الشرق الأدنى، فيما أصبحت الدنانير الذهبية الفاطمية، المستوى أو الجواز الأساسي الذي تقارن به العملات الأخرى⁽⁸³⁾.

وفقاً لذلك، تمكن الفاطميون من استغلال قوة سوق عملتهم المحترمة لتوسيع تجارتهم الخارجية على البحرين الأحمر والمتوسط. والواقع أن دنانير الذهب كانت ذات نقاء عال، فتلقت قبولاً عالمياً في الأسواق القريبة، لدرجة أن الصليبيين زوروها لاحقاً عن قصد لتسهيل اندماجهم الاقتصادي الذاتي داخل أسواق المشرق في بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي⁽⁸⁴⁾.

أخذ الفاطميون، بدورهم، هذا التزييف الذي أصاب عملياتهم المالية بجدية كبيرة لدرجة أنهم قادوا، عام 514هـ/1120م، تحقيقاً خاصاً ليحددوا أفضل السبل لمنع التزييف والحفاظ على الإنتاج ذي النوعية العالية في دور الضرب؛ ما أدّى إلى إصدار تقرير رسمي تم الاحتفاظ به. وكانت أهداف هذا التقرير هي إعادة تصميم عمليات إنتاج العملة بهدف "تحديد معيار الذهب إلى مستوى لا يمكن تخطيه".

لكن، من سوء حظ السلامة الاقتصادية للدولة الفاطمية، فقد تزامنت هذه المرحلة الأخيرة مع بداية نقص حاد ومتزايد في الذهب داخل مصر، والاستبدال التدريجي لدنانير الذهب بدراهم الفضة كعملة رسمية؛ كما تزامنت، وعلى الأرجح ليس عن طريق الصدفة، مع عصر من الانخفاض في الثروات الاقتصادية والسياسية للسلالة الفاطمية⁽⁸⁵⁾.

الا أنه لا ينبغي أن يُعتبر تراجع الثقة الشعبية في النظام النقدي للسلالة الفاطمية الذي تبعه تراجع تدريجي في حكمها لحوض النيل أمراً مفاجئاً. فمن بين أهم الأسباب التي مكّنت الفاطميين من فرض سلطتهم ونفوذهم، هو أن المواطنين المصريين الذين عانوا كثيراً تحت الحكم الإخشيدي، أدركوا عن حق بأن حصولهم مباشرة على عملة رئيسة ذات نوعية عالية كان مسألة أساسية لإجراء عملياتهم المالية. وكان هذا العامل، كما أُشير، جوهرياً في دعوتهم للفاطميين لكي يستلموا زمام الحكم في بلدهم.

بالقدر عينه، ساهم إدراك الشعب لانهطاط عملته المتداولة بشكل نوعي وبارز في أثناء المرحلة الصليبية، في تسريع تآكل الثقة العامة في النظام، ما ساهم على الأرجح بزوالها التام.

لعلّ المظاهر الجلية للنظام النقدي المتأثر بالسوق، كانت أكثر الخصائص سيطرةً من بين الخصائص الأولية للرأسمالية التجارية الواضحة في الاقتصاد المصري خلال القرون الوسطى. في الواقع، يمكن القول إنها أزمة مالية سرعت من الهيمنة السياسية الأساسية للفاطمين، وإنها كانت أزمة عجّلت لاحقاً في انحطاطهم الاقتصادي⁽⁸⁶⁾.

في تحليله للوضع النقدي في مصر خلال انهيارهم السياسي، يوضح المقريري أن مواطني الدولة أدركوا آنذاك خطورة الأزمة التي يواجهونها، فيشير إلى قاعدة نوعية العملة السائدة في السوق، ويقدم فهماً مبكراً لعمل "قانون غريشام" قبل ألف سنة تقريباً من غريشام؛ فيؤكد أن المواطنين ادخروا القطع المعدنية الأقدم والأفضل، فيما تخلّصوا من الإصدارات الأحدث والأقل شأناً أو قيمة⁽⁸⁷⁾.

باختصار، أدرك حكام مصر وشعبها خلال العصر الفاطمي حقيقة العلاقات التبادلية المعقدة التي تواجدت بين عرض وطلب السوق، وتأثير تفاعلها في أسعار السلع؛ كما فهموا مبادئ السياسات النقدية الموازية التي تعتبر اليوم حديثة وكيفية تطبيقها.

أخيراً، عرفوا مدى أهمية القيام بتجارهم بواسطة عملة مستقرة رئيسة بهدف الحفاظ على قيمة مداخيلهم وادخاراتهم؛ وفهموا تماماً ضرورة هذه العوامل المالية مجتمعةً في سعيهم المستمر وراء تحقيق الازدهار الاقتصادي.

ب. الآليات المشتركة الفعّالة لاستثمار الرأسمال الخاص

شكّلت القدرة على تحريك الرأسمال الاستثماري، وتحويله إلى مشروع مثمر أيضاً عاملاً جوهرياً في التوسع الاقتصادي المتحرك الذي ميّز القرن الأول من الحكم الفاطمي في مصر. ففي تلك الفترة - كما اليوم - كانت ممارسة التجارة المربحة مسألة معقدة بعض الشيء تستلزم تشكيلة هامة من العمليات التجارية وتسهيلات الدعم النقدي.

وكانت البنى التحتية المالية المشتركة، إحدى أهم التسهيلات التجارية التي تمتع بها تجار ذلك العصر؛ إذ جعلت التسليف ممكناً لتمويل العمليات التجارية. وكان بيع العمليات الآجلة بالدين ممارسة شائعة، مع تقديم العديد من القروض التي كانت تعتبر أكثر بقليل من دفعات مؤجلة على صفقات البضائع⁽⁸⁸⁾. بالإضافة إلى التجارة التي تعتبر على رأس الأساليب المتبعة لتوسع الدولة الفاطمية، يمكن القول إن "حلم الدولة" لدى تلك السلالة كان يعود، في جزء لا يستهان به، إلى فعالية مؤسساتها المالية. فقد مثل تطوّر مؤسسات التسليف تقدماً ضخماً في تجارة الشرق الأدنى وكل المناطق الأخرى.

فالتسليف، في ذلك العصر كما اليوم، كان أساسياً للنمو الاقتصادي الفعال؛ إذ جعل من الممكن حصول ذلك التوسع التجاري الذي - كما أظهر التاريخ الاقتصادي - سبق الصناعة وغيرها من أشكال التنوع التجاري. إذ إن التاجر يستطيع، بلجؤه إلى الدين، أن يوسّع مجال عملياته التجارية، وأن يحوّل بسهولة استثماراً أساسياً صغيراً نسبياً - عبر استغلال تباين الأسعار بين مكان وآخر - إلى زيادات ضخمة في قيمة الرأسمال.

بالتالي، يمكن للتاجر بدوره أن يخصص كل أصوله المكتسبة حديثاً أو جزءاً منها لدعم مشاريع صناعية إضافية أو لتعزيز نمو السوق؛ كما يمكنه تقديم القروض إلى الآخرين، وخلق فرص تجارية إضافية عبر "التجارة المصرفية"⁽⁸⁹⁾.

يقدم المؤرخ الاقتصادي البريطاني المعاصر بوستان M. M. Postan، من خلال حديثه عن أهمية التسهيلات الائتمانية في فترة لاحقة في أوروبا الغربية، نظرية كلاسيكية حول النمو المالي بقوله إن تطوّر التسليف التجاري كان نقطة تحول في نشوء التجارة الحديثة⁽⁹⁰⁾:

من وجهة نظر طرق التبادل، كان هناك ثلاث مراحل أساسية من النمو الاقتصادي: المرحلة ما قبل التاريخية ومرحلة العصور الوسطى المبكرة

للاقتصاد الطبيعي حين كانت تتم مقايضة السلع بسلع أخرى؛ ومرحلة العصور الوسطى اللاحقة للاقتصاد النقدي، حين كانت تشتري البضائع بالنقود المتوفرة؛ وأخيراً المرحلة الحديثة للاقتصاد التسليف حيث كان التبادل التجاري قائماً على التسليف.

أظهر التحليل السابق، أن التسليف التجاري أصبح دافعاً قوياً للاستثمار والتطور الصناعي في الشرق الأدنى خلال القرون الوسطى؛ بل بات يشكل، في أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، عنصراً ضرورياً تقريباً في التجارة الإسلامية.

خلال القرنين اللاحقين، انتشرت مبادئ هذا التسليف بشكل أكبر في أوروبا، مما سمح للاقتصاديات الإقليمية في البحر المتوسط بأن تندمج في شبكة تجارية نامية ومتكافلة بشكل متزايد واستمرت بالتطور خلال العصور الحديثة. في الواقع، شدد العالم بوستان باستمرار على حقيقة هذا التحول التجاري من خلال تفصيله لتطور الأدوات التجارية المالية في الغرب المسيحي⁽⁹¹⁾.

لكن قبل ألف سنة من بوستان، اعتبر السرخسي - وهو فقيه حنفي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، كتب في الشرق الإسلامي - أن ظهور التسليف التجاري، وتطوره كان أمراً أساسياً لتوسع الآفاق التجارية المسلمة⁽⁹²⁾.

البيع بالنسيئة [بالدين: المترجم] من صنع التجار، وهو أقرب إلى تحصيل مقصود رب المال وهو الربح. فالربح في الغالب إنما يحصل بالبيع بالنسيئة دون البيع بالنقد.

والدليل على أن البيع بالنسيئة تجارة مطلقة قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ﴾ (سورة البقرة، آية 282). فهذا يبين أن التجارة قد تكون غائبة وليس ذلك إلا بالبيع بالنسيئة.

هكذا، أتى التسليف التجاري لينجز العديد من المهام الرئيسة داخل المجتمع التجاري في مصر خلال القرون الوسطى. فقد سُمح لتجار ذلك العصر أن يمارسوا التجارة البعيدة، وأن ينشروها في المناطق حيث الإمدادات

المالية المتوفرة غير ملائمة؛ أو في المناطق حيث غياب الأمن الإقليمي يجعل حمل المال نقدًا أمرًا خطراً. فقد سُمح للتجارة أن تتم بين أفراد لا تسمح لهم سيولتهم المالية المتوفرة بإجراء عمليات نقدية.

وقد أمّن التسليف التجاري أيضاً منفذاً مالياً لاستثمار فائض الرأسمال بشكل مربح، وهو فائض الأغنياء الذين لا يرتبطون مباشرةً بالتجارة النشيطة. والأهم من ذلك كله، أن هذا التسليف قد شكّل أفضل الوسائل لتحقيق الحدّ الأعلى من الربح بما أن، وبحسب قول السرخسي، "الشيء يُشترى بالنسيئة بأكثر مما يشترى بالنقد"⁽⁹³⁾.

وللاستفادة بشكل كامل من الميزات التجارية التي قدمتها مثل هذه القروض، لجأ تجار مصر الفاطمية إلى تشكيل مختلف أنواع الشركات، وغيرها من الهيئات التجارية التي سمحت بها الشريعة الإسلامية. فمن أجل الدخول في شراكة وعقد اتفاقات "القراض/المضاربة" المحددة في الملحق "هـ" في هذا الكتاب، سعى التجار إلى ضمّ مهاراتهم البشرية ومواردهم المالية إلى مهارات وموارد الآخرين الذين يسعون لزيادة أرباحهم؛ فوسعوا بالتالي نشاطاتهم التجارية فيما نشروا مخاطر الرأسمال على مشاريعهم المتبادلة⁽⁹⁴⁾.

في الوقت عينه، بقيت نشاطاتهم في مثل هذه المشاريع الاقتصادية منسجمة مع تعاليم الشريعة الإسلامية. فقد أوضح أدبهم العقائدي أن اللجوء إلى الدين كان أحد التسهيلات الأساسية والمناسبة للهيئة المشتركة؛ فيما نقل هذا الأدب أيضاً إلى الأفراد الميزات الفريدة لدمج الرأسمال والمواهب في نشاطات جماعية بهدف تحقيق أهداف مربحة لجميع الأطراف فيؤكد الشيباني⁽⁹⁵⁾:

يصبحون شركاء في جميع مقاييس ومكتسبات ومهارات شركة الاستثمار. فيمكنهم أن يبيعوا نقدًا أو بالدين وأن يشتروا نقدًا أو بالدين.

بالتالي، يجيز الشيباني - بقوله هذا - سلسلة واسعة جداً من العمليات المالية التجارية.

ويقدم السرخسي حجة مماثلة للرأسمال المجمع، فيؤكد أن الشريعة الإسلامية أجازت بوضوح عقد المضاربة؛ ليس من أجل المنفعة منه فقط بل أيضاً بسبب طلب السوق القوي عليه. أي⁽⁹⁶⁾:

لأن للناس حاجة إلى هذا العقد. فصاحب المال قد لا يهتدي إلى التصرف المربح والمهتدي إلى التصرف قد لا يكون له مال. والربح إنما يحصل بهما، يعني المال والتصرف. ففي جواز هذا العقد يحصل مقصودهما.

هكذا برزت أشكال متنوعة من الروابط التجارية الإسلامية لاستيعاب متطلبات سوق ذلك العصر؛ أي أتت لخدمة عدد من الأهداف الاقتصادية عالية النفع في مصر خلال القرون الوسطى. فقد جعلت من السهل إنجاز مهام تجارية معقدة تفوق إمكانيات الفرد.

في الواقع، سمحت هذه الأشكال للذين يملكون المهارات إنما ينقصهم الرأسمال الضخم أن ينضموا إلى الباحثين عن استثمارات مربحة عبر الفائض في رأسمالهم. وقد أمنت في الوقت عينه، آليات جديدة للمستثمرين المتعددين ليجمعوا مخاطر الرأسمال في حافظات استثمارات أكثر تنوعاً. بالتالي، أنشأت إنتاجات جديدة عبر توليد "وفورات الحجم" في المشاريع التجارية والصناعية.

بالإضافة إلى ذلك، سهلت هذه الأشكال توسع السوق المشتركة. فسمحت للشركاء غير المستثمرين أن يعملوا كوكلاء بالنيابة عن أهم المستثمرين التجاريين بهدف نشر التجارة في مناطق أبعد. إلا أن وراء هذه الميزات الجليلة والملموسة للدخول في مجازفات مشتركة، كان السعي وراء الربح هو السبب الرئيس غير الملموس وراء الدخول في الأشكال المختلفة لاتفاق الاستثمار الذي أجازته الفاطميون. فكما يوضح السرخسي⁽⁹⁷⁾:

وإذا دفع إلى رجل مالاً مضاربة ولم يقل اعمل فيه برأيك، فله أن يشتري به ما بدا له من أصناف التجارة ويبيع لأنه نائب عن صاحب المال في التجارة، فإن قصده بالدفع إليه تحصيل الربح وذلك عن طريق التجارة.

وفقاً لذلك، مثلما قدم الفقهاء المسلمون الأوائل التبرير النظري للربح كالدافع الرئيس للتعاون التجاري خلال القرون الوسطى، شكل هذا الدافع أيضاً قوة اقتصادية فعّالة للغاية في سوق تلك الفترة؛ فيما تُظهر أبحاث يدوفيتش Udovitch، وغويتن وغيرهم في وثائق الجنيزا أن أرباب التجارة والصناعة في مصر الفاطمية، التزموا بهذه الصفات القضائية حين كانوا ينظمون مشاريعهم المشتركة. فيؤكد يدوفيتش⁽⁹⁸⁾:

يبدد الدليل القاطع في وثائق الجنيزا أي شكّ باق حول العلاقة المقربة بين قانون التوجهات والشراكة الحنفية والممارسة التجارية في العالم الإسلامي خلال القرون الوسطى. في الواقع، تندر المسائل الفقهية التي لم تتناولها أو تتوقعها الأبحاث القانونية الحنفية في أواخر القرن الثامن؛ وهي أبحاث نُشرت في العديد من مخطوطات الجنيزا التي تتناول مسألة الشركات خلال القرن الحادي عشر والثاني عشر.

كان للقانون التجاري الحنفي، لا سيّما في جزئه الذي يعالج مسألة الشركات التجارية، علاقة مقربة مع الممارسة الفعلية... ويمكن للمرء أن يؤكد أن هذه البنود من الشريعة الإسلامية كانت تعكس، مع تحفظ بسيط، الممارسة التجارية في مناطق واسعة من العالم الإسلامي خلال القرون الوسطى.

علاوة على ذلك، تؤكد الأبحاث الحديثة أن المواد حول الشركات المشتركة التي وجدت في وثائق الجنيزا في مصر خلال القرون الوسطى تتبع بدقة، في الشكل كما في المضمون، الصيغة القانونية التي وصفها الفقهاء المسلمون. وشملت مثل هذه الاتفاقات، كما تبرهن دراسات غويتن، عناصر أساسية وهي⁽⁹⁹⁾:

- الأهداف المشتركة للمشروع.
- عدد الشركاء وطبيعة مشاركتهم ومداها.
- صيغة لتحديد كيفية تقسيم الأرباح والمسؤولية في حال الخسارة المالية.

- الإجراءات التي تتحكم بالمصاريف والنفقات وممارسات المحاسبة المعتمدة.
- فقرات "التضارب في المصالح" التي تناول إباحة الاشتراك في مجازفات أخرى ذات الطبيعة عينها.
- البنود التي تحدد مدة المجازفة المقترحة والإجراءات الواجب إتباعها لإنهاء العقد.

وإذا كانت قد تمت المحافظة على العقود التجارية من الفترة الفاطمية التي تتطابق مع هذه المواصفات وهي متوفرة بسهولة للتحليل وتقدم نظرة معمقة حول هذا الجزء من الاقتصاد التفصيلي Microeconomics المتصل بالمحلات وورش العمل في مصر خلال القرون الوسطى، ففي هذه العقود، يستطيع المرء أن يجد تشكيلة واسعة من الهيئات المشتركة ذات الفعالية العالية؛ بالإضافة إلى قدر كبير من "المرونة العملية" مع احترام مسؤوليات الوكالة وتوزيع الأرباح المحددة غالباً في الاتفاقات التجارية التي تدخل حيز التنفيذ.

في كثير من الأحيان، اتفق الشركاء على المساهمة في الرأسمال والعمل بالتساوي، ثم وزعوا الأرباح وفقاً لذلك؛ أما في غيرها من الشركات، فكانت المشاركات متفاوتة واتفق الشركاء على المشاركة على أساس مكتب أو نسبة الاكتتاب في إدارتهم للعمليات التجارية⁽¹⁰⁰⁾.

على سبيل المثال، استثمر الشريك الأكبر، في اتفاق شراكة عُقد حوالى عام 473هـ/1080م، 500 ديناراً في عملية مصرفية جديدة - فيما استثمر الشريك الأصغر 58 ديناراً؛ إنما نظراً لمساهمة عمل أكبر كان من المتوقع أن يقدمها الأخير، يشترط العقد أن يشترك أيضاً في سبعة حصص من أصل أربعة وعشرين حصة من مجموع الأرباح والخسائر⁽¹⁰¹⁾.

في اتفاق مشابه إنما أكثر تعقيداً، استثمر شريك أقلية حوالى 600 ديناراً وأصبح وكيل الشراء في صيدلية؛ فيما استثمر وكيل أقلية آخر 20 درهماً ووافق على العمل كالبائع الأساسي بالتجزئة في هذه الصيدلية. وبما أنه كان

من المتوقع أن تكون مساهمة هذا الأخير في العمل مساهمة فعالة، اتفق الطرفان على أن يتقاسما الربح والخسارة بالتساوي⁽¹⁰²⁾.

في شركة تضامن أخرى تشمل استيراد وتصدير البضائع بين مصر والمشرق، ساهم شريك الاستثمار الرئيس بـ 360 ديناراً (74 بالمائة) والشريك العامل الأساس بـ 124 ديناراً (26 بالمائة) من التمويل الإجمالي للمشروع، واتفق الطرفان مجدداً على تقاسم الربح والخسارة بالتساوي⁽¹⁰³⁾. وفي عقد آخر، كان من المفترض أن تكون مساهمة الشريك العامل عينية بشكل رئيس؛ إلا أنه وافق على دفع تكاليف نفقات التشغيل الخاصة به كنوع من المساهمة في الرأسمال⁽¹⁰⁴⁾.

في مجازفة مشتركة تشتمل على معمل سكر، قرر أخوان يعملان كـ "مديري تشغيل" أن يقبلا بانضمام مستثمرين خارجيين جدد بهدف جمع الستمئة دينار التي يحتاجان إليها من أجل زيادة التوسع، شرط أن يتقاسم الأخوان والممولون الأرباح بالتساوي⁽¹⁰⁵⁾.

في مشغل نسيج صغير، استثمر شريك 50 ديناراً واستثمر آخر 15 ديناراً. لكن بما أن مستثمر الأقلية كان سيعمل أيضاً كالبائع الأساسي في الشركة، اتفق الطرفان مجدداً على أن يتقاسما الربح والخسارة بالتساوي؛ وإذا أراد الشريك العامل أن ينهي الشراكة، فعليه أن يقدم للشريك المستثمر، كما ينص الاتفاق، إخطاراً قبل شهرين ويتخلى عن الخمسين ديناراً التي دفعها كاستثمار في الرأسمال⁽¹⁰⁶⁾.

وفي اتفاق مشاركة فريد يهدف إلى محاولة تكييف مجموعة من الوصايا الدينية، ذهبت شركة عمل بين مسلم ويهودي إلى حدّ الاشتراط بأن يحصل المسلم على أرباح يوم السبت كلها، وهو يوم الراحة والعبادة عند اليهود؛ فيما يحصل اليهودي على أرباح يوم الجمعة كلها، يوم العبادة الإسلامي⁽¹⁰⁷⁾.

بالتالي، كما تثبت هذه الوثائق المصنفة، كانت الأشكال المختلفة والمتنوعة للشركات المشتركة المتبعة في مصر الفاطمية مرنة في بنيتها، وقادرة على تكييف عدد ضخم من الهيئات والمصالح التجارية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض هذه الشركات على مبالغ مالية ضخمة. فعلى سبيل المثال، في دراسة مفصلة أجراها غويتن على ستة وعشرين شركة تجارية مصرية خلال القرون الوسطى، تراوحت المبالغ المستثمرة بين 4 و500 ديناراً، فيما تراوحت مدة الشركات بين ستة أشهر وإلى ما لا نهاية. وانطوت الأهداف العملية المحددة للشركات، بدورها، على نشاطات اقتصادية متنوعة مثل مصانع السكر وصناعة الزجاج والدباغة وصباغة الملابس وصناعة الألبسة وإنتاج الأدوية وصناعة الخُبز⁽¹⁰⁸⁾.

باختصار، لجأ متعهدو وتجار مصر الفاطمية - في اختبارهم المبكر والبارز لمبادئ رأسمالية عدم التدخل - إلى الأشكال المتنوعة للشركات المشتركة التي أجازها الإسلام من أجل أن يستفيدوا اقتصادياً إلى أبعد حدود. وقد سمحت تسهيلات الدين والاستثمار الجديدة التي أتاحت لهذه الشركات - وهي تسهيلات دعمتها الأدوات الائتمانية عالية الفعالية المفصلة في القسم التالي - بأن تُنشئ بنية تحتية تجارية وصناعية موحدة وفريدة في حوض المتوسط في مصر خلال القرون الوسطى، فساهمت هذه البنية بقدر من الإنتاج والازدهار التجاري كان موضع حسد في ذلك العصر.

ج. "الأدوات الائتمانية" للرأسمالية التجارية

كان تجار مصر الفاطمية المغامرون يلجأون بكثرة إلى الأعمال المصرفية التجارية المشتركة وغيرها من الأدوات الائتمانية البارزة للتبادل النقدي، وهي المحددات النهائية للمشروع الرأسمالي في مصر الفاطمية. وفي الحقيقة، تمتع رجال الأعمال المنخرطون في التجارة بالقدرة على الاستفادة من مجموعة كاملة من خدمات الدين المصرفي، والخدمات الائتمانية، وخدمات الكاتب العدل المساعدة التي تعتبر خدمات حديثة.

على سبيل المثال، كان هناك مجتمع مالي رسمي من الجهابذة والصيارفة يعمل في المراكز المدنية في الدولة. واشتملت تشكيلته الكبيرة من الأدوات

الائتمانية التي نوقشت أهميتها العملية في القسم الثاني من الفصل الثالث 3.2.د على شيكات مصرفية تقليدية حملت مجموعة متنوعة من الأسماء العربية في القرون الوسطى، بما فيها مصطلحات مثل: صك وخط وتوقيع.

وكان من بين أدوات تحويل الأموال، وثيقة تدعى حوالة وأخرى تدعى "سفتجة" بين المصارف التي كانت تستخدم آنذاك. وهما وثيقتان خدمتا الهدف المزدوج لخطاب الاعتماد وشيك المسافر؛ أما الرقعة، فكانت شكلاً من أشكال السند الإذني تستخدم تجارياً مثلما تستخدم البطاقة الائتمانية (غير البلاستيكية) اليوم⁽¹⁰⁹⁾.

أما مجموعة الخدمات المالية التي قدمها القطاع المصرفي في مصر خلال القرون الوسطى فكانت متنوعة للغاية. ونسقت دار الصرف في العاصمة التجارية للدولة - وهي القسطة - نشاطات الصيارفة المحليين وأشرفت عليها؛ كما حافظت على خدمات العملة الأجنبية الضرورية لتمويل معظم العمليات التجارية الدولية. كان هؤلاء الصيارفة منتشرين في كل سوق؛ فضلاً عن أنه كان ثمة مكان خاص للصيارفة تحت اسم سوق الصرف في أكبر المدن التجارية مثل الإسكندرية⁽¹¹⁰⁾.

تدل المصادر العربية خلال القرون الوسطى ووثائق الجنييزا على أن العملة كانت تشرى وتباع بالربح في مراكز الصيرفة المحلية. ولم تنشأ هذه الأرباح عن مضاربة العملة (عمليات البيع التبادلي) فقط، بل أيضاً نتيجة عمولات محددة على صرف المال. داخل هذه المراكز، أسس النقادون الذين عينتهم السلطات البلدية للسوق مكاتب مختصة للحماية ضد التزوير والغش المالي⁽¹¹¹⁾.

كان هناك، كما أُشير، قطاع مصرفي أكثر رسمية يعمل داخل هذه الأسواق أيضاً. إلا أنه لم يتألف من مؤسسات مختصة بالممارسات المصرفية التقليدية بالمعنى الحديث، بل من جهابذة، وهم تجار كانوا يعملون في تمويل عمليات الآخرين التجارية وتسهيلها. في بعض الأحيان، كان هؤلاء

المسؤولون يقبلون الإيداعات والمستثمرين الخارجيين بهدف زيادة احتياطي رأسمالهم.

بالتالي، تشير وثائق الجنيزا وبشكل متكرر إلى الشركات المصرفية. فعلى الرغم من أن هذه المشاريع المصرفية كانت عادةً ثانوية بالنسبة إلى العمليات التجارية الأساسية للمشروع التجاري، إلا أنها نمت في آخر المطاف لتصبح في الكثير من الأحيان عمليات مصرفية ثانوية ضخمة.

على سبيل المثال، تورد وثائق الجنيزا أن شريكاً أكبر استثمر في نشاطاته التجارية مبلغاً كبيراً هو 500 دينار في مشروع مصرفي ثانوي جديد، وهو مبلغ يدل على الحجم النسبي لبعض عمليات الاستثمار المصرفية هذه⁽¹¹²⁾.

وتسهب المصادر العربية خلال القرون الوسطى في الحديث عن شهرة هؤلاء/الجهابذة في الحياة الاقتصادية لمصر الفاطمية. على سبيل المثال، يكرّس المقرئ تحليلاً معمقاً للأدوار المالية البارزة التي أداها/الجهابذة في أسواق تلك الفترة بشكل عام⁽¹¹³⁾، لا سيّما العمليات التجارية المتنوعة لشركة "بنو سهل" للخدمات التسويقية والمالية الدولية. فيقول المقرئ حول هذه الشركة⁽¹¹⁴⁾:

خلال فترة حكم الحاكم بأمر الله، كان هناك أخّان يهوديان، واحد منهما يعمل في التجارة والآخر في الصيرفة وبيع السلع التي استوردوها من العراق. كانا أبي سعد إبراهيم وأبي نصر هارون، ولدي سهل التستار. وكانا معروفين بسبب الأدوار التي لعبها في عمليات البيع، وبسبب تقديمهما تقريراً إلى الوراثة المباشرين بالودائع التي تلقوها سرّاً من التجار القرييين والبعيد، بعد موتهما.

ويضيف المقرئ أنه بالإضافة إلى عمليات البيع هذه، كان الأخّان سهل يقبلان الودائع المالية ويصدران خطابات الاعتماد ويقدمان القروض ويسمّسان على المجوهرات، بالإضافة إلى عملهما كمصرفيّ البلاط الفاطمي الرسميين. في الواقع، يبدو أن مثل هذه النشاطات كانت مربحة للغاية؛ إذ يعلق العديد من المؤرّخين العرب خلال القرون الوسطى على الثروة التي جمعها الأخّان من خلال مشاريعهما المصرفية المختلفة⁽¹¹⁵⁾.

علاوة على ذلك، تقدم وثائق الجنيزا مجموعة غنية من الأدلة على أن الجهابذة غالباً ما كانوا يقدمون القروض إلى المتعهدين الآخرين. وبما أن هذه الوثائق التجارية كانت أساساً وثائق مسك الدفاتر، فهي تحفظ العديد من جوانب ممارسات الإقراض في ذلك العصر. على سبيل المثال، في اتفاق توضيحي تم الاحتفاظ به، اقترض مواطن من الرملة 11 ديناراً في صفر عام 481هـ/أيار 1088م؛ فعقد اتفاقاً على أن يعيد المال بالتقسيط على 66 دفعة خلال فترة خمس سنوات⁽¹¹⁶⁾.

في اتفاق آخر، كان ينبغي إعادة قرض تجاري صغير من خمسة دنانير قُدِّم في شهر شعبان عام 483هـ/تشرين الأول 1090م على دفعات شهرية متتالية من ثلث دينار؛ فيما كان ينبغي إعادة دفع قرض تجاري أكبر بكثير بقيمة 106 دنانير قُدِّم في بداية السنة عينها، أي عام 483هـ/1090م، على دفعات أسبوعية من عشرة دنانير⁽¹¹⁷⁾.

هكذا، يبدو أن النشاطات التجارية للجهابذة مصر خلال القرون الوسطى لم تقتصر على الأعمال المصرفية التقليدية، بل قدموا مجموعة مهمة من الخدمات المصرفية التجارية. اشتملت هذه الخدمات، حسبما تُظهر المصادر، على إدارة الرساميل الخاصة والإشراف عليها، وإصدار قروض مصرفية مباشرة، والقيام بعمليات بيع تبادلي، وصرف نقدي بين العملات، والقيام بحالات مالية بالنيابة عن الزبائن، وتحديد بيع التسليف.

ولعب الجهابذة دوراً شائعاً آخر، وهو الصرف المستمر للعملات وتحويلها من أجل تكييف عمليات الدفع التجارية. وغالباً ما كانت مثل هذه التحويلات تتم عبر إرسال النقود المعدنية في أكياس مختومة تحدّد عليها من الخارج قيمتها وزناً وعدداً. وقد سهلت هذه الأكياس الجاهزة والمختومة، الدفع في الصفقات التجارية الكبرى؛ إذ كانت تغني عن الحاجة إلى عدّ النقود المعدنية، ووزنها، وتقييمها عند القيام بكل عملية تجارية⁽¹¹⁸⁾.

لكن في الكثير من الأحيان كانت تسهيلات الدفع البعيد المدى والتسليف الممتد تُنجز عبر أدوات نقدية ورقية. فعلى سبيل المثال، حلّت

الحوالة محل الدفع نقدًا⁽¹¹⁹⁾. فالصك، وهو بديل آخر عن النقد الشائع أيضًا، كان شيكًا تقليديًا؛ بمعنى أنه كان أمرًا بالدفع يتم عبر مصرفي؛ وتكون لحامل الشيك مع هذا المصرفي ودائع مالية مؤمنة في الحساب⁽¹²⁰⁾.

علاوة على ذلك، كان يتم اللجوء إلى السفتجة، أو خطاب الاعتماد المصرفي بكثرة. فكان الزبائن يشترونه من مصرفين مقابل رسم محدد؛ بل إنه كان يحل محل النقد بين يدي حامله إذا حصل عليه من مؤسسة مالية محترمة. وكان جميع الوكلاء الماليين للمصرفي الذي يصدره مجبرين على صرفه فورًا. وتشير المصادر إلى أن الحكومة الفاطمية كانت تغرم المصرفين الخاصين على فشلهم في دفع قيمة هذه السفاتج حالاً عند الطلب حين تسحب من حسابات مضمونة تمامًا⁽¹²¹⁾.

وتضم وثائق الجنيزا في الوقت نفسه دليلاً، على فعالية السفتجة كأداة نقل مالي في تلك الفترة. فتقدم أمثلة عديدة حول مال نقله تجار وزبائن خاصون من مدينة إلى أخرى، محلياً ودولياً. فعلى سبيل المثال، تضمن حساب صيرفي أنشئ حوالى عام 468هـ/1075م، سفاتج تبلغ قيمتها الإجمالية 311 ديناراً أصدرها زبائن من مختلف أنحاء مصر لصالح تاجر؛ وهذا الأخير أودعها بدوره لأهداف استثمارية مع الجهبذ الشهير نوري بن نسيم⁽¹²²⁾.

ويبدو أن الرقعة أيضًا كانت أداة تسليف مرنة ونافعة في الفترة الفاطمية. فكان من الممكن استخدامها كسند قابل للتداول بهدف تسديد حساب في عمليات مع تجار محليين، أو كسند إذني رسمي في العمليات الأكبر والأبعد. فإذا كان لحاملها ومؤسسته المالية الضامنة سمعة طيبة، تعتبر وثيقة التسليف معادلة للنقد⁽¹²³⁾.

ونظرًا لأن الزبائن الذين أودعوا أموالهم مع جهابذة كانوا ممنوعين من الحصول على فائدة تعويضية وذلك حسب الشريعة الإسلامية، كان هذا اللجوء للرقعة كبديل عن النقد، خدمة أساسية يحصل عليها المودع بفضل إيداعه. بالإضافة إلى ذلك، هناك أمثلة موثقة تثبت أن الرقعة كانت تستخدم

كآلية ائتمانية من قبل الجهابذة لمنح امتيازات السحب على المكشوف للزبائن المضمونين الذين لديهم أصلاً إيداعات مضمونة في حسابهم⁽¹²⁴⁾.
وتظهر أهمية الرقعة وتعدديتها في تحليل غويتن الذي يؤكد ما يلي⁽¹²⁵⁾:

لم يكن الأشخاص الأكثر ثراءً يدفعون نقداً حتى للبقال في الكثير من الأحيان، بل عبر التدابير المشابهة لحساب الزبون الجاري الحديث.
فقد أرسل فرد كسند رقعة، مستحقة في تاريخها وموقعة، تبين السلعة وسعرها المطلوب. وبعدما جمع البقال خمس أو عشر أو عشرين رقعة مماثلة، أعادها في رزمة واحدة (نجدها ضمن وثائق الجنيزا). وكان وعد الدفع عبر سند، المسمى كذلك بالرقعة، ممارسة شائعة.

حافظت الجنيزا على مجموعة من عشرين رقعة تتألف من أوامر بالدفع. ونستخلص من خطابات الأعمال هذه، أن الأشخاص من القطاع الخاص ليسوا الوحيدين الذين قبلوا بوعد الدفع بواسطة السند كبديل عن النقد؛ بل أيضاً الدوائر الحكومية، مثل الخططات التي تُدفع فيها رسوم عبور.

بالإضافة إلى ذلك، لتعليل مثل هذه العمليات التجارية التي يحكمها عامل الوقت، بدأت سوابق بدائية من عمودين في مسك الدفاتر بالقيد المزدوج، بالظهور في دفتر الأستاذ التجاري الموجود في وثائق الجنيزا منذ الحكم الفاطمي. في داخل هذا الدفتر، قيد عمود الدائن مصنف كـ له؛ بينما قيد عمود المدين مصنف كـ عليه⁽¹²⁶⁾.

باختصار، في الفترة التي سبقت مباشرة الحملات الصليبية، كانت الأسواق النابضة بالحياة والنشاط في مصر الفاطمية تشبه، في العديد من النواحي، اقتصاد ورقّي العصر الحديث؛ إذ تمتع تجارها بالقدرة على استخدام مجموعة واسعة ومتنوعة من الأدوات الائتمانية المفيدة للغاية.

وكما أظهر التحليل، كانت معظم الحوافز المالية والمؤسسات المصرفية والأدوات المشتركة وممارسات مسك الدفاتر التجارية التي تشكل اليوم الرأسمالية التجارية الحديثة، متوفرة تحت تصرف التجار المسلمين؛ وهي

تسهيلات مالية وتجارية واسعة وضخمة ساعدت منظمي القطاع الخاص في مصر على أن يصلوا بهذه الدولة إلى ذروة تألقها الاقتصادي خلال القرون الوسطى.

في الواقع، كنتيجة مباشرة للفرص التجارية المربحة التي أنشأتها هذه الحوافز، اندفع تجار جنوب أوروبا أفواجا إلى مصر للاستفادة من إمكانيات سوقها. فساهموا كثيراً في النهضة الاقتصادية المتحركة من القرن الخامس حتى السادس الهجري/الحادي عشر حتى الثاني عشر الميلادي والتي تمتعت بها الدول الواقعة على السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أيضاً.

بالتالي، ستتجه هذه الدراسة نحو تحليل أبعاد نقل التكنولوجيا إلى الأدوات الرأسمالية المختلفة التي استخدمت بهدف تسهيل التجارة النشيطة للدولة الإسلامية على جوانبها الأوروبية، والتأثيرات الناتجة عن هذه التفاعلات في الاقتصاديات المحتضرة آنذاك لأوروبا الغربية.

حواشي الفصل الرابع

- (1) E. A. Ashtor, 1976, p. 202.
- (2) المقرئزي 1948، المجلد 2، ص 280-293؛ المرجع عينه، لا تاريخ، المجلد 1، ص 408-422؛ ابن مُيسّر 1919، ص 20، 45؛ الراشد بن زبير 1959، ص 67 وما يليها، 124 وما يليها.
- (3) نصر خسرو 1945، ص 48.
- (4) المؤيد في الدين الله الشيرازي 1949، ص 85-86.
- (5) ابن مُيسّر 1919، ص 58.
- (6) حول هذا التطور الرأسمالي الناشئ، راجع J. Baechler 1975, p. 77; S. D. Goitein 1970, pp. 61-62.
- (7) مسكويه 1921-1920، المجلد 3، ص 138-139.
- (8) الدمشقي 1977، في أماكن متفرقة من الكتاب، و"فصل في حفظ المال"، لا سيما ص 54 وما يليها.
- (9) A. Mez 1922, p. 422.
- وفقاً لذلك، فيما يمكن التأكيد بأن العقائد المؤسسة للديانة الإسلامية احتوت على بذور المبدأ (مذهب، عقيدة) الرأسمالي، يمكن القول في الوقت عينه إن هذه البذور بلغت ذروة ازدهارها في الأسواق الناشئة لمصر الفاطمية؛ وامتدت من هناك إلى أسواق أخرى لدار الإسلام وانتشرت لاحقاً في أوروبا الغربية.
- (10) M. A. Shaban 1976, p. 193.
- (11) B. Lewis 1949-1950, p. 53, G. Heck 1986, passim.
- (12) عبد المنعم ماجد 1967، ص 305.
- (13) عباس الحمداني 1967، ص 188.
- (14) راجع ر. البراوي 1948، ص 151-152؛ م. سرور 1965-1966، ص 149-151؛ ح. ي. حسان 1958، ص 302 وما يليها؛ Lewis 1949-1950, p. 52.
- (15) E.A. Ashtor 1976, p. 198.
- (16) راجع المقرئزي 1957، ص 16، 18-21، 72؛ المرجع عينه، لا تاريخ، المجلد 1، ص 89، 103-111، 425-426؛ ابن مَمَّي 1943، ص 327-329؛ المخزومي، لا تاريخ، الملف 102، 156، 163-164؛ ح. ربيع 1964، ص 40 وما يليها، لا سيما ص 45؛ S. D. Goitein 1967-1973; vol.1, pp. 115-116, 269-272; عبد المنعم ماجد 1967، ص 298 وما يليها؛

- ص. لبيب 1970، ص 74؛ ر. السراوي 1948، ص 273 وما يليها؛ ح. ي. حسان وت. أ. شرف 1963، ص 168 وما يليها؛ ع. مشرفة، لا تاريخ، ص 174-175.
- (17) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (18) راجع المقرئزي 1957، ص 120؛ المرجع عينه، لا تاريخ، المجلد 1، ص 83، 109-110، 444-445، 451، 456، المجلد 2، ص 86-94؛ ابن مماتي 1943، ص 328-329؛ المخزومي، لا تاريخ، الملف 102، 156، 163-164؛ ناصر خسرو 1945، ص 38؛ التابلسي 1961، ص 36؛ ابن ميسر 1919، ص 62؛ عبد المنعم ماجد 1967، ص 304-305؛ ص لبيب 1970، ص 71-73؛ المرجع عينه 1969، ص 85-86؛ S. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 115-116, 187, 267, 446 (notes 4-6); المرجع عينه 1980، ص 44؛ ر. السراوي 1948، ص 270-272؛ C. Cahen 1964, pp. 257-262; A. Raymond and G. Weit 1979, pp. 2-21, 111-145, passim.
- (19) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (20) من أجل التفاصيل حول مراقبة الأسواق، راجع القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 489-493؛ المقرئزي 1957، ص 18-19؛ المرجع عينه، لا تاريخ، المجلد 1، ص 108-109، 400-403، 463-464، المجلد 2، ص 5؛ ابن مماتي 1943، ص 307 وما يليها؛ التابلسي 1961، ص 28-30 وما يليها؛ ابن ميسر 1919، ص 42؛ ح. ربيع 1964، ص 80 وما يليها؛ عبد المنعم ماجد 1967، ص 169-173؛ ص لبيب 1970، ص 71-73؛ المرجع عينه 1969، ص 85-86؛ S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 84-85, 270, 411 (note 14); المرجع عينه 1954، ص 189-190؛ المرجع عينه 1968، ص 260؛ C. Cahen 1977d, pp. 313 ff.; I. Lapidus 1980, p. 11.
- (21) أبو الفضل الدمشقي 1977، ص 42.
- (22) راجع القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 489 وما يليها.
- (23) S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 33; E. A. Ashtor 1976, pp. 199 ff.; M. Rodinson 1978, p. 52.
- (24) S. D. Goitein 1968, pp. 243, 273-274; idem. 1961, pp. 168, 180.
- (25) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.
- (26) S. D. Goitein 1967-1972, vol. 1, pp. 153-154, 158; idem. 1967, p. 53; N. stillman 1975, p. 27; D. Herlihy 1987, vol. 2, p. 427.
- (27) راجع ابن خلكان 1969، المجلد 7، ص 33؛ ابن القلانسي 1908، ص 32؛ ابن تغريدي 1929-1972، المجلد 4، ص 51-52؛ السيوطي 1882، المجلد 2، ص 152؛ ابن الصيرفي 1924، ص 19-23، 94؛ المقرئزي، لا تاريخ، المجلد 2، ص 5-6؛

W. Fischel 1968, pp. 46 ff.;

المرجع عينه 1933، ص 341؛

S. D. Goitein 1968, p. 241;

المرجع عينه 1964، ص 89 وما يليها؛

L. Massignon 1931, vol.1, p. 10.

ويؤكد ابن الصيرفي أنه حين توفي ابن كلس كانت ممتلكاته تتضمن مخزونًا تجاريًا من الثياب بقيمة 500000 دينار، بالإضافة إلى حوالي 16000 دينار مستثمر في مجازفات تجارية مختلفة أخرى.

(28) A. Udovitch 1970c, p. 4; S. D. Goitein 1968, p. 273.

(29) من أجل تحليل أكثر تفصيلاً حول الأساسات العقائدية لهذه المبادئ الاقتصادية الأساسية، كما عرفها الفقهاء القانونيون، راجع الملحق "د".

(30) راجع

S. D. Goitein 1968, p. 314; J. Sourdél-Thomine and D. Sourdél 1965, vol. 8, pt. 2, pp. 164 ff.

(31) المقرئزي 1948، المجلد 1، ص 102-103؛ ر. البراوي 1948، ص 52 وما يليها.

(32) E. A. Ashtor 1976, p. 198;

راجع أيضًا ص 193-197، في أماكن متفرقة من هذه الصفحات.

(33) S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 99.

(34) المقرئزي، لا تاريخ، المجلد 1، ص 83، 109-110، 444-445، 451، 465، المجلد 2، ص 86-107، في أماكن متفرقة من هذه الصفحات؛ ر. البراوي 1948، ص 188 وما يليها.

(35) حول هذه الصناعات، راجع ر. البراوي 1948، ص 380-384؛ ح. ربيع 1972، ص 82-86؛

S. D. Goitein 1961, pp. 164, 180.

(36) S. D. Goitein 1968, p. 314.

من أجل تحليل مفصل حول محتويات صكوك الملكية الخاصة في فترة لاحقة، راجع

D. S. Richards 1972, vol.15, pp. 106 ff.

(37) S. D. Goitein 1969, pp. 89, 92;

المرجع عينه 1967-1973، المجلد 1، ص 386 (الملاحظة 7b)

(38) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(39) القاضي النعمان 1960/1951، المجلد 2، ص 363-398، في أماكن متفرقة من هذه الصفحات؛ المقرئزي، لا تاريخ، المجلد 1، ص 111؛

A. Fyzee 1957, vol. 9, pp. 61 ff.

(40) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(41) المقدسي 1906، ص 203؛ المسعودي (مروج الذهب، ص 339 وما يليها)، مقتبسة من G. Wiet 1948, p. 7.

(42) القاضي النعمان 1957، ص 84 وما يليها؛ المرجع عنه 1960/1951، المجلد 2، ص 37-40.

(43) S. D. Goitein 1967-1973, p. 264.

(44) وثيقة الجنيزا من

Taylor-Schecter Collection, University Library, Cambridge, England, no. "8 J 41, f. 2v., 1.4, Nahray 191";

وثيقة الجنيزا من

Dropsie College, Philadelphia, no. "389, 1.27",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 200, 450.

(45) حول ترتيبات الشراكة التعاقدية هذه، راجع السرخسي 1986، المجلد 11، ص 155 وما يليها.

(46) وثيقة الجنيزا في

"David Kauffman Collection", Hungarian Academy of Sciences, no. "XXXVIII, I, 209"

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol.1, pp. 200, 450.

(47) وثيقة الجنيزا في

Taylor-Scheter Collection, University Library, Cambridge, England, no. "20. 180, 1. 29",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 200, 450.

(48) راجع وثائق الجنيزا في

Taylor-Schecter Collection, University Library, Cambridge, England, nos. "20.69, 11.10-11" and "16.244, 1.21";

ووثيقة الجنيزا في

Bodleian Library Collection, Oxford, England, "MS. Heb., d. 66", (Cat. 2878)

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 201, 450.

(49) وثائق الجنيزا في

Taylor-Schecter Collection, University Library, Cambridge, England, nos. 24, 54, and 64-65,

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 202, 450.

(50) وثيقة الجنيزا في

"David Kauffman Collection", the Hungarian Academy of Sciences,
no. "13, 11. 20ff",

كما أُشير في

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 202, 450.

(51) وثيقة الجنيزا في

R. Gottheil and W. Worrell 1927, p. 126 (no. "1. 31"),

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 202, 450.

(52) وثائق الجنيزا في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,
no. "28.17",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 174, 203, 442, 450.

A. Udovitch 1962, pp. 108-207; D. Abulafia 1987, vol. 2, p. 428. (53)

(54) المقريري 1957، ص 21.

(55) حول اللجوء الشائع إلى التمييز في العمل القائم على الربح، راجع

A. Udovitch 1970c, pp. 252, 256-257, 291.

(56) الشافعي 1903-1907، المجلد 3، ص 206.

(57) الدمشقي 1977، ص 10-11، 46، 58.

(58) المصدر عينه، ص 43-44، 46 وما يليها.

(59) المصدر عينه، ص 49.

(60) الدمشقي 1977، ص 54 وما يليها.

(61) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 38.

(62) المصدر عينه، المجلد 11، ص 154؛ راجع أيضًا الشيباني، لا تاريخ، الملف 37ب؛

الكاساني 1910، المجلد 5، ص 77.

(63) راجع

E. A. Ashtor 1976, p. 197.

(64) المقريري 1967، ص 27 وما يليها؛ المصدر عينه 1957، ص 64؛

E. A. Ashtor 1969, pp. 19 ff.;

عبد المنعم ماجد 1967، ص 128-129؛ 301-302؛

W. Oddy 1980, p. 103.

(65) المقرئزي 1967، ص 27 وما يليها؛ المرجع عينه 1957، ص 64؛

P. Balog 1961, pp. 114 ff.,

لا سيما ص 122-123؛

ر. البراوي 1948، ص 304-305؛

R. S. Lopez et al. 1970, p. 124.

(66) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(67) المقرئزي 1948، المجلد 2، ص 104؛ المصدر عينه 1967، ص 26-27 وص. 79-80 من

التحليل المرافق؛ ر. البراوي 1948، ص 302-303؛

E. A. Ashtor 1969, p. 119.

(68) المقرئزي 1967، ص 26-27؛ ابن ميسر 1919، ص 45؛ ابن حنّاد 1927، ص 42؛

A. S. Ehrenkreutz 1963, pp. 257-258.

(69) المقرئزي 1967، ص 26-27؛ المصدر عينه 1948، المجلد 1، ص 122، 146؛ المصدر

عينه، لا تاريخ، المجلد 2، ص 5-6؛ ابن ميسر 1919، ص 42؛

W. Fischel 1968, p. 55.

(70) المقرئزي 1948، المجلد 1، ص 146-147؛ ابن ميسر 1919، ص 145-146.

(71) المقرئزي 1967، ص 26؛ ع. فهمي 1964، ص 62.

(72) A. S. Ehrenkreutz 1963, pp. 258-262 (p. 262 cited);

المرجع عينه 1966، ص 174-177؛

W. Oddy 1980, passim; S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 237, 359 (note 3);

J. Bacharach 1983, pp. 162-163.

(73) راجع

R. Messier 1974, passim; J. Bacharach 1983, p. 161; M. Lombard 1975,

p. 60; S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 245.

(74) المقرئزي، لا تاريخ، المجلد 1، ص 406-407؛ عبد المنعم ماجد 1967، ص 126.

(75) ابن ميسر 1919، ص 49؛ عبد المنعم ماجد 1967، ص 126.

(76) راجع

M. Bates 1981,

ص. 63 وما يليها، لا سيما ص 67 وما يليها؛

P. Balog 1979, pp. 96 ff.

(77) المقدسي 1906، ص 240.

(78) راجع ابن بعرة 1966، في أماكن متفرقة من الكتاب.

A. S. Ehrenkreutz 1953, pp. 433-434; (79)

المرجع عينه 1959، ص 128، 135 وما يليها؛

W. Oddy 1980, p. 101.

(80) راجع المقرئ 1967، ص 26-28؛ المرجع عينه 1957، ص 64-65.

(81) المقرئ، لا تاريخ، المجلد 1، ص 64؛ السيوطي 1882، المجلد 2، ص 238 وما يليها؛

القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 293-296.

(82) المقرئ، لا تاريخ، المجلد 1، ص 55 وما يليها، 61، 64، 67-68، 269-273؛ المرجع

عينه 1948، المجلد 1، ص 138-139؛ المرجع عينه 1957، ص 18 وما يليها؛ السيوطي

1882، المجلد 2، ص 238 وما يليها؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 293-296.

لكن دراسات أ. أ. أشتور (راجع 1959، ص 262 وما يليها) أظهرت أن الأسعار

والأجور بقيت مستقرة خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة.

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 234; idem. 1968, p. 323. (83)

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 167 ff.; P. Balog and J. Yvon 1958, pp. 135 ff.; (84)

H. Lavoix 1877, passim.

(85) ابن بعرة 1966، ص 49-50؛

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 178-179;

المرجع عينه 1954، ص 164 وما يليها.

(86) ر. البراوي 1948، ص 303 وما يليها؛

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 178-179;

المرجع عينه 1954، ص 164.

(87) المقرئ 1967، ص 28-29.

(88) حول هذه الممارسات، راجع

S. D. Goitein 1968, p. 262.

(89) حول هذه النقطة، راجع

M. M. Postan 1927-1928, p. 234.

حول هذه التطورات، راجع

B. Hildebrand 1864

في أماكن متفرقة من الكتاب، وذلك من أجل معالجة مبكرة لدور القرض.

(90) راجع

M. M. Postan 1927-1928, p. 234.

(91) راجع

M. M. Postan 1927-1928, p. 234;

راجع أيضاً

A. Udovitch 1967, p. 260.

(92) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 38.

(93) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 45؛

U. Udovitch 1967, p. 260.

(94) راجع ر. البراوي 1948، ص 263-265؛

C. Cahen 1970, vol. 2, p. 525.

(95) الشيباني، لا تاريخ، الملف 61 ب.

(96) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 19.

(97) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 38.

A. Udovitch 1970c, pp. 256, 291. (98)

S. D. Goitein, 1967-1973, vol. 1, pp. 171-172; idem. 1964a, p. 319. (99)

(100) راجع مخطوطة

"Library of the Jewish Theological Seminary of America", no. 4011, fol. 57A,

كما تم إعادة طباعتها في

A. Udovitch 1970, p. 293;

مخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 8 J 11, F. 14"

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 173, 442 (note 14).

(101) راجع مخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no. "TS

12.784",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 173-175, 442 (note 22).

(102) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 12.760",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 175, 442 (note 23).

(103) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 16.87",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 176, 442 (note 26).

(104) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 16.2308, 11.7-8",

و

"Jewish Theological Seminary of America" no. "4010, f. 2",

كما وردتا عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 177, 442 (note 38).

(105) راجع المخطوطة في

Bodleian Library, Oxford, no. "ms. Heb. A 3 (Cat. 2873), fol. 16",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 367.

(106) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,

no. "TS20. 110",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 363.

(107) راجع

Maimonides 1957-1961, vol. 2, p. 360-

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 365.

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 80 ff. (108)

(109) حول هذه النقطة، راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,

nos. "TS J 19, f. 27", "TS 20. 121",

و

"TS (Arabic) 30, f.3",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 236-239; E. A. Ashtor 1986, pp. 560-

561; A. Udovitch 1975, pp. 14-15.

(110) راجع المصادر المذكورة في الملاحظة الهامشية السابقة.

(111) راجع

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 230-231; A. Udovitch 1975, pp. 14-15;

راجع أيضًا المخطوطات في

Bodleian Library, Oxford, no. "ms. Heb., c. 28 (Cat. 2876), f. 47",

كما في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,

no. "NS J 198, col. 1, 1.3"

و

"col. II, 2.5"

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 84, 250, 411, 262.

(112) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 12. 784",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 247-249, 262.

راجع أيضًا

S. D. Goitein 1966, pp. 30ff; A. Udovitch 1975, pp. 14ff.; C. Cahen 1970,

p. 533; W. Fischel 1933, passim.

(113) راجع المقرئ 1957، ص 21.

(114) المقرئ، لا تاريخ، المجلد 1، ص 424.

(115) راجع المقرئ، لا تاريخ، المجلد 1، ص 416، 424، 475، 479؛ ابن ميسر 1919،

ص 3، 13؛ ناصر خسرو 1881، ص 55-56.

(116) راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no.

"TS 13 J 1, f. 20",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 248, 261.

(117) راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,

no. "TS 12. 583",

وفي

The Firkovitch Collection, Leningrad, no. "II, 1700, f. 16, sec. B",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 261, 466 (note 200).

(118) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, no. "TS 18 J 1, f. 11. 30-31", "TS 16. 132, f. 1. 7". "TS NS J 111, col. I, 11. 1-2",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 231-234; idem. 1966, pp. 38 ff.;
A. Udovitch 1975, pp. 15-16.

(119) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,
no. "TS NS J 273",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 231-234; A. Udovitch 1975, p. 16;
E. A. Ashtor 1986, pp. 567-570; L. Massignon 1931, pp. 7-8.

(120) راجع مخطوطة

Dropsie College no. "389, 11. 1-2",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 245; idem. 1966, p. 29; C. Cahen 1970,
vol. 2, pp. 525-526; W. Fischel 1968, p. 578; L. Massignon 1931, pp. 7-8.

(121) راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,
no. "TS 13 J 17, f. 6, 11. 9-11", TS 13 J 15, f. 5, 1. 5", "TS 13 J 18, f. 6, 1. 11",
and TS 13 J 25, f. 14,

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, passim; idem. 1966, p. 29; C. Cahen 1970,
vol. 2, p. 525; E. A. Ashtor 1986, pp. 567 ff.; W. Fischel 1968, p. 578; A. Mez
1922, p. 448; M. Gil 1984, p. 169.

(122) راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England, nos.
"TS "Misc. Box 24", f. 39",

كما وردت عند

S. D. Goitein 1973, pp. 295-297; and "TS 8 J 19, f. 25, 1. 11,

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 242, 245, 461.

(123) راجع

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 242; A. Udovitch 1975, pp. 16-17;

M. Gil 1971, p. 140.

(124) راجع المخطوطة في

Taylor-Schechter Collection, University Library, Cambridge, England,

no. "TS Arabic. Box 30", f. 32, col. II,

كما وردت عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 247, 262, 461 (note 101); idem 1966, p. 29.

S. D. Goitein 1966, p. 28. (125)

(126) راجع

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 208-209, 238-240; idem. 1973, pp. 293 ff.;

المرجع عينه 1973، ص 293 وما يليها؛ المرجع عينه 1966، ص 28 وما يليها، لا سيما
ص 62 وما يليها.

الجزء الثالث

الإسلام والانتعاش المسيحي

متطلبات التجارة وتحول أوروبا

1.5 النهضة الاقتصادية الأوروبية

في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي

شهد القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي وحتى أوائل القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي تغيرات عميقة وتدرجية في النظام الاقتصادي الذي قامت عليه حضارة أوروبا الغربية. فلم تتوسع تجارتها حول حوض المتوسط فقط، بل إلى أبعد من ذلك بكثير؛ فيما ازدادت كميات السلع المتاجر بها وأنواعها ازدياداً ملحوظاً.

وقد تمت دراسة التحول الاقتصادي الهائل الذي حصل في الكثير من الكتب القيّمة - وهو تحول غالباً ما يوصف في التاريخ التجاري الغربي التقليدي بالثورة التجارية الأوروبية في القرن الحادي عشر. نكتفي هنا إذا بتقدم ملخص عن استنتاجات الباحثين⁽¹⁾.

سيظهر التحليل الآتي أن المتطلبات التجارية المتزايدة في الشرق الأدنى - لا سيما في مصر والشرق اللذين كانا يشكلان آنذاك جزءاً من الدولة الفاطمية - عجلت، في العديد من النواحي، في حصول التحول الاقتصادي في أوروبا خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. وقد لجأ المسلمون إلى أوروبا، نظراً لحاجتهم إلى موارد إستراتيجية، لكي يجمعوا المداخل التي يحتاجونها لتجهيز آلاتهم الحربية والصناعية.

وقد كان لهذه التجارة، بدورها، تأثيرات اقتصادية عدة انعكست على العديد من الدول - مما أدى إلى تغييرات شديدة الأهمية في الثراء النسبي وأساسات القوة التجارية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة المتوسطة.

أظهر التحليل السابق كيف سمحت الفتوحات الإسلامية في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي للدولة الإسلامية الناشئة بالحصول على كميات كبيرة من الذهب والفضة الضرورية لتقوية نظامها المالي. وقد فرض التوسع السريع لدار الإسلام في القرن الثالث والرابع الهجري/التاسع والعاشر الميلادي، بدوره، بأن تستخدم هذه الموارد المعدنية الثمينة لشراء الأخشاب والأسلحة الحديدية والمعادن الأولية وغيرها من المنتجات الأساسية الأوروبية الأصل التي احتاجت إليها للدفاع عن نفسها⁽²⁾.

وقد حفّزت التجارة المزدهرة مع الدولة الإسلامية بشكل كبير الاقتصاديات الأوروبية الغربية المحتضرة آنذاك. فقد أدّت حاجة هذه الاقتصاديات إلى المواد الخام إلى قدوم السفن الغربية إلى المرافئ الشرقية. وفي المجتمعات المحلية التجارية البندقية والجنوية والبيزية في المشرق، قاىض التجار الإيطاليون المواد الخام - أي الخشب والسلع الحديدية - بالمواد العطرية والأقمشة الوطنية وغيرها من السلع المحلية، بالإضافة إلى التوابل والساج والأحجار الكريمة والمجوهرات التي تمّ استيرادها من الشرق الأقصى. وعوضاً عن العودة إلى موطنهم صفر اليدين، أخذ هؤلاء التجار معهم السلع المصنّعة والمنتجات الثمينة وسلع الرفاهية ذات القيمة العالية والتي باتت مقبولة السعر بفضل تكاليف العبور المخفضة⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فيما انتعش النشاط الاقتصادي في أوروبا الشمالية منذ بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، نُقلت هذه السلع الشرقية الفريدة إلى جبال الألب لتباع في الأسواق الجرمانية المحلية. بالتالي، لم يستفد اقتصاد أوروبا الغربية المتعافي فقط من الحاجة الشرقية الضخمة لمواد الخام، بل من تدفق مجموعة واسعة من السلع الجديدة معتدلة السعر بواسطة

التجارة المعاكسة أيضاً؛ ما أدى إلى ظهور أذواق جديدة بين الزبائن وفرص سوق جديدة للمصدرين الشرقيين⁽⁴⁾.

لقد كان لهذا النشاط التجاري المتجدد تأثير ضخم، بلا شك، على النسيج الاجتماعي الاقتصادي لأوروبا الغربية. فكما يظهر الفصل التالي، ولد هذا النشاط عصرًا من المشروع الاقتصادي المتوسع؛ بينما وصلت كميات الذهب والفضة من المسلمين إلى أيدي المنظمين الأوروبيين المحليين، ما أدى إلى ثراء جديد يمكن إعادة استثماره في الصناعة والتجارة.

كانت إيطاليا المستفيد الأول من هذا الثراء الجديد؛ إذ إنها كانت أهم شريك تجاري أوروبي لمصر الفاطمية التي كانت أول دولة إسلامية مجابهة في الحروب الصليبية. لكن صدرت من إيطاليا دوائر توسع تجاري مشعة وفعلية باتجاه الخارج، فبلغت تدريجيًا بلدان أراض بعيدة عن المناطق المدنية في أوروبا، مساهمةً بالتالي بالنهضة الاقتصادية في مجالاتهم الفردية أيضًا⁽⁵⁾.

حول هذه التطورات التجارية المحددة، يقول المؤرخ الاقتصادي الأوروبي جيرار هودجت⁽⁶⁾:

انطلق انتعاش التجارة في أوروبا الجنوبية، لا سيّما في شبه الجزيرة الإيطالية، في الألفية الأولى؛ فيما شكّلت القرون الثلاثة اللاحقة مرحلة عظيمة من التوسع التجاري والصناعي.

بالإضافة إلى ذلك، بينما تطورت الاقتصاديات الكلية لأوروبا الغربية خلال القرون الوسطى وتوسعت، نمت اقتصادياتها الجزئية أو التفصيلية في الوقت عينه، ونشأت صناعات جديدة لإشباع الحاجات المتزايدة في السوق. وهكذا أصبحت القطاعات التجارية أكثر تنوعًا في جهودها لإنتاج الأقمشة والأدوات المعدنية وغيرها من السلع التي يطلبها الزبائن المتزايدون في الأسواق المحلية وفي الأسواق الخارجية المتوسعة تدريجيًا.

ارتفعت الأسعار المتقلبة مع الطلب الأولي، وبات تنظيم الأعمال والتجارة أكثر تعقيدًا؛ فيما ارتفع الاستثمار الرأسمالي بالتوافق مع ذلك. وقد

أدّى هذا النشاط الاقتصادي المكثف، بدوره، إلى تكافل اقتصادي إقليمي، وإلى نمو المدن بصفقتها مراكز أساسية للصناعة والتجارة⁽⁷⁾.

ولّد هذا الثراء المتزايد والتنوع الاقتصادي في أوروبا الغربية كذلك تغيّرات مادية مهمة في حجم التجارة واتجاهها. فحتى القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، كانت الشراكة التجارية الإسلامية - المسيحية خلال القرون الوسطى تتميز باعتبار دار الإسلام الشريك المتطور اقتصاديًا وتجاريًا، فيما أوروبا الغربية هي الشريك الأقل تطورًا تجاريًا وصناعيًا.

قايضت أوروبا - الفارقة في الاقتصاد الطبيعي نسبيًا الذي عادت إليه في العصور المظلمة - حاجتها للمنتجات المصنّعة من المشرق والمناطق الأخرى في الشرق الأدنى بالمواد الخام. لكن ومع وجود أصناف متزايدة بسرعة من السلع المصنّعة محليًا لتقديمها بالمقابل، تمّت استعادة توازن تجاري أكثر عدلاً؛ بينما استُخدم تصدير أوروبا للملابس والأدوات المعدنية وغيرها من السلع المصنّعة في التجارة المعاكسة لدفع ثمن استيراد الشبّة والنظرون والمواد العطرية والتوابل والحرير والساج والخزف الصيني والعاج وغيرها من السلع الأوروبية⁽⁸⁾.

يؤكد ر. س. لوبيز، مقدّرًا التأثيرات الاقتصادية طويلة الأجل لهذا التحول التجاري، ما يلي⁽⁹⁾:

الفورة المفاجئة للحياة الاقتصادية في ذروة القرون الوسطى هي، على الأرجح، أعظم نقطة تحول في تاريخ حضارتنا.

لقد قادت التجارة، بالطبع، عملية إعادة الاكتشاف الاقتصادية - في تحول تجاري عميق، وإن كان تدريجيًا - مقدمةً، عند هذه المرحلة، نقدًا نظاميًا لتطور هذه التغيّرات التجارية؛ وهو نقد مثير للاهتمام وتثقيفي في آن.

2.5 هنري بيرين والجدال حول التجارة الأوروبية

بين الشرق والغرب

كما يوضح التحليل السابق، كثيراً ما جرى التقليل من شأن الاحتياج العالمي للتوسع التجاري الإسلامي خلال القرون الوسطى في العديد من المعالجات المستشرقة الحديثة؛ فقدمت فهماً ضئيلاً، بل وغالباً مشوّهاً، لمساهمات المسلمين الأوائل الفائقة الأهمية في التطور البشري الاجتماعي الاقتصادي.

لهذه الأسباب تحديداً، نحتاج ربما إلى جهد متجدد لإعادة النظر في الأبحاث التاريخية؛ إذ يمكن استخدام الفهم الأكثر تكاملاً لتأثير تصدير التجارة الإسلامية الدولي خلال القرون الوسطى وللأيديولوجيات الاقتصادية لعكس - وبالتالي تصحيح - الفهم التقليدي لجرى العلاقات التجارية الأساسي ومحدداتها الأساسية في تلك الفترة بين الشرق والغرب.

من بين هذه المحددات، وبعد أكثر من ثمانية عقود على إنجاز المؤرخ "المجيكى الشهير، هنري بيرين، كتابه محمد وشارلمان، الذي حَمَلَ فيه العصور المظلمة في أوروبا جزءاً كبيراً من مسؤولية ظهور الإسلام والحصار العسكري والاقتصادي الذي فرضه، كما افترض حينها، الفاتحون المسلمون على معظم التجارة الإقليمية القريبة على البحر المتوسط. إلا أنه بعد تفحص العديد من كبار العلماء هذه النظرية بدقة بالغة اليوم، يبقى الخلاف في وجهات النظر الذي سببته مستمراً حتى اليوم.

يمكن تقديم فرضية بيرين بإيجاز. فهو يتساءل أولاً عن تاريخ حصول الفاصل الفعلي بين انهيار الإمبراطورية الرومانية في الغرب وبرز الإقطاعية في أوروبا. وقد اعتبر التاريخ التقليدي أن ذلك حصل عام 476م - أي العام الذي عزل فيه البربري الجرمانى أدواكر Odoacer آخر إمبراطور روماني غربي، ألا وهو رومولوس أوغسطس Romulus Augustulus.

لكنّ هذا الأمر، كما يقول بيرين، كان مجرد حدث سياسي يدلّ على زوال نظام إداري. فهو لم يؤثر في البنية الاجتماعية الاقتصادية الأساس لأوروبا؛ وهي بنية بقيت على حالها لوقت طويل، ولو أنّها تحللت ببطء خلال المئتي عام اللاحقة.

إذاً، متى حصل الانتقال الفعلي؟ يؤكّد بيرين أنه وقع بعد فترة طويلة وتحديدًا في القرن الثامن الميلادي. وقد بنى فرضيته استنادًا على أدلة تشير حصول تغيّر اقتصادي وتجاري في تلك الفترة؛ إذ درس، بشكل خاص أصناف السلع الفاخرة التي تمّ استيرادها إلى أوروبا من الشرق الأدنى - ورق البردي والخمور والتوابل والأقمشة الفاخرة وغيرها. واستمرّ التجهيز السوربون، كما يؤكّد بيرين، بنقل هذه السلع إلى أوروبا لقرون بعد الغزوات البربرية لأوروبا الغربية التي وقعت حوالي عام 476 م.

إلا أن بيرين قدّم أدلة تشير إلى أن كل هذه التبادلات التجارية توقفت حوالي العام 715 م. فقد اختفى بردي مصر وتوابل الشرق وخبز غرة خزائن بلاد الغال وحجر مؤنّها. في الوقت عينه، لم يعد الذهب يشكل أساس العملة للتجارة الأوروبية، ولم يعد أهمّ التجار وسلعهم الفاخرة يذكرون تاريخ الكنيسة التقليدي وفي المراجع الإضافية التي استعان بها بيرين. عوضًا عن ذلك، ظهر مجتمع أوروبي جديد قائم على اكتفاء ذاتي ريفي؛ وهو مجتمع سيّبر عن نفسه لاحقًا من خلال أشكال متنوعة موهنة من الإقطاعية.

ما سبب هذا التغيّر الجذري في البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الأوروبية ما بعد الروماني؟ يقترح بيرين أن السبب يعود إلى مصدر واحد وهو ظهور الإسلام وفتوحاته التي أكّدت عليها بيرين بقوة وإصرار⁽¹⁰⁾:

ما كان آنذاك من الطبيعي والمنطقي أن يتم توقّعه، لم يكن من الممكن تحقّقه فلم يكن بإمكان ترتيب العالم القديم الذي قاوم الغزوات الجرمانية أن يقاوم الفتوحات الإسلامية.

فقد ظهر فجأة مثل الانفجار الكوني - فحتى خلال حياة الرسول (571-632) لم يكن باستطاعة أحد أن يتخيل العواقب أو يتحضر لها... فظهوره المفاجئ

دمر أوروبا القديمة وأنهى وجود المجتمع المتوسطي الجامع الذي استجمع قوته منه سابقاً.

يُضيف أنه مع انزعال أوروبا بسبب هذا الحدث المدمر، انهارت كل مظاهر الحياة المدنية في الغرب وتركزت سلطته السياسية على الممتلكات من الأراضي. واختفت الطبقات التجارية السابقة للمنطقة بعد وقت قصير، وباتت السلطة الإدارية متركزة بين أيدي الكنيسة. بالتالي، يؤكد بيرين أن الفتوحات الإسلامية حولت عالم الإفرنج من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الإقطاعي الطبيعي الذي ميز القرون الوسطى في الغرب.

بالتالي، يرى بيرين أن الفتوحات الإسلامية كانت السبب وراء الأحداث السياسية والاجتماعية الاقتصادية فائقة الأهمية. فقد أدت إلى تغيير شكل الحكومة في أوروبا وفي العلاقة بين الكنيسة والدولة ودور الكنيسة في المجتمع تغييراً جذرياً.

بلغت هذه العملية التطورية الطويلة، بدورها، أوجها يوم عيد الميلاد عام 183هـ/800م مع تتويج شارلمان إمبراطوراً لروما - وهو الحدث الذي أسس الإمبراطورية الرومانية المقدسة. فهو يحاول أن يبرهن أن النبي محمد (ص) مهّد الطريق لشارلمان وأنه⁽¹¹⁾:

يصحّ إذا القول إنه من غير محمد، لم يكن من الممكن تصوّر شارلمان. فاستنتج، موجزاً تأثيراته الاقتصادية المفترضة، أنه⁽¹²⁾:

إذا اعتبرنا أنه خلال المرحلة الكارولينجية، توقف التنقيب عن الذهب؛ وأن إقراض المال بالفائدة كان ممنوعاً؛ وأنه لم يعد يوجد بعد الآن طبقة محترفة من التجار؛ وأنه توقف استيراد المنتجات الشرقية (البردى والتوابل والحري)؛ وأن تداول العملة قد انخفض إلى حده الأدنى؛ وأنه لم يعد بإمكان الشخص العادي الكتابة والقراءة؛ وأن الضرائب لم تعد منظمة؛ وأن البلدات كانت مجرد قلاع، يمكننا القول من دون تردد إننا نواجه حضارة تراجعت إلى مرحلة زراعية بحتة، لم تعد بحاجة إلى التجارة والدين والتبادل العادي للحفاظ على نسيجها الاجتماعي.

بالتالي، من خلال ربط بيرين الفتوحات الإسلامية بالتقدم التجاري والصناعي في أوروبا الغربية، صوّر التمزق في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي للوحدة والأمن اللذين فرضهما السلام الروماني Pax Romana على المتوسط على أنه الحدث المؤثر الوحيد الذي أدّى إلى مرور القارة بالعصور المظلمة المدمرة.

مضى حتى الآن ثلاثة أرباع قرن على مناقشة هذه النظرية. وشارك في هذه المناقشة العديد من أهم علماء القرون الوسطى مثل باينز Baynes⁽¹³⁾ وموس Moss⁽¹⁴⁾ ولاتوش LaTouche⁽¹⁵⁾ وأدلسون Adelson⁽¹⁶⁾ ووايت White⁽¹⁷⁾ وليون Lyon⁽¹⁸⁾. في الواقع، يمكن القول إن جهودهم شككت بشكل عام بصحة فرضية بيرين واعتبارها قاعدة لتفسير الانهيار الاقتصادي لأوروبا الغربية.

فمنذ حكم تيبيريّاس Tiberias ونيرون في أواسط القرن الميلادي الأول، حصل نقص كبير في عدد السكان وظهرت موجة من السخط الشديد بين عامة الإمبراطورية الرومانية⁽¹⁹⁾. في الواقع، أدّى التراجع العام في حجم الصادرات الاقتصادية المنتجة التي بلغت ذروتها في القرن الثالث، إلى إصدار الإمبراطور ديوكلتيان Diocletian "مراسيم عام 301". وهي مراسيم خفّضت من قيمة العملة الرومانية وحددت أسعار البيع بالفرق بمستوى معين لمحاربة التضخم المتفشّي.

مع أن إصلاحات ديوكلتيان وقسطنطين بعده قد أخرت انهيار الإمبراطورية الرومانية الحتمي لعدة قرون، إلا أن البذور الأولى لدمارها قد سبق وتجنّذت قبل الرؤى التي أدّت إلى ظهور الإسلام والتي نزلت على النبي محمد (ص) في بداية القرن السابع الميلادي.

وثقّت هذه التطورات العميقة بما فيه الكفاية في المراجع الغربية الأكثر تقليدية بشكل لا تحتاج فيه إلى مزيد من الدراسة هنا. فيكفي أن نقول إن بعض التراجع المالي والصناعي المحلي في الإمبراطورية يُظهر بوضوح أسباب انهيارها السريع من القرن الثالث حتى الخامس الميلادي⁽²⁰⁾.

لكن فيما تمّ تصويب جزء من فرضية بيرين على الأقل، لم يقيم أي مؤرّخ - من وجهة نظر أوروبية - بدراسة شاملة للتشوهات الخطيرة التي طالت الإدراك الخاطئ التقليدي لتاريخ الشرق الأدنى الاقتصادي بسبب هذه الفرضية. فلم يقدم أحد، بالطريقة الشاملة التي تحاول هذه الدراسة اتّباعها، الإجابة عن السؤال حول ما كان يحصل بالفعل تجاريًا واقتصاديًا في الجانب العربي (الإسلامي) من البحر المتوسط.

إن أسباب عدم الإجابة عن هذا السؤال لا تعدّ ولا تحصى. من بين هذه الأسباب أن العديد من أهم مؤرخي القرون الوسطى الغربيين لا يستطيعون مقاربة المراجع العربية لغويًا؛ فيما أعار غيرهم من العلماء الشرقيين اهتمامًا أكبر لدلالة الإسلام الدينية بدلاً من الأبعاد الاقتصادية التي تحمل الأهمية عينها. فضلاً عن ذلك، فيما نجح بعض المؤرخين المرموقين، ومن بينهم دينيت Dennett واهرنكروتز ولوبيز وريسينغ Riising وأشتور وكاهن، بتناول أوجه محددة من فرضية بيرين من وجهة نظر الشرق الأدنى⁽²¹⁾، لم يحاول أحد أن يباشر بدراسة معمقة للمحرّك الاقتصادي والدافع التجاري اللذين قادا دار الإسلام - وتأثيراتهما الخطيرة في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب - بالشكل العميق الذي تستحقّه هذه المسائل.

في الواقع، حتّى هذه الجهود الجديرة بالاهتمام لم تسلم، في الكثير من الأحيان، من الأخطاء الجسيمة. فواء ملاحظة أولية بأنه لا يمكن تحديد توجه أي تدفق تجاري وحجمه بشكل دقيق من اختفاء سلعة فاخرة واحدة (أو حتّى ثلاث أو أربع) من السجلات التجارية، تكمن حجة أكثر إقناعاً في مكان آخر. في الواقع، تؤكّد أدلة قاطعة في مختلف مراجع القرون الوسطى للشرق الإسلامي والغرب المسيحي أنه كان يتم استيراد مثل هذه السلع من العالم الإسلامي. في حالات أخرى، تقدم مراجع القرون الوسطى، حين تُظهر حصول تغيير فعلي في مسار التجارة بسلع معينة، تفسيراً منطقيًا لمثل هذه التطورات غير المتصلة بفتوحات المسلمين.

على سبيل المثال، لا يمكن إرجاع التخلي السريع عن استخدام البردى في الخزائن الأوروبية إلى توقف إنتاجه في الشرق الأدنى، أو إلى اختراع الورق كما اعتبر العديد من المستشرقين الحديثين. فالجغرافي الإسماعيلي العربي من القرون الوسطى، ابن حوقل، يرى أن البردى كان لا يزال يزرع في صقلية عام 367هـ/977م وأن الحاكم كان الشخص الوحيد الذي يتمتع بصلاحية استخدام الورق⁽²²⁾.

يؤكد الإصطخري، بدوره، أن الورق كان يُصنع في عصره - في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي - في الشرق الأقصى بشكل أساسي⁽²³⁾؛ بينما يقول المقدسي إن صناعته كان تتم على نطاق ضيق في المشرق فقط⁽²⁴⁾، وهو رأي يشاركه فيه ناصر خسرو⁽²⁵⁾.

إذاً، نظراً لوجود هذه الأدلة يبدو أن توقف استخدام البردى في بلاد الغال الميروفنجية خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي قد نتج عن خلاف بين الإمبراطور البيزنطي جوستينيان الثاني والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (توفي عام 86هـ/705م) في أواخر القرن الأول الهجري/السابع الميلادي؛ حيث استبدل الخليفة البسملة البحتة، فأعاد الثالث الأقدس المسيحي على الطراز والبردى الخاصة بالتصدير.

في الواقع، يفسّر المؤرّخ العربي، البلاذري، في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أن الخليفة عبد الملك حظّر تصدير لفافات البردى إلى بيزنطية بسبب هذا الخلاف⁽²⁶⁾:

قالوا كانت القراطيس تدخل بلاد الروم من أرض مصر ويأتي العرب من قبل الروم بالدنانير فكان عبدالله بن مروان أول من أحدث الكتاب الذي يكتب في رؤوس الطوامير من قُل هو الله أحد وغيرها من ذكر الله فكتب إليه ملك الروم أنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه فإن تركتموه وإلا أتاكم في الدنانير في ذكر نبيكم ما تكرهونه، قال: فكبر ذلك في صدر عبد الملك فكره أن يدع سنة حسنة سنّها فأرسل إلى خالد بن يزيد بن معاوية فقال له [كذا] وأخبره الخبر فقال: افرخ روعك يا أمير المؤمنين حرّم دنانيرهم فلا يتعامل بها

واضرب للناس سككاً ولا تُعف هؤلاء الكفرة مما كرهوا في الطوامير، فقال عبد الملك فرّجتها عني فرّج الله عنك وضرب الدنانير، قال عُوانه بن الحكم وكانت الأقباط تذكر المسيح في رؤوس الطوامير، وتنسبه إلى الربوبية تعالى الله علوًّا كبيراً، وتجعل الصليب مكان بسم الله الرحمن الرحيم فلذلك كره ملك الروم ما كره واشتدّ عليه تغيير عبد الملك ما غيره، وقال المدائني قال مسلمة بن مُحارب، أشار خالد بن يزيد على عبد الملك بتحريم دنائيرهم ومنع التعامل بها وأن لا يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس فمكث حيناً لا يحمل إليهم.

بالتالي، بعدما استبعد بيرين فكرة اختفاء البردى من خزائن أوروبا، يتابع قائلاً:

يُطبق الشيء نفسه، بالطبع، على خمور غرة التي اختفت أيضاً.

ويؤكد دينيت Dennett بالشكل عينه⁽²⁷⁾:

لم تعد خمور غرة تُصدّر، أو حتى تُنتج، بما أنه ليس من الخطأ افتراض أن المسلمين أعاقوا إنتاجها بعد التحريم القرآني المعروف للخمر.

مع أن هذا الاعتقاد ليس خاطئاً، إلا أنه من غير المرجح أن يقدم تفسيراً كافياً لمثل هذه التغيرات في ممارسة تجارة الخمور الدولية كما يمكن أن يكون قد حصل في بداية القرون الوسطى.

يحرم القرآن الكريم، بلا شك، شرب الخمر:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾. (سورة البقرة، الآية 219)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. (سورة المائدة، الآية 90).

إلا أن المراجع الإسلامية نفسها توثق، على الرغم من هذه التعاليم القرآنية، استمرار استهلاك الخمر في بلاد المسلمين. ويشهد كل من ابن الأثير

على سبيل المثال، لا يمكن إرجاع التخلي السريع عن استخدام البردى في الخزائن الأوروبية إلى توقف إنتاجه في الشرق الأدنى، أو إلى اختراع الورق كما اعتبر العديد من المستشرقين الحديثين. فالجغرافي الإسماعيلي العربي من القرون الوسطى، ابن حوقل، يرى أن البردى كان لا يزال يزرع في صقلية عام 367هـ/977م وأن الحاكم كان الشخص الوحيد الذي يتمتع بصلاحية استخدام الورق⁽²²⁾.

يؤكد الإصطخري، بدوره، أن الورق كان يُصنع في عصره - في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي - في الشرق الأقصى بشكل أساسي⁽²³⁾؛ بينما يقول المقدسي إن صناعته كان تتم على نطاق ضيق في المشرق فقط⁽²⁴⁾، وهو رأي يشاركه فيه ناصر خسرو⁽²⁵⁾.

إذاً، نظراً لوجود هذه الأدلة يبدو أن توقف استخدام البردى في بلاد الغال الميروفنجية خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي قد نتج عن خلاف بين الإمبراطور البيزنطي جوستينيان الثاني والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (توفي عام 86هـ/705م) في أواخر القرن الأول الهجري/السابع الميلادي؛ حيث استبدل الخليفة البسملة البحتة، فأعاد الثالث الأقدس المسيحي على الطراز والبردى الخاصة بالتصدير.

في الواقع، يفسّر المؤرّخ العربي، البلاذري، في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أن الخليفة عبد الملك حظّر تصدير لفافات البردى إلى بيزنطة بسبب هذا الخلاف⁽²⁶⁾:

قالوا كانت القراطيس تدخل بلاد الروم من أرض مصر ويأتي العرب من قبل الروم بالدنانير فكان عبدالله بن مروان أول من أحدث الكتاب الذي يكتب في رؤوس الطوامير من قُل هو الله أحد وغيرها من ذكر الله فكتب إليه ملك الروم أنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه فإن تركتموه وإلا أتاكم في الدنانير في ذكر نبيكم ما تكرهونه، قال: فكبر ذلك في صدر عبد الملك فكره أن يدع سنة حسنة سنّها فأرسل إلى خالد بن يزيد بن معاوية فقال له [كذا] وأخبره الخبر فقال: افرخ روعك يا أمير المؤمنين حرّم دنانيرهم فلا يُعامل بها

واضرب للناس سكتاً ولا تُعف هؤلاء الكفرة مما كرهوا في الطوامير، فقال عبد الملك فرّجتها عني فرّج الله عنك وضرب الدنانير، قال عُوانه بن الحكم وكانت الأقباط تذكر المسيح في رؤوس الطوامير، وتنسبه إلى الربوبية تعالى الله علواً كبيراً، وتجعل الصليب مكان بسم الله الرحمن الرحيم فلذلك كره ملك الروم ما كره واشتدّ عليه تغيير عبد الملك ما غيره، وقال المدائني قال مسلمة بن مُحارب، أشار خالد بن يزيد على عبد الملك بتحريم دنانيرهم ومنع التعامل بها وأن لا يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس فمكث حيناً لا يحمل إليهم.

بالتالي، بعدما استبعد بيرين فكرة اختفاء البردى من خزائن أوروبا، يتابع قائلاً:

يُطبق الشيء نفسه، بالطبع، على خمور غزة التي اختفت أيضاً.
ويؤكد دينيت Dennett بالشكل عينه⁽²⁷⁾:

لم تعد خمور غزة تُصدّر، أو حتى تُنتج، بما أنه ليس من الخطأ افتراض أن المسلمين أعاقوا إنتاجها بعد التحريم القرآني المعروف للخمر.

مع أن هذا الاعتقاد ليس خاطئاً، إلا أنه من غير المرجح أن يقدم تفسيراً كافياً لمثل هذه التغيرات في ممارسة تجارة الخمور الدولية كما يمكن أن يكون قد حصل في بداية القرون الوسطى.

يحرم القرآن الكريم، بلا شك، شرب الخمر:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾. (سورة البقرة، الآية 219)
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾. (سورة المائدة، الآية 90).

إلا أن المراجع الإسلامية نفسها توثق، على الرغم من هذه التعاليم القرآنية، استمرار استهلاك الخمر في بلاد المسلمين. ويشهد كل من ابن الأثير

وابن كثير أن أفضل الخمر سوريا كانت تباع آنذاك إلى مكة؛ كما ثمة العديد من الإشارات في المراجع إلى شرب الخمر وتجار الخمر والقوافل التي تنقل الخمر من سوريا والعراق. في الواقع، تصف أحد المصادر سوريا على أنها أرض الخمر⁽²⁸⁾.

ويبدو أيضاً أن شرب المشروبات المسكرة كان منتشرًا بين العامة؛ إذ إن المسيحيين الأقباط في مصر كانوا يستهلكونه بكثرة خلال احتفالهم بعيد الغطاس. وكان للعديد من المنازل المصرية الغنية في بداية الحقبة الإسلامية خدام معروف باسم الشرايبي؛ وهي مهنة لا تختلف عن مهنة الساقلي الحديثة.

ويتكلم المتقي الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، عن عادات الشرب الأسطورية لرعماء مصر في عصره؛ كما تقدّم وثائق الجنيزا أدلة على أن الخمر كان يُعرض علانية في الأسواق للبيع. ويروي المقرئ أن حكام مصر في تلك الفترة - الفاطميين - فرضوا الضرائب على بيع البيرة والنبيذ في مصانع خمر مصر⁽²⁹⁾.

باختصار، وبناءً على الشهادات المباشرة للمصادر الأولية نفسها، يبدو من المستبعد أن التعاليم القرآنية قد قلّلت كثيرًا من إنتاج الخمر داخل دار الإسلام أو منعت تصديرها إلى أوروبا المسيحية في بداية القرون الوسطى.

في الواقع، الاحتمال الأكبر هو أن النمو السريع آنذاك لصناعة الخمر المحلية في أوروبا الغربية جتّبت أوروبا الحاجة إلى منافسة الخمر المستوردة من مناطق بعيدة مثل غزة. فتحت حكم شارلمان، على وجه الخصوص، توسعت هذه الصناعة توسعًا ضخمًا؛ فيما بدأ رواد صنع الخمر في بلاد الغال بإنتاج مختلف أنواع النبيذ البيرغندي والبوردو عالي الجودة في المناطق نفسها التي اشتقت منها أسماء هذه الخمر.

كانت فرنسا آنذاك تطوّر سمعة عالمية خاصة بها. فمع تبادل المبعوثين بين شارلمان وهارون الرشيد - وهو تبادل ستتكلّم عنه بإسهاب في الأقسام

اللاحقة وفي الملحق "أ" - أحضر مبعوثي شارلمان معهم من الشرق الأدنى التوابل المشرقية الخاصة بتقنية الخمور، وأحضروا كذلك الخمور الإفريقية التي بدأت شهرتها تتنامى بفضل نوعيتها العالية لدرجة أنها قد بدأت تُصدّر إلى الشرق.

في الوقت عينه، عمل العديد من التجار اليهود الذين يتمتعون بمنزلة خاصة وبالحماية من قبل الملوك الكارولينجيين كسماسرة مهمين للخمور في جنوب فرنسا؛ فعبروا دروباً غطت فعلياً العالم المعلوم بأسره من إسبانيا إلى الصين. ويشهد ابن سعيد أن الخمور الفرنسية كان عليها طلب كبير في إنجلترا⁽³⁰⁾:

في هذه الدولة، ثمة مناجم ذهب وفضة ونحاس وقصدير. ولكن ليس لديهم كروم بسبب البرد القارس. فينقل الناس ما تنتجه هذه المناجم من معادن إلى فرنسا ويستبدلوها بالخمّر. هذا هو السبب وراء امتلاك حاكم فرنسا كمية ضخمة من الذهب والفضة(!)

بالتالي، نظراً إلى سوق التصدير المزدهر هذا، من المرجح أن الإنتاج المحلي المنافس، وليس الحظر التجاري الإسلامي، هو الذي أزال خمور غزرة من حانات بلاد الغال وموائدها.

بالشكل عينه، أثبتت دراسات ساب Sabbe ودوفيس Devisse ولومبار ولويس وليستوكوي Lestocquoy وغيرهم، أن استيراد أوروبا الغربية للتوابل من العالم الإسلامي استمر خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي وصولاً إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي⁽³¹⁾.

إضافة إلى ذلك، تدعم الأدلة في الوثائق الأوروبية خلال القرون الوسطى مزاعمهم هذه. فعلى سبيل المثال، يؤكّد مرسوم أصدره الملك الميروفينيني شيلبيريك الثاني في الثاني من شهر رمضان عام 98/التاسع عشر من نيسان عام 717، ما أعلنه أسلافه كلوتير الثالث (توفي عام 53هـ/673م) وشيلديريك الثالث (توفي عام 55هـ/675م)؛ وينص هذا المرسوم على إعفاء دير كوري

من المكوس على مختلف البضائع المستوردة من دار الإسلام، وعلى السماح بإطلاق مجموعة واسعة من السلع التي تشمل البردى ومختلف التوابل الشرقية من دار في فوس⁽³²⁾.

ويؤكد الراهب ألكوين الذي ترأس مدرسة القصر Palace school الخاصة بشارلمان في بداية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أن العديد من التوابل الشرقية كانت متوفرة في البلاط الملكي الكارولنجي في عصره. وثمة أيضاً لائحة طويلة من التوابل ملحقة بقوانين رئيس دير الرهبان، أداهارب، عام 207هـ/822م⁽³³⁾.

ولاحظ الرحالة ابراهيم بن يعقوب الطروشي الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي انتشار السلع مثل الفلفل والزنجبيل والأقمشة والناردين والخولنجان وكبش القرنفل حين زار ماينز عام 362هـ/972م؛ كما ثمة تقارير تشير إلى تفاوض أسقف ماينز لشراء كمية ضخمة من التوابل الشرقية في تلك الفترة أيضاً⁽³⁴⁾.

اعتقد بيرين كذلك، كما تشير المصادر، أن "استخدام الحرير كان مجهولاً بشكل شبه تام في تلك الفترة"⁽³⁵⁾. لكن هناك أدلة مهمة تثبت أن كلاً من الحرير والأرجوان والقماش المقصّب أو المطرّز كان يُستخدم بوفرة في أوروبا الغربية⁽³⁶⁾؛ أما المؤرخ المسيحي ثيودولفيس Theodolphus (توفي عام 206هـ/821م) فيقول إنه تمّ استيراد مجموعة متنوعة من الأقمشة الفاخرة المصنّعة في الشرق الأدنى إلى مدينة أرل الفرنسية، في عصره⁽³⁷⁾، وكان الأرجوان والحرير الشرقيان يُطلبان في تلك الفترة لحياكة الرداء الكهنوتي في المراسم الكنسية ويعتبران كرمزين أولين للسلطة الدنيوية في البلاط الملكي في القسم الأكبر من أوروبا الغربية.

علاوة على ذلك، توفر دراسات كل من سابي Sabbe ولوبيز ولويس ودينيت ولومبار وغيرهم أدلة كثيرة من المراجع الموثقة الأوروبية الغربية خلال القرون الوسطى تظهر توفر كمية كبيرة من الأقمشة عالية الجودة المصنّعة في

الشرق الأدنى وانتشارها في البلاطات المسيحية والكنائس خلال تلك الفترة كلها؛ وهي الأدلة الغائبة عن دراسة بيرين السطحية لمؤشرات التجارة في ذلك العصر⁽³⁸⁾.

أضف إلى ذلك، يسند بيرين افتراضه الغريب حول توقف التجارة إلى إجتاهات عداء إسلامي نظري مفترض، اعتبر أنها حثّت المسلمين على حصار المتوسط وحظر نشاطاته التجارية المربحة السابقة. أي⁽³⁹⁾:

أصبح البحر المألوف وشبه العائلي الذي وحد أجزاء هذه الدولة كلها يشكل عائقاً بينهم...

فجأة الآن، تمزّقت الأراضي التي ولدت فيها الحضارة؛ وتم إحلال الدين الإسلامي بدل الإيمان المسيحي، واستبدل القانون الروماني بالشرعية الإسلامية واللسان الإغريقي اللاتيني باللسان العربي.

كان البحر المتوسط لفترة طويلة بحيرة رومانية؛ وأصبح الآن، في الجزء الأكبر منه، بحيرة مسلمة... البحر الذي كان حتى الآن مركز المسيحية، بات يشكل حدودها.

دُمّرت الوحدة المتوسطية... كان هذا هو الحدث الأهم في التاريخ الأوروبي الذي حصل منذ حروب قرطاجة. وكان نهاية النظام الكلاسيكي وبداية القرون الوسطى.

من الضروري ملاحظة أن بيرين بنى استنتاجاته بشكل أساسي على تسع مواجهات بحرية تمت بين الشرق والغرب. وهي مواجهات - يذكرها من مصادر غربية تقليدية من القرون الوسطى - حصلت خلال الفترة الممتدة بين عام 21هـ/642م و97هـ/715م. لكن إذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار، وفق أدلته، فإن هذه المواجهات البحرية التسع هي الصدمات المهمة الواضحة الوحيدة التي دخل فيها الأسطول الإسلامي في القرن الأول من نشوء دار الإسلام - أي بمعدل مواجهة واحدة في القرن الواحد - لذا يبدو من الضروري طرح السؤال الآتي: هل من الممكن أن تكون هذه الندرة في المواجهات هي التي مزّقت تماماً وحدة المتوسط الشرقي بكامله كما يقترح بيرين؟⁽⁴⁰⁾

للإجابة عن هذا السؤال بالعمق الموضوعي الكامل الذي يستحقه، استعانت هذه الدراسة بمجموعة أوسع من مراجع القرون الوسطى - سواء أكانت شرقية أم غربية - من تلك التي درسها بيرين ودينيت ور. س. لوبيز وغيرهم من الذين تناولوا مسألة الأمن البحري على المتوسط في الفترة الواقعة بين القرن الأول والثالث الهجري/السابع والعاشر الميلادي.

داخل هذه العملية، رصدت الدراسة 43 معركة بحرية إسلامية جديدة بالملاحظة على البحر المتوسط خلال فترة الـ 160 عاماً بين عام 25هـ/ 645م و291هـ/ 904م، أي بمعدل معركة واحدة كل 3.3 أعوام. وتشير المعلومات إلى أنه خلال فترة السبعين عاماً من سنة 25هـ/ 645م - وهو تاريخ تدشين البحرية الإسلامية - و97هـ/ 715م - وهي مرحلة يعتقد بيرين أن التجارة المتوسطية قد استمرت خلالها بكامل قوتها وسطوتها - حصلت 26 مواجهة أي بمعدل 2.7 مواجهات سنوياً.

لكن خلال السبعين السنة التالية، أي من العام 97هـ/ 715م حتى 168هـ/ 785م، حين يؤكد بيرين أن الأعمال العدائية المسلمة الصريحة دمرت تماماً التجارة على البحر، حصلت 17 مواجهة ماثلة فقط، أي بمعدل مواجهة واحدة كل 4.1 عام كما سيظهر الملحق "ز".

بالتناقض مع ذلك، لم ير بيرين أنه قد حصل أي توقف في التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة بين عام 25هـ/ 645م و97هـ/ 715م، وهي الفترة التي كانت فيها الأعمال العدائية البحرية الإسلامية المزعومة في أوجها بحسب ما تشير الأدلة؛ إنما وجد التجارة في حالة يُرثى لها تماماً بسبب هذه المواجهات التي بدأت حين انتهت الفتوحات الإسلامية وبدأ الخطر البحري المسلم بالانحسار.

بتعبير آخر، كان من المفترض أن تكون لدى بيرين وثائق تاريخية تثبت أن ما معدله مواجهة بحرية واحدة كل 4.1 عام في الفترة الممتدة بين عام 97هـ/ 715م و168هـ/ 785م قد أزال تماماً التجارة على المتوسط؛ فيما

حصول مواجهة واحدة كل 2.7 أعوام في العقود السبعة الماضية لا تؤثر بهذا الشكل في التجارة. في الواقع، ينخفض المعدل إلى مجرد مواجهة بحرية واحدة كل 6.6 أعوام خلال الـ 119 سنة الآتية (169هـ/785م - 291هـ/904م) لإكمال مدة الـ 259 عامًا التي حلّلتها بيرين.

إلا أنه لا ينبغي أن تُفاجأ بهذه الندرة في الأسباب القابلة للإثبات منطقيًا، بما أنه لم تتم أي واحدة من هذه المواجهات المذكورة مع سفن تجارية، كما توضح مصادر القرون الوسطى. في الواقع، أغلبية هذه المواجهات كانت تحصل مع الأساطيل الحربية البيزنطية ومحتوياتها، أي مع بيزنطية التي لم تفرق في عصر عميق من الظلام، وليس مع أوروبا الغربية المسيحية التي غرقت في ذلك العصر القاتم!

وهنا يُطرح مجددًا السؤال الأساسي التالي: هل يمكن أن تكون الأعمال العدائية الإسلامية البحرية المزعومة على البحر المتوسط خلال القرون الوسطى، هي السبب وراء تعطيل الأنماط التجارية الكلاسيكية في القدم لدرجة أنها أدت إلى غرق أوروبا المسيحية في مستنقع من الإقطاعية؟ في الواقع، على ضوء الأدلة المتوفرة، يبدو أن هذا الاحتمال مستبعد.

على العكس من ذلك، ربما مثل ظهور الإسلام خلاص هذه القارة العسكري. نظرًا إلى المكانة الملائمة التي وجدت بيزنطية نفسها فيها في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي مع بداية الفتوحات الإسلامية، وبعدها ألحقت هزيمة مدوية بعدوّها اللدود، بلاد فارس، في سلسلة طويلة من الحملات التي أطلقها الإمبراطور هرقل (توفي عام 20هـ/641م) ضد نظيره الساساني، كسرى الثاني، بين العام 614 و630 ميلادي⁽⁴¹⁾، حتى أن بيرين يؤكد⁽⁴²⁾:

لقد استعادت بيزنطية لتو هيبتها، ويبدو مستقبلها الآن مضمونًا من خلال انهيار عدوّها التاريخي (بلاد فارس) واستعادتها لإمبراطوريات سوريا وفلسطين ومصر. الصليب المقدس الذي نُقل بالقوة لوقت طويل أُعيد بنجاح إلى القسطنطينية... بعد ذلك، كان من الطبيعي التوقع بأن يُكمل هرقل سياسة غربية قديمة (وهي محاولة غزو أوروبا) من خلال جوستينيان.

إلا أن التوحيد المنتظر للدولة للإمبراطورية الرومانية السابقة لم يحصل آنذاك. والسبب الأساسي وراء ذلك هو أن سلطة ضخمة جديدة - أي دار الإسلام - ظهرت فجأة على السفوح الشرقية والجنوبية للإمبراطورية البيزنطية. وعنى هذا الواقع الجغرافي الجديد، أن على بيزنطية الآن تبني وضعية دفاعية ضد أي هجوم إسلامي محتمل، وهي الوضعية التي تمنع المسلمين بعد ذلك من القيام بهجمات مسلحة عدائية ضد الغرب المسيحي.

يستنتج لوبيز في تقييمه للتأثيرات السياسية العميقة لهذه التطورات العسكرية الخطيرة ما يلي⁽⁴³⁾:

إذا جعل الألمان ولادة أوروبا ممكنة، فقد جعلها المسلمون محتومة. فلولا محمد، لكانت بيزنطية، المحررة من خطر بلاد فارس، قد جدّدت خطة جوستينيان لإعادة غزو الغرب. حتى من دون إعادة توحيد سياسية، لكان ازدهر مجتمع روحي واقتصادي جديد، متجهًا صعودًا نحو الشمال، ولكن متركزًا على البحر المتوسط، على أنقاض السلالة القديمة للجمهورية الرومانية. لم يعد هذا احتمالاً حين توجّب على بيزنطية تحصين نفسها، عسكرياً وتجارياً، داخل ما تبقى من حصتها من أوروبا، في حين كانت الشواطئ الأفريقية والآسيوية للبحر المتوسط متصلة من خلال الدين والقانون واللغة والمؤسسات وحتى نمط الحياة بمجموعة ثقافية أخرى - ألا وهي المجتمع الإسلامي.

وتظهر الأدلة أنه عوضاً عن الحكم على أوروبا الغربية بأنها كانت تمر بعصر مظلم هجومي، كما ادعى البعض، فإن نجاح الانتصارات الإسلامية الأولى ربما حافظ فعلياً على استقلال المنطقة من الغزو البيزنطي، عبر إجبار الأخير على الانتقال من نهج توسعي إلى وضعية دفاعية عسكرياً داخل حدودها.

كان بيرين مهتماً أيضاً باختفاء العملة الذهبية من الاقتصاد الأوروبي الغربي؛ وبالانتقال إلى العملة المقدرة بالفضة الناتجة عن إصلاحات شارلمان الضخمة في العملة. أي⁽⁴⁴⁾:

لم يأت الإصلاح المالي في القرن التاسع بالتزامن فقط مع الإفقار العام في الفترة التي أُجري فيها، بل أيضاً مع تداول النقود الذي كان جديراً بالملاحظة

نظراً لخفته وعدم ملائمته. فمراكز الجذب الغائبة القادرة بشكل كاف على سحب المال بقوة من مناطق بعيدة، بقيت، إذا جاز التعبير، راكدة.

إلا أن دروس التاريخ الاقتصادي توضح أن اللجوء إلى العملة الفضية هو، بحد ذاته، ليس عارضاً من عوارض الركود التجاري. فقد بلغت الإمبراطورية الساسانية ذروتها الاقتصادية في القرن السادس مستخدمةً النقود الفضية في أهم عملياتها التجارية؛ كما ازدهر النصف الشرقي من دار الإسلام خلال القرون الوسطى تجارياً باستخدام الدرهم الفضي.

ويجادل البعض حول أن النشاط التجاري هو الذي دفع شارلمان إلى الانتقال نحو قاعدة مالية فضية. ويؤكد كل من لومبار ودوهرد Doehaerd، على سبيل المثال، في عرض أولي لقانون غريشام، أن الكميات الهائلة من الذهب الذي أتى به المسلمون إلى كارولينجيا عبر مرافقها المتوسطة دفع هذه الأخيرة إلى التخلص من قطعها السيئة بنفسها وإخراجها من التداول بحيرة شارلمان فعلياً على البدء بإصلاح العملة⁽⁴⁵⁾.

يشير كل من هودجز Hodges ونونن Noonan إلى أنه حين تراجعت التجارة الخارجية العباسية منذ العام 815م وحتى عشرينات القرن عينه (200-215هـ) - بسبب أزمة سياسية داخلية مدمرة نتجت عن وفاة هارون الرشيد وما تبعها من نزاع بين أبنائه على الخلافة - وحين حصل عجز ضخّم في الميزانية بسبب المصاريف الضخمة الضرورية للبدء ببناء عاصمة عربية جديدة - وهي سامراء - سرّعت الخسارة المرافقة للحافز الاقتصادي الخارجي من وقوع أزمة اقتصادية خطيرة لخليفة شارلمان، أي لويس التقي، وللإمبراطورية الرومانية المقدسة أيضاً⁽⁴⁶⁾.

ولم تنتقل كارولينجيا بالضرورة إلى العملة الفضية لأن الاقتصاد المتضائل في أوروبا الغربية لم يعد بحاجة إلى العملة المقدرة بالذهب للقيام بأعمال تجارية كبرى، كما اقترح بوتتي Bautier وغيره. فعلى سبيل المثال مولت الولايات المتحدة الإمبراطورية التجارية الأكثر توسعاً في العالم خلال

القرن الواحد والعشرين من خلال أوراق نقدية من فئة لا تزيد عن 100 دولار⁽⁴⁷⁾.

إلا أن بيرين ربما قدم اعتقاده الاقتصادي الخاطئ الأكثر فداحة حين أعلن بوضوح⁽⁴⁸⁾:

من المعلوم أن التجار المسلمين لم يضعوا أنفسهم وراء حدود الإسلام. فإذا تاجروا، فعلوا ذلك فيما بينهم.

فكما تظهر الإشارات المقدمة في الفصول السابقة بشكل لا شك فيه، ثمة أدلة قوية تبين أن السلع الآتية من مناطق إسلامية كانت - بحلول نهاية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي - تعبر جميع أنحاء الكوكب المعروف آنذاك من شمال أفريقيا وإيبيريا وإسكندنافيا وروسيا وصولاً إلى الصين واليابان وكوريا وجزر الهند والهند وسريلانكا وغيرها... كما تثبت الأدلة الآتية، أنه على الرغم من بعض النزاعات المؤرّخة، كان المسلمون يجرون أعمالاً تجارية مهمة في أوروبا الغربية أيضاً.

3.5 أدلة تظهر حالة التجارة المبكرة

بين الشرق والغرب خلال القرون الوسطى

في البداية، يمكن التأكيد على أنه بينما لم تكن التجارة في أواخر أيام بلاد الغال الميروفنجية نشطة كما اعتقد بيرين، فإن الوثائق تثبت أن تجارة خليفاتها الكارولينجية - لا سيّما تجارتها بين الشرق والغرب - كانت أعظم مما توصل إليه في استنتاجه⁽⁴⁹⁾.

فثمة أدلة دامغة في مصادر الشرق والغرب خلال القرون الوسطى على أن تبادلاً تجارياً مفعماً بالحياة والنشاط كان يحصل بين دار الإسلام وأوروبا الكارولينجية المبكرة. ومن الواضح أن هذه التجارة قد تمتعت بتاريخ طويل. فقبل قرن كامل من ظهور الإسلام، لاحظ القديس غريغوري أسقف تورز

(توفي عام 594م)، في كتابه تاريخ الإفرنج Historia Francorum أن مجموعة كبيرة من السلع المصنّعة في الشرق الأدنى كانت موجودة أصلاً في فرنسا⁽⁵⁰⁾.
ويقترح المؤرخ ثيودولبوس Theodolpus أنه عند بداية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، كان التجار المسلمون يُحضرون إلى أرلز اللّآلئ والكريستال والأقمشة والجلود والبخور والعاج الهندي والتحف الفنية من آسيا والبلسم من سوريا⁽⁵¹⁾. وثمة تقرير يظهر أن في الفترة عينها، تفاوض أسقف ماينز كذلك لشراء سلع شرقية مختلفة مثل العطور والتوابل والأدوية والعاج. وتشير مراجع كنسية أخرى إلى أن البضائع عينها بلغت ألمانيا أيضاً⁽⁵²⁾.

علاوة على ذلك، توجد تقارير تثبت توفر الذهب العربي وغيره من المعادن الثمينة في فرنسا قرابة العام 238هـ/853م؛ ما يؤكّد ما قاله المسعودي حول تصدير مثل هذه المعادن من دار الإسلام إلى الغرب خلال عصره⁽⁵³⁾.
وأكد راهب فرنسي، مشيراً إلى تجارة رقيق كانت تجري آنذاك، أنه رأى في باري عام 256هـ/870م سفناً تحمل 3000 رقيق إلى مصر⁽⁵⁴⁾.

شكّلت العديد من البعثات الدبلوماسية بين شارلمان والخليفة العباسي هارون الرشيد (توفي عام 193هـ/809م) جزءاً من التاريخ الملكي الكارولينجي الذي يركّز على مختلف الهدايا القيّمة التي كانا يتبادلانها فيما بينهما⁽⁵⁵⁾. ويشير راهب سان غال Monk of Saint Gaul الشهير، على سبيل المثال، إلى أن شارلمان أرسل إلى هارون الرشيد مختلف الأقمشة الملكية الحمراء الفخمة التي كانت قيمتها آنذاك عالية جداً في بغداد⁽⁵⁶⁾؛ وهي إشارة ربما تدل على أن شارلمان كان يسعى - من خلال أساليب تسويقية مبطنّة - إلى توسيع نطاق تصدير الأقمشة من بلاد الغال إلى الدولة العباسية⁽⁵⁷⁾.

وتم تبادل المبعوثين أيضاً بين شارلمان وهارون الرشيد منذ 181هـ/797م. في الواقع، أرسل شارلمان ثلاثة وفود مختلفة إلى بلاط الخليفة، وذهب على الأقل وفدان تجاريان عباسيان بدورهما إلى أوروبا.

وترافق مع هذه البعثات كالعادة تبادل الهدايا الثمينة، وأبرزها هدية هارون الرشيد من مواد عطرية وأقمشة وساعة ورقعة شطرنج وفيل أبو العباس إلى شارلمان. ويقال إن الخليفة عرض كذلك على شارلمان أن يجعله الوصي على الأماكن المقدسة المسيحية في القدس.

يؤكد العديد من مؤرخي القرون الوسطى الأوروبيين بروز الرقيق الغربيين في تجارة تلك الفترة مع الشرق الأدنى. ويذهل الاسقف ليوتبران من كريمونا Liutprand of Cremona الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي (توفي عام 361هـ/972م)، على سبيل المثال، من الأرباح الهائلة التي جمعها التجار في فردان عن طريق تجارة الرقيق الأخصاء ثم إرسالهم بالسفن إلى إسبانيا المسلمة ليعاد تصديرهم شرقاً، وهو أمر يشاطره حوقل الرأي فيه⁽⁵⁸⁾.

واقم أسقف ليون أغوبار، بدوره اليهود بسرقة الأطفال الفرنسيين لتصديرهم كرقيق؛ وهو ادعاء يثبت ما قاله ابن خرداذبة حول دور اليهود الرادانيين في استعباد الأطفال⁽⁵⁹⁾. وتدل الأرقام التي تحويها المصادر حول تجارة الرقيق، والذين بلغ عددهم أكثر من ألف شخص في أسواق قرطبة، عن حجم هذه التجارة آنذاك⁽⁶⁰⁾. وثمة مراجع أخرى، من الشرق والغرب، تؤكد ما تشير إليه التقارير المختلفة حول تجارة كبرى متجهة نحو الشرق، وهي تجارة الرقيق والأخشاب والمعادن والأسلحة⁽⁶¹⁾.

يبدو أن شارلمان كان مهتماً بشكل خاص بالتجارة الخارجية الإسلامية لتعزيز إمبراطوريته؛ إذ أرسل عدداً من الموفدين إلى بغداد وقرطبة. وقد كان المؤرخ الاقتصادي هيد W. C. Heyd، متشبهاً برأيه القائل إن هذا الملك الكارولنجي اختار سلعة قيمة ليقدمها كهدايا يحملها المبعوثون إلى هارون الرشيد؛ وتشكل هذه الهدايا بوضوح وسائل إغراء تهدف إلى تطوير أذواق جديدة لدى المستهلك، وبالتالي إلى تعزيز التجارة⁽⁶²⁾.

ويبدو أن دار الإسلام كانت المستفيد المقصود من سياسات السوق المفتوحة الاقتصادية لشارلمان؛ بينما يقدم العديد من الجغرافيين المسلمين خلال

القرون الوسطى عددًا كبيرًا من الأدلة حول التجارة الجارية بين الإمبراطوريتين الكارولينجية والعباسية⁽⁶³⁾.

يتكلم ابن خرداذبة عن العبيد الرومان والإفرنج واللومبرديين وعن العذارى الرومان والإسبان وعن جلد القندس والأدوية والعطور والمرجان الموجود على شواطئ الفرنجة والتي صُدّرت جميعها شرقًا عبر المتوسط⁽⁶⁴⁾؛ كما يفصّل قوائم جرد حمولة التجار الراذانيين المتجهة شرقًا والآتية من أوروبا والمؤلفة من المخصّيين والرقيق من الرجال والنساء والقماش المقصّب والجوخ الثقيل والمصطكاء والسيوف وفراء القندس والخطاف وغيرها من الحيوانات⁽⁶⁵⁾.

أما ابن الفقيه فيؤكّد كذلك المتاجرة بالرقيق والقماش المقصّب والمرجان ومختلف أنواع الفراء⁽⁶⁶⁾. وشدد ابن حوقل على أن العبيد الإفرنج والغاليين غالبًا ما كانوا يُشحنون من أوروبا إلى الشرق الأدنى عبر إسبانيا⁽⁶⁷⁾؛ وهو ادعاء يتكرر في ملاحظات الاصطخري⁽⁶⁸⁾ والمقدسي⁽⁶⁹⁾. علاوة على ذلك، يذكر ابن الفقيه حصول تجارة مرور عبر شمال أفريقيا وهي تجارة الكهرمان والحديد والرصاص والزئبق - أي المواد الخام بشكل أساس - وغيرها من السلع الخام التي جاءت على الأرجح من أوروبا⁽⁷⁰⁾.

يشير ابن حوقل والمقدسي إلى أن بعض الملابس القطنية والكتّانية كانت ترسل شرقًا قادمةً من الغرب⁽⁷¹⁾؛ فيما يتكلم ابراهيم بن يعقوب الطرطوشي عن شراء المسلمين للرصاص والرقيق والفراء وغيرها من السلع القادمة من شمال أوروبا خلال إقامته في المنطقة في أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي⁽⁷²⁾. كانت خطة هارون الرشيد لفتح قناة من البحر المتوسط عبر مصر، وفقًا لرواية السيوطي، تهدف أيضًا إلى تسهيل تدفق التجارة بين الشرق والغرب⁽⁷³⁾.

ويبدو أن التجارة المعاكسة الإسلامية مع الغرب الإفرنجي اقتصرت، بدورها، بشكل أساسي على المتاجرة بالسلع الثمينة. وتتضمن هذه البضائع

القادمة من الصين، وفق ابن خرداذبة، المسك والصَّبَّار والكافور والقرفة⁽⁷⁴⁾.
ويزيد الطرطوشي على اللائحة الطويلة للبضائع الأوروبية المستوردة مختلف
التوابل من بينها الفلفل والزنجبيل وكبش القرنفل والnardين والعشبة الأوراسية
والخولنجان من الهند⁽⁷⁵⁾.

ويشير المسعودي إلى أن الفرنجة كانوا يستوردون آنذاك الفضة من
الأصقاع الإسلامية⁽⁷⁶⁾؛ وتذكر العديد من المصادر الأخرى، كما ذكرنا،
معلومات عن الاستيراد الأوروبي لمثل هذه السلع الشرقية مثل البردى والورق
والبلح وزيت الزيتون والخمور والعاج والكريستال والتحف الفنية ومختلف
أنواع الأقمشة (مثل الحرير والقماش الأرجواني والقماش المقصَّب)⁽⁷⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم بعض الأدلة الخاصة، بوجود النقود القديمة،
غزارة التبادل التجاري بين دار الإسلام وأوروبا المسيحية. فعلى سبيل المثال،
وبعد تحليل عدد من القطع النقدية التي وجدت داخل أوروبا المسيحية، استنتج
موريس لومبار Maurice Lombard أن تفوقاً تجارياً إسلامياً سيطر على المنطقة
المتوسطة بين القرن الأول الهجري/السابع الميلادي والقرن الخامس الهجري/
الحادي عشر الميلادي، وهي هيمنة تجارية حفّزت الاقتصاد الإقليمي وأعادت
تطويره. وهو الاقتصاد الذي كان، حتى ذلك الوقت، في تراجع مستمر.
ويؤكد لومبار أيضاً على أن المسلمين دفعوا مقابل استيرادهم للبضائع
الأوروبية من الرقيق والخشب والفراء وغيرها من المواد الخام، بواسطة الدنانير
الذهبية بأعداد كبيرة، فساهموها بالانتعاش الاقتصادي لأوروبا في القرن الخامس
الهجري/الحادي عشر الميلادي⁽⁷⁸⁾.

إلا أن عدداً من العلماء المعاصرين انتقدوا نظرية لومبار حول العملة انتقاداً
لاذعاً. فقد اعتبر فيليب غريرسون Philip Grierson، عام 1954م، أن عدداً من
عينات النقود المعدنية المتوفرة آنذاك شكّل قاعدة أدلة ضئيلة جداً بشكل لا تسمح
بالتوصل إلى استنتاجات حاسمة حول المجرى الفعلي للتاريخ الاقتصادي الأوروبي
الغربي خلال القرون الوسطى. بالتالي، توصل غريرسون إلى أنه⁽⁷⁹⁾:

ينبغي النظر إلى استيراد الذهب العربي بكميات هائلة كأمر غير مؤكد.

وقد دعم جان دوبليسي Jean Duplessy رأي غريرسون. فقد رأى أنه لم يتم ربط الأدلة المتوفرة كما يجب مع أدلة نصية دقيقة. إلا أن دوبليسي توصل عام 1956 إلى استنتاجاته أيضاً عبر تحليل عدد معين من العملات المعدنية الإسلامية التي كانت متوفرة آنذاك للدراسة؛ وهي تتألف من 241 ديناراً (ذهبياً) و153 درهماً (فضياً)، منها ما هو كامل ومنها ما يساوي أقل من قيمته الرسمية، وفلس (نحاسي) واحد - شكّلت كلها جزءاً من محتويات 36 كنزاً مكتشفاً في أوروبا الغربية⁽⁸⁰⁾.

أما اليوم، فيشكل مجموع عينات النقود التي قيمها غريرسون ودوبليسي جزءاً صغيراً جداً من الدليل النقدي المتوفر - فيما قيّمت دراسات علماء آخرين، مثل فيلار⁽⁸¹⁾ Villard، وبلوش⁽⁸²⁾ Bloch، ولومبار⁽⁸³⁾ وموريسون⁽⁸⁴⁾ Morrison، ونونان⁽⁸⁵⁾ Noonan مجموعات إضافية موجودة في مخزونات ضخمة مما يسمى بالنقود المعدنية الكوفية في أوروبا الغربية⁽⁸⁶⁾. وحلل فرانسوا هيملي Francois J. Himly أيضاً مخزون النقود الإسلامية في إنجلترا التي صدرت عام 106هـ/724م، بالإضافة إلى اكتشافات مماثلة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا⁽⁸⁷⁾.

ووجدت مئات القطع النقدية الأموية في أقاصي الشمال على ساحل بحر البلطيق والسويد والنرويج والدانمارك. وتضم هذه الكنوز إصدارات كل من الخلفاء وليد الأول ويزيد الثاني وهشام ووليد الثاني مروان الثاني وصولاً إلى القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي. فعلى سبيل المثال، احتوى مخزون واحد مماثل في غوتلاند، على أكثر من 4000 درهم إسلامي. وكانت العملات العباسية التي ضربت خلال حكم خلفاء مثل هارون الرشيد والمأمون والمتوكل وغيرهم في أوائل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي من بين هذه الكنوز المكتشفة. في الواقع، اكتُشفت مجموعة من 1247 قطعة نقدية عباسية في مخزون غوتلاند وحده⁽⁸⁸⁾. بالتالي، يشير الوزن الإجمالي للأدلة القائمة على

توفر العملات القديمة بأن تجارة هامة بين الشرق والغرب قد جرت، بالفعل، خلال القرون الوسطى.

في الواقع، من خلال اللجوء إلى تحليل قائم على علم القياسات، أثبت ستور بولين Sture Bolin وجود ارتباط وثيق بين أوزان الديناريوس الإفرنجي *Denarius* والدرهم الإسلامي منذ ما يفوق الثلاثة قرون. فتوصل إلى استنتاجات تظهر بشكل جلي أن انتشار العملة الفضية الإسلامية الرفيعة المتداولة آنذاك داخل أوروبا الغربية كان يتحكم مباشرة بأوزان الديناريوس وقيمتها⁽⁸⁹⁾.

علاوة على ذلك، يرهن بولين، مستنداً إلى مصادر إسلامية، أن العملة الفضية الإسلامية كانت تُنفق في أوروبا المسيحية من أجل شراء المخصّين والرقيق والفراء والسيوف ومجموعة مختلفة من السلع التجارية الأخرى. واستنتج أن كارولينجيا سعت إلى منافسة دار الإسلام تجارياً عوضاً عن تقليدها نقدياً⁽⁹⁰⁾.

أضف إلى ذلك، تثبت أدلة العملة القديمة الأخرى أن أوروبا قلّدت أحياناً النقود الإسلامية في نقشها كما في قياسها ووزنها؛ إذ يبدو أن العملة المسلمة كانت محترمة جداً في المنطقة لدرجة أن الحكام الأوروبيين قلّدوها لتسهيل دخول تجارهم المحليين في السوق التجاري. فقد حملت بعض إصدارات شارلمان الأولية للعملة، على سبيل المثال، نقوشاً إسلامية من بينها اقتباس من القرآن الكريم.

ويزخر الأدب الأوروبي خلال القرون الوسطى بالإشارات إلى المنكوس *mancus* - وذلك للدلالة على الدنانير الإسلامية المسيطرة آنذاك في السوق أو على مختلف العملات الأوروبية التي صدرت كتقليد لهذه الدنانير. وغالباً ما تُفسّر الكلمة المفردة، منكوس، على أنها اشتُقت من اسم المفعول منقوش ومن الفعل نقش⁽⁹¹⁾.

يقترح بحث مارك بلوش Marc Bloch أن المنكوس ظهر أولاً في إيطاليا عام 161هـ/778 م؛ وبعد ذلك بفترة قصيرة بات الأساس الرئيس لإنجاز معظم معاملات العملة الرسمية في أنحاء المنطقة كلها⁽⁹²⁾. فيُظهر بلوش أن

المنكوس أصبح منتشرًا في السوق لدرجة أنه كان لسعر صرفه قيمة محددة وهي 30 ديرنييرًا *Dernier* محليًا⁽⁹³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم المصادر الوثائقية مجموعة غنية من الأدلة تشهد على قبول الشعب للمنكوس قبولاً واسعاً؛ إذ يُقال، على سبيل المثال، إن ملك أوفا - ملك ميرسيا - وافق في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي على دفع 365 منكوساً ذهبياً كعبارة عن تقدير سنوي للبابا أدريان الأول في الكرسي الرسولي في روما⁽⁹⁴⁾. ويحدد مرسوم كارولينجي أصدره شارلمان بأن يُدفع إلى رجال دين فيرونا بالمانكولوس *mancolos*⁽⁹⁵⁾؛ أما وثيقة رسمية أخرى فتُظهر أن مدن إستريا - وهي بولا Pola وبارينزو Parenzo وتريست Triest وألبونا Albona - قدمت مبالغ من الأموال تعبيراً عن الإجلال والتقدير بالمانكوسوس *mancosos*⁽⁹⁶⁾. وعام 256هـ/870م، ضمن أسقف ميتر خمس قطع منكوس معدنية في جرده لأصول الكنيسة في سان ترون Saint-Trond⁽⁹⁷⁾.

علاوة على ذلك، طلب الملك أدريد Eadred (توفي عام 344هـ/955م)، في وصيته، بأن يُضرب 2000 منكوس احتفالاً بذكرى موته الوشيك⁽⁹⁸⁾. وفي القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أصدر نظام لومبرديا في إيطاليا قوانين تجارية رسمية تنص على أن يدفع أي شخص يتسبب بأذية تاجر مرخص له في بافيا، غرامة مالية بقيمة 1000 منكوس⁽⁹⁹⁾.

في الواقع، حتى البابا جوزيف الثامن دخل، في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، في تجارة العملة المقلدة، مشترياً سلاماً هشاً لمقاطعاته في وسط إيطاليا عبر القبول بأن يقدم إلى فاتحي البحر المسلمين المؤذنين 25000 منكوس فضي كعربون مودة وإجلال⁽¹⁰⁰⁾.

في الواقع، يبقى العديد من قطع المنكوس هذه موجوداً حتى اليوم كدليل على مصدرها؛ إذ تُظهر عينة أصدرها ملك أوفا، على سبيل المثال، تقليدًا مباشرًا للنقوش الإسلامية على الدنانير التي كان يصدرها آنذاك نظيره المسلم، الخليفة المنصور العباسي. وتحمل هذه العينة - الصادرة عام 157هـ/774م،

عبارة الملك أوفّا *Offa Rex* التي نُقشت رأساً على عقب إشارة إلى النقوش العربية النموذجية. وقد رجّح بعض العلماء أن هذه العملة المعدنية هي واحدة من العديد من العملات التي صدرت كجزء من الـ 365 منكوساً المذكورة آنفاً والتي قُدمت كهدية إلى الكرسي الرسولي⁽¹⁰¹⁾.

لكنه تمّ العثور أيضاً على نماذج أخرى من هذا النوع من العملات المعدنية، من بينها عملة قديمة تعود إلى ما قبل العام 263هـ/877م وُجدت في ميسان، في بربانت *Brabant*؛ وثمة عملة أخرى صدرت بين عامي 106هـ/724م و125هـ/743م وُجدت في إيستبورن في إنجلترا؛ وأخرى اكتشفت قرب بولونيا ويبدو أنها سُكّت قرابة العام 205هـ/820م⁽¹⁰²⁾.

هكذا، يميل وزن أدلة النقد إلى دعم إشارات المصادر النصية الأوروبية والإسلامية من القرون الوسطى بأنه كان هناك تبادل تجاري هام وضخم بين دار الإسلام وأوروبا المسيحية خلال القرن الثاني والثالث الهجري/الثامن والتاسع الميلادي؛ على الرغم من أن عدد العملات المتبقية التي تؤكّد حصول هذه التجارة هو أقلّ بعض الشيء من مجموع العملات التي وُجدت في منطقة البلطيق وروسيا الوسطى كما أشرنا آنفاً.

لكن ظاهرة النقود الإسلامية القديمة التي وُجدت في أوروبا غربية بعض الشيء، لأنه من المعلوم أن الحضارة الإسلامية في تلك الفترة كانت متفوقة اقتصادياً وتجاريّاً بشكل واضح على حضارة غرب أوروبا المسيحية خلال القرن الثاني والثالث الهجري/الثامن والتاسع الميلادي.

ومع أن الغرب لم يمتلك مجموعة واسعة من السلع ليصدّرها إلى الشرق الإسلامي، إلا أن ما قدّمه بالفعل هو الدعم اللوجستي الحربي الإستراتيجي: أي الرقيق والخشب والأسلحة الحديدية؛ وكما أُشير سابقاً، كانت هناك حتماً متاجرة متطوّرة ونشيطة بهذه البضائع. في هذا السياق التجاري، إذًا، يقترح المؤرّخ الاقتصادي الأوروبي، ر. س. لوبيز، وجود ميزان مدفوعات إيجابي جدّاً لصالح أوروبا في التجارة بين العباسيين والكارولينجيين⁽¹⁰³⁾:

ليس هناك طريقة مباشرة فعلية لحسبة ميزان المدفوعات في تجارة أوروبا الكاثوليكية مع الشرق البيزنطي والمسلم. لكن كل ما نعرفه حول الفجوة الاقتصادية والثقافية الواسعة التي فصلت بين هذين العالمين، وحول السلع التي كانت مسيطرة في التبادلات بينهم يسمح لنا بأن نخمن حجم هذا الميزان. من المحتمل أن أوروبا، مع مجتمعتها الخام من اللوردات الأغنياء والفلاحين المعدمين، تصرفت إزاء مجتمعات بيزنطية والإسلام الأرقى والأكثر تعقيداً مثل أية دولة متخلفة أخرى لا تسعى وراء العديد من السلع المصنّعة الأجنبية وتتمتع بفائض من المواد الخام المتوفرة للتصدير. ويميل ميزان المدفوعات عادةً، في مثل هذه الحالات، لصالح الدولة المتخلفة.

بكلمات أخرى، إذا كان لوبيز محقاً، كان ينبغي لتدفق العملة السائدة أن يكون من الشرق باتجاه الغرب وليس العكس. لكن مثل هذا التدفق المفترض، كما أشير، ليس مدعوماً بالكامل بواسطة أدلة العملات القديمة.

على الرغم من ذلك، ثمة ثلاثة تفسيرات معقولة أو تفسير جامع للثلاثة معاً، يمكن أن يحل طلسم هذه الظاهرة؛ إذ تنص إحدى الفرضيات التي قدّمها موريسون⁽¹⁰⁴⁾ وهودجز⁽¹⁰⁵⁾ وبولين⁽¹⁰⁶⁾ وبلوش⁽¹⁰⁷⁾ على أنه، بحسب الممارسة المالية السائدة آنذاك، كان يجري تدوين النقود المعدنية إما لإنشاء كنز للكنيسة أو لتطهيرها من النقوش الإسلامية وإعادة سكّها كعملة محلية. ووفق هذا التفسير، إذاً، كان الصهر المباشر لكل عملة تدخل منطقة حكم كارولينجيا.

ويساهم الخلاف المذكور آنفاً بين الخليفة عبد الملك بن مروان والإمبراطور البيزنطي جوستينيان الثاني قرابة العام 73هـ/692م حول النقوش الإسلامية على البردى المستورد والمال - وهو خلاف ذكره البلاذري - مساهمة كبرى في هذا الاعتقاد؛ إذ يقترح وجود حساسية مسيحية محتملة تجاه التجارة داخلياً باستخدام عملة تحمل نقوشاً إسلامية. أما في التجارة الخارجية، فكانت هذه النقوش، كما أشير، مصدر قوة مهمة في السوق⁽¹⁰⁸⁾. وتدعم فرضية تدوين النقود المعدنية، كما لاحظ كلود كاهن، حقيقة أنه⁽¹⁰⁹⁾:

في الوقت الذي تُكثر فيه النصوص من ذكر المنكوس، لا تشمل النقود المعدنية التي اكتشفناها الآن في الغرب أية دنائير ذهبية تقريباً.

من خلال هذه الفرضية، يدعم كاهن المؤرّخ الاقتصادي الأوروبي للقرون الوسطى، جورج دوبي Georges Duby، الذي يؤكد⁽¹¹⁰⁾:

أخذين هذه السلطة الملكية بين أيديهم، كان زعماء الشعب الإفرنجي ينوون احتكار النقد. وكان الرعايا مجبرين بأن يذوّبوا القطع النقدية الأجنبية، مما يفسّر غياب الدراهم الإسلامية في الإمبراطورية الكارولينية؛ فيما كانت هذه الدراهم منتشرة في الأطراف الأكثر بربرية من أوروبا. فقد فرض حكام كارولينيا استخدام عملة موحدة.

أخيراً، ثمة نتيجة طبيعية لاحظها كارل موريسون الذي درس احتمال وجود روابط قوية بين العملات المختلفة والتجارة الكارولينية؛ وتقول هذه النتيجة إنه وعلى الرغم من اقتراحات المصادر النصية حول وجود تجارة ناشطة وسريعة بين بلاد الغال وإنجلترا الأنجلوسكسونية خلال حكم شارلمان - وهو تدفق تجاري استمر أيضاً وبقوة خلال حكم لويس التقي، ابنه وخليفته - لم يتم العثور على عملات معدنية أنجلوسكسونية، تعود إلى تلك الفترة، داخل حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

لكن فيليب غريرسون قدّم فرضية داعمة، بل أكثر منطقية. فهو يدّعي بأن أوروبا المسيحية باعت، في تلك الفترة، سبائك ذهب إلى بيزنطية. بالتالي، جعل من الفكرة التالية مقبولة، ومؤداها أن الدنائير الإسلامية الواردة التي كان يتم الحصول عليها أو على جزء منها على الأقل عبر التجارة كانت تذوّب بهدف إعادة تصديرها⁽¹¹¹⁾.

ويؤيد المؤرّخ الاقتصادي المختص بأوروبا القرون الوسطى، روبير لاتوش، رأي زميله غريرسون عبر اقتراحه أنه ثمة احتمال قوي بأن سبائك الذهب كانت متوفرة، بينما كان البيع المباشر للنقود المعدنية الأجنبية ممنوعاً، على الأرجح، في الأسواق الكارولينية⁽¹¹²⁾.

يؤيد ستور بولين Sture Bolin فرضية تذويب العملة هذه من خلال تأكيده بأن مملكة الإفرنج كانت لا تزال تطبق آنذاك سياسة قديمة من الفعالية ضمن منطقة جغرافية محددة التي تقوم على اعتبار أن النقود المعدنية الصادرة محلياً هي العملة الوحيدة الرسمية في الأسواق المحلية⁽¹³⁾.

كان أي نوع من النقود المعدنية فاعلاً في منطقة محددة فقط؛ وفي هذه المنطقة المحددة، يُستخدم نوع واحد من النقود. بالتالي، كانت العملة، داخل إمبراطورية الإفرنج، مقيدة بالحدود الوطنية منذ حكم الميروفيجيين وحتى بداية الفترة الكارولينية، وكان هذا التقييد صارماً. من أجل التجارة الدولية، كان لا يسمح باستخدام سوى العملة الوطنية، وبالتالي كانت محددة الفعالية. مع بداية القرن التاسع، إذاً، كانت للنقود المعدنية فعالية ضمن منطقة جغرافية محددة.

تدل هذه الحقيقة على أنه مع بداية الفترة الكارولينية، لم يكن من الممكن التداول بأية عملة أجنبية داخل حدود إمبراطورية الإفرنج؛ النقود الأجنبية كلها كان ينبغي إعادة سكّها كنقود إفرنجية، أي أنها كانت تُذوّب ويستخدم معدنها لاحقاً في صنع الدرنيير الإفرنجي.

ففي تلك الفترة، فيما كانت للنقود فعالية ضمن منطقة جغرافية محددة فقط، كان ينبغي إذابة الدرنيير المتداول في منطقة معينة من الإمبراطورية وإعادة سكّها كلما عبر حدوداً محلية.

مع اختصار فرضية السيادة المحلية هذه، يبدو أنه كان يتم تذويب النقود الإسلامية غير المطلوبة للتصدير المباشر بهدف تمويل تجارة معاكسة مع دار الإسلام لمجرد أنه لم يكن لها قيمة مالية في العمليات التجارية الداخلية في المملكة الكارولينية، فيما يعاد صبّ سبائك المعادن الثمينة إلى تحف فنية أو يعاد تصديرها لتحقيق ميزان مدفوعات أكثر إيجابية على الصعيد الدولي.

بالتأكيد، على ضوء الأدلة النصية حول التجارة المزدهرة بين دار الإسلام وكارولينيا التي تكلمنا عنها آنفاً، يبرر هذا التفسير الأخير -

جزئيًا على الأقل - إيجاد عدد أقل نسبيًا من عيّنات العملة الإسلامية في أوروبا الغربية مقارنةً بأعدادها الضخمة التي اكتشفت في روسيا الوسطى ومنطقة البلطيق.

علاوة على ذلك، يبرر هذا التفسير وجود عدد هائل من السبائك المعدنية التي استخدمت لصناعة تحف فنية كنسية رائعة، على غرار القبة الذهبية التي شُيّدت فوق جسد القديس مارسيل في شالون سور سون Chalon-sur-Saône بالإضافة إلى تحول شارلمان اللاحق إلى إصدار ديرنيير فضي أثقل قرابة العام 178هـ/794م⁽¹¹⁴⁾.

وقد دُعمت هذا الافتراض أيضًا حقائق تجارية مسلم بها. من بين أهم هذه الحقائق أنه حصل آنذاك انعدام توازن قوي في سعر الصرف من الذهب إلى الفضة في المناطق التجارية المختلفة، وهو أمر ساهم مساهمةً كبيرة في اختفاء الذهب من الغرب المسيحي؛ إذ يبدو أن معدل الذهب والفضة السائد، كان 1:12 في كارولينجيا و1:14 في دار الإسلام نفسها و1:17 في بيزنطية بحسب العديد من مصادر القرون الوسطى.

من الجلي أن هذه المعدلات متفاوتة، جعلت على الأرجح من المفيد للغرب أن يصدّر ذهبه إلى بيزنطية، فحل هناك محل الفضة البيزنطية التي ربما أُستخدمت لاحقًا لسك النقود المعدنية الإفريقية. لقد حصل مسلمو تلك الفترة، في الوقت عينه، على مخزون محلي كافٍ من الذهب والفضة لينافسوا تجاريًا بفعالية في كل من الأسواق الثلاثة⁽¹¹⁵⁾.

من هنا، شكّلت هذه الفرضية التي تحتوي على بيع تبادلي معقد للعملة - وهي تقنية كانت معروفة آنذاك في الشرق والغرب - بعدًا مهمًا جديدًا للدراسة الحالية؛ إذ تقدم تفسيرًا مختلفًا بلا شكّ وأكثر منطقية من تفسير بيرين حول توجهات التجارة بين الشرق والغرب وتدفعاتها خلال القرون الوسطى، فيما تثبت في الوقت عينه وجود تدفق مستمر عموماً للتجارة الخارجية الحيوية.

4.5 الأبعاد البنيوية للتجارة الفاطمية - الأوروبية

على غرار العصور السابقة التي تمت مناقشة تفاصيل الحركة التجارية والاقتصادية فيها، من الضروري أن يبدأ فهم الحركة الاقتصادية للحوض المتوسطي خلال القرون الوسطى بفهم التجارة في تلك الفترة، وهي عبارة تبادل مهم للسلع والخدمات بين الشرق والغرب تقدم تدريجياً فيما نشأت الخلافة الفاطمية الإسماعيلية التي أفضت في آخر الأمر، وعلى الأرجح أدت إلى الحروب الصليبية.

بالإضافة إلى ذلك، بالتزامن مع هذه التجارة الناشطة، كان هناك تزايد مستمر في نقل أفكار التجارة - أي الأيديولوجيات الاقتصادية الفعالة - لا سيما من الجبهة الإسلامية التي ساهمت لاحقاً - ببلوغها الذروة خلال الحملات الصليبية - في الانتعاش التجاري الأوروبي المسيحي، وذلك من خلال مساعدة أوروبا المسيحية للخروج من إقطاعية العصور المظلمة. ويشكل هذا التطور، العميق في تأثيره في الثقافتين، نقطة تركيز متفق عليها في هذه الدراسة.

لكن، لإدراك كنهه الحوافز وراء الوجود الاقتصادي للفاطميين، من الضروري فهم طبيعة طموحاتهم ومداها الكامل. فمع أن شبكتهم التجارية الدولية كانت عالمية في امتدادها، إلا أنه في أواسط حكمهم لمصر، اتجه التركيز الأساسي لامتدادهم التجاري نحو أوروبا الغربية، ودول المدن الإيطالية التي قادت التجارة الغربية في شرق أفريقيا الشمالية على وجه الخصوص، ولعبت آنذاك أيضاً دور الوسيط الرئيس للتجارة بين الشرق والغرب.

من وجهة نظر إستراتيجية، كان من الطبيعي أن يبني الفاطميون والإيطاليون شراكة تجارية مثمرة، فيما أدت أحلام الخلفاء الإسماعيليين القديمة ببناء إمبراطورية عالمية إلى الترحيب بوجود التجار المغامرين في دولتهم؛ وهم التجار الذين يستطيعون أن يقدموا لهم الأسلحة والأخشاب والحديد وغيرها من اللوازم العسكرية الإستراتيجية.

وفقاً لذلك، ثمة أدلة دامغة على أنه فيما كان لا يزال الفاطميون في شمال أفريقيا، أنشأوا - حتى قبل مهاجمتهم لمصر عام 358هـ/969م - علاقات تجارية إيجابية مع دولتي البندقية وأمالي الإيطاليتين. في الحقيقة، إن هؤلاء هم المزودون الذين أحضروا معهم إلى الفاطميين الخشب والحديد والقار والقنب وغيرها من المواد الأولية المهمة التي مكنتهم من بناء الأسطول البحري وتجهيزه؛ وهو الأسطول الذي سيهاجم المرافئ المصرية بعد بضعة عقود⁽¹¹⁶⁾.

في الواقع، سيصبح الدعم اللوجستي الإيطالي لجهود الحرب التمهيدية للفاطميين في مآل الأمر مهماً لدرجة أن الإمبراطور البيزنطي جون تزميسيس John Tzimiscēs، حاول عام 360هـ/971م - عند مواجهته اصطداماً وشيكاً مع القوات الفاطمية في المشرق - أن يحظر على البندقيين تأمين الأسلحة والخشب الخاص بالسفن والحديد وأدوات مشاة لعدوه المسلم، فيما هدّد بالاستيلاء على أسطولهم البحري وحرقه إذا خالفوا هذه الأوامر⁽¹¹⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة أدلة وثائقية جوهرية تشير إلى أن عددًا من تجار المدن الإيطالية كانوا فاعلين أصلاً في حوض النيل، قبل قدوم الفاطميين لمصر - مما يشير، من بين أمور أخرى، إلى أن المراكب البندقية كانت موجودة في مرفأ الإسكندرية عام 212هـ/827م؛ وأن البندقيين عملوا، خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، في شحن الخشب المنشور والحديد وغيرها من لوازم الحرب الإستراتيجية إلى مصر⁽¹¹⁸⁾. وتشير وثيقة عبرية بتاريخ جمادى الأول 348هـ/تموز 959م أيضاً إلى وجود سوق /عريقي في ذلك العصر تعهد بإدارته تجار إيطاليون يعملون في الفسطاط⁽¹¹⁹⁾.

علاوة على ذلك، يبدو أن مستوى التجارة بين أوروبا ومصر ازداد بشكل كبير فور الهجوم الفاطمي على منطقة النيل. فقد أجزت مدينة غاييتا Gaeta مبادلات تجارية مباشرة مع مصر منذ العام 262هـ/973م⁽¹²⁰⁾؛ كما زار المدينة تجار أهل أماليا عام 367هـ/978م. وعقدت أمالي اتفاقاً تجارياً مع الفاطميين في السنة عينها، وأنشأت بعد ذلك بفترة قصيرة مواقع للتجار

الأماليين في القاهرة والإسكندرية وفي أنحاء المشرق كلها⁽¹²¹⁾. ويشير بعض مؤرخي القرون الوسطى إلى وجود حوالي 160 تاجرًا أماليًا يعملون آنذاك في دار المناخ - وهو سوق تبادل تجاري في الفسطاط عام 386هـ/996م - وأن عددًا ضخمًا منهم قتلوا في مشاجرة عنيفة مع بعض المواطنين المصريين في تلك السنة⁽¹²²⁾.

لكن يبدو أن الأماليين لم يتأثروا بهذا التراجع؛ إذ ثمة أدلة تشير إلى أنه مع بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، ومع الدعم الفعلي لحكام مصر الفاطميين، أنشأ الأماليون مستعمرات تجارية ليس فقط في القاهرة والإسكندرية فقط، بل أيضًا في إنطاكية والقدس وغيرها من أهم المراكز التجارية داخل حدود الإمبراطورية الإسماعيلية⁽¹²³⁾.

حافظت بيزا كذلك على تبادل تجاري رسمي مسمى بفندق في الإسكندرية خلال القسم الأكبر من العصر الفاطمي؛ وعقدت هذه المدينة، عام 539هـ/1144م، معاهدة لإقامة فندق آخر في القاهرة. وكان مجال هذه المعاهدة واسعًا جدًا؛ إذ كانت تتألف من مختلف بنود عدم التعدي، وتلزم البيزيين بعدم تقديم العون للصليبيين، وتضمن سلامة التجار البيزيين في مصر وتشترط على الفاطميين إطلاق سراح 25 إيطاليًا⁽¹²⁴⁾.

ويشتمل كتاب م. عامري M. Amari الشامل، الذي يحتوي على وثائق دبلوماسية والمشير إلى التجارة الناشطة بين البيزيين والمصريين - وهو كتاب يعتبر مرجعًا قديمًا للمستشرقين - على ما لا يقل عن أربع عشرة رسالة متبادلة تلقي الضوء على أوجه مهمة من العلاقات التجارية الثنائية بين كل من حكّام مصر وبيزا خلال عهد الصليبيين؛ ويحتوي العديد من هذه الرسائل كذلك على طلب المصريين للحديد والخشب والقار وغيرها من السلع الأساسية الضرورية لإنتاج الآلات العسكرية⁽¹²⁵⁾.

فضلاً عن ذلك، حافظ البندقيون على وجود تجاري بارز في مصر خلال القسم الأكبر من الحكم الفاطمي لتلك الدولة والذي استمر لقرنين كاملين.

وثبت أن بداية الحملات الصليبية لم تعق كثيراً مسار هذه العلاقة، فيما حافظ التجار الفاطميون بثبات على سياساتهم التجارية القديمة والحياضية خلال تلك الفترة بأكملها.

في الواقع، استطاع حاكم مصر، صلاح الدين الأيوبي أن يعقد - خلال المواجهات بين المسلمين والصليبيين - اتفاقاً مهماً مع قضاة البندقية يدعو فيه إلى التعاون التجاري، لا سيما في مجال تأمين السلع العسكرية. وفي الثامن عشر من شعبان 598هـ/الرابع عشر أيار 1212م، نجح خليفة صلاح الدين، السلطان العادل، في عقد اتفاق مهم مع البندقيين يمنحهم بموجبه متجراً وعدداً من الفنادق وكنيسة وحماماً خاصاً في الإسكندرية، مقابل التزامهم ألا يشاركوا في أية حملة ضد مصر⁽¹²⁶⁾. وقد احتفظ ل. دو ماس لاتري L. de Mas-Latrie بإحدى عشرة وثيقة رسمية منفصلة صدرت لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر والبندقية في تلك الفترة، ما يدل مجدداً على هذا المستوى من التجارة الحاصلة آنذاك⁽¹²⁷⁾.

يبدو أن تجارة جنوا المباشرة مع مصر الفاطمية، بدأت بدورها جدياً مع معاهدة تجارية عُقدت بين الفريقين عام 455هـ/1063م، ثم باتت مربحة أيضاً. وشملت السلع المعينة التي طلبها تجار جنوا في مصر وفي أراضيها الواقعة جنوب المشرق التوابل والسكر والبلح والفواكه والسمك والزيوت والشموع والبلسم والملابس الصوفية والقطن والكتان والحرير والسجاد والخزف والأواني الزجاجية والشبّة والنظرون والعطور والبخور والأحجار الكريمة ونصف الكريمة. من جهة أخرى، شكّل الخشب والنحاس والحديد وغيرها من المعادن والفراء والملابس الأوروبية والخمور، والأهم من ذلك كله الرقيق، أهم المنتجات التي أحضرها تجارها من إيطاليا إلى المرافئ المصرية في تجارة مقابلة.

في الواقع، خلال الحملات الصليبية، عقد حكام جنوا ومصر العديد من الاتفاقات التجارية الإضافية. ودعت العديد من هذه الاتفاقات أهل جنوا إلى

أن يؤمنوا الرقيق لجيش مصر من المماليك. مع الوقت، حلت جنوا محل البندقية كتاجر الرقيق الأساسي في المنطقة، بل وأمنت لاحقاً القوة البشرية التي مكّنت نظام مصر من أن يقضي على المملكة الصليبية عسكرياً في الشرق الإسلامي، عبر تجنيد المدنيين⁽¹²⁸⁾.

تقدم وثائق الجنيزا أدلة كافية تصف هذا العصر على أنه عصر تميّز بتجارة مزدهرة بين الفاطميين والإيطاليين. وتذكر إحدى هذه الوثائق، التي تعود إلى أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي وصول سفينة من أمالفا إلى مصر محمّلة بالحرير والعسل وغيرها من السلع⁽¹²⁹⁾. وتذكر وثيقة أخرى الوصول الوشيك المنتظر لغيرها من السفن القادمة من جنيزا والمحمّلة بالبضائع الغربية، وعن توقّع وصول ثلاث سفن من إسبانيا⁽¹³⁰⁾. وثمة وثيقة أخرى هي عبارة عن رسالة من تاجر عمل في تصدير الفلفل والبحور من القاهرة إلى أمالفي⁽¹³¹⁾.

تحتوي وثيقة جنيزا موجهة إلى الخليفة الفاطمي، العامر (توفي عام 524هـ/1130م) معلومات حول وصول سفينة تجارية أوروبية محملة بالأخشاب - وكانت قائمة ركابها تضم تجاراً من أمالفي وجنوا⁽¹³²⁾ - فيما تذكر وثيقة أخرى وصول سفينتين بندقيتين محملتين بالأخشاب⁽¹³³⁾. بالشكل عينه، تشير مذكرة إلى وصول ستّ سفن محملة بكمية كبيرة من البضائع الثمينة إلى الإسكندرية، وتشير العديد من المذكرات الأخرى عن استيراد الصناديق والخزانات وهياكل الأسرّة وغيرها من قطع الأثاث من أوروبا⁽¹³⁴⁾. وتأسف وثيقة جنيزا أخرى لتأخر وصول شحنة تحوي مجموعة متنوعة من السلع المتوقعة على سفينة إيطالية⁽¹³⁵⁾؛ فيما تصف أخرى التصدير المحتمل للشبّة والكتّان والتوابل وغيرها من السلع إلى التجار الأوروبيين⁽¹³⁶⁾.

بالتالي، تؤكّد هذه الوثائق بأن التجارة المتوسطية في القرنين الخامس والسادس الهجريين/الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين تميّزت بتبادل تجاري

مزدهر بين مصر وإيطاليا. وفي فترة معينة عام 583هـ/1187م، كان من الممكن رؤية حوالى 73 سفينة تجارية من مختلف المدن الإيطالية راسية في مرفأ الإسكندرية. ويكتب المؤرخ الصليبي الذي عاش في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، ويليام الصوري، حول هذه التجارة المفعمة بالحياة والنشاط، قائلاً⁽¹³⁷⁾:

تشتهر الإسكندرية باستيرادها كمية من السلع من جميع الأصناف تفوق الكمية التي تصل إلى أي مرفأ آخر. فكل ما ينقص عالمنا من التوابل والآلئ والكنوز الشرقية والسلع الأجنبية تصل إلى هناك من جزر الهند وسبأ وشبه الجزيرة العربية ومن الحبشة وبلاد فارس وغيرها من الدول القريبة. بالتالي، اندفعت أفواج من الناس من الشرق والغرب إلى هناك، جاعلين من الإسكندرية السوق العام للعالمين.

تدل أدلة مماثلة، في وثائق الجنيزا، على أن مجموعة متنوعة من السلع كانت جزءاً من هذا التبادل التجاري المزدهر بين أوروبا والدولة الفاطمية، فيما شملت اللائحة الجزئية من السلع التجارية التي جمعها هييد، ما يلي⁽¹³⁸⁾:

الصبار والشبّة والكهرمان والبلسم واللبان الجاوي وخشب الصبار وخشب الصندل وخشب الورد والكافور والقرفة ونبات الهال والقوطيسوس الهندي والمرجان، وخولنجان صغير galanga والقطن وبخور العطور وقوة صباغية rubia tintorum والزنجبيل، ومختلف أنواع الصمغ، والنيلة، والعاج، وصبغة الأفيون، مَنّ manna، المستاك، موميا (معدن يشبه القار)، المسك، الخوخ المجفف والعصفية cynips والصباغ والآلئ والأحجار الكريمة والفلفل الأسود والفلفل الطويل والراوند والزعفران، جذور الجذوار root of convolvus scamonia توتياء وجذور.

أضف إلى ذلك، تدعم الأدلة المؤرخة التي قدّمتها مصادر القرون الوسطى الإسلامية، ما تحويه وثائق الجنيزا التجارية حول هذا التدفق التجاري المستمر بين إيطاليا ومصر. فعلى سبيل المثال، يشير المخزومي، في كتاب

المنهج في علم خراج مصر - وهو كتيب تقني يصف الممارسات المالية والاقتصادية خلال كل من العصر الفاطمي والأيوبي - إلى وجود التجار الجنويين والبندقيين في مصر خلال عصره؛ كما يشمل الكتيب توثيقاً للسلع التي تاجروا بها⁽¹³⁹⁾.

ويصف المقرئزي العديد من المتاجر والفنادق التي أنشئت لاستقبال التجار الأوروبيين، علاوة على المخازن التي أقامها الحكّام الفاطميين لتخزين الخشب والأسلحة وغيرها من السلع الإفريقية⁽¹⁴⁰⁾.

ويقدم كتيب تقني مصري لاحق موجّه إلى الموظفين الحكوميين، وصفاً دقيقاً لأنواع المختلفة من حكومات دول المدن الإيطالية. وهو كتيب يعرض الإجراءات الإدارية التي ينبغي تطبيقها في وزارات الدولة ويصف كذلك الألقاب المحددة التي ينبغي استخدامها عند مراسلة الموظفين الإيطاليين من مختلف الرتب⁽¹⁴¹⁾.

بالتالي، لعبت هذه الصلة التجارية الفاطمية - الإيطالية، دوراً حيوياً في سير الاقتصاد الكلي المصري خلال القرون الوسطى، مع تقديم وثائق الجنيزا أدلة تؤكد أن هذه الصلة كانت شبه أساسية لحسن سير العمليات التجارية في تلك الفترة.

في الواقع، حين أدّى خلاف تجاري بسيط بين الحكومة الفاطمية، وبعض التجار الجنويين في بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي إلى سجن التجار، يقال إن هذا الخلاف سبّب فوضى عارمة في السوق، حسبما تصف رسالة تجارية من تلك الفترة⁽¹⁴²⁾:

حبس السلطان الجنويين مما أقلق الروم. والآن لا يمكن بيع أية سلعة بسبب ذلك. يبدو أن هذا الانخفاض في النشاط التجاري سيدوم طويلاً فيما توقف عمل الجميع.

في السياق عينه، تشير رسالة عمل من الجنيزا أرسلت قبل حوالي ثلاثة قرون، بتاريخ 29 صفر 10/527 كانون الثاني 1133، إلى أن الازدهار في السوق

المصري خلال القرون الوسطى، كان يتوقّف مباشرةً على التجارة مع الزبائن الأوروبيين⁽¹⁴³⁾.

التجارة متوقفة بشكل تام هذه السنة؛ إذ لم يأت أحد من الغرب، ولم يصل سوى بعض التجار الروم.

كانت السلع المتبادلة في التجارة المعاكسة بين الشرق والغرب ضرورية للصناعة الأوروبية أيضًا. من بين هذه السلع، كانت الشبّة تستخدم لتثبيت الصباغ الملون على الأقمشة؛ فيما تُستخدم التوابل مثل الفلفل والقرفة وكبش القرنفل للتبيل، لا سيّما لحفظ اللحوم وغيرها من المواد الغذائية القابلة للفساد خلال فترة كانت وسائل التثليج فيها بدائية؛ كما كانت بعض الأعشاب أساسية في التركيبات الدوائية.

علاوة على ذلك، كانت اللآلي والأحجار الكريمة والنصف الكريمة وغيرها من المعادن تستعمل في صناعة المجوهرات. ولكن الواردات المهمة الأخرى القادمة من مصر والأساسية للاقتصاد الأوروبي كانت تشمل المعادن الخام الرئيسة من شمال أفريقيا، والطرّاز وغيره من الأقمشة والنظرون والزيت المتنوعة والأواني الزجاجية المصنّعة في المشرق⁽¹⁴⁴⁾.

باختصار، كانت مجموعة واسعة ومتنوعة من البضائع التي طلبها البائعون الإيطاليون ليعيدوا بيعها إلى زبائنهم الأوروبيين متوفرة داخل حدود الدولة الفاطمية، مقدّمةً دافعًا قويًا لتدفّق التجار الإيطاليين الذين تردّدوا على حوض النيل ليستفيدوا من فرص السوق الواعدة فيه؛ فساهموا، بشكل كبير، في الازدهار الاقتصادي الفريد الذي تمتّعت به مصر خلال القرون الوسطى.

حقًا، كانت قدرات السوق في مصر خلال تلك الفترة كبيرة للغاية، والسياسات التجارية الفاطمية فعّالة لدرجة أن التجار الأوروبيين الذين اتجهوا إلى مصر للاستفادة من نشاطاتها الاقتصادية مثلوا، كما يؤكّد اهرنكروتر، "المقدمة الفعلية للحملات الصليبية"⁽¹⁴⁵⁾.

5.5 تأثير الحملات الصليبية في التجارة الإيطالية - الإسلامية

أ. الصادرات الأوروبية إلى المشرق

كانت الحملات الصليبية، إذا تجاوزنا رمزيتها الدينية، حدثًا اقتصاديًا مهمًا، أي نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات التجارية الطويل خلال القرون الوسطى بين الشرق المسلم والغرب المسيحي. فقد شكّل وصول الصليبيين أول إشارة مهمة حول عودة الاتصال التجاري المباشر بين أوروبا الغربية والشرق الأدنى المشرقي - من دون وسطاء يهود وسوريين وإغريقين وإيطاليين - بما أن ذلك التبادل قد تعطل بصورة خطيرة خلال انهيار الإمبراطورية الرومانية القديمة الذي امتدّ من القرن السادس حتى العاشر الميلادي وظهر نظيرتها الرومانية المقدسة.

ومع أن فرسان أوروبا الشمالية والغربية قد شاركوا في الحملات الصليبية، إلا أن التجار المسافرين إلى دول المدن الإيطالية القديمة، هم الذين سوا في المقدمة الفعلية للحركة الصليبية. في الواقع، كانوا كما أكد اهرنكروتر عن حقّ، المنذرين بالحملات الصليبية⁽¹⁴⁶⁾. فقد كانت إستراتيجيتهم الاقتصادية، على الرغم من بساطتها، واضحة تمامًا: أن يربحوا امتيازات تجارية رسمية وغير رسمية في أنحاء الشرق الأدنى كلها، فيحققون بالتالي شبه احتكار في تجارة العبور التي شملت منتجاته.

مع وضعهم هذه الأهداف نصب أعينهم، وضعوا تسهيلاتهم البحرية تحت تصرف الصليبيين، فتلقوا، بالمقابل، امتيازات تجارية قيمة وامتيازات إرساء السفن لإنشاء نقاط (وجهات، أمكنة) تجارة حرة اقتصادية خاصة في مرفأ فلسطين وسوريا⁽¹⁴⁷⁾.

استفادت دول المدن الإيطالية بشكل كبير من دورها كوسيط تجاري

في الحملات الصليبية. ومن بين هذه المكاسب، حصولها على حقوق التطوير الكاملة لثلث الأراضي في كل بلدة شرقية مستولى عليها كمكافأة مباشرة على مساهمتها في تأمين الدعم اللوجستي الضروري. وكانت جنوا والبندقية وبيزا وغايتا في طليعة المدن التي أنشأت مستعمرات التجار ذوات الامتياز.

ففي العام 494هـ/1101م، على سبيل المثال، قُدِّمت إلى تجار السفن التي ساعدت في غزو قيصرية، حقوق تسويق هامة داخل المدينة وحصّة كبيرة من الغنائم. وبعد ثلاث سنوات، حصلوا أيضاً على حقوق تطوير ثلث كامل من المدينة بالإضافة إلى الإعفاء من دفع مكوسها الرسمية.

علاوة على ذلك، نالوا حق إنشاء أول حيّ تجاري إيطالي داخل القدس، مقابل دعمهم للحملات الصليبية خلال استيلائها على عكا عام 497هـ/1104م. بالشكل عينه، حصل البندقيون مقابل تقديمهم الدعم اللوجستي العسكري عند حصار صور، عام 517هـ/1123م، على امتيازات تجارية خاصة لحَيِّهم التجاري في عكا وعلى ثلث حقوق التطوير لمدينتي صور وعسقلان⁽¹⁴⁸⁾.

ويظهر المقدار الكبير من الاستقلالية التي نالها المنظمون الإيطاليون في تطوير مثل هذه الممتلكات وإدارتها بوضوح، في التخلي عن حقوق أراضي صور وعسقلان، المذكور آنفاً، لصالح البندقيين. ومن بين الامتيازات الأخرى، شملت الهبة التي قدّمها وارموند Warmund بطريك القدس، إلغاء الرسوم الجمركية على العمليات التجارية البندقية الحاصلة داخل الأراضي كلها؛ ومنح البندقيين سلطة تحوّلهم وضع أنظمة سوق خاصة بهم؛ والسماح للقضايا المدنية والتجارية كلها وللخلافات بين المواطنين البندقيين كلها بأن تُحل من قبل قضائهم الخاصين وفق قوانينهم الخاصة⁽¹⁴⁹⁾.

بالتالي، من خلال الاستخدام الواسع لمثل هذه التجهيزات والتسهيلات الواقعة في مدن أساسية من المملكة اللاتينية في المشرق، باتت لدول مدن البندقية وجنوا وبيزا وأمالفي تأثيراً عظيماً خلال الحملات الصليبية.

في الواقع، فيما نضجت الحركة الصليبية، تقدمت المصالح الاقتصادية للمدن التجارية الإيطالية تدريجياً - إنما بثبات - على المصالح الدينية التي قامت عليها الحركة، لدرجة أنه لم يعد الاهتمام العسكري للفرسان المسيحيين متركزاً فقط على القدس، بل منتشرًا أكثر إلى مدن المرافئ التجارية للساحل الشرقي - على غرار عكا ويافا، الأساسيتين للمصالح التجارية الإيطالية - منذ بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي وما بعده⁽¹⁵⁰⁾.

إلا أنه في انتظار كتابة تاريخ اقتصادي أكيد وموثوق حول الحقبة الصليبية، وإلى حين التوصل إلى موازين تجارية وتكنولوجية فعلية، يبقى من الصعب تقدير التأثير الكامل للحملات الصليبية في الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي الذي انتشر أوروبا الغربية في مآل الأمر من أعماق عصورها المظلمة الخائقة ومن الإقطاعية التي نتجت عنها.

لكن ثمة أدلة وافرة تؤكد ضخامة حجم المساهمات التي قدمتها دول المدن الإيطالية في هذا الانتعاش. فقد كانت التفرعات الاقتصادية لإنجازاتها، قبل الحملات الصليبية وخلالها، هائلة فعلاً، ليس فيما يخص توسع التجارة الأوروبية الغربية فقط، بل أيضاً فيما يخص التطوير المستمر للتقنيات التجارية الأوروبية المتكررة؛ وتستحق كلتا الظاهرتان المزيد من الدراسة والتفحص.

لقد ساهمت التجارة الإيطالية التي دعمت الحملات الصليبية بلا شك في تقدّم الشرق المسلم والغرب المسيحي؛ إذ كان لها بالتأكيد تأثير كبير في الحفاظ على جهود المسلمين الحربية. في الواقع، يتعجب صلاح الدين الأيوبي، بطل الحملة الإسلامية المضادة لصدّ الحركات الصليبية، في رسالة كتبها إلى حاكمه، الخليفة العباسي في بغداد، عام 578هـ/1182م، من أن الإيطاليين كانوا مستعدين لتقديم مختلف التجهيزات الحربية الأساسية للمسلمين، مع إدراكهم التام بأن مثل هذه النشاطات التجارية/العالمية تدعم الجهود الحربية الإسلامية وتضر بالقضية المسيحية⁽¹⁵¹⁾.

من المؤكد أن هذا التضارب المحتمل في المصالح لم يشن تجار دول المدن الإيطالية - لا سيما أهل البندقية وجنوا - عن أن يسعوا سعيًا دؤوبًا وراء الربح. في الواقع، استمر البندقيون المخلصون تمامًا لشعار وجودهم المعلن بندقيون أولاً ومسيحيون ثانيًا، بالتفاوض لعقد اتفاقات تجارية مع حكام مصر، وهي الدولة الإسلامية الرئيسة التي دافعت عن الشرق الأدنى ضد الغزو المسيحي الذي دام قرنين كاملين.

في 8 رمضان 598هـ—/2 حزيران 1202م، على سبيل المثال، عقد مبعوثون من البندقية اتفاقًا مع السلطان الأيوبي العادل. وهو اتفاق قدّم لتجار هذه المدينة مجموعة واسعة من الامتيازات التجارية، بما فيها أحياء سكنية في الإسكندرية وتدابير احتياطية لحماية بضائعهم وتعهّدات بحماية البندقيين المسيحيين الذين يحجّون إلى الأرض المقدسة⁽¹⁵²⁾.

وأضاف اتفاق آخر بين الطرفين، عام 605هـ/1208م، عدد الامتيازات. فسُمح لهم بأن يُسوّقوا لبضائعهم في منطقة أوسع من وادي النيل، مقابل التزام بندقي بعدم تقديم أية مساعدة للهجوم العسكري الصليبي على مصر. وعلاوة على تعهّدات حماية عامة للمواطنين البندقيين وأملاكهم، منحت هذه المعاهدة أيضًا تجارة حرة كاملة للتجار البندقيين وأمنتهم ضد الرسوم الضرائبية الباهظة ومنحتهم رخصة رسمية لبناء مصنعين تحت سلطنتهم الخاصة وسمحت لجميع الخلافات بين البندقيين المقيمين بأن تُحلّ عبر قنصلهم الخاص بدلاً من المحاكم المصرية المحلية؛ كما سمحت للتجار البندقيين باستيراد الخمر⁽¹⁵³⁾.

استمر الجنويون أيضًا بغزو أسواق الشرق الأدنى كنتيجة للحملات الصليبية. ففي بداية الأعمال العدائية بين الشرق والغرب، على سبيل المثال، حصلوا مقابل مساهمتهم اللوجيستية في حصار إنطاكية عام 491هـ/1098م، على كنيسة وسوق وثلاثين منزلًا في المدينة. بالتالي، مع دخول الجنويون إلى الشرق الأدنى، بدأوا ببناء فنادق في مدن الصليبيين الأساسية في إنطاكية وعكا وطرابلس والقدس⁽¹⁵⁴⁾.

تألفت أهم الصادرات الجنوبية للمشرق في الفترة الفاطمية الأيوبية عامةً من اللوازم الضرورية للمحافظة على الجهود الحربية: أي الفولاذ والنحاس والرصاص والمسامير والتروس والدروع الصدرية والخوذ ومختلف أنواع الفراء، وبالطبع، الرقيق؛ أما الواردات من المنطقة، فقد كانت، بدورها، تشمل على سلع خاصة بالتجارة بين المشرق ومصر: أي السيوف الفولاذية الدمشقية والشبّة والنظرون والصباغ والبرنق والأدوية والبحور والمستاك والنيلة والقطن والأقمشة القطنية والأواني الزجاجية والحرير والجوز المر والزعفران والسكر والزنجبيل وكبس القرنفل والفلفل والقرفة وجوز الطيب وغيرها من التوابل⁽¹⁵⁵⁾.

علاوة على ذلك، تعاظم الدور التجاري الإستراتيجي لأهل جنوا في الشرق الأدنى بثبات، فيما تطوّر مجرى الحملات الصليبية. فقد أرسل العديد من المبعوثين وتم التوصل إلى اتفاقات تجارية بينهم وبين سلاطين المماليك في مصر خلال القسم الثاني من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي. في الواقع، بعد فترة قصيرة، لعب التجار الجنوبيون دوراً بارزاً في تجارة مصر، فأصبحوا أهم من يزود جيش مصر بالرقيق الشراكسة.

في الواقع، سرعان ما أدت سيطرة جنوا الاقتصادية على البحر الأسود، بالإضافة إلى طلب مصر القوي والمستمر للرقيق من القرم لتأمين القوة البشرية اللازمة لخوض الحروب الصليبية، إلى جعل هذا الأمر بمثابة شراكة تجارية مربحة للغاية. فكما تشير المصادر، أمّن المماليك الذين شكلوا الجيش المملوكي في مصر القوة العاملة الضرورية التي ستسمح لها في آخر الأمر بأن تزيل الآثار الأخيرة للمملكة اللاتينية المسيحية من الشرق الإسلامي⁽¹⁵⁶⁾.

ب. الصادرات المشرقية إلى أوروبا

إلا أن هذه الميزات الهامة للشراكة التجارية بين إيطاليا والمسلمين لم تكن أحادية الطرف بشكل حاسم، إذ استفادت أوروبا المسيحية أيضاً

استفادةً كبيرة من تجارة الحملات الصليبية. فبينما كان تجار دول المدن الإيطالية قد جمعوا ثروات هائلة بفضل نقل الفرسان المسيحيين ومعداتهم الحربية إلى الأرض المقدسة، أتى كذلك تجار من مرسيليا وغيرها من مدن جنوب فرنسا وكاتالونيا إلى المشرق ليستفيدوا من هذا الازدهار البارز للتجارة، ولينقلوا السلع الغربية إلى الشرق والسلع الشرقية إلى الغرب في تجارة معاكسة⁽¹⁵⁷⁾.

وقد استفاد الزبائن الأوروبيون أيضاً من التشكيلة الواسعة والمتنوعة من السلع الاستهلاكية التي أحضرت إليهم بواسطة السفن الإيطالية في رحلاتها نحو موطنها. في الواقع، باتت الأسواق الكبرى لأوروبا خلال القرون الوسطى، تعتمد بشكل كبير، على مثل هذه الشحنات الآتية من الشرق، لدرجة أنه كان يتم تأخير وصول الشحنات من الإسكندرية لعدة أشهر لرفع الأسعار. ففي عام 622هـ/1225 م، أدى هذا التأخير البسيط إلى ارتفاع ملحوظ في سعر الفلفل وغيره من التوابل في أسواق أنحاء أوروبا الغربية كلها⁽¹⁵⁸⁾.

تشير المصادر الموثقة إلى تنوع البضائع التي استوردتها أوروبا من الشرق. فعلى سبيل المثال، فرضت الأنظمة التجارية للقدس، عاصمة المملكة اللاتينية، رسوماً على 111 سلعة مختلفة مصدرة من جماركها المختلفة. واشتملت هذه السلع على السكر والنيلة والمسك وخشب الصبار والعاج والأواني الزجاجية والسلع الجلدية والأصباغ والحرير وغيرها من الأقمشة، وعلى التوابل مثل القرفة وحبّ الهال وكبش القرنفل والخولنجان وجوز الطيب، بالإضافة إلى أصناف أخرى من البضائع القابلة للبيع⁽¹⁵⁹⁾.

وقد صدرَ عام 630هـ/1233 م قانون بندقي ينظّم تجارة الممتلكات السورية ويقدم معلومات حول السلع المتنوعة التي كان يُصدّرها آنذاك التجار البندقيون من الشرق الأدنى إلى أوروبا خلال فترة الحملات الصليبية، وهي تُقسّم إلى ثلاث فئات محددة⁽¹⁶⁰⁾:

- القطن والغزل القطني ومختلف السلع الصوفية والسوس وقصب السكر والخزامى.

- الفلفل والفلفل الطويل، والزنجبيل وجوز الطيب وكبش القرنفل والأرز والكبابة والسكر وسكر الخروع والصمغ وصمغ اللك gum-lac والمر والصبار والنطرون والشبة والكافور وبخور العطور وحبّ الهال وخشب الصندل وخشب الورد واللوز الهندي والخولنجان galingale، والرهج الأصفر والأمونياك والشمع والنيلة والزجاج والزاج والصنفرة والحريير الخام والقماش الحريري والبقرم.

- الكتّان والقرفة والكمون وقشرة جوز الطيب واليانسون.

الا أن هناك وثيقة جمركية أخرى تحدد أنواع السلع المصدرة من مرفأ عكا في أواسط القرن الثالث الهجري/الثالث عشر الميلادي. ومن بين مختلف المنتجات المذكورة، ثمة الحرير والقطن والخيط الدمشقي واللك والكتّان والبقرم والعاج والفخار ومواد البناء والأسراج والأحزمة ومختلف أنواع الأسماك والطيور والخضار والفواكه ومختلف أنواع السكلا والمسك والجوز والرهج الأصفر وجذر الكافور والعطور والصباغ والخزامى والسوس والشبة والنطرون والأمونياك والصبار والبخور وحبّ الهال والقرفة وكبش القرنفل وجوز الطيب والزنجبيل وغيرها من البهارات⁽¹⁶¹⁾.

ج. نمو التجارة الغربية داخل المشرق

ساهمت الاستثمارات الإيطالية في المشاريع الصناعية المشرقية في ظهور سلسلة جديدة من السلع القابلة للتصدير والمصنّعة خصيصاً وفق متطلبات المستهلك الأوروبي. في الواقع، نجح المنظمون الإيطاليون، عبر إنشاءهم مصانع محلية تشغيلها يد عاملة محلية أيضاً، في إنتاج شكل فريد من الرأسمالية الاستعمارية في مناطق تخضع لسلطتهم القانونية الخاصة. ففي ثلث هذه المدن المتأثرة بالنمو الاقتصادي الإيطالي، أسست جميعات رأسمالية جديدة، ما أدّى إلى ظهور تضافر اقتصادي يغذيه كل من الاستثمار الغربي واليد العاملة الشرقية.

من خلال هذه الوسائل، حقق الإيطاليون شكلاً من الاحتكار في التجارة الشرقية وصناعة الأواني الزجاجية. وكانت شعبية الأقمشة المصنعة محلياً مثل الدمقس الدمشقي وموصلين الموصل وغزني غزّة في أسواق أوروبا خلال القرون الوسطى تعود، في جزء كبير منها، إلى تصنيعها وتصديرها من قبل المصانع التي أنشأها رجال الأعمال الإيطاليون المغتربون والعاملون في المملكة الصليبية⁽¹⁶²⁾.

بالتالي، كانت كل من أنواع البضائع المشحونة من المشرق إلى أوروبا خلال الحملات الصليبية وكمياتها أيضاً كثيرة للغاية. ويبدو أن التجارة المعاكسة بالسلع من أوروبا إلى المشرق كانت ناشطة أيضاً، فبالإضافة إلى الفرسان ولوازم الحرب، حملت السفن الإيطالية كميات هائلة من المؤن والتجهيزات الضرورية لدعم الجهود الحربية.

إضافة إلى ذلك، ازدهرت التجارة بالسلع المشحونة لأهداف المضاربة التجارية فقط. فعلى سبيل المثال، احتوى بيان شحنة سفينة انطلقت من مارسيليا في 3 ذي الحجة 31/645 آذار 1248، على بضائع قدر ثمنها بـ 11100 جنيه وفق العملة الفرنسية المحلية. وبالإضافة إلى القصدير والزعفران والمرجان والزئبق وفراء الثعالب وغيرها من السلع المهمة، تألفت الحمولة - حسبما تشير المصادر - من مختلف أنواع الأقمشة، بما فيها⁽¹⁶³⁾:

شالون (أخضر وأزرق وأبيض) ورائس وغيرها من الأنواع، بما فيها أقمشة من تاراسكون وناربون، والقماش الصوفي (*stamina*) من سان بون St. Pons وأراس، وقماش شامبانيا ولوفير Loevière (*vintain*)، وقماش كامبراي وسان كانتان، وستانفورد أسود من إنجلترا، والكتصوف من شارتر، والقماش القرمزي، والقماش الأحمر من إير، وقماش بازل، والقماش الحريري، وقماش أفينيون، وخيوط الذهب (*aurum filatum*) من جنوا، وخيوط البرغندي، والأقمشة البنية من دواي Douai (*in runetis*)، والفسطاطي، وبيف باريس، وقماش ألمانيا.

كانت هذه السفينة، على وجه الخصوص، جزءاً من موكب مؤلف من تسع سفن غادرت آنذاك مارسيليا محملة بسلع أوروبية واتجهت إلى مرافئ

الشرق الأدنى⁽¹⁶⁴⁾. وبالإضافة إلى هذه البضائع المذكورة في بيان حمولة السفينة هذا، تشير المصادر إلى أنه أرسلت إلى الشرق سلع أوروبية مهمة أخرى مثل الأسلحة والأخشاب والحديد والقار والذهب والفضة والجواهر والسنوافير والساعات الآلية والأحصنة الحية والكتّان المشغول بدقة وبراعة والقماش الصوفي وغيرها من الأقمشة، علاوة على الجلود والفراء⁽¹⁶⁵⁾.

في الواقع، كانت تجارة التصدير هذه ضرورية لنشاط اقتصاد أوروبا الغربية لدرجة أنه في 1 صفر 595هـ/3 كانون الأول 1198م، أصدر البابا بنفسه رخصة محدودة تسمح للبندقيين بأن يصدّروا السلع التجارية المصنّعة في أوروبا للشراكية، مستثياً من مرسومه لوازم الحرب الأساسية مثل "الحديد والكتّان والقار والأوتاد المدببة والحبال والأسلحة والخوذ وألواح الخشب والخشب غير المصقول والسفن"⁽¹⁶⁶⁾.

د. تطوّر الأداة التجارية الغربية في المشرق

ربما كان التطور المستمر لآليات تجارية حديثة، أهم من الفوائد التجارية الملموسة للحمولات الصليبية؛ وقد بدأ هذا التطور في المشرق ثم انتقل إلى أوروبا الغربية. فالحركة الصليبية في حدّ ذاتها كانت مشروعاً رأسمالياً دمر النظام الإقطاعي الذي غلّف اقتصاد أوروبا الغربية أولاً، ثم خنقه في مآل الأمر، خلال العصور المظلمة التي استمرت لأكثر من ثلاثة قرون.

لقد ساهمت الحركة الصليبية كثيراً في انهيار النظام الاجتماعي الاقتصادي الثابت والمستمر منذ فترة طويلة؛ فشجعت تبادل الممتلكات وتحويل الثروة إلى رأسمال سائل وزيادة التداول النقدي، بالإضافة إلى تطوير إدارة مالية مركزية من خلال الرسوم الضريبية الضرورية لدعم البناء الدفاعي للعمليات العسكرية المقبلة.

وسرعان ما أدرك التجار الأوروبيون العاملون في المشرق، الأهمية التجارية للاقتصاد النقدي الذي وجدوه هناك. وما إن أُسّست الدول الصليبية

- كما سيظهر التحليل الآتي - حتى بدأ ملك القدس وأمير إنطاكية وكونت طرابلس بتزوير العملة الإقليمية المسيطرة، ألا وهي دينار الذهب الفاطمي، لتسهيل اندماج تجارهم في أسواق الشرق الأدنى. واحتوت هذه النقود المعدنية تقريباً على ثلثي كمية الذهب الموجودة في العملة الإسلامية الأصلية التي تمّ السعي إلى تقليدها⁽¹⁶⁷⁾.

على الرغم من أن الحملات الصليبية ستطوّر لاحقاً أشكالاً أخرى ومتنوعة من العملات، يبدو أن الحاجة الماسة للاستفادة من السمعة الحسنة للعملة الإسلامية استمر لفترة طويلة. ففي أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، كانت المملكة اللاتينية لا تزال تسك النقود المعدنية التي تحمل النقوش الإسلامية إنما تذكر بالثالث، وهي محاولة غير عادية، وإن كانت عملية، للحفاظ على مبادئ عقيدتها، فيما في الوقت عينه تخوّل دخول إصداراتها النقدية إلى السوق عبر تقليد عملات أشهر من عملتها⁽¹⁶⁸⁾.

وتشير نماذج العملات المعدنية في خزائن الكنوز والمتاحف، والمذكورة في مصادر وثائقية متنوعة إلى أن العملات التي سُكّت في الشرق الأدنى لعبت دوراً فعالاً للغاية في التدفقات التجارية بين أوروبا والشرق. في الواقع، حتى البابوية استفادت، على ما يبدو، من تدفق النقود الإسلامية إلى أوروبا؛ إذ تحتوي لائحة المدفوعات الرسمية التي قامت بها مؤسسات إكليريكية بعيدة للكرسي الرسولي عام 576هـ/1180م (المسماة *Liber Censuum*) على قائمة جرد بالأصول تضم العديد من الدنانير الإسلامية⁽¹⁶⁹⁾.

من المرجح أن هذا التداول واسع الانتشار في أوروبا للعملة الإسلامية، قد سرّع من عودة أوروبا الغربية التدريجي إلى اقتصاد نقدي. وفي الواقع، لطالما اعتبر كل من لوبيز وواتسون واهرنكروتر، كما سيظهر الفصلان الرابع والسادس، أن الضرر الذي لحق بهيبة عملة المسلمين الرئيسة بسبب التزوير الصليبي، بالإضافة إلى الطلب التجاري المتزايد في المنطقة المتوسطة، أنشأ

حاجة ماسة إلى عملة قوية جديدة لتسهيل عمليات السوق الدولية، وقد كان الإيطاليون أول من حاول إشباع هذه الحاجة عبر إصدار عملة خاصة بهم.

من هنا، يمكن القول إن التفاعل بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى لعب دوراً أساسياً في ظهور الاقتصاد النقدي مجدداً في أوروبا، ليس فقط عبر جفز حاجة لعملة جديدة من أجل دعم التجارة، بل عبر إضعاف العملة الإسلامية المتداولة آنذاك، وبالتالي إحداث فراغ في العملة الدولية سرعان ما تحرّكت "دول المدن" الإيطالية ملئته⁽¹⁷⁰⁾.

كان التسليف مؤسسة رأسمالية أخرى دعمتها الحملات الصليبية. فقد تطلّبت الحاجة إلى ممارسة التجارة بين أوروبا والشرق الأدنى تسهيلات مالية وائتمانية أكثر فعالية من أجل تكييف حاجة التجار الدوليين إلى السيولة. وأدت المتطلبات الاقتصادية الملحة التي سرّعتها الحملات الصليبية إلى تبني أوروبا الغربية سلسلة واسعة من الممارسات والتقنيات والهيئات التجارية الرأسمالية الجديدة.

علاوة على ذلك، ساهمت هذه المتطلبات الاقتصادية في نشوء محيط تجاري أكثر حيوية وقدرة على إعادة الاحترام لمفهوم حافر الربح، وفي ظهور طبقة جديدة من التجار المحترفين؛ كما زاد تمويل هذه المتطلبات من حجم الرأسمال السائل في أوروبا، ما جعل عودة الاقتصاد النقدي في تلك القارة ممكناً. ودفعت أيضاً رجال أعمال أوروبا ليخترعوا بنى مشتركة يجمعون من خلالها رأسمال الاستثمار الذي يخوّلهم اغتنام الفرص التجارية الناشئة.

في الواقع، كانت هذه المتطلبات الاقتصادية الملحة جزءاً لا يتجزأ من العملية التجارية التطورية البارزة التي ستؤدي لاحقاً إلى ولادة الرأسمالية التجارية بشكل كامل في دول المدن الإيطالية النابضة بالحياة من القرن الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي. وقد قدّم أحد المؤرّخين التجاريين الحديثين وصفاً دقيقاً للتأثيرات الاقتصادية للحملات الصليبية حيث قال⁽¹⁷¹⁾:

على المدى الطويل، ربما كان لكيفية وصول الصليبيين إلى الشرق تأثير أعمق في الغرب من تأثير ما أحضروه معهم لدى عودتهم.

لقد كان لتطوير مخزون أدوات التجارة في الاقتصاديات المنبثقة من جديد لدول المدن الإيطالية خلال القرون الوسطى الدور الأبرز في أن يبلغ الصليبيون بدايةً، ويعملوا لاحقاً، داخل المشرق العربي. ويبقى أن تتم دراسة التأثير الإسلامي المحفز في حصول هذا التطوير.

هـ. التأثيرات الاقتصادية في أوروبا المسيحية

من أهم الفوائد التجارية الملموسة التي انبثقت عن الحملات الصليبية، كما سيظهر القسمان الخامس والسادس من الفصل السادس 5.6-6.6 بوضوح، هي تطوير تقنيات تجارية حديثة - العديد منها إسلامي الأصل - في أوروبا المسيحية. في الواقع، كانت الحركة، في حد ذاتها، مشروعاً رأسمالياً بامتياز، يوهن النظام الإقطاعي الذي طوّق الاقتصاد الأوروبي الغربي أولاً، ثم خنقه، لأكثر من ثلاثة قرون.

فقد ساهمت في تحطيم النظام الاجتماعي الاقتصادي الثابت بقوة. فشجعت التبادلات الحيوية للممتلكات الخاصة وتحويل الكنوز إلى رأسمال سائل والزيادة في تداول النقد، بالإضافة إلى إنشاء إدارات مالية مركزية جديدة في أنحاء المنطقة كلها بواسطة الرسوم الضرائبية من أجل دعم الجهود الحربية.

أضف إلى ذلك، أُعيد استخدام الكنوز الضخمة في أوروبا مرة أخرى بشكل مثمر لدعم الحروب الدائرة. فعلى سبيل المثال، قام أديمار، أسقف لوبوي وممثل البابا في الحملة الصليبية الأولى، وفي عملية نقدية واحدة، بتسييل سبائك ذهب تساوي 25000 سوليدي كمقتنيات ثمينة للكنيسة من أجل تحرير الإيمان.

و غالباً ما تمكن الفلاحون من استغلال حاجة حكامهم المطلقة المتواصلة للرساميل الجاهزة، فاشتروا حرياتهم الشخصية عبر تسييل ممتلكاتهم؛ كما

فرضت العائدات الضرائبية الباباوية على الثري والفقير على حدّ سواء لدعم القضية الصليبية⁽¹⁷²⁾.

أضف إلى ذلك، حين لم يكن النبلاء ورجال الدين يستطيعون دفع ضرائب الحرب التي فرضها البابا، شجعهم الكرسي الرسولي على استعارة المال بالفائدة من الخبراء الماليين الإيطاليين، بل وهدد بأن يحرم كنسيًا كل من يفشل في دفع الضرائب المتوجبة عليه في وقتها.

نتيجة هذه التطورات المالية البارزة، ظهر الرأسمال مجددًا وتم تداوله مرة أخرى في الأسواق الأوروبية خلال القرون الوسطى؛ كما بدأ نظام نقدي جديد قائم على القيمة المعدنية الحقيقية للعملة نفسها بالحلول محل نظام المقايضة الإقطاعي⁽¹⁷³⁾.

ويبدو أن النتائج المالية المضاعفة لمثل هذه المداخل النقدية كانت هامة للغاية في الاقتصاد الأوروبي الغربي. فبالإضافة إلى الرأسمال الضروري لإعادة تنشيط الإنتاج، ذهب جزء كبير من رأسمال الاستثمار إلى التجار الإيطاليين ليدفعوا ثمن الشحن وغيره من الخدمات اللوجيستية المتعلقة بالصليبيين.

لكن ثمة مبالغ مالية أخرى ذهبت للحرفيين: أي صنّاع الأسلحة وبناء السفن وصنّاع الحبال وغيرهم، على شكل أجور ورواتب؛ بالتالي وُضع القسم الأكبر من الثروة بين أيدي الطبقة الوسطى من المواطنين. علاوة على ذلك، بينما غطى الجزء الأكبر من الرأسمال المدفوع إلى التجار الإيطاليين تكاليف اليد العاملة والمواد، استطاع هؤلاء التجار تحقيق الربح من خلال جزء من هذا الرأسمال، ما أدّى إلى فائض يمكن إعادة استثماره في مجازفات مربحة أخرى.

بالتالي، بدأ الصليبيون في استخدام حلقة لولبية متصاعدة من استثمار الرأسمال والربح وإعادة استثمار الرأسمال التي شكّلت كلها حافزًا قويًا ساهم في إنعاش اقتصاد أوروبا الغربية خلال القرون الوسطى. ذلك كله بات ممكنًا، مجددًا، بفضل الطلب التجاري الناشط آنذاك في الشرق الإسلامي، كما سيظهر الفصل 1.6⁽¹⁷⁴⁾.

حواشي الفصل الخامس

- (1) راجع R. S. Lopez 1976, passim; R. LaTouche 1967, pp. 235 ff.; R. Bautier 1971, pp. 65 ff.; H. Adelson 1962, pp. 68 ff.; G. Duby 1974, passim; C. M. Cipolla 1976, passim.
- (2) R. S. Lopez
في
Cambridge Economic History of Europe, 1987, vol. 2, p. 161.
- (3) حول هذا الأمر، راجع H. Kreuger 1961, pp. 71-75; G. Duby 1974, pp. 144-148; A. Wildavsky and C. Webber 1986, pp. 162 ff.
- (4) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.
- (5) A. Wildavsky and C. Webber 1986, p. 164; M. Lombard 1947, pp. 143 ff.; M. Bloch 1933, pp. 4 ff.
- (6) G. Hodgett 1972, p. 59.
- (7) H. Heaton 1948, p. 61; A. Lewis 1978, p. 32.
- (8) N. J. G. Pounds 1974, pp. 97-98.
- (9) حول هذه التحولات، راجع R. S. Lopez 1987, passim.
- (10) H. Pirenne 1974a, pp. 23-25; idem. 1974b, pp. 152-153; R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 75 ff.
- (11) H. Pirenne 1974a, pp. 234-235.
- (12) راجع H. Pirenne 1974b, pp. 169-172.
- (13) N. Baynes 1969, pp. 49 ff.
- (14) H. St. L. B. Moss 1969, pp. 53 ff.
- (15) R. LaTouche 1969, pp. 132 ff.
- (16) H. Adelson 1962, pp. 138 ff.
- (17) L. White 1969, pp. 166 ff.
- (18) B. Lyon 1969, pp. 183 ff.
- (19) G. Luzzatto 1961, pp. 5-6.

G. Luzzatto 1961, pp. 7-8; S. T. Loseby 2000, pp. 168 ff., 191. (20)
يميل لوسي إلى تحديد أن الانحطاط بدأ في القرن الخامس الميلادي وأنه يرجع إلى "عجز
أساسي في الإنتاج والتوزيع في المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط وليس بسبب القصور في
الطلب من قبل الأسواق الإفريقية".

D. Dennett 1948, p. 167; A. S. Ehrenkreutz 1972, pp. 94 ff.; R. S. Lopez (21)
1969, pp. 61 ff.; A. Riising 1952, p. 87; E. A. Ashtor 1970, pp. 166 ff.;
C. Cahen 1965, pp. 391 ff.

(22) ابن حوقل 1967/1938، ص 122-123.

(23) الاصطخري 1927، ص 288.

(24) المقدسي 1906، ص 180.

(25) ناصر خسرو 1881، ص 12.

(26) البلاذري 1978، ص 241-242؛ المرجع عينه 1866، ص 336. ويقدم البيهقي (1961)،
ص 233-234 نسخة من هذه القصة.

H. Pirenne 1974b, p. 172; D. Dennett 1948, p. 175. (27)

(28) ابن الأثير 1864، المجلد 1، ص 261، المجلد 4، ص 258 وما يليها؛ ابن كثير 1932،
المجلد 3، ص 45؛ ابن هشام 1858-1859، المجلد 1، ص 136؛ الواقدي 1965، المجلد 2،
ص 716؛ ابن قتيبة 1970، ص 249؛ ابن رسته 1892، ص 215؛ ابن حنبل 1895،
المجلد 2، ص 132؛ ابن حجر 1906، المجلد 3، ص 67؛ الأصفهاني 1927-1974، المجلد 3،
ص 45، المجلد 7، ص 214.

(29) ابن إياس 1893، المجلد 1، ص 58-59؛ النواجي 1882، ص 38 وما يليها؛ المقدسي
1906، ص 200؛ المقرئ 1853، المجلد 1، ص 105 وما يليها؛ المصدر عينه 1934،
المجلد 1، ص 45؛

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 2, pp. 122-123;

ح. ربيع 1972، ص 119؛

A. Mez 1962, vol. 2, p. 245.

(30) ابن سعيد 1958، ص 134؛

J. W. Thompson 1959, vol. 1, p. 231; R. LaTouche 1967, p. 95; R. SA.
Lopez 1958, pp. 140-141.

(31) راجع

E. Sabbe 1935, pp. 811-848, 1261-1288; J. Devisse 1954, vol. 1, p. 154; M.
Lombard 1948, p. 195; A. Lewis 1953, pp. 380-381; J. Lestocquoy 1947, pp. 6 ff.

(32) راجع

L. Levillain 1902, pp. 235 ff.; H. Adelson 1962, pp. 113-114; R. S. Lopez
1986, pp. 126, 140; P. Spufford 1988, p. 39.

(33) مذكورة في

W. Heyd 1885, vol. 1, p. 90.

G. Jacob 1927, vol. 1, pp. 25-26. (34)

راجع أيضاً

The Monumenta Germaniae Historica (MGH): Epistolae Merovingici et Karolini Magni, vol. 2, p. 67, n. 26; D. Dennett 1948, p. 177; E. Sabbe 1934, pp. 179-180.

H. Pirenne 1974b, p. 171. (35)

(36) راجع

E. Sabbe 1934, pp. 179-180; L. Halphen 1921, pp. 289 ff.; D. Dennett 1948, p. 176.

يُخَمَّن سابي Sabbe في فرضية بيرين التي تخص تراجع تجارة القماش المشرقي أنه يمكن أن يكون قد نتج عن مجرد عجز في سجلات التجارة الميروفيجية.

Theodolphus MGH 1884, vol. 1, p. 499. (37)

(38) راجع

E. Sabbe 1934, passim; R. S. Lopez 1969, p. 82; M. Lombard 1948, pp. 192-193.

H. Pirenne 1974a, pp. 23-25; idem. 1974b, pp. 152-153. (39)

لكن راجع الأدلة الأثرية القائلة بأن المتوسط لم يصبح انذاك بحيرة عربية الموجودة عند

R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 75 ff.

(40) راجع

H. Pirenne 1974b, pp. 152-172, passim.

في الواقع، كانت قبرص ضحية دائمة للهجوم البحري المسلم. إلا أن المقدسي (1906)، ص 184) يقترح أن مثل هذا الهجوم كان يتم عامة لتهدئة عوامل تزرع الفوضى على الجزيرة بهدف تعزيز التجارة المستمرة، وليس تدميرها:

خارج صورة جزيرة باسم قبرص، تبعد مسافة اثني عشر يوماً، وهي تعجّ بالمدن الكثيفة بالسكان، وتقدم للمسلمين في داخلها وللذين يغزونها العديد من المزايا التجارية.

(41) حول هذه النقطة، راجع

R. S. Lopez 1966, pp. 72-73.

H. Pirenne 1974b, pp. 148-149. (42)

R. S. Lopez 1966, p. 77. (43)

H. Pirenne 1974a, pp. 37-38. (44)

M. Lombard 1948, pp. 188-199; idem. 1947, pp. 143-160; R. dochaerd 1952, pp. 18 ff. (45)

في الواقع، يؤكد أ. روفيلي (2000، ص 206) كذلك أنه "لا ينبغي النظر إلى انتقال الكارولينجين إلى اقتصاد فضي على أنه عارض ونتيجة لأزمة اقتصادية في الغرب، بل كالقاعدة التي بدأ منها التعافي. وبعد تبني نظام فضي، كانت الإمبراطورية الكارولينجية في وضع يسمح لها باستخدام مواردها المعدنية الخاصة".

R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 160, 175 ff.; T. Noonan 1981, (46) pp. 69-71.

رافقت هذه الإصلاحات مجموعة من المراسيم التي أصدرها شارلمان ولويس التقي وخلفائهما تحت الشعب على استخدام النقود المعدنية الجديدة كوسيلة للمبادلة.
(47) راجع

R. Bautier 1971, pp. 33-34.

H. Pirenne 1974b, p. 174. (48)

(49) حول هذا التحول التجاري، راجع

H. St. L. B. Moss 1936-1937, passim; idem 1931, p. 367; D. Dennett 1948, pp. 178 ff.; E. Sabbe 1934, pp. 178-184; F. L. Ganshof 1938, pp. 28-37.

كان جزء مهم من "مشكلة المعلومات التجارية غير الموثقة" يعود بلا شك، كما سيظهر التحليل الآتي، إلى الاتكال الزائد على التقارير الكنسية التي تحوي قصصاً ذات مغزى اقتصادي كقاعدة للمعلومات المالية والتجارية.

Gregory of Tours MGH 1884, vol. 5, p. 5, vol. 6, p. 6; (50)

راجع أيضاً البلاذري 1978، ص 241-242.

Theodolpus MGH 1884, vol. 1, pp. 497-500. (51)

Monk of St. Gaul MGH 1884, p. 737; (52)

راجع أيضاً

MGH: Epistolae Karolini Aevi, vol. 2., p. 67, no. 26.

(53) راجع المسعودي 1861-1877، المجلد 8، ص 157-158؛

MGH: Sermo de Relatione S. Vedasti, "SS", XV, p. 402; Theodolpus MGH 1884, vol. 1, p. 73.

T. Tobler and A. Molinier 1879, pp. 310-311. (54)

حول هذه التجارة، راجع الملحق "ب".

(55) راجع

Einhardus MGH 1923, p. 48, note 2.

Monk of St. Gaul MGH 1884, vol. 2, pp. 14, 27. (56)

W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 91, 105 ff.; S. Bolin 1953, p. 25; A. Schaubé 1906, vol. (57)

1, pp. 3ff.; A. Schulte 1900, vol. 1, pp. 71 ff.; J. W. Thompson 1915, passim.

في الواقع، كان هناك العديد من البعثات الدبلوماسية بين الحكّام المسلمين والأوروبيين في تلك الفترة. ويُقال إن "الملك يبين القصير" أوفد بعثة ضخمة إلى بلاط الخليفة المنصور عام 148هـ/765 م. وقد بقيت هذه البعثة في بغداد لمدة ثلاث سنوات قبل العودة إلى أوروبا محملة بالهدايا إلى يبين. والتقت بعثة أخرى من يبين، كما تشير المصادر، بنظيرها الإسلامي الذي أرسله المنصور إلى مدينة سيليوس Sellyus عام 151هـ/768 م، عاد من بعدها كل منهما إلى حاكمه محملاً بالهدايا من الحاكم الآخر.

انطلقت البعثة الثالثة والأخيرة التي أرسلها شارلمان إلى البلاط العباسي عام 191هـ/807 م، لكنها وصلت إلى بغداد لتعرف أن هارون الرشيد توفي. كما تشير المراجع إلى أن ابن هارون الرشيد وخليفته أرسل، عام 216هـ/831 م، مبعوثاً إلى ابن شارلمان وخليفته، لويس التقي. بعد حوالي قرن كامل، يُقال إن الملكة بيرثا في روما أرسلت كذلك مبعوثاً إلى نظيرها العباسي، الخليفة المكتفي، الذي قدّم الهدايا وعرض ميثاق صداقة، وكما يبدو، الزواج. حول البعثات الدبلوماسية المختلفة راجع:

Einhardus 1840, years 787, 801, vol. 43, pp. 114, 123-124, 806, 831.

المسعودي 1861-1877، المجلد 8، ص 157-158؛ الرشيد بن زبير 1959، ص 48-49، 54، 57؛ م. خدوري 1939، ص 15-16؛ المصري 1982، ص 334-335؛ م. حميد الله 1953، ص 272-300؛

F. Buckler 1931, pp. 21 ff., 40; B. Lewis 1982, pp. 92 ff., 209.

H. Trevor- Roper 1965, p. 92; S. Bolin 1953, p. 26; B. Lewis 1982, p. 188; (58)

R. Dozy 1932, citing Liutprand. Antapodosis, book 6, chapter 6;

ابن حوقل 1872، ص 110، 114.

Agobard 1844-1864, no. 104, cols. 70-72; R. S. Lopez 1987, vol. 2, p. 262. (59)

يبدو أن هؤلاء اليهود الراذانيين الذين كانوا المصدرين الأساسيين للرقيق والفراء والسيوف من الغرب، كانوا في قمة نشاطهم خلال السنوات الممتدة من عام 164هـ/780م إلى 215هـ/830 م. وقد عملوا انطلاقاً من أهم مراكز التصدير في لانغويدوك وعلى طول ممرّ الرين والموز والسون والرون - من فردان وسان جان دو لوسن إلى ليون وناربون - وقد شكّلت هذه المدينة الأخيرة مركزهم الأساسي.

(حول هذه المراكز، راجع ابن خرداذبة، 1889، مجلد 6، ص 114، 153-154؛ ابن الفقيه 1885، ص 270-271؛ المقدسي 1906، ص 91-92؛ م. القوسي، لا تاريخ، ص 33.

M. Lombard 1975, pp. 209-213; idem. 1948, p. 198; O. Pritsak 1970, pp. 241-242; E. A. Ashtor 1976, pp. 245-275; idem. 1970, p. 604)

(حول دروهم التجارية الأساسية من أوروبا وصولاً إلى كل أنحاء آسيا، راجع الملحق "ح").

R. S. Lopez 1987, vol. 2, pp. 261-262; B. Lewis 1982, pp. 188-189; S. Bolin (60)

1953, pp. 26-27; R. Hodges 1982, p. 128, p. 206, note 72; W. Heyd 1885, vol. 1, p. 91; F. Buckler 1931, p. 44;

ح. المصري 1982، ص 341.

(61) راجع ابن حوقل 1872، ص 110، 114؛

R. S. Lopez 1986, p. 147; idem 1987, vol. 2, p. 262; S. Bolin 1953, pp. 26 ff.

يمكن إيجاد أفكار إضافية حول هذه التجارة عند أ. م. فهمي 1950، في أماكن متفرقة من الكتاب؛

A. R. Lewis 1951, passim.

W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 89-91; F. Buckler 1931, pp. 3 ff.; E. Lévi Provencal (62) 1937, pp. 1-24.

تقدم وثائق البلاط الملكي الكارولنجي كذلك مختلف الدلائل على هذا الاهتمام بتعزيز التجارة. فالعديد من المراسيم capitularia التي أصدرها شارلمان (توفي غام 198هـ/ 813م)، على وجه الخصوص، تظهر اهتمامه بالحفاظ على استقامة عمل الاقتصاد القائم على السوق الذي كان يسعى لتأسيسه. بالتالي، تحتوي هذه المراسيم على أحكام جديدة واضحة حول تنظيم أسعار السوق والتحكم بها؛

كما تشير إلى اعتراف شارلمان الواضح بأهمية المال في تسهيل تدفق التجارة بالإضافة إلى جهوده الجبارة لضبط التضخم عبر سلسلة ضخمة من الإصلاحات المالية؛ كما ألغى النظام الفاسد لسك النقود الذهبية الذي طوّرت تحت حكم الميروفنجيين واستبدله بنظام الجنيه الاسترليني الذي بقي النظام السائد في بريطانيا خلال الاثنى عشر قرناً التالية - على سبيل المثال، الجنيه من اثني عشر شلناً والشلن من اثني عشر درهماً.

وقد أصلح نظام أوروبا القدم للأوزان والمقاييس ليضمن معاملات عادلة وصادقة في الأسواق المحلية. (حول هذه الإصلاحات، راجع

R. Doehaerd 1952, pp. 18 ff.; W. Webster 1903, p. 38; R. Hodges 1981, p. 218; idem. 1982, p. 153; R. LaTouche 1967, pp. 143 ff.; H. Adelson 1962, pp. 42 ff.; A. M. Watson 1967, pp. 1 ff.)

(63) راجع

S. Bolin 1953, pp. 24 ff.; E. A. Ashtor 1970, pp. 175 f.

(64) ابن خرداذبة 1889، ص 92.

(65) ابن خرداذبة 1889، ص 92، 153-155؛ ابن الفقيه 1885، ص 270-271؛

G. Jacob

(ذاكراً الطرطوشي) 1927، vol 1، p. 31.

من الشرق إلى الغرب، بدوره، بحسب هذه المصادر، أتت التوابل مثل المسك والصبان والفلفل والزنجبيل والجيلوفلي والكوستوس الخولنجان والقرفة وبقلة الخطاطيف celadine وغيرها من السلع الصينية المتنوعة. طبيعة هذه التجارة موثقة في

W. Heyd 1885, passim.

(66) ابن الفقيه 1885، ص 84.

- (67) ابن حوقل 1872، ص 110، 114.
 (68) الاصطخري 1870، ص 45 وما يليها.
 (69) المقدسي 1906، ص 242.
 (70) ابن حوقل 1872، ص 110، 114.
 (71) ابن حوقل 1872، ص 110، 114؛ المقدسي 1906، ص 239.
 (72) حول هذه البضائع المستوردة، راجع البكري 1946، ص 5 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 239؛

G. Jacob 1927, vol. 1, pp. 12-13, 25-26, 31; A. Miquel 1966, pp. 1048-1064;
 B. Spuler 1938, vol. 3, pp. 1-10.

- (73) السيوطي 1932، ص 455-456.
 (74) ابن خرداذبة 1889، ص 154؛ راجع أيضاً
 R. S. Lopez 1986, pp. 137-138.
 (75) G. Jacob 1927, vol. 1, pp. 14, 31; A. Miquel 1966, pp. 1058-1059.
 (76) المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 367.
 (77) راجع

MGH: Formulae Imperiales e Curia Ludovici Pii, pp. 415 ff.; MGH: Legum Capitularia Regnum Francorum, vol. 1, p. 90, no. 70; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 89 ff., 96 ff.; D. Dennett 1948, passim, E. A. Ashtor 1970, passim; E. Sabbe 1935, passim; S. Bolin 1953, pp. 26 ff.; H. Pirenne 1972, pp. 4-5; idem. 1927, pp. 18-21; idem. 1928, pp. 187-191; L. Bréhier 1903, pp. 20 ff;
 ح. المصري 1982، ص 333-334.

M. Lombard 1948, pp. 188-199; idem. 1947, pp. 143 ff. (78)

P. Grierson 1979a, p. 1074. (79)

J. Duplessy 1956, p. 119. (80)

إلا أنه حتى هذه الاكتشافات المحدودة تشير إلى وجود تجارة واسعة النطاق، بما أن مواقعهم كانت متنوعة جغرافياً - إذ انتشرت في المناطق الأوروبية، المتراوحة من مواقع مثل أنتون Anton وأرونديل Arundel وكاستيل روسيون Castel- Rousillon وكورد Cordes وشوناي Chaunay وكوتتر Contres وبولونيا والبندقية وإلانز Ilanz ولاغراس La Grasse ومودون Moudon وستيكبورن Steckborn وميزان لي مالين Vernoux وسان رومان Saint Romain ولا روشيل La Rochelle ولوبوار سور فيليور Le- Poire- sur- Velliure وليمينيك Liminec وميسلاي لو فيدام Meslay-le- Vidame ويبر Ypres وأرنهم Aernhem وجوردين Njorden على القارة - إلى وايتهورس

- Goldborough وإستبورن Eastborne وفلاكستون Flaxton وغولدمبورغ Whitehorse وسكايل باي Skail Bay وسكي Skye ودين Dean ودوغلاس Douglas وكويردال Cuerdale ولندن وغيرها من المناطق التي تشكل الآن ما يعرف ببريطانيا. (راجع (J. Duplessy 1956, art. Cit., passim
- M. de Villard 1919, pp. 22-38, 73-112, 125-138; idem. 1920, pp. 169-232, (81)
idem. 1921, pp. 191-218.
- M. Bloch 1933, pp. 1-34. (82)
- M. Lombard 1933, passim. (83)
- K. Morrison 1963, pp. 410 ff. (84)
- T. Noonan 1974, 1977, 1978, 1980, 1981, 1982a, 1982b, 1984a, 1984b, 1986, (85)
كلها في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (86) من أجل وصف مبكر آخر لهذه النقود المعدنية "الكوفية" في أوروبا الغربية، راجع
H. Christmas 1862, passim; J. Kenyon 1840, passim; E. Hawkins 1842, passim; W. S. W. Vaux 1861, passim; A. Markov 1910, passim; P. C. Boeles 1911, passim; C. M. Fraehn 1837, passim; F. Jecklin 1906-1907, passim.
من أجل تقارير مبكرة حول النقود المعدنية وكمياتها الضخمة التي تم تداولها في كل من العصر الميروفيجي والكارولينجي، راجع
M. Prou 1892, passim; idem. 1896, passim; F. Vercautern 1934, passim; A. B. Richardson 1891-1892, pp. 225-240, passim.
- F.- J. Himly 1955, pp. 48 ff.; (87)
راجع أيضاً
- C. Cahen 1977e, pp. 324ff.; J. Brutkus 1943, p. 33; S. Bolin 1953, p. 13.
- (88) راجع
- W. S. Linden 1938, pp. 124 ff.; idem. 1941, pp. 74 ff.; R. Skovmand 1942, pp. 13 ff.; A. Lewis 1978, p. 215.
- (89) راجع
- S. Bolin 1953, pp. 12 ff.
- S. Bolin 1953, pp. 20 ff; H. Adelson 1962, pp. 40-41; R. Hodges 1982, p. 8. (90)
غالبًا ما قلّد البيزنطيون العملة الإسلامية، وتوصلوا أحيانًا إلى تحويل المليارسيا miliarèsia إلى نماذج من الدرهم الإسلامي. بالتالي، محي الشعار المسيحي يسوع المسيح ينتصر
"IHSYS XRISTYS NICA"
أحيانًا إعلان الإيمان الإسلامي.
Hans Wehr 1974, p. 991. (91)

راجع المقريري (1967) الذي يشير مراراً إلى ضرب العملة مستخدماً الفعل نقش على سبيل المثال (ص. 9، 15):
وُنُقِشَ في أحد الوجهين: "محمد رسول الله"؛ وقد كانت ينقش قبل ذلك على الدراهم بالفارسية.

M. Bloch 1933, pp. 14-15, quote: (92)

"De ces diverses monnaies, le mancus paraît avoir été la plus fréquente. Les sous d'or n'avaient pas encore tout à fait cessé d'être frappés que déjà le dinar arabe se répandait sur l'Occident. On le rencontre dès 778 en Italy. Vers l'an 800, c'est en mancus que l'Istrie verse ses impôts au fisc carolingien; en mancus aussi qu'en 786 le roi de la lointaine Mercie, l'anglo-saxon Offa, promet de payer tous les ans le tribut dû à Saint- Pierre"

(ملاحظة بلوش مدعومة من قبل نماذج نمية مختلفة)

M. Bloch 1933, pp. 14-15. (93)

P. Grierson 1979a, p. 1067; S. Bolin 1953, p. 13; J. Allan 1914, pp. 77 ff.; (94)

M. de Villard 1919, p. 95,

لا سيما الملاحظة الخامسة.

P. Spufford 1988, pp. 50-51.

F. Ughelli 1730, vol. 5, nos. 705-706; E. F. Bohmer and E. Muhlbacher 1908, no. 597. (95)

F. Ughelli 1730, vol. 5, nos. 1097-1100; L.M. Hartman 1908, vol. 3, pp. 28-32. (96)

MGH: Poetae aevi Karolini, vol. 1, p. 498; MGH: Gesta Abbatum (97)

Trudonesium, vol. 1, p. 3; MGH: Scriptores Sacri, vol. 10, p. 231; M. Bloch 1933, pp. 14-15.

Select English Documents of the Ninth and Tenth Centuries 1914, pp. 35 ff.; (98)

Liber Monasterii de Hyda 1866, p. 154; M. Bloch 1933, pp. 12-13;

P. Grierson 1979a, p. 1063.

MGH: Scriptores Sacri, vol. 30, pt. 2, p. 1454; H. Adelson 1962, p. 155. (99)

(100) ع. س. عطية 1962، ص 166.

C. Oman 1961, p. 19; R. M. H. Dolley 1961, pp. 50-51 and p. 62, footnote (101)

38; P. Beltran 1958, p. 87; P. Grierson 1979a, p. 1067; J. Allan 1914, pp. 77 ff.;

R. Hodges and D. Whitehouse 1983, p. 120.

(102) راجع

Bulletin des Musees Royaux a Bruxelles 1909, p. 74; Numismatic Chronicle

1914, pp. 79, 84; M. Bloch 1933, p. 14.

- R. S. Lopez 1986, pp. 135-136. (103)
- K. Morrison 1963, pp. 430-431. (104)
- R. Hodges 1982, pp. 8, 154. (105)
- S. Bolin 1953, pp. 10 ff. (106)
- M. Bloch 1933, pp. 12-13. (107)
- (108) حول هذا الأمر، راجع البلاذري 1978، ص 241-242؛
- R. Hodges and D. Whitehouse 1983, p. 120.
- C. Cahen 1981, p. 9. (109)
- G. Duby 1974, pp. 143 ff. (110)
- P. Grierson 1979a, pp. 1071 ff.; (111)
- راجع أيضاً
- S. B. Clough 1959/1968, p. 73.
- R. LaTouche 1967, p. 247. (112)
- S. Bolin 1953, p. 1. (113)
- راجع (114)
- P. Grierson 1979b, pp. 525 ff.; N. J. G. Pounds 1974, pp. 78-80; G. Duby 1974, pp. 97 ff.
- C. Cahen 1981, pp. 11ff. (115)
- راجع (116)
- M. Amari 1863, p. 71, note to "V Diploma"; C. Cahen 1965a, pp. 75-77; A. Citarella 1967, p. 301; idem 1968, p. 543; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 49, 99-108, 124-125, 188, 385 ff.; C. Becker 1924, vol. 1, pp. 146 ff., pp. 201 ff.; B. Lewis 1949-1950, p. 52.
- G. Tafel and G. Thomas 1856, vol. 1, pp. 25-30; W. Heyd 1885, vol. 1, (117) p. 113; S. Stern 1986, art. 5, pp. 537-538; A. Citarella 1968, p. 538, note 24; A. Lewis 1951, pp. 218-219;
- ف. ح. م. عاشور 1980، ص 169-171؛ ي. حسن 1958، ص 612؛ م. سرور 1960، ص 175-176، 202-203؛ ر. البراوي 1948، ص 224-226.
- A. Landra 1916, pt. 1, p. 85; G. B. Depping 1830/1970, vol. 1, p. 195; J. W. (118) Thompson 1959, vol. 1, pp. 320-321;
- ر. البراوي 1948، ص 223-224.
- S. D. Goitein 1967, p. 50; idem. 1973a, p. 26. (119)
- R. Bautier 1965, p. 7; idem. 1971, p. 67. (120)

M. Amari 1863, p. 71, note to "V Diploma"; R. Filangieri 1917, vol. 1, pp. 114-115; A. Citarella 1967, p. 310; J. W. Thompson 1959, vol. 1, p. 330.

(122) حول هذه التطورات، راجع يحيى بن سعيد الأنطاكي 1909، ص 178؛ موجودة كذلك في *Patrologia Orientalis*، المجلد 23، ص 451-458؛ المقريري، لا تاريخ، المجلد 2، ص 195-196؛ ر. البراوي 1948، ص 224؛

S. Stern 1986, art. 5, pp. 533-534; S. D. Goitein, pp. 50-51; R. Bautier 1971, p. 67; E. A. Ashtor 1976, p. 196;

راجع أيضاً

S. D. Goitein (1967-1973, vol. 1, pp. 329, 484, note 14)

وهو يصف حادثة وصول التجار الأمافيين إلى الإسكندرية في أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي بهدف تخليص عدد من زملائهم اليهود المسجونين.

William of Tyre. A History of the Crusades, vol. 1, p. 10, vol. 18, p. 4 (123)

مذكور في

A. Citarella 1967, p. 311, note 85; idem. 1968, p. 545; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 102-108.

(124) ص. لبيب 1970، ص 66؛ ر. البراوي 1948، ص 219-223؛ م. سرور 1967، ص 249-251؛

W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 102 ff., 392-396.

M. Amari 1863, pp. 60, 70-71, 81-82, 257-268, 282-290. (125)

(126) ص. لبيب 1970، ص 66-67؛ ف. ح. م. عاشور 1980، "المقدمة" ص ي، ص 175-177، 181 وما يليها، 191 وما يليها.

W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 396-401, 409-411; F. C. Lane and M. A. Hodgson 1901, pp. 430-431; N. Stillman 1975, vol. 16, pt. 1, p. 15.

L. de Mas- Latrie 1866, "Appendices", pp. 70-88, 211 ff., passim; G. Tafel (127) and G. Thomas 1856, vol. 1, pp. 185-187, 336-341, 416-418, 483-489.

L. de Mas- Latrie 1866, p. 266; A. S. Ehrenkreutz 1981, pp. 335 ff.; A. Landra (128) 1916, pt. 1, p. 87; E. Byrne 1920, pp. 215 ff.; R. S. Lopez 1964, pp. 448-450;

W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 104 ff.; J. W. Thompson 1959, vol. 1, p. 405;

م. م. الثنائي 1981، المجلد 1، ص 53 وما يليها، 84 وما يليها، المجلد 2، ص 296 وما يليها، 307 وما يليها، 338 وما يليها؛ ع. س. عطية 1962، ص 178، 181-186؛ ر. البراوي 1948، ص 217-219.

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 46, 402, note 33; A. Citarella 1968, p. 544. (129)

Manuscript from Taylor- Schechter Collection, "TS 10 J 16, f. 17", in the (130)
Cambridge University Library,

مذكورة عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, p. 43; A. Udovitch 1977, p. 149.

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 484, note 80; A. Citarella 1968, p. 544. (131)

(132) مخطوطة في

Taylor- Schechter Collection no. "TS Arabic Box no. 38, fol. 13", in
Cambridge University Library,

مذكورة عند

S. Stern 1986, pp. 532-534.

(133) راجع المخطوطات في

Taylor-Schechter Collection no. "TS J 31, fol. 13", TS 6 J 3, f.33",
in Cambridge University Library,

مذكورة عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 301, 465, note 1.

(134) راجع المخطوطة من

E. N. Adler Collection, Jewish Theological Seminary, New York, no. "2738, f. 7",

مذكورة عند

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 304-305, 475, note 13

(راجع أيضًا في المكان ذاته، المجلد 1، ص 46، 402، الملاحظة 32)؛

A. Citarella 1968, p. 544.

(135) راجع

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 303, 475, note 12.

(136) راجع

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 301 ff., passim.

William of Tyre (137)

مقتبس في

J. Prawer 1972, p. 141; W. Heyd 1885, vol. 2, p. 399; A. Udovitch 1977, p. 144;

ح. ربيع 1964، ص 51-52.

W. Heyd 1885, vol. 1, p. 165; S. D. Goitein 1967, pp. 53-54; (138)

ع. س. عطية 1962، ص 185.

(139) المخزومي، لا تاريخ، مذكور في

C. Cahen 1964, pp. 223-225.

(140) راجع المقرئ، لا تاريخ، المجلد 1، ص 444، المجلد 2، ص 86-107؛

C. Cahen 1983, pp. 133 ff.

(141) القلفشندي 1914-1921، المجلد 6، ص 46-48؛ عُمرى 1883، نص، ص 96-97،

مترجم، ص 80؛ ع. زيتون، لا تاريخ، ص 33؛ ف. ح. م. عاشور 1980، ص 173-174؛

A. Samarrai 1972, p. 321; B. Lewis 1982, pp. 96 ff., 210 ff.

(142) مخطوطة في

The Bodleian Library, Oxford, no. "ms. Heb. B3 (Cat. 2806), f. 16"

مذكورة في

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 45, 402, note 24; A. Citarella 1968, pp. 546-547.

(143) مخطوطة في

Taylor- Schechter Collection no. "TS 13 J 33, f. 1", in Cambridge University Library,

مذكورة في

S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 45, 402, note 23.

(144) راجع

F. C. Lane 1973, pp. 70-71; A. Citarella 1968, pp. 543-544; C. Cahen 1964, passim;

ع. س. عطية 1962، ص 185.

(145) حول هذا الأمر، راجع

A. S. Ehrenkreutz 1984, passim.

A. S. Ehrenkreutz 1984, passim. (146)

(147) حول هذه التطورات، راجع

G. Luzzatto 1961, pp. 73 ff.; G. Bratianu 1929, pp. 44 ff.; M. Benvenisti 1970, pp. 100-103.

م. ح. م. الثاني 1981، المجلد 2، ص 312 وما يليها. من أجل تفاصيل إضافية حول هذه التجارة، راجع

J. W. Thompson and E. N. Johnson 1937, pp. 556 ff., 564 ff.; P. Spufford 1988, pp. 151 ff.; A. S. Ehrenkreutz 1981, pp. 335 ff.; R. S. Lopez 1964, pp. 446 ff.; D. Abulafia 1987a, pp. 227 ff.; A. Lewis 1951, pp. 95 ff.; M. Knight 1926, pp. 107 ff.; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 111 ff. J. 135 ff.; R. H. C. Davis 1970, pp. 396 ff.; P. Hitti 1970, pp. Heer 1961, pp. 80 ff.; R. Bautier 1971, pp. 100 ff.; H. Heaton 1948, pp. 135 ff., 151 ff.; S. B. Clough 1959/1968, p. 98; O. Cox 1959, p. 69;

ع. س. عطية 1962، ص 182 وما يليها.

H. Adelson 1962, p. 74; F. Heer 1961, pp. 80 ff.; G. Luzzatto 1961, pp. 73 (148) ff.; M. Benvenisti 1970, pp. 100-103.

(149) من أجل نص هذه الهبة، راجع

G. Tafel and G. Thomas 1856, pp. 84-89;

راجع أيضًا

H. Adelson 1962, pp. 74-75, 164-166; G. Luzzatto 1961, p. 74.

J. W. Thompson 1959, vol. 1, p. 413; M. Benvenisti 1970, pp. 100-103. (150)

(151) ابن واصل 1960-1953، المجلد 2، ص 491.

(152) ف. ح. م. عاشور 1980، ص 167 وما يليها، 207-208، 247، 252 وما يليها؛
ع. س. عطية 1938، ص 115، الملاحظة 1؛

F. C. Lane and M. A. Hodgson 1901, p. 429.

(153) ف. ح. م. عاشور 1980، ص 209-210، 247-252؛

F. C. Lane and M. A. Hodgson 1901, pp. 432-434; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 401-404; P. Molmenti 1906, pt. 1, vol. 1, pp. 119-120, 429; T. Okey 1930, pp. 59-60, 73, 76, 105; P. M. Holt 1986, pp. 163-164.

E. Byrne 1917, pp. 131 ff.; idem. 1918, pp. 178 ff.; idem. 1928, pp. 139 ff.; (154)
idem. 1920, pp. 194 ff.; H. Kreuger 1933, p. 379; H. Heaton 1948, p. 152;
H. Adelson 1962, p. 74.

(155) راجع

Historia Patriae Monumenta, VI, "Chartarum II", nos. 335, 501, 508, 597, 644, 652, 734, 988, 1013, 1189, 1312, 1365; E. Byrne 1928, p. 171

(يذكر مخطوطة في

"Archivio Stato di Genova", Not. B. de For. Reg. II, f. 42");

Idem. 1920, pp. 218-219; A. S. Ehrenkreutz 1981, pp. 335 ff.; R. S. Lopez 1964, pp. 446 ff.

P. M. Holt 1986, pp. 164-165; A. S. Ehrenkreutz 1981, pp. 342 ff (156)

H. Adelson 1962, p. 75. (157)

G. Luzzatto 1961, p. 76. (158)

The Assizes of Jerusalem, vol. 2, pp. 175-176, (159)

مذكورة في

S. Runciman 1966, vol. 3, pp. 358-359; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 563 ff.

(160) راجع

"Maritime Statutes of Venice", Nuovo Archivio Veneta, new ser., vol. 4, pp. 285 ff.,

كما ذكرت في

J. Prawer 1972a, p. 400.

J. Prawer 1972a, p. 402; G. Luzzatto 1961, p. 75. (161)

F. Heer 1961, p. 80. (162)

J. Prawer 1972a, pp. 401-402; F. C Lane and M. A. Hodgson 1901, p. 341; (163)

ف. م. عاشور 1980، ص 275 وما يليها؛ ص ليب 1970، ص 73.

J. Prawer 1972a, pp. 401-402; G. Luzzatto 1961, pp. 75-76. (164)

من أجل وصف مفصل لتجارة مارسيليا المشرقية في تلك الفترة، راجع

J. H. Pryor 1984, pp. 405 ff.

E. Bach 1955, pp. 91-92; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 392 ff.; G. Muller 1879, (165)

p. 7; J. Prawer 1972a, pp. 398-400.

Patrologiae Cursus Completas, 1855, vol. 214, pp. 493 ff.; G. Tafel and (166)

Thomas 1856, pp. 224-235; H. Adelson 1962, pp. 171-172.

(167) راجع

A. M. Watson 1967, pp. 10-11; A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 166 ff.; P. Balog

and J. Yvon 1958, vol. 1, pp. 133 ff.; H. Lavoix 1877, pp. 5 ff.; S. Runciman

1966, vol. 3, pp. 363-364; J. Prawer 1972, pp. 138-139; P. Grierson 1954,

pp. 169 ff.

(168) راجع المراجع المذكورة في الهامش السابق.

M. de Villard 1926, pp. 22-38, 73-112, (169)

لا سيما

pp. 77-78; M. Bloch 1933, passim; M. Lombard 1947, pp. 143 ff.; F. Himley

1955, pp. 31-81; A. M. Watson 1967, pp. 1-34; A. Citarella 1968, p. 552;

P. Fabre and L. Duchesne 1889-1905, passim; P. Grierson 1979, p. 114.

(170) راجع

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 180 ff.; A. M. Watson 1967, pp. 10-11.

راجع أيضًا ف. ح. م. الثاني 1981، المجلد 2، ص 312-313.

G. Constable 1982, p. 88. (171)

C. Devic and J. Vaissete 1872-1894, vol. 5 p. 23. (172)

H. Kreuger 1961, pp. 72-74; G. Constable 1982, passim. (173)

H. Kreuger 1961, p. 73. (174)

تحول أوروبا خلال القرون الوسطى: انتصار الأفكار

1.6 تحول التجارة الغربية

بواسطة الممارسة التجارية الشرقية

أظهر التحليل السابق أن القرون الوسطى شهدت ازدهاراً هائلاً للتجارة الإسلامية العالمية، ومن ضمنه نشاط تجاري ضخم مع أوروبا المسيحية. في الواقع، خرج أهم الباحثين في تاريخ أوروبا الاقتصادي باستنتاجات تحمل عدة نقاط إجماع أساسية حول مسار التاريخ الاقتصادي الغربي للقرون الوسطى. ومن أبرز هذه النقاط⁽¹⁾:

- ثمة نهضة تجارية واسعة نشأت ثم طوّقت أوروبا الغربية من القرن الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي.

- ظهرت هذه النهضة للمرة الأولى في دول المدن الإيطالية، لا سيما البندقية وجنوا وأمالفي وبيزا وغاييتا، التي كان تجارها على اتصال تجساري مباشر مع الشرق المسلم منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي؛ مع الإشارة إلى بروز العديد من المظاهر الاقتصادية النبوية قبل ذلك القرن.

- رافق هذه النهضة ابتداءً بعض الأساليب التجارية التي أجمع المؤرخون على أنها تطورت لاحقاً لتصبح المبادئ والممارسات التجارية الخاصة بالرأسمالية الغربية الحديثة.

- ظهرت هذه المبادئ والممارسات التجارية المبتكرة للمرة الأولى أيضاً في دول المدن الإيطالية المذكورة آنفاً.

- وكان هدف هذه الممارسات والمبادئ التجارية الأساسي تحقيق الحد الأقصى من الربح عبر الأنشطة التجارية المركنتيلية.

لكن على الرغم من هذا الإجماع العام من قبل الباحثين حول بروز هذه الظواهر التجارية المتنوعة، يبقى هناك لغز عميق لم يُحلّ في ما يخصّ التاريخ الاقتصادي القروسطي. ويبقى السؤال، ما الذي كان وراء جذور الرأسمالية هذه في أوروبا الغربية؟ ومن أين أتت هذه التقنيات التجارية الجديدة جداً؟ بل والأهم من ذلك، ما الذي عجّل حدوث النهضة التجارية التي بدأت في الغرب المسيحي خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي؟

كما قيل في المقدمة، تتقبل الدراسات الغربية الآن من دون اعتراض يُذكر الزعم القائل بأن العلماء الإسلاميين حافظوا خلال القرن الوسطى على العلوم المادية الأساسية والفلسفات الماورائية التي ساهمت في تطوير مفاهيم العصور الإغريقية الرومانية القديمة التي غرقت فيها أوروبا خلال العصور المظلمة، ثم أعادت إرسالها إلى الغرب بعد أن خرجت من الهاوية الاقتصادية السحيقة التي وقعت فيها. وتعتبر هذه الحقيقة جزءاً من الإرث الفكري غير القابل للجدال في الشرق والغرب معاً.

لكن، أليس من الممكن أن يكون هناك تطوّر فكري مواز كان يحصل آنذاك أيضاً ضمن الخدمات التجارية؟ وما الدور الذي لعبه المسلمون في الانتعاش الاقتصادي الأوروبي خلال أواخر القرون الوسطى؟ وهل من الممكن أن حاجة الغرب الناشئة، بل وتكيفه، لأشكال أكثر فعالية من المنظمة المشتركة ومن التقنيات التجارية المعدلة ظهرت حينها، على الأقل جزئياً،

بسبب المتطلبات التجارية المعززة والفرص التجارية التي برزت داخل أسواق الشرق الأدنى؟

لا يتخطى هذا الاعتقاد حدود المعقول، بل من الصعب دحضه. بالطبع، من الممكن الافتراض بأن الثورتين التجارية والرأسمالية المتتاليتين اللتين ظهرتتا أولاً في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي كانتا مرتبطتين بقوة؛ وأن علاقات أوروبا التجارية المزدهرة مع مصر والشرق التي تمّ التفصيل فيها في الأقسام السابقة أثّرت كثيراً في هاتين الثورتين، هذا إذا لم تسرّع من وقوعهما.

أليس إذاً من المعقول أيضاً الاستنتاج بأن هذه الأشكال الجديدة المفعمة بالحياة من المؤسسات المشتركة، والإجراءات المالية التي رافقتها، ربما تكون قد تأثرت هي نفسها بالتفاعلات التجارية الإبداعية؟

ثمة الكثير من الأدلة التي تدعم هذه الاستنتاجات. فمن الواضح بشكل لا يقبل الشك أنه داخل هذا المجتمع الساكن والرصين المتألف من الكهنة والفرسان والفلاحين في الحضارة الإقطاعية القمعية التي ميّزت أوروبا المسيحية خلال كل من القرن الثالث والرابع الهجري/التاسع والعاشر الميلادي، برزت الآن طبقة جديدة من التجار والحرفيين الذين يسعون إلى الاستفادة من فرص السوق الجديدة.

بالتالي، شكّلت هذه الطبقة الماركنتيلية الجديدة، باتحادها معاً من أجل تحقيق ربح متبادل، مراكز حيوية متنامية باستمرار مع المشروع الاقتصادي؛ فيما ظهرت تدريجياً - إنما بثبات - طبقة برجوازية مدنية⁽²⁾. ويؤكد المؤرخ الاقتصادي س. م. سيولا C. M. Cipolla من خلال تناوله التأثيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي لهذه الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المتوسعة⁽³⁾ أنه:

مع بروز المدينة القروسطية وظهور البرجوازية الأوروبية، ولدت أوروبا جديدة. وتغير كل قطاع من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فخضعت مجموعات القيم والعلاقات والأحوال الشخصية وأنواع الإدارات والتربية والإنتاج والتبادل إلى تحوّل جذري. وقد كانت الثورة المدنية في القرن

الحادي عشر والثاني عشر المقدمة للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر - حتى أنها أمنت بالفعل الشروط المسبقة لها.

علاوة على ذلك، غيّرت هذه الثورة المدنية مسار الأعمال المتعلقة بالاقتصاد التفصيلي في اقتصاد القطاع الخاص الأوروبي خلال القرون الوسطى تغييراً جذرياً؛ فيما حل دافع الربح - أي السعي البشري وراء المكسب الشخصي - محل الكنيسة في دورها الذي لعبته لفترة طويلة بالنسبة إلى الفقراء؛ وهو دور الملهم الأساسي الذي يوجّه تصرفات الإنسان الاقتصادي.

في الواقع، ولد الآن الإنسان الاقتصادي *homo economicus* مجدداً، فيما كان السعي إلى الربح هو الحافز المباشر والملموس وراء المبادرات التجارية لأفواج التجار الجديدة التي ظهرت بعد فترة قصيرة. فقد كان النظام التجاري الذي أنشأوه قائماً على المشروع الفردي، وعلى سهولة حركة الرأسمال الذي مكّنه من العمل خارج حدود النظام الإقطاعي المتواجد منذ حين.

بالإضافة إلى ذلك، أنتج هذا الاقتصاد الناشئ ثروةً سائلةً لم تكن مرتبطة مباشرةً بقيمة الأرض لأنه كان اقتصاداً قائماً على الأرباح من التجارة الخارجية، مما قوّض حينئذ تفوّق الكنيسة والنبالة الإقطاعية المألوفة للأراضي⁽⁴⁾. فبحسب تعبير ر. س. لوبيز: "خسرت الإقطاعية الكثير من جاذبيتها حالما أصبح الاقتصاد أكثر سيولة"⁽⁵⁾.

ومن سخرية القدر أن الكنيسة نفسها ساهمت في كثير من هذه التطورات المؤثرة. فعلى الرغم من أنها استمرت باعتبار المتاجرة بالمال رباوية، إلا أنها كانت أول مؤسسة في أوروبا المسيحية تنشئ احتياطات هائلة من الرأسمال؛ وتؤسّس أعمالاً مصرفية رسمية، وتضع من خلال الأباطرة الرومان المقدسين، عملة مستقرة، وتطلق مشاريع تجارية كبرى.

باختصار، من خلال توحيد دول أوروبا الصغرى في إمبراطورية واحدة، وعبر فرض مبادئ اقتصادية نقدية موحدة على هذه الإمبراطورية، مهّدت

الكنيسة الطريق - من دون قصد - لنظام رأسمالي ناشئ جديد سيُدْمَر في آخر الأمر الميدان الإقطاعي الذي شاركت في صنعه⁽⁶⁾.

وشهدت الثورة التجارية إعادة ظهور تدريجي لاقتصاد نقدي في أوروبا القروسطية؛ بل إنها ساهمت في هذا الظهور، كما سنبرهن لاحقاً. وكانت هذه عملية متعددة الأوجه والخطوات: إذ إن إعادة الجزئية المذكورة آنفاً لميزان تجارة القارة مع الشرق المسلم، أحضرت معها في بادئ الأمر الإنتاج السريع للرأسمال الفئاض، بالإضافة إلى ظهور زبائن أكثر ثراءً يملكون الموارد المالية الكافية لشراء ما لا يستطيعون إنتاجه.

علاوة على ذلك، كان هؤلاء الأفراد الأغنياء يضعون فائض رأسمالهم بشكل متزايد في المشاريع التي تنطوي على المجازفة - أي في مشاريع جديدة قد تزيد من قيمة رأسمالهم - ما أدى مباشرة إلى ظهور قوة اقتصادية أساسية تعمل داخل أسواق أوروبا القروسطية، ألا وهي قيمة المال التي تبشر بعودة الرأسمالية التجارية⁽⁷⁾.

رافق إعادة ظهور مثل هذه المبادئ والغرائز التحفيزية لسياسة عدم التدخل في أسواق أوروبا المسيحية القروسطية، بروز أدوات التجارة الرأسمالية وتطورها التدريجي؛ فحسبما يؤكد س. م. سيولا C. M. Cipolla⁽⁸⁾:

منذ القرن الحادي عشر وما بعده، كان هناك تطوّر مذهل للتقنيات التجارية. فلاححة الابتكارات طويلة. يكفي على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار تنظيم المعارض ونشوء الكمبيالة وظهور كتيبات التجارة وانتشارها اللاحق ونشوء تقنيات محاسبة جديدة وكذلك الشيك والسند والتأمين، إلخ...

ويكمل قائلاً: "منذ القرن الحادي عشر حتى السادس عشر، كانت إيطاليا منشأ هذه الابتكارات كلها"⁽⁹⁾.

إن اكتشاف ظهور رأسمالية ناشئة لأول مرة خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في دول المدن الإيطالية، ثم انتشارها في باقي أنحاء أوروبا - وهو أمر مثبت في الكثير من الدراسات المستقلة - ضروري

جدًا بالنسبة إلى استكشافات واستنتاجات هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال، يرى مؤرّخ القرون الوسطى أن. دجي. جي. باوندز N. J. G. Pounds، في تحليله للأساليب التجارية الجديدة التي طوّرت آنذاك، بأن "الثورة الاقتصادية في القرون الوسطى بدأت في أوروبا الغربية" ويوافقه الرأي باحث شهير آخر وهو روبير لاتوش الذي يقول⁽¹⁰⁾:

ظهرت الرأسمالية لأول مرة بشكل خجول في القرنين التاسع والعاشر. وعلى المرء أن يعود إلى شواطئ المتوسط، أي إلى البندقية، ليشهد نشوءها.

ويستهلّ م. بود M. Beaud كتابه تاريخ الرأسمالية *History of Capitalism* بتأكيدِه بشكل لا يقبل أي شكّ على أنه⁽¹¹⁾:

قد وُلدت الرأسمالية داخل المجتمعات التجارية والنقدية في أوروبا الغربية.

كما يؤكّد جان باشلور Jean Baechelor في كتابه جذور الرأسمالية *Origins of Capitalism* أن⁽¹²⁾:

التاجر المبادر الذي ظهر للمرة الأولى في القرنين الثاني والثالث عشر شكّل الصورة الأولى للرأسمالية الحديثة.

أضف إلى ذلك، أن أرماندو سابوري Armando Saponi، وهو مؤرّخ اقتصادي أوروبي وثق التجارة الإيطالية خلال القرون الوسطى، قد كتب حول الثورة الرأسمالية في أوروبا خلال زمن القديس توما الأكويني (توفي عام 673هـ/ 1274م)⁽¹³⁾. وفي الواقع، يشير بيرين نفسه إلى العديد من الدراسات فيقول⁽¹⁴⁾:

يبدو لي أنها رسّخت بشكل لا جدال فيه حقيقة أن الخصائص الأساسية للرأسمالية: أي المشروع الفردي والتسليفات والأرباح التجارية والمضاربة، إلخ... - يمكن إيجادها منذ القرن الثاني عشر في دول المدن الإيطالية، وهي البندقية وجنوا وفلورنسا.

سيركّز القسم التالي من هذه الدراسة على سبب تحوّل إيطاليا القروسطية إلى مهد الرأسمالية الغربية الحديثة وكيفية حصول ذلك، إذ سيتتبع تأثيرات

التجارة بين إيطاليا والشرق الأدنى خلال القرون الوسطى، وسيرتكز على تأكيد الباحث الإسلامي صبحي ليب في تحليله للتجارة القروسطية عبر المتوسطي بأن⁽¹⁵⁾:

التجار الشرقيين والغربيين (الإفرنج) قد أنشأوا الآن معاً مرحلة جديدة من النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يُسمّى بالرأسمالية التجارية.

من خلال ذلك، يستبعد هذا التحليل السيناريو بعيد الاحتمال الذي يعتبر أن هذه الرأسمالية الناشئة قد انبعثت كطائر الفينيق من تحت الرماد لأول مرة - أي لا يعتبرها حادثاً لا يشتمل على تأثيرات تحفيزية خارجية ظاهرة - بل يركز على محددتين أساسيتين للتغيير الاقتصادي:

- حجم التجارة الإسلامية - الإيطالية خلال القرون الوسطى وتأثيرها في اقتصاديات أوروبا الغربية المعاصرة.

- الدور الرئيس الذي لعبه هذا التبادل التجاري في تسهيل نقل بعض الممارسات التجارية الرأسمالية إلى الغرب المسيحي؛ وهي ممارسات سيطرت لسنوات، كما سيظهر هذا التحليل، على أسواق الشرق الإسلامي.

من أجل هذه الغايات، سنبدأ بتقييم مفصل لعملية نقل المصطلحات التجارية والتقنية من الشرق إلى الغرب خلال الممارسات التجارية في تلك الفترة.

2.6 نقل المصطلحات التجارية

من المعلوم أن ذلك العصر قد تميز بتبادل مهم في الأفكار والمفردات بين العربية الكلاسيكية واللغات الأوروبية القروسطية. وقد تمّ توثيق إعادة نقل المعرفة الإغريقية - الرومانية الكلاسيكية والمعرفة العربية إلى الغرب في مناقشة سابقة.

لكن في ذلك العصر أيضاً انتقلت مصطلحات تقنية وعلمية على غرار الخيمياء [الكيمياء] وعلم الجبر والخوارزمية (نسبة لمؤسس المبدأ، العالم بالرياضيات الخوارزمي) والتقويم (الكلمة الإنجليزية almanac مشتقة من كلمة المناخ) ودار الصناعة (الكلمة الإنجليزية arsenal مشتقة من اللفظ العربي) والأطلس والمعدل والسمت والبرك (مصطلح بحري يعني مركباً بثلاث صواري) والعيار والقانون (الكلمة الإنكليزية canon مشتقة من اللفظ العربي) والكيمياء والصفر والإكسير والنظير ورهج الغار والذروة، إلى العديد من مفردات اللغات الغربية⁽¹⁶⁾.

كما أن أسماء بعض السلع المتداولة في التجارة بين الشرق والغرب على غرار الكحول والإنبيق والفصفصة والقلبي الشنجار alkanet والشبة والأنتيمون والمشمش والأرضي شوكي والبغدادى والبقرم والكيل والحلوى والخروب والشيفون والقرفة والقهوة والقطن والقرمزي والدمقس والسعد والغزي والزنجبيل والقيثارة والصمغ العربي والحشيش والجلاب والليمون والليلك والعود والدخن والموهر والموكارو mucarro (سكر مكرر، من اللفظ العربي مكرر) والموسلين والراوند والرز والزعفران والسرسنيت والساتان والكراث والسمسم والقفلوط والصودا والسبانخ والمكر والشراب والعنابي والتفتة والطوفي والطلق والفيروز والتوتياء انتقلت من الشرق إلى الغرب⁽¹⁷⁾.

وبالتزامن مع نقل منتج الحشيش، يعتقد بعض الباحثين أن كلمة القتائل، وهي كلمة كانت تستخدم لوصف طائفة مسلمة قروسطية تحوّل أعضاؤها إلى حشاشين ثم دخلوا في اتفاقات من أجل قتل زعماء عسكريين وسياسيين خلال فترة الحملات الصليبية، باتت جزءاً بارزاً من المفردات الغربية.

وأصبحت الأسماء العربية لبعض المصطلحات البحرية مثل الأميرال والحراقة والسلوب والريح الموسمية والمركب مغربية الآن إلى الإنكليزية ولغات أخرى أيضاً⁽¹⁸⁾. وتم كذلك تبادل عدد وافر من التعابير التي تدل على أعمال تجارية محددة بين اللغات الشرقية والغربية الأساسية، من بين هذه التعابير،

مصطلح منكوس المذكور آنفاً، وهو مشتق من اسم المفعول متقوش، الدال على ظهور النقود المعدنية الإسلامية واستخدامها في أوروبا الغربية.

وثمة أيضاً مصطلحات تجارية غربية انتقلت خلال القرون الوسطى من العربية، من بينها قيراط (carat) وديوان (douane) ومخازن (magazines) وطرح (tare) وتعريفة (tariff). وتحول المصطلح العربي صك الذي يدل على أداة نقل مالية إلى الشيك الغربي؛ كما أن كلاً من المرادف الألماني والهولندي لهذه التقنية المالية، wissel وwechsel قد اشتق أيضاً من العربية؛ فيما ترجمت الحوالة العربية إلى aval بالفرنسية⁽¹⁹⁾.

أضف إلى ذلك، أن المصطلح الإيطالي القروسطي معون maone الذي يصف شكلاً معيناً من الرابطة المشتركة المخصصة لحصر الخطر، مشتق كذلك من المصطلح العربي يعرف بمعونة؛ وهو يعني الجهود المشتركة للمساعدة في دفع تكاليف النقل التجاري⁽²⁰⁾. وأصبح السمسار العربي سانسالي sansali بالإيطالية وهو الشخص الذي يعمل في بيع المنتجات خلال المزاد العلني المسمى بالعربية الحلقة التي أصبحت بدورها غاليفاً galega باللغة الإيطالية⁽²¹⁾.

وبات عقد المخاطرة العربي يسمّى موهاترا mohatra بالإيطالية واللاتينية، وهو يدل على عقد التبادل المزدوج الإسلامي الذي حرّمه الكرسي الرسولي آنذاك. في الواقع، أصبح مثل هذا العقد منتشرًا جدًا في أوروبا لدرجة أن المصطلح العربي مخاطرة أصبح - ممارسة ولغة - موهاترا بالإسبانية وموفارتا mofatra بالبرتغالية⁽²²⁾.

وثمة العديد من الأمثلة الأخرى حول التبادل المباشر للمفردات بين الدولة الإسلامية والدول الأوروبية التي كانت تمارس التجارة حول البحر المتوسط خلال القرون الوسطى. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى مصطلح صك المذكور آنفاً، يظهر المفهوم الفارسي للبازار في مختلف الوثائق التجارية البندقية التي تعود إلى تلك الفترة، بما أنه نقل إلى اللغة الإيطالية وغيرها من اللغات الغربية⁽²³⁾.

أما الكلمة الإيطالية فوندوكو fondoco التي تعني دور الراحة المخصصة للتجار المسافرين فانتقلت، عبر كلمة فندق العربية، من المفردة الإغريقية باندوشيون pandocheoion؛ وظهر كذلك أن المصطلح المصري للكتان في ذلك العصر - أي قلوس - مشتق من الكلمة الإغريقية كالوس kalos⁽²⁴⁾. وأخذ العرب أيضاً بعض المصطلحات التقنية التجارية الأخرى من الإيطاليين، على غرار scala (المعبر) و barcolo (بالة البضائع) حتى باتت إسقالا وبرقلو جزءاً من المفردات العربية القروسطية⁽²⁵⁾.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الاستبدال التدريجي للأعداد الرومانية بالأعداد العربية من قبل المؤسسات المركنتيلية الإيطالية في القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين سهّل كثيراً العمليات الحسابية؛ ما سمح بإدخال القيد المزدوج في مسك الدفاتر التجارية إلى إيطاليا في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، وهو مبدأ المحاسبة الذي ميّز الثورة الرأسمالية في الغرب خلال القرون الوسطى⁽²⁶⁾.

في الواقع، يؤكّد بعض أهم الباحثين في القرون الوسطى أن الأساس المفاهيمي للقيد المزدوج أتى بنبوءاً من معادلات جبرية؛ وهي نظام رياضي آخر اخترعه المسلمون الذين نقلوا النظام مع اسمه (فاللفظة الجبر/ algebra مشتقة من كلمة الجبر بالعربية) إلى الإيطاليين بواسطة تجار ذلك العصر.

بالفعل، بدأت بعض عناصر مسك الدفاتر الأولية بنظام القيد المزدوج والعمود المزدوج بالظهور في التقارير التجارية الواردة في وثائق الجنيّزا المصرية التي تعود إلى العصر الفاطمي. وفي عملية النقل اللغوي هذه، نُقل أيضاً مفهوم الصفر إلى الغرب، بالإضافة إلى اللفظة العربية نفسها التي اشتق منها مصطلح سيفير cipher⁽²⁷⁾.

علاوة على ذلك، ترك رومان العصور القديمة الكلاسيكية من دون شك إرثاً طويلاً من الممارسات التجارية المبتكرة التي بقيت بعض مخلفاتها في إيطاليا بعد نفوذ هذه الأخيرة من العصور المظلمة. فمن المعلوم أن الإمبراطورية

الرومانية تمتعت أيضاً بالاستخدام الأساسي للشيكات والودائع المصرفية والتسليف البدائي وربما حتى لسجلات العمود المزدوج.

ولا شكّ في أن هذه التسهيلات شكّلت جزءاً لا يتجزأ من الإرث التجاري الإيطالي القديم الذي لم يضعّ كله حتى عندما تضاءلت تجارة روما خلال الحكم الضعيف للميروفينجين وأول الكارولينجين ما قبل شارلمان⁽²⁸⁾.

لكن العودة البارزة والقوية لمثل هذه المؤسسات المالية المهمة خلال الثورة التجارية في إيطاليا من القرن الخامس حتى السابع الهجري/الحادي عشر حتى الثالث عشر الميلادي - وهي عودة حفزتها بشكل كبير التجارة الحاصلة مع دار الإسلام - كانت أكثر من مجرد صدفة، ولا ينبغي الاستخفاف بها. في الواقع، بحث العديد من كبار الدارسين عن السببية في هذه التطورات.

فالمستشرق هـ. أ. ر. جيب، على سبيل المثال، رأى أن أنماط التاريخ الإسلامي والأوروبي تحركت في دورة عكسية مباشرة⁽²⁹⁾؛ فيما أكد الباحث في القرون الوسطى ر. س. لوبيز، على عكس جيب، بأنها تحركت في دورة متوازية إنما غير متزامنة⁽³⁰⁾.

ثمة أسباب راسخة تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الدورة، في العالم الإسلامي مجمله، سبقت أوروبا الكاثوليكية بحوالى مئة عام. وبحلول القرن العاشر، حين بدأت أوروبا بالخروج من حالة الكساد الاقتصادي، كانت بعض الدول الإسلامية في طريقها لبلوغ ذروة نشاطها القروسطي... ففي القرون الوسطى المبكرة، كانت الوتيرة الاقتصادية للعالم الإسلامي أسرع بوضوح من وتيرة أوروبا الكاثوليكية، لأنه اكتسب موارده وتقنياته من سلسلة أوسع بكثير من الأراضي والثقافات.

هل كانت لهذه الحلقات التاريخية جذور مشتركة أم أنها كانت متزامنة؟ في الواقع، أظهر التحليل السابق أن المفردات التجارية المستخدمة في الغرب تأثرت تأثراً كبيراً بمصطلحات الشرق التجارية. وقد أثبت العديد من الأبحاث أن العناصر المختلفة للأنظمة القانونية في أوروبا الغربية مأخوذة أيضاً من النماذج الإسلامية في ذلك العصر⁽³¹⁾.

السؤال هو: هل من الممكن أن الممارسات التجارية في أوروبا قد تأثرت أيضاً وبعمق بالنماذج التجارية الإسلامية المتماثلة؟ ما يهمنا حقيقة في هذه الدراسة هو تحديد التأثير المحتمل للمبادئ المالية الإسلامية خلال القرون الوسطى في تطوّر مثيلاتها التجارية الأوروبية.

3.6 نقل الأيديولوجيات التجارية للسوق الحرة

كما روينا بتفصيل في القسم الأول من الفصل الثالث 1.3، كان مفهوم دافع الربح الخاص جوهرياً للأيديولوجية الاقتصادية الإسلامية خلال القرون الوسطى ونافاً للغاية فيها. فقد دفع هذا المفهوم بالمبادرات التجارية الإسلامية إلى أقاصي عالم ذلك العصر، من بينها أوروبا حيث تمّ تبني، في مآل الأمر، مفهوم السوق الحرة الكامل داخل الغرب المسيحي، بعد عقود عدة من التفاعل مع الشرق العربي. وقد سمح المفهوم هذا لتلك المنطقة بأن تتجاوز تجربتها المشؤومة التي دامت أربعة قرون مع الإقطاعية المحتضرة التي شكّلت السمة الأكثر بروزاً في اقتصاديات العصر المظلم.

بالتالي، إذا لم يكن الأمر محض مصادفة، فإن التوقيت المحدد لمثل هذا التفاعل الأيديولوجي كان بالتأكيد مناسباً للغاية: إذ كان ذلك عصرًا يشهد اختصاراً فكرياً اقتصادياً إسلامياً عظيماً. فكما أشار إليه في الأقسام السابقة، بدأ بعض أهم الفقهاء المسلمين على غرار محمد بن حسن الشيباني، في كتاب **الاقتصاد في الرزق المستطاب**⁽³²⁾، وعبد الفضل الدمشقي في الإشارة إلى **محاسن التجارة**⁽³³⁾، بصياغة مبادئ اقتصادية شديدة الحداثة والعمق للسوق الحرة؛ وهي نظريات اقتصادية غيّرت شكل العالم الفكري المعروف آنذاك. ثم، بعد أكثر من خمسمئة عام، قام آدم سميث وغيره من المؤرخين في الغرب المسيحي الإصلاحية لعصر النهضة باختراع مثل هذه المبادئ.

ومن الواضح، من خلال النتائج، أن عقيدتهم تجذرت في تربة خصبة. في الواقع، أصبح اقتصاد دار الإسلام خلال القرون الوسطى المبكرة قوياً في تأثيره

وشاملاً في امتداده لدرجة أن مبادئه كانت تسيطر - ممارسةً وكتابةً - على عقائد التجارة وإدارة الأعمال في المناطق التجارية القريبة والبعيدة؛ فيما بنى المسلمون دولة سياسية وتجارية امتدت من الهند في الشرق وعبر آسيا وأفريقيا وصولاً إلى أوروبا.

كان دافع الربح الخاص، كما أُشير، قوة حاسمة تحثّ هذا التوسع التجاري الإسلامي؛ وكان من بين أهم مناصري هذا الدافع محمد بن حسن الشيباني في عمله الشهير كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب، وهو مختصر لتحفته الأطول ذات عنوان كتاب الكسب، كما حافظ عليه تلميذه ابن سماعه. ويبدأ الكتاب بالتأكيد التالي: "إن الله فرض الاكتساب لطلب المعاش على المؤمنين كلهم"⁽³⁴⁾.

يتابع الشيباني أنه في حين أن غاية الإنسان هي خدمة الله، فإنه سيحقق هذا الهدف فقط حين يتمكن من أن يأكل ويلبس ويسكن كما ينبغي. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف، بدوره، إلا عبر الكسب المنتج. في الواقع، بالنسبة إلى الشيباني، ليس من الضرورة أن تنحصر المكاسب بالضروريات بل يمكن أن تشمل سلع الرفاهية أيضاً. فكل الأفراد بحاجة إلى محرّك ملموس (دافع الربح على سبيل المثال) لتحفيز أعمالهم⁽³⁵⁾. كما يشدد الشيباني على أن المكاسب الخاصة - أي السعي وراء التجارة والحرف - ترضي الله أكثر من مكاسب القطاع العام⁽³⁶⁾.

علاوة على ذلك، أثنى المُنظّر الاقتصادي العربي الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أبو فضل الدمشقي، على ميزات معاشات القطاع الخاص التي تُعتبر التجارة الأكثر نبلاً فيها. فبعد تصنيفه التجار إلى ثلاث فئات: الرّكّاض (التاجر المتحول) والخزّان (البائع بالجملة)، والمجهز (المصدر) وتحديد لهام كل واحد منهم، يفصّل التقنيات التي بإمكانهم أن يستخدموها لتحسين فرصهم لتحقيق الربح الخاص في السوق التنافسي، مع إعارته اهتماماً خاصاً لكيفية جمع التجار للرأسمال من خلال الأرباح⁽³⁷⁾.

ينعكس التزام الدمشقي بمميزات تحقيق الربح لمراكمة المكسب الشخصي أيضاً في الفلسفات الاقتصادية لابن خلدون. ففي المقدمة، وهي المناقشة التمهيديّة لعمله العظيم كتاب العبر، يحدد ابن خلدون ثلاثة مفاهيم منفصلة تشكل جزءاً لا يتجزأ من السعي وراء مورد رزق منتج⁽³⁸⁾:

- الرزق، هو الدخل الذي على الفرد أن يكتسبه لتحقيق حاجاته وضروراته.

- المعاش، هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله. المقاربات الأربعة المقبولة لمثل هذه المداخل المنتجة، بدورها، محددة على أنها الإمارة والتجارة والفلاحة والصناعة.

- الكسب، هو الدخل الذي يفوق ما يحتاجه المرء للبقاء، فيتحول إلى مكاسب يمكن إعادة استثمارها.

ويفسر ابن خلدون أن المداخل التي يمكن إعادة استثمارها - أي المكاسب - هي جزء حيوي وأساسي من كل مشروع في السوق الحرة، وأن الأرباح الناتجة عن مداخل مثل هذا السوق التنافسي هي الغاية المطلقة للتجارة. فكما اقتبسنا في الفصل "1.3 ب" ⁽³⁹⁾:

معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء: إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأعلى، أو بيعها بالغلاء على الآجال. وهذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير. إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير.

من الواضح من خلال السجلات الإيطالية التجارية الرسمية، أن التجار المغامرين في دول المدن الإيطالية الذين كانوا يتعاطون التجارة بنشاط في الشرق الأدنى، سرعان ما أعجبوا أيضاً بهذه المفاهيم التجارية القاطعة؛ أي المبادئ الكامنة في السعي وراء الربح الخاص.

فبعد قرون من الانغماس عقائدياً في فضائل الفقر - وهي الفكرة المهيمنة القائمة على الدين للإقطاعية الغربية خلال القرون الوسطى - ظهر الآن أن

جذب السوق اللولي المتصاعد للمسلمين ضخماً جداً لدرجة لا يمكن مقاومته؛ فيما بات من الجلي أيضاً تطوير مواقف لا يمكن وصفها سوى بأنها رأسمالية.

فعلى سبيل المثال، تشير وثيقة تعود إلى بداية عام 364هـ/975م إلى الأرباح التي حققتها بعض استثمارات الدوج (القاضي) البندقي بييترو كانديانو⁽⁴⁰⁾. وفي نموذج أوروبي مبكر لما يشبه المشروع المشترك، تمت مكافأة كل بحار عمل مع التجار الجنوبيين الذين ساعدوا الصليبيين في غزو مرفأ قيصرية الفلسطيني عام 494هـ/1101م بإعطائه 48 سوليداً - وهو مبلغ ضخماً نوعاً ما ويمكن كل واحد من هؤلاء البحارة من الخوض في مغامراته التجارية الخاصة⁽⁴¹⁾.

وقد اتخذ تشجيع صغار الرأسماليين، بالطبع، بعداً أعمق خلال التدفق التجاري في القرن التالي مع تطبيق الممارسة المذكورة آنفاً، وهي تقديم حقوق تطوير ثلث كل مدينة مشرقية مهزومة إلى التجار الإيطاليين المشاركين⁽⁴²⁾.

بالإشارة إلى الأهمية النسبية لتجارة الشرق الأدنى داخل التجارة الدولية الأوروبية المعاصرة، تظهر معلومات مالية إجمالية من محفوظات جنوا الموثقة - وهي سجلات تجارية تشبه وثائق الجنيزا في الشرق وتعود إلى أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي - أن مجموع الاستثمارات الجنوبية الساعية إلى تحقيق الربح في المشرق وحده تخطى 50000 ليرة جنوبية، وهو مبلغ يشكل أربعين إلى سبعين بالمائة من كامل الرأسمال المسجل في الأوراق التجارية التي تمّ دراستها⁽⁴³⁾.

علاوة على ذلك، على الرغم من ضخامة هذه المبلغ، لا ينبغي أن ننسى أنه يعكس مجموع الأموال التي أنفقها كبار المستثمرين والموجودة في السجلات المالية لبعض المحاسبين في مدينة واحدة فقط. بالتالي، لا يدل هذا الرقم على الحجم الإجمالي لتجارة الشرق الأدنى في تلك الفترة؛ ومن الواضح أن حجمها كان هائلاً.

ويبدو أن حجم الاستثمارات الرأسمالية في الرحلات البحرية المتجهة نحو الشرق الأدنى السوري كان ضخماً أيضاً. فعلى سبيل المثال، تخطت القيمة الإجمالية للاستثمارات في ست رحلات سورية خلال الفترة الممتدة بين عام 551 و559هـ/1156 و1164م، إلى 10000 ليرة بقليل، أي حوالي 1700 ليرة للرحلة الواحدة. وعام 587هـ/1191م، تجاوز مجموع الرأسمال الذي استثمر في رحلتين سوريتين مبلغ 6900 ليرة؛ فيما تم تمويل رحلة واحدة عام 601هـ/1204م بمبلغ 8000 ليرة⁽⁴⁴⁾.

من خلال هذه المؤشرات، يتضح لنا أن المستثمرين الجنوبيين الناشطين في التجارة الشرقية كانوا يستفيدون أكثر فأكثر من كميات أكبر من السلع، ومن وفورات حجم أضخم عند قيامهم بمغامراتهم التجارية. ويبدو أن معدلات مداخيل الاستثمار كانت تنمو بشكل كبير خلال تلك الفترة أيضاً. أما الأشكال الرئيسية آنذاك للاستثمار التجاري بغرض التجارة بين جنوا والشرق، فكانت قروض الأعمال البحرية القائمة على الشركات البحرية (societas maris)، حيث تقدم مجموعة من المستثمرين مبالغ متفاوتة من الرأسمال، على أن يكون هؤلاء المستثمرين على الأقل شريكاً عاملاً؛ واتفاق المضاربة المشتركة (acommodatio) الذي يساهم بموجبه أحد الأطراف المتعاقدة أو أكثر بالرأسمال ويساهم الطرف أو الأطراف الأخرى بالعمل⁽⁴⁵⁾.

وقد اختلفت شروط العقد في بعض الأحيان. لكن فيما كانت هناك تعديلات متكررة على تقسيم الأرباح المحدد في الاتفاقات، إلا أن المستثمر أو المستثمرين أمّنوا عادةً في الشركات البحرية ثلثي الرأسمال وحصلوا على نصف قيمة الأرباح التي قسمت وفق حصصهم النسبية من المساهمة الفردية. وشارك الشريك العامل أو الشركاء العاملون، بدورهم، بالثلث الباقي من الرأسمال وتحملوا ثلث المخاطرة وحصلوا على نصف الأرباح.

من جهة أخرى، أمّن المستثمر عادةً في المضاربة المشتركة الرأسمال كله وتحمل كامل المخاطر مقابل الحصول على ثلثي الأرباح⁽⁴⁶⁾.

ويبدو أن مداخيل الرأسمال الموظف التي تدل على حدّ الربح الفعلي كانت ضخمة أيضاً، وإن كانت متقلّبة في الرحلات البحرية الإنكفائية بين جنوا وسوريا التي استمرت لما يقارب التسعة أشهر. ويروى أن مجازفة بحرية مماثلة غلّت ربحاً صافياً يساوي 33.3% عام 553هـ/1158م؛ و60% عام 555هـ/1160م. وتقلبت معدلات المداخيل من العام 576هـ/1180م إلى 596هـ/1200م، بين 41.2% و62.5%؛ فيما سجّل بين العام 596هـ/1200م و601هـ/1205م معدلات مداخيل رأسمال تبلغ 31% و41% و43% و45.7% و46% و50% في مختلف المجازفات التجارية المدونة⁽⁴⁷⁾.

مع الوقت، أدّت نسب المداخيل الضخمة هذه إلى ارتفاع مبالغ الرساميل الفردية المستثمرة في الشرق الأدنى. فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية لإنغو ديلا فولتا Ingo della Volta، وهو شخص من إحدى أكبر العائلات التجارية في جنوا، في سوريا وحدها من 623 ليرة عام 551هـ/1156م إلى 1562 ليرة عام 555هـ/1160م.

علاوة على ذلك، نتيجة عدة اتفاقات مضاربة مشتركة عقدها إنغو ديلا فولتا مع أنسالدو بايالاردو Ansaldo Baialardo في جنوا من أجل القيام بثلاث رحلات بحرية إلى الشرق الأدنى في الفترة ما بين 551هـ/1166م و553هـ/1158م، ارتفع رأسمال هذا الأخير من صفر إلى 170 ليرة؛ فيما تضاعف استثمار إنغو ديلا فولتا الأساسي ثلاثة أضعاف، فازداد من مجرد 205 ليرة إلى 635 ليرة.

وتشير السجلات الموثقة إلى أن إنغو ديلا فولتا خصّص إجمالاً أكثر من 3000 ليرة للمجازفات التجارية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأدنى المتوسطية⁽⁴⁸⁾.

خلال الفترة عينها، استثمر صهر ديلا فولتا، غولييلمو بوروني Guglielmo Buroni، أكثر من 1650 ليرة في مختلف المشاريع التجارية في المشرق ومصر،

فيما استثمر شريكه إيدو مالونوس Ido Mallonus 700 ليرة في البعض منها فقط⁽⁴⁹⁾. ويُقال إن رأسمال مشروع تجاري سوري أسّسه فرد من عائلة تجار جنوئين بارزين، وهو بالديسون أوسوديماري Baldissone Usodimare، قفز من مجرد 264 ليرة إلى 950 ليرة خلال السنوات الثمانية بين العام 551هـ/ 1156م و559هـ/ 1164م، أي تضاعف استثماره الأصلي حوالى أربعة أضعاف⁽⁵⁰⁾.

في تلك الفترة عينها، ارتفع أساس الاستثمارات الرأسمالية لأبيروت أف لوكا Oberto of Lucca في سوريا من مجرد 86 ليرة ليصل إلى أكثر من 300 ليرة، إلى جانب الـ 383 ليرة التي غلّتها ربّحاً صافياً⁽⁵¹⁾؛ بينما جمع ريبالدو دي سارافيا Ribaldo di Saraphia أيضاً ما يزيد عن 700 ليرة عبر استثمارات ذكية في التجارة السورية⁽⁵²⁾.

علاوة على ذلك، غالباً ما تضمّنت هذه الرساميل استثمارات فردية أولية ضخمة. فعام 596هـ/ 1200م، على سبيل المثال، حمل سيمون دو بولغارو Simon de Bulgaro 1004 ليرات وستّ قطع سوليدي بيزنطية إلى الشرق الأدنى لأهداف استثمارية تجارية⁽⁵³⁾. وعام 651هـ/ 1253م، استثمر غولييلمو دو كاميلا Guglielmo de Camilla ما يفوق 2300 ليرة في مجازفة تجارية سورية اشتملت على الأقمشة وغيرها من السلع⁽⁵⁴⁾. أما عام 647هـ/ 1249م، فأبرم سيمون مالوتشيلو Simon Malocello صفقة سورية تتألف من صادرات بقيمة 1274 ليرة؛ وأنجز في العام التالي معاملة تجارية مماثلة في المشرق بقيمة 3904 ليرة⁽⁵⁵⁾.

ولا ينبغي أن ننسى بأن مداخليل الاستثمار الضخمة هذه كانت تضاف إلى الأصول العقارية والصناعية التي يملكها العديد من التجار المذكورين آنفاً. في الحقيقة، لقد استقر العديد من رجال الأعمال الإيطاليين في المشرق، حيث تملّكوا المنازل والمحلات والمزارع والمصانع والسفن. إلا أن مُلاك أراضٍ آخرين اختاروا أن يسكنوا في المنطقة لفترة معينة، ثم عادوا إلى إيطاليا وعاشوا من

إيجارات ممتلكاتهم المشرقية وخاضوا في مجازفات تجارية جديدة تعتمد على علاقاتهم التجارية المباشرة في الشرق الأدنى⁽⁵⁶⁾.

وينبغي الإشارة إلى أنه فيما ركّز هذا التحليل على الاستثمارات الجنوبية - وذلك بفضل القدرة على الاطلاع على المعلومات المالية المتوفرة في السجلات الموثقة لهذه المدينة تحديداً - غير أن تطورات تجارية مشابهة كانت تجري آنذاك في أوساط رجال أعمال مرسليليا والبنديقية وبيزا وأمالفي وغايتا وغيرها من المرافئ التجارية على الحوض المتوسطي أيضاً.

فعلى سبيل المثال، تشير السجلات الموثقة من مدينة مرسليليا المرفئية إلى أن ما يزيد عن 150 عقداً شملت 180 مستثمراً أبرمت خلال فترة أسبوعين عام 645هـ/1247م من أجل تمويل بعثة تجارية وشبكة إلى المشرق؛ وتدل العديد من المعلومات المالية الموثقة على تشكّل روابط مشتركة مماثلة في العديد من الدول البحرية الأخرى في المنطقة⁽⁵⁷⁾.

هكذا تركت اقتصاديات الشرق الأدنى الإسلامي الناشطة والإمكانات الواعدة للأعمال الجديدة التي قدّمتها والسعي وراء الربح الشخصي الذي ولّدته تأثيراً عظيماً في توزيع الثروة المتنامية للقطاع الخاص على عدد ضخم من المنظمين، وعلى ظهور طبقة من التجار المحترفين مجدداً، وعلى اعتبار دافع الربح المحفز الأساسي للتجارة في إيطاليا من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي حتى السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي.

4.6 نقل النماذج النقدية الجديدة

مع بداية القرون الوسطى، طوّر حكام أوروبا وتجارها تقديراً لقيمة التعامل بالعملية الإسلامية ذات النوعية العالية. ويثبت جدول بياني شهير للمؤرّخ الاقتصادي ستور بولين يقارن فيه أوزان القطع النقدية الإسلامية والأوروبية تحت الحكم الكارولينجي، بأن القيمة الفعلية للعملة الإسلامية كانت آنذاك معترف بها عامةً لدرجة أن عدداً من الحكام الأوروبيين قلّدوها

عن قصد في الوزن والشكل لتسهيل حسابات التبادل النقدي بين المناطق، ولدعم هبة إصداراتهم النقدية الخاصة.

من بين هذه الإصدارات، نعطي مثلاً آخر عن عملة أصدرها الإمبراطور الروماني المقدس شارلمان في بداية القرن التاسع الميلادي، وهي عملة ضاهت الدرهم العباسي الفضي بالوزن، بل وحملت نقوشاً عربية من القرآن الكريم تسبّح الخالق. علاوة على ذلك، ثمة أدلة على أن ملوك أوروبين آخرين من القرون الوسطى المبكرة، مثل الملك أؤفا، ملك ميرسيا (وهي التي تعرف اليوم بالمملكة المتحدة) زوّروا النقود الإسلامية لإنتاج عملات يمكنها أن تعجّل بوصول تجارتهم الدولية الخاصة إلى الأسواق الإقليمية.

ويبدو أن سلطات قضائية أخرى باتت لاحقاً متورطة في تقليد الجوانب النوعية للأنظمة المالية الغربية أيضاً. ففي القسم الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي، على سبيل المثال، يُقال إن تجاراً من أمالفي وساليرنو، كانوا يزورون القطع النقدية الذهبية الإسلامية الصادرة في شمال أفريقيا، والمسماة بتاريس *taris*، لتسهيل دخولهم إلى السوق.

أضف إلى ذلك، أنه مع ظهور سلالة الموحدّين هناك في أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، امتدت هذه الممارسة الشائنة إلى أبعد من ذلك. فقلّد التجار الأوروبيون أنصاف دراهم تلك السلالة بأعداد ضخمة وأصدروا - وفق بعض التقديرات - ما يفوق الثلاثة ملايين قطعة منها تحت اسم ميلاريس *millarès*؛ وهي عملة أصدروها خصيصاً من أجل إعادة البيع الإقليمية ولإجراء صفقاتهم التجارية الخاصة في بجاية وسبتة ووهران وتلمسان وغيرها من مرافئ التوقف المؤقت في شمال أفريقيا. في الواقع، حتى بعض الكهنة ودور الضرب الرسمية في جنوا ومرسيليا كانت متورطة في هذه الممارسات الشائنة⁽⁵⁸⁾.

لكن على الرغم من استخدام العملة المقدرة بالفضة التي وضعها شارلمان، بقي نظام التعامل التجاري الأساسي في أوروبا المسيحية يتميّز عموماً

مظهر نظام تبادل مادي. ففيما انحدر اقتصادها بسرعة نحو الإقطاعية، مع تضائل حجم مخزون القطع النقدية الذهبية والمحلية يوماً بعد يوم - أتت المقايضة لئلا الفراغ في ما سماها بعض المؤرخين الاقتصاديين بالدولة الطبيعية.

بالتالي، تذخر الوثائق التجارية القروسطية بالإشارات إلى المعاملات الماركنتيلية التي حُدّت وسمّيت من خلال العمل المدفوع الأجر أو التجارة العينية. فقد بات العمل والطعام والتوابل والألبسة والمجوهرات والحيوانات والفراء وغيرها من السلع النفعية الجاهزة والمتوفرة فوراً، تشكل الأدوات الأساسية للتبادل الاقتصادي؛ إذ كان يمكن مقايضة حصان ببقرة وقطعة قماش بزواج حذاء وباوند فلفل بعلبة ملح. وبحسب التعبير اللاذع للمؤرخ الاقتصادي الفرنسي مارك بلوش: "توقفت النقود عملياً عن لعب دور مقياس القيمة(!)"⁽⁵⁹⁾

لكن فيما كانت عمليات التبادل من خلال المقايضة عوضاً عن النقود أمراً شائعاً داخلياً، استمر استخدام النقود المعدنية الأجنبية وذات الطابع الدولي في معظم العمليات النقدية الدولية. فمع بداية الثورة التجارية، احتفظ كل من السوليدوس solidus البيزنطي، المعروف أيضاً باسم نوميسماتا nomismata، والدينار الفاطمي الذي أعيدت تسميته بالمنكوس حين دخل إلى السوق الأوروبي، بموقعهما كالعملتين الذهبيتين الأكثر استخداماً في أسواق الحوض المتوسطي. في الواقع، إن تداول هاتين العملتين كان منتشرًا في أنحاء المنطقة كلها، لدرجة أن المؤرخين الاقتصاديين الحديثين أطلقوا عليهما لقب "الدولاران التوأمان خلال القرون الوسطى"⁽⁶⁰⁾.

واستمرت عملية الاختبار الأوروبية الطويلة في القرون الوسطى المبكرة لتقليد وابتكار النقود، فيما ظهرت نتيجة جانبية بالغة الأهمية للثورة التجارية في إيطاليا وهي الزيادة الهائلة في الطلب على العملة من أجل استيعاب تجارتها المزدهرة مع الشرق الأدنى. في الواقع، أدّى تمويل التدفقات الضخمة للسلع من وإلى الشرق، بحدّ ذاته، إلى نشوء متطلبات هائلة لإصدار عملة جديدة.

وفيما تنامي طلب السوق في الغرب على سلع الرفاهية الشرقية، ارتفعت أرباح المتاجرين بها، ما استدعى الحاجة لوضع المزيد من النقود قيد التداول. من أجل هذه الغاية، أصدرت كل من صقلية والبندقية وجنوا وبيزا وفلورنسا نقوداً محلية باسمها؛ فمهّدت بذلك الطريق لعودة الاقتصاد النقدي في أوروبا بعد "الفترة الانتقالية الطويلة للقرون الإقطاعية المظلمة".

تبعاً لذلك، في أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وفي عام 535هـ/1140م تحديداً، أصبح ملك صقلية، الملك روجر، أول ملك أوروبي منذ بداية حكم الكارولينجيين يسكّ نقوداً معدنية ذهبية أطلق عليها اسم دو كاتوس ducatus أو دو كات ducat. وحوالي عام 546هـ/1151م، بدأت بيزا أيضاً بسكّ عملة باسمها. وعام 566هـ/1171م، دخلت فلورنسا كذلك في مغامرة سكّ جديدة مع أهل بيزا لإنتاج عملة موحدة؛ أما فلورنسا، فبدأت عام 650هـ/1252م بسكّ نقودها الذهبية الخاصة التي أطلق عليها رسمياً اسم فلورنوس أوري florenus auri أو فلورين florin.

بالإضافة إلى ذلك، باشر الجنويون بإصدار نقود معدنية ذهبية جديدة، وهي الجينوفينو دور genovino d'or، في تلك السنة عينها. وعام 588هـ/1192م، أصدرت البندقية، بدورها، غروسو grosso فضياً جديداً، يضاهي في قيمته اثني عشر ديناراً؛ وعام 683هـ/1284م، سكّت دوكة ذهبية توازي فلورين فلورنسا في وزنه ونقائه⁽⁶¹⁾.

وكرّد مباشر على الطلب المتزايد على العملة في الثورة التجارية، كانت دول المدن الإيطالية هي الرائدة في إعادة إحياء الاقتصاد النقدي في أوروبا؛ إذ سرعان ما سكّت عملات جديدة حسنة السمعة من فئات مختلفة لتستوعب العمليات التجارية الدولية الضخمة.

سمحت هذه النقود المعدنية التي صدرت على وجه خاص، كما أشر، لتسهيل مبادلات التجار الإيطاليين المتزايدة بسرعة مع الشرق الأدنى - وهي نقود توفرت أساساً بسبب الكميات الضخمة من الذهب المنهمرة آنذاك على

أوروبا في مقابل مبيعاتها للمناطق الإسلامية - بأن يحققوا تدريجياً رغبتهم القديمة بدخول السوق الشرقي. وفي الواقع، حققت بعض هذه العملات - لا سيما الفلورين والدوكة - مكانة لها، مع الوقت، في مدى القبول الدولي ومستوى القيمة بشكل يوازي مكانة الدولار الأمريكي اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تجارة الأوروبيين مع الشرق الإسلامي بالنهضة النقدية لأوروبا القروسطية من عدة نواحٍ أخرى. فقد أدّى تعرّض التجار الإيطاليين إلى الاقتصاد النقدي الناجح للدولة الفاطمية، وتعرّفهم على السهولة الكبرى في إبرام الصفقات التجارية الدولية المهمة التي قدمتها نقودها المعدنية المهيبة، إلى تطوير تقدير أكبر داخل العقول الأوروبية للميزات الواضحة التي يمكن أن تمنحها عملة رئيسة داخل السوق.

وكثّفت الحملات الصليبية وقافلة التجار الإيطاليين التي رافقتها، بلا شك، الميل الأوروبية نحو إعادة الاقتصاد النقدي؛ إذ ولّدت المتطلبات اللوجيستية الضخمة لهذه الحملات فرصاً تجارية إضافية من أجل القيام بمجازفات مبتكرة جديدة، فيما قدّمت غزواتها الغنائم بالإضافة إلى المداخل الناتجة عن الفديات التي تدفع لتحرير الأسرى.

علاوة على ذلك، أعطى الصليبيون سكان أوروبا الغربية خبرة أكبر في الإنتاج الفعلي لعملة مقبولة دولياً. بالتالي، أطلقوا فصلاً طويلاً ومثيراً للاهتمام من الخطوات اللاحقة لتطوير نظام نقدي جديد في أوروبا؛ وهو فصل بدأ حين استولى الصليبيون بعيد انتصارهم العسكرية الأولى على عدد من دور الضرب الفاطمية في المشرق.

في الواقع، بعد تزويدهم للدينار الفاطمي خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، أنشأوا عملتهم الذهبية الخاصة، وهي البيسانتي ساراتشينياني Bisanti saracenati أو البيزانت Bezants. وعلى الرغم من أنها كانت مزيفة، إلا أنه يبدو أن هذه القطع المزيفة نالت رواجاً أولاً إيجابياً في السوق. فبالتزامن مع الاستيلاء على آخر دار ضرب سورية في صور عام

516هـ/1122 م، باتت القطع النقدية الذهبية الصليبية تلعب دوراً متزايد الأهمية في التجارة الدولية بين الشرق المسلم والغرب المسيحي⁽⁶²⁾.

أخذ الفاطميون، بدورهم، الخطر المتصاعد الذي يشكله هذا التزوير على عملياتهم النقدية - وأزمة الدينار الناتجة عنه - بجدية لدرجة أنهم قادوا عام 514هـ/1120م تحقيقاً خاصاً لتحديد أنسب الوسائل لمنع التزوير والحفاظ على إنتاج العملة ذات النوعية العالية في دور الضرب؛ ما أدى إلى وضع تقرير رسمي تم الاحتفاظ به في بيان بعد قرن من الزمن.

وكان الهدف من وراء هذا التقرير الذي عنون بكشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية إعادة تصميم عمليات إنتاج النقد الداخلية لـ "تحديد معيار الذهب وفق مستوى لا يمكن تقليده أو تخطيه"⁽⁶³⁾.

لكن، مثلما هو متوقع، كانت لهذه التطورات النقدية تأثيرات ذات حدّين، وهي تأثيرات كانت لها نتائج بعيدة المدى على السياق الاقتصادي المستقبلي لكل من الشرق الأدنى وأوروبا. فمن جهة، حطّ التزوير الصليبي من شأن الدينار الفاطمي الذي كان يحظى آنذاك بالاحترام في مصر وداخل الأسواق الدولية. وبحلول العام 524هـ/1130 م، ونتيجة النقص المتزايد في مخزون الذهب بسبب خسارة للدولة الفاطمية لأراضيها الأفريقية الغنية بالمعادن الثمينة، بدأ المستوى العالي للدينار الفاطمي بالتراجع، وهو دينار كان يتم إصداره حتى ذلك الوقت وفق معايير حجم ونوعية ووزن محددة بالكثير من الدقة والعناية. بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت هذه الحالة من التدهور إلى حدّ أنها شكّلت أزمة فعلية حتى أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حين قام حاكم مصر صلاح الدين الأيوبي بتخفيض قيمة العملة الثنائية المعدن، وحول الدولة إلى نظام نقدي جديد قائم على عيار الفضة⁽⁶⁴⁾.

نتيجة لذلك، أصبح الذهب الآن مُحرراً تجارياً وبملاك قيمة عائمة حرة تحددها السوق المالية المفتوحة. في الوقت عينه، تراجع مستوى صادرات مصر

بشكل كبير بسبب منطقة الحرب الصليبية التي ابتلعت آنذاك ممرات الشحن المتوسطية الشرقية في مصر، ما عرّض ميزان مدفوعاتها الدولية للخطر، وهو ميزان تضرّر أصلاً بسبب الحاجة الملحة لشراء لوازم الحرب المتزايدة من أوروبا الغربية وغيرها⁽⁶⁵⁾.

إذاً، أدى تضافر العوامل المالية والتجارية السلبية، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي لحق بسمعة الدينار بسبب التزوير، إلى ردّات فعل داخلية سلبية متوقعة من قبل المستهلكين المصريين الحساسين للسوق؛ إذ قرروا أن يدخروا قطعهم النقدية ذات النوعية الأفضل.

لكن تصديقاً مرة أخرى على مفاهيم قانون غريشام الذي تحدّى الزمن، أدّت السقود ذات النوعية الرديئة التي صنعها الصليبيون إلى خروج الدنانير الفاطمية ذات النوعية العالية من سوق التداول⁽⁶⁶⁾. في الواقع، وفي اعتراف واضح على فعالية هذا المبدأ الذي أثبتته السوق، يؤكّد المقرّبي، المؤرّخ المصري الذي عاش في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، أنه خلال حكم صلاح الدين⁽⁶⁷⁾:

لما زالت الدولة الفاطمية بدخول الفرس الشام إلى مصر على يد السلطان الملك ناصر، صلاح الدين يوسف بن أيوب، في سنة تسع وتسعين وخمسمائة، قررت السكّة بالقاهرة باسم المستضيء بأمر الله وباسم السلطان الملك العادل نور الدين محمد بن زنكي صاحب بلاد الشام، فنقش اسم كل منهما في وجهه، وفيها ختمت البلوى المصارفة بأهل مصر، لذهب وفضة خرجا مسنهما وما رجعا، وعندما فلم يوجد، ولهج الناس بما غمّهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حرمة الغيور لها.

بالسّالي، تركت مجازفات التزوير الإبداعي للصليبيين تأثيرات مدمرة في السقود الذهبية الفاطمية داخل حدود مصر نفسها؛ ما أدّى إلى لجوء هذه الأخيرة إلى تبني عملة قائمة على الفضة كنفقدها الرسمي⁽⁶⁸⁾.

علاوة على ذلك، كان الضرر الخارجي الجلي الذي لحق بسمعة الدينار في الأسواق المتوسطية عمومًا، النتيجة الطبيعية والمؤسفة التي رافقت هذه

التطورات المالية السلبية. فمع الوقت، تشير الشهرة المتزايدة التي اكتسبها البيزنزنت الصليبي في العمليات التجارية المعاصرة - حسبما يظهر في الوثائق التجارية المتبقية - إلى الاقتراب نحو تكافؤ أكبر في مستويات النوعية النسبية للعملة التوأمتين: فمع انخفاض مستوى نوعية النقود الإسلامية، ارتفعت حظوظ نظيرتها المسيحية.

ويعتبر اهرنكروتز وواتسون ولوبيز من بين أهم المؤرخين الاقتصاديين الذين يعتقدون بأن تقليد الصليبيين المقصود للدينار الفاطمي ولّد - بشكل متناقض، بل ومن غير قصد أيضاً - فراغاً متزايداً في العملة؛ ما مهد الطريق أمام إدخال دول المدن الإيطالية العملات الجديدة المذكورة آنفاً إلى أوروبا منذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي.

ويقول لوبيز في كلامه عن هذه النقطة تحديداً⁽⁶⁹⁾:

عن قصد أو غير قصد، أمّن الشرق للغرب العملة الأكثر قيمة التي يحتاجها الأخير لعملياته التجارية الأوسع طوال العصر الفضي الطويل لأوروبا الكاثوليكية.

لكن وزن نقود الشرق الذهبية، كما نقود الغرب الفضية، تراجع تراجعاً هائلاً لدرجة أنه بحلول عام 1252م، لم تعد هذه النقود تصلح لتكون عملة تتخطى الحدود المحلية.

إلى جانب هذه التطورات النقدية المهمة، يبدو أنه جرى آنذاك بيع تبادلي دولي بين الشرق والغرب بالمعادن الثمينة أيضاً⁽⁷⁰⁾. وبما أن التجار الإيطاليين، على وجه الخصوص، قد سيطروا على هذه المعادن من خلال المكائد المالية، تمكّن الغربيون من أن يستفيدوا خلال القرون الوسطى من عدم التوازن بين معدلات صرف الذهب والفضة داخل أسواقهم آنذاك.

فمع نسب بين الذهب والفضة تساوي 12:1 داخل الغرب المسيحي، و14:1 داخل دار الإسلام، و17:1 داخل بيزنطية، سرعان ما أصبح من المربح جداً لهم بأن يصدّروا ذهبهم إلى الخارج ويقايضوه بمنتجات محلية أو فضة محلية. في الواقع، ربما كانت ظاهرة البيع التبادلي هذه قد عجّلت، أكثر

من أية ظاهرة أخرى، في تدوين العملة الأجنبية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق. وهي تُفسّر بالتأكيد الغياب النسبي للدنانير الذهبية الإسلامية في مخزون القطع النقدية الأوروبية الغربية التي تم اكتشافها، بالإضافة إلى انتقال المنطقة النسبي، إنما الثابت، إلى التعامل بالعملة المقدرة بالفضة.

بالتالي، أنتجت تجربة الصليبيين في سكّ النقود ونشرها في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، المصهورة منها وغير المصهورة، تغييرات عميقة على الساحة المالية المتوسطة خلال القرون الوسطى. فقد عجّلت من عودة أوروبا الغربية إلى عملة قائمة على الذهب، كما سرّعت الانحسار الاقتصادي في الشرق الأدنى.

كنتيجة مهمة لهذه العملية، إذاً، لعب الاقتصاد النقدي الإسلامي دوراً تحفيزياً فائق الأهمية في إعادة بناء نظام مالي مواز في الغرب المسيحي؛ وذلك عبر إنشاء تجارة ثنائية أدّت إلى زيادة الطلب على العملة، وكذلك عبر اطلاع أعداد متزايدة من التجار الأوروبيين الغربيين على ميزات عملة قيمة في المعاملات التجارية.

فمع أن هؤلاء التجار أتوا أساساً إلى الشرق الأدنى للاستفادة من فرصه التجارية المربحة، إلا أنهم شرعوا في استيعاب العديد من ممارساته التجارية الأكثر تقدماً التي تتصل بالاستخدام الفعال للرأسمال، ثم عادوا إلى الغرب مع تقنياتهم المالية التي تعلموها حديثاً. بالتالي، كانت عودة الاقتصاد النقدي السليم إلى أوروبا، في جزء كبير منها، جزءاً لا يتجزأ من هذه التفاعلات.

5.6 نقل الأشكال الجديدة من الروابط التجارية

لم يقلّد الحكام الأوروبيون خلال القرون الوسطى قطع المسلمين النقدية الرائعة فقط، بل ثمة أدلة تشير إلى أنهم تبنوا كذلك العديد من أشكال الروابط المشتركة الخاصة بهم. في الواقع، استدعت تحديات مشتركة في عملية نقل التكنولوجيات الاقتصادية هذه تبني حلولٍ مماثلة؛ فحظر الإمبراطورية الرومانية

المقدسة، على أساس ديني، للعمليات التجارية التي تحمل الربا منذ تنويع شارلمان يوم عيد الميلاد من عام 800م كان من بين أهم الأسباب وراء إطلاق الاستعارة التعاقدية.

فيما غرقت أوروبا القروسطية أكثر فأكثر في مستنقع اقتصاديات العصر المظلم - أي في نظام تعامل إقطاعي يتميز بالمقايضة عبر رفض دافع الربح من خلال إثمار رأسمال رجال الأعمال المسيحيين - لجأ التجار الإيطاليون المغامرون إلى الشرق العربي (المسلم) بحثاً عن وسائل جديدة ونماذج أفضل بهدف الحفاظ على تجارة أكثر نشاطاً وإنتاجاً.

بدأ التحول مع ظهور أشكال أكثر فعالية من المنظمات المشتركة المعدة خصيصاً لإطالة مدة التسليف وزيادة الرأسمال التجاري واستثماره. وكان عقد المضاربة المشتركة من بين أهم هذه البنى المشتركة الجديدة، وهو عقد ظهر بشكل متزايد في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي إلى جانب قرض الأعمال البحرية القديم المستخدم كوسيلة تسليف⁽⁷¹⁾. في الواقع، بحلول أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، حل عقد المضاربة المشتركة بصورة عامة محل قرض الأعمال البحرية الأكثر بدائية واعتبر البنية التجارية الأساسية للاستثمار؛ فكما يؤكد المؤرخ الإيطالي البحري بيرين Byrne⁽⁷²⁾:

أزاح عقد المضاربة المشتركة قرض الأعمال البحرية، واحتل موقعه كالرابطة المفضلة للتجارة مع سوريا في الربع الأخير من القرن الثاني عشر بسبب بعض التغييرات التي حلت، بخاصية التجارة وبسبب بعض ميزات اتفاق المضاربة المشتركة التي جعلته أكثر تكيفاً مع التجارة الخارجية عمومًا في أواخر ذلك القرن...

وأصبحت التجارة مع سوريا تجارة تصدير أكثر من الفترة السابقة، مع أن النقد كان لا يزال يتجه شرقاً بكميات ضخمة ليعيد إلى جنوا سلع المشرق السابقة. وقد باشر هؤلاء الذين لا يملكون سوى القليل من المال ومخزونًا من البضائع المرغوبة في العمل بالتجارة الآن. كانت المخاطر أقل بكثير وكان

بإمكان التجار الفرديين أن يتحملوا المسؤولية كاملةً من دون اللجوء إلى شراكة بهدف تقاسم الخسائر المحتملة.

علاوة على ذلك، مع نمو التجارة السورية والتجارة الجنوية عموماً، ظهرت طبقة من رجال الأعمال الخبراء في التجارة الخارجية الذين أتقنوا اللغات الأجنبية وكانوا تواقين لضمان استخدام الرأسمال أو البضائع التي لا يملكونها أو لا يمكنهم إنتاجها. وكان عقد المضاربة المشتركة يتلاءم مع هذه الشروط كلها أكثر من قرض الأعمال البحرية.

كان الشبه كبيراً بين عقود المضاربة المشتركة هذه وسابقتها الإسلامية. فقد تضمنت كل رحلة تجارية فريقين متعاقدين أو أكثر. وبشكل عام، أُمنّ مستثمر كبير واحد، أو اتحاد من صغار المستثمرين، الرأسمال فيما أبرمت شراكة من ربع حصة مقابل ثلاثة أرباع حصة حيث اتفق بموجبها شريك غير مستثمر مع مستثمر أو مستثمرين آخرين بأن ينقل البضائع، مقابل ربع حصة من الأرباح، ويجري التفاوض في سعرها، ويعود إلى المرفأ الذي انطلق منه ليوزع الرأسمال الأصلي والأرباح بإنصاف، كما اهتم عادةً بالشحنات العكسية من السلع الشرقية القابلة للبيع التي أحضرت لتباع في أسواق أوروبا.

حصل المستثمر أو المستثمرون، بدورهم، على فائدة مخفية تساوي ثلاثة أرباع الأرباح إنما تحمّلوا المسؤولية كاملةً إذا ما باءت المحازفة بالفشل. وتُظهر الأدلة المحفوظة في السجلات الموثقة، أن معدلات الإيرادات الضخمة لهذه الاستثمارات المثمرة، عادةً ما برّرت المخاطر الكامنة في الإلتزامات الرأسمالية⁽⁷³⁾.

من الواضح أن تطوّر هذه البنى المشتركة شكّل قفزة نوعية في التاريخ التجاري لأوروبا خلال القرون الوسطى. وقد ذكر روبر لاتوش، المحلل الشهير لتاريخ أوروبا الاقتصادي، أن المضاربة المشتركة كانت العملية الرأسمالية الأولى المذكورة في التاريخ القروسي⁽⁷⁴⁾:

للإطلاع على فجر الرأسمالية خلال القرون الوسطى، علينا التركيز على البندقية؛ إذ تلقي عدة وثائق فيها الضوء - على الرغم من قلة عددها - على

المراحل الأولى لهذه الرأسمالية. فقد ظهرت هذه الأخيرة لأول مرة بشكل عقد مضاربة مشتركة نصّ على أن رجلاً ثرياً يملك الكثير من الرأسمال السائل تحت تصرفه وعدداً من قطع السوليدي الذهبية التي ادخرها، أقرض بعض المال إلى تاجر بحار. وقبّل الثري من دون أي تردد تحمل حصته من المسؤولية الملازمة للتجارة البحرية، ثم اتفق مع البحار على أن يتقاسم معه أرباح المشروع في حال تكلّل بالنجاح.

وتظهر إشارات إلى عقد المضاربة المشتركة في الوثائق التجارية الإيطالية التي تعود إلى القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. فعلى سبيل المثال، تشير وصية بنديقة صدرت عام 214هـ/829 الميلادي، إلى استثمار مبلغ 1200 ليرة في مضاربة بحرية مشتركة. وتذكر معاهدة من العام 225هـ/840م بين البندقيين والإمبراطور الكارولينجي لوثار اللجوء إلى المضاربة المشتركة لتنظيم العمليات التجارية⁽⁷⁵⁾.

وتصف وثيقة بنديقة تعود إلى العام 364هـ/975م عملية إبرام اتفاق مضاربة مشتركة⁽⁷⁶⁾. إلا أن أقدم عقد مضاربة مشتركة موجود حتى الآن هو اتفاق بندقي من العام 465هـ/1074م. حول نوع الكوليغانسيا collegantia الموصوف أدناه، يحتوي الميثاق على فقرات شرطية عامة تميز شكلاً بات في فترة لاحقة معيارياً في دول المدن الإيطالية خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. في هذا العقد، وافق المستثمر على أن يؤمن ثلثي الرأسمال فيما يؤمن التاجر الثلث، مع تقاسم الفريقين للأرباح بالتساوي، وفقما هو وارد في نصّه⁽⁷⁷⁾:

أنّا، جيوفاني ليسادو، تسلّمت منك، سيفاستو اوريفيشي، ابن السير تروديموندو، ومن ورثتك، مبلغ 200 ليرة (بنديقة). استثمرت شخصياً 100 ليرة. بالتالي، بواسطة هذا الرأسمال، حصلنا على حصتين من السفينة التي يقودها غوسميرو دا مولينو. أتعهّد بأخذ هذا الرأسمال معي خلال الرحلة... وأتعهّد بتشغيل هذا الرأسمال بأكمله واستخدامه بأفضل طريقة ممكنة. ثم، إذا بقي هذا الرأسمال، سنتقاسم أية أرباح يمنحها الله لنا بالتساوي ومن دون اللجوء إلى الخداع أو الحيلة.

إنني مجبر على أن أستثمر كل ما أستطيع أن أكسبه من هذه السلع من أي مصدر كان في اتحادنا الاحتكاري. في حال ضاع أي من هذه السلع في عرض البحر أو لسبب قاهر، وتم إثبات ذلك - لا سمح الله - فلا يحق لأي من الفريقين بأن يطالب الفريق الآخر بها. لكن في حال بقي البعض منها، فنتقاسمها وفق حجم استثمارنا.

تحمل عقود مضاربة مشتركة أخرى من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي الشكل نفسه وتعود إلى شهر ذي الحجة عام 586/كانون الثاني 1191⁽⁷⁸⁾ وصفر عام 595/كانون الأول 1198⁽⁷⁹⁾؛ ما يشير إلى أن هذا الشكل من العقود كان أداة أساسية للرابطة التجارية المشتركة بين تجار البحر الأبيض المتوسط العاملين في الشرق الأدنى.

اتّخذت شروط الالتزام في عقد المضاربة المشتركة بنيتين جوهريتين. في الشكل الأبسط من المضاربة المشتركة، يُؤمّن المستثمر الرأسمال كله، فيما يُؤمّن التاجر الجهد العملي. في مثل هذا الاتفاق، عادةً ما يحصل الشريك المستثمر على ثلاثة أرباع الأرباح النهائية فيما يحصل الشريك العامل على الربع. ومع أن لا شريك من الشريكين ينال أي تعويض لدى خسارة الأرباح، يتحمل المستثمر المسؤولية كاملة في حال الخسارة سواء أكان السبب يعود إلى إهماله الشخصي أو كان من صنع الله⁽⁸⁰⁾.

لكن في الشكل المتعدّد الأطراف والأكثر تعقيداً من المضاربة المشتركة والمعروف باسم كوليغانسيا *collegantia* أو كوليغانزا *colleganza*، يساهم الشركاء المستثمرون بثلاثي رأسمال فيما يساهم التاجر بالثلث وبجهد عمله؛ ثم توزّع الأرباح بالتساوي بين مكونات الرأسمال والعمل، بينما تُقسّم الخسائر وفق المساهمة في الرأسمال. وهكذا، كان الكوليغانسيا، في جوهره، شكلاً تطورياً من الشركات البحرية الجنوية الأصلية⁽⁸¹⁾.

بالتالي، قدّمت عقود المضاربة المشتركة إلى التجار والمستثمرين الإيطاليين خلال القرون الوسطى مختلف الميزات المالية البارزة. فقد أمنت للتاجر الرأسمال الجاهز لتوسيع عملياته التجارية؛ وقدمت للمستثمر فرصة

ذهبية ليستثمر رأسماله بشكل منتج مع تحمله جزءاً محدوداً من المسؤولية. علاوة على ذلك، بينما كان المستثمر يتحمل في شركة ما كامل مسؤولية ممتلكاته، كان في عقد المضاربة المشتركة مسؤولاً فقط وفق حجم الرأسمال الذي استثمره. بالإضافة إلى ذلك، لأنه لم يكن هناك حد أدنى للرأسمال في استثمارات المضاربة المشتركة، كان بإمكان الممول أن يوزع مخاطر رأسماله عبر استثماره في عدد من العقود الصغيرة عوضاً عن عقد واحد كبير.

بالتالي، من أجل أسباب تتعلق بالمسؤولية والمرونة، باتت المضاربة المشتركة بنىة استثمار مشترك شهيرة في إيطاليا وغيرها من الدول خلال القرون الوسطى⁽⁸²⁾. في الحقيقة، هناك أدلة وافرة في الوثائق القروسطية تشير إلى الاستخدام المتزايد لعقود المضاربة المشتركة في التجارة بين الشرق الأدنى وإيطاليا خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي⁽⁸³⁾.

حسبما تشير المصادر، كان التاجر الجنوي الشهير إنغو ديلا فولتا Ingo della Volta شريكاً مستثمراً، بين عام 551هـ/1156م و553هـ/1158م، في علاقة مضاربة مشتركة مع أنسالدو بايالاردو Ansaldo Baialardo، التاجر الشريك المسافر. وخلال فترة سنتين، ارتفع استثمار إنغو ديلا فولتا الأساسي البالغ 205.4 ليرة جنوية أكثر من ثلاثة أضعاف، فيما قفز رأسمال بايالاردو من لا شيء إلى 142 ليرة.

في اتفاقات استثمار مماثلة أبرمها إنغو ديلا فولتا، أي في عقد مضاربة مشتركة مع إنيو نوتشينزيو Igno Nocenzio على سبيل المثال، ارتفعت قسيمة رأسماله من 300 إلى 410 ليرات خلال العام 551هـ/1156م والعام 552هـ/1157م، ثم قفزت إلى 689 ليرة خلال السنوات الثلاث ما بين العامين 552هـ/1157م و555هـ/1160م⁽⁸⁴⁾. في الوقت عينه، ازدادت استثمارات من 484 إلى 753 ليرة في عقد تجاري مع أوبيزو أميكو كليريكو Opizo Amico Clerico⁽⁸⁵⁾. في الواقع، خلال فترة السنوات الثلاث هذه تحديداً،

ارتفعت القيمة الإجمالية لاستثمارات إنغو ديلا فولتا السورية الضخمة، القائمة خاصةً على عقود مضاربة مشتركة، من 623 إلى 1562 ليرة، أي ازدادت بنسبة 250 % تقريباً⁽⁸⁶⁾.

بالشكل نفسه، سافر اوبرتوس دو جوسبيرتو Obertus de Josberto إلى سوريا عام 587هـ/1191 م، حاملاً 504 ليرات كرأس مال استثمار حصل عليه من خلال اتفاق مضاربة مشتركة مع والده⁽⁸⁷⁾. وحين ذهب سيمون دو بولغارو Simon de Bulgaro إلى سوريا عام 596هـ/1200 م، أحضر معه، بالإضافة إلى 700 ليرة من رأس ماله الخاص الذي كان ينوي استثماره، سبعة عقود مضاربة مشتركة أعدت خصيصاً لتناسب مصالح الاستثمار لدى مختلف الشركاء التجاريين⁽⁸⁸⁾.

وتشير قيود ممتلكات موثقة تُعدد أصول وممتلكات المتوفين إلى أن الأفراد الأثرياء الأكبر سنًا، كانت لديهم أيضاً مبالغ ضخمة مستثمرة في عقود مضاربة مشتركة مماثلة؛ إذ كان هناك 26 عقداً بقيمة إجمالية تبلغ 1601 ليرة جنوبية لصالح أرمانو دي بونيفاتشيو Armano di Bonifacio⁽⁸⁹⁾ و 23 عقداً بقيمة 1107 ليرات لصالح غولييلمو مالفيلياسترو Guglielmo Malfiliastro⁽⁹⁰⁾، و 132 عقداً بمبلغ مذهل وهو 22935 ليرة لرانيريو زينو Raniero Zeno وشركائه الفرعية المشتركة المختلفة⁽⁹¹⁾.

في السجلات الموثقة من القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، تمّ الحفاظ على مئات الأمثلة حول اللجوء إلى هذا الشكل من العقود⁽⁹²⁾؛ ما يدلّ، على وجه الخصوص، بأن استخدام عقود المضاربة المشتركة ازداد بشكل بارز في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. فهذه السجلات تُظهر، على سبيل المثال، نشوء روابط أو جمعيات جديدة لممارسة التجارة في القوافل التجارية الجنوبية المتجهة خلال الخريف إلى سوريا، وهي قوافل استثمر فيها سنوياً ما بين 73 عقداً يمثل 80 مستثمراً عام 586هـ/1190 م. و 132 عقداً يشمل ما يزيد عن 300 من

كبار المستثمرين عام 601هـ/1205م⁽⁹³⁾. يؤكد بيرين Byrne واصفاً هذا الاهتمام المتزايد للمستثمر الجنوبي بتجارة الشرق الأدنى النابضة بالحياة أنه⁽⁹⁴⁾:

في الأسابيع التي تسبق انطلاق هذه السفن نحو سوريا، كانت مثل هذه التجارة محور اهتمام المدينة بأكملها؛ فيما كانت تُخصص الأيام الأخيرة قبل الإبحار بشكل شبه كامل للتجارة السورية.

وفي أواسط القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، كان مستثمر جنوي شهير، بات لاحقاً الأب إينوسنت الرابع، ناشطاً بشكل خاص في التجارة؛ إذ لم يستثمر هذا الحاكم البابوي المستقبلي مبالغ ضخمة في الرحلات التجارية بنفسه فقط، كما تشير المصادر، بل ثمة أمثلة موثقة أيضاً حول استخدام أقاربه لعقد المضاربة المشتركة للتعاطي في تجارة إسلامية هامة⁽⁹⁵⁾.

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، يدل هذا الانتشار لعقود المضاربة المشتركة على ظهور نزعتين تجاريتين فائقتي الأهمية. أولاً، واستناداً إلى النسب المتزايدة من الرساميل التي كان يضعها المستثمر الخارجي في المساهمات الشخصية - وهي نسب تتراوح بين 66% (2:1) و 100%- تشير هذه العقود إلى أن التجارة بين أوروبا والشرق الأدنى كانت تنمو آنذاك بمعدل مرتين أسرع على الأقل من إمكانيات دور التجارة الإيطالية الفردية التي لم تعد قادرة على تكييف هذا النمو باستخدام مواردها المالية الخاصة المولدة داخلياً.

ثانياً، لأن شروط اتفاقات المضاربة المشتركة لم تفرض عامةً حداً أدنى من الاستثمار، فلقد كان من السهل نسبياً عقد هذه الاتفاقات. بالتالي، سمحت هذه الأخيرة لعدد متزايد من صغار المستثمرين بأن يشاركوا؛ فيما بدأ شكل فريد من الرأسمالية الشعبية التجارية الصغيرة بالظهور في كل أنحاء إيطاليا خلال القرون الوسطى⁽⁹⁶⁾.

امتدّ استخدام المضاربة المشتركة بسرعة من إيطاليا إلى المدن البحرية الأساسية الأخرى داخل الحوض المتوسطي⁽⁹⁷⁾. وبحلول أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، كانت تستخدم هذه العقود في مراكز تجارية أساسية مثل مرسيليا وبرشلونة وغيرها من المدن داخل أوروبا القروسطية، فيما بدأت البذور الأولى للرأسمالية العملية التي أحدثتها الثورة التجارية بالتجذّر بعمق شديد.

بالإضافة إلى ذلك، لم تعد تستخدم هذه العقود من قبل التجار المحترفين لتمويل التجارة الخارجية فقط، بل أيضاً من قبل أهم المستثمرين المستترين وغيرهم من المواطنين العاديين الساعين وراء العائدات المرجحة على الفائض من رأسمالهم. في الواقع، إن الرأسمالية الغربية الحديثة كانت تتشكل آنذاك للمرة الأولى، وكان عقد المضاربة المشتركة أحد مظاهرها الأكثر مادية.

من الذي كان مسؤولاً عن مثل هذه التطورات البارزة؟ لا شك بأن التسهيلات الائتمانية المتوسعة التي باتت ممكنة بفضل هذه الأشكال الجديدة من الروابط المشتركة قد لعبت دوراً تحفيزياً أساسياً؛ هذا على الرغم من أن المصدر المحدد للبنى التجارية بحدّ ذاتها يبقى غامضاً بعض الشيء.

لقد قاد المؤرّخون الاقتصاديون والتجارىون على حدّ سواء نقاشاً مطوّلاً حول مصدر عقد المضاربة المشتركة الإيطالي، وهو اتفاق تجاري، كما برهنا سابقاً، لعب الدور نفسه الذي لعبه عقد المضاربة منذ فترة طويلة في الشرق الإسلامي؛ أي دور تشغيل الرأسمال المتملّص من الفائدة في المجازفات التجارية والصناعية في الغرب القروسطي.

ويشار اليوم إلى ثلاثة أشكال من العقود على أنها المصادر المحتملة لعقد المضاربة المشتركة: وهي العصقاء اليهودي والكريوكوينونيا البيزنطي والإقراض/المضاربة الإسلامي؛ من بين هذه البنى المالية المختلفة، أجمع العديد من دارسي التاريخ التجاري القروسطي على أن الإقراض/المضاربة هو على الأرجح العقد الذي سبق اتفاق المضاربة المشتركة⁽⁹⁸⁾.

على سبيل المثال، يفضل غويتن من خلال استبعاده العصقاء كمصدر محتمل لذلك العقد أن يساوي الإقراض/المضاربة بالمضاربة المشتركة، لأنه يرى أن⁽⁹⁹⁾: "هذا الشكل القروسطي من التعاون التجاري في أوروبا كان بالضرورة مطابقاً لنظيره الإسلامي وربما مشتقاً منه".

ومن خلال ملاحظة أن عقدي القراض والمضاربة المشتركة قد حدّدا إجراءات متباينة ومتطابقة فيما يخصّ إنشاء شركة جديدة ونقل الترانزيت والعمليات التجارية ورحلات العودة وتوزيع الأرباح التجارية وتأدية الحساب وحلّ شراكة ما، توصل المؤرّخ التجاري الأوروبي جون بريور John Pryor إلى استنتاج مشابه وهو⁽¹⁰⁰⁾:

ثمة بعض التشابهات الواضحة بين العقدين ما يدل على وجود درجة معينة من تبادل الأفكار بينهما. وهذه التشابهات هي:

- كان نقل السيطرة على الرأسمال المعني مطلباً أساسياً لكل من القراض والمضاربة المشتركة.

- بقي الرأسمال ملكاً لمستثمر الرأسمال في كل من القراض والمضاربة المشتركة؛ مع أن مستثمر العمل احتفظ بسيطرة كاملة عليه...

- في كل من القراض والمضاربة المشتركة، كان هناك نوعان منفصلان من الترتيبات مع احترام حرية مستثمر العمل في إدارة المشروع... وتتوازي القراض والمضاربة المشتركة فيما يتعلق بتقنيات تقسيم الأرباح.

ويستنتج بريور أن⁽¹⁰¹⁾:

النقاط الأربعة التي تمّت مناقشتها سابقاً لم تكن النقاط الوحيدة التي توضح التشابه الشديد بين المضاربة المشتركة والقراض. إلا أنه تمّ عزل هذه النقاط الأربعة لأنها تظهر خصائص بارزة ومحددة للعقدين ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن أحدهما أحدث تأثيراً بالآخر.

ولا يمكن تحديد اتجاه تحرك هذا التأثير مع أن المصادر الشرعية الإسلامية التي تقوم عليها غالبية معلوماتنا حول القراض تسبق الإشارات الأولى إلى المضاربة المشتركة في الغرب؛ ما يدل على أن التأثير كان من الإسلام إلى المسيحية وليس العكس.

ويوافقه أبراهام يودوفيتش الرأي قائلًا⁽¹⁰²⁾:

يمكن التأكيد بأن القراض هو أقدم اتفاق تجاري مطابق لعقد المضاربة المشتركة اللاحق ويحمل صفاته الأساسية كلها.

مع أن الاتفاقات التجارية الشبيهة أيضًا بالمضاربة المشتركة كانت معروفة داخل الشرق الأدنى والعالم المتوسطي منذ زمن بعيد، إلا أن النسخة الإسلامية من هذا العقد (قراض، مقارضة، مضاربة) هي التي تشكل أعظم مثال حول اتفاق تجاري مطابق لتلك المؤسسة الاقتصادية والقانونية التي باتت معروفة في أوروبا باسم المضاربة المشتركة.

بالتالي، يبدو من المرجح بأن المضاربة المشتركة كانت مؤسسة محلية في شبه الجزيرة العربية أنشئت في سياق تجارة القوافل ما قبل الإسلام. وامتدت هذه المؤسسة مع الفتوحات الإسلامية إلى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حتى بلغت في مآل الأمر أوروبا الجنوبية.

بالإضافة إلى التشابهات المذكورة آنفًا والتي لاحظها بريور ويدوفيتش وغيرهما، ثمة نقاط مشتركة مهمة أخرى بين المضاربة والمضاربة المشتركة تدعم هذه الاستنتاجات. فالاتفاقان، على سبيل المثال، اشتركا عادةً في⁽¹⁰³⁾:

- تحديد واضح للأهداف المشتركة.
- وصف دقيق للشركاء وطبيعة مشاركتهم ومداها.
- صيغة واضحة لتقسيم الربح والخسارة.
- الإجراءات المتبعة الخاصة بالنفقات والمصاريف وممارسات المحاسبة.
- تضارب المصالح المعروف بدقة، ومسؤولية الوكالة وملحقات مسؤولية الشريك.
- الفقرات الشرطية التي تحدد مدة العقد بالإضافة إلى إجراءات إنهائه.

وفقًا لذلك، مع أن الأدلة لا تقدم جوابًا قاطعًا حول مصدر اتفاق المضاربة المشتركة الإيطالي الذي بات التقنية الأساسية في أوروبا القروسطية لتشغيل الرأسمال في تجارة منتجة، إلا أنها تشير إلى أنه كان مستعارًا مباشرةً من مضاربة الشرق الإسلامي الذي ظهر قبله.

ومع أن التساؤل حول العقود التي سبقت المضاربة المشتركة قد يستمر لفترة طويلة، إنما لا يوجد ذرة شكّ في أن تجار أوروبا القروسطية نسخوا عقد البيع المزدوج الإسلامي وأعطوه له، كما تشير المصادر، اسمًا لاتينيًا وهو موهاترا mohatra المشتق من المصطلح العربي المخاطرة. وفي تاريخ لاحق من أواسط القرن الحادي عشر الميلادي، بات استخدام العقد منتشرًا جدًا لدرجة أن الكنيسة شجبت الخطأ الجسيم الذي أصبح بموجبه عقد الموهاترا عقدًا شرعيًا⁽¹⁰⁴⁾.

إضافة إلى ذلك، تم الاحتفاظ في مختلف السجلات الإيطالية الموثقة بالعديد من الأمثلة حول الاشتقاق الأوروبي للمخاطرة الإسلامي. في الواقع، إن المفارقة التاريخية لمثل هذه الوثائق هي أنها غالبًا ما تسمي المعاملات بشكل مزدوج - أي عينيًا ونقديًا - وهي مناورات قانونية يقدم الدافع الجلي وراء القيام بها معلومات قيمة لهذه الدراسة. فالوقوع تحت الديون بالبضائع وبعملة معروفة أتى كتحدٍ مباشر لحظر الكنيسة التام للربا الذي عرّفته بأنه يشمل كل المعاملات التي تتضمن الفائدة.

وفقًا لذلك، غالبًا ما شكّل المبلغ النقدي المشروط مجرد نقود عينية؛ أي نقود حساب زائف صيغ على غرار عقد المخاطرة الإسلامي الذي أنشئ لوضع قيمة معادلة للسلع المحددة. وهكذا، ومن وجهة نظر قانونية، لم يكن جوهر الاتفاق حول العملة النقدية المسكوكة عينها ولا البضائع المحددة التي ينص العقد على مقايضتها، بل في واقع أن الغاية المقصودة الفعلية وراء الاتفاق هي تقديم قرض رأسمالي.

كانت كل من العملة الذهبية البيزنطية المعروفة آنذاك باسم سوليدوس solidus أو نومي즈ما nomisma والمنكوس المسلم والديناريوس الكارولينجي تستخدم عمومًا لتحديد قيمة الرأسمال⁽¹⁰⁵⁾. وتأكيدًا على ذلك، إن وثيقة إيطالية من القرن الثاني الهجري/التاسع الميلادي، لم تُحدد أسعار الصرف المعينة لهذه العملة كما تحدد عادةً أسعار صرفها، بل كقيم موزونة، من هنا تم اشتقاق مصطلح ليرة بالإنكليزية (pound)⁽¹⁰⁶⁾.

كان الليبري librae البندقي - وهو فئة نقدية غير متداولة ظهرت في العصر الكارولينجي - معياراً مماثلاً لقيمة المعادلة المحددة بعشرين سوليدياً أو 240 ديناراً⁽¹⁰⁷⁾. وكانت مثل هذه المؤشرات النقدية، كما أُشير، تُستخدم قبل كل شيء لوضع قيم اعتبارية في عقود المخاطرة في ما يخصّ إعادة دفع القرض.

بالتالي، اشترط اتفاق دين بقيمة أربع سوليدات أبرم عام 292هـ/905م بأن يعاد دفع المبلغ بالطعام والأقمشة والخمور؛ مع أن تسديد الدين نقداً، وليس عينيّاً، كان هو الهدف على الأرجح؛ كما حددت وثيقة مالية فرنسية بتاريخ ربيع الأول من عام 501هـ/تشرين الثاني 1107م بأن يتم تسديد دين بقيمة عشرين سوليدياً، على الورق على الأقل، بحصان⁽¹⁰⁸⁾.

من بين 619 قرضاً سجّلت في وثائق في بافيا ولوكا خلال فترة 130 سنة ما بين العام 390هـ/1000م و524هـ/1130م، زُعم أن 401 منها (أي ما يفوق 64%) تضمّنت إعادة الدفع بالمجوهرات الذهبية، فيما تمّ تسديد نسبة 36% الباقية بالفضة والعملات الأخرى والعمل وغيرها من الالتزامات العينية⁽¹⁰⁹⁾. بالتالي، تمّ التحايل بنجاح على الحظر الكنسي للربا عبر الاستخدام البارع للسلعة المتعددة التي تشكل إحدى مبادئ عقود المخاطرة⁽¹¹⁰⁾.

لهذا السبب بالتحديد قد يكون الذكر المستمر لعمليات العملة/السلعة المختلطة في الوثائق التجارية الأوروبية خلال القرون الوسطى أمراً مضللاً أحياناً: إذ يشير إلى معيار قيمة نسبية، وليس قيمة ثابتة بحدّ ذاتها، فيعطي الانطباع بوجود عدد وافر من عمليات المقايضة التي ربما لم تحصل أبداً.

وقد أثبت دايفيد هيرليهي David Herlihy - وهو مؤرّخ اقتصادي أوروبي متخصص بتاريخ القرون الوسطى - بأن الاستخدام الواسع لمثل هذه النقود البديلة ازداد بشكل بارز بين عامي 359هـ/970م و462هـ/1070م قبل أن يختفي تماماً في سياق القرن التالي.

باختصار، مع أنه لا يمكن أن يُستبعد تمامًا احتمال أن الأشكال المتنوعة من التزام الاستثمار القروسطي - أي الموهاترا والمضاربة المشتركة والعصقاء والشرىوكوينونيا والقراض/المضاربة - قد اشتقت جميعها من سابقة لها تعود إلى العصر الإغريقي - الروماني، أو حتى البابلي⁽¹¹¹⁾، إلا أنه ثمة أدلة تؤكد بأن نشوء الموهاترا والمضاربة المشتركة وبنيتيهما - وهما أول رمزين ماديين للرأسمالية الغربية الناشئة آنذاك - قد تأثرا بالنماذج الإسلامية تأثرًا عظيمًا.

فالتجار الإيطاليون الذين كانوا يمارسون تجارة نشيطة مع الشرق الأدنى بين القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي والسابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، كانوا معرّضين مباشرةً إلى أعمال هذه الأدوات المالية المبتكرة؛ وبهذا التعرّض، لا يعقل ألا يكونوا قد تأثروا بمرونتها وفعاليتها التجارية.

على الأقل، يبدو أن الاستنتاج بأن المضاربة المشتركة والموهاترا، قد نشأتا داخل الغرب المسيحي كردة فعل مباشرة على الحاجة لأشكال أكثر فعالية من التعاقد المالي بهدف تكييف التجارة الإيطالية المتنامية بسرعة شديدة مع الشرق الإسلامي، هو استنتاج صحيح. ومن المرجح أيضًا أن الأشكال القانونية لهذه الأدوات المالية ربما تأثرت تأثرًا عظيمًا بسابقتها الإسلامية النموذجية، هذا إذا لم تكن نسخة طبق الأصل عنها؛ إذ إن التشابهات بين بنيتها القانونية متقاربة لدرجة أنه لا يمكن أن تكون نتيجة محض مصادفة.

6.6 نقل أدوات التجارة الجديدة

حسبما يقترح التحليل السابق، فإن التجارة القروسطية، تمامًا مثل نظيرتها الحديثة، لم تكن مجرد تمرين في البيع والشراء. فالتعاطي الناجح بالتجارة تطلّب اللجوء إلى مجموعة واسعة من الأدوات التجارية الائتمانية، بما فيها البنى التعاقدية المشتركة الأكثر فعالية الموصوفة آنفًا.

علاوة على ذلك، ولّد هذا التعاطي في التجارة، الحاجة لأدوات تسليف حديثة لاستخدامها كبدائل عن النقود، بهدف توسيع مجال العمليات التجارية

وجعل الرأسمال بمتناول الذين يملكون فرص سوق واعدة إنما تنقصهم المبالغ النقدية الضخمة الجاهزة.

ومن أجل إشباع هذه الحاجة إلى الرساميل، بدأت الأدوات الإضافية للمشروع التجاري - أي شبكة العمل المصرفي وأدواتها التسليفية والائتمانية - بالظهور كذلك في أوروبا خلال أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي؛ وهو أمر شجّعتة العوامل التجارية القوية التي كانت تمارس في الوقت عينه تأثيرات ضخمة على سياق النمو الاقتصادي المعاصر.

عجّل الحجم المتصاعد للتجارة بين أوروبا والمسلمين خلال القرون الوسطى من ابتكار أشكال جديدة للروابط المشتركة في أرجاء المنطقة كلها؛ كما قدّم الدافع لتطوير أنواع جديدة من الأدوات المصرفية. حول هذه التطورات، يؤكّد ألبيرت ليبير Albert Lieber، في دراسته المفصّلة حول نقل التقنيات التجارية القروسطية إلى الغرب، بأن⁽¹¹²⁾:

تجار إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية حصلوا على أول درس لهم في استخدام الأساليب التجارية المعقدة من نظرائهم في الجانب الآخر من المتوسط؛ وكان معظمهم من المسلمين.

شكّل هذا النقل للتقنيات التجارية نقطة تحول في الممارسة التجارية الغربية؛ إذ حصل بعد عدة عقود من التعرّض لنظام المصارف ذات الفروع والودائع في العالم الإسلامي حسبما فصلّنا في القسم الثاني من الفصل الثالث 2.3. فداخل أوروبا المسيحية حتى القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، كانت النقود المحدودة المتوفرة للاقراض مضمونة عمومًا برهون عقارية، وعادةً ما كان يقدمها خبراء ماليون يهود أو مقرضون كنسيون⁽¹¹³⁾.

لكن في أواسط ذلك القرن، بدأت خدمات مصرفية تجارية أخرى وأكثر دنيوية بالظهور تدريجيًا، لا سيّما في جنوا والبندقية وغيرها من دول المدن الإيطالية الأكثر مركنتيلية والمنهمكة بتبادلات تجارية مع الشرق الأدنى. وقد

نشأت هذه النزعة عمومًا فيما حاول الصيارفة والجهابذة أن ينوعوا مشاريعهم الاقتصادية عبر زيادة خدماتهم المالية.

حصل هذا التحوّل بشكل تدريجي. فعلى سبيل المثال، تعكس الوثائق الجنوية للفترة الممتدة بين عامي 551هـ/1156م و559هـ/1164م نشاطات ثلاثة عشر فردًا كانوا يعملون آنذاك بالتجارة المصرفية⁽¹¹⁴⁾؛ فيما تحتوي وثائق الربع الأخير من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي على معلومات حول العمليات التجارية لأكثر من عشرين فردًا صنفت أعمالهم أيضًا بين هذه الفئات المصرفية⁽¹¹⁵⁾.

بالإشارة إلى الحجم المتنامي لهذه العمليات المالية، شارك المصرفي روبوس Rubeus Bancherius، على سبيل المثال، خلال العامين 587هـ/1191م و588هـ/1192م، في ثنائي عمليات تسليف آجلة موثقة قدّمت 474 ليرة جنوية كمبلغ إجمالي إلى مختلف التجار. وبالشكل نفسه، قدّم بيرتراميس بيرتالدوس Bertramis Bertaldus سبعة قروض بمجموع 267 ليرة خلال سنتي 593هـ/1197م و594هـ/1198م⁽¹¹⁶⁾.

ويبدو أن هؤلاء الصيارفة الذين عاشوا في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي كانوا من بين الخبراء الماليين الأوروبيين (إيطاليين) الأوائل ما بعد العصر المظلم الذين عملوا في نظام المصارف ذات الودائع التي تحمل الفائدة. فمع أن التاريخ الغربي لنظام المصارف ذات الودائع مع فائدة يعود في الأصل إلى زمن الإغريق والرومان من العصور الكلاسيكية القديمة، فقد ظهر في تلك الفترة مجددًا داخل أوروبا الغربية كممارسة تجارية قروسطية متأخرة للغاية بعد فجوة فرضتها الكنيسة لعدة قرون.

على سبيل المثال، تحتوي وثائق جنوا الموثقة لعام 582هـ/1186م على تأكيد روبوس بانشيريوس Rubeus Bancherius بأن لديه سبع ليرات تخص رجلًا اسمه أندرياس؛ وهو يعد بأن يعيد المبلغ خلال فترة لا تتعدى خمسة عشر يومًا عند الطلب:

وإذا حصّلت بفضل الله بعض الأرباح من هذه الليرات، سأمْنَحُكَ جزءاً منها بقدر ما يبدو ملائماً⁽¹¹⁷⁾.

بالإضافة إلى ذلك، اجتذب ابن أخيه بيرناردوس Bernardus ثماني ودائع نقدية، في السنة عينها، من زبائن مختلفين. واستلم، في واحدة منها، إحدى عشرة ليرة من امرأة تدعى ماريا ساردا التي وعدها بأن يرّد لها المبلغ، مع 10% فائدة، بعد ثمانية أيام من طلبها ذلك⁽¹¹⁸⁾.

توسّع مدى الخدمات المالية المقدمة بشكل بارز في سياق تلك الفترة أيضاً؛ إذ مارس الصيارفة مهاماً جديدة مثل إصدار شيكات موثقة وزيادة ميزات التسليف والسحب على المكشوف للزبائن والمساهمة في قروض تجارية خارجية.

علاوة على ذلك، باتت تحويلات الاعتماد بين المصارف ممكنة الآن؛ فتمكن التجار من أن يحتفظوا بحسابات مصرفية بهدف تحويل الأموال عبر معاملة دفترية عوضاً عن النقد. وفيما كانت ترسل النقود عادةً، في العالم الإسلامي، في أكياس مختومة، أصبح من الممكن الآن - بفضل تسهيلات مد أجل الاعتماد - بأن تحلّ المعاملات الورقية محلّ النقد في عمليات التحويل بين المصارف⁽¹¹⁹⁾.

وبدأت بالظهور الآن أدوات ائتمانية ورقية مقبولة كذلك وفق النماذج الإسلامية⁽¹²⁰⁾. فالشيك الأوروبي القروسطي، كما أُشير، كانت لديه سوابق من النماذج الإسلامية وسوابق لغوية عربية. فقد برزت الكمبيالة (المسماة aval بالفرنسية) - المستعارة لغوياً من الحوالة العربية - في إيطاليا للمرة الأولى خلال أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وسرعان ما باتت عملية كأداة تسليف وكآلية لنقل المبالغ المالية.

فغير استخدام هذه الكمبيالة، تمكّن التاجر من أن يقع تحت دين في مكان ما، ويتعهّد بتسديده في مكان آخر وفي تاريخ لاحق (بل وبعملة مختلفة تماماً، وفق مبدأ المخاطرة/الموهاترا). ففي عقد بنكي يعود إلى العام 552هـ/

1157 م، على سبيل المثال، استدان تاجر من جنوى عشر ليرات جنوية، ووعد بأن يعيدها بالكامل في تونس؛ كما وعد يهودي اسمه سليمان ساليرنو، في عقد آخر، بأن يسدد دينه في الإسكندرية، وهو دين مقابل نقود و سلع حصل عليها في إيطاليا⁽¹²¹⁾.

وفي كمبيالة إيطالية أخرى من القرون الوسطى تعود إلى الرابع من جمادى الثاني 801هـ/الثاني عشر من شباط 1399م والتي تضمّنت أسعار صرف متعددة للعملة بهدف تكييف فائدة الرأسمال المتراكمة على عقد المخاطرة الذي وُصف آنفاً، كُتب ما يلي⁽¹²²⁾:

إلى فرنسيسكو دي ماركو ولوكا ديل سيرا في برشلونة. باسم الرب، بتاريخ 12 شباط 1399، ادفعنا عند الإبراز إلى جيوفاني أسوباردو 306 ليرات برشلونية (13 سوليدوس و 4 ديناريوس) لتُصرف بأربعمئة فلورين. استلمت هنا من بارتوليمو غارزوني، ما يساوي 15 سوليدوس و 4 ديناريوس للفلورين الواحد. ادفعنا وقيدا على حسابنا هناك واستجيبا.

لكن عملية تجارية أخرى - بل وأكثر تعقيداً - حصلت بتاريخ الأول من شعبان 754هـ/الأول من أيلول 1353، اشتملت على عدة أطراف، وكان أحد الأطراف وسيطاً مصرفياً، بالإضافة إلى مختلف السلع والعملات للسماح بتراكم الفائدة، ونصت على ما يلي⁽¹²³⁾:

أنا، هانس أولبرشتس، قبلت اليوم بضائع منك في مدينة تروا بتاريخ الأول من أيلول 1353م، بقيمة 1000 ليرة تورنوا الفرنسية⁽¹²⁴⁾ gros tournois؛ وأنا أمر، بموجب هذه الوثيقة، جيوسيبي بيليني بأن يدفع لك، جيوفاني تشيولا، 1100 غروسي grossi في البندقية بحلول الأول من حزيران 1354م.

من الواضح، إذًا، بأن وثائق من هذا النوع كانت أدوات مالية قد تشتمل على المخاطرة وتوثق العمليات التي تحمل الفائدة وعمليات التسليف من أجل الربح، وهي عمليات تضمّنت بعض عناصر الكشف المالي؛ إذ كان من المستحيل تحديد وفق أية درجة من اليقين، أسعار الصرف من مكان بعيد

حيث ستصدر الكمبيالة في مآل الأمر. وكما قال المؤرخ التجاري للقرون الوسطى، راييموند دو روفر Raymond de Roover⁽¹²⁵⁾:

شكّلت الأرباح المحتملة على الصرف ستاراً يحجب معاملات الفائدة.

كانت رسالة المعرض lettre de foire مرتبطة بدورها ارتباطاً قوياً بالكمبيالة. فقد طوّرت خصيصاً لاستخدامها في مختلف المعارض التجارية التي أنشئت في أوروبا في أواخر القرون الوسطى بهدف تسهيل التدفقات التجارية داخل سوق السمسة بالجملة. فعلى سبيل المثال، إذا أراد تاجر أن يشتري بضائع من بائع بالجملة، إنما ينقصه النقد الكافي، يمكنه أن يصدر واحدة من تلك التي تسمى رسالة المعرض، حيث يعترف فيها باستلام هذه السلع ويعد بأن يدفع للبائع بالجملة، في المعرض التالي، سعر الشراء بالكامل بالإضافة إلى مبلغ محدد مسبقاً من الفائدة.

إذا كان البائع بالجملة لا يريد أن يقبل برسالة المعرض أو غير قادر على فعل ذلك - ربما بسبب انعدام الثقة أو بسبب نقص شخصي في الرساميل - باستطاعة الطرفين أن يذهبا عوضاً عن ذلك إلى أحد معارفهما المشتركين، كصير في مثلاً، ويطلبوا منه بأن يكفل الدفعة أو يقدمها بنفسه. إذا قبل هذا الأخير بعرضهما، ستكتب رسالة المعرض عندها كمعاملة تشمل ثلاثة أطراف تمت في مدينة تروا المذكورة في المقاطع السابقة⁽¹²⁶⁾.

بالتالي، تطورت العمليات المصرفية القروسطية تدريجياً. فانتقلت أولاً من نشاطات الصيرافة وصولاً إلى بنى مالية مشتركة أكثر تعقيداً قادرة على تكييف عدة معاملات مختلفة خاصة بالعملات، مثل الكمبيالات وغيرها من الأدوات الائتمانية الأكثر تعقيداً الموضوعة بوضوح بهدف التملّص من الحظر المسيحي في أوروبا للربا خلال القرون الوسطى⁽¹²⁷⁾.

علاوة على ذلك، بدأت أوامر دفع غير رسمية وخطابات اعتماد رسمية تظهر، مع الوقت، بشكل متزايد. ونشأ أيضاً التأمين على العقود التجارية كخدمة مصرفية مبتكرة تهدف إلى تقليص الأخطار الملازمة لنقل السلع

لمسافات طويلة وخطيرة. بالطبع، سهلت هذه الخدمات المالية كلها التجارة المحلية والدولية بشكل كبير؛ وهي خدمات كان العديد منها، كما أشير، استعارات مباشرة من الشرق الأدنى⁽¹²⁸⁾.

عجّل هذا الاستخدام المتنامي لمعاملات الاعتماد على صعيد دولي من ظهور الحاجة إلى مزيد من ممارسات مسك الدفاتر الأكثر فعالية⁽¹²⁹⁾. وقد طوّرت تقنيات مسك الدفاتر الحديثة في إيطاليا خلال القرنين السابع والثامن الهجري/الثالث عشر والرابع عشر الميلادي كبديل عن الأعداد الرومانية المربكة مع معادلاتها العربية المستعارة مباشرةً من الشرق الأدنى في كتابات ليوناردو بيزانو عام 599هـ/1202م، وهي تقنيات زادت من ممارسة محاسبة القيد المزدوج المنهجية.

يشير المؤرخ التجاري القروسطي ر. دو روفر R. de Roover إلى أن الطلب على مثل هذه الأساليب الحسابة الجديدة من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي حتى الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي انبثق في أوروبا عن حاجة التجار المسافرين إلى أن يقدموا بياناً إلى الشركاء المستثمرين حول التجارة التي كانت تجري في المشرق⁽¹³⁰⁾؛ بينما يؤكّد المؤرخ الاقتصادي م. شاتفيلد M. Chatfield بأنه⁽¹³¹⁾:

ظهر مسك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج مع بدء التجارة القائمة على البحر المتوسط خلال الحملات الصليبية.

بالتالي، ظهرت أول مؤشرات اللجوء إلى مسك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج في أوروبا في جنوا حوالى عام 741هـ/1340م.

بالإضافة إلى ذلك، باتت الشروط القانونية للقانون المركنتيلي القروسطي (lex mercatoria) الذي كان يحكم العمليات التجارية أكثر شمولية وتعقيداً؛ إذ عكست هذه الشروط الإدراك المتنامي لضرورة الحفاظ على حرمة السوق. وقد اشتمل القانون المركنتيلي الذي يشبه كتيبات الحسبة عند المسلمين وجسم الفقه التجاري الإسلامي الموجود في النصوص الفقهية الحنفية المذكورة

في التحليل السابق، على مجموعة ضخمة من الأعراف التجارية القديمة وسابقتها المصنفة كقانون عام.

في الواقع، عاكساً التطورات الناشطة الحاصلة في الاعتماد التجاري، كما هو مذكور آنفاً، سرعان ما تطوّر هذا القانون المركنتيلي ليتكوّن من مجموعة هائلة من المبادئ التجارية القائمة على القانون؛ وهي مبادئ وُضعت منذ فترة طويلة وكان لها التأثير الملزم للقانون الذي ينظّم كل معاملات التسليف التي اشتق جزء كبير منها، كما أُشير سابقاً، من الممارسات التجارية المماثلة في الشرق الأوسط.

من بين هذه التطورات الاقتصادية كلها، تردّدت أصداء التجارة بين إيطاليا والعالم الإسلامي من القرون السابقة في أنحاء أوروبا الغربية كلها بشكل واضح للغاية. فكما لاحظ المؤرّخ التجاري الذائع الصيت، أن دجي جيه باوندز⁽¹³²⁾:

ولدت كل هذه الابتكارات المهمة الخاصة بالتجارة والمحاسبة في إيطاليا، فيما كان بإمكاننا إيجاد التجار الإيطاليين في كل معرض وفي كل مدينة تجارية ذات شأن في أوروبا الغربية والوسطى.

بالتالي، في عملية النقل نحو الخارج هذه، جعل الوسطاء الإيطاليون الإجراءات التجارية الشرقية، المستعارة من المسلمين، عناصر أساسية من القانون والممارسة التجارية الغربية.

7.6 إعادة تقييم الثورة التجارية

الإسلامية - الإيطالية

قبل حوالي نصف قرن، قال المؤرّخ الشهير إيف رينوار Yves Renouard، في كتابه رجال الأعمال الإيطاليين خلال القرون الوسطى (Les Hommes d'affaires Italiens au Moyen-Âge)، إن الهدف التجاري

الأساسي لدول المدن الإيطالية كان السيطرة على سيل التجارة الذي ربط أوروبا بالشرق الأدنى⁽¹³³⁾.

وقد أثبت التحليل السابق أنها نجحت في ذلك؛ إذ إن المنطقة المتوسطة الشرقية لعبت من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي حتى السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي دور سوق متحركة للتجارة بين المسلمين والإيطاليين؛ كما شكّلت بوتقة للتقنيات التجارية الإسلامية من الشرق إلى الغرب. فبينما كان التجار الإيطاليون المبدعون موجودين في الشرق الأدنى، استوعبوا الممارسات والأساليب التجارية الأكثر تقدماً في المنطقة. إلا أن هذه العملية لم تخلُ من التبعات.

وبشكل مؤكّد، وكما أظهر التحليل السالف أيضاً، تأثّر كل محدد أساسي لما يُعتبر اليوم عملية تجارية غربية حديثة تأثراً شديداً، في العديد من النواحي، بهذا التبادل التجاري. فالكثير من تجار ومستثمري القطاع الخاص الإيطاليين باتوا الآن أغنياء في سعيهم وراء المكسب بفضل أرباح الشرق الأدنى.

وخلال العقود المستقبلية، صُنّفت المشاريع الأولية للعديد منهم من بين أهم الشركات الرأسمالية في أواخر القرون الوسطى وبداية النهضة في أوروبا. في الوقت عينه، ظهر مجدداً نظام نقدي محلي مثير للإعجاب في أوروبا الغربية، كردة فعل على الحاجة المتزايدة إلى كميات من النقود لإشباع الطلب التجاري المتصاعد، وكنتيجة ثانوية غير متعمدة لبعض النشاطات الشائنة في سلك النقود التي كان يقوم بها التجار الأوروبيين ورجال الدين المسيحيون العاملون في الشرق الأدنى خلال القرون الوسطى.

ونشأ أيضاً شكل جديد وأكثر فعالية من الروابط التجارية، وهو المضاربة المشتركة، بسبب ضرورة إشباع حاجات التسليف والاستثمار عند التجار والمضاربين الماليين الذين يتعاطون التجارة في الشرق الأدنى. وقد قدّمت مجموعة واسعة من المؤرخين الاقتصاديين المحترمين أدلة تؤكّد بأن المضاربة المشتركة اشتتّت مباشرةً من القراض/المضاربة الإسلامي. وظهرت بالتلازم مع

هذه البنى المشتركة الناشئة، الأدوات المصرفية والخدمات المالية الثانية الضرورية لدعم هذه التجارة المزدهرة.

ومع استمرار الركود الاقتصادي الإقطاعي الذي طوّق كامل البر الرئيس لأوروبا المسيحية، انبثقت كل واحدة من هذه المؤسسات التجارية في الغرب أولاً داخل دول المدن الإيطالية⁽¹³⁴⁾. لكن على الرغم من أنها ظهرت في الوقت عينه داخل المنطقة الجغرافية نفسها، إلا أنه من الواضح أنها لم تتشكل من فراغ. فسرعة ظهورها وتقارب بنيتها أكبر دليل على أن لها سوابق مشتركة.

ما هو مصدرها إذاً؟ من خلال مقارنة الزاوية الواسعة التي بلغ قطرها 360 درجة لفرص التجارة الإيطالية خلال القرون الوسطى، مع المراحل المختلفة للنمو التجاري البنيوي الظاهر من خلال الاقتصاديات المتنوعة العاملة في الأفق، يبدو من الجلي بشكل لا يقبل الشك بأن الحوافز والدوافع المسؤولة عن "الثورة التجارية" في أوروبا الغربية التي استمرت من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي حتى السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي لا يمكن أن تكون قد نشأت إلا من مصدر واحد.

ففي ربع هذه الزاوية فقط كانت التجارة ناشطة في طلباتها التجارية ومتفوقة بوضوح في عملياتها المركبتيلية، لدرجة أنها تركت أثراً كبيراً في سياق التحول الاقتصادي الذي أصاب الغرب المسيحي بأكمله.

هذا الربع، بالطبع، كان الذي تشغله وتحفّزه الديناميكية الاقتصادية لدار الإسلام؛ وذلك عبر الاقتصاد الكلي للدولة الإسلامية المحاربة الأولى بين الشرق والغرب في تلك الفترة - وهي الدولة الفاطمية - مع تقنياتها الفعّالة للغاية في تجارة عدم التدخل الموجهة والممارسات التجارية المحسّنة للسوق إلى أبعد حدود.

بشكل لا يقبل الشك، تثبت الأدلة أن التدفق الضخم للتجارة الذي أنتجته الدولة الفاطمية سرّع من حصول انتقال بارز للأساليب التجارية المبتكرة بين الحضارات؛ ما أحدث نهضة رأسمالية في الغرب، وهي نهضة مستمرة حتى يومنا هذا.

حواشي الفصل السادس

- (1) R. Hilton, p. 145; M. Bloch 1935, pp. 486-488; idem. 1932, pp. 92-94; idem. 1936, pp. 110-111; F. C. Lane 1963, p. 312; O. Cox 1959, pp. 30 ff.; R. S. Lopez 1959, pp. 285ff.; idem. 1945a, pp. 1 ff.; idem. 1948, pp. 63 ff.; D. Herlihy 1958, pp. xii, 176 ff.; C. M. Cipolla 1976, p. 183; A. Sayous 1929, vol. 1, no. 2, pp. 11 ff.; W. Sombart 1916, vol. 2, pt. 1, pp. 86 ff.; H. Pirenne 1972, pp. 162 ff. (see also pp. 16 ff., 209 ff.); idem. 1974a, pp. 123 ff.; L. Febvre 1932, pp. 318-319; E. Byrne 1930, pp. 12 ff.; G. Luzzatto 1966, p. 119.
- (2) S. Prainer 1972, p. 220; P. C. Roberts 1975, p. 166; D. Herlihy 1958, p. xii; M. Bishop 1958, pp. 178-179, pp. 178-179, 201 ff.
- (3) C. M. Cipolla 1976, p. 145.
- (4) M. Dobb 1947, p. 71; M. Bishop 1958, pp. 178-179, 201 ff.
- (5) R. S. Lopez 1966, p. 166.
- (6) حول هذه التطورات، راجع
- P: Boissonnade 1987, pp. 156-169.
- (7) C. M. Cipolla 1976, pp. 184 ff.; R. S. Lopez 1966, p. 166; M. Bishop 1958, pp. 178-179, 201; H. Miskimin 1969, pp. 117 ff.; M. Dobb 1947, pp. 37 ff.; P. C. Roberts 1975, p. 166.
- (8) C. M. Cipolla 1976, p. 182.
- (9) المراجع مذكورة في الهامش السابق.
- (10) R. LaTouche 1967, p. xv.
- (11) M. Beaud 1984, Frontispiece.
- (12) J. Baechelor 1975, p. 87.
- (13) A. Saponi 1946, p. 191.
- (14) H. Pirenne 1914, pp. 496-497.
- (15) صبحي ليب 1969، ص 80.
- (16) من أجل مشتقات العديد من هذه المصطلحات، راجع
- E. F. Edler 1934, passim.
- (17) E. F. Edler 1934, passim; R. Bautier 1971, p. 68; J. Hayes 1983, pp. 230-232; P. Hitti 1970, pp. 343-348, 608, 665; J. H. Kramers 1931, p. 105; J. W. Thompson and E. N. Johnson 1937, pp. 134, 556; H. Trevor- Roper 1965, p. 92; M. A.

Cook 1974, p. 211; a. Udovitch 1977, pp. 149, 154; F. Heer 1961, p. 80. J. Praver (1972, pp. 143-144)

يشير إلى أنه خلال القرون الوسطى، امتد المصطلح العام توابل ما وراء مفاهيم البهارات إلى مجموعة أوسع من السلع المترفة مثل الروائح العطرية والأدوية والصبغ، إلخ. (18) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(19) راجع E. F. Edler 1934, passim; C. Haskins 1970, p. 84; J. K. Kramers 1931, p. 105; S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 241, 245; A. Lieber 1968, pp. 230, 232-233, 237, 239-240. R. Dozy 1881, p. 82; A. Lieber 1968, pp. 230, 241; F. C. Lane 1966, pp. 50-52; (20) A. Udovitch 1977, p. 149;

وثيقة الجنيزا،

Taylor Schechter Collection, University Library, Cambridge, no. "TS 10 J, 16, f. 17",

صبحي لبيب 1969، ص 94.

A. Lieber 1968, pp. 230, 238. (21)

(22) راجع

J. Denzinger 1947, para 1190; J. H. Kramers 1931, pp. 105 ff.; M. Grice-Hutchinson 1978, pp. 16-18, 48-51;

راجع أيضًا الملحق "ه".

P. Molmenti 1906, vol. 1, pt. 1, p. 127; C. Haskins 1970, p. 84; A. Lieber 1968, p. 238. (23)

R. S. Lopez 1964, p. 603; H. Adelson 1962, p. 186; J. W. Thompson 1959, (24) vol. 1, p. 402; S. D. Goitein 1973a, p. 47;

ع. س. عطية 1962، ص 181.

S. D. Goitein 1970, pp. 53-54; idem. 1967, pp. 51 ff.; A. Udovitch 1977, (25) p. 154; J. Praver 1972, p. 136;

وثيقة الجنيزا،

Taylor Schechter Collection, University Library, Cambridge, no. "TS 10 J, 9, f. 21".

(26) حول هذه التطورات، راجع

A. Wildavsky and C. Weber 1986, pp. 162-164, 168; A. Lieber 1968, pp. 242-243; F. C. Lane 1987, pp. 177 ff.

المثير للسخرية هو أنه قد استمر استخدام الأعداد الرومانية من قبل رجال دين "بيوت المال الملكية" الأوروبية خلال القرون الوسطى. فنظرًا لصعوبة تعديلها أو تغييرها، اعتبرت عائقًا مفيداً للاختلاس أو الخداع. (حول هذا الأمر، راجع

A. C. Littleton and B. Yamey 1956, p. 64; A. Wildavsky and C. Weber 1986, pp. 216-219; A. C. Littleton 1980, p. 21)

(27) راجع

A. Littleton and B. Yamey 1956, pp. 64 ff.; A. Woolf 1912, pp. 105-107; R. E. Taylor 1942, pp. 61 ff.; A. Lieber 1968, pp. 232 ff.; A. Wildavsky and C. Weber 1986, p. 164; S. D. Goitein 1967-1973, vol. 1, pp. 208-209, 239-240.

(28) راجع

G. Savoli 1929, passim; E. H. Olivier 1907, pp. 131-132; A. Wildavsky and C. Weber 1986, pp. 122 ff.

H. A. R. Gibb 1962, pp. 3-4. (29)

R. S. Lopez 1976, pp. 24-25. (30)

(31) راجع ع. ع. حسين 1947، في أماكن متفرقة من الكتاب.

(32) راجع ع. ع. حسين 1947، في أماكن متفرقة من الكتاب.

(33) الشيباني 1938، ص 14.

(34) الدمشقي 1977، ص 45.

(35) راجع الشيباني 1938، ص 16 وما يليها، 79-82؛ راجع أيضًا

S. D. Goitein 1968, pp. 222-224; idem. 1957, pp. 586-589; B. Lewis 1970a, pp. 87-88.

(36) الشيباني 1938، ص 16 وما يليها، في أماكن متفرقة من الكتاب، لا سيما ص 17.

(37) الدمشقي 1977، ص 60، 80-82؛ راجع أيضًا ص 19 وما يليها، ص 53 وما يليها، 59-61، 64-78، 80-92.

(من أجل الاطلاع على آرائهم حول الإصلاح البروتستانتي المبكر، راجع الملحق "ز")

(38) ابن خلدون 1978، الفصل 5، ص 380 وما يليها.

(39) ابن خلدون 1978، الفصل 15:5، ص 399.

Y. Renouard 1949, pp. 14-15. (40)

L. T. Belgrano 1890, pp. 12-13; G. Duby 1974r, pp. 261 ff.; R. S. Lopez (41)

1987, p. 306; R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 88-89.

في الواقع، إن تقاسم البحّارين لأرباح الرحلات البحرية كان أمرًا شائعًا أصلاً في بيزنطية، كما هو واضح في "قانون بيزنطية البحري" المسمى

Nomos Nautikos (Nomos Nautikos, Chapter 83,

وهو أمر مذكور عند

R. S. Lopez 1959a, p. 80)

(42) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(43) راجع

M. Balard 1966, pp. 469-502; J. Prawer 1972a, pp. 400-402.

E. Byrne 1920, pp. 197-198, 211. (44)

(45) راجع

E. Byrne 1920, pp. 213 ff.; idem. 1917, pp. 135 ff.; 152 ff.

E. Byrne 1917, pp. 153-167. (46)

(47) راجع

The Archivio de Stato di Genova (A. S. G.): "Notori Ignatio" ("Not. Ing."), ff. 3, 162; "Notario Guglielmo Cassinese" ("Not. Gugl. Cass."), ff. 48, 206, 207, 218, 222, 224, 225, 248, 252, 255, 261, 265; E. Byrne 1920, p. 214; "Notari Lanfranco" ("Not. Lanfr."), Reg. I, ff. 32, 53, 62, 65, 75, 77, 90, 99, 108, 122, 141, 142, 163, 167, 183, 184, 189, 197.

(48) راجع

Historia Patria Monumenta, vol. 6, "Chartarum" ("Chartarum") 1853, vol. 2, nos. 304, 305, 352, 359, 424, 431, 519, 530, 664, 734, 893, 958, 995, 1421; H. Krueger 1933, p. 387; E. Byrne 1920, p. 205; R. de Roover 1941, pp. 87-92.

"Chartarum" 1853, vol. 2, nos. 329, 426, 619, 668, 892, 893, 923, 1115; (49)

Historia Patria Monumenta, vol. 7, Liber Jurium Republicae Genuensis ("Liber Jurium") 1854, vol. 1, nos. 20, 95, 124; H. Krueger 1933, pp. 388-389; E. Byrne 1920, pp. 206-208.

"Liber Jurium" 1854, vol. 1, no. 124; "Chartarum" 1853, vol. 2, nos. 775, (50)
957, 1189, 1473; E. Byrne 1920, p. 206; idem. 1928, p. 158.

"Liber Jurium" 1854, vol. 1, no. 124; E. Byrne 1920, p. 209. (51)

(52) راجع

"Chartarum" 1853, vol. 2, nos. 267, 283, 334, 335, 394, 397, 419, 769, 770, 777, 809, 824, 865, 899, 907, 1001, 1017, 1018, 1019; "Liber Jurium" 1854, vol. 1, nos. 154, 197; E. Byrne 1920, p. 209; idem. 1918, pp. 182-184.

A. S. G.: "Not. Ing." F. 162; "Not. Gugl. Cass.", ff. 118, 272; E. Byrne 1920, (53)
p. 215.

A. S. G.: "Not. B. de For.", Reg. IV, f. 193; E. Byrne 1928, p. 171. (54)

(55) راجع

A. S. G.: "Not. B. de For.", Reg. I, pt. 1, ff. 25, 29, 48, pt. 2, ff. 142, 143; Reg II, ff. 68, 103, 136; Reg III, f. 167; E. Byrne 1928, p. 172; idem. 1917, passim.

(56) راجع

A. S. G.: "Not. B. de For.", Reg. I, pt. 2, ff. 70, 189v; Reg II, ff. 70, 70v; Reg. IV, f. 238; E. Byrne 1928, p. 161.

J. Prawer 1972a, p. 401; D. Herlihy 1958, passim. (57)

راجع

S. Bolin 1953, pp. 12 ff., 20 ff.; C. Oman 1961, p. 19; M. H. Dolley 1961, pp. 50-51.

G. Sambon 1912, pt. 1, pp. 80 ff.; A. M. Watson 1967, pp. 11-13; A. de (58) Longperier 1876, p. 46; G. Sambon 1912, pt. 1, pp. 80 ff.; D. Abulafia 1987b, pp. 241-244, 255-256.

M. Bloch 1939a, p. 14; idem. 1939b, vol. 1, p. 107; M. M. Postan 1973, (59) pp. 80 ff.; P. Boissonnade 1927/1959, p. 159; D. Herlihy 1957-1958, p. 11.

إلا أن العيب التاريخي في هذه الوثائق التاريخية الباقية هو أنها تُسمّى العمليات بشكل ثنائي - عينيًا وبالعملة. والسبب وراء ذلك هو أمر مهم لهذه الدراسة. فالوقوع تحت ديون بالسلع وكذلك بعملة معروفة أتى كنتيجة مباشرة لحظر الكنيسة للربا. بكلمات أخرى، غالبًا ما كان المبلغ النقدي المتفق عليه مجرد نقدًا عينية - أي نقود حسابية زائفة كما في عقد المخاطرة المذكور آنفًا. وقد وضعت هذه النقود لتحديد قيمة معادلة للسلع المعينة. من وجهة نظر قانونية، إذًا، لم يكن جوهر الاتفاق في العملة المسكوكة ولا حتى في البضائع المتبادلة؛ إنما كانت الغاية الفعلية وراء العقد هي تقديم قرض قائم على الرأسمال. في الواقع، إن استخدام مثل هذه المناورات في العقود هو ما دفع المحللين إلى تقديم تأويل خاطئ وإلى المغالاة في تقدير الحجم الفعلي للمقايضة الحاصلة في تلك الفترة.

(60) راجع

H. Heaton 1948, p. 174; F. C. Lane 1985, vol. 1, pp. 11 ff.; R. S. Lopez 1951, pp. 209 ff.; C. M. Cipolla 1967, pp. 13-26; M. de Villard 1919, pp. 73-98.

Archivio di Stato di Venezia, "Maggior Consiglio", Reg. "Luna", c. 48v; (61) N. Papadopoli 1893, vol. 1, p. 113; F. C. Lane 1985, pp. 92 ff., 107 ff., 174 ff.; D. Herlihy 1954, p. 151; C. M. Cipolla 1967, pp. 20 ff.; P. Grierson 1973, passim.

(62) حول هذا التزوير الأوروبي، راجع ابن خلكان 1882، المجلد 2، ص 189؛

H. Lavoix 1877, pp. 5 ff.; P. Balog and J. Yvon 1958, vol. 1, pp. 133 ff.;

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 177-179; L. Blancard 1879-1880, pp. 151 ff.;

M. Bates 1974, pp. 393-409.

(63) ابن بعرة 1966، ص 49-50؛

A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 178-179; idem. 1954, p. 164.

(64) راجع

L. Lanfranchi 1968, vol. 2, pp. 405-406; A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 177-179;

idem. 1956, pp. 178-184; M. de Bouard 1939, pp. 446-461; P. Spufford

1988, pp. 166 ff.; T. Walker 1983, p. 40;

ح. ربيع 1972، ص 171، 174-178.

(65) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(66) A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 177-179; T. Walker 1983, p. 40;

ح. ربيع 1972، ص 17.

(67) المقرئ 1967، ص 28. حول ظاهرة تداول العملة هذه راجع أيضاً،

A. M. Watson 1967, pp. 3 ff.; T. Walker 1983, pp. 29 ff.

[لقد نقل الدكتور هيك هذا المقطع بتصرف، لكننا نقلناه هنا كما ورد في المرجع الأصلي: المترجم]

(68) A. M. Watson 1967, pp. 5-6.

(69) راجع

R. S. Lopez 1957, pp. 219 ff.; A. S. Ehrenkreutz 1964, pp. 177-180; A. M. Watson

1967, pp. 10-11; T. Walker 1983, pp. 29 ff.

في الواقع، منذ 1250 و 1253 م، كان ممثلو البابا في الشرق الأدنى يحاولون حظر مثل هذه القطع النقدية الصليبية التي تحمل نقوشاً إسلامية لأسباب دينية.

(70) حول تطورات العملة هذه، راجع

R. Bautier 1971, pp. 166-169; C. Cahen 1981, p. 12.

كان استخدام اشتقاق مالي من مبدأ "المخاطرة" الإسلامي - أي اللجوء إلى ممارسة مالية إيطالية أخرى منتشرة في تلك الفترة تشتمل على البيع التبادلي - هو أمر سمح للمصرفيين التجار بأن يتملصوا من حظر الكنيسة للربا عبر تحقيق الأرباح من خلال القيام بعمليات تجارية "من عملات متعددة". ففي حالة مماثلة من بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، على سبيل المثال، حدّد عقد مصري جنوبي أنه يمكن للمُقترض أن يعيد دفع قرضه التجاري في معرض تجاري خلال الشهر الآتي؛ إلا أنه ينبغي دفع القرض ليس بالعملة الجنوية بل بعملة البروفينز Provens التي استخف بها

عن قصد في الاتفاق بالمقارنة مع أسعار الصرف الحالية في السوق. واحتوى العقد كذلك على بند ينص على 3% كتنقيص إضافي في قيمة عملة البروفينز على كل معرض تجاري متتال يمرّ من دون أن يدفع السند. بالتالي، إذا فشل التاجر، تحت هذه الشروط، بأن يسدّد دفعة في ستة معارض تجارية متتالية، يمكن أن يصل معدل فائدته السنوية إلى 335% (!). (حول هذه الممارسة، راجع

R. de Roover 1969, pp. 22-23; A. Wildavsky and C. Weber 1986, pp. 162-163; D. Abulafia 1987c, p. 23).

E. Byrne 1930, pp. 12 ff.; idem. 1920, pp. 213 ff.; H. Kreuger 1961, p. 74; (71)
G. Astuti 1933, pp. 7 ff., passim; A. Sayous 1929, vol. 1, pp. 164 ff.; R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 174 ff.; R. S. Lopez 1976, p. 76; idem. 1987, vol. 2, pp. 313-314, 364-365; D. Abulafia 1987b, passim; M. A. Cook 1974, p. 128; A. Wildavski and C. Weber 1986, pp. 163-164; M. Knight 1926, pp. 123 ff.

E. Byrne 1917, pp. 168-169; H. Kreuger 1961, p. 74. (72)

لم يكن مسلمو القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، بالطبع، أول من يتصارع مع الحاجة لتأسيس بنى مشتركة فعّالة من أجل تأمين التسليف والرأسمال الجاهزين لتمويل المجازفات التجارية الجديدة. فالشركات التجارية النموذجية في بلاد ما بين النهرين (tappatu) والشركات الرومانية والإغريقية للإقراض البحري (societas maris) والعصقاء اليهودي والكريوكوينونيا البيزنطي (Chreokoinonia) كلها مثلت الجهود المبكرة لإدراك أهمية تمويل العمليات التجارية - وهي حاجة تجارية ظهرت أولاً في العصور القديمة من ثم تفاقمت مع توسع التجارة التي ميّزت أواخر القرون الوسطى. (حول ظهور هذه الشركات التجارية المبكرة، راجع

A. Udovitch 1962, pp. 119 ff.; R. S. Lopez 1966, p. 141; idem. 1986, p. 160; G. Artuse 1913, passim; L. Goldschmidt 1891, passim)

D. Waley 1967, p. 47; A. Wildavski and C. Weber 1986, pp. 162-163; R. S. Lopez 1987, vol. 2, pp. 267-268. (73)

R. LaTouche 1967, pp. xv, 264. (74)

Legum Capitularia Regnum Francorum 1883/1897, vol. 2, pt. 1, pp. 17, 134; (75)
R. LaTouche 1967, pp. 265 ff.; R. S. Lopez 1962, pp. 141-142; R. Bautier 1971, p. 42.

باللاتينية:

et hoc stetit de cautionibus sive de quibuslibet commendationibus"

R. S. Lopez 1951a, pp. 8 ff.; idem. 1962, pp. 141-142; R. LaTouche 1967, p. 265; Y. Renouard 1949, pp. 16 ff. (76)

Documenti del Commercio Veneziano nei Secoli XI- XIII 1940, vol. 1, (77)
pp. 12-13; R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 176-177; R. S.
Lopez 1959a, p. 81.

Guglielmo Cassinese, 1190-1192 1939, vol. 1, pp. 51-52; R. S. Lopez and (78)
I. W. Raymond 1955-1956, pp. 181-182; R. LaTouche 1967, pp. 261 ff.

Bonvillano (1198) 1939, pp. 128-129; R. S. Lopez and I. W. Raymond (79)
1955-1956, pp. 182-183.

R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 174-175; R. LaTouche (80)
1967, pp. 265-266; R. S. Lopez 1976, pp. 76-77; C. M. Cipolla 1976,
pp. 183-187; R. Doehaerd 1941, pp. 41 ff.; H. Heaton 1948, pp. 166-167;
M. M. Postan 1973a, pp. 68-69; E. Byrne 1917, pp. 152 ff.

J. Pryor 1977, pp. 13-14; idem. 1987, p. 191; R. S. Lopez and I. W. Raymond (81)
1955-1956, pp. 174-175; F. C. Lane 1987a, pp. 69 ff.

مع الوقت، باتت نماذج عقد المضاربة المشتركة والكوليجنسيا منظمة بوضوح في
القوانين البلدية لمختلف دول المدن الإيطالية. وأقدم هذه القوانين الموجودة حتى الآن
والتي نظمت المضاربة المشتركة هو القانون البندقي كوستيتوتوم أوزوس
Usus من العام 551هـ/1156م.

(82) راجع

R. de Roover 1965, p. 53; J. Pryor 1977, pp. 7-13.

G. Duby 1974, pp. 261-262; J. Pryor 1977, pp. 7-13; R. S. Lopez 1987, vol. 2, (83)
p. 302; E. Byrne 1930 1930, pp. 49 ff.; G. Hodgett 1972, p. 63.

E. Byrne 1920, p. 205. (84)

E. Byrne 1920, p. 205. (85)

E. Byrne 1920, p. 205. (86)

E. Byrne 1917, p. 161. (87)

(88) راجع

Archivio di Stato di Genova (A. S. G): "Not. Ing.", ff. 162, 164; "Not. Gugl.
Cass.", f. 207; E. Byrne 1917 1917, pp. 160, 165.

V. Vitale 1936, pp. 57-59. (89)

R. S. Lopez 1936, pp. 210-211, 247-249; R. S. Lopez and I. W. Raymond (90)
1955-56, pp. 92-94; H. Heaton 1948, pp. 166 ff.

G. Luzzatto 1961, p. 119. (91)

(92) راجع

E. Byrne 1917, pp. 152 ff., p. 162,

Idem. 1920, pp. 211 ff.; C. Hoover 1926, pp. 505 ff.

(93) راجع

A. S. G.: "Not. Gugl. Cass.", ff. 35, 36, 37, 46, 47, 48, 52-58, 195 ff., 242-273; E. Byrne 1920, pp. 211-212; H. Kreuger 1961, p. 74.

(94) راجع

A. S. G.: "Not. Gugl. Cass.", ff. 35, 36, 37, 46, 47, 48, 52-58, 195 ff., 242-273; E. Byrne 1920, pp. 211-212; H. Kreuger 1961, p. 74.

(95) T. Walker 1983, p. 51.

(96) E. Byrne 1917, pp. 147, 150; idem. 1920, pp. 200, 211-212; H. Kreuger 1961, p. 74.

(97) حول هذه التطورات، راجع

M. M. Postan 1927-28, pp. 251 ff.; idem. 1973a, pp. 70 ff.; R. LaTouche 1967, p. 267; J. H. Pryor 1984, pp. 397 ff., pp. 406-409, 440; idem. 1987, pp. 135 ff.; idem. 1987a, pp. 1 ff.; idem. 1977, pp. 6 ff.; D. Abulafia 1987, pp. 19 ff.; F. C. Lane 1987a, pp. 77-78; A. Sayous 1929, passim.

خلال فترة اسبوعين من ذي الحجة عام 646هـ/آذار 1249 م، على سبيل المثال، تم إبرام 132 عقد مضاربة مشتركة من أجل قافلة مبحرة بين مارسيليا وعكا. وفي فترة خمسة أشهر من السنة عينها، انطلقت 54 سفينة من مارسيليا متجهة نحو المشرق؛ وكانت جميعها محملة ببضائع مؤتمن عليها بواسطة عقد مضاربة مشتركة.

وتأكيداً على هذا الميل الشرقي الخاص نحو المضاربة المشتركة، عُقد حوالي 14 اتفاق مضاربة مشتركة من أجل السفن المتجهة إلى الشرق الأدنى من مارسيليا في هذه الفترة؛ فيما بلغ معدل تلك القاصدة مناطق أخرى 2.8 عقداً مائلاً فقط. (حول هذه التطورات، راجع J. H. Pryor 1984, pp. 406-409; D. Abulafia 1987c, pp. 26-30)

(98) حول هذا النقاش، على سبيل المثال، راجع

J. Kohler 1885, passim; D. Santillana 1938, vol. 2, pp. 323-344; A. Gaiani 1953, pp. 81-86; S. D. Goitein 1967, p. 59; idem. 1964a, pp. 318 ff.; A. Udovitch 1970a, p. 48; idem. 1962, pp. 198 ff.; J. H. Pryor 1977, pp. 15 ff.; R. S. Lopez 1976, p. 76; idem. 1987, vol. 2, pp. 267, 313-314; A. Lieber 1968, p. 241;

حول التطور المستمر لعقد المضاربة المشتركة، يؤكد ج. هـ. كرامرز J. H. Kramers (1931, p. 105):

بعد التعرف على الكمبيالة، اكتسب مفهوم شركة المساهمة عبر الشراكة بين التجار المسلمين والإيطاليين المسيحيين.

S. D. Goitein 1964, p. 310; idem. 1967, p. 59. (99)

راجع أيضاً

C. Cahen 1977d, pp. 52 ff.; M. A. Cook 1974, p. 128.

J. H. Pryor 1977, pp. 33-36; idem. 1983, pp. 148 ff. (100)

J. H. Pryor 1977, p. 36. (101)

A. Udovitch 1962, p. 207; idem. 1970a, p. 48. (102)

(103) راجع الشيباني، لا تاريخ، الملف 45، 46، 47، 70، 74، 76، 82، 112، 134، 135،

161ب، 162ب، 168، 169؛ الزرقاني 1936، ص 345-357؛ السرخسي 1986، المجلد 22،

ص 27، 54-55، 62-64، 67؛

S. D. Goitein 1964, p. 310; idem. 1967, p. 59; A. Udovitch 1962, p. 207; idem.

1970a, p. 48; J. H. Pryor 1977, pp. 33-36; idem. 1983, pp. 148 ff.

بالتالي، مع أنه لا يمكن استبعاد احتمال أن الأشكال المتنوعة من المنظمة المشتركة المبكرة - أي عقد المضاربة المشتركة الإيطالي والعصقاء اليهودي والكربو كوينونيا البيزنطي والقراض/المضاربة الإسلامي - قد طوّرت بشكل مستقل، أو مما سلفها من قرض الأعمال البحرية الذي يعود إلى العصر الإغريقي - الروماني أو البابلي، تؤكد الأدلة على أن نشوء عقد المضاربة المشتركة وبنيتها - وهو الرمز الأكثر مادية للرأسمالية الغربية - كان أكثر تأثراً أكثر بالنموذج الإسلامي. فكما أُشير في النص، كان التجار الإيطاليون المنخرطون بالتجارة مع الشرق الأدنى بشكل واسع في سياق القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي حتى السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي معرضين مباشرة لأعمال هذا النموذج المشترك الجديد؛ ومع تعرضهم المباشر هذا، من المستبعد بأن يكونوا قد فشلوا في تقدير مدى مرونته وفعاليته المشتركة. (حول هذه التطورات، راجع

C. Hoover 1926, pp. 485 ff.; R. S. Lopez 1976, pp. 74-76; R. S. Lopez and I. Raymond 1955-1956, p. 174; G. Calhoun 1930, pp. 561 ff.; G. Savoli 1929, passim).

J. Schacht 1964, pp. 79 ff.; M. Rodinson 1978, p. 36. (104)

باللاتينية،

"whereby the contractus "mohatra" licitus est".

C. M. Cipolla 1967, pp. 3-7; G. Luzzatto 1961, pp. 119 ff.; R. S. Lopez and (105)

I. W. Raymond, 1955-1956, pp. 147 ff.

C. D. F. DuCange, (106)

ذكرت "المنكوسا"

Mancusa

أيضاً عند

C. M. Cipolla 1967, pp. 7 ff.;

راجع أيضاً

N. J. G. Pounds 1974, pp. 119-121.

باللاتينية:

Et pro hac donatione praedictus clericus dedit eidem regi centum canculos in duabus armillis et nota quod mancusas est "pondus" duorum solidarum et sex denoriorum.

L. B. Robbert 1971, pp. 8 ff.; F. C. Lane 1987b, pp. 43 ff. (107)

في الواقع، لم تكن الليري عملة معدنية متداولة في تلك الفترة أبداً، كما أُشير، بل مجرد فئة نقدية.

M. Bloch 1939a, p. 13; idem. 1954, p. 31; C. M. Cipolla 1967, p. 7. (108)

D. Herlihy 1957-1958, p. 4. (109)

(110) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(111) راجع

C. Hoover 1926, pp. 485 ff.; R. S. Lopez 1976, pp. 74-76; R. S. Lopez and I.

W. Raymond 1955-1956, p. 174; G. Calhoun 1930, vol. 2, no. 4, pp. 561 ff.;

G. Savoli 1929, passim.

(112) راجع

A. Lieber 1968, p. 141;

راجع أيضاً

R. S. Lopez 1951, p. 221.

(113) حول هذه الممارسة، راجع

E. B and M. M. Fryde 1965, vol. 3, pp. 438-439; G. Hodgett 1972, pp. 59-66.

(114) راجع

MGH: "Chartarum" 1853, vol. 2, nos. 283-289, passim; A. P. Usher 1932-1934, p. 494.

M. Hall 1935-1936, vol. 6, p. 74. (115)

(116) راجع

A. S. G.: "Not. Lanf.", I, ff. 45-62; "Not. Gugl. Cass.", ff. 64-72; A. S.

G.: "Not. Ign.", I, ff. 42, 43, 54, 64, 70, 92, 95; M. Hall 1935-1936, p. 76.

(117) راجع

A. S. G.: "Not. Lanf.", I, f. 118;

راجع أيضاً

"Not. Lanf.", I, f. 41, IV, f. 143; "Not. Ing.", ff. 132, 168; "Not. Gugl. Cass.", ff. 306, 322; R. di Tucci 1933, pp. 79 ff., p. 90. doc. 11; R. di Tucci and C. Dunbar 1961, vol. 6, pp. 308 ff.; R. Bautier 1971, pp. 146 ff.; A. P. Usher 1932-1934, pp. 403 ff.; M. W. Hall 1935-1936, vol. 6, pp. 76-78; R. S. Lopez 1976, pp. 103-105; R. Reynolds 1931, p. 375; idem 1961, p. 214.

(118) راجع

A. S. G.: "Not. Lanf.", I, f. 121; R. di Tucci 1933, pp. 93 ff., "doc. 18".

راجع أيضاً

A. S. G.: "Not. Lanf.", I, f. 222, "Not. Gugl. Cass.", f. 43; M. W. Hall 1935-1936, p. 78.

بالطبع، لم تكن الاهتمامات الاقتصادية للسيارة الإيطالية خلال القرون الوسطى محلية دائماً في مداها. ففي سياق القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، عملوا أيضاً في المعاملات التي تنطوي على عملات أجنبية، فأصدروا أدوات تسليف ذات مدة في الخارج، وأداروا العديد من النشاطات المالية الدولية المختلفة الأخرى.

داخلاً أوروبا نفسها، في بريطانيا، على سبيل المثال، سُجِّل وجود وكلاء يمثلون دور المصارف الإيطالية منذ القرن 617هـ/1220م. في الواقع، بحلول أواسط ذلك القرن، كانت المنطقة المالية في جنوا قد تطورت إلى نوع من "مصرف الصيرفي" - وهو "مركز مصرفي مركزي" إقليمي للمصارف وفروعها المنتشرة آنذاك في جميع أنحاء أوروبا الغربية. (حول هذه التطورات، راجع

M. W. Hall 1935-1936, vol. 6, p. 75; R. Reynolds 1961, p. 216; R. de Roover 1965, p. 71)

(119) راجع

E. Bensa 1928, pp. 327-328; F. Bonaini 1854-1870, vol. 3, p. 200; R. di Tucci 1933, pp. 91, 113; M. Chiaudano and M. Moresco 1935, pp. 49-50; Guglielmo Cassinese 1939, vol. 1, pp. 390-391; R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 162 ff, 231 ff.; G. Luzzatto 1961, pp. 132-133; R. de Roover 1965, p. 66; R. Reynolds 1961, p. 212; A. Lieber 1968, pp. 239-240; S. B. Clough 1958/1968, pp. 110-111; S. B. Cloutgh and C. Cole 1952, pp. 77-78; M. Knight 1926, p. 124.

(120) حول هذه التطورات المالية المؤسسية، راجع

R. Grasshof 1899a, passim.

(121) راجع المصادر المذكورة في الهامش 119. راجع أيضاً

J. H. Kramers 1931, pp. 105 ff.; J. W. Thompson and E. N. Johnson 1937, p. 173; R. de Roover 1953, pp. 27-29; W. Endemann 1874/1888, vol. 1, p. 82;

M. Gricce-Hutchinson 1978, pp. 46 ff.; J. N. Claster 1982, p. 230; M. Knight 1926, pp. 123 ff.; S. B. Clough 1958/1968, pp. 110 ff.

I. Origo 1957, p. 150; N. J. G. Pounds 1974, p. 417. (122)

S. B. Clough 1958/1968, pp. 110-111. (123)

(124) ليرة فرنسية خاصة بمدينة تروا (المترجم).

R. de Roover 1966, pp. 11-12. (125)

راجع أيضاً

Idem. 1958, vol. 18, pp. 418-438, passim; N. J. G. Pounds 1974, p. 406.

S. B. Clough 1958/1968, pp. 87, 98, 111-115; N. J. G. Pounds 1974, pp. 354-362; H. Pirenne 1972, pp. 102-103; P. Boissonnade 1927/1959, pp. 170 ff.

(127) حول هذا التطور المالي، راجع

A. P. Usher 1943, pp. 114 ff.; N. J. G. Pounds 1974, pp. 410-411; H. Pirenne 1972, pp. 102-103.

(128) راجع

G. Falco 1927, pp. 152-153; R. S. Lopez and I. W. Raymond 1955-1956, pp. 255 ff.; A. Sayous 1929, pp. 164-165.

(129) راجع

S. B. Clough and C. Cole 1952, p. 80; S. B. Clough 1959/1968, pp. 117-118; N. J. G. Pounds 1974, pp. 422-424; M. Knight 1926, p. 126; A. Lieber 1968, p. 243; A. P. Usher 1932-1934, pp. 405-406; R. Reynolds 1961, p. 209; A. C. Littleton 1980, p. 20.

في الواقع، عكس المصطلح العربي للمحاسبة الصلة القرينة تاريخياً بين مسك الدفاتر والرياضيات في الشرق الأدنى. فهو مشتق من الجذر الثلاثي نفسه، "حسبة" الذي منه اشتقت كلمة "الحساب".

R. de Roover 1978, pp. 86-90. (130)

من أجل موجز دقيق حول نشوء (تطور) مسك الدفاتر في القرون الوسطى، راجع

A. C. Littleton 1980, pp. 12 ff.

M. Chatfield 1977, pp. 32-33. (131)

(132) راجع

N. J. G. Pounds 1974, pp. 425-426; W. Mitchell 1969, pp. 10 ff.; O. Cox 1959, pp. 90 ff.; A. Udovitch 1967a, p. 113.

Y. Renouard 1949, pp. 16 ff. (133)

(134) راجع

J. Baecheler 1975, pp. 80 ff.; R. S. Lopez 1966, p. 69.

الخاتمة

الختامة

الإسلام وتجدد النشاط الاقتصادي في أوروبا خلال القرون الوسطى

أظهر التحليل في الفصول السابقة، أن ثمة القليل من الأفكار في فرضية هنري بيرين الشهيرة حول الأسباب الكامنة وراء مرور أوروبا الغربية بالعصور المظلمة التي ما زال باستطاعتها أن تُبرر:

- النشاطات التجارية وسبب وجود دار الإسلام الاقتصادي خلال سنواتها التقويمية.

- طبيعة واتجاه تجارتها المتقدمة باستمرار بشكل عام.

- تجارتها مع أوروبا المسيحية بشكل خاص.

فقد بنيت العلاقات التجارية الإسلامية مع القارة الأوروبية خلال القرون الوسطى على إرث تجاري لم يُقدر في أغلب الأحيان بشكل كامل في الدراسات الاستشراقية الحديثة.

افترض بيرين أنه كان لوجود الإسلام في المنطقة المتوسطة تأثير جامع على النشاط الاقتصادي لأوروبا القروسطية؛ وبني استنتاجاته هذه على أساس اختفاء بعض أهم السلع من خلال الإشارات إلى التجارة التي ظهرت في المراجع المتوفرة من نصوص ووثائق تعود إلى القرون الوسطى.

في الواقع، اعتبر بيرين أن هذه الاختفاءات بدأت مع بداية القرن الثاني

الهجري/الثامن الميلادي، أي بعد حوالى ثمانية قرون من قمة انطلاق العرب من موطنهم الصحراوي التقليدي منذ حوالى عام 12 حتى 20هـ/634 حتى 641 م. إلا أنه سبّب مفارقة تاريخية، حين افترض أن العرقلة الملاحظة في التجارة، أتت نتيجة الظهور المفاجئ والبارز للدولة الإسلامية، ونتيجة عدائها المزعوم للتجارة، وهي نقطة أخطأ أيضاً في افتراضها⁽¹⁾.

بالتالي، بناءً على هذه الفرضيات الجريئة، باشر بيرين ببناء نظريته الشاملة التي تعتبر أن التراجع السريع في النشاط التجاري بمجمله دمر طبقة التجار المحترفين في أوروبا المسيحية؛ وأن المنطقة بأكملها، من خلال حرمانها من التجارة الضرورية لعصب الحياة، انحطت إلى شكل إقطاعي متقهقر من الاقتصاد الطبيعي الذي ميّز عصورها المظلمة المدمرة تجارياً لفترة زادت عن ثلاثة قرون، وهو اقتصاد دفعته المقايضة وليس المعاملات الرأسمالية.

هل كان ثمة دور إسلامي سلبي في التراجع التجاري الأوروبي خلال بداية القرون الوسطى كما افترض بيرين؟ تثبت الأدلة غياب هذا الدور؛ إذ لا توحى أدلة المراجع التي تمّ تقييمها بأن المسلمين القروسطيين كانوا، بأي شكل من الأشكال، ضدّ التجارة بين القارات.

على العكس من ذلك، فبعد فتوحاتهم في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي، باشروا ببناء إمبراطورية تجارية امتدت حتى بلغت أطراف العالم المعروف آنذاك، من أوروبا المسيحية في الغرب وصولاً إلى اليابان والصين في الشرق. وقد تحقّق كل ذلك خلال القرون الثلاثة التي تلت تدفقهم المفاجئ والحاسم من شبه الجزيرة العربية.

كان نجاحهم المذهل يعود بشكل أساسي، حسبما تظهر هذه الدراسة، إلى التعاون الاقتصادي في صنف فريد من العمل الحر التجاري الذي أنشأه دار الإسلام باكراً. فقد تمكن الفقهاء المسلمون، عبر تفسيرهم الإبداعى، من أن يضعوا - بخلاف نظرائهم المسيحيين - حلولاً مبرّرة بعناية وقائمة على الرأسمال لحظر ديانتهم للربا. فعقود المضاربة التي ظهرت مجدداً في إيطاليا بعد

فترة معينة تحت اسم عقود المضاربة المشتركة، كانت مجرد نتيجة من نتائج هذه العملية الفكرية التطورية.

بالتالي، تمكن مسلمو القرون الوسطى، بفضل عبقريتهم في التأويل القانوني، من أن يستغلوا الرادع الديني لمصلحتهم. فصاغوا ديناميكية تجارية أصبحت لاحقاً القوة الدافعة الرئيسة وراء القوة الاقتصادية الثابتة لدار الإسلام خلال سنواتها التقويمية.

شكّلت مثل هذه العقود المالية، بحدّ ذاتها، ذروة التطور التجاري الاستثنائي. فبغض النظر عن المصادر المحلية الوفيرة من المعادن الثمينة، ربح المسلمون - بفضل النجاح الباهر لاولى غزواتهم - مبالغ ضخمة من "الفائض في الرأسمال" من خلال "مداخيل الغنائم" التي تمكنوا من خلالها من أن يبنوا إمبراطوريتهم السياسية والاقتصادية الناشئة.

كذلك، تمكن المسلمون، بواسطة عائدات الأرباح للديناميكية التجارية التي أنشأوها، من بناء قاعدة رأسمالهم التي باتت، بدورها، الدافع المحفز الذي مكّن دولتهم من أن تصبح القوة العظمى الاقتصادية الأولى في القرون الوسطى المبكرة.

باختصار، صيغ السلام الإسلامي Pax Islamica، في جزء كبير منه، بفضل التفوّق الأكيد للنظام الاقتصادي لدى مسلمي القرون الوسطى على نظرائه العالميين في القرنين الثاني والثالث الهجريين/الثامن والتاسع الميلاديين. فقد كانت قدرته الفريدة على تحريك الرأسمال بسهولة من أجل تمويل التوسع التجاري، وعلى إنشاء البنى التحتية الضرورية للسوق والتجارة من أجل الانخراط في التجارة الدولية، وراء نجاحه التجاري المتميّز.

فقد أدرك المسلمون باكراً بأن الرأسمال السائل كان قوام الحياة الاقتصادية لدولتهم الناشئة. ومن أجل هذه الغاية، بيّنت جهودهم القيّمة لاستخدامه وتوليده بفعالية العديد من الخصائص المتميزة لما يسمى اليوم بالممارسة الرأسمالية التجارية الحديثة.

أعرب المؤرّخ الكلاسيكي الشهير، إدوارد جيبون، في كتابه المخطاط
الإمبراطورية الرومانية وسقوطها (The Decline and Fall of the Roman
Empire) عن قلقه قائلاً بأنه لو لم يُهزم المسلمون عسكرياً في معركة تورز
عام 114هـ/732م - حيث أوقفت القوات الإسلامية المنتصرة أخيراً بعد
قرن من الفتوحات المستمرة - لكان أولاد الغرب يتعلمون اليوم لغتهم
وثقافتهم عند أقدام الأسياد المسلمين (العرب)⁽²⁾.

لكن الأبعاد الاقتصادية، لا الثقافية، للهيمنة العالمية البارزة للمسلمين
خلال القرون الوسطى، هي التي فاتته مثلما فاتت غيره من المؤرّخين.
فالازدهار الرائع للتجارة وما رافقه من نقل للتقنيات التجارية الحديثة الذي
حصل آنذاك، هو الذي أثر بشكل كبير على سياق التاريخ الاقتصادي الغربي.
على عكس ما هو متوقّع، ما إن بدأت تجارة المسلمين بالازدهار -
بفضل النجاح المنقطع النظير للأدوات الائتمانية التجارية التي ابتدعها الفقهاء
المسلمون - حتى بدأت تجارة نظرائهم في الغرب المسيحي تتراجع بسبب
مفكرتهم القانونيين تحديداً؛ إذ كانوا لا يتقنون التقنيات التجارية بقدر ما
يتقنها المسلمون، وكان ينقصهم إبداع مسلمي القرون الوسطى لمثل هذا
التأويل الكنسي.

إلا أن قمّة السخرية هي أنه بعدما كانت أوروبا الغربية غير قادرة على
التعامل مع العقوبات الاقتصادية الشاقة المفروضة عليها من قبل الكنيسة لفترة
تزيد عن ثلاثة قرون، خرجت أخيراً من تجربتها المشؤومة في اقتصاديات
العصر المظلم، وذلك بفضل التقنيات المالية التي اخترعت من قبل تجار الإسلام
ومن أجلهم.

فمن خلال تبني النماذج التجارية التي طوّرتها فلسفة التشريع الإسلامي،
باشر التجار الإيطاليون بتشكيل أدواتهم المبتكرة الخاصة بالمنظمة المشتركة
والتفاعل الاقتصادي؛ إذ بات التعريف والتوضيح للقواعد الشرعية لدى
المسلمين الخلاص الاقتصادي عند المسيحيين.

نتيجة لذلك، ظهرت في أوروبا الغربية أساليب متقدمة للغاية في إدارة التجارة وتنظيم المشروع التجاري من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي حتى الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. واشتملت هذه الثورة في المبادئ التجارية على تحوّل بارز في المقاربة التجارية من حيث المشاركة في شبكة دولية واسعة من وسائل اللوجستيات التي أرسل التجار من خلالها طلبات السلع والبضائع ودفعوا المتوجبات عليهم عبر الاعتمادات والسعاة والوكلاء.

وقد كانت هذه الثورة معلنة كذلك من خلال تطوير أشكال أكثر فعالية من الروابط المشتركة - كما يظهر في عقود المضاربة المشتركة ومشتقاتها المختلفة - التي سمحت بجمع فعال للرأسمال السائل وبتوسيع الاعتماد التجاري.

وقد تميّزت أيضاً بظهور الكمبيالات التي ألغت الحاجة إلى نقل كميات ضخمة من العملة الصعبة، ودعمت التركيبات الأساسية للخدمات المالية من أجل التعامل النشط. يمثل هذه الأدوات الائتمانية؛ وتميّزت كذلك بالاستخدام المتزايد لاعتماد المسافات الطويلة الذي بات ممكناً بفضل الكمبيالة.

أخيراً، ظهرت أنظمة أكثر تعقيداً في مجال مسك الدفاتر؛ وذلك لإشباع الحاجة إلى توثيق العمليات التجارية الضخمة نسبياً الحاصلة في المشرق: أي المؤسسات والتقنيات المالية كلها التي تأثرت من نواحٍ عديدة، كما أثبتت هذه الدراسة، بالممارسة التجارية المسلمة خلال القرون الوسطى.

باختصار، أثبتت هذه الدراسة الفرضية التعديلية التاريخية القائلة بأن إنطلاق العرب من شبه الجزيرة العربية خلال القرن الأول الهجري/السابع الميلادي لم يشكل عاملاً جوهرياً في إحداث فوضى اقتصادية في أوروبا خلال القرون الوسطى المبكرة، حسبما أكد المؤرخون التقليديون؛ بل أنه وبعد عدة قرون، أمّنت الدولة الإسلامية أيضاً جزءاً كبيراً من الدافع الاقتصادي

الأساسي، بالإضافة إلى العديد من الأدوات المالية التي ساعدت أوروبا على تخطي عصرها القروسي المظلم.

فغوضاً عن خنق الاقتصاد الغربي من خلال حظر تجاري، كما افترض بيرين، سهّل مسلمو القرون الوسطى عملية إنقاذ الغرب تجارياً عبر ذهبهم ذي النوعية العالية، وطلب سوقهم التجاري النابض بالحياة، وأساليبيهم التجارية المتفوقة.

حواشي الخاتمة

(1) راجع

H. Pirenne 1974b, pp. 152-153, 164, 168-172, passim.

E. A. Gibbon 1969, vol. 5, chapter 52, pp. 398-399. (2)

الملاحق

الملحق أ

الأفكار الإسلامية حول الغرب الأوروبي خلال القرون الوسطى المبكرة

خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ركّزت الدراسات حول القرون الوسطى تركيزاً شديداً على الأسباب الأولية للعصور المظلمة في أوروبا، وعلى السجال الذي ولّده بعض نظريات التدفق التجاري بين الشرق والغرب، وهي نظريات افترضها المؤرّخ البلجيكي الشهير في عشرينات القرن الماضي، هنري بيرين، الذي أكّد بأن المسلمين لعبوا خلال القرون الوسطى المبكرة دوراً في تراجع التجارة.

تسعى هذه الدراسة، في هذه المرحلة، إلى اكتشاف ما إذا كان هذا النقاش قد أخطأ في نقطة تركيزه، ولكنها ليست الوحيدة في مسعاها. فعلى سبيل المثال، يعارض لوبيز، في مقالته المتبصرة بعنوان الشرق والغرب خلال القرون الوسطى المبكرة، فرضية بيرين معارضة واضحة عبر التساؤل عن مدى صحة التعميمات حول النزعات الاقتصادية العالمية خلال القرون الوسطى بناءً على المؤشرات التجارية لأوروبا الغربية وحدها. فيقول⁽¹⁾:

من الأفضل إبعاد تركيز البحث عن خط الزوال وعن روما ليشمل التاريخ الاقتصادي نصف الكرة الأرضية بأكمله بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي وجزر اليابان ومضيق جبل طارق. فإذا أخذنا بالاعتبار هذه القارة الواسعة، لم تعد أوروبا سوى شبه جزيرة هامشية.

يتبنى فرانسوا هيملي Francois Himly الرأي نفسه ويرى بأن المسلمين الأوائل لم يعتبروا أوروبا كياناً موحداً، ولا حتى عدواً خطيراً، بل مجرد مجموعة متنوعة من البلدان لا تساوي مجموع أجزائها⁽²⁾.

لكن بغض النظر عن هذه التعقيدات الجغرافية، تشير قراءة معمقة لكتابات مختلف الجغرافيين المسلمين خلال القرون الوسطى، بأنهم أتقنوا بالفعل مفهوم الجغرافية المتنوعة التي شكّلت آنذاك أوروبا المسيحية الغربية واطلعوا كذلك على العديد من خصائصها.

من أجل الوصول إلى هذه الغاية، من المفيد مراجعة بعض عمليات الوصف الإقليمية التي قدّمها المسلمون. لكن من أجل القيام بذلك، من الضروري أولاً توضيح بعض المصطلحات الجغرافية العربية؛ إذ غالباً ما تميل التحليلات التقليدية الحديثة لجغرافيات الشرق الأدنى، على سبيل المثال، إلى الخلط في استخدامها لمصطلح الروم عبر اعتباره يُطبّق فقط على بيزنطية. وهذه فكرة خاطئة تماماً بالطبع.

فالدارس الشهير الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ابن الفقيه، يصف الروم ككتلة أرض تمتد حدودها من إنطاكية في شمال سوريا ثم تتجه إلى الجنوب الغربي وصولاً إلى صقلية ومن ثم من القسطنطينية في الجزء الشمالي الغربي حتى أقصى الشمال، أي جرينلاند⁽³⁾.

أما ابن حوقل، وهو جغرافي آخر عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، فاعتبر أنها تمتد من المشرق وبلاد ما بين النهرين وتتجه شمالاً إلى أرمينيا، وغرباً عبر أوروبا وصولاً إلى المحيط الأطلسي؛ وتشمل داخل سلطتها القضائية الواسعة الرومان وسكان أثينا والبيزنطيين والروس والأرمن والفرنك، وكل الشعوب المسيحية التي تعيش خارج دار الإسلام⁽⁴⁾. في الواقع، يفرّق ابن حوقل واثنان من معاصريه، وهما المسعودي والاصطخري، بين الروم الفعلين (الإغريقين البيزنطيين) وغيرهم من المسيحيين؛ إلا أنهم يجادلون أنهم وضعوا، تصنيفاً، في الخانة عينها لأنهم تشاركون العقيدة والتقارب الجغرافي نفسه⁽⁵⁾.

علاوة على ذلك، يظهر المسعودي بوضوح معرفة عميقة بالعناصر العرقية المختلفة التي احتوتها الروم المعاصرة، وبيّن إدراكاً عميقاً بالسلالة والإرث اللتين اشتركت فيهما هذه العناصر. فعلى سبيل المثال، يؤكّد المسعودي عبر تخصيصه فصلاً مختلفة من جغرافيته للروم والفرنك والغالاسيين واللومباردين أن⁽⁶⁾:

الفرنك والسلاف واللوميرد والأسبان والأتراك والياجوج والماجوج والخزرج والبلغار واللان والغالاسيون، كل هؤلاء وغيرهم من الذين ذكروا من قبل كسكان المنطقة الشمالية - انحدروا من يافث، الابن الأصغر لنوح، وفق الآراء التي أجمع عليها الباحثون والمحققون والفقهاء المسلمون.

من بين هذه الشعوب، فإن الفرنك هم الأكثر ولعاً بالحروب وتفوقاً فيها والأكثر انضباطاً ووفاءً لملكهم والأغنى في التجهيزات والتوسع الإقليمي. إلا أن الغالاسيين هم أكثر ولعاً بالحروب من الفرنك وأكثر تحملاً منهم. فغالاسي واحد يستطيع أن يقف بوجه عدد من الفرنك.

كما أن الفرنك موجودون في ما يخصّ ملكهم، فلا وجود لخلاف أو انقسام بينهم. واسم عاصمتهم "بويرة" (باريس)، وهي مدينة فائقة العظمة. بالإضافة إلى ذلك، لديهم حوالي 150 مدينة، إلى جانب مناطق أخرى.

عرف الجغرافيون العرب أيضاً أن هذه المجموعات العرقية المختلفة تضمنت، من وجهة نظر إدارية، سلطات قضائية متنوعة. ففيما كانت القسطنطينية معروفة عموماً كعاصمة بيزنطية، كان هناك وعي واضح عند المسعودي وغيره بأن روما هي عاصمة الفرنك ويحكمها حاكم مختلف.

في الواقع، يقدم المسعودي لمحة سريعة عن تاريخ ملكية الفرنك، ابتداءً من كلوفيس Clovis، ومروراً بسلسلة من أربعة عشر إمبراطوراً، من بينهم ييبين القصير وشارلمان ولويس التقي، وصولاً إلى لويس الرابع الذي حسبما يشير المسعودي، كان الحاكم في فترة كتابته عام 336هـ/947م، وتولى الحكم حوالي عشر سنوات⁽⁷⁾.

ويذكر الاصطخري كذلك كارك (شارل)، ملك الفرنك⁽⁸⁾؛ بينما يشير ابن الأثير إلى أن من يسمى بملك الفرنك كان معروفاً بانبراور (إمبراطور)⁽⁹⁾.

ويؤكد كل من ابن رسته والمسعودي، بدورهما، في وصفهما لروما، بأن البابا هو من حكمها⁽¹⁰⁾؛ فيما يقدم ابن خرداذبة وصفاً مفصلاً للعديد من الكاتدرائيات والكنائس في المنطقة⁽¹¹⁾.

من وجهة نظر سيادية، اعتقد المسعودي بأن جزيرة رودس كانت الحدود الفاصلة بين الفرنك والبيزنطيين⁽¹²⁾، فيما يلجأ الياقوت أيضاً إلى هذا الفصل عينه في وصفه أفرنجة، أي أرض الفرنك⁽¹³⁾:

أفرنجة أمة عظيمة لها بلاد واسعة وممالك كثيرة. وهم نصارى يُنسبون إلى جدّ لهم اسمه أفرنجش. وهم يدعون أنفسهم فرنك وأرضهم مجاورة لروما والغقليم البيزنطي وهي تبدأ من شمالي الأندلس حتى جنوبي شرق روما..
ودار ملكهم نوكرده (لمباردي) وهي مدينة عظيمة ولهم نحو مائة وخمسين مدينة وقد كانت بلادهم تبدأ قبل ظهور الإسلام بجزيرة رودس من جهة المسلمين قبالة الإسكندرية في منتصف البحر الأبيض المتوسط.

أما ابن حوقل الذي يقدم خريطة شاملة عن إيطاليا القروسطية، فيشمل أيضاً داخل الروم مدينة روما وإقليم كالابريا ومقاطعات الغلاسين واللومبردين والفرنك في كتابة غنية تحتوي على وصف دقيق لدول المدن الإيطالية الجنوبية على غرار أمالفي و نابولي وغايتا. ويقول ابن حوقل عن إيطاليا⁽¹⁴⁾:

يحد إقليم كالابريا إقليم لومبرديا الذي تشكل ساليرنو مقاطعته الأساسية؛ ثم هناك أمالفي، أكثر المدن ازدهاراً في لومبرديا والأكثر عراقاً وشهرة بفضل ظروفها، كما أنها الأكثر سلطة وثراء. وتحدّ نابولي منطقة أمالفي، وهي مدينة جميلة للغاية لكنها أقل أهمية من أمالفي. ويعتبر الكتّان والأقمشة الكتّانية الموارد الأساسية في نابولي.

ويقدم ابن رسته وابن خرداذبة والمسعودي تفاصيل مماثلة عن روما وباري وتارانوم؛ مع إعجاب ابن رسته وابن خرداذبة بشكل خاص بوجود أكثر من 1200 كنيسة في روما خلال تلك الفترة⁽¹⁵⁾.

كذلك، كان جغرافيو الشرق الأدنى ملمين خلال القرون الوسطى بطوبوغرافيا أوروبا الشمالية. فعلى سبيل المثال، يقدم المستكشف اليهودي

الذي يتقن العربية، إبراهيم بن يعقوب الطروشي، تقارير لشهود عيان حول إيرلندا وفرنسا وألمانيا وبولندا وبروسيا وغيرها من المناطق الواقعة إلى الشرق في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. ويوفر، في هذه التقارير، وصفاً مفصلاً عن مدن مثل بوردو وشليسويغ Schleswig ويوتراك ومغذبورغ وبراغ ومينز. ويقول عن براغ⁽¹⁶⁾:

إنها أغنى مدينة بفضل تجارتها. فالروس والسلاف يأتون إليها من كراكوف مع بضائعهم؛ كما يصل إليها المسلمون واليهود والأتراك مع السلع والأموال ويغادرونها مع الرقيق والرصاص ومختلف أنواع الفراء.

في حين أنه يشير إلى المدينة الجرمانية، مينز، على أنها كانت مرفأً مهماً للتوقف المؤقت من أجل التجارة الإسلامية ويرى أنها⁽¹⁷⁾:

مدينة رائعة للغاية، جزء منها مديني والباقي قروي. إنها تقع في بلاد الفرنجة على ضفاف نهر اسمه الراين. وهي غنية بالقمح والشعير والحمضيات والفواكه. وكانت تضم دراهم يتم سكها في سمرقند...

على الرغم من أن هذه المدينة تقع في أقصى الغرب، غير أنها تحوي توابل لا يمكن الحصول عليها إلا من الشرق، مثل الفلفل والزنجبيل وكبش القرنفل والناordin والخلونجان. ويتم جلب هذه السلع من الهند حيث هي متوفرة بكثرة.

يبيّن مؤرخون مسلمون آخرون مثل ابن خرداذبة وابن رسته والإدريسي، معرفة عميقة بالمناطق الأوروبية الشمالية، بما فيها إنجلترا؛ بل إن الإدريسي يقدّم أيضاً خريطةً متقنة عن اسكتلندا القروسطية. ومن بين السلع الأخرى، كانوا يدركون تمامًا بأنه يمكن إيجاد الذهب والفضة والنحاس والحديد والقصدير والفواكه في الجزر البريطانية⁽¹⁸⁾. كما أن مناطق بعيدة مثل أقصى الشمال، أي جرينلاند، لم تكن خارج نطاق دراسات جغرافيين على غرار المسعودي وابن الفقيه وابن خرداذبة والكثير غيرهم⁽¹⁹⁾.

كما كان ثمة العديد من البعثات الدبلوماسية بين الحكام الأوروبيين والمسلمين في تلك الفترة؛ إذ يقال إن الملك ببين القصير أرسل وفدًا إلى بلاط

الخليفة المنصور عام 148هـ/765م، وقد بقي الوفد في بغداد ثلاث سنوات كاملة قبل العودة إلى أوروبا محملاً بالهدايا إلى الملك يبين. والتقى وفد آخر من يبين، حسبما تشير المصادر، فريقاً إسلامياً نظيراً له أرسله المنصور إلى مدينة سيليوس Sellyus عام 151هـ/768م، عاد بعدها كل منهما إلى حاكمه محملاً بالهدايا⁽²⁰⁾.

علاوة على ذلك، أرسل الكثير من المبعوثين بين شارلمان والخليفة هارون الرشيد منذ العام 181هـ/797م. في الواقع، أرسل شارلمان ثلاث مبعوثين مختلفين إلى بلاط الخليفة الذي أرسل بدوره بعثتين عباسيتين على الأقل إلى أوروبا. وقد رافقت هذه الخطوات عادةً التبادلات المعتادة من الهدايا الفخمة، أهمها هدية هارون الرشيد المكونة من مختلف المواد العطرية والأقمشة وساعة ورقعة شطرنج وفيل إلى شارلمان. ويقال إن هارون الرشيد عرض على الإمبراطور الروماني أن يجعله الوصي على الأماكن المقدسة المسيحية في القدس⁽²¹⁾.

ذكر مؤرخو القرون الوسطى، المسلمون والمسيحيون على حدٍ سواء، تبادل المبعوثين الذي حصل. ويلاحظ كاتب سيرة شارلمان، إيناردوس Einhardus، واصفاً أحداثاً حصلت بين العام 171هـ/787م و185هـ/801م، أن⁽²²⁾:

الإمبراطور ذهب من سبوليتو إلى رافينا وبقي هناك لبضعة أيام قبل الوصول إلى فارا. وعلم هناك أن بعض مبعوثي هارون الرشيد، ملك الفرس [هكذا وردت في الأصل الأجنبي: المترجم]، دخلوا مرفأً بيزا.

وافق على الاجتماع بهم وتعرف إليهم رسمياً قرب فرشيلي. وكان أحد المبعوثين فارسياً من الشرق ومبعوثاً من ملك الفرس؛ والآخر، عربياً من أفريقيا.

من ثم أعلن الاثنان إلى الإمبراطور أن اليهودي، إسحق، الذي أرسله سابقاً إلى ملك الفرس مع سيغيسموند Sigismond ولانفريد Lanfred، كان عائداً مع هدايا رائعة، ولكن سيغيسموند ولانفريد قد توفيا.

أرسل الإمبراطور آنذاك الكاتب بالعدل، إرشينبالد Erchinbald، إلى ليغوريا ليحضّر أسطولاً يحمل الفيل وغيره من السلع التي سيحضرها إسحق معه...

في شهر تشرين الأول من هذا العام (185هـ/801م)، عاد اليهودي إسحق من أفريقيا مع الفيل، ودخل مرفأ فيندرس Vendres، وقضى الشتاء في فرشيلي لأنه لم يتمكن من عبور جبال الألب المغطاة آنذاك بالثلوج. وصل في 20 تموز وأحضر إلى الإمبراطور الفيل وغيره من الهدايا التي كان ملك بلاد فارس قد أرسلها إليه. وكان اسم الفيل "أبو العباس".

ويُزعم أن بعثة الثالثة وأخيرة أرسلها شارلمان إلى البلاط العباسي وصلت إلى بغداد عام 193هـ/809م لتكتشف بأن هارون الرشيد قد توفي. وتشير المصادر كذلك إلى أن ابنه وخليفته، الخليفة المأمون، أرسل أيضاً، عام 216هـ/831م، مبعوثاً إلى ابن شارلمان وخليفته، لويس التقي⁽²³⁾.

علاوة على ذلك، يروى أن ملكة روما، الملكة برثا، بعثت مبعوثاً بعد حوالي قرن إلى نظيرها العباسي، الخليفة المكتفي بالله، فتبادلت معه مختلف الهدايا واقترحت عليه معاهدة صداقة، بل والزواج أيضاً. وقد وصف مؤرخ عربي معاصر هذا التبادل الغريب على الشكل التالي⁽²⁴⁾:

وأرسلت برتا بنت الأوتاري ملك الإفرنج وما والاها إلى المكتفي بالله هدية مع عليّ المخصي... وجاء علي المخصي بالهدية من ملكة فرنجة وبكتابها إلى المكتفي بالله، وبرسالة منها لم يتضمنها الكتاب لئلا يقف عليها أحد سوى الخليفة. وكانت الرسالة طلب التزوج بالمكتفي ومودته.

باختصار، يتبيّن من خلال كتابات الجغرافيين العرب والتبادلات المختلفة للعلاقات الدبلوماسية في تلك الفترة، أن ثمة تياراً مخفياً من الودّ النسبي، والقليل من العداء؛ هذا إذا كان هناك عداء أصلاً، من جهة الخلافة الإسلامية نحو بلاد الإفرنج وإلا لكانت هذه الأخيرة قد خضعت لحظر تجاري عربي.

على العكس من ذلك، يبدو أنه تمّ الحفاظ على علاقات تجارية وسياسية ودية؛ فيما كانت أوروبا الغربية هدفاً لاهتمام خاص من قبل مستكشفي ومؤرخي الشرق الأدنى في تلك الفترة.

حواشي الملحق أ

(1) R. S. Lopez 1986, pp. 113-114.

(2) F. Himly 1955, pp. 48 ff.

بالفرنسية:

Par plus que le monde islamique, le monde chretien du VIIIe au XIe siecle n'a forme une unite meme politique ou economique. Il a compris, au contraire, un ensemble de pays diversement evolues, aux structures originales.

(3) ابن الفقيه 1885، ص 136.

(4) ابن حوقل 1872، ص 9، 13، 133-137.

(5) ابن حوقل 1872، ص 13؛ الاصطخري 1927، ص 9؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 243، المجلد 3، ص 66.

(6) المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 66-75 (اقتُبست ص 66)؛ المرجع عينه 1893، ص 181 وما يليها.

(7) المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 243؛ المرجع عينه 1893، ص 181-182؛ إنما راجع أيضًا ابن خرداذبة 1889، ص 92، 104، 112-113، 155، 160، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(8) الاصطخري 1927، ص 43.

(9) ابن الأثير، مذكور في

Recueil des Historiens

(10) ابن رسته 1892، ص 127-132؛ المسعودي 1893، ص 181-182.

(11) راجع أيضًا ابن خرداذبة 1889، ص 92، 104، 112-113، 155، 160، في أجزاء متفرقة من الكتاب.

(12) المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 243.

(13) ياقوت 1866-1873، المجلد 1، ص 324.

(14) راجع ابن حوقل 1872، ص 9، 13 وما يليها، 133-137.

(15) ابن رسته 1892، ص 127-128؛ ابن خرداذبة 1889، ص 92-94؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 3، ص 76-78.

(16) راجع الطرطوشي عند

G. Jacob 1927, vol. 1, pp. 12-13; 25-26;

البكري 1946، ص 5 وما يليها؛

A. Miquel 1966, pp. 1048-1064; B. Lewis 1982, pp. 186-187.

G. Jacob 1927, vol. 1, pp. 25-26; A. Miquel 1966, pp. 1048-1059.

(18) راجع ابن خرداذبة 1889، ص 231؛ ابن رسته 1892، ص 130؛

A. Beeston 1950, pp. 265-280; D. Dunlop 1947, pp. 114-118; W. Stevenson 1948, pp. 202-204.

(19) المسعودي 1893، ص 25؛ ابن الفقيه 1885، ص 136؛ ابن خرداذبة 1889، ص 93.

(20) حول هذه البعثات، راجع م. كدوري 1939، ص 15-16؛ ح. المصري 1982، ص 334-335.

(21) حول هذه البعثات الدبلوماسية المختلفة، راجع

Einhardus 1840, years 787, 801, vol. 43, pp. 114, 123-124, 806, 831; F. Buckle 1931, pp. 21 ff., 40;

المسعودي 1861-1877، المجلد 8، ص 157-158؛ الرشيد بن زبير 1959، ص 48-49، 54، 57؛ م. خدوري 1939، ص 15-16.

(22) حول هذه البعثات الدبلوماسية المختلفة راجع مجددًا

Einhardus 1840, years 787, 801, vol. 43, pp. 114, 123-124, 806, 831.

(23) Einhardus 1895, p. 831; F. Buckler 1931, p. 40.

(24) راجع المسعودي 1861-1877، المجلد 8، ص 157-158؛ الرشيد بن زبير 1959، ص 48-49، 54، 57؛ م. خدوري 1939، ص 15-16؛

F. Buckler 1931, pp. 21 ff., 40; B. Lewis 1982, pp. 92-93, 209; G. Levi della Vida 1954, pp. 21-38; W. Heyd 1885, vol. 1, pp. 90-91.

الملحق بـ

امتدادات التجارة الإسلامية العالمية

حلّل العديد من الدارسين، من بينهم الدوري⁽¹⁾ والمصري⁽²⁾ وميز Mez⁽³⁾ وهييد Heyd⁽⁴⁾ وغيرهم، نشاطات المسلمين التجارية المتنوعة التي بلغت ذروتها خلال حكم الخلافة العباسية المبكرة. وتتطلب الاتجاهات المحددة للمبادرات التجارية الدولية العباسية وتشتتها الإيضاح استناداً إلى تحليل مفصّل للأدلة الواردة في المراجع الرئيسة المتوفرة.

فعلى سبيل المثال، في مقطع موضّح وكثيراً ما يقتبس من الدراسة المتبصرة **التبصر بالتجارة**، وهي العمل الذي غالباً ما ينسب إلى الأديب والفيلسوف العربي الجاحظ⁽⁵⁾، شكّلت مجموعة واسعة من السلع من أكثر من ثلاثين سوقاً في ثلاث قارات خارج العراق، الواردات الأساسية لبغداد خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. وتتضمن هذه المجموعة الهائلة من المنتجات ما يلي⁽⁶⁾:

يُجلب من الهند: الببور والنمور والفيلة وجلود النمور والياقوت الأحمر والصندل الأبيض والأبنوس وجوز الهند.

ويُجلب من الصين: الفرند والحريز والغضائر والكاغد والمداد والطواويس والراذين الفرّه والسروج واللبود والدراسيني وادراند الروم الخالص، وتُجلب منها أواني الفضة والذهب والدنانير الخالصة القيسرانية والعقاقير والبريون والابرون والديباج والبراذين الفرّه والجواري وطرائف الشبه والأقفال المحكّمة واللورا ومهندسو الماء وعلماء الحراثة والاكارّة وبناء الرخام والخصيان.

ومن أرض العرب: الخيل العراب والنعام والنجائب والقانة والأدم.
ومن البربر ونواحي المغرب: النمرور والقرظ واللبود والبرزة السود.
ومن اليمن: البرود والأدم والزرافات والجواميس والعقيق والكندر والخطر
والورس.

ومن مصر: الحمر الهماليج والثياب الرقاق والقرطيس ودهن البلسان، ومن
المعدن الزبرجد الفائق.

ومن الخزر: العبيد والإماء والدروع والبيضات والمغافر.

ومن عمان وسواحل البحر: اللؤلؤ.

ومن السوس: الأترج ودهن البنفسج والشاه سيرم والجلال والبراذع.

باختصار، تمتعت الإمبراطورية التجارية المتمركزة في بغداد وغير المحدودة
بحدود تقريباً بصلات تجارية امتدت في جميع الاتجاهات. وبالتالي، من المفيد
هنا إلقاء نظرة عامة على أهم المستوطنات التجارية الخارجية وتركيباتها
واتجاهاتها المختلفة في التجارة.

1. التجارة مع الهند والمشرق

كانت معرفة المسلمين الأوائل بالهند ودول المشرق معرفة واسعة جداً،
وذلك يعود بشكل أساسي إلى عدد مفرط من التقارير التي كتبها الجغرافيون
والتجار والبحارة والبعثات الدبلوماسية. إلا أن وكلاء العمولة وغيرهم من
الوسطاء كانوا يتولون القسم الأكبر من التجارة الخارجية للتجار المسلمين إلى
المشرق وغيرها من الوجهات بسبب نفور بعض المؤمنين الأكثر تعصباً من
المكوث طويلاً في أراضي الكافرين البعيدة.

عملت هذه الوكالات بنشاط من المرافئ الواقعة على الخليج العربي مثل
سیراف والبصرة والأبلة والصحار وعدن، كما أنشأت مكاتب ومستوطنات
دائمة لها في أماكن مختلفة في شبه القارة الهندية مثل غوجرات وديبل وصيمور
والمصورة والمُلتان وكولم وكولم ملي وملبار Malabar والسند⁽⁷⁾.

وقد تمّ الحفاظ على وصف دقيق للهند في كتابات تجار وجغرافيين ومغامرين وباحثين على غرار سليمان التاجر⁽⁸⁾ والصيرفي⁽⁹⁾ وابن الفقيه⁽¹⁰⁾ والقزويني⁽¹¹⁾ وابن رسته⁽¹²⁾ والمسعودي⁽¹³⁾ وأبي الفداء⁽¹⁴⁾؛ بالإضافة إلى مخطوط مجهول المصدر بعنوان **أخبار الصين والهند**⁽¹⁵⁾. علاوة على ذلك، أقامت الشركة التجارية المتمركزة في ناربون Narbonne مستوطنات تجارية معاصرة في الهند؛ وهي شركة تتألف من اليهود الراذانيين الذين كانوا يتعاطون تجارة العبور أو الترانزيت في أنحاء دار الإسلام كلها في تلك الفترة⁽¹⁶⁾.

وفق المصادر العربية، اشتملت أهم المنتجات التي كانت تستورد آنذاك من الهند على الفيلة والصبار والكهرمان وخشب الصندل والساج والكافور ونبات الهال وجوز الهند والكريستال والمزهریات والصفر والبرونز وغيرها من السلع المعدنية والصباغ والملابس القطنية والموسلين والمدراس وغيرها من الأقمشة والتمر والفواكه والعسل والكبريت والأحجار الكريمة واللائي والخرز والأعشاب الطبية والفلفل وجوز الطيب ومختلف أنواع التوابل والعطورات والراوند والأرز والذرة وغيرها من الحبوب. وتشير هذه المراجع، كدليل على مدى نشاط هذه التجارة، إلى أن الدينار الإسلامي كان مقبولا كأداة رئيسة للتبادل التجاري في الهند وغيرها من المرافئ الآسيوية في تلك الفترة⁽¹⁷⁾.

أما بالنسبة للتجارة الصينية، فقد قامت الخلافة العباسية التي حافظت على علاقات دبلوماسية وتجارية مع المشرق بالحفاظ أيضاً على الإرث القديم لتجارة شبه القارة الهندية المتجهة نحو الشرق والتي تعود إلى كل من العصر الإغريقي الروماني والسبئي.

في الحقيقة، ثمة أدلة تؤكد بأن المستوطنات التجارية الإسلامية تواجدت في كانتون منذ القرن الثالث الميلادي. كما يلاحظ الدراسون العرب المبكرون، ومن بينهم الطبري والبلاذري والدينوري، وجود سفن من الصين في مختلف مرافئ وموانئ الخليج العربي خلال الفتوحات العربية الأولى. ويشير العديد من المؤرخين كذلك إلى التجار المسلمين الذين كانوا يزورون الصين

ويعولون تجارتها خلال القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي؛ حتى أنه خُصص بازار في بغداد لبيع البضائع الصينية⁽¹⁸⁾.

وتذكر أيضاً المصادر الصينية التي تعود إلى القرون الوسطى التجار المسلمين والتجارة بين المسلمين والصين. فعلى سبيل المثال، تشير السجلات الصينية من القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي إلى الخليفة المسلم، أمير المؤمنين، بعبارة - "هنمي - مو - مو - ني" hanmi-mo-mo-ni. وبالشكل عينه، يصف كاتب أغنان من ذلك العصر تجارة الترانزيت الحاصلة آنذاك في الشرق الأدنى إلى سريفيجايا Sri Vijaya في ماليزيا والصين على الشكل الآتي⁽¹⁹⁾:

يخضر العرب بضائعهم عبر السفن إلى سان فو شي San-fo-chi (سريفيجايا) ويستبدلوها هناك... وتغادر كل سنة سفنهم العظيمة سان - فو - شي متجهةً نحو كانتون.

ويُقال إنه قد خُصّص في كانتون أحياء خاصة للتجار وسُمح لهم بأن يودعوا بضائعهم في مستودعات خاصة بالدولة مقابل عمولة تساوي ثلاثين بالمائة للسلطات الصينية.

ويشير مؤرّخ صيني من القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي إلى أنه كان على التجار المسلمين أن يسجلوا أنفسهم رسمياً في وكالة رسمية تدير التجارة البحرية. في الواقع، قاد اليهود الرادانيين في تلك الفترة كذلك تجارة ما بين أوروبا والشرق عبر الشرق الأوسط، واحتفظوا بمستوطنات تجارية دائمة لهم في الصين⁽²⁰⁾.

وتبدأ رحلة الصين عادة من البصرة أو سيرا ف أو الأبله، فتتوقف مؤقتاً في مرافئ خليجية أساسية مثل صُحار ومسقط وجزيرة القيس وحران، ثم تعبر من هناك المحيط الهندي مباشرةً باتجاه مدن مرفئية على غرار كولم ملي في ملبار أو الدايبول أو المنورة في السند. وبعد مغادرة الهند، قد تتجه إلى سيلان أو تتقدم نحو كانتون في الصين عبر كله بار في مضيق مالاکا Malacca وسومطرة وكمبوديا وجزيرة صنف فولاو (الواقعة قرب فيتنام الحديثة).

حسبما يدعي كاتب أخبار الصين والهند، كانت الرحلة من مسقط إلى كولم ملي، إلى صنف فولاو، إلى كانتون تستغرق شهراً بين كل موقع وآخر في رحلة إجمالية من 120 يوماً. هكذا، بإضافة وقت العبور في مرافئ الخليج العربي، كانت رحلة ذهاب بلا إياب من البصرة حتى كانتون تستغرق حوالى ستة أشهر كحدّ أقصى، فيما رحلة ذهاب وإياب كانت تتطلب سنة واحدة كحدّ أدنى⁽²¹⁾.

لكن يبدو أنه مع بداية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، لم تعد رحلات الذهب والإياب شائعة. عوضاً عن ذلك، بات مرفأ كلاه بار في شبه الجزيرة الماليزية المحطة الوسطية الأساسية للمسلمين في التجارة الشرقية. ويكتب الجغرافي العربي المعاصر، المسعودي، حول هذا الأمر⁽²²⁾:

باتت السفن المسلمة للسيرافيين والعمانيين تتوقف الآن هنا وتلتقي بسفن من الصين. لكن رسمياً، أتت مراكب الصين إلى سيراف وعمان والشواطئ الفارسية والبحرانية، وإلى الأبله والبصرة؛ وكانت السفن تبحر من هناك إلى الصين.

تُفسّر بعض المصادر هذا التحول البارز في الأنماط التجارية الممتدة عبر القارة بأنه نتج عن سلسلة من أعمال العنف في كانتون، حين تسبّب متمرّدون محليون في بداية العام 264هـ/878م بمجزرة طالت أعداداً غفيرة من التجار الأجانب⁽²³⁾.

بالإضافة إلى الصين، كان من بين أهم مرافئ التوقف المؤقت الشرقية: سرنديب (سيلان)⁽²⁴⁾، ولوقين (هانوي اليوم)⁽²⁵⁾، وجابة (سومطرة)، والأرخبيل الماليزي الأندونيسي⁽²⁶⁾، والواقواق (اليابان اليوم)⁽²⁷⁾، والشيلاء (كوريا اليوم)⁽²⁸⁾. ويقول ابن خرداذبة عن اليابان⁽²⁹⁾:

في شرق الصين، تقع أرض اسمها الواقواق؛ وهي غنية بالذهب لدرجة أن شعبها يصنع سلاسل وأطواق قروده من هذا المعدن الثمين، وينسج أثواباً محاكة من الذهب من أجل بيعها للعامة.

فيما يقول عن كوريا⁽³⁰⁾:

يدخل المسلمون إلى دولة في أقصى الصين اسمها الشيلاء حيث ثمة الكثير من الذهب؛ وينجذبون إلى مزاياها لدرجة أنهم لا يغادرونها أبدًا.

بسبب المسافات الطويلة التي حكمت طريق الترانزيت الشرقية، كانت البضائع المتاجر بها عامةً سلعٌ رفاهية (أي سلعةً صغيرة الحجم إنما للوحدة الواحدة منها قيمة عالية). وتضمّنت أهم المنتجات التي استوردها المسلمون من الشرق الأقصى خشب الورد وخشب الصندل والخيزران والقصدير والأدوية والتوابل والسكر والأرز والصبار. بالإضافة إلى ذلك، أتى الكافور من أندونيسيا؛ اللباد الحرير والملابس الحريرية والمواد العطرية والحزف الصيني والسيراميك والأواني الفخارية وعدة الفرس وصهوته والورق والسيوف والصبار والكافور والمسك والقرفة من الصين؛ الكريستال والياقوت والسفير وغيرها من الأحجار الكريمة ونصف الكريمة من سيلان⁽³¹⁾.

واشتملت البضائع التي كان يقدمها المسلمون بالمقابل على القطن والسجاد والكتّان والصوف والزجاج والكريستال والعنبر والمرّ والمرجان وصدف السلاحف والعاج والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة⁽³²⁾.

2. التجارة مع شمال غرب أوراسيا

تعود تجارة المسلمين مع مدن آسيا الوسطى إلى فتوحات المسلمين المبكرة. وقد استندت الخلافة العباسية بقوة، خلال سنواتها الأولى، على هذا الارث الطويل من التجارة المزدهرة. ويذكر الجاحظ من بين أهم السلع التي استوردتها هذه الخلافة في أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي من عشرين موقعاً⁽³³⁾:

| المنتجات | المنطقة/المناطق |
|---|-------------------|
| المسك، القاقم، الخطاف، فرو القاقم، فرو الثعلب وقصب السكر | خوارزم |
| الورق | سمرقند |
| العنب والكمأ | بلخ |
| الحلوى | بُسنج |
| آلة القانون، السجاد، البذل | مرو |
| العنب، طائر التدرج، بذور الرمان، العباءات والحريير | جرجان |
| الخام | |
| البدلات المطرزة، الستائر، الوشاح الصوفي | آمد |
| رؤوس السهام | دباوند |
| الخوخ، الرمان، العباءات، البذل، الزئبق، الأسلحة، الأمشاط، | الري |
| القلانيس، الكتان | |
| العسل، السفرجل، الإجاص، التفاح، شراب وعصير الفواكه، | أصفهان |
| الزعفران، الصودا، الرصاص الأبيض، كبريتيد الكحل | |
| الفؤوس، دثار الصهوة، المظلات، الوشاح الصوفي | قومس |
| النيلة والكمون | كرمان |
| بغال السباق | برذعة |
| بذر الكتان، ماء الورد، مرهم الياسمين، المشروبات | فارس |
| الفسق والفواكه والأواني الزجاجية | فساء |
| السكر، القماش المقصَّب الحريري، عصير العنب، البلح، | الأهواز |
| الحلوى والراقصات | |
| الرمان والتين والخل | حلوان |
| اللباد، السجاد، الحصير، الشريط الزيني للأدراج، الصوف ذو | أرمينيا وأذربيجان |
| النوعية العالية | |
| الوسادات | ميسان |

غالبًا ما لعبت مدن آسيا الوسطى هذه، دور مخازن رئيسة لتجارة الترانزيت ما بين بغداد والمناطق التجارية الأساسية الأخرى في شمال أوروبا. ومن بين إمارات وقبائل هذه المناطق التي كان التجار المسلمون على اتصال

تجاري معها، نذكر الخزر والروس والبلغار والفايكنج ومختلف المجموعات الأخرى.

وفي الواقع، كان المؤرخون المسلمون خلال القرون الوسطى مطلعين على هذه العلاقات التجارية المتنوعة. فعلى سبيل المثال، إلى جانب بحث المسعودي المفصل عن الروس، خصّص هذا الأخير الفصل السابع عشر من كتابه **مروج الذهب**، لتقارير عن الشركس والخزر والبلغار واللان وأبخاز وغيرها من القبائل التوركية.

علاوة على ذلك، يصف الاصطخري ما يسميه "أراضي الأرمن واللان والسرير والروس والخزر والبلغار والصقالبة والأتراك". ويتكلم ابن رسته، بدوره، عن الخزر والبلغار واليراسيد والصقالبة واللان وغيرها من العشائر. وقد بحث التفسير الحديث مطولاً في مصدر العديد من هذه المجموعات القبلية، لكن دورها في تسهيل التجارة الحاصلة فقط، وليس جذورها العرقية، كان ذا صلة وطيدة بهذه الدراسة⁽³⁴⁾.

يؤكد ابن خرداذبة، في تناوله اتجاهات محددة للتجارة، بأن درباً تجارياً أساسياً من الشرق الأدنى إلى شمال أوراسيا انطلق من العراق عبر خراسان مروراً بالفولغا وسط أرض الخزر وصولاً إلى طبرستان؛ ثم عبر بحر قزوين بين دلتا نهر الفولغا وجرجان. وانطلق درب آخر من بغداد إلى الريّ إلى خزرية داخل حوض الفولغا عبر بحر قزوين وجرجان. وكانت مناطق مثل الجبال وزنجان وأذربيجان وبرذعة وتفليس وديبل، بدورها، مترابطة داخل نظام الترانزيت بواسطة شبكة من الدروب المغذية.

علاوة على ذلك، تحركت التجارة في اتجاه شمالي غربي عبر أوروبا الروسية من بحر قزوين على طول الفولغا وسط أرض البلغار إلى بحر البلطيق؛ فيما كان تجار دمشق وسمرقند وطهران وتفليس يجتمعون آنذاك في آتل، عاصمة الخزر؛ ويعبرون من هناك النهر باتجاه الشمال إلى أسترخان وبلغاريا. وكان ثمة أيضاً درب آخر يبدأ من ما وراء النهر وينتهي في دلتا منطقة خوارزم، عند مصب نهر أوكسوس⁽³⁵⁾.

وكان الخزر يشكّلون مجموعة قبلية غامضة تتألف من منتمين إلى مختلف الديانات الذين اعتنقوا اليهودية رسمياً في أوائل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. وتمرّزت مملكتهم على الشاطئ الشمالي الغربي لبحر قزوين وفي الحوض الأكثر انخفاضاً من نهر الفولغا، مغطّية منطقة تُعرف اليوم بشبه جزيرة القرم.

بعد سلسلة من الحروب الضارية بين المسلمين والخزر، طرأ انفراج طفيف في بداية حكم الخليفة المنصور العباسي حوالي عام 143هـ/760م؛ وهو تطوّر أدّى إلى حصول تبادل تجاري فوري ضخّم بين الشرق الأدنى وروسيا الوسطى⁽³⁶⁾.

بسبب موقع مملكة الخزر في وسط أوروبا، فإنّها تبنت بذكاء تجارة الترانزيت كقاعدة لها الاقتصادية الأساسية. وعبرت أهم دروبها التجارية، أحواض نهر فولغا والدون، على طول شواطئ بحر آزوف، ثم عبر الأراضي بين البحر الأسود وبحر قزوين وبحر أرال.

يقول المسعودي إنه في بداية القرن الرابع الهجري/العشر الميلادي، علم شخصياً أن التجار والبحارة المسلمين تعاطوا التجارة في المنطقة الخزرية، وأن العديد من المراكب التجارية تردّدت إلى بحر قزوين ونهر الفولغا وروافده من شاطئ البحر إلى مناطق تقع بين خزرية وبرطاس وأرض البلغار وأرض الروس. ويدعي أن الخزر كانوا يعملون محلياً، إلى جانب النشاط التجاري، في تربية الماشية والزراعة العامة وصيد الأسماك⁽³⁷⁾.

ويبدو أن الروس، بدورهم، تشكّلوا من مجموعات شعوب لها جذور متنوعة إنّما يصعب تصنيفها، مع محاولة العديد من الباحثين، من القرون الوسطى والحديثين، بأن يكتشفوا جذورهم الغامضة هذه⁽³⁸⁾. ويؤكد الاصطخري أنهم كانوا من جذور متنوعة⁽³⁹⁾.

والروس هم ثلاثة أصناف: فصنف هم أقرب إلى البلغار وملكهم يقيم بمدينة تسمّى كويابة وهي أكبر من بلغار. وصنف أبعد منهم يسمّون الصلاوية؛

وصنف يسمّون الأرثانية وملكهم مقيم بأرثا. وهؤلاء الناس يأتون للتجارة في كييف.

فأما أرثا فإنه لا يذكر أن أحداً دخلها من الغرباء لأنهم يقتلون كل من وطئ أرضهم من الغرباء وإنما ينحدرون في الماء يتاجرون فلا يخبرون بشيء من أمورهم ومتاجرهم ولا يتركون أحداً يصحبهم ويدخل بلادهم. ويحمل من أرثاء السمّور الأسود والرصاص. وتُحضر جلود ثعالب برطاس أيضاً من تلك البلاد.

لا يركّز ابن خردادبة، بدوره، على جذور هذه المجموعة القبلية بل على التزامها الشديد بالتجارة⁽⁴⁰⁾:

يأتي الروس من أقاصي أراضي السلاف ويعبرون البحر الروماني وصولاً إلى القسطنطينية حيث يشترون سلعهم وفراء القندس والثعلب الأسود بالإضافة إلى السيوف؛ أو يبحرون نحو نهر السلاف (نهر الدون) ويتجهون نحو عاصمة خزر. هناك، يركبون الزوارق ويعبرون بحر جرجان ليلغوا مواقع على شاطئه. ويحملون أحياناً بضائعهم على الجمال من جرجان إلى بغداد حيث يعمل السلافيون ك مترجمين لهم.

ويتوسع ابن الفقيه في وصفه أبعاد هذه التجارة واتجاهاتها⁽⁴¹⁾:

يبحرون إلى سمكوش (سمكرش) التابعة لليهود؛ ويقصدون بعد ذلك أراضي السلاف. فيسلكون درباً من البحر السلافي (الأزوف) داخل النهر الذي يدعى نهر السلاف (الدون)، حتى يبلغوا مصب هذا النهر الذي يملكه الخزر؛ ويُحصل ملك الخزر عشرة بالمائة منهم كرسوم جمركية.

بالتالي، يقدّم جغرافيو القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي العرب (المسلمون) أدلة واضحة على دور الروس كتجار بالجملة ووسطاء بضائع تاجروا في أسواق خزرية وبلغاريا؛ ثم سافروا إلى الشواطئ الجنوبية لبحر قزوين حيث تبادلوا السلع مع تجار بغداد.

إضافة إلى ذلك، تروي المصادر أن الروس جمعوا كذلك أساطيل سفن ضخمة من نوفوغورود Novogorod وسمولنسك Smolensk وغيرها من

الدول؛ وكانوا كل شهر حزيران يعبرون نهر دنيبر Dnieper ليتاجروا مع بيزنطية. ويبدو أنهم تقاتلوا مع الخزر من أجل التفوق التجاري في منطقة البحر الأسود، مع تسمية ابن خردادبة، أحياناً، هذه المياه: بحر الخزر فيما أشار المسعودي إليها باسم بحر الروس⁽⁴²⁾.

كان البلغار، بدورهم، مؤلفين من مجموعات هونية جرمانية متنوعة. وفي بداية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، انقسموا؛ فانتقلت مجموعة إلى الدانوب حيث أسست المملكة البلغارية السلوفاكية، فيما شغلت المجموعة الأخرى موقعاً على نهر الفولغا في شمالي غربي بحر قزوين بين أراضي الخزر والاسكندنافيين.

على غرار الخزر، تعاطى البلغار التجارة واصطادوا الأسماك وحرثوا الأرض. وكن نتيجة لعلاقاتهم التجارية الواسعة مع المناطق الإسلامية الواقعة على حدودهم، أرسل الخليفة العباسي المقتدر، في صفر 309/حزيران 921، رسولا عالي المقام من بلاطه، وهو أحمد بن فضلان، إلى بلاط بلغار الفولغا. وفي السنة التي تلت إرسال هذه البعثة الدبلوماسية مباشرة، اعتنق البلغار الإسلام ودخلوا رسمياً تحت السلطة الدينية لدار الإسلام بالإضافة إلى مدارها التجاري المتنوع⁽⁴³⁾.

أضف إلى ذلك، ثمة أدلة وافرة حول التجارة الإسلامية المهمة مع دول إسكندنافيا. وتشير بعض المصادر إلى أن أول وسطاء لمثل هذه التجارة كانوا زمرة من المحاربين التجار السويديين الذين قيل إنهم إسكندنافيون قدماء Norsemen أو فيكينج أو فارانجيون Varangians أو روس دخلوا إلى روسيا في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي؛ كما يثبت اكتشاف أكثر من ألف كنز من النقود المعدنية المنسوبة إليهم والتي تضمّنت ما يفوق 62000 دينار ودرهم إسلامي مبثّر على نطاق واسع في أوروبا الوسطى والشمالية الغربية، وهي منطقة امتداد نشاطهم التجارية اللاحقة⁽⁴⁴⁾.

كذلك، قدّمت آثار اكتشفت حديثاً أدلة ملموسة - بشكل آثار وبقايا منتجات - على حصول تجارة إسلامية مع دول من منطقة البلطيق. ويتميّز

المستكشف القرطبي في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، الطرطوشي، عن غيره من المستكشفين بأنه زار المنطقة، في ما تثبت خريطة الإدريسي المفصلة عن اسكتلندا معرفته العميقة بخصائص طوبوغرافيتها⁽⁴⁵⁾.

وثمة أدلة تؤكد أن اليهود الراذنيين كانوا ناشطين في هذه المنطقة أيضاً. في الواقع، يصف ابن خرداذبة دورهم الأساسي في تجارة الترانزيت في آسيا الوسطى كجزء من نشاطهم الإجمالي في سمسة البضائع على طول درب بري تاريخي يعبر آسيا وصولاً إلى الصين. ويشير وجود العملات بأنهم كانوا ناشطين بشكل خاص في الفترة الممتدة بين عامي 133هـ/750م و205هـ/820م⁽⁴⁶⁾.

وتؤمن النقود المعدنية المكتشفة، كما أُشير، معلومات فريدة حول توجهات التجارة الإسلامية مع شمال غرب أوراسيا. فعلى سبيل المثال، إلى جانب نماذج العملات التي تعود إلى العصور الساسانية، عُثر على كميات هائلة من النقود الأموية والعباسية في خزرية وآسيا الوسطى. وقد احتوى أضخم هذه الكنوز على ما يزيد على 11000 درهم وبلغ وزنه أكثر من 65 باونداً.

حدّد نونان Noonan الذي تفحص هذه المجموعة من الأدلة النقدية بدقة بالغة أنه في مجموعة واحدة من 40 كنزاً مكتشفاً تتألف من 15704 قطع نقدية من المنطقة، كانت 11850 منها أو 75,5% دراهم عباسية، وهو ما يثبت الأهمية النسبية للتجارة المتعلقة بالمسلمين في تلك الفترة. وقد دفعت هذه الأرقام نونان إلى الاستنتاج بأنه⁽⁴⁷⁾:

من العام 770 حتى 850 م، يمكن للمرء أن يؤكد بأن الدراهم (العربية) كانت العملة المستخدمة في جميع أرجاء الجبال القوقازية وروسيا الأوروبية والبلطيق.

كما أدّت بحوث أخرى حول كنوز من النقود اكتشفت عبر إسكندنافيا إلى بلوغ استنتاجات مماثلة حول التجارة. وقد اكتُشف حتى اليوم

ما يفوق ألف كنز يحتوي على أكثر من 62000 دينار ودرهم إسلامي. ووجد أحد هذه البحوث كنوزاً تضم نقوداً إسلامية تعود إلى الفترة ما بين عامي 79هـ/698م و401هـ/1010م؛ فيما احتوت غيرها من الكنوز نماذج متنوعة ومبعثرة من النقود تعود إلى الحقبة الساسانية ما قبل الإسلامية.

وتقترح دراسة أخرى لستة عشر كنزاً مماثلاً، يضم كل واحد منها ما يزيد عن 100 درهم، أن استخدام هذه العملة الإسلامية داخل المنطقة بلغ ذروته بين العام 148هـ/765م و205هـ/765م؛ كما أن ابن رسته قال، في إشارة أخرى على تفوق العملة الإسلامية في هذه الأسواق، بأن النورسمان لم يقبلوا بأن يُدفع لهم مقابل سلعهم إلا بالدرهم الفضية الإسلامية⁽⁴⁸⁾.

وتروي المصادر الإسلامية من القرون الوسطى أن الواردات العباسية من شمال غرب أوراسيا اشتملت، في تلك الفترة، على مجموعة واسعة من المنتجات على غرار العنبر وغراء السمك والقنب؛ وعلى الأسلحة مثل السهام والسيوف والدروع؛ بالإضافة إلى العسل ولحاء التامول الأميركي والقدس والجوز والصقور والمواشي وجلود الماعز والجلد والسمك المجفف وأنياب الفظ والرمل وفراء القاقم والدلق والثعلب والسمور والأرانب وفراء السنجاب الرمادي وخشب الخلانج والأهم من ذلك كله، الرقيق. في الواقع، كان عبيد أوروبا الوسطى، في ذلك العصر، من بين أهم موارد الطاقة في الإمبراطورية العباسية⁽⁴⁹⁾.

بالإضافة إلى مثل هذه المعاملات التجارية القائمة على العملة التي تفسر وجود الكميات الضخمة من النقود الإسلامية في شمال غرب أوراسيا، قدمت المصادر الإسلامية من القرون الوسطى والآثار المكتشفة أدلة تؤكد وجود طلب في تجارة معاكسة على سلع من شمال غرب أوراسيا مثل الأواني الزجاجية والفخارية والحزير وغيره من الأقمشة الثمينة وعلى الفضة ومختلف المعادن وعلى خرز العقيق الأحمر والأمشاط المصنوعة من خشب البقس والصدف وغيرها من المواد الأولية⁽⁵⁰⁾.

3. التجارة مع بيزنطية والغرب

استمرّت، خلال القرون الوسطى، المبادرات الدبلوماسية والتجارة العباسية مع بيزنطية أيضاً؛ إذ تثبت المصادر الإسلامية وجود تبادلات عديدة سياسية وتجارية بين الأباطرة الإغريق والخلفاء المسلمين؛ لا سيّما خلال حكم المهدي (حكم من العام 158هـ/775م حتى 169هـ/785م) والهادي (حكم من العام 169هـ/785م حتى 170هـ/786م) وهارون الرشيد (حكم من العام 170هـ/786م حتى 193هـ/809م) والمأمون (حكم من العام 198هـ/813م حتى 218هـ/833م) والمعتضد (حكم من العام 279هـ/892م حتى 289هـ/902م)؛ كما مع عدد أقل من حكام دار الإسلام وكبار مسؤوليها⁽⁵¹⁾.

أما في المناطق الأخرى، فقد بُني هذا التبادل التجاري مع الغرب على إرث من النماذج التجارية الراسخة التي تعود إلى فترة الخلفاء المسلمين الأوائل؛ إذ إن تجار مكة، لا سيّما بني أمية، كانوا ناشطين منذ فترة طويلة داخل أراضي بيزنطية، وكانوا يدفعون العُشر كضريبة بضائع لامتيازهم التجاري. وحين علم الخليفة عمر بن الخطاب بهذه الرسوم، فرض - حسبما تشير المصادر - سياسة ضريبة تبادلية يدفع بموجبها التجار الإغريق العاملون في دار الإسلام نسبة العُشر عينها.

وتظهر المصادر أن ضريبة الترانزيت هذه كانت ما تزال مفروضة خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي⁽⁵²⁾. ومع ذلك، يبدو أن تدفّق التجارة ازدهر حتى بلغ ذروته خلال الحكم الأموي وبداية الحكم العباسي؛ فثمة وثائق وافرة تؤكّد وجود مستوطنات لتجار كل من الدولتين في أهم أسواق الدولة الأخرى في تلك الفترة.

وقد شجّع البيزنطيون آنذاك التجار المسلمين تشجيعاً واضحاً على أن يحضروا بضائعهم لبيعوها؛ حتى أن العديد من النقابات المهنية للتجار في القسطنطينية عاش فقط على التجارة حصرياً بين البلاد الإسلامية.

ويسبّدو أن تجار المشرق لعبوا أيضاً دور وسطاء أساسيين للتجارة بين بيزنطية ودار الإسلام، مع اعتبار حلب مخزناً رئيسياً لعمليّاتهم؛ كما باتت دول المدن في شمال إيطاليا مثل غاييتا ونابولي وأمالفي وباري والبندقية مزدهرة اقتصادياً بفضل استفادتها من تجارة الترانزيت البيزنطية مع المشرق وشرق شمال أفريقيا.

وفي التجارة الواقعة بين الشرق والغرب المتركة أكثر إلى الشمال، لم يتاجر معظم التجار المسلمين من بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس عادةً في القسطنطينية؛ بل قادوا، عوضاً عن ذلك، معاملاتهم التجارية من طرابيزنطة على البحر الأسود. ويقرّ كل من ابن حوقل والمقدسي والاصطخري وغيرهم بالأهمية التجارية لهذه المدينة في تسهيل التجارة بين بيزنطية والعرب (المسلمين). وقد أكّد هذا الأخير ما يلي⁽⁵³⁾:

طرابيزنطة هي مدينة الروم الحدودية حيث يجتمع كل تجارنا فيدخلون بلاد الروم للتجارة. فكل ما وقع من دباييج وبزيون وثياب الروم إلى تلك النواحي فمن طرابيزنطة.

وقد تضمّنت الواردات الإسلامية الأساسية من بيزنطية الناس - أي الرقيق والمهندسين وعلماء الاقتصاد الزراعي ونحّاتي الرخام وغيرهم من الخبراء التقنيين - والقماش المطرّز والكريستال والفراء والحرير الإغريقي وقماش الكتّان والصوف وأدوات المطبخ والأدوية والحبوب والعسل والأجبان والزبيب واللوز والبندق والجوز. ويشير ابن خردادبة أيضاً إلى أن اليهود الراذانيين الذين كانوا موجودين في كل مكان، لعبوا دوراً أساسياً فائق الأهمية في تسهيل هذه التجارة بين المسلمين والبيزنطيين.

علاوة على ذلك، لعبت دول المدن الإيطالية، كما أُشير في المقطع الرابع من الفصل الخامس (4.5)، دوراً رئيساً في إحضار الرقيق والعنبر ومختلف أنواع الفراء والأدوية والمرجان والأسلحة من الغرب إلى العالم الإسلامي عبر بيزنطية. وشملت الصادرات الإسلامية إلى بيزنطية، بدورها، الأقمشة السورية

والعطور والأصبغة والتوابل والحرير والبردى والبغال والصقور والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ونصف الكريمة⁽⁵⁴⁾.

حواشي الملحق ب

- (1) ع. ع. الدوري 1974، ص 145 وما يليها.
- (2) ح. المصري 1982، في أجزاء متفرقة من الكتاب.
- (3) A. Mez 1962, vol. 2, ch. 26, "Al-Tijārah", passim.
- (4) W. Heyd 1959, vol. 1, ch. 1, sec. ii: "Les Arabes et les Routes sur leur Territoire", passim.
- (5) حول هذا العزو، راجع
C. Pellat 1954, pp. 153-165.
- (6) الجاحظ 1935، ص 25 وما يليها؛
C. Pellat 1954, pp. 159-160.
- (7) راجع
C. Pellat 1954, pp. 153 ff.; B. Lewis 1982, pp. 105-106; E. A. Ashtor 1976, pp. 107-109, 147-148.
- (8) سليمان التاجر 1811، ص 14-21.
- (9) الصيرفي 1811، في أجزاء متفرقة من الكتاب؛ راجع أيضًا الأزرق 1858، ص 130.
- (10) ابن الفقيه 1885، في أجزاء متفرقة من الكتاب.
- (11) القزويني 1969، ص 77، 183 وما يليها.
- (12) ابن رسته 1892، ص 132 وما يليها.
- (13) المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 302 وما يليها، 327 وما يليها.
- (14) أبو الفداء 1909، في أجزاء متفرقة من الكتاب.
- (15) أخبار الصين والهند 1948، في أجزاء متفرقة من المخطوطة.
- (16) حول هؤلاء اليهود، راجع
L. Rabinowitz 1948, pp. 55-63, passim.
- (17) أخبار الصين والهند 1948، في أجزاء متفرقة من الكتاب؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153-155؛
L. Rabinowitz 1948, pp. 55-63.
- (18) الاصطخري 1870/1892، ص 176 وما يليها؛ الطبري 1879-1901، المجلد 5، النقطة الأولى، ص 2383؛ البلاذري 1866، ص 341؛ الدينوري 1912، ص 123؛ ح. المصري 1982، ص 262 وما يليها؛
Strabo 1917-1932 Book II, xii, Book XV, I, iv, Book XVI, iv; Pliny 1938-1962, Book V, xxxii, 149-151, Book VI, xxvi, 104; Periplus 1927, paras 7,

14, 16, 21-22, 24-27, 31; K. Hall 1963, pp. 76-79; S. D. Goitein 1973, pp. 190, 195; H. A. R. Gibb 1921, pp. 613-622; G. R. Tibbetts 1956, pp. 183 ff.

J. W. Thompson 1959, vol. 1, p. 373. (19)

(20) راجع الطبري 1901-1979، المجلد 5، النقطة الأولى، ص 2383. البلاذري 1866، ص 341؛ الدينوري 1912، ص 123؛ أخبار الصين والهند 1948، الجزء 7، ص 16؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153-154؛ ابن الفقيه 1885، ص 11؛

Chau- Ju- Kua 1911, p. 9; T. Lewicki 1935, pp. 173-186; R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 131-132, 143 ff.; J. H. Kramers 1931, pp. 94-96; L. Rabinowitz 1948, pp. 64-77; P. Hitti 1970, p. 305.

(21) أخبار الصين والهند 1948، الجزء 11؛ اليعقوبي 1892، ص 365-366؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 302-308، 327-329؛ ابن خرداذبة 1889، ص 61-64؛ ابن حوقل 1982، ص 206 وما يليها.

(22) المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 304، 307-308؛ راجع أيضًا ياقوت 1866-1873، المجلد 3، ص 452-453؛ المروزي 1942، ص 155؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 148.

(23) حول هذه التطورات، راجع "أخبار الصين والهند" 1948، الجزء 11؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 302-308.

(24) "أخبار الصين والهند" 1948، الجزء 4؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 338؛ ابن خرداذبة 1889، ص 63-70؛

G. R. Tibbetts 1956, p. 70.

(25) ابن خرداذبة 1889، ص 69-70.

(26) ابن خرداذبة 1889، ص 11، 16، 65-68، 144-145؛ "أخبار الصين والهند" 1948، الجزء 4، ص 6-7، 14-16؛

M. Meilink- Roelosz 1970, pp. 137 ff.; R. DiMeglio 1970, pp. 105 ff.

(27) ابن خرداذبة 1889، ص 69-70؛ ابن رسته 1892، ص 92-93؛ ابن الفقيه 1885، ص 3-4. يعتقد بعض الباحثين أن الوقواق تشير إلى سومطرة، أو جزر أفريقية مثل مدقشقر أو جزر القمر أو زنجبار، لكن المصادر الإسلامية المبكرة توضح بأنها تشير إلى اليابان. (حول هذه النقطة، راجع

R. Hodges and D. Whitehouse (1983), p. 132)

يبدو أن هذه المغالطة ظهرت لأن المصادر الإسلامية القروسطية، من بينها كتب المقدسي، غالبًا ما تشير إلى البحر الأحمر باسم "بحر الصين".

(28) ابن خرداذبة 1889، ص 70؛ ابن رسته 1892، ص 92-93؛ المروزي 1942، ص 27؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 1، ص 346.

- (29) ابن خرداذبة 1889، ص 69.
- (30) ابن خرداذبة 1889، ص 170.
- (31) ابن خرداذبة 1889، ص 62-70، 153-154، 170؛ ابن الفقيه 1885، ص 251. من أجل وصف كتابي لهذه التجارة الحاصلة، راجع
- M. Meilink- Roelofs 1970, *passim*; R. DiMeglio 1970, *passim*; S. M. Stern 1967, pp. 1-14; G. Scanlon 1970, pp. 81-95; M. Rodgers 1970, pp. 67-80; K. Hall 1963, pp. 76-79; B. Lewis 1966a, p. 87.
- (32) Ju- Kua 1911, pp. 127, 197-199, 226-227, 232-233, 237-238; Chau- المروزي 1942، ص 17؛ ابن خرداذبة 1889، ص 67؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 147-148.
- (33) الجاحظ 1935، ص 28-34، 176 وما يليها؛ الطبري 1879-1901، المجلد 6، ص 439-440؛ الاصطخري 1870/1892، ص 159 وما يليها؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 2، ص 24، 26، 367-368؛ ح. المصري 1982، ص 269 وما يليها.
- (34) المسعودي 1861-1877، الفصل 17، في أجزاء متفرقة منه؛ الاصطخري 1870/1892، ص 5 وما يليها؛ ابن رسته 1892 ص 139-149.
- (35) ابن خرداذبة 1889، ص 250؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 2، ص 267-268؛ ابن رسته 1892، ص 141 وما يليها؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 150. تشير النقود المعدنية التي عُثِرَ عليها إلى أنه نظراً للتوتر الداخلي الشديد الحاصل في شبه الجزيرة العربية وروسيا الأوروبية، تراجعت تجارتها الإسلامية تراجعاً كبيراً لفترة معينة بدأت عام 205هـ/820 م. (حول هذا التحول للتجارة، راجع R. Hodges and D. Whitehouse 1983, pp. 160 ff.)
- (36) الاصطخري 1870/1892، ص 220، 224 وما يليها؛ ابن رسته 1892، ص 139؛ المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 8؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 2، ص 8؛ ابن الفقيه 1885، ص 298؛ الطبري 1879-1901، المجلد 2، ص 1200، 1217، 1346، 1437، 1506، 1530-1532، 1560، 1573، 1595، المجلد 3، ص 305-307؛ اليحويي 1883، المجلد 2، ص 381؛
- O. Pritsak 1981a, pp. 261-281, *passim*; D. Dunlop 1954, pp. 60 ff., 89 ff.; Derbend- Nāmeḥ 1851, pp. 88-93; T. Noonan 1981, pp. 51-52; *idem.* 1984a, pp. 172 ff.
- (37) المسعودي 1861-1877، المجلد 2، ص 14-15؛ المرجع عينه 1893، ص 62-63؛ الاصطخري 1870/1892، ص 217، 221؛ ابن رسته 1892، ص 139-140؛ ابن حوقل 1872، ص 394.
- (38) راجع المسعودي 1893، ص 190؛ ابن خرداذبة 1889، ص 154 وما يليها؛ ابن الفقيه 1885، ص 271؛ "حدود العالم" 1970، ص 432-438؛ ع. ع. الدوري 1966، ص 7-40 وما يليها؛

O. Pritsak 1982, pp. 3-9; P. sawyer 1971, p. 48; idem. 1982, pp. 115 ff.;
A. Vasiliev 1932, pp. 316-317.

(39) الاصطخري 1870/1892، ص 225-226.

(40) ابن خرداذبة 1889، ص 154.

(41) ابن الفقيه 1885، ص 270-271.

(42) ابن خرداذبة 1889، ص 103-105، 154، 156، 173؛ المسعودي 1861-1876، المجلد 1، ص 261-262؛ المجلد 2، ص 15؛ ابن رسته 1892، ص 145-147؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 151.

T. Lewicki 1965, p. 465; P. Sawyer 1982, pp. 28-29; O. Pritzak 1970, pp. 241-259, passim; D. Dunlop 1954, p. 98.

(43) الاصطخري 1892/1970، ص 225؛ ابن رسته 1892، ص 141 وما يليها؛ "حدود العالم" 1970، ص 460-461. نجد وصفاً أكثر تفصيلاً حول اعتناق بلغاري الفولغا للإسلام في "رسالة" لأحمد بن فضلان (راجع A. Zeki Validi Togan. Ibn Fadlan's Reisebericht, 1939, passim), الذي يروي رحلته سنة 922 ميلادية. راجع أيضاً

A. P. Kovalevskii 1956, passim; V. Minorsky 1945, pp. 109-122, passim.

(44) ابن رسته 1892، ص 145-146؛ "رسالة ابن فضلان" 1959، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ ن. زيادة 1962، ص 195-199؛ "حدود العالم" 1970، ص 460-461؛

A. Togan 1939, passim; H. Pirenne 1972, p. 22; N. J. G. Pounds 1974, p. 87; R. Bautier 1971, pp. 55-56; M. Canard 1958, pp. 41 ff.; idem. 1973a, art. 5, pp. 213-223, passim; P. Sawyer 1971, pp. 88, 173 ff.; J. Bronsted 1960, pp. 247-248; J. Jones 1986, pp. 164-165, 174-177; 213-214, 250-256; J. W. Thompson and E. N. Johnson 1937, p. 173.

(45) راجع

F. Himly 1955, pp. 35 ff.; P. Sawyer 1971, pp. 88, 173 ff.; R. Hodges 1982, pp. 78-81, 108 ff.; A. Lewis 1978, pp. 147-151; D. Dunlop 1947, pp. 114-118; W. Stevenson 1948, pp. 202-204.

(46) ابن خرداذبة 1889، ص 152-154؛

E. A. Ashtor 1987, pp. 257 ff.; L. Rabinowitz 1948, pp. 139 ff.; J. Brutzkus 1943, pp. 30-41; O. Pritzak 1981b, p. 25; T. Noonan 1984b, pp. 155-162.

(47) T. Noonan 1986, and p. 54 in particular; idem. 1982a, pp. 227 ff.; idem. 1984a, pp. 151 ff., passim; idem. 1980, pp. 401 ff., 409 ff., 439-449, passim; idem. 1974, pp. 448-452; idem. 1978, pp. 26-40; idem. 1984b, pp. 153 ff.; idem. 1982b, pp. 220 ff., 225-226, 234-237; idem. 1977, pp. 238 ff.; idem.

1986 passim, and pp. 118 and 127 in particular; S. Bolin 1953, pp. 33-34;

A. Lewis 1978, pp. 149-150; R. Hodges 1982, pp. 156-157;

ع. ع. الدوري 1966، ص 152.

(48) حول هذا الأمر، راجع ابن رسته 1892، ص 145 وما يليها؛

S. Bolin 1953, p. 33; P. Sawyer 1971, p. 88; idem. 1982, pp. 122 ff.; N. J. G.

Pounds 1974, p. 87; A. Lewis 1978, pp. 149-151.

حول العدد الإجمالي للنقود المعدنية التي عُثِرَ عليها في السويد، راجع

U. S. Linden 1938, p. 124; idem. 1941, pp. 74-120.

(تضمن هذا الكنز المكتشف نقوداً معدنية صدرت خلال حكم الخلفاء الأمويين وليد الأول ويزيد الثاني وهشام ووليد الثاني ومروان الثاني (85هـ/704م-132هـ/749م).

حول النقود الاموية في الكنوز الدنماركية المكتشفة، راجع

R. Shoumand 1942, pp. 13-17; W. Vaux 1853, pp. 14-23; U. Linder Welin

1974, pp. 22-29; idem. 1976, pp. 175-184; B. Hovén 1982, pp. 202-219.

(49) راجع المقدسي 1906، ص 355؛ ابن رسته 1892، ص 139-151؛ ابن خرداذبة 1889،

ص 154؛ ابن الفقيه 1885، ص 50 وما يليها، 271-270؛ المسعودي 1893، ص 62-63؛

الاصطخري 1870/1892، ص 213، 305؛ ابن حوقل 1872، ص 281-282؛ ع. ع.

الدوري (1974)، ص 75 وما يليها) يتكلم تفصيلاً عن الآراء المسلمة في القرن الرابع

الهجري/العاشر الميلادي حول العبودية؛ ح. المصري 1982، ص 302 وما يليها؛

D. Dunlop 1947, pp. 225-230; T. Lewicki 1962, pp. 1-33, passim; P. Sawyer

1982, p. 114; C. McCartney 1938, pp. 192-193; J. Kramers 1970, p. 75; S.

Bolin 1953, pp. 29-33; Ö. Pritsak 1981b.

(50) راجع المقدسي 1906، ص 128-129، 145، 367، 442-443؛ ابن رسته 1892،

ص 149 وما يليها؛ الثعالبي 1908، ص 426-428؛ الجاحظ 1935، ص 28 وما يليها؛

P. Sawyer 1982, pp. 122 ff.; T. Noonan 1982b, pp. 201-281, passim, and pp.

209-211, 229, 233-234, 236, 243, and 251 in particular.

(51) الرشيد بن زبير 1959، ص 31، 62، 73-74، 161؛ المسعودي 1893، ص 142؛

مسكويه 1914، المجلد 1، ص 53؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 7، ص 10-18؛

ح. المصري 1982، ص 310-314؛ م. حميد الله 1960، ص 281-300، في أرجاء

متفرقة من الكتاب.

(52) راجع أبا يوسف 1973، ص 203-204؛ يحيى بن آدم 1979، رقم 638-640، ص 173؛

الطبري 1879-1901، المجلد 1، ص 1359 وما يليها، المجلد 3، ص 1363؛ ابن حوقل

1872، ص 198-199؛ ابن العديم 1951، ص 167-168؛ أبو عبيد 1953، رقم 1660؛

المقدسي 1906، ص 148؛ ع. ع. الدوري 1945، المجلد 1، ص 91؛ ح. المصري

1982، ص 328؛ أ. سليمان 1982، ص 267-268؛

(53) الاصطخري 1892/1870، ص 188؛ ابن حوقل 1872، ص 224-225، 344؛ المقدسي 1906، ص 147-148؛ القزويني 1969، ص 529، 531-532، 541؛ ح. المصري 1982، ص 306، 308-309؛ أ. سليمان 1982، ص 268-270؛ ع. ع. الدوري 1945، المجلد 1، ص 91؛ ح. المصري 1982، ص 306 وما يليها.

R. S. Lopez 1945, pp. 29-30; H. Adelson 1962, pp. 48, 56.

من أجل وصف مفصل عن الدروب التجارية الأساسية بين بيزنطية ودار الإسلام خلال تلك الفترة، راجع الاصطخري 1892/1870، ص 3-10، 224، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛

(54) ابن خرداذبة 1889، ص 153 وما يليها؛ المقدسي 1906، ص 147-148؛ ابن حوقل 1872، ص 224-225، 344؛ الجاحظ 1935، ص 26؛ الرشيد بن زبير 1959، ص 28؛ أ. سليمان 1982، ص 270؛ ح. المصري 1982، ص 310، 315؛

M. Canard 1973b, pp. 50-52; H. Adelson 1962, p. 48; R. S. Lopez 1945, p. 29.

الملحق ج

الدروب التجارة المؤدية إلى الحجاز عند فجر الإسلام

1. التجارة الإسلامية عبر شبه الجزيرة العربية خلال القرون الوسطى

كانت المنطقة الحجازية ما قبل الإسلام، مع إرثها القديم في التجارة، المركز الرئيس لأهم الدروب البرية والبحرية متعددة الاتجاهات. وقد زادت أهمية هذه الدروب مع ظهور حكم الخلافة الإسلامية.

فمع الفتوحات الإسلامية الأولى، أُلغيت الحدود القومية التي وقفت حتى ذلك الوقت كعائق أمام التجارة، إذ باشر الفاتحون المسلمون بإنشاء سلام إسلامي ديناميكي حديث يؤمّن الاستقرار المطلوب لازدهار التجارة.

علاوة على ذلك، أدّت الحاجة إلى انتشار سريع للقوات العسكرية بهدف قمع حركات التمرد الأولية - مثل تلك التي حرّض عليها عبدالله بن الزبير وخوارج القرن السابع الميلادي في بداية حكم الخليفة عبد الملك بن مروان - إلى إنشاء طرق حربية واسعة سهلت في الوقت عينه تدفق التجارة التي تُعتبر من أولويات الدولة.

بالتالي، تكبّد الحكّام المسلمون الأوائل عناءً شديداً لتطوير الدروب

البحرية والبرية المختلفة وضمائها؛ وهي الدروب التي تربط الحجاز بالعالم من حوله: أي نجد والإحساء بالشرق؛ سوريا والعراق وبلاد فارس بالشمال؛ مصر والسودان والحبشة بالغرب؛ واليمن وباقي شبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية بالجنوب والجنوب الشرقي.

من أجل بلوغ هذه الغايات، أنشئت الطرقات، وتم الحفاظ عليها في حالة ممتازة. فوضعت إشارات على الطرقات ترشد المسافرين وتحدد المسافات، وحُفرت آبار المياه على طول الدروب الأساسية للتجارة كلها. وعلى سبيل المثال، أمر ثالث الخلفاء الراشدين، عثمان بن عفان (توفي عام 35هـ/656م)، بإنشاء شبكة هائلة من الآبار والقنوات على طول درب الحج من البصرة إلى مكة؛ كما تمركزت قوات أمن هناك لحماية القوافل التجارية من قطاع الطرق؛ وهي ممارسة كانت شائعة في ذلك العصر⁽¹⁾.

عبرت أقدم هذه الدروب وأهمها على الإطلاق الحجاز؛ فربطت اليمن في الجنوب مع سوريا في الشمال. وكانت مكة محطة متوسطة أساسية على طول هذا الدرب الذي شهد، خلال الفترة الكلاسيكية، نقل بضائع شبه الجزيرة الهندية وجنوب شبه الجزيرة العربية والأفريقية، بالإضافة إلى تلك القادمة من غرب شبه الجزيرة.

من هناك، كان يمكن أن تُوجّه السلع العابرة إلى دروب بحرية على غرار تلك المؤدية إلى الحبشة والهند، بالإضافة إلى الدروب البرية البديلة مثل تلك التي كانت تصل مكة بالمدينة. وكانت وادي القرى (العُلا اليوم)، في شمال مكة، مخزنًا رئيسيًا آخر على هذه الطريق التي انطلقت منها السلع شمالاً غرباً إلى سوريا وشمالاً شرقاً إلى العراق. ولقّب المقدسي وادي القرى بسوق بضائع سوريا والعراق اعترافاً منه بأهميتها البالغة كمحور للتجارة⁽²⁾.

كذلك، كانت التفرعات التي ولدت من هذا الشريان التجاري الأساسي مهمة أيضاً من وجهة النظر التجارية والدينية. فقد أفضت واحدة منها إلى الطائف في الجنوب، وأخرى إلى جدة في الشمال الغربي، وثالثة إلى

المدينة في الشمال الشرقي، من ثم إلى البحرين (كانت تدل في تلك الفترة على منطقة تقع على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية وهي ما يعرف اليوم بالشرقية في المملكة العربية السعودية) عبر ضرية واليمامة في نجد؛ كما أن سلع شبه القارة الهندية التي وصلت إلى غرب شبه الجزيرة غالباً ما عبرت هذا الدرب. وكانت ضرية كذلك مركز سوق رئيسة حيث التقت دروب الحج من البحرين والبصرة في طريقها إلى غرب شبه الجزيرة⁽³⁾.

شكّل درب تجاري رئيس بين العراق والحجاز، وهو درب زبيدة، شرياناً صناعياً هاماً لمرور الحجاج وعمليات التعدين؛ كما ربط الكوفة بمكة والمدينة. وكانت مدينة وادي القرى مخزناً أساسياً للعديد من السلع العراقية العابرة لهذا الدرب. وكانت البصرة مرتبطة كذلك بمكة من خلال طريق برية تعبر اليمامة وتجلب البضائع من الشرق الأقصى.

يتفرّع هذا الدرب ثانيةً عند محطة وسطية في قرية النباج النجدية؛ فتنحدر طريق إلى مكة فيما تنحدر الأخرى نحو المدينة. ويتكلم الحربي عن الأرباب الهائلة التي كسبها سكان النباج من خلال تلبية احتياجات هذه القوافل التجارية الغنية⁽⁴⁾.

لكن فرعاً آخر من هذا الدرب اتّجه جنوباً من اليمامة إلى اليمن. وكانت الفلج (الأفلاج اليوم) محطة وسطية أساسية على هذه الطريق العراقية - اليمنية. ويمدح الأصفهاني المعجزات الرائعة للسوق في الفلج، فيما يدّعي الحمدي أنها احتوت على 260 بئراً لتأمين المياه العذبة للقوافل؛ وكانت تقع على هذا الدرب قرية الخضارم حيث يتقاطع الدرب التجاري بين العراق واليمن مع الدرب الذي يربط البحرين بالحجاز⁽⁵⁾.

كانت عمان وحضرموت متصلتين بمكة عبر درب البخور الساحلي القلسم الذي يعبر جدّة. واتجه فرع آخر شمالاً عبر وادي القرى وأيلة وداخل الفسوط في مصر. في وادي القرى، تقاطع هذا الشريان التجاري الهام مع الدرب التجاري المتجه شمالاً نحو دمشق؛ وهو درب انقسم بدوره باتجاه

المدينة ومكة⁽⁶⁾. بالتالي، كانت المدن الأساسية في الحجاز مترابطة تاريخياً ببعضها البعض بواسطة شبكة معقدة من الدروب البرية التي أحضرت البضائع من سوريا والعراق وبلاد فارس ومصر والحبشة وغيرها من المناطق القريبة في الشرق الأدنى.

بالطبع، لم تكن تجارة الحجازيين الخارجية، محدودة بهذه التجارة البرية. فشبّه الجزيرة العربية كانت أيضاً ملتقى بالغ الأهمية للتجارة البحرية آنذاك؛ إذ استقبلت الشعبية والسريين والجار وجدة - وهي مرافئ ساحل البحر الأحمر الحجازي - السفن القادمة من اليمن والحبشة ومصر وغيرها من المرافئ في المناطق القريبة أو البعيدة.

وتمتعت مكة، خارجياً، بإرث طويل من الروابط التجارية مع مصر والحبشة والمناطق البعيدة نسبياً عن وسط شبه الجزيرة عبر البحر الأحمر. ففي عصور ما قبل الإسلام، كان الشعبية المرفأ الأساسي الذي خدم هذه التجارة.

لكن مع الانتقال المفاجئ للحكم من مكة إلى المدينة عام 622 م، باتت الجار - الواقعة في شمال الشعبية وجدة في وسط الخط الساحلي للبحر الأحمر - المرفأ الرئيس الذي يخدم العاصمة الإسلامية الجديدة. ويشير عزام السلامي إلى أن مدينة الجار المرفئية، كانت تقع على بعد نحو ثلاث مراحل من المدينة وأنه - في عصره - غالباً ما كانت تتردد إليها السفن من الحبشة ومصر والبحرين والصين.

وتصف المصادر المراكب المصرية المحملة بالحبوب القادمة إلى الجار خلال حكم الخليفة عمر بن الخطاب (توفي عام 23هـ/644م)؛ فيما يقول المقدسي حول هذه المدينة المرفئية المهمة:

تقع الجار على الخط الساحلي. إنها محصنة ومسورة من الجوانب الثلاثة غير المواجهة للبحر. وهي تحوي قصوراً فخمة وسوقاً مزدهرة للغاية. إنها مخزن قمح المدينة وضواحيها.

اشتهرت الجار كمدينة مرفئية لدرجة أنه - حسب التقارير عينها - غالباً ما كان يُشار إلى البحر الأحمر باسم بحر الجار⁽⁷⁾. لكن مع بداية حكم الخليفة عثمان بن عفان، حلّت جدة تدريجياً، الواقعة على بعد نحو 40 ميلاً في الشمال الغربي من مكة، محل الشعبية كالمرفأ التجاري الأساس في المنطقة.

في الواقع، بحلول اكتمال بناء جدة عام 26هـ/647 م، باتت أهم مرفأ على البحر الأحمر. ويعتبر ابن خرداذبة هذه المدينة مخزناً بالغ الأهمية للتجارة بين الشرق والغرب؛ فيما يشير اليعقوبي إلى أن الإمدادات الغذائية وصلت إلى مكة عبر هذا المرفأ. ويقول المقدسي عن جدة⁽⁸⁾:

إنها محصنة بقوة، ومزدهرة، وكثيفة السكان، وسكانها هم بشكل أساسي تجار وأناس فائقو الثراء. جدة هي مستودع القمح لمكة ومتجر مصر واليمن.

غير أن مرفأ آخر، وهو السيرين الذي لم يعد موجوداً، كان يقع على بعد أربع أو خمس مراحل تقريباً من جنوب جدة وعلى مقربة من الجزان الحديثة. وكان هذا المرفأ، وفق المقدسي، معروفاً بعسله وبلحه وغيرهما من الأطعمة المترفة؛ عدا عن أنه كان يستقبل، بالإضافة إلى هذه المنتجات، شحنات حبوب مُرسلة إلى مكة والمدينة وغيرها من مدن الحجاز الأساسية ويتعاطى التجارة مع الحبشة، لا سيما تجارة الرقيق⁽⁹⁾.

بهدف تسهيل هذه التجارة الحجازية القديمة في البحر الأحمر مع مصر، أمر الخليفة عمر بن الخطاب ببناء قناة رومانية شمال الفسطاط ربطت النيل بالبحر الأحمر، ما سمح للسفن المصرية المحملة بالذرة والحبوب وغيرها من السلع بأن تبخر مباشرةً إلى المرافئ الواقعة على الخط الساحلي الغربي لشبه الجزيرة العربية وبالعكس. حول هذا التطور، يروي عبد الحكم أمر الخليفة عمر لعمر بن العاص، فاتح مصر، قائلاً:

فتح الله مصر للمسلمين. إنها أرض تحوي طعاماً وافراً. أتمنى أن أوّمن احتياجات الحجازيين بشكل جيد، إذ إن الله وضع مصر بين أيديهم. عليك

إعادة فتح القناة من النيل إلى البحر (الأحمر)، لأنه من الأسهل إحضار الطعام إلى المدينة ومكة عبر هذه السبيل عوضاً عن البر.

ويتابع ابن عبد الحكم أنه بُعيد افتتاح هذه القناة، ذهب عمر وغيره من وجهاء المدينة شخصياً إلى الجار ليستقبلوا السفن العشرين الأولى المحملة بالبضائع المصرية، بما فيها 3000 أراذيب من المواد الغذائية الأولية. ويروي المقدسي أنه، احتفالاً بهذا الحدث، تم تصدير ما لا يقل عن 3000 حمولة جمل من الذرة من مصر إلى الحجاز مرة واحدة لإشباع الحاجة الاستهلاكية عند الحجاج المسلمين. ومن أجل حماية هذه التجارة بشكل أفضل، حافظ الخلفاء اللاحقون على دوريات بحرية دائمة على البحر الأحمر⁽¹⁰⁾.

2. الدروب التجارية المسلمة المؤدية

إلى أفريقيا خلال القرون الوسطى

بسبب قرب أفريقيا، كانت التجارة الإسلامية البرية معها مهمة بشكل خاص؛ إذ إن القوافل التجارية تحرّكت غرباً من بغداد وجنوباً غرباً عبر المشرق وغرباً عبر المدن المركنتيلية الكبرى في مصر؛ ثم انتشرت في كل أنحاء شمال أفريقيا حيث ارتبطت بدروب تتجه نحو المناطق البعيدة عن المناطق المدنية في أفريقيا⁽¹¹⁾.

وتدفقت التجارة كذلك، عبر البحر، من مرافئ أساسية على الخليج العربي مثل البصرة وسيراف وصحار والأبولاة وعدن، الواقعة حول قرن شبه الجزيرة العربي، إلى مرافئ مصرية على البحر الأحمر مثل عيذاب والقلم. وكانت تجارة أفريقيا الشرقية مرتبطة أيضاً مباشرةً بتجارة ترانزيت شبه الجزيرة عبر مرافئ جدة والجار والسرين⁽¹²⁾.

يقدم المستكشف والتاجر السيرافي الذي عاش في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، أبو زيد بن اليزيد، تفاصيل حول أشكال مختلفة ومتنوعة من

دروب التجارة؛ فيما يؤكد في الوقت عينه أن جدة كانت مخزنًا رئيسيًا لتجارة الخليج العربي مع مصر⁽¹³⁾.

تتوقف سفن أهل سيراف، حين يصلون إلى هذا البحر (الأحمر) الذي يحاذي المحيط الهندي، في جدة حيث تنقل البضائع عندها إلى مراكب من القلزم.

ما إن يصل التجار إلى أفريقيا، حتى يتجهوا غربًا عبر المغرب، ثم شمالاً نحو الأندلس، أو جنوبًا عبر البر سعيًا وراء الذهب والرقيق وغيرها من السلع. وكانت أهم مصادر الذهب في تلك الفترة، وادي العلاقي في شرق أسوان، وغانا في غرب أفريقيا⁽¹⁴⁾.

يذكر الجغرافي العربي الذي عاش في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، ابن حوقل، أنه رأى مجموعات مختلفة من التجار العراقيين من البصرة والكوفة وبغداد يتاجرون في سجلماصة في غرب أفريقيا⁽¹⁵⁾؛ فيما يقول زميله الجغرافي والمستكشف البكري الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، إن القيروان كانت الهدف الرئيس للعديد من التجار المسلمين القادمين من العراق وشبه الجزيرة العربية وسوريا ومصر وغيرها من المناطق داخل دار الإسلام⁽¹⁶⁾.

بالإضافة إلى المصادر الغنية والوافرة بالذهب في شرق وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، اشتملت الأهداف الرئيسة للتجارة المسلمة في هذه القارة على الأقمشة والثياب والصباغ والبردى والحبوب والحمير والأحجار الكريمة على غرار التوباز والزمرد من مصر⁽¹⁷⁾؛ والرقيق والخصيان والفهود والعاج والسنحاس والزئبق والرصاص والحديد والفضة والسيوف والتروس والأسلحة السيدوية والأدوات والفراء والصهوة والمنتجات الجلدية والثياب الصوفية من مناطق أخرى⁽¹⁸⁾.

حواشي الملحق ج

- (1) راجع الحربي 1981، ص 309، 643-653؛ المقرئزي 1955، ص 30؛ الأصفهاني 1927-1974، المجلد 2، ص 171، المجلد 21، ص 233، 238، المجلد 22، ص 287؛ ياقوت 1957، المجلد 1، ص 414، المجلد 2، ص 161، 478-479، المجلد 4، ص 336 وما يليها، المجلد 5، ص 536؛ البكري 1945، المجلد 2، ص 275.
- (2) المقدسي 1906، ص 97؛ الحربي 1981، ص 643، 653؛ ابن خرداذبة 1889، ص 134-150؛ قدامة بن جعفر 1889، ص 191.
- (3) الحمداي 1977، ص 281-282؛ ابن الفقيه 1885، ص 30؛ ابن خرداذبة 1889، ص 147؛ قدامة بن جعفر 1889، ص 191-192؛ ابن رسته 1892، ص 182. من أجل خريطة مفصلة حول دروب التجارة عبر شبه الجزيرة، راجع: G. Heck 2003, p. 409.
- (4) الحربي 1981، ص 646-648، 650 وما يليها؛ قدامة بن جعفر 1889، ص 185، 190 وما يليها؛ ابن خرداذبة 1889، ص 128-129، 146؛ المقدسي 1906، ص 87، 107؛ ابن رسته 1892، ص 175، 180-181.
- (5) الأصفهاني 1968، ص 204؛ الحمداي 1977، ص 281-282، 305؛ ابن خرداذبة 1889، ص 134-135، 146-147، 151، 153؛ قدامة بن جعفر 1889، ص 186، 190-193.
- (6) الحربي 1981، ص 646-648؛ ابن خرداذبة 1889، ص 147-148؛ قدامة بن جعفر 1889، ص 190-193؛ المقدسي 1906، ص 110-112؛ السيعقوبي 1892، ص 340-341.
- (7) عزام ألسلامي 1990، ص 13 وما يليها؛ ابن الفقيه 1885، ص 78؛ السيعقوبي 1892، ص 313؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153-154؛ الزبير بن بكار 1961، ص 478؛ المقدسي 1906، ص 83.
- (8) ياقوت 1957، المجلد 11، ص 351؛ عزام ألسلامي 1990، ص 4 وما يليها؛ ابن الفقيه 1885، ص 78؛ السيعقوبي 1892، ص 313، 317؛ ابن خرداذبة 1889، ص 153؛ المقدسي 1906، ص 79، 83؛ الحمداي 1977، ص 57؛ الحربي 1981، ص 413.
- (9) المقدسي 1906، ص 86.
- (10) ابن عبد الحكم 1922، ص 163-165؛ المقدسي 1906، ص 97، 195؛ المقرئزي 1959، المجلد 3، ص 25.
- (11) ابن خرداذبة 1889، ص 72، 77-80، 93، 99، 154-155؛ المقدسي 1906، ص 79، 83، 195-199، 215، 224-225، 231؛ السيعقوبي 1892، ص 313، 317.

335، 340-344، 359؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3، ص 464، المجلد 5،
ص 163-164؛ الاضطخري 1892/1870، ص 25، 45؛ القزويني 1969، ص 183-
184، 189؛ ابن حوقل 1872، ص 66-67؛ أبو زيد 1845، ص 136-137

D. Abulafia 1987, pp. 462 ff.

(12) سليمان التاجر 1811، ص 14-21؛ ابن خرداذبة 1889، ص 28 وما يليها، 61-64،
126-127، 153-154؛ المقدسي 1906، ص 6، 6، 79، 91-92، 133-134،
426-427؛ اليعقوبي 1892، ص 335، 343-344؛ القلقشندي، لا تاريخ، المجلد 3،
ص 464، المجلد 4، ص 258؛ الاضطخري 1892/1870، ص 24، 28، 34، 79،
83-84، 93؛ القزويني 1969، ص 77؛ ابن حوقل 1872، ص 282، 290؛ ابن الجاور
1954-1951، ص 50-51، 139؛ الصيرفي 1811، ص 61، 136-137؛ ابن رسته
1892، ص 179.

(13) أبو زيد 1845، ص 136-137.

(14) ابن خرداذبة 1889، ص 153-154؛ المقدسي 1906، ص 18؛ الاضطخري 1870/
1892، ص 36 وما يليها؛ ناصر خسرو 1881، ص 72

J. K. Kramers 1970, pp. 74-75; G. Hourani 1963, pp. 78-79.

(15) ابن حوقل 1872، ص 61.

(16) البكري، لا تاريخ، ص 49..

(17) المقدسي 1906، ص 203؛ اليعقوبي 1892، ص 349؛ القزويني 1969، ص 262؛ ابن
حوقل 1872، ص 153-154؛ الشعاللي 1908، ص 420-421؛ الجاحظ 1935،
ص 27؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 140

G. Hourani 1963, p. 82.

(18) ابن حوقل 1872، ص 61 وما يليها؛ الجاحظ 1935، ص 39؛ اليعقوبي 1892،
ص 349 وما يليها؛ الاضطخري 1892/1870، ص 40؛ ح. المصري 1982،
ص 366؛ ع. ع. الدوري 1974، ص 141.

N. Chittick 1970, p. 100.

الملحق د

مبادئ الربح الخاص الإسلامية في السوق الحرة

كانت نباهة التاجر المسلم في أوائل القرون الوسطى - كما أُشير - قائمة على أسس متينة؛ إذ إن المساهمات الفكرية للإسلام في الممارسة التجارية خلال تلك الفترة تضمنت عددًا من الأبحاث الاقتصادية الهامة - التي يفسر محتواها النظري على أسس عقائدية - المطبقة آنذاك وتطبيقها العملي.

وكان كتاب محمد بن حسن الشيباني بعنوان **كتاب الاقتصاد في الرزق المستطاب** من بين أهم هذه الأبحاث، وهو اختصار لتحفته الموسعة **كتاب الكسب**، حسبما حفظه تلميذه، ابن سماعة. ويبدأ الكتاب بالجملة التالية⁽¹⁾:

إن الله فرض على العباد الاكتساب لطلب المعاش.

يتابع الشيباني أنه فيما غاية الإنسان هي طاعة الله، فهو سيحقق هذا الهدف فقط حين يتمكن من أن يأكل ويلبس ويسكن كما ينبغي. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف، بدوره، إلا عبر الكسب المنتج. في الواقع، بالنسبة إلى الشيباني، ليس من الضرورة أن تنحصر المكاسب بالضروريات بل يمكن أن تشمل سلع الرفاهية أيضًا. فكل الأفراد بحاجة إلى محرّك ملموس (دافع الربح على سبيل المثال) لتحفيز أعمالهم⁽²⁾؛ كما يشدّد الشيباني على أن المكاسب الخاصة - أي السعي وراء التجارة والحرف - ترضي الله أكثر من مكاسب القطاع العام⁽³⁾.

ينعكس هذا التفضيل لمشاريع القطاع الخاص على مشاريع القطاع العام في مقطع من دراسة الجاحظ بعنوان في مدح التجار ودم عمل السلطان؛ حيث يشدد على فضائل الحفاظ على استقلالية تجار القطاع الخاص عوضاً عن تملق مسؤولي الدولة⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك، أثنى المنظر الاقتصادي العربي المسلم الذي عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أبو فضل الدمشقي، على ميزات إيرادات القطاع الخاص التي تُعتبر التجارة الأكثر نبلاً فيها. فبعد تصنيفه التجار إلى ثلاث فئات - الرُكَّاض [التاجر المتجول] والخزَّان [التاجر بالجملة]، والجَهَّز [العامل بتجارة التصدير] - وتحديد مهام كل واحد منهم، يفصّل التقنيات التي بإمكانهم أن يستخدموها لتحسين فرصهم في تحقيق الربح الخاص في السوق التنافسية، مع إعارته اهتماماً خاصاً لكيفية جمع التجار للرأسمال من خلال الأرباح⁽⁵⁾.

ينعكس التزام الدمشقي بميزات تحقيق الربح لمراكمة المكسب الشخصي أيضاً في الفلسفات الاقتصادية لابن خلدون. ففي المقدمة، وهي المناقشة التمهيدية لعمله العظيم كتاب العبر، يحدد ابن خلدون ثلاثة مفاهيم منفصلة تشكل جزءاً لا يتجزأ من السعي وراء مورد رزق منتج:

- الرزق، هو الدخل الذي على الفرد أن يكتسبه لتحصيل حاجاته وضرورياته.

- المعاش، هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله. المقاربات الأربع المقبولة لمثل هذه المداخليل المنتجة، بدورها، محددة على أنها الإمارة والتجارة والفلاحة والصناعة.

- الكسب، هو الدخل الذي يفوق ما يحتاجه المرء للبقاء، فيتحوّل إلى مكاسب يمكن إعادة استثمارها.

ويتابع ابن خلدون أن المداخليل التي يمكن إعادة استثمارها - أي المكاسب - هي جزء حيوي وأساسي من كل مشروع في السوق الحرة، وأن

الأرباح الناتجة عن مداخل مثل هذه السوق التنافسية هي الغاية المطلقة للتجارة. فهو يقول⁽⁶⁾:

معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأعلى، أو بيعها بالغلاء على الآجال. وهذا الربح بالنسبة إلى أصل المال يسير. إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير.

لكن أبحاثاً عربية (إسلامية) أخرى من القرون الوسطى؛ من بينها كتاب شهاب الدين الدج بعنوان كتاب الفلاكة والمفلوكون وإحياء علوم الدين للغزالي وكتاب الأموال لأبي عبيد تقدم نصيحة مماثلة حول كيفية التحكم بالعرض والطلب ببراعة، وبالتالي التحكم بأسعار السلع بهدف تحقيق أعلى نسبة من الأرباح؛ وهي نصيحة عكست اهتمامات السوق في تلك الفترة. فالوسط التجاري المسلم خلال القرون الوسطى، كما أظهرت هذه الدراسة، كان يعجّ بالتجار والخبراء الماليين الذين تقودهم محفزاتهم وراء الربح المالي الخاص، ومن أهم هذه المحفزات:

- رغبة عامرة بالنجاح في مشاريع القطاع الخاص.
 - تحقيق أعلى نسبة من الأرباح المكتسبة لجمع الفائض من الرأسمال.
 - إعادة استثمار هذا الفائض إنتاجياً في مجازفات مربحة أخرى.
- ويقدم القسم الثاني من الفصل الثالث (2.3) وصفاً تفصيلياً لآليات الشراكة المستخدمة في تسهيل استثمارات القطاع الخاص هذه، والمسائل العقائدية الكامنة المرتبطة فيها.

حواشي الملحق د

- (1) الشيباني 1938، ص 14.
- (2) راجع الشيباني 1938، ص 16 وما يليها، 79-82؛ راجع أيضاً
S. D. Goitein 1968, pp. 222-224; idem. 1957, pp. 586-589; B. Lewis 1970a, pp. 87-88.
- (3) الشيباني 1938، ص 16 وما يليها في أجزاء متفرقة من هذه الصفحات، لا سيما ص 17.
- (4) راجع الجاحظ 1906، ص 155؛ المرجع عينه 1972، ص 142؛
B. Lewis 1970a, pp. 87-88.
- (5) أبو فضل الدمشقي 1977، ص 60، 80-82؛ راجع أيضاً ص 19، 53 وما يليها،
59-61، 64-78، 80-92، في أنحاء متفرقة من هذه الصفحات؛
C. Cahen 1962, pp. 160 ff.; A. Sayous 1931, pp. 577-580; M. Rodinson 1970, pp. 24-25; N. Stillman 1975, pp. 19, 27.
- (6) ابن خلدون 1978، الفصل 5، ص 380 وما يليها.

الملحق هـ

الظهور المبكر لعقدي

المضاربة والمخاطرة

سرعان ما ولّد السلام الإسلامي واسع الانتشار الذي نتج عن الفتوحات الإسلامية الأولى، والتوسع التجاري الواسع الذي رافقه، حاجة إلى مجموعة متنوّعة من الأدوات التعاقدية التجارية المبتكرة. ويستحق العديد من النماذج البارزة منها دراسة معمّقة.

من بين هذه النماذج، ظهرت المضاربة التي جمع التجار من خلالها الرأسمال من أجل الدخول في نشاطات تجارية بعد فترة وجيزة من انتشار الإسلام، وباتت أول أداة للتمويل التجاري والصناعي. في الواقع، ثمة حديثاً نبويّاً كثيراً ما يربط بهذه المسألة يشير معناه إلى ما يلي⁽¹⁾:

بُعِثَ رسول الله (ص) والناس يتعاملون بالمضاربة بينهم فأقرّهم على ذلك.

عكّس الفقيه المسلم محمد بن حسن الشيباني الذي عاش في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، ارتباط هذا العقد بالاقتصاد المقدّر بالمعادن الثمينة. فاستشهد بأبي حنيفة ليشدّد على ارتباط هذا العقد بالرأسمال وليؤكّد بأنه يعمل على أساس نقدي⁽²⁾:

"يمكن للمرء أن يدخل في عقد مضاربة باستخدامه الدنانير والدراهم فقط. فلا يمكن أن يقوم هذا العقد على أية عملة أخرى، ولا على أية سلعة

أخرى تُقاس وتوزن، أو على أي نوع آخر من البضائع.
يؤكد السرخسي - بعد ملاحظته أن عقد المضاربة كان معروفاً أيضاً
باسم قراض والمقارضة - بأنه صدر واستُخدم في القرن الأول الهجري/
السابع الميلادي⁽³⁾:

أهل المدينة يسمّون هذا العقد مقارضة. وذلك مروى عن عثمان رضي الله
عنه فإنه دفع إلى رجل مالاً مقارضة، وهو مشتق من القرض وهو القطع.
فصاحب المال قطع هذا القدر من المال عن تصرفه، وجعل التصرف فيه إلى
العامل بهذا العقد فسُمّي به. وإنما اخترنا اللفظ الأول لأنه موافق لما في كتاب
الله تعالى.

بل ويؤكد السرخسي أن المضاربة باتت تستخدم بكثرة كرّد فعل
مباشرة على طلب السوق في ذلك العصر⁽⁴⁾:

لأن بالناس حاجة إلى هذا العقد، فصاحب المال قد لا يهتدي إلى التصرف
المربح، والمهتدي إلى التصرف قد لا يكون له مال. والربح إنما يحصل بهما
يعني بالمال والتصرف. ففي جواز هذا العقد يحصل مقصودهما.

وأبرز دليل على طلب السوق هذا، أن زوجة النبي محمد (ص)، خديجة،
والخلفاء من بعده: عمر وعثمان وعمّه العباس بن عبد المطلب، كانوا كلهم،
حسبما تشير المصادر، أول من دخل في مثل هذه العقود.

وتشير المصادر أيضاً إلى أن هذا العقد استُخدم في فترة لاحقة لتمويل
تجارة بين عبدالله بن عمر وابن سباع بمبلغ 2000 درهم؛ وبين محمد بن
المنكدر وعامر بن عبدالله بمبلغ 5000 دينار؛ وبين ابن قطّان وابن وابصة
المخزومي بمبلغ 1000 دينار؛ وبين هذا الأخير وحمزة بن عبدالله بن الزبير بمبلغ
1000 دينار⁽⁵⁾.

وقد عجل حظر الإسلام لمعاملات الرأسمال التي تحمل الفائدة من ظهور
الحاجة الأساسية لأدوات مالية مبتكرة أخرى. فالمصادر القروسطية تصوّر كلا
من يهود الطائف وأشهر القبائل العربية، بنو ثقيف، على أنهما من بين المموّنين

الأكثر حبثاً للـ "ربا"، مع إطلاق البلاذري لقب "أصحاب الربا" على شعب الطائف.

ويسمّي البغدادي أحياب بن الجُلّة كأحد أشهر ممارسي تقنيات الربا. لكن من الجلي أنه لم يكن الوحيد في ذلك؛ إذ إن غيره من تجار قریش - من بينهم أعلام محلّون مثل عم النبي عباس بن عبد المطلب والقائد العسكري المسلم الشهير خالد بن الوليد - انخرطوا كذلك، حسبما يقال، في مثل هذه الممارسات⁽⁶⁾.

بالتالي، تجذّرت ممارسات مضاعفة الرأسمال هذه في عصور ما قبل الإسلام. فعلى سبيل المثال، امتلك كل من العباس بن عبد المطلب وشريك تجاري له من بني المغرب مشروعاً مصرفياً متخصصاً في إصدار القروض التي تحمل الفائدة، وهو مشروع مؤل الممارسات التجارية في ثقيف؛ كما دخل ابن عبد المطلب في مجازفة إقراض أخرى مع القائد العسكري المذكور آنفاً، خالد بن الوليد.

حقيقة أنه كان هناك حاجة ملحة آنذاك لمنع الفائدة هي دليل، بحّد ذاته، على أهميتها في تمويل النشاط التجاري الحيوي في تلك الفترة، وهو واقع تشهد عليه العديد من المراجع العربية⁽⁷⁾.

ويعود الفضل في هذا النشاط المستمرّ - كما يبدو - إلى ظهور عقد مواز، وهو المخاطرة الذي كان يستخدم بكثرة أيضاً لتفادي مضاعفة الرأسمال في الإقراض. ولم تكن هذه الأداة تختلف عن السند من دون قسيمة الربح الحديث، لكنها كانت - في جوهرها - عقد بيعتين في البيعة يتضمّن السلع والنقد معاً.

بعد فترة وجيزة من حظر النبي محمد (ص) للربا، بات هذا العقد يستعمل للحصول على قرض رأسمالي من دون الدخول في معاملات تحمل الفائدة. وكان توصيفه بدائياً. فإذا عرض شخص بأن يقدّم قرضاً بمبلغ 800 درهم على أن تُردّ إليه 1000 درهم بحلول عامٍ واحد، قد يؤدّي هذا الأمر إلى زيادة الرأسمال؛ ممّا يتعارض مع التعاليم الدينية.

لكن إذا كان المقرض ينوي أن يبيع للمدين المحتمل جملاً مقابل 1000 درهم، مضموناً بسند يدعو إلى الدفع خلال سنة، ثم اشترى الجمل ثانية في الحال مقابل 800 درهم نقداً، تُعتبر هذه المعاملة المزدوجة قانونية، مع تحقيقها أهداف كلا الطرفين المتعاقدين.

وهكذا يكون المدين قد حصل على مبلغ 800 درهم الذي يحتاجه واستعاد صاحب الجمل حيوانه، كما ونال حسماً كاملاً على سعر الشراء البالغ 800 درهم، بالإضافة إلى 200 درهم كمكافأة خلال العام. لكنه لم يقرض بالفائدة بشكل غير مشروع. فهو باع واشترى فقط. بهذا المعنى، إذاً، لم يحتج التجار المسلمون الأوائل إلى عقود تجارية خلاقة للغاية⁽⁸⁾.

حواشي الملحق هـ

- (1) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 19.
- (2) الشيباني، لا تاريخ، الملف 43.
- (3) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 18.
- (4) السرخسي 1986، المجلد 22، ص 19.
- (5) راجع البلاذري 1978؛ البغدادي 1928، ص 337؛ الواحدي 1968، ص 59.
- (6) راجع المصادر المذكورة في الهامش السابق.
- (7) المصادر مذكورة في الهامش السابق.
- (8) حول هذا الأمر، راجع:
J. Schacht 1964, pp. 79ff; M. Rodinson 1978, pp. 36ff.
لاحقاً إجراءات كنسية رسمية ستدين الخطأ الجسيم الذي بات بموجبه
"*contractus mohatra licitus est*"

الملحق ٥

الدروب الرئيسية للتجارة عند اليهود الراذانيين

يبدو أن اليهود الراذانيين قد تمتّعوا بمجموعة واسعة من منافذ السوق عبر العالم الإسلامي بأسره؛ مع وصف كل من ابن الفقيه وابن خرداذبة نشاطاتهم المركنتيلية المتنوعة عبر القارة. فهذا الأخير الذي يدّعي أنهم كانوا يتقنون عدّة لغات - أي العربية والفارسية والرومانية (اللاتينية والإغريقية) واللهجات الفرنكية والإسبانية والسلافية - يؤكد أن الراذانيين سلكوا أربعة دروب تجارية رئيسية بين الشرق والغرب⁽¹⁾:

- بالسفينة من المملكة الفرنكية إلى الفرماء على دلتا النيل، ومجدداً بالسفينة إلى القلزم قرب مدينة السويس الحالية، ثم عن طريق الجمار؛ مرفأ مكة باتجاه السند والهند والصين.
- بالسفينة من المملكة الفرنكية إلى أنطاكية، ثم براً حتى الفرات، وبمحاذاة هذا النهر وصولاً إلى بغداد، ثم على طول الدجلة حتى البصرة، ومن ذلك المكان بالسفينة إلى عمان والهند والصين.
- بالسفينة من الأندلس أو فرنسا إلى المغرب، وعبر طريق طنجة وشمال أفريقيا إلى القاهرة؛ ومن هناك براً عبر الرملة ودمشق والكوفة وبغداد والبصرة؛ مروراً ببلاد فارس وكرمان والسند والهند وصولاً إلى الصين.

- انطلاقاً من بيزنطية برأ عبر الدول السلافية، عن طريق خانات الخزر؛
بالسفينة عبر بحر قزوين؛ ثم إلى بلخ وما وراء النهر، قبل بلوغ أراضي
تغزر في الصين.

حواشي الملحق و

(1) ابن خرداذبة 1889، ص 114، 153-154.

الملحق ز

ملخص بأهمّ المعارك البحرية الإسلامية المبكرة: 25هـ/645م - 291هـ/904م

النشاط البحري العربي

في البحر الأبيض المتوسط خلال القرون الوسطى،

من القرن الأول الهجري/السابع الميلادي حتى الثالث

الهجري/التاسع الميلادي، كما يظهر في المراجع القروسطية

فترة السبعين عاماً: 25هـ/645م - 97هـ/715م

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|-----------|---|--|
| 25هـ/645م | فشل الأسطول البيزنطي بالسيطرة على الإسكندرية مجدداً | مذكورة عند بيرين |
| 28هـ/648م | أول هجوم بحري إسلامي على قبرص | الطبري 1879-1901، المجلد الأول، ص 2218-2226؛ البلاذري 1866، ص 152-154؛ ابن الأثير 1851-1856، المجلد 3، ص 73-75؛ السيوطي 1887، ص 60؛ ابن تغري بردي 1929-1972، المجلد 1، ص 84-85؛ المقرئزي 1853، |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|-----------|--|--|
| | | المجلد 2، ص 190؛ Theophanes 1858, vol. 1, pp. 343ff |
| 29هـ/649م | هجوم المسلمين على جزيرة أرواد | Agapius of Manbij 1901, vol. 8, p. 480; Dionysius 1895, p. 7; Micheal the Syrian 1868, p. 268; Constantine VII Porphyrogenitos 1840, ch. 20; Theophanes, vol. 1, p. 82, n. 2 |
| 31هـ/651م | أول هجوم بحري إسلامي على قبرص | مذكورة عند بيرين؛ مذكورة عند M. Amari 1933, vol. 1, p. 94; J. Bury 1899, vol. 2, p. 297; A. Vasiliev 1935, vol. 1, pp. 62-63; L. Caetani 1912, vol. 1, p. 340 |
| 33هـ/653م | ثاني هجوم بحري إسلامي على قبرص | الطبري، المجلد 1، ص 2909، 2926؛ البلاندي، ص 153؛ ابن الأثير، المجلد 3، ص 73؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 84 Theophanes, vol. 1, p. 345؛ 85- |
| 33هـ/653م | الهجمات البحرية الإسلامية على جزيرتي رودوس وكريت | Michael the Syrian, p. 238; Theophanes, vol. 1, p. 345; Constantine VII Porphyrogenitos, chs. 30-21 |
| 34هـ/654م | معركة ذات الصواري الإسلامية الشهيرة ضد البيزنطيين بعيداً عن الشاطئ المصري مقابل الإسكندرية | الطبري، المجلد 1، ص 2865-2870؛ البلاندي 1936، المجلد 5، ص 50؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 80؛ ابن عبد الحكم 1922، ص 190-191؛ المقرئ، المجلد 1، ص 169؛ الكندي 1912، ص 13؛ Theophanes, vol. 1, pp. 345-346, vol. 2, p. 290; Michael the Syrian, pp. 239-240 |
| 34هـ/654م | أول هجوم بحري إسلامي على شمال أفريقيا | ابن عبد الحكم، ص 192-194 |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|-------------------------|---|---|
| 40هـ/660م | ثاني هجوم بحري إسلامي على شمال أفريقيا | ابن عبد الحكم، ص 192-194 |
| 43هـ/663م | الحملة البحرية الإسلامية الأولى ضد القسطنطينية | الطبري، المجلد 2، ص 27، 67؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 125-126؛ ابن خلدون 1867، المجلد 3، ص 9؛ اليعقوبي 1883، المجلد 2، ص 285؛ Agapius of Manbij, vol. 8, p. 491 |
| 44هـ/664م | الحملة البحرية الإسلامية الأولى على جزيرة قسورة بعيداً عن صقلية | البكري، ص 13؛ ابن خلدون، المجلد 4، ص 201؛ ياقوت 1866-1873، المجلد 4، ص 201 |
| 44هـ/664م | ثاني هجوم بحري إسلامي على صقلية | البلانري، ص 235؛ ابن خلدون، المجلد 1، ص 211؛ البكري، ص 209-211؛ ابن عذاري 1848-1851، المجلد 1، ص 11؛ النويري، ص 425؛ Theophanes, vol. 1, p. 235؛ M. Afari, vol. 1, p. 235؛ pp. 215-222؛ A. Vasiliev, vol. 1, p. 63 |
| 49هـ/669م | الحملة البحرية الإسلامية الثانية على القسطنطينية | الطبري، المجلد 2، ص 86-87، 111؛ ابن الأثير، المجلد 3، ص 383، 392؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 137-138؛ ابن خلدون، المجلد 1، ص 211؛ اليعقوبي، المجلد 2، ص 271، 285؛ الأصفهاني 1868، المجلد 16، ص 33؛ Agapius of Manbij, vol. 8, p. 488؛ Theophanes, vol. 1, pp. 348ff |
| 50هـ/670م | ثالث هجوم بحري إسلامي على شمال أفريقيا | ابن عبد الحكم، ص 192-194؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 139 وما يليها |
| 53هـ/673م- 60هـ/680م | الحصار البحري الإسلامي الأول للقسطنطينية | الطبري، المجلد 2، ص 157، 163؛ البلانري، ص 233-236؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 144؛ ابن الأثير، |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|---------------------|---|--|
| | | المجلد 3، ص 409-410، 413؛ ابن خلدون، المجلد 3، ص 18؛ ابن البطريق 1905-1909، المجلد 7، ص 38؛ Theophanes, vol. 1, pp. 353-354 |
| 53هـ/673م | الفتح الإسلامي لرودوس | الطبري، المجلد 2، ص 157؛ البلاذري، ص 235-236؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 144؛ ابن الأثير، المجلد 3، ص 410 |
| 54هـ/674م-59هـ/679م | الهجوم البحري الإسلامي على كريت (خمسة حوادث) | الطبري، المجلد 2، ص 157، 163، 171، 173، 180، 188، 197؛ ابن خلدون، المجلد 3، ص 318؛ اليعقوبي، المجلد 2، ص 285-286؛ البلاذري، ص 235-236 |
| 78هـ/697م-79هـ/698م | الفتح البحري الإسلامي لقرطاج (تونس) وغيرها من المناطق في شمال أفريقيا | البلاذري، ص 229؛ البكري 1911، ص 31، 37-38؛ ابن عذاري، المجلد 1، ص 17 وما يليها؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 200-201؛ اليعقوبي، المجلد 2، ص 331 وما يليها؛ الكندي، ص 52-53؛ ابن عبد الحكم، ص 200-203 |
| 80هـ/699م | سيطرة المسلمين على جزيرة قسورة | البكري، ص 13؛ مذكورة عند M. Amari, vol. 1, pp. 290-291; A. Vasiliev, vol. 1, p. 63 |
| 80هـ/699م | ثالث هجوم بحري إسلامي على صقلية | ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 200 |
| 84هـ/703م | أول هجوم بحري إسلامي بسردينيا | ابن عبد الحكم، ص 209-210؛ ابن قتيبة 1904، المجلد 2، ص 110-111؛ مذكورة عند M. Amari, vol.1, pp. 292ff |
| 85هـ/704م | ثالث هجوم بحري إسلامي على صقلية | ابن قتيبة، ص 164؛ ابن أبي نينار، ص 626؛ ابن شبات، ص 211؛ مذكورة عند J. Bury, vol. 2, p. 26 |
| 86هـ/705م | رابع هجوم بحري إسلامي على صقلية | ابن عذاري، المجلد 1، ص 27؛ ابن قتيبة، المجلد 2، ص 111؛ مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 295 |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسة التي ذكرت فيها: |
|-----------|--------------------------------------|---|
| 89هـ/708م | ثالث هجوم بحري إسلامي على سردينيا | ابن قتيبة، المجلد 2، ص 112 |
| 92هـ/710م | ثالث هجوم بحري إسلامي على سردينيا | ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 225؛ ابن عبد الحكم، ص 209؛ مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 295 |
| 96هـ/714م | الحملة الإسلامية على كورسيكا | مذكورة عند بيرين |
| المجموع | | 26 |

العام 97هـ/715م: نقطة التحول البيرونية للتجارة

النشاط البحري القروسطي في البحر الأبيض المتوسط،

من القرن الأول الهجري/السابع الميلادي

حتى الثالث الهجري/التاسع الميلادي،

كما ينعكس في مصادر القرون الوسطى

فترة السبعين عاماً بين 97هـ/715م و169هـ/785م

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|---------------------------|---|---|
| 99هـ/717م- 100هـ/718م | الحصار الإسلامي الثاني للقسطنطينية من قبل الأسطول الإسلامي | المجلد الأول، ص 235؛ ابن عبد الحكم، ص 119؛ Theophanes, vol. 1, pp. 384ff, 397ff |
| 102هـ/720م | الحملة الإسلامية الخامسة على صقلية | ابن عذاري، ص 354؛ النويري، ص 426؛ مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 296 |
| 102هـ/720م | سيطرة المسلمين على ناربون | مذكورة عند بيرين |
| 108هـ/726م | الحملة الإسلامية الرابعة على قبرص | الطبري، المجلد 2، ص 1487؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 261؛ Theophanes, p. 404 |
| 109هـ/727م- 116هـ/734م | الهجوم البحري المسلم على صقلية (خمسة حوادث) | اليعقوبي، المجلد 2، ص 382؛ ابن تغري بردي، المجلد 1، ص 245، 266، 275؛ ابن عبد الحكم، المجلد 1، ص 215-218؛ ابن الأثير، ص 217- 218؛ النويري، ص 217-218؛ المقريزي، ص 661-662 |
| 114هـ/732م | الحملة الإسلامية | المقريزي، ص 662؛ مذكورة عند |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|------------|---|--|
| | الرابعة على سردينيا | M. Amari, vol. 1, p. 298 |
| 117هـ/735م | الحملة الإسلامية الخامسة على سردينيا | مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 299 |
| 117هـ/735م | سيطرة المسلمين على مدينة أرل | مذكورة عند بيرين |
| 119هـ/937م | الحملة الإسلامية للسادسة على سردينيا | ابن تغري بردي، مذكورة عند M. Amari, 1933, vol.1, p. 299 |
| 119هـ/737م | سيطرة المسلمين على أفينيون | مذكورة عند بيرين |
| 121هـ/739م | فتح المسلمين لبروفانس | مذكورة عند بيرين |
| 122هـ/740م | الحملة الإسلامية الثالثة على صقلية | A. Vasiliev, vol. 1, p. 64 |
| 125هـ/743م | الحملة الإسلامية الخامسة على قبرص | الطبري، المجلد 2، ص 1769؛ البلاذري، ص 154؛ Theophanes, p. 417 |
| 129هـ/747م | الحملة الإسلامية للسادسة على قبرص | Theophanes, p. 424؛ مذكورة كذلك L. Caetsni, pp. 744-745 عند |
| 135هـ/752م | الحملة الإسلامية السابعة على صقلية وسردينيا | ابن الأثير، ص 217، 220؛ ابن عذاري، المجلد 1، ص 49؛ المرجع عينه، ص 354؛ النويري، ص 426؛ مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 301؛ A. Vasiliev, vol. 1, pp. 63-64؛ J. Bury, p. 295 |
| 151هـ/768م | الهجوم الإسلامي على مرفأ مرسيليا | مذكورة عند بيرين |
| 157هـ/773م | الهجوم الإسلامي السابع على قبرص | البلاذري، ص 155 |
| المجموع | | 17 |

النشاط البحري القروسطي في البحر الأبيض المتوسط،

من القرن الأول الهجري/السابع الميلادي

حتى الثالث الهجري/التاسع الميلادي،

كما ينعكس في مصادر القرون الوسطى

فترة الـ 119 عاماً اللاحقة: 169هـ/785م - 291هـ/904م

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|----------------------------|-------------------------------------|--|
| 172هـ/788م | الهجوم الإسلامي على الشاطئ الإيطالي | مذكورة عند بيرين |
| 174هـ/790م | الحملة الإسلامية الثامنة على قبرص | Theophanes, p. 465 |
| 177هـ/793م | الهجوم الإسلامي على سيبيمانيا | مذكورة عند بيرين |
| 183هـ/799م | إغارة المسلمين على أكيثان Aquitaine | مذكورة عند بيرين |
| 190هـ/806م - 191هـ/807م | الحملة الإسلامية التاسعة على قبرص | الطبري، المجلد 3، ص 711-709؛ البلاذري، ص 154 |
| 197هـ/813م | إغارة المسلمين على نيس | مذكورة عند بيرين |
| 212هـ/827م | فتح المسلمين لكريت | ابن الأثير، المجلد 6، ص 235؛ ابن خلدون، ص 466؛ النويري، ص 427؛ مذكورة عند A. Vasiliev, vol. 1, pp. 59, 67 |
| 214هـ/829م | هجوم مسلمي كريت على الجزر المحيطة | مذكورة عند A. Vasiliev, vol. 1, pp. 57-61; J. Bury, p. 290 |
| 223هـ/838م | إغارة المسلمين على مرسيليا | مذكورة عند بيرين |

| العام: | المعركة: | المراجع الرئيسية التي ذكرت فيها: |
|---------------------|---|---|
| 256هـ/870م | ال هجوم الإسلامي على ساليرو | مذكورة عند M. Amari, vol. 1, p. 321 |
| 227هـ/842م | الحملة البحرية الإسلامية الثالثة على القسطنطينية | البحري 1882، ص 257-257؛ <i>Continuer of Georges Monachus</i> , cited in J. Bury, p. 274 |
| 232هـ/847م | ال هجوم البحري الإسلامي على الشاطي الغربي الإيطالي، بعيداً عن روما | Le Liber Pontificalis 1955, vol. 2, pp. 99, 117-119; cited in M. Amari, vol. 1, p. 364 |
| 233هـ/848م | سيطرة الأسطول الإسلامي على مرسيليا | مذكورة عند بيرين |
| 246هـ/860م | مهاجمة الأسطول الإسلامي مجدداً لبروفانس | مذكورة عند بيرين |
| 248هـ/862م | هجوم مسلمي كريت على آسيا الصغرى | مذكورة عند J. Bury, p. 293 |
| 252هـ/866م | هجوم مسلمي كريت على جزيرة نيو Neoi | مذكورة عند A. Vasiliev, vol. 1, p. 260; J. Bury, p. 294 |
| 291هـ/904م | الحصار البحري الإسلامي الثالث للقسطنطينية | الطبري، المجلد 3، ص 2250 وما يليها؛ ابن الأثير، المجلد 7، ص 368-369؛ ابن خلدون، المجلد 3، ص 357؛ الكندي، ص 245؛ Georges Monachus, pp. 854-866 |
| 291هـ/904م | الحملة الإسلامية على سالونيك الإغريقية | الطبري، المجلد 3، ص 2250؛ ابن الأثير، المجلد 7، ص 368-369؛ ابن خلدون، المجلد 3، ص 357؛ عريب بن سعد 1885، ص 6 |
| المجموع | | 18 |
| المجموع الإجمالي | | 61 |

- مجموع المعارك البحرية الإسلامية خلال فترة 259 عاماً حسبما حلّ بيرين: 61
- المعدل السنوي للمعارك: 1 : 4.2 = معركة واحدة كل 4.2 عاماً

الملحق ج

مستلزمات التجارة وتحول أوروبا

كما أظهر التحليل في الفصول السابقة، لم تكن أوروبا الغربية وأراضيها مجهولة بالنسبة إلى المسلمين خلال القرون الوسطى. وكما ثبت أيضاً، أن من الخطأ الادعاء بأن مسلمي القرون الوسطى المبكرة تأمروا بنشاط لإعاقة التجارة في أوروبا المسيحية، كذلك من الخطأ التأكيد بأن التجارة بين الشرق والغرب توقفت في تلك الفترة.

فقد استمر التبادل الماركنتيلي بمختلف أنواع البضائع بنشاط، على الرغم من أن الخليط الإثني لطبقات التجار المحترفين الذي ساهم فيه ربما شهد تغييراً. ولإدراك طبيعة هذه التجارة متعددة الأطراف بين دار الإسلام ومناطق أوروبا الغربية والامتداد الكامل لها، من المفيد دراسة الأدلة المتبقية حول تركيبه وحجمه، بالإضافة إلى طبيعة هؤلاء الوسطاء الذين تمّ التبادل من خلالها.

إن عوامل الموارد الاستراتيجية التي شكّلت ديناميكية السياسة الإسلامية الاقتصادية ضرورية لفهم اتجاه التجارة المسلمة خلال القرون الوسطى المبكرة وتدققها. فعلى الرغم من أن الدولة الإسلامية غطّت مساحة واسعة من الأراضي التي كانت غنية بمجموعة متنوعة من المواد الأولية، فإن صلاحها السياسي والاقتصادي توقّف بشكل غير ثابت على توفّر عدة موارد أساسية: من أهمها الرقيق للعمل، الخشب لبناء السفن، والفولاذ لصناعة الأسلحة. في

بعض النواحي، كانت أوروبا الغربية والوسطى مؤهلتين لإشباع العديد من هذه الحاجات التجارية الرئيسية⁽¹⁾.

كان العالم القروسطي الإسلامي، إلى درجة كبيرة، حضارة تحكمها العبودية الإلزامية. تألفت يدها العاملة - وحتى أحياناً، أجزاء مهمة من جيشها، في غالبته - من الرقيق.

إلا أنه لم يكن هناك، من الناحية العقائدية، رقيق محليون داخل دار الإسلام، فبعد الفتوحات الإسلامية الأولى، باتت الدولة الإسلامية تتألف من المسلمين وأهل الذمة، وهما طبقتان من المواطنين لا يمكن جعلهما رقيقاً من الناحية القانونية. بالتالي، كان استيراد الرقيق من الخارج أمراً حيوياً وأساسياً لتأمين اليد العاملة الضرورية لسير الصناعة الإسلامية بنجاح⁽²⁾.

وكان هناك ثلاث مناطق رئيسة يتم الحصول على الرقيق منها: بلاد الصقالبة في أوروبا الوسطى؛ بلاد الأتراك في آسيا الوسطى؛ وبلاد السود في شرق ووسط أفريقيا.

توضح المصادر أنه خلال القرون الوسطى المبكرة، كان الصقالبة من شمال غرب أوروبا ووسطها مطلوبين بكثرة في الشرق المسلم، والاتجار بهم كان يتم مباشرةً بيد التجار الغربيين، فكما يؤكد موريس لومبار⁽³⁾:

كانت تجارة الرقيق مع الغرب بيد التجار الإفرنج لا سيما اليهود من الدانوب العلوي والرين، وكذلك التجار من موز أو سون - دهليز رون، ومن بوهيميا، حيث كانت براغ مركز إخصاء ضخم، نُقل العبيد إلى روغينسبورغ. في الجهة الأخرى، كانوا يُرسلون من هذه الأسواق الجرمانية على نُهرى ألب وسال إلى فردون، وهي مركز ضخم للاتجار بالرقيق والإخصاء، ثم عبر السون والرون إلى ليون.

وجود اليهود الراذنيين في ليون يؤثقه ابن خرداذبة في كتاباته عام 847م، ومن خلال كتيبات أسقف ليون، أغوبارد، الذي توفي عام 840م. من ليون، تحرك الرقيق إلى الأمام باتجاه أرل وناربون حيث كانوا يؤخذون إلى إسبانيا ويُصدّرون بواسطة السفن إلى مصر وسوريا مباشرةً.

في الجنوب، كانت البندقية محور تجارة الرقيق. فالرقيق الصقالبة من الدانوب العلوي ومن رينلاند عبر معابر ألبين، بالإضافة إلى هؤلاء الذين أُسروا في مكان أقرب، في الألب الشرقية أو إستريا أو دلماسيا كانوا كلهم يجمعون في البندقية.

من هناك، كانوا يُصدّرون من قبل البحارة البندقيين إلى مرافئ المشرق المتوسطي وشكّلوا تجارة مربحة للغاية التي زادت من العائدات التي كانت تحصل عليها البندقية أصلاً من تهريب الأخشاب والأسلحة. كانت تجارة ضخمة حققت أرباحاً خيالية.

كانت احتياطات الغابات كذلك قليلة جداً في العالم الإسلامي، إذ إنها كانت محدودة بشكل أساسي ببقع متفرقة من الغابات في منطقة ضيقة تبدأ من الشواطئ الجنوبية لبحر قزوين وتمتدّ جنوباً نحو المناطق الجبلية في المشرق. كان هناك أيضاً عدد قليل من الغابات المعزولة في صقلية والمغرب والأندلس.

لكن أقرب المراكز الكثيفة بالأخشاب الضرورية للحفاظ على الأساطيل المسلمة الحربية والتجارية، كانت تقع على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، في جبال أوروبا الغربية، كما في بعض المناطق الأخرى، مثل البلقان داخل الإمبراطورية البيزنطية.

كان الخشب ومشتقاته أساسيين جداً لاقتصاد دار الإسلام لأسباب عديدة. فبالإضافة إلى دور الأخشاب في بناء الأسطول البحري الإسلامي، كذلك كانت تستخدم لصقل (تكرير) المعادن الثمينة، وبناء المنشآت وصناعة الأثاث، بالإضافة إلى اعتبارها وقوداً في العمليات الصناعية المختلفة التي تشتمل على إنتاج المعادن والزجاج والسكر وغيرها من السلع الأساسية⁽⁴⁾.

لإشباع الطلب على مثل هذا المورد الذي لا يمكن الحصول عليه بسهولة محلياً، كان المسلمون مجبرين على التعاطي بصور مختلفة مع تجارة الأخشاب. كان يمكن الحصول على قطع الشجر الكبيرة من المشرق وآسيا الوسطى، على سبيل المثال، ومن ثم تنقل في السفن عبر نهر دجلة إلى بغداد. لكن مصدراً مهماً آخر للأخشاب كان أوروبا المسيحية التي بعثت الأخشاب من أبنيس

وألب وإستريا ودامالسي بواسطة تجار البندقية وأمالفي، إلى ساحل الخشب
المركزي في بغداد⁽⁵⁾.

علاوة على ذلك، عانى العالم الإسلامي من نقص نسبي في بعض الموارد
المعدنية الأساسية. كان يتمّ إحضار معدن رئيس وهو الحديد من مصادر
خارجية لتحويله إلى أسلحة. كانت كميات متفرقة من الحديد متوفرة داخلياً،
فقط في شبه الجزيرة العربية ولبنان وشمال أفريقيا والمناطق المسلمة في إسبانيا.
من جهة أخرى، كانت أوروبا الغربية، غنية بالحديد الخام، لا سيما في شمال
شرق مناطق الألب - أي في تيول وستيريا - التي كانت، في ذلك العصر،
مراكز ناشطة في صناعة الأسلحة.

بالتالي، بات السيف الإفرنجي والترس الجنوي "معروفين في الشرق
العربي، ولقد كانا يستوردان من إسبانيا والمناطق السلافية من قبل التجار
اليهود الراذانيين، ومن حوض المتوسط عبر التجار الإيطاليين⁽⁶⁾.

نظرياً، اشتركت دار الإسلام وأوروبا المسيحية بمجموعة من المصالح
التجارية والاقتصادية. فكل واحدة من السلع الثلاث الاستراتيجية الرئيسة التي
طلبها المسلمون عبر التجارة الخارجية لتقوية دولتهم وحمايتها - الرقيق
والخشب والمعادن الرئيسة - كانت متوفرة لدى الأوروبيين بكميات وافرة.
يلاحظ ر. س. لوبيز متناولاً هذه النقطة تحديداً⁽⁷⁾:

لا بدّ أن تصدير بعض المواد الخام مثل الخشب والحديد والنحاس والقصدير
والقار كان متكرر الحدوث أكثر بكثير مما ورد في المصادر. فمثل هذه
التجارة لا تتمتع باهتمام البشر مثلما يهتمون بتجارة الرقيق. إلا أنها كانت
تتمتع بالأهمية نفسها عند البيزنطيين الذين لم يكن لديهم قصدير وكانت
لديهم كمية قليلة من الحديد، وعند المسلمين الذين لم يكونوا يملكون أيّاً من
هذه السلع.

من دون مواد بناء السفن التي حصلوا عليها من البندقيين وغيرهم من التجار
الأوروبيين، كان من الصعب على الأغلبة والفاطميين الاحتفاظ بأساطيلهما
الضخمة التي أعطتهما، أحياناً، القدرة على التحكم بالبحر؛ كما أن استيراد

السيوف الإسكندنافية والهندية قد عوّض ندرة معدن الحديد في العالم الإسلامي إذا لم يستخدم صانعو السلاح المسلمون الحديد الذي حصلوا عليه من أوروبا الكاثوليكية.

لكن الاتجار بالحديد والخشب والعبيد هو الذي أعطى البندقيين الرأسمال الذي كانوا يحتاجونه لبناء سفن أكبر وأفضل، والتي تصارعوا بواسطتها مع المسلمين على سيادة البحر. وهكذا كانت التجارة مع العدو - البارحة واليوم - سلاحاً ذا حدين.

بالتالي، حصل تبادل نادر بين مصالح العرض والطلب التجارية التي تواجدت بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، بالإضافة إلى تجارة حيوية للغاية وثنائية متواصلة يبدو أنها تطوّرت نتيجة لذلك، كما يوضح القسم الثالث من الفصل الخامس (3.5).

حواشي الملحق و

- (1) هذه المنتجات - أكثر بكثير من سلع الرفاهية الشرقية - كانت أهم عناصر هذا التدفق التجاري في تلك الفترة. كما أنها كانت الأكثر ربحاً، نظراً لأن أكبر المكاسب كانت على الأرجح تحقق هناك - إذ إنها تمثل الحجم الأكبر من التجارة - لأن البضائع الأغلى ثمناً كانت أيضاً الأكثر ندرة.
- (2) حول هذه النقطة، راجع:
- C. Cahen 1977e, p. 343; B. Lewis 1982, p. 188.
- M. Lombard 1975, p. 198; (3)
- M. Lombard 1975, p. 174. (4)
- M. Lombard 1975, p. 175; R.S. Lopez 1987, vol. 2, p. 262. (5)
- راجع ابن خرداذبة 1889، ص. 153 وما يليها؛ (6)
- R.S. Lopez 1986, pp. 146, 315; H. Trevor-Roper 1965, pp. 90-92. (7)

الملحق ط

أفكار حول اشتقاق "المنكوس" واستخدامه

يبقى مصدر مصطلح العملة القروسطي المنكوس واشتقاقه واستخدامه، مثيراً للجدل وغامضاً نوعاً ما. فالمؤرخ الاقتصادي الذي عاش في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، المقريري، يشير عدّة مرات إلى ضرب النقود المعدنية مستخدماً الفعل نقش؛ فعلى سبيل المثال، يقول⁽¹⁾:

ونُقش على أحد الوجهين: "محمد رسول الله"؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية.

ويؤكد البلاذري، مستشهداً بالواقدي، أن الخليفة عبد الملك بن مروان كان أوّل حاكم مسلم يسلك "الدنانير المنقوشة"⁽²⁾.

من المفيد الإشارة إلى أن المصطلحات اللاتينية منكوس mancus/منكوسي mancussi/منكوسو mancoso/منكولو mancolo بدأت بالظهور في التاريخ الأوروبي القروسطي في أواسط القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي واستمرت بعد ذلك لعدة سنوات. فعلى سبيل المثال، عام 170هـ/786م، كانت غرامة عدم الدفع التي وضعها رئيس دير رهبان فرفا في اتفاق قرض مع مواطن خاص محددة بالمنكوسو. وعام 183هـ/799م، استأجر مواطن من ميلانو عقاراً من الدير نفسه مقابل دفعة سنوية بالمنكوسو⁽³⁾.

في الواقع، حدّد مرسوم أصدره شارلمان، وأعاد تأكيده ابنه وخلفه، لويس التقّي، في 11 ربيع الثاني 200هـ/19 تشرين الثاني 815م، أنه بعيد

المهرجان السنوي لسانت زيرنو أف فيرونا St. Zerno of Verona على الدير أن يدفع مكافأة شرف إلى أسقف فيرونا بالمنكولو⁽⁴⁾.

بالتالي، يبدو أن هذه النقود المعدنية الإسلامية المشتقة قد تم قبولها كعملة رسمية؛ بل وأقرها أعضاء الكنيسة أيضاً. في الواقع، يؤكد المطران الأنجلوسكسوني ألفريك Aelfric أن قيمتها كانت محددة بثلاثين بنساً، وهو معدل أثبتته القوانين التي أصدرها الملك هنري الأول (توفي عام 1135م)⁽⁵⁾.

لكن ينبغي الإشارة إلى أنه بينما تبنى مؤرخون شهيرون على غرار رينهارت دوزي Reinhardt Dozy وأدريان دو لونبيرير Adrian de Longperier الاشتقاق المفترض للمنكوس اللاتيني/الإيطالي من صيغة المفعول العربية منقوش، يميل مستشرقون حديثون آخرون إلى التشكيك بهذه العلاقة⁽⁶⁾.

حواشي الملحق ط

(1) المقريري 1967، ص 9، 15.

(2) البلاذري 1978، ص 453.

(3) *Regesto di Farfa* 1879, vol. 2, pp. 119, 136.

باللاتينية:

"... vobis vel vestries successoribus auri solidos moncosos centum".

"In auro aut in argento vel pannos valentes mancosos decem".

(4) F. Ughelli 1730, vol. 5, cols. 705-706; vol. 5, cols. 1097-1100.

(من أجل معلومات إضافية حول تقبّل السوق في تلك الفترة للمنكوس، راجع:

L. M. Hartmann 1908, pp. 28-32; idem. 1889, pp. 61-62, 91, 156-157; J. F. Bohmer and E. Muhlbacher 1908, no. 597; M. de Villard 1919, pp. 22-38; idem. 1920, pp. 169-232; idem. 1921, pp. 191-218, passim, and pp. 80-81, and p. 94 in particular; A. Blanchet 1942, pp. 36-38; P. Grierson 1979a, pp. 1070-1071).

باللاتينية:

"aut mancolos viginti aut quinquaginta solidos argenti".

(5) راجع:

Aelfric. "Legislation of Henry I", vol. 35, no. 1, passim; *The Ancient Laws and Institutions of England*, vol. 1, p. 358.

(6) R. Dozy 1881, vol. 2, p. 712; A. de Longperier 1844, pp. 291-293.

(من أجل تعليق آخر حول المنكوس، راجع:

C. Cahen 1971, pp. 310-311; J. Akerman 1843, pp. 122-124; C. A. Homboe 1859, pp. 149-150; P. Grierson 1979a, passim; F. Himly 1955, pp. 49-51; J. Duplessy 1956, pp. 102-103; P. Beltran 1958, pp. 83-88; M. Bloch 1933, pp. 13 ff.; M. de Villard 1919, pp. 95-102; A. Lewis 1978, pp. 219, 234; G. Duby 1974, p. 143; *Cambridge Illustrated History of the Middle East* 1989, pp. 513-519).

الملحق بي

تأثير التأويل الإسلامي على الفكر المسيحي البروتستانتي الإصلاحي المبكر

على الرغم من أن أوائل المصلحين البروتستانتين لم يكونوا على الأرجح مطلعين بالكامل على معظم المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، إلا أن الزخم التجاري الذي ولّده، ترك آثاراً جلية على أعمال الرواد الدينيين في السوق الحرة على غرار مارتن لوثر وجون كالفن وغيرهما ممن أكدوا بأن السعي وراء الربح الشخصي كان بالفعل ينسجم تماماً مع عملية الخلاص، إذ سرعان ما كان للمساهمات الفكرية المسلمة القروسطية في العقيدة الاقتصادية نظير في الغرب المسيحي الإصلاحي.

إن التشابهات بينهما جلية للغاية. فمع أن كلتا العقيدتين صارمتان وقاسيتان في سلطتهما وقيودهما الاجتماعية، كما تشتركان في تركيزهما على علاقة الدين بمسألة الربا، إلا أنهما مع ذلك تتبعان سياسة عدم التدخل في المجال الاقتصادي، لا سيما في مقاربتهما الفردية لدور دافع الربح في السعي وراء جمع الفائض في الرأسمال القابل للاستثمار بهدف تعزيز الكسب الشخصي عبر التجارة.

في الواقع، كما أُشير في الفصل 1.3 ب، يظهر اعتراف الإسلام بدافع الربح كقوة دافعة وراء المشاريع الفردية بشكل واضح في الأحاديث الإسلامية المبكرة. ومن بين هذه الأحاديث، حديث للرسول يفيد بما معناه⁽¹⁾

إذا أحرزت ربحاً مما هو مُباح، فهو مثل الجهاد؛ وإذا استخدمته لعائلتك، فهو مثل الصدقة.

لكن القرآن الكريم يوضح أن الثروات كلها لا توزع دائماً بشكل عادل؛ فالبعض يستمتع بثروة أكبر من غيره. إنما بصرف النظر عن وضع المرء الاقتصادي، يرغب كل فرد بأن يستخدم ملكيته الخاصة والفائض في رأسماله في الاستثمار الإنتاجي الأمثل. فكما ورد في القرآن الكريم:

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء، آية 32).

بالتالي، استناداً إلى هذه التعاليم القائمة بقوة على الفضائل المحررة للتجارة، يجعل الله "ميثاقه الرأسمالي" مع عباده قائلاً:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾ (سورة فاطر، آية 29).

بالتالي، كان حافز السعي وراء الربح الخاص بلا شك قوة دافعة جبّارة في ساحات الأسواق المسلمة المبكرة. في الواقع، يفرض القرآن الكريم على المسلمين أن ينشدوا الربح عبر وسيلة رزق شريفة:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (سورة الجمعة، آية 10)؛

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (سورة النجم، آية 39)؛

﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء، آية 32).

بالإضافة إلى ذلك، أيد الأدب الإسلامي التأويلي خلال القرون الوسطى هذه التعاليم، مع تشجيعها الضمني للربح الشخصي عبر المشاريع الإنتاجية الخاصة. فعلى سبيل المثال، تؤكد الأعمال الإبداعية لعلماء مسلمين أوائل، لا سيما كتاب الاقتصاد في رزق المستطاب لمحمد بن حسن الشيباني (توفي

سنة 188هـ/804م)؛ وفي مدح التجار وذمّ عمل السلطان للجاحظ (توفي سنة 255هـ/869م) أن المداخيل المكتسبة عبر المشاريع الخاصة كانت تعتبر في الفترة عينها مفضّلة في نظر الله على المداخيل المكتسبة في مشاريع القطاع العام. في الواقع، لا يترك الشيباني أي مجال للشك في مقدمة بحثه العمق بأن⁽²⁾:

طلب الكسب فريضة على كل مسلم.

وقد ذكرت الأحاديث النبوية الشريفة ما سبق وحضت عليه الأفراد للخوض في مشاريع أكثر إنتاجية. من بين هذه الأحاديث⁽³⁾ ما يقول ما معناه:

السعي وراء الربح الشرعي هو واجب كل مسلم؛

حين تنهي صلاة الصبح، لا ترتح حتى تكسب رزقك؛

أفضل الأعمال هو الربح الشرعي؛

السعي وراء الربح الشرعي هو جهاد؛

تتألف السعادة من عشرة أجزاء: تسعة منها تكمن في السعي عن مورد رزق؛ وأفضل ربح هو الناتج عن التجارة الشريفة وعن عمل الإنسان بيديه.

وقد شدّدت الأحاديث على فضائل أن يكسب المرء رزقه لا سيما عبر التجارة وذلك بما معناه⁽⁴⁾:

التجار هم رسل هذا العالم كما أنهم عباد الله الموثقون على الأرض؛

سيجلس التاجر الجدير بالثقة في ظلّ عرش الله يوم الحساب؛

سيقف التاجر الصادق والأمين مع الشهداء يوم الحساب؛

ثمّة عشرون نوعاً من موارد الرزق، تسعة عشر منها للتاجر وواحد للحرّفي.

بالشكل عينه، يؤكّد العالم القانوني الشهير الذي عاش في القرن الخامس

المهجري/الحادي عشر الميلادي، أبو الفضل الدمشقي، في الإشارة إلى محاسن التجارة⁽⁵⁾:

التجارة إذا ميّزت من جميع المعايير كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا.

بالتالي، تثبت المصادر بأن البحث عن الربح عبر التجارة كان في طليعة الطموحات الاقتصادية للمسلمين الأتقياء. من أجل هذه الأهداف على وجه الخصوص، يتابع الدمشقي في وصفه للآليات المباحة في السعي وراء الربح عبر التجارة قائلاً⁽⁶⁾:

حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء. أولها أن لا ينفق أكثر مما يكتسب، فإنه متى فعل ذلك لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه شيء البتة... والثاني أن لا يكون ما ينفق مساوياً لما يكسب بل يكون دونه ليبقى... الثالث مما يحتاج إليه في حفظ المال أن يحذر الرجل أن يمدّ يده إلى ما يعجز عنه وعن القيام به؛ ومن تعاطى ما تحوزه طاقته كان خليفاً أن لا يفوته الربح فضلاً عن أن يذهب رأسماله... والرابع مما يحتاج إليه في حفظ المال أن لا يشغل الرجل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه عنه، وإنما يكون ذلك مما يقلّ طلبه لاستغناء عوام الناس عنه... والخامس مما يحتاج إليه في حفظ المال أن يكون الرجل سريعاً، إلى بيع تجارته بطيئاً عن بيع عقاره وإن قلّ في ذلك ربحه وكثر ربحه في هذا.

وقد بلغت مثل هذه المحاولات المبكرة في تأويل السوق الحرّة ذروتها في الأبحاث البارزة للمؤرّخ الاقتصادي ابن خلدون خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين؛ إذ عرّف مظاهر دافع الربح الإسلامي بدقة خلال القرون الوسطى بمفاهيم يمكن وصفها فقط كسياسة عدم التدخل في مبدئها⁽⁷⁾:

اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيّاً كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر النامي يُسمّى ربحاً. فالمُحاول لذلك الربح إما أن يخترن السلعة ويتجنّب بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه، فيعظم ربحه. ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطالب الكشف عن حقيقة التجارة: أنا أعلمها لك في كلمتين: "اشتر الرخيص وبع الغالي، وقد حصلت التجارة".

ولم يقدم أبو الرأسمالية الغربية، آدم سميث، وصفاً دقيقاً أو جيداً للدافع المالي البشري الأساسي.

إلا أن بعض هؤلاء العلماء المسلمين الأوائل الذين كتبوا قبل نصف قرن وأكثر من سميث، لم يتمتعوا بما تمتع به هذا الأخير، ألا وهو الارتكاز على ما سبق من النظريات حول السوق الحرة. عوضاً عن ذلك، كانوا ينطلقون من الملاحظة التجريبية المباشرة القائمة على التحركات العملائية لاقتصادياتهم في تلك الفترة.

بالتناقض مع هذا التفكير الاقتصادي الاستباقي الذي يتناول دور دافع الربح وفائض الرأسمال في التحفيز على التجارة، وعظمت الكنيسة المسيحية المعاصرة أنه:

ليس على المرء أن يقول: "يمكنني بيع سلعي كما أُرغب أو أشاء"، بل "سأبيع سلعي بطريقة صحيحة وملائمة".

في الواقع، اعتبرت الكنيسة المبادئ الرأسمالية التقليدية "مبادئ خاطئة للتجارة"؛ وهي مبادئ تعتبر أنه⁽⁸⁾:

1. يمكن للمرء أن يشتري بالرخيص ويبيع بأعلى سعر.
2. إذا فقد رجل في كارثة بحرية بعض بضائعه؛ يمكنه رفع سعر ما تبقى.
- واستبدلتها بقواعدها الخاصة بالتجارة والتي تنص على أنه⁽⁹⁾:

1. على المرء ألا يبيع بسعر يفوق السعر الحالي.
2. حين يخسر المرء في سلعة بسبب قلة مهارته، تقع مسؤولية الخسارة على عاتقه وحده، وبالتالي لا ينبغي أن يحملها لأي شخص آخر.
3. حين يخسر المرء في كارثة بحرية، فهذه خسارة ألحقها الله تعالى به؛ ولا يمكن أن يتملص منها عبر إلقاء اللوم على أي شخص آخر.

نتيجة لذلك، فيما كانت الكنيسة تجتهد في تعليم أنه "من الأسهل لحمل أن يمرّ عبر ثقب الإبرة من أن يدخل رجل ثري الجنة"، و"لا يمكنك أن تخدم الله وتكون جشعاً في آن واحد"، كانت القوافل المسلمة تحمل البضائع إلى

أقاصي آسيا، والمراكب المحملة بالبضائع تنطلق من اليابان قاصدةً أبعد مناطق أفريقيا.

في الواقع، فيما كانت الكنيسة تدعو إلى اتباع نصيحة سانت بول الشهيرة لتميموثي:

بما أنه لدينا الطعام والثياب، علينا أن نكتفي.
فحبّ المال هو مصدر كل الشر.

كان القانونيون المسلمون يصيغون حلولاً جديدة للتحايل على حظر ديانتهم للربا.

بالتالي، ليس من الغريب أن العالم الإسلامي بات القوة الاقتصادية العظمى خلال القرون الوسطى؛ إذ ترأس سوقاً مشتركة واسعة جديدة امتدت من الصين في الشرق إلى المغرب في الغرب، فيما غرقت أوروبا المسيحية في مستنقع عصر الظلام العميق⁽¹⁰⁾.

إن الميل نحو الأعمال الحرّة الموجودة في صلب الإسلام دفعت أتباع هذه الديانة إلى إنشاء القوة العظمى التجارية الأولى خلال القرون الوسطى، وهي قوة غطّت مساحة تمتدّ من غرب أفريقيا عبر المشرق وبلاد ما بين النهرين وصولاً إلى جنوب بحر الصين في سلام إسلامي ذات حجم لم يسبق له مثيل.

بالتالي، هذا الامتداد الواسع للدولة الإسلامية، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتوفرة بغزارة في مقاطعاتها المفتوحة، أمّنا لها سيولة ضخمة من الرأسمال. وبعد فترة قصيرة، جمع مالكو الأراضي العرب (المسلمون) الأغنياء ثروات هائلة بفضل توق مسلمي القرون الوسطى إلى الحصول على الأرباح في سياق تطويرهم لأراضيهم الخاصة.

في الوقت عينه، كانت مساهمتهم الفكرية التي عزّزها وموّلتها الفائض الاقتصادي الذي اشتملت عليه هذه الثروة المتراكمة تساوي في عمقها وتأثيرها أفكار الإغريق والرومان، على الرغم من أنها تقلّ شهرة عنها. في الواقع، كانت مساهمتهم إنجازاً فريداً وبارزاً.

فعلى خلاف أسلافهم، لم تتدفق أعظم إنجازاتهم من تاريخ عريق في العبقريّة النظرية، إذ إن العرب الأوائل في عصور ما قبل الإسلام كانوا شعباً بدوياً متحولاً ليس له إرث موثّق حول مساعي فكرية متجذرة.

فقد نشأت شعوبهم المقيمة تدريجياً بفضل الكلفة الاجتماعية للرأسمال Social overhead capital الذي تمّ تكديسه من خلال السعي الدؤوب وراء الربح الخاص.

في الواقع، أّمن الثراء الناتج عن القطاع الخاص التمويل الذي دعم القاعدة الاقتصادية الخاصة التي مكّنت المسلمين القروسطيين من أن يصبحوا روّاد العلم وأسياد الابتكار التكنولوجي في ذلك العصر. ودفع وقت الفراغ الحضارة الإسلامية إلى ذروتها الثقافية خلال القرون الوسطى المبكرة؛ وهو وقت (أي وقت الفراغ) بات ممكناً بفضل هذا الثراء.

فمنذ البداية تقريباً، أظهر المسلمون القروسطيون اهتماماً بالفنون والعلوم. وقد شجعهم القرآن الكريم على السعي وراء العلم أينما وُجد. فسرعان ما باتت هذه الدعوة الدينية المباشرة المنسوجة داخل الصفة الدولية للمجتمع الإسلامي الذي برز آنذاك، حافزاً أساسياً دفع دولتهم لكي تكتسب معرفة بالحضارات القديمة وتستخدم هذه المعرفة لتطوّر حضارة معاصرة.

في الواقع، حافظ الدارسون المسلمون على غالبية العلوم والفلسفة الإغريقية الرومانية خلال الظلام الفكري المطوّل الذي عانت منه أوروبا القروسطية؛ وهو عصر كان فيه الدارسون في بلاطات الحكّام المسلمين، حسب تعبير مؤرّخ الشرق الأدنى الحديث فيليب حتّي، ينقّبون في العلوم الرومانية والإغريقية والفارسية "بينما يلهو شارلمان ولورداته بفن كتابة أسمائهم"⁽¹¹⁾.

لأنّ هذا الأمر شكّل تحولاً عظيماً - أي نقطة تحول في تطبيق المنهج العقائدي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، وما زال مجهولاً بالنسبة إلى

الدارسين بشكل عام - فهو يستحق دراسة معمّقة. ويكفي هنا القول بأن المسلمين القروسطيين باتوا في تلك الفترة محفّزين أساسيين لولادة أوروبا الغربية المسيحية مجدداً كخليفة لروما عن جدارة، وهي ثقافة تجددت بسرعة في المجال الاقتصادي والثقافي.

فمع اشتعال الشرارات الأولى للنهضة في دول المدن الإيطالية - وهي البندقية وجنوا وبيزا وأمالفي - سرعان ما انتشر وهج المشروع المنتج في أنحاء الحوض الشمالي كلّهُ ثم اتجه صعوداً إلى أوروبا الغربية من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي حتى التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.

علاوة على ذلك، امتدّت التجارة آنذاك على طول الجذور التجارية المتطورة. فظهرت المدن (البلدات) عند أهمّ التقاطعات، وبنيت في داخلها المصانع لإشباع الحاجات الأولية للأسواق البعيدة. وتدفّق العمال أفواجا إلى المراكز المدنية الجديدة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الحديثة التي تقدمها. وظهر كذلك تنوّع واضح في الصناعة؛ فباتت أوروبا الغربية في تلك الفترة، مثل اليونان وروما من قبلها، "مشغل العالم القروسطي المتأخر"⁽¹²⁾.

ولدت هذه النهضة الصناعية، بدورها، فائضاً اقتصادياً خاصاً مزدهراً؛ وهو فائض زاد معه الاستثمار المثمر المنتج للعائدات، ورفع القدرة على الحفاظ على أعداد أكبر من العلماء والدارسين والفنانين الذين ركّزوا على اكتساب المعرفة وعلى النشاطات الفنية. بالتالي، أدّى انتعاش التعلّم وتجدد الميل إلى الفنون بعد حوالى خمسمئة عام على الغوص في مستنقع كسل قرن الظلام إلى تسريع حصول النهضة الفكرية في أوروبا المسيحية منذ أواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي⁽¹³⁾.

اتّخذ هذا التجدد للفكر العميق في أوروبا المنبعثة فكراً عدة أشكال، فيما تجلّى عبر نطاق واسع من المجالات العلمية التي شملت مجموعة واسعة من الفنون والعلوم المعاصرة: أي في فلسفات توما الأكويني وإيرازموس ومكيافيلي وديكارت وجون لوك؛ وفي المناهج العلمية الرائدة لروجير بايكون

Roger Bacon وليوناردو دافينشي؛ وفي علم فلك غاليلي، وعلم الطبيعة عند إسحاق نيوتن؛ وفي قصائد بيتراش Petrarch وتشوسر، وأدب بوكاتشيو Boccacio وشيكسبير، وفن مايكل أنجيلو ورافاييل ودوناتلو.

لكن كانت كل هذه الإنجازات الرائعة لتكون مستحيلة لولا وقت الفراغ الذي بات ممكناً بفضل عودة الفائض في الرأسمال الناتج عن دافع الربح المولّد بدوره من قبل السعي نحو الربح الشخصي، فيما عادت الصلة المباشرة بين الرخاء الاقتصادي وإنتاج التحف الفنية والأدبية في أواخر القرون الوسطى في أوروبا.

في الواقع، بحلول نهاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، كانت نهضة أوروبا المسيحية في ذروة ازدهارها؛ وهي نهضة ساهم في تحفيزها اتصال أوروبا المسيحية بالحضارة الإسلامية. في الواقع، عام 1492 - أي في السنة نفسها التي وقعت فيها غرناطة، الإمارة المسلمة الأخيرة في إسبانيا، بين يدي جيوش فرناندو وإيزابيلا - اكتشف مستكشف شاب اسمه كريستوفر كولومبوس الذي كلفه الملك فرناندو وزوجته بالقيام بهذه المهمة، النصف الغربي من الكرة الأرضية.

بالتالي، تشكّلت تدريجياً حضارة جديدة بالكامل، وهي حضارة تتألف من مجتمع يقوده الربح وتقوم لازمته المادية على اعتبار أن لكل شيء ثمناً، بما فيه السعي وراء الخلاص الإلهي. وقد اعتبر كولومبوس أن هذا الأمر حقيقة بديهية⁽¹⁴⁾:

يشكّل الذهب كنزاً، ومن يملكه لديه كل ما يحتاجه شخصياً في هذا العالم، بما فيه الوسيلة لتخليص الأرواح من المطهر وإرسالهم إلى الجنة.

لكن هذا التطور الأيديولوجي، على غرار معظم عمليات التغيير الاجتماعي التركيبي، مرّ بفترة تحوّل طويلة. ففي بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، أدخلت دول المدن الإيطالية تدريجياً طرقاً تجارية جديدة لتسهيل النمو التجاري والصناعي واسع الانتشار في أوروبا؛

وهي مدن عزّز اتصالها بالشرق الأدنى الأرقى منها اقتصادياً دوافع الربح لديها. في الوقت عينه، ساد آنذاك استخدام النقد الصعب والأعمال المصرفية الخاصة بالودائع والكمبيالات وأدوات التسليف، المسيطرة منذ وقت طويل في الشرق الإسلامي القروسطي، في جميع أرجاء الغرب المسيحي أيضاً.

شكل الصليبيون، بدورهم، قوة دافعة لعملية التلقيح التجاري بين الثقافات؛ إذ إن مساهمات اجتماعية اقتصادية عظيمة استفادت من المعرفة التكنولوجية والاقتصادية الإسلامية عبر منافذ صغيرة جداً في المشرق، وباتت تتدفق بسرعة متزايدة إلى الغرب عبر قنوات متوسعة باستمرار في الحدّ الفاصل الحضاري.

في الواقع، أصبح العديد من التقنيات الجديدة للتجارة في أوروبا منقولاً مباشرةً عن المسلمين. فعلى عكس ادعاء المستشرقين بأن ظهور القوة الإسلامية المعادية على البحر الأبيض المتوسط أعاق التجارة بشكل كبير ما ألقي بأوروبا الجنوبية في عصور الظلام الموحشة، فإن الحقيقة هي أن المسلمين نجحوا بفضل التجارة وأن استهجان أوروبا المسيحية لظهور ديانة منافسة لها على مقربة من موقع الكرسي الرسولي هو السبب الوحيد وراء تراجع التجارة.

في الواقع، مع تبادل سلع المشرق العربي بسلع أوروبا الغربية، حققت هذه الأخيرة درجة من الازدهار الاقتصادي لم يسبق لها مثيل. علاوة على ذلك، مع ولادة دافع الربح مجدداً وتحرّر طبقة التجار تدريجياً من التضييقات التجارية للكنيسة، أفلح اقتصاد أوروبا الغربية، وتشكّلت في هذه العملية "بوتقة الرأسمالية الغربية الحديثة" بطريقة مذهلة، مع سيطرة روح تجارية لا تُقهر على روح الشعب الإقطاعية التي ميّزت الحضارة القروسطية، فيما كان مجتمع مركنتيلي يولّد من جديد⁽¹⁵⁾.

كان هذا تحولاً باهراً. فمن بين الإنجازات العديدة للحضارة الغربية، لا إنجاز كان يضاهي ما حققته في محيطها الاقتصادي الخاص. في الواقع، كان العديد من العوامل وراء هذا التطور الاقتصادي، على غرار أخلاقيات العمل

وبرور الرغبة بمردود منتج؛ كما أن النمو الاقتصادي الذي نتج عن هذا التطور قد ترافق مع أبعاد مالية حيوية باتت معدية وذاتية التوليد.

وبالطبع، كانت الرغبة البشرية النهمة للاكتساب المادي هي العامل المهيمن الكامن وراء هذه التطورات: أي المحرك الاقتصادي لدافع الربح المولّد لفائض الرأسمال الذي يَمكّن الحضارات من التقدّم. فنظراً للفائض الوافر في الرأسمال، حوّلت الرغبة بجمع المزيد من الربح العمل والمواد الخام والمعرفة التقنية وطلب السوق إلى أدوات قيمة للتطور التكنولوجي.

علاوة على ذلك، إن توقع مثل هذا المكسب الرأسمالي هو الذي يدفع الإنسان إلى تحويل المداخل إلى ادخارات بهدف جمع الفائض واستثماره في سلع وخدمات مرغوبة. في الواقع، اعتبر الدارس والفيلسوف الألماني الشهير ويرنر سومبار Werner Sombart، الاكتساب المادي وإشباع الحاجات البشرية أهمّ مبدئين ظهرا في تاريخ الاقتصادي الغربي⁽¹⁶⁾.

لكن هل كانا فعلاً غربيّ المصدر؟ قام الدارسون الاجتماعيون الاقتصاديون بتصنيف الحديثين التوأمين الاقتصاديّين تحت خانة واحدة، ألا وهي الأخلاق البروتستانتية. لكنهما بروتستانتيان فقط من ناحية أن تطورهما العقائدي صدر أولاً عن أقلام الإصلاحيين الذين سعوا إلى التخلص من التأثيرات الاقتصادية النافذة والخائفة التي فرضتها الكنيسة القروسطية لفترة طويلة على حياة المبادرات الحرّة في أوروبا المسيحية المعاصرة؛ إذ عارضت الكنيسة الربا باسم العدالة الاجتماعية.

بالتالي، يستحق المصدر الأيديولوجي للمبادئ العقائدية الاقتصادية التي تسبّبت بظهور الإصلاح البروتستانتي المزيد من الدراسة والتأمل. فقد مرّ قرن منذ أن أصدر العالم الاجتماعي ذائع الصيت، ماكس وير، دراسته المعروفة - وإن كانت جدليّة - علم الأخلاق البروتستانتي وروح الرأسمالية *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* التي تبدأ بهذين المقطعين⁽¹⁷⁾:

غالباً ما تبرز نظرة أولى على الاحصائيات المهنية في أية دولة من تركيبة دينية مختلطة وضعاً أثار في الكثير من الأحيان جدالاً في الصحافة والأدب الكاثوليكي، وفي الهيئات الكاثوليكية في ألمانيا؛ وهو أن أهمّ رجال الأعمال ومالكي الرأسمال، بالإضافة إلى أعلى درجات اليد العاملة الماهرة، وحتى موظفي المشاريع الحديثة المدربين أفضل تدريب تقني وتجاري، هم في معظمهم بروتستانت.

وهذا صحيح ليس فقط في الحالات حيث الاختلاف في الديانة يتطابق مع جنسية واحدة، وبالتالي مع النمو الثقافي (كما هو الوضع في ألمانيا الشرقية بين الجرمانين والبولنديين) إذ يظهر الأمر عينه في أشكال الاندماج الديني في كل مكان تقريباً كان للرأسمالية في أوج فترة توسعها يد حرة في تغيير التوزيع الاجتماعي لشعب وفق حاجاته وتحديد تركيبته التوزيعية. في الواقع، كلما تمتّع شعب بحرية أكبر، كلما ظهر التأثير بصورة أوضح.

في الواقع، يياشر تحليل وبير البحث عن إجابات حول سبب هذا الواقع المفترض. وهو يدعو إلى إيجاد هذه الإجابات في العقيدة الكالفينية التي - على عكس حظر الكاثوليكية خلال القرون الوسطى البحث عن إثمار الرأسمال باعتباره جشعاً، حولّت الرأسمالية الساعية وراء الأرباح إلى فضيلة دينية بارزة، إذ جعلتها رمزاً للخلاص ودليلاً على الإيمان.

بالتالي، جعلت الكالفينية السوق كنيستها، وأغلقت بعنف أبواب الأديرة وراءها. فالكنيسة ضيّقت الخناق بالفعل على دافع الربح والسعي وراء الربح القدر مستندةً إلى سفر التثنية في العهد القديم⁽¹⁸⁾:

لا تقرض أخاك بربا ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يقرض بربا.

ومن الواضح أن الكالفينيين من القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي أنفذوا دافع الربح بواسطة الإقرار الروحي في سفر الأمثال:

أرأيت رجلاً مجتهداً في عمله. أمام الملوك يقف ولا يقف أمام الرعاع. فالعمال المجتهدون، حسبما يؤكّد كالفن، هم جنود الله خلّقوا على مثاله⁽¹⁹⁾. وقد استند رأيه على إنجيل متى 5:16.

فليضئ نوركم هكذا قدام الناس لكي يروا أعمالكم الحسنة ويمجدوا أباكم الذي في السموات.

وبلغ ذروته في الإشارة إلى إنجيل متى 7:16⁽²⁰⁾.

من ثمارهم تعرفوهم.

ليس من المستغرب إذاً أن حكاية المواهب باتت الآن الجزء المفضل في الإنجيل البروتستانتي الرأسمالي. فببساطة، كانت تجارة التجارة - بنظر الإصلاحيين - من شأن الله، وفي كل مرة كسب المرء ربحاً شريفاً، كان يقوم بعمل الله(!). أو كما قال كالفين في تفسيره للدفاع عن الفصل الثاني في سفر التكوين:

على الجميع أن يتذكّر بأنه وكيل الله في كل ما يملكه.

وفقاً لذلك، أصبحت مداخيل الأرباح بالنسبة إلى التقي أكثر من مجرد واجب أو جهد ليكسب المرء خبزه اليومي، بل فرضاً رأسمالياً سيُعبّر عنه لاحقاً في تحذير بينجامين فراكلين⁽²¹⁾:

تذكّر أن الوقت من مال... من يخسر عرضياً ما يساوي خمس شلن من قيمة الوقت، يخسر خمس شلن ويمكنه بالشكل عينه أن يرمي خمس شلن في عرض البحر.

بالتالي، بات الاجتهاد في العمل أحد الشعائر الدينية في الرأسمالية الغربية المبكرة وعنصراً أساسياً فيها، إذ إن كالفن رفع دور الفضيلة الاقتصادية كشرط مسبق للخلاص إلى أعلى مرتبة. في الواقع، يظهر الإنسان علامات اختياره للخلاص عبر السعي لكسب الربح داخل سوق الإرادة الحرة، وهو مجدداً مبدأ بارز وشائع في كل من الإسلام والمسيحية الكالفينية، ومن خلال قيامه بذلك، يزيد من تمجيد الخالق⁽²²⁾.

بالتالي، من خلال إقرار الغايات التي تخدم الذات وتمجيدها، تحطّت الكالفينية عقلية أن الإنسان يعمل إذا كان فقيراً فقط. فكانت ديانة تشكّلت

من قبل المنظمين البورجوازيين ومن أجلهم؛ وهم المنظمون العاملون بنشاط داخل سوق الحياة الفعلي. وقد ألهمت هذه العقيدة الروح الرأسمالية المتمثلة بعزم قبطان البحر الألماني الذي أكد أنه "مستعد أن يتحدّى الصعاب للحصول على كسب، مع أنه سيؤذي نفسه على الأرجح(!)".

وقال المؤرّخ الاقتصادي البريطاني آر. أتش. تاووني R. H. Tawney بعد كالفن⁽²³⁾:

المسيحيّ الصالح لم يعد يختلف اختلافاً بيناً عن الإنسان الاقتصادي.

لكن على الرغم من أن كالفن قدّم عقيدة اقتصادية عملية فريدة في الغرب المسيحي، إلا أنه لم يكن الرائد؛ إذ يمكن أن نجد أيضاً عناصر أساسية في ما يسمى بالأخلاق البروتستانتية في العقائد والتعاليم المتنوعة للنخبة الثيوقراطية المفعمة بالحماس.

من بين هذه العقائد، حضّ الإسلام - كما أثبتنا فيما سبق - أتباعه على العمل بشكل إنتاجي؛ ولعبت المبادئ اليهودية من غير ريب دوراً كبيراً في الثابرة التي ميّزت مخلصيها تقليدياً. في الواقع، أصبح اليهود الساعين إلى الأرباح تجار المال حول حوض المتوسط فيما عمل نظراؤهم المسلمون والمسيحيون بحسرة تحت حظر ديانتيهما لإثمار الرأسمال، وبقي الوضع على ما هو عليه حتى الانهيار التام للحظر المسيحي للعمليات التي تحمل الفائدة في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي.

في الواقع، بفضل السيولة الضخمة الموضوعة تحت تصرف اليهود وتوزيعهم الجغرافي، تفوّقوا في التجارة والمالية الدولية المعاصرة، وباتوا قوة جبارة وراء توسع الأعمال المصرفية والتجارة داخل الاقتصاد العالمي. وتمتعت إنجازاتهم الاقتصادية العديدة بأساس ديني عقائدي متين، وهو أمر أكّدته كتابات دارسين يهود كبار من القرون الوسطى على غرار موسى بن ميمون. بهذا الشكل، إذاً، ربطت الديانات للساوية الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام - تاريخياً الصناعة والخلاص بالمخطّط الاقتصادي لله.

في الواقع، على غرار كالفن وموسى بن ميمون، تكلم الدارس الإسلامي المعروف الذي عاش في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي ابن تيمية، مطولاً عن ضرورة أن يكون المؤمنون ناجحين اقتصادياً كأعضاء في النخبة التي اختارها الله، فيما يؤكد في الوقت عينه، أنه من واجب المسلم أن يكسب نعمه عبر النشاط الاقتصادي الجدير بالتقدير وعبر خدمة الإنسانية. فالنيات والأعمال الحسنة هي "إنجاز لمخطّطه الكبير والموافقة على مخطّطه الأعظم للخلاص"⁽²⁴⁾.

بالتالي، ليس مصادفة أن أعظم حضارتين حكمتا الكوكب - وهما الشرق المسلم والغرب المسيحي - قد حفزهما الدافع المتواصل نفسه، ألا وهو دافع الربح. فالأخلاقية البروتستانتية والأخلاق الإسلامية هي بالفعل صور معاكسة واحدة للأخرى - وكذلك تحتكم الواحدة بالأخرى - في إدراك الفطرة المولعة بالاكْتساب لدى الإنسان.

ويقدّم المعرّف الكلاسيكي العظيم للرأسمالية الغربية الحديثة، آدم سميث، نصيحة قائلاً: "لا يحصل المرء على خبزه من خيريّة الخبّاز أو البقال، بل من كل من يسعى وراء مصلحته"، فيما يلجأ نظيره الإسلامي، ابن خلدون، إلى تحديد مفهوم خدمة الذات عينه في نصيحته التالية⁽²⁵⁾: "اشتر بالرخيص وبع بالغلاء. هذه هي التجارة بالنسبة لك!"

فالحافز، في جميع الحالات، هو نفسه.

حواشي الملحق ي

- (1) راجع الترمذي 1873، المجلد 1، ص 145.
- (2) الشيباني 1938، ص 14.
- (3) راجع المتقي الهندي 1894، المجلد 1، ص 193 وما يليها.
- (4) راجع الترمذي 1875، 12: 4؛ ابن ماجة 1895، 12: 1 ("تجارة")؛ الدارمي 1919، 18: 8؛ أحمد بن حنبل 1895، المجلد 3، ص 466؛ الطيالسي، المجلد 2، ص 193 وما يليها.
- (5) الدمشقي 1977، ص 45.
- (6) الدمشقي 1977، ص 80-82.
- (7) ابن خلدون 1978، الفصل 5: 9، ص 394-395.
- (8) R. Tawney 1960, pp. 94, 129-130.
- (9) R. Tawney 1960, p. 130.
- (10) P. Hitti 1970, p. 315.
- (11) P. Hitti 1970, pp. 578 ff.
- (12) S. Clough 1951, pp. 167-169, 183.
- (13) مذكور عند:
R. Tawney 1960, p. 89;
راجع أيضا:
P. Kennedy 1987, p. 3.
- (14) S. Clough 1951, p. 166.
- (15) K. Phillips 1993, p. 200.
- (16) W. Sombart 1916, vol. 1, p. 62.
- (17) M. Weber 1958, p. 35.
- (18) سفر التثنية، الفصل 23، الآية 19.
- (19) سفر الأمثال، الفصل 22، الرقم 9؛ راجع أيضاً الفصل 13، الرقم 22: "وثروة الخاطئ تذخر للصدّيق". لاحظ التطابق بين ما تقدم و:
(إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ) (سورة فاطر، آية 29)؛ وما ورد في الأحاديث بمعنى:
السعي وراء الربح الشرعي هو واجب كل مسلم.
أفضل ربح هو الناتج عن التجارة الشريفة وعن عمل الإنسان بيديه.

(20) مجدداً، قارن هذه الآراء مع قول الشيباني:

طلب الكسب فريضة على كل مسلم.

(21) سرعان ما ستظهر أفكار مماثلة حول العقيدة الكالفينية في كتاب ريتشارد ستيل

Richard Steele من القرن السابع عشر: نداء التاجر *The tradesman's Calling*، حيث

الصناعة والتجارة كانتا مؤيدتين ومناسبتين ومحطّ تقدير. فهما، كما يدّعي، ستساعدان

التاجر على التخلص من "التردد المتكرر وغير الضروري إلى الحانات" و"تثبّته في محله، حيث

يتوقع وجود الله ونعمه". (ستيل مُقتبس في (R. Tawney 1970, p. 245).

(22) أو عبارات أخرى: "يساعد الله من يساعد نفسه!" راجع:

M. Weber 1958, pp. 117-118.

R. Tawney 1960, p. 253; (23)

راجع أيضاً:

M. Weber 1958, pp. 57, 139, 154.

(24) ابن تيمية 1976، ص 100 وما يليها؛ (نسخة كويت 1983)، ص 88 وما يليها،

91 وما يليها، 117 وما يليها.

(25) ابن خلدون 1978، الفصل 5:9، ص 394-395.

المصادر

تحليل المصادر

I - الأدب العقائدي الاقتصادي الإسلامي

خلال القرون الوسطى

وثّقت المصادر القروسطية المجموعة الواسعة من أدوات التجارة وإدارة الأعمال التي أجازتها الشريعة الإسلامية واستخدمها الحكام والتجار المسلمون الأوائل توثيقاً جيداً. في الواقع، يوضح الفصلان الثاني والثالث أن الحكام المسلمين القروسطيين لم يفهموا ما يعتبر اليوم سياسة ضرائبية واقتصادية معاصرة فقط، بل كان لديهم أيضاً كتيّبات إرشادية حول في تطبيقها⁽¹⁾.

فعلى سبيل المثال، خصّص البلاذري القسم الأخير من كتابه التاريخي الشهير، **فتوح البلدان**، في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي لعمليات عملة ذلك العصر وتفاعلاتها وللسياسة النقدية⁽²⁾. وفي ذلك القرن عينه، أصدر الجاحظ كذلك الكتاب الذي غالباً ما يُنسب إليه بعنوان **التبصّر في التجارة**⁽³⁾ بالإضافة إلى مقالة متبصرة للغاية تحت اسم **في مدح التجار وذم البروقراطيين**.

في كلٍّ من العملين، يعبر الجاحظ عن هموم السوق في تلك الفترة، مشدداً على أهمية الحفاظ على استقلالية القطاع الخاص بعيداً عن سيطرة مسؤولي الدولة. ويسعى الجاحظ إلى صون حرمة السوق والذي يتبع سياسة عدم التدخل، فيما ينصح في الوقت عينه أصحاب المتاجر بأن يضمنوا النوعية العالية لبضائعهم.

في غضون ذلك، يخصّص أبو عبيد كتاب الأموال لمواضيع متنوعة مثل تأثيرات الأنواع المختلفة من الضرائب، ومنفعة سياسة القطاع العام في النمو الاقتصادي. وتتضمن مساهمات أخرى من النوعية عينها الاختبارات القانونية لأبي يوسف وقدامة بن جعفر ويحيى بن آدم التي تحمل كلها الاسم عينه: كتاب الخراج؛ والأقسام الاقتصادية في مقدمة ابن خلدون وصولاً إلى تاريخه التحليلي الضخم: كتاب العبر ودواوين المبتدأ والخبر⁽⁴⁾؛ والفصول المالية المفصلة لـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي؛ وكتاب ابن ممتي للشؤون الحكومية بعنوان قوانين الدواوين؛ ودراسة المخزومي حول السياسة الضريبية في مصر باسم كتاب المنهاج في علم خراج مصر.

وكتب الحيل والمخارج المتنوعة، كما أشير، هي أيضاً ضرورية لإدراك النشوء المحدد لعقيدة السوق الحرة الإسلامية المبكرة؛ إذ إن الحيل كانت فعلياً مخارج بررها الفقهاء المسلمون بوضوح من أجل تحقيق غايات اقتصادية لم يكن بالإمكان تحقيقها بالطرق التقليدية.

ويعتبر أبو فضل الدمشقي فيلسوفاً اقتصادياً آخر ذا صلة خاصة بهذا التحليل⁽⁵⁾. فهو معروف كرائد في اقتصاديات عدم التدخل الإسلامي ويتناول كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة عدداً وافراً من الشؤون الماركيتلية المعاصرة، من بينها:

- الأسس المنطقية لتقسيمات العمل.
- التمييز بين السعر والقيمة، والقيمة وسعر السوق؛
- الشروط المسبقة الأساسية لتشكيل الحد الأقصى من الرأسمال؛
- الوظائف المتنوعة للعملة وتقلبها (بما فيها التبصر المبكر المحتمل في سرعة المال وقانون غريشام)؛
- أسباب هروب رؤوس الأموال والحلول المقترحة له؛
- العلاقات الثابتة العامة بين سعر السوق والتوفر في السوق، أي قانون العرض والطلب؛

- تأثيرات الاحتكار على الأسعار؛

- إشراك السوق من خلال الممارسات التجارية المخادعة.

ويسعى الفصل التاسع من دراسته، على وجه الخصوص، إلى رسم أدوار فعلية للحكومة في تدفقات الشؤون الاقتصادية، متناولاً تعقيدات التدخل المباشر للسوق وحسنات المنافسة في سوق القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، يظهر فيلسوف اقتصادي مسلم مبكر آخر ميولاً قوية نحو السوق الحرة وهو الدارس الذي عاش في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، محمد بن حسن الشيباني (توفي عام 188هـ/804م). ففي كتاب **الاقتصاد في الرزق المستطاب**⁽⁶⁾، يعبر عن أفكاره حول العلاقة بين العمل والمداخل، وحول طبيعة دافع الربح والحقوق الفطرية للمرء بأن يكافأ على جهوده المثمرة.

في الواقع، ليس الكسب - بنظر الشيباني - مجرد رزق سخيّ وغاية منشودة، بل هو واجب على جميع المؤمنين الحقيقيين. ويرى، كما الجاحظ والدمشقي، أن المكاسب الناتجة عن التجارة أشرف من تلك المكتسبة من خلال النشاطات في المجال العام التابع للدولة.

ويخصّص ابن خلدون كذلك الفصل الخامس من كتابه **المقدمة** للشؤون الاقتصادية الملحة في ذلك العصر. والمسائل التي تثير اهتمامه هي:

- كيف يحقق التاجر ربحاً.

- مبدأ الحرية الاقتصادية المضلل وتأثير الاحتكار في التجارة.

- عناصر أساسية من المناخ التجاري، وتأثيراتها في تدخل الحكومة في السوق.

- القيود على سير العرض والطلب.

- العمل وقيّمته الاقتصادية.

- التوسع النقدي وعلاقات النمو الاقتصادي.

- فرضية السعر.

- التشعبات الاقتصادية طويلة الأمد للنمو السكاني.

على غرار الدمشقي، يهتم ابن خلدون اهتماماً شديداً بمسألة هروب رؤوس الأموال المزعجة، لا سيما بسبب الدرجة العالية من سهولة الحركة داخل المجتمع الإسلامي. فهو يؤكد أنه إذا لم تُضبط هذه الهجرة غير المرغوبة للرأسمال، فهي ستجرب بلا شكّ الدول الإسلامية إلى كساد اقتصادي متزايد، ما سيؤدي إلى حلّ السلطة القائمة من خلال عملية متتابعة تتألف من أربع خطوات:

- التسبب أساساً بشكّ واضطراب اقتصادي؛

- الذي بدوره يقود إلى خسارة الإنتاج الصناعي؛

- ما يؤدي بالتالي إلى تراجع متسارع لعائدات الدولة؛

- وهذا ما سيحدث في مآل الأمر دماراً اقتصادياً للدولة.

عبر تفصيل هذه العملية التطورية، يقدم ابن خلدون نظريته الشهيرة التي تنصّ على أن حجم العائدات الضرائبية الناتجة عن فرض الرسوم ستتراجع باطراد مع اقتراب موعد استحقاق الضرائب⁽⁷⁾؛ وهي نظرية غالباً ما توصف على أنها تصف مسارات مداخيل القطاع العام خلال القرن الواحد والعشرين بدقة متناهية.

بالتالي، تتناول كل من الأعمال المذكورة مجموعة واسعة ومتنوعة من الشؤون الاقتصادية السائدة آنذاك والتي تعتبر اليوم حديثة. فالمصادر المبكرة الدقيقة التي تقارن نماذج التجارة وإدارة الأعمال مع نظيراتها الغربية، على غرار كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي⁽⁸⁾؛ وكتاب المخارج في الحيل لمحمد بن حسن الشيباني؛ وكتاب الأصل، (كتاب الشركة)⁽⁹⁾؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني⁽¹⁰⁾؛ وكتاب الحيل والمخارج للخصّاف⁽¹¹⁾، هي أعمال ذات قيمة عالية.

ووثائق الجنيزا هي كذلك مفيدة هنا من أجل الاطلاع على التطبيقات العملية للممارسات التجارية الإسلامية المبكرة. فثمة قليل من المعلومات

المقدمة بتفصيل شديد في هذه الوثائق التجارية القروسطية التي لا ترد مسبقاً أو ضمناً في هذه الأعمال المبكرة من الأدب القانوني الإسلامي المذكورة آنفاً.

II- التاريخ الاقتصادي الأوروبي القروسطي

من أجل دراسة التأثير الإسلامي القروسطي في تطوّر ممارسات التجارة وإدارة الأعمال في مختلف دول المدن الإيطالية، تقدّم الأدوات التجارية الحالية للتجار المشاركين أنفسهم أفضل وأعمق المعلومات.

فيما تبقى مثل هذه الوثائق اليوم مبعثرة في مكتبات مختلفة من أوروبا وخارجها، فإن اللائحة الطويلة جداً التي جمعها كل من أم. أماري M. Amari وآل. دو ماس لاتري L. de Mas Latrie، هي من بين أهم المراجع الموجودة، على الرغم من أنها مترخّة⁽¹²⁾. علاوة على ذلك، تقدّم مجموعات متعددة من السجلات الموثقة القروسطية (cartularia) نظرة معمقة داخل الممارسة الاقتصادية القروسطية بين الشرق والغرب خلال الثورة الاقتصادية الإيطالية التي بدأت في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي.

فبعض الدراسات التاريخية الأوروبية العامة، بدورها، على غرار تاريخ الافرنج *Historia Francorum* لغريغوري أف تورز⁽¹³⁾؛ والـ 120 مجلداً من المصادر الأولية، النصية والوثائقية، باسم *Monumenta Germaniae Historica* (MGH)⁽¹⁴⁾ تبقى مراجع تاريخية معيارية لا غنى عنها.

باختصار، وكما ثبت البيبلوغرافيا اللاحقة، استعانت هذه الدراسة بمجموعة متنوعة من المصادر في سعيها لإدراك النظام الاقتصادي التالي لظهور الإسلام ودوره في رسم خطوط التجارة القروسطية؛ وهي دراسة مُكرّسة لتقفي أثر الظهور المبكر للتجارة الإسلامية، والتطوّر الذي أصاب التجارة بالاستناد على مبادئ الشريعة الإسلامية؛ بالإضافة إلى المساهمات الجليّة للحدثين في تعافي الصناعات للغرب المسيحي من كساد العصور المظلمة العميق.

حواشي تحليل المصادر

- (1) راجع "أبو عبيد 1953"، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ أبو يعلا 1974، في أماكن متفرقة من الكتاب؛ أبو يوسف 1927-1928، في أماكن متفرقة من الكتاب؛ ابن بكرة 1966، في أماكن متفرقة من الكتاب؛ ابن ماتي 1943، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ الجاحظ 1914، في أماكن متفرقة من الكتاب؛ الماوردي 1909، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ المخزومي، لا تاريخ، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ القلقشندي 1914-1921، في أرجاء متفرقة من الكتاب؛ قدامة بن جعفر، في أماكن متفرقة من الكتاب؛ يحيى بن آدم 1979، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (2) راجع البلاذري 1978، ص 452 وما يليها.
- (3) على الرغم من أن البعض، كما أشير، يشكّون بنسبه إلى الجاحظ.
- (4) راجع ابن خلدون، لا تاريخ، لا سيّما "الفصل 5".
- (5) كاتب "الإشارة إلى محاسن التجارة" (القاهرة 1977). مصدره وتاريخه المحدّد غير معلوم. تشير نسخة من هذه المخطوطة متواجدة في "دار الكتب المصرية" إلى أنه أُنهي على الأرجح كتابته عام 570هـ/1175م. إلا أن مسار كتابته يشير إلى أنه كتب في سياق أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وأوائل الرابع الهجري/العاشر الميلادي. ويعكس العنوان الكامل لهذا النص التركيز الواسع لاهتماماته الاقتصادية - أي: الإشارة إلى فضائل التجارة والتميز بين البضائع الجيّدة والمعيّبة، وخلاص هؤلاء الذين يتعاملون بعدم استقامة.
- (6) الشيباني، كتاب الاقتصاد في الرزق المستطاب، تدقيق محمد عرنوس. القاهرة: 1938.
- (7) ابن خلدون، لا تاريخ، ص 279-280.
- (8) راجع السرخسي 1986، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (9) راجع الشيباني 1930، 1938، ولا تاريخ، في أرجاء متفرقة من جميع الكتب.
- (10) الكاساني 1910، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (11) الكصّاف، 1923، في أماكن متفرقة من الكتاب.
- (12) M. Amari 1863, passim; L. de Mas Latrie, passim.
- (13) Gregory of Tours 1884, passim.
- (14) Monumenta Germaniae Historica (MGH), 1835 ff., 120 vols., passim.

ببليوغرافيا

تحتوي هذه الببليوغرافيا أسماء المراجع العربية والأجنبية التي استخدمت في هذه الدراسة.

مفتاح الاختصارات المستخدمة في الببليوغرافيا

| | |
|-----------------|---|
| ANS | <i>American Numismatic Society</i> |
| BAS | <i>Bibliotheca Arabo-Sicula</i> (Leipzig, 1857) |
| BSOAS | <i>British School of African and Oriental Studies</i> |
| CHI | <i>Cambridge History of Islam</i> |
| EI | <i>Encyclopaedia of Islam</i> , original edition |
| EI ² | <i>Encyclopaedia of Islam</i> , new edition |
| JAOS | <i>Journal of the American Oriental Society</i> |
| JESHO | <i>Journal of the Economic and Social History of the Orient</i> |
| JRAS | <i>Journal of the Royal Asiatic Society</i> |
| MGH | <i>Monumenta Germaniae Historica</i> |
| "SS" | <i>Scriptores Sacri</i> |

I - المصادر الأولية القروسطية الصادرة

في الشرق الأدنى

- أبو فداء. المختصر في أخبار البشر. القاهرة: 1908
- أبو شامة. كتاب الروضتين في أخبار الدولتين. تنقيح ع. سعود. القاهرة: 1879
- أبو عبيد. كتاب الأموال. القاهرة: 1953. تنقيح م. هراس. القاهرة: 1975
- أبو يوسف. كتاب الخراج. القاهرة: 1927-28، 1973

- أغابـيوس من منبـيج Agapius of Manbij، كتاب العنوان. تنقيح أ. فاسـيليـف.
بيروت: 1901
- أحمد بن حنبل. مُسند. القاهرة: 1895
- الأنصاري. نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. لايزغ: 1923
- الأنطاكي، يحيى بن سعيد. التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق. تنقيح ل.
شيكو. القاهرة: 1909
- عريب بن سعد. صلات تأريخ الطبري. القاهرة: 1885
- عـرام السـلامي. كتاب أسماء جبال تـمامة وسـكـانها. القاهرة: 1953؛ بيروت: 1990
- الأزدي. تأريخ الموصل. تنقيح ع. حبيبة. القاهرة: 1967
- الأزرقي. أخبار مكة. تنقيح ف. ويستنفلد. لايزغ: 1857 وما يليها؛ هيلدشيم:
1981، مكة: 1953
- تاريخ مكة. مكة: 1995
- البغدادى. خزانة الأدب. القاهرة: 1928
- البكري. المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب. تنقيح م. دو سـلان. باريس: 1911،
بغداد: لا تاريخ
- معجم ما أـستـعـجم من أسماء البلاد والمواضيع. تنقيح م. الصقـاء. القاهرة:
1945
- البلاذري. فتوح البلدان. تنقيح م. دو غوجي. لايدن: 1866
- أنساب الأشراف. تنقيح م. حميد الله. القاهرة: 1959 (المجلد 1)
- أنساب الأشراف. تنقيح م. سلوسيتجر. القدس: 1938 (المجلد A4)
- أنساب الأشراف. القدس: 1936 (المجلد 5، 6، 8)
- فتوح البلدان. تنقيح ر. رضوان. بيروت: 1978
- البيـهقي. كتاب المحاسن والمساوئ. القاهرة: 1961 Bibliotheca Arabo-Sicula
- (BAS) لايزغ: 1857 وما يليها
- البـيـروني. الجماهير في معرفة الجواهر. حيدر آباد: 1936؛ القاهرة: لا تاريخ
- البُـحـثـري. ديوان البحـثـري. القسطنطينية: 1882

- الدَّبِّي. بغية الملتمس في تأريخ رجال الأندلس. تنقيح ف. كوديرا وج. ريبيرا.
مدريد: 1884-85
- الدارمي. المسند. دلهي: 1919
- الدمشقي، أبو الفضل. الإشارة إلى محاسن التجارة. القاهرة: 1977
- الدينوري. كتاب أخبار الطوال. تنقيح ي. كراتشكوفسكي. لايدن: 1912
- الغزالي. الوجيز في فقه الإمام الشافعي. القاهرة: 1889
- إحياء علوم الدين. القاهرة: 1872؛ لندن: 1957
- الحمذاني. كتاب البلدان. تنقيح م. دو. غوجي. لايدن: 1885
- الحمذاني. صفة جزيرة العرب. تنقيح م. العكوا. الرياض: 1977
- الحري. كتاب المناسق وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة. بيروت: 1969؛ الرياض: 1981
- الحلبي، م. كتاب شرائع الإسلام. كلكتا: 1839
- ابن عبد الحكم. فتوح مصر وأخبارها. نيو هيفن: 1922؛ تنقيح ع. م. عامر.
القاهرة: 1960
- سيرة عمر بن عبد العزيز. القاهرة: 1927؛ تنقيح أز عبيد. بيروت: 1964،
1994؛ دمشق: 1967
- ابن عبد ربه. العقد الفريد. القاهرة: 1885، 1965
- ابن عبد الرحيم. تحفة الألباب. المكتبة الوطنية Bibliothèque Nationale، الوثيقة
2167. باريس: لا تاريخ
- ابن العديم. زبدة الحلبي تأريخ حلب. تنقيح س. الدحان. دمشق: 1951
- ابن الأثير. الكامل في التاريخ. تنقيح س. ج. تورنبيرغ. لايدن: 1851-56
- أسد الغابة في معرفة الصحابة. القاهرة: 1864
- ابن بكرة. كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية. القاهرة: 1966
- ابن فضلان. رسالة ابن فضلان. تنقيح س. الدحان. دمشق: 1959
- ابن الفقيه. مختصر كتاب البلدان. لايدن: 1885
- ابن حجر. كتاب الإصابة في تمييز الصحابة. القاهرة: 1906

- ابن حمّاد. أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم. تنقيح م. فوندرهايدن. الجزائر: 1927
- ابن حوقل. كتاب المسالك والممالك. تنقيح م. دو غوجي. لايدن: 1872
- كتاب صورة الأرض. تنقيح ج. هـ. كرايمرز. لايدن: 1938، 1967
- ابن عذاري. البيان المغرب في أخبار المغرب. تنقيح ر. دوزي. لايدن: 1851
- ابن إياس. بدائع الزهور. القاهرة: 1893، 1960
- ابن الجوزي. مناقب بغداد. بغداد: 1923
- ابن جُبَيْر. رحلة ابن جبیر. لايدن: 1907
- ابن كثير. البداية والنهاية. القاهرة: 1932؛ الرياض: 1966
- ابن خلدون. المقدمة: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. القاهرة: 1867؛ بيروت: 1978، لا تاريخ
- ابن خلّكان. وفائت الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تنقيح م. دو سنان. باريس: 1843-61؛ القاهرة: 1882؛ بيروت: 1969
- ابن خرداذبة. كتاب المسالك والممالك. لايدن: 1889، 1906
- ابن ماجة. سنن ابن ماجة. تنقيح م. باقي. القاهرة: 1895، 1954
- ابن مُمَاتِي. قوانين الدواوين. تنقيح ع. س. عطية. القاهرة: 1943
- ابن الجاور. تأريخ المستبصر. تنقيح أ. لوففرن. لايدن: 1951-54
- ابن مُيسّر. كتاب أخبار مصر. تنقيح هـ. ماس. القاهرة: 1919
- ابن القلانسي. ذيل تأريخ دمشق. تنقيح هـ. ف. أميدروز. بيروت: 1908
- ابن قتيبة. كتاب الإمامة والسياسة. القاهرة: 1904 (النسب غير أكيد)
- عيون الأخبار. القاهرة: 1963
- كتاب المعارف. بيروت: 1970
- ابن رسته. الأعلام النفيسة. تنقيح م. دو غوجي. لايدن: 1892
- ابن سعد. كتاب الطبقات الكبرى. تنقيح أ. ساشو. لايدن: 1904-1927؛ تنقيح أ. عباس. بيروت: لا تاريخ
- ابن سعيد. كتاب المغرب في حُلا المغرب. تنقيح ل. تالكيس. لايدن: 1899
- ابن الصيرفي. الإشارة إلى من نالا الوزارة. تنقيح ع. مخلص. القاهرة: 1924

- ابن تغريد دي. النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة. القاهرة: 1929-72
- ابن تيمية. الفتاوى الكبرى. القاهرة: 1961-66
- ابن طقطقاء. الفخري في الآداب السلطانية. تنقيح هـ. ديرينبورغ. باريس: 1895
- ابن واصل. مُفَرَّج الكرب في أخبار بني أيوب. تنقيح ج. د. الشيال. القاهرة: 1953-60
- الأصفهاني، أبو الفرج. كتاب الأغاني. القاهرة: 1868؛ 1927-74
- الأصفهاني، الحسن. بلاد العرب. تنقيح ح. الجاسر. الرياض: 1968
- الإصطخري. كتاب مسالك الممالك. تنقيح م. دو. غوجي. لايدن: 1870، 1892، 1927
- الجاحظ. مجموعة رسائل الجاحظ. القاهرة: 1906
- رسائل الجاحظ. تنقيح هـ. سندويي. القاهرة: 1933
- التبصّر بالتجارة. القاهرة: 1935 (النسب غير أكيد)
- كتاب الحيوان. القاهرة: 1943
- مجموع رسائل الجاحظ. بيروت: 1972
- الجهشياري. كتاب الوزراء والكتاب. لايزغ: 1926
- الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. القاهرة: 1910
- الخصاف. كتاب الحيل والمخارج. تنقيح ج. ساشت. هانوفر: 1923
- الكندي. كتاب فضائل مصر. القاهرة: 1971
- المخزومي. كتاب المنهاج في علم خراج مصر. المتحف البريطاني. لندن: لا تاريخ
- مالك بن أنس. المدوّنة. القاهرة: 1905، 1951
- الموطأ للإمام مالك. بيروت: 1985
- المقريزي. كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. القاهرة: 1853؛
- بيروت: 1959
- الذهب المسبوك في ذكر من حجّ من الخلفاء والملوك. القاهرة: 1955
- أتعاط الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء. تنقيح ج. د. الشيال.
- القاهرة: 1948

- كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمّة. تنقيح ج. د. الشيال وم. زيادة.
القاهرة: 1957
- شذور العقود في ذكر النقود. تنقيح م. العلوم. النجف: 1967
- المروزي. في الصين والترك والهند. لندن: 1942
- المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. تنقيح أز س. دو ماينار. باريس: 1861-77
- كتاب التنبيه والإشراف. تنقيح م. دو غوجي. لايدن: 1893
- الماوردي. الأحكام السلطانية. القاهرة: 1909
- مسكويه. كتاب تجارب الأمم. القاهرة: 1914؛ تنقيح هـ. ف. أميدروز ود. س.
مارغوليوث. أكسفورد: 1920-21
- المؤيد في دين الله الشيرازي. سيرة المؤيد في دين الله الشيرازي، داعي الدعاة. تنقيح
م. ك. حسين. القاهرة: 1949
- المُبرّد. الكامل في اللغة والأدب. تنقيح محمد ابراهيم. القاهرة: لا تاريخ
- المقدّسي. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. تنقيح م. دو. غوجي. لايدن:
1877، 1906
- المتقي الهندي. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. حيدر آباد: 1894
- النابلسي. كتاب كُماع القوانين المضية في دواوين الديار المضية. تنقيح س. ميكرو
وس. كاهن. Bulletin d'études Orientales, vol. 16. دمشق: 1961
- ناصر خسرو. سافرنامة. تنقيح س. شافر. باريس: 1881؛ تنقيح ي. الكشّاب.
القاهرة: 1945 (ترجمة عربية)
- النواجي. حلبة الحميت. القاهرة: 1882
- النووي. منهج الطالبين. القاهرة: 1955
- النويري. نهاية العرب في فنون الأدب. القاهرة: 1924
- القاضي النعمان. دعائم الإسلام: "كتاب الفرائض". تنقيح أ. فيداء. القاهرة:
1951، 1960
- كتاب الإقتصار. دمشق: 1957
- القلقشندي. صبح الأعشى. القاهرة: 1914-21، لا تاريخ

- القزويني. آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: 1969
- القيرواني. جمع الجواهر في الملح والنوادر. القاهرة: 1953
- قدامة بن جعفر. كتاب الخراج. لايدن: 1889
- القدوري. مختصر القدوري. اسطنبول: 1901
- الرشيد بن زبير. كتاب الذخائر والتحف. تنقيح م. حميد الله. كويت: 1959
- الرزراوي. ذيل تجارب الأمم. تنقيح هـ. ف. أميدروز. القاهرة: 1916
- الصابي. كتاب تاريخ الوزراء. تنقيح هـ. ف. أميدروز. لايدن: 1904
- السمهودي. وفاء الوفاء في تاريخ دار المصطفى. بيروت: 1973، 1981
- السرخسي. كتاب المبسوط. القاهرة: 1906؛ بيروت: 1986
- الصيرفي. الذيل على كتاب سلسلة التواريخ. باريس: 1811
- الشافعي. كتاب الأمم. القاهرة: 1903-07
- الشوكاني. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. بيروت: 1979
- الشيبياني، محمد بن حسن. كتاب المخارج في الحيل. تنقيح ج. ساشت. لايزغ: 1930
- كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب. تنقيح محمد عرنوس. القاهرة: 1938
- كتاب الأصل، "كتاب الشراكة"، "فقه حنفي"، رقم 34. دار الكتب المصرية. القاهرة: لا تاريخ
- الصيني. العلاقات بين العرب والصين. القاهرة: 1950
- سليمان التاجر. سلسلة التواريخ. تنقيح م. لانغلاس. باريس: 1811
- السيوطي. تاريخ الخلفاء. القاهرة: 1887، 1932
- الطبري. تاريخ الرسل والملوك. تنقيح م. دز غوجي. لايدن: 1879-1901
- التنوخي. الفرج بعد الشدة. القاهرة: 1904
- نشوار المحاضرة. تنقيح د. س. مارغوليوث. لندن: 1921-31
- الطرطوشي. سراج الملوك. القاهرة: 1901
- الطيالسي. المسند. حيدر آباد: 1894

- الثعالبي. لطائف المعارف. تنقيح ب. دو جونغ. لايدن: 1867
- ثمار القلوب. القاهرة: 1908
- الترمذي. صاحب. القاهرة: 1866، 1875
- مجهول. أخبار الصين والهند. تنقيح. ج. سوفيحي. باريس: 1948
- حدود العالم. ترجمة ف. مينورسكي وتنقيح س. بوسوورث. أكسفورد: 1937؛ لندن: 1970
- الواحدي. أسباب النزول. القاهرة: 1968
- الواقدي. كتاب مغازي رسول الله. تنقيح أز فون كريمير. كلكتا: 1855-1856؛
- تنقيح م. جونزر. لندن: 1965
- الواسطي. تاريخ الواسطي. بغداد: 1967
- يحيى بن آدم. كتاب الخراج. بيروت: 1979
- اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. تنقيح م. هوتسما. لايدن: 1883
- كتاب البلدان. تنقيح م. دو غوجي. لايدن: 1892، 1906
- ياقوت. معجم البلدان. تنقيح ف. ووستنفلد. لايزيغ: 1866-73؛ القاهرة: 1906؛
- بيروت: 1957، لا تاريخ
- إرشاد الأريب. تنقيح د. س. مارغوليوث. لندن: 1907
- زيد بن علي. مجموع الفقه. تنقيح أ. غريفي. ميلانو: 1919
- الزبير بن بكار. جمهرة نسب قریش وأخبارها. تنقيح م. شاكر. القاهرة: 1961
- الزبير. كتاب نسب قریش. تنقيح أز ليفي بروفينسال. القاهرة: 1953
- الزرقاني. شرح الزرقاني على موطئ الإمام مالك. القاهرة: 1936، لا تاريخ

II - المصادر الأولية القروسطية غير الإسلامية

- Aelfric. *Dictionarium Saxonico-Latino-Anglicum*. Menston: 1970
- Agobard. *De Insolentia Judaeorum*, in *Patrologiae Cursus Completus*. Series Latina. Ed. J. P. Milne. Paris: 1844-64
- Amari, M. *Storia dei Musulmani di Sicilia*. Firenze: 1854; Catania: 1933
- *I Diplomati Arabi del Regio Archivio Fiorentino*. Firenze: 1863
- Bonaini, F. *Statuti Inediti della Città di Pisa dal XI al XIV Secolo*. Florence: 1854-70
- Bonvillano (1198). Eds. J. Eirman, H. Krueger, and R. Reynolds. Genoa: 1939
- Chan-Ju-Kua, Chu-Tan-Chi. Tr. F. Hirth and W. Rochill. St. Peterburg: 1911
- Constantine VII Porphyrogenitos. *De Administrado Imperio*. Ed. I. Becker. Bonn: 1840
- Cosmos Indicopleustes. *Topographie Chrétienne*. Paris: 1968-71
- Denzinger, J. *Enchiridion Symbolorum*. Freiburg: 1947
- Diodorus Siculus. *Bibliotheca Historica*. Ed. C. H. Oldfather. London: 1933-67
- Dionysios. *Chronique de Denys de Tell Mahre*. Ed. J. Chabot. Paris: 1895
- Diplomata Karolinorum I: Pépin le Bref, Carloman, Charlemagne*. Ed. F. Lot. Paris: 1940
- Documenti del Commercio Veneziano nei Secoli XI-XIII*. R. Morozzo della Roca and A. Lombardo. Turin: 1940
- Einhardus. *MGH: Annales Francorum*. G. Teulet. Paris: 1840
- *MGH: Annales Regni Francorum*. Eds. G. H. Pertz and F. Kurze. Hanover: 1895
- *MGH: Scriptores Einhardus Vita Karoli Magni Imperatoris*. Ed. L. Halphen. Paris: 1923
- Filangieri, R. "Codex Diplomaticus Cavensis," *Codice Diplomatico Amalfitano*. Naples: 1917
- Gregory of Tours. *Opera, Pars I, Historica Francorum*, in *MGH: Scriptores rerum Merovingicarum*. Ed. I. W. Arndt and B. Krusch. Hanover: 1884
- *Historia Francorum*. Middlesex: 1986
- Guglielmo Cassinese, 1190-1192. Ed. M. Hall, H. Kreuger, and R. Reynolds. Genoa: 1939
- Herodotus. *History, Book 3*. Ed. and Tr. A. H. Sayce. London: 1883
- Histoire des Conciles*. Ed. C. J. Hefele. Paris: 1907-08
- Historia Patria Monumenta*:
- vol. 6, *Chartarum (HPM Chartarum)*. Turin: 1853
- vol. 7, *Liber Jurium Republicae Genuensis: "Liber Jurium."* Turin: 1857
- Michael the Syrian. *Chronique de Michel le Grand*. Tr. and Ed. V. Langlois. Venice: 1868
- Milne, J. P. *Patrologiae Cursus Completus*, vol. 214. Paris: 1855

- Monk of St. Gaul ("Monachus Sangallensis"). *MGH: Gesta Karoli Magna: Scriptores Sacri* II: Hanover: 1884
- Monumenta Germaniae Historica* (MGH):
- *MGH: Annales Francorum*. Ed. J. Teulet. Paris: 1840
 - *MGH: Annales Regni Francorum*. Eds. G. H. Pertz and F. Kurze. Hanover: 1895
 - *MGH: Canones Apostolorum et Conciliorum Saecularum, IV, V, VI, VII, Pars Altera*. Ed. H. Th. Bruns. Berlin: 1839
 - *MGH: Contra Iudices, Poeta Latina Medii Aevi*. Hanover: 1884
 - *MGH: Epistolae Selectae: Boniface*. Ed. M. Tangl. Berlin: 1916
 - *MGH: Epistolae Karolini Aevi*. Ed. E. Dümmler. Berlin: 1891
 - *MGH: Epistolae Merovingici et Karolini Magni*. Ed. W. Gundlach. Berlin: 1892
 - *MGH: Formulae Imperiales e Curia Ludovici Pii*. Ed. K. Zeumer. Hanover: 1886
 - *MGH: Gesta Dagoberti: Scriptores rerum Merovingicarum*. Ed. B. Krusch. Hanover: 1884
 - *MGH: Legum Capitularia Regum Francorum*. Eds. A. Boretius and V. Krause. Hanover: 1883, 1897
 - *MGH: Scriptores Einhardus Vita Karoli Magni Imperatoris*. Ed. L. Halphen. Paris: 1923
 - *MGH: Scriptores rerum Merovingicarum: Chronique de Pseudo Frédégaire, Continuatio*. Ed. B. Krusch. Hanover: 1888
 - *MGH: Scriptores rerum Merovingicarum: Opera, Pars I, Historica Francorum*. Eds. I. W. Arndt and B. Krusch. Hanover: 1885
- Patrologiae Cursus Completus, Series Latina*. Ed. J. P. Migne. Paris: 1844–1855
- Agobard, Bishop of Lyon. *De Insolentia Iudaeorum*, vol. 54
 - Sancti Odonis Abbatis Cluniacensis II: *De Vita Sancta Geraldii Auriliacensis Comitis*, vol. 133
- Periplus*. Unknown. *Periplus of the Erythraean Sea*. Tr. W. Schoff. Philadelphia: 1927
- Photius. *Bibliothèque*. Ed. R. Henry, vol. 7. Paris: 1974
- Pliny. *Natural History*. Ed. A. H. Rackham. Cambridge: 1938–62
- Polybius. *The Histories*. Ed. W. Paton. London: 1922–27
- Procopius. *Book of the Persians Wars*. Bonn: 1833–38
- Recueil des Historiens des Croisades: Historiens Orientaux*, L'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres. Paris: 1872
- Recueil des Historiens des Gaules et de la France*. Ed. M. Bouquet. Paris: 1760
- Regesta Pontificum Romanorum ad Annum 1098*. Ed. P. Jaffé. Rome: 1885–88
- Regesto di Farfa*. Eds. I. Georgi and U. Balzani. Rome: 1879
- Select English Documents of the Ninth and Tenth Centuries*. Ed. P. E. Harmer. Cambridge: 1914
- St. Augustine. *De Civitate Dei*. Ed. P. de Labriolle. Paris: 1941–46

- Strabo. *Geography*. Ed. and Tr. H. L. Jones. London: 1917–32
- Theodolophus. (MGH): *Carmina Contra Judices, Poeta Latina Medii Aevi*. Hanover: 1884
- Theophanes. *Chronographia*. Ed. C. de Boor. Leipzig: 1883
- Tobler, T. and Molinier, A. *Itinera Hierosolymitana et Descriptiones Terrae Sanctae*. Geneva: 1879
- Ughelli, F. *Italia Sacra*. Venice: 1730
- Al-^ʿUmarī. “Al-^ʿUmarī: Condizioni Degli Stati Cristiani dell’Occidente Secondo: Una Relazione di Domenichino Doria de Genova. Ed. M. Amari. *Atti R. Acad. Linc. Mem.*, no. 11. Genoa: 1883

III - المصادر الثانوية الحديثة بالعربية والأجنبية

- Ashtor, E. A. “Quelques Indications sur les Revenues dans l’Orient au Haut Moyen Âge,” *JESHO*, vol. 2, 1959
- *Histoire des Prix et des Salaries dans l’Orient Médiéval*. Paris: 1969
- “Quelques Observations d’un Orientalist sur la Thèse de Pirenne,” *JESHO*, vol. 13, 1970
- *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*. London: 1976
- “Banking Instruments between the Muslim East and the Christian West,” in *East-West Trade in the Medieval Mediterranean*. London: 1986
- “Aperçus sur les Rādhānites,” *Studies on the Levantine Trade in the Middle Ages*, art. 3. London: 1987
- ʿĀshūr, F. Ḥ. M. *Al-^ʿAlāqah bayna al-Bunduqīyah wa al-Sharq al-Adnā al-Islāmī fī al-^ʿAṣr al-Ayyūbī*. Alexandria: 1980
- ʿA. S. ʿAṭīyah. *The Crusade in the Later Middle Ages*. London: 1938
- *Crusade, Commerce, and Culture*. Bloomington: 1962
- Bacharach, J. “Monetary Movements in Medieval Egypt, 1171–1517,” in *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern World*. Durham: 1983
- Balog, P. “History of the Dirham in Egypt from the Fāṭimid Conquest until the Collapse of the Mamlūk Empire: 358/968–922/1517,” *Revue Numismatique*, series 6, no. iii, 1961
- “Fāṭimid Glass Jetons: Token Currency or Coin-Weights?” *JESHO*, vol. 24, pt. 1, 1979
- Balog, P. and Yvon, J. “Monnaies à Légendes Arabes de l’Orient Latin,” *Revue Numismatique*, 6th ser., vol. 1, 1958
- Al-Barrāwī, R. *Ḥālat Miṣr al-Iqṭiṣādīyah fī ʿAhd al-Fāṭimīyīn*. Cairo: 1948
- Bates, M. “Thirteenth Century Crusader Imitations of Ayyūbid Silver Coinage,” in *Near Eastern Numismatics, Iconography, Epigraphy, and History*. Ed. D. Kouymjian. Beirut: 1974

- "The Function of Fāṭimid and Ayyūbid Glassweights," *JESHO*, vol. 26, pt. 1, 1981
- Becker, C. *Islamstudien*. Leipzig: 1924
- Bolin, S. "Muḥammad, Charlemagne, and Ruric," *Scandinavian Economic History Review*, vol. 1, 1953
- de Bouïard, M. "Sur l'Évolution Monétaire de l'Égypte Médiévale," in *L'Égypt Contemporaine*, vol. 30, 1939
- Brockelmann, C. *Geschichte der Arabischen Litteratur*. Leiden: 1937
- Caetani, L. *Chronographia Islamica*. Paris: 1912
- Cahen, C. "L'Histoire Économique et Sociale de l'Orient Musulman Médiéval," *Studia Islamica*, vol. 3, 1955
- "A Propos et Autour d'Ein Arabisches Handbuch der Handelswissenschaft," *Oriens*, vol. 15, 1962
- "L'Alum Avant Phocée," *Revue d'Histoire Économique*, 1963
- "Douanes et Commerce dans les Ports Méditerranéens de l'Égypt Médiévale d'Après le 'Minhādī' d'al-Makhzūmī," *JESHO*, vol. 4, 1964
- "Quelques Problèmes Concernant l'Expansion Économique Musulmane au Haut Moyen Âge," *Settimane di Studio del Centro Italiano sull'Alto Medioevo*, vol. 12; reprinted in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977e
- "Un Text Peu Connu Relatif au Commerce Oriental d'Amalfi au X^e Siècle," *Archivio Storico Napoletano*, new ser., vol. 34, 1965a
- "Government, Society, and Economic Life Under the 'Abbāsids and Fāṭimids," *Cambridge Medieval History*, vol. 4, pt. 1. Cambridge: 1966
- "Islamic Society and Civilization: Economy, Society, Institutions," *Cambridge History of Islam*, vol. 2. Cambridge: 1970
- "Tari, Mancus, et Amiral," *JESHO*, vol. 14, no. 2, 1971
- "L'Histoire Économique et Sociale de l'Orient Musulman Médiéval," in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977a
- "Quelques Mots sur le Déclin Commercial du Monde Musulman à la Fin du Moyen Âge," in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977b
- "L'Évolution de l'Iqtā' du IX^e au XII^e Siècle, in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977c
- "Y-a-t-il des Corporations Professionnelles dans le Monde Musulman Classique?" in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977d
- "Quelques Problèmes Concernant l'Expansion Économique Musulman au Haut Moyen Âge," in *Les Peuples Musulmans dans l'Histoire Médiévale*. Damascus: 1977e
- "Commercial Relations Between the Near East and Western Europe from the VIIth to the XIth Centuries," in *Islam and the Medieval West*. Ed. K. Semaan. Albany: 1981

- *Orient et Occident au Temps des Croisades*. Paris: 1983
- Casanova, M. "Une Mine d'Or au Ḥidjāz," in *Comité des travaux historiques et scientifiques. Bulletin de la Section de géographie*. Paris: 1920
- Chittick, N. "East African Trade with the Orient," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D.S. Richards. Oxford: 1970
- Cohen, M. *Jewish Self-Government in Medieval Egypt*. Princeton: 1980
- Cook, A.S. "Ibn Faḍlān's Account of Scandinavian Merchants on the Volga," *Journal of English and Germanic Philology*, vol. 22, 1923
- Cook, M.A. "Economic Developments," in *The Legacy of Islam*. Eds. J. Schacht and C.E. Bosworth. Oxford: 1974
- Crone, P. *Meccan Trade and the Rise of Islam*. Princeton: 1987
- DiMeglio, R. "Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Centuries," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D.S. Richards. Oxford: 1970
- Donner, F. "Mecca's Food Supply and Muḥammad's Boycott," *JESHO*, vol. 20, 1977
- *The Early Islamic Conquests*. Princeton: 1981
- Dozy, R. *Supplément aux Dictionnaires Arabes*. Leiden: 1881
- *Histoire des Musulmans d'Espagne*, revised by E. Lévi Provençal. Leiden: 1932
- Dunlop, D.M. "Scotland According to al-Idrīsī," c. A.D. 1154," *Scottish Historical Review*, vol. 26, no. 102. Edinburgh: 1947
- *The History of the Jewish Khazars*. Princeton: 1954
- "Sources of Gold and Silver in Islam according to al-Hamdānī," *Studia Islamica*, vol. 8, 1957
- Al-Dūrī, ʿA. ʿA. *Al-ʿAṣr al-ʿAbbāsī al-Awwal*. Baghdad: 1945
- "Nushū al-Aṣnāf wa al-Ḥiraf fī al-Islām," *Bulletin of the College of Arts and Sciences*, vol. 1. Baghdad: 1959
- "Al-Jughrāfiyīn al-ʿArab wa Rūsīyah," *Majallat al-Majmaʿ al-ʿIlmī al-ʿIrāqī*, vol. 13, 1966
- *Taʾrīkh al-ʿIrāq al-Iqtisādī fī al-Qarn al-Rābiʿ al-Hijrī*. Beirut: 1974
- Ehrenkreutz, A.S. "Extracts from the Technical Manual of the Ayyūbid Mint in Cairo," *BSOAS*, vol. 15, pt. 3, 1953
- "The Standard of Fineness of Gold Coins Circulating in Egypt at the Time of the Crusades," *JAOS*, vol. 24, pt. 3, 1954
- "The Crisis of the *Dīnār* in the Egypt of Saladin," *JAOS*, vol. 76, 1956
- "Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages: the Standard of Fineness of Some Types of *Dīnārs*," *JESHO*, vol. 2, 1959
- "Byzantine Tetrachem and Islāmic *Dīnārs*," *JESHO*, vol. 4, pt. 2, 1961
- "Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages: the Standard of Fineness of Western and Eastern *Dīnārs* before the Crusades," *JESHO*, vol. 6, pt. 3, 1963

- "Arabic *Dīnārs* Struck by the Crusaders: a Case of Ignorance or Economic Subversion," *JESHO*, vol. 7, 1964
- "Early Islamic Mint Output," *JESHO*, vol. 9, 1966
- "Monetary Aspects of Medieval Near East Economic History," in *Studies in the Economic History of the Near East*, Ed. M. A. Cook. London: 1970
- "Another Orientalist's Remarks Concerning the Pirenne Thesis," *JESHO*, vol. 15, pt. 1, 1972
- "Strategic Implications of the Slave Trade between Genoa and Mamlūke Egypt in the Second Half of the Thirteenth Century," in *The Islamic Middle East: 700–1900: Studies in Economic and Social History*. Princeton: 1981
- "The Fāṭimids in Palestine: Unwitting Promoters of the Crusades," *Egypt and Palestine: a Millennium of Association*. Jerusalem: 1984
- *Monetary Change and Economic History in the Medieval Muslim World*. Aldershot and Burlington: 1992
- Enan, M. *Decisive Moments in the History of Islam*. Lahore: 1939
- Fahmy, A.M. *Muslim Sea-Power in the Eastern Mediterranean from the Seventh to the Tenth Centuries*. London: 1950
- *Al-Nuqūd al-ʿArabīyah: Mādihā wa Ḥādiruhā*. Cairo: 1964
- Fischel, W. "The Origins of Banking in Mediaeval Islam," *JRAS*, 1933
- *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam*. London: 1968
- Fisk, V. *Bankakten aus dem Faijum*. Göteborg: 1931
- Freytag, G. *Lexicon Arabico-Latinum*. Beirut: 1975
- Fyzee, A. "The Fāṭimid Law of Inheritances," *Studia Islamica*, vol. 9, 1957
- Gaiani, A. "The Juridical Nature of the Muslim *Qirād*," *East and West*, vol. 4, no. 2, 1953
- Gibb, H. A. R. "Chinese Records of the Arabs in Central Asia," *BSOAS*, vol. 2, 1921
- "A New Interpretation of Islamic History," *Cahiers d'Histoire Mondiale*, vol. 1; reprinted in *Studies in the Civilization of Islam*. London and Boston: 1961
- *The Life of Saladin*. Oxford: 1973
- Gil, M. "Maintenance, Building Operations, and Repairs in the House of the Qodesh in Fustāt," *JESHO*, vol. 14, pt. 2, 1971
- "Dhimmī Donations and Foundations for Jerusalem (638–1099)," *JESHO*, vol. 27, pt. 2, 1984
- Golius, J. *Lexicon Arabico-Latinum*, art. "Dirham." Leiden: 1653
- Goitein, S. D. "From the Mediterranean to India," *Speculum*, vol. 29, no. 2, pt. 1, 1954
- "The Rise of the Near Eastern Bourgeoisie in Early Islamic Times," *Cahiers d'Histoire Mondiale*, vol. 3, 1957
- "The Main Industries of the Mediterranean Area as Reflected in the Records of the Cairo Geniza," *JESHO*, vol. 4, pt. 2, 1961
- *Jews and Arabs: Their Contacts Through the Ages*. New York: 1964

- "Commercial and Family Partnerships in Medieval Islam," *Islamic Studies*. Karachi: 1964a
- "The Exchange Rate of Gold and Silver Money in Fāṭimid and Ayyūbid Times," *JESHO*, vol. 8, 1965
- "Bankers' Accounts from the Eleventh Century A.D.," *JESHO*, vol. 9, 1966
- "Mediterranean Trade Preceding the Crusades: Some Facts and Problems," *Diogenes*, vol. 59, 1967
- *A Mediterranean Society*. Berkeley: 1967–88 (five vols.)
- *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: 1968
- "Cairo: an Islamic City in Light of the Geniza Documents," in *Middle Eastern Cities*. Ed. I. Lapidus. Los Angeles: 1969
- "Mediterranean Trade in the Eleventh Century: Facts and Problems," in *Studies in the Economic History of the Middle East in the Middle Ages*. Ed. M. A. Cook. London: 1970
- *Letters of Medieval Jewish Traders*. Princeton: 1973
- "Changes in the Middle East (950–1150) as Illustrated in the Geniza Documents," in *Islamic Civilization: 950–1150*. Ed. D.S. Richards. Oxford: 1973a
- "From Aden to India," *JESHO*, vol. 23, pts. 1 and 2, 1980
- Gottheil, R. and Worrell, W. *Fragments from the Geniza Documents in the Freer Collection*. New York: 1927
- Grasshoff, R. *Das Wechselrecht der Araber*. Berlin: 1899
- *Die Suftajah und Hawālah der Araber, Ein Beitrag zur Geschichte des Wechsels*. Göttingen: 1899a
- Ḥamdānī, ʿA. "The Fāṭimid-ʿAbbāsīd Conflict in India," *Islamic Culture*, vol. 41, no. 3. Hyderabad: 1967
- Ḥamīdullāh, M. "Nouveaux Documents sur les Rapports de l'Europe avec l'Orient Musulman au Moyen Âge," *Arabica*, vol. 7, 1960
- "Le Monde Musulman devant l'Économie Moderne," *Cahiers de l'Institut de Science Économique Appliquée*, supp. 120, ser. 5, no. 3, 1961
- *Majmūʿat al-Wathāʾiq al-Siyāsīyah li'l-Ahd al-Nabawī*. Beirut: 1983
- "Embassy of Queen Bertha to Caliph al-Muktafi Billah in Baghdad," *Journal of the Pakistan Historical Society*, vol. 1, 1953
- Ḥassan, Ḥ. I. *Taʾrīkh al-Dawlah al-Fāṭimīyah fī al-Maghrib wa Miṣr wa Sū-rīyah wa Bilād al-ʿArab*. Cairo: 1958
- Ḥassan, Ḥ. I. and Sharaf, T. A. *Al-Muʿfizz li-Dīn Allāh*. Cairo: 1963
- Hayes, J., Ed. *The Genius of Arab Civilization*. London: 1983
- Heck, G. (with A. S. Ehrenkreutz). "Additional Evidence of the Fāṭimid Use of *Dīnārs* for Propaganda Purposes," in *Studies in Islamic History in Honor of Professor David Ayalon*. Ed. M. Sharon. Jerusalem: 1986
- "Gold Mining in Arabia and the Rise of the Islamic State," *JESHO*, vol. 42, pt. 3, 1999

- *The Precious Metals of West Arabia: and Their Role in Forging the Economic Dynamic of the Early Islamic State*. Riyadh: 2003
- Heyd, W.C. *Histoire du Commerce du Levant au Moyen Âge*. Leipzig: 1885; Amsterdam: 1959
- Hitti, P. *Makers of Arab History*. New York: 1968
- *History of the Arabs*. London: 1970
- *Capital Cities of Islam*. Minneapolis: 1973
- Hodgson, M. *The Venture of Islam*. Chicago: 1974
- Holt, P.M. *The Age of the Crusades: the Near East from the Eleventh Century to 1517*. London: 1986
- Hourani, G. *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Medieval Times*. Beirut: 1963
- Hughes, T.P. *Dictionary of Islam*. New Delhi: 1982
- Humphreys, S. *Islamic History: a Framework for Inquiry*. Princeton: 1991
- Ḥusayn, ʿA.ʿA. *Al-Muqāranāt al-Tashrīʿiyyah bayna al-Qawānīn al-Waḍaʿiyyah al-Madanīyah wa al-Tashrīʿ al-ʿIlāmī: Muqāranāt bayna al-Qanūn al-Faransī wa Madhhab al-Imām Mālik bin Anas*. Cairo: 1947
- Ibrahim, M. *Merchant Capital and Islam*. Austin: 1990
- Al-Jāsir, Ḥ. "Kutub al-Manāzil min Rawāfid al-Dirāsāt ʿan Jughrāfiyat Jazīrat al-ʿArab," in *Al-Nadwah al-ʿĀlamīyah al-ʿUlā li-Dirāsāt Taʾrīkh al-Jazīrah al-ʿArabīyah*. Riyadh: n.d.
- Khaddūrī, M. *Al-Ṣilāt al-Diblūmāsīyah bayna Hārūn al-Rashīd wa Shārlamān*. Baghdad: 1939
- Kramers, J.H. "Geography and Commerce," *The Legacy of Islam*. Eds. T. Arnold and A. Gillaume. Oxford: 1931
- "Islamic Geography and Commerce," in *The Islamic World and the West: A.D. 622–1492*. Ed. A. Lewis. London: 1970
- Labīb, Ş. "Capitalism in Medieval Islam," *Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1, 1969
- "Egyptian Commercial Policy in the Middle Ages," in *Studies in the Economic History of the Middle East*. Ed. M. A. Cook. London: 1970
- Lampton, A. *Landlord and Peasant in Persia*. London: 1953
- "Reflections on the Iqtāʿ," in *Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton Gibb*. Ed. G. Makdasi. Cambridge: 1965
- Lane-Poole, S. *Catalogue of Oriental Coins in the British Museum*, vol. 4, London: 1879
- *Catalogue of the Collection of Arabic Coins in the Khedival Library at Cairo*. London: 1893
- Lapidus, I. "Grain Economy of Mamlūk Egypt," *JESHO*, vol. 12, 1980
- "Arab Settlement and Iraq in the Age of the Umayyad and Early ʿAbbāsīd Caliphs," in *The Islamic Middle East: 700–1900*. Ed. A.L. Udovitch. Princeton: 1981
- *A History of Islamic Societies*. Cambridge: 1988

- Lavoix, H. *Monnaies à Légendes Arabes Frappées en Syrie par les Croisés*. Paris: 1877
- Levtzion, N. "Ibn Hawqal, the Cheque, and Awghadost," *Journal of African History*, vol. II, 1968
- Lewicki, T. "Les Premiers Commerçants en Chine," *Rocznik Orientalistyczny*, vol. 6, 1935
- "Écrivains Arabes du Siècle IX au XVI Traitant de l'Ambre Jaune de la Baltique et de son Importation en Pays Arabes," *Folia Orientalia*, vol. 4, 1962
- "L'Apport des Sources Arabes Médiévales (IX-X Siècles) à la Connaissance de l'Europe Central et Orientale," in *L'Occident col' Islam nell'Alto Medio-evo*. Spoleto: 1965
- Lewis, B. *The Origins of Ismā'ilism*. Cambridge: 1940
- "The Fātimids and the Route to India," *Revue de la Faculté des Sciences Économiques de l'Université d'Istanbul*, nos. 1-4, 1949-50
- *Orientalism and History*. Ed. D. Sinor. Cambridge: 1954
- *The Arabs in History*. New York: 1966a
- "Government, Society, and Economic Life under the 'Abbāsids and Fātimids," *Cambridge Medieval History*, vol. 4. Cambridge: 1966b
- "The Arabs in Eclipse," in *The Economic Decline of Empires*. Ed. C. M. Cipolla. London: 1970
- "Sources for the Study of Islamic History," in *Studies in the Economic History of the Middle East*. Ed. M. A. Cook. London: 1970a
- *The Muslim Discovery of Europe*. London and New York: 1982
- Lombard, M. "L'Or Musulman du VI^e au XI^e Siècle," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 2, 1947
- *The Golden Age of Islam*. New York: 1975
- Mājid, A. M. *Zuhūr al-Khilāfah al-Fātimīyah wa Suqūṭuhā fī Miṣr*. Alexandria: 1967
- Mann, J. *Jews in Egypt and Palestine Under the Fātimid Caliphs*. Oxford: 1920-22
- Massignon, L. "L'Influence d'Islam au Moyen Âge sur la Fondation et l'Essor des Banques Juives," *Bulletin d'Études Orientales de l'Institut Français de Damas*. Damascus: 1931
- Meilink-Roelofs, M. "Trade and Islam in the Malay-Indonesian Archipelago Prior to the Arrival of the Europeans," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D. S. Richards. Oxford: 1970
- Messier, R. "The Almoravids: West African Gold and Gold Currency of the Mediterranean Basin," *JESHO*, vol. 17, 1974
- Mez, A. *Die Renaissance des Islams*. Heidelberg: 1922
- *Al-Ḥadārah al-Islāmīyah fī al-Qarn al-Rābi' al-Hijrī* (Arabic tr.). Beirut: 1961
- Minorsky, V. *Marvazi on China, the Turks, and India*. London: 1945

- Miquel, A. "L'Europe Occidentale dans la Relation Arabe de Ibrāhīm b. Ya^c-qūb," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 21, 1966
- Al-Miṣrī, Ḥ. *Tijārat al-ʿIrāq fī al-ʿAṣr al-ʿAbbāsī*. Alexandria: 1982
- Mushrifah, ʿA. *Nuḏum al-Ḥukum bi-Miṣr fī ʿAṣr al-Fātimīyīn*. Cairo: n.d.
- Naṣr, S. N. *Islamic Science: an Illustrated Study*. Kent: 1976
- Pellat, C. "Le Kitāb al-Tabaṣṣur bil-Tiḡārah Attribué a Ḡāhiz," *Arabica*, vol. 1, 1954
- Peters, F. E. "The Commerce of Mecca Before Islam," *A Way Prepared: Essays on Islamic Culture in Honor of Richard Bayly Winder*. Eds. F. Kazemi and R. McChesney. New York and London: 1988
- *Mecca: a Literary History of the Muslim Holy Land*. Princeton: 1994
- Pirenne, H. *Mohammed and Charlemagne*. London: 1974a
- Pryor, J. H. "The Origins of the Commenda Contract," *Speculum*, vol. 2, no. 1, 1967
- "Mediterranean Commerce in the Middle Ages: a Voyage Under Contract of Commenda," *Viator*, vol. 14, 1983
- Al-Qūṣī, M. *Tijārat Miṣr fī al-Baḥr al-Aḥmar ḥattā Suqūt al-Dawlah al-Fātimīyah*, Riṣālah Duktūrāh, Jāmiʿat al-Qāhirah, no. 1149. Cairo: n.d.
- Rabbinowitz, L. *Jewish Merchant Adventurers*. London: 1948
- Rabīʿ, Ḥ. (Rabie, H.). *Al-Nuḏum al-Mālīyah fī Miṣr Zaman al-Ayyūbiyīn*. Cairo: 1964
- *The Financial System of Egypt: A.H. 564–741 / A.D. 1169–1341* London: 1972
- Al-Rāshid, S. *Darb Zubaydah*. Riyadh: 1980
- Raymond, A. and Weit, G. *Les Marchés du Caire*. Cairo: 1979
- Richards, D. S. "Arabic Documents from the Karaite Community in Cairo," *JESHO*, vol. 15, pts. 1–2, 1972
- Rodinson, M. "Le Marchand Musulman," in *Islam and the Trade of Asia*. Oxford: 1970
- *Islam and Capitalism*. London: 1978
- Al-Ṣamad, W. *Al-Ṣināʿāt wa al-Ḥiraf ʿinda al-ʿArab fī al-ʿAṣr al-Jāhilī*. Beirut: 1981
- Samadi, S. B. "Social and Economic Aspects of Life Under the ʿAbbāsīd Hegemony at Baghdad," *Islamic Culture*, 1955
- Samarrai, A. "Some Geographical and Political Information on Western Europe in the Medieval Arabic Sources," *Muslim World*, vol. 62, no. 4, 1972
- Santillana, D. *Istituzioni di Diritto Musulmano Malichita*. Rome: 1938
- Al-Sayf, ʿA. *Al-Ḥayāh al-Iqtisādīyah wa al-Ijtimāʿīyah fī al-Najd wa al-Ḥijāz fī al-ʿAṣr al-Umawī*. Riyadh: 1983
- Sayous, A. "Un Manuel Arabe du Parfait Commerçant (XI^e Siècle de Notre Ère)," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, no. 12, 1931
- Scanlon, G. "Egypt and China: Trade and Imitation," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D. S. Richards. Oxford: 1970

- Schacht, J. *The Legacy of Islam*. Oxford: 1931
- "The Schools of Islamic Law and Later Development of Jurisprudence," *Law in the Middle East*, vol. 1, 1955
- *An Introduction to Islamic Law*. Oxford: 1964
- Serjeant, R. B. "Meccan Trade and the Rise of Islam," *JAOS*, vol. 60, no. 111, 1990
- Shaban, M. *Islamic History: a New Interpretation*. London: 1971
- *Islamic Civilization: a New Interpretation*. London: 1976
- Sharrāb, M. *Al-Madīnah fī al-ʿAṣr al-Umawī*. Damascus: 1984
- Simon, R. "Hums et Ilāf, Commerce sans Guerre," *Acta Orientalia Academiae Hungariae*, no. 23, 1970
- *Meccan Trade and Islam: Problems of Origin and Structure*. Budapest: 1989
- Sinor, D., Ed. *Orientalism and History*. Cambridge: 1954
- Sourdél-Thomine, J. and Sourdél, D. "Trois Actes de Vente Damascains du Début du IV^e/X^e Siècle," *JESHO*, vol. 8, pt. 2, 1965
- Sprenger, A. *Das Leben und die Lehre des Moḥammad*, vol. 3, Berlin: 1869
- Spüler, B. "Ibrāhīm b. Jaʿqūb Orientalistische Bemerkungen," *Jahrbücher für Geschichte Osteuropas*, vol. 3, 1938
- *The Muslim World: the Age of the Caliphs*. Leiden: 1960
- "Trade in the Eastern Islamic Countries in the Early Centuries," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D. S. Richards. Oxford: 1970
- Stern, S. M. "Ramisht of Sīrāf," *JRAS*, 1967
- "An Original Document from the Fāṭimid Chancery Concerning Italian Merchants," in *Coins and Documents from the Medieval Middle East*, art. 5. London: 1986
- Stevenson, W. "Al-Idrīsī's Map of Scotland," *Scottish Historical Review*, vol. 27, no. 104, 1948
- Stillman, N. "The Eleventh Century Merchant House of Ibn ʿAwkal," *JESHO*, vol. 16, pt. 1, 1975
- Sulaymān, ʿA. *Al-ʿAlāqāt al-Hijāzīyah-al-Miṣrīyah Zaman Salāṭīn al-Mamālīk*. Cairo: 1973
- *Al-Muslimūn wa al-Bizantīyūn*. Cairo: 1982
- *Al-Nishāt al-Tijārīyah fī al-Jazīrah al-ʿArabīyah fī al-ʿUṣūr al-Wuṣṭā, Ri-sālah Duktūrāh, Jāmiʿat al-Qāhirah*, no. 1335. Cairo: n.d.
- Surūr, M. *Al-Dawlah al-Fāṭimīyah fī Miṣr*. Cairo: 1965–66
- *Miṣr fī ʿAṣr al-Dawlah al-Fāṭimīyah*. Cairo: 1967
- *Siyāsāt al-Fāṭimīyīn al-Khārījīyah*. Cairo: 1967
- Al-Thunānī, M. H. M. *Al-ʿAlāqāt bayna Januwah wa al-Fāṭimīyīn fī al-Sharq al-Adnā*. Cairo: 1981
- Tibbetts, G. R. "Pre-Islamic Arabia and Southeast Asia," *Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society*, vol. 19, pt. 3, 1956
- Torrey, C. C. *The Commercial Theological Terms in the Koran*. Leiden: 1892

- Udovitch, A. "At the Origins of the Western Commenda: Islam, Israel, or Byzantium?" *Speculum*, vol. 37, 1962
- "Credit as a Means of Investment in Medieval Islamic Trade, *JAOS*, vol. 3, 1967
- "The 'Law Merchant' of the Medieval Islamic World," in *Logic in Classical Islamic Culture*. Ed. G. von Grunebaum. Berkeley: 1967a
- "Theory and Practice of Islamic Law: Some Evidence from the Geniza," *Studia Islamica*, vol. 32, 1970a
- "Introductory Remarks," in *Studies in the Economic History of the Middle East*. Ed. M. A. Cook. London: 1970b
- *Partnership and Profits in Medieval Islam*. Princeton: 1970c
- "Commercial Techniques in Early Islamic Trade," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D. S. Richards. Oxford: 1970d
- "Reflections on the Institutions of Credit and Banking in the Medieval Islamic Near East," *Studia Islamica*, vol. 41, 1975
- "A Tale of Two Cities: Commercial Relations between Cairo and Alexandria during the Second Half of the Eleventh Century," in *The Medieval City*. Eds. H. Miskimin, D. Herlihy, and A. Udovitch. New Haven and London: 1977
- Al-ʿUmārī, ʿA. *Al-Ḥiraf wa al-Ṣināʿāt fī al-Ḥijāz fī ʿAṣr Rasūl Allāh* Riyadh: 1985
- Waines, D. "The Third Century Internal Crisis of the ʿAbbāsids," *JESHO*, vol. 20, pt. 3, 1977
- Walker, J. *Catalogue of Muḥammadan Coins*. London: 1941, 1956
- Watt, M. *Muhammad at Mecca*. Oxford: 1953
- *Muhammad at Medina*. Oxford: 1956
- *The Majesty That Was Islam*. New York: 1974
- *Muhammad: Prophet and Statesman*. Oxford: 1974a
- "Hums," *EI2*, vol. 3, 1986
- "Makkah as the Springboard for the Call of Islam," *Studies in the History of Arabia: Arabia in the Age of the Prophet and the Four Caliphs*, vol. 3, pt. 1. 1989
- Wehr, H. *A Dictionary of Modern Written Arabic*. Wiesbaden: 1974
- Wiet, G. *Cairo: City of Art and Commerce*. Cairo and Beirut: 1948
- Zambaur, E. *Die Münzprägungen des Islams*. Wiesbaden: 1968
- Zaytūn, ʿA. *Al-ʿAlāqāt al-Iqtiṣādīyah bayna al-Sharq wa al-Gharb fī al-ʿUṣūr al-Wuṣṭā*. Damascus: n.d.
- Ziyādah, N. *Al-Jughrafiyah wa al-Riḥlāt ʿinda al-ʿArab*. Beirut: 1962

IV - المصادر الثانوية الغربية الحديثة

- Abuafia, D. "Asia, Africa, and the Trade of Medieval Europe," *Cambridge Economic History of Europe*. Cambridge: 1983
- "Crocuses and Crusaders: San Gimignano, Pisa, and the Kingdom of Jerusalem," in *Italy, Sicily, and the Mediterranean: 1100-1400*. London: 1987a
- "Maometto et Carlo Magno: Le Due Aree Monetario Italiano dell'Oro e dell'Argento," in *Italy, Sicily, and the Mediterranean, 1100-1400*. London: 1987b
- "Marseilles, Acre, and the Mediterranean," in *Italy, Sicily, and the Mediterranean* 15. London: 1987c
- *Commerce and Conquest in the Mediterranean: 1100-1500*. Aldershot and Burlington: 1993
- *Mediterranean Encounters: Economic, Religious, Political*. Aldershot and Burlington: 2000
- Adelson, H. *Medieval Commerce*. New York: 1962
- "Early Medieval Trade Routes," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Akerman, J. "The Gold Mancus," *Numismatic Chronicle*, vol. 5, 1843
- Allan, J. "Offa's Imitation of an Arab Dīnār," *Numismatic Chronicle*, 4th ser., vol. 14, 1914
- Amari, M. *Storia dei Musulmani di Sicilia*. Firenze: 1854
- Aronius, J. *Regesten zur Geschichte der Juden*. Berlin: 1902
- Astuti, G. *Origini e Svolgimento Storico della Commenda Fino al Secolo XIII*. Milano: 1933
- Bach, E. *La Cité des Gênes au XII^e Siècle*. Copenhagen: 1955
- Baecheler, J. *The Origins of Capitalism*. Oxford: 1975
- Balard, M. "Les Génois en Roumanie Entre 1204 et 1262," *Mélanges d'Archéologie et d'Histoire*, vol. 78, 1966
- Bark, W. *The Origins of the Medieval World*. Stanford: 1958
- Barnes, H. E. *An Economic History of the Western World*. New York: 1937
- Bautier, R. "Les Grands Problèmes Politiques et Économiques de la Méditerranée Médiévale," *Revue Historique*, vol. 233, 1965
- *The Economic Development of Medieval Europe*. London: 1971
- Baynes, N. "M. Pirenne and the Unity of the Mediterranean World," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Beaud, M. *History of Capitalism: 1500-1980*. London: 1984
- Beeston, A. "Al-Idrīsī's Account of the British Isles," *BSOAS*, vol. 12, pt. 2, 1950
- Belgrano, L. T. *Annali Genovesi de Caffaro e de suoi Continuatori dal MXCIX al MCCXCII*. Rome: 1890-91

- Beltran, P. "Introduction del 'Mancuso' en la Economia Carolingia," *Centennial Publication of the American Numismatic Society*. Ed. H. Ingholt. New York: 1958
- Benvenisti, M. *The Crusaders in the Holy Land*. Jerusalem: 1970
- Bensa, E. *Francesco di Marco da Prato*. Milano: 1928
- Bernardi, A. "The Economic Problems of the Roman Empire at the Time of Its Decline," in *The Economic Decline of Empires*. Ed. C. M. Cipolla. London: 1970
- Bishop, M. *The Middle Ages*. New York: 1985
- Blancard, L. *Essai sur les Monnaies de Charles Ier*. Paris: 1868
- *Les Millarès*. Marseilles: 1876
- "Le Besant d'Or Sarrazinas Pendant les Croisades," *Mémoires de l'Académie des Sciences, Lettres, et Beaux-Arts de Marseilles*. Marseilles: 1879–80
- Blanchet, A. "Les Monnaies dans la Chanson de Roland," *Comptes Rendus de l'Académie des Inscriptions et des Belles-Lettres*. Marseilles: 1942
- Bloch, M. "Le Capitalisme: Genèse et Manifestations," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 31, 1931
- "Le Problème de l'Or au Moyen Âge," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 5, 1933
- "Capitalistes Italiens du 'Trecento,'" *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 35, 1935
- "Capitalistes et Commerçants à Venice," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 36, 1936
- "Économie Naturelle et Économie Argent," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 1, 1939a
- *La Société Féodale*. Paris: 1939b
- *Equisse d'une Histoire Monétaire de l'Europe*. Paris: 1954
- *Feudal Society*. Chicago: 1961
- Blunt, C. E. "The Coinage of Offa," in *Anglo-Saxon Coins*. Ed. R. H. M. Dolley. London: 1961
- Boeles, P. C. "Les Trouvailles de Monnaies Carolingiennes dans les Pays-Bas," *Bulletin des Musées Royaux des Arts Décoratifs et Industriels à Bruxelles*, no. 10, 1911
- Böhmer, E. F. and Mühlbacher, E. *Regesten des Kaiserreichs unter den Karolingern*. Innsbruck: 1908
- Bolin, S. "Muḥammad, Charlemagne, and Ruric," *Scandinavian Economic History Review*, vol. 1, 1953
- Boissonnade, P. *Life and Work in Medieval Europe*. New York: 1927, 1959, 1987
- Botet y Sisó, J. *Las Monedas Catalanes*. Barcelona: 1909
- Bratianu, G. *Recherches sur le Commerce Génois dans la Mer Noire au XIII^e Siècle*. Paris: 1929

- Bréhier, L. "Les Colonies d'Orientaux en Occident," *Byzantinische Zeitschrift*, vol. 12, 1903
- Breysig, T. *Jahrbücher des Fränkischen Reichs: Die Zeit Karl Martels*. Leipzig: 1869
- Bronsted, J. *The Vikings*. New York: 1960
- Brutskus, J. "Trade with Eastern Europe, 1800–1200," *Economic History Review*, vol. 13, 1943
- Buckler, F. *Harunu'l-Rashid and Charles the Great*. Cambridge: 1931
- Bury, J. *A History of the Later Roman Empire*. London: 1889, 1923
- Byrne, E. "Commercial Contracts of the Genoese in the Syrian Trade of the Twelfth Century," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 31, 1917
- "Easterners in Genoa," *JAOS*, vol. 38, pt. 3, 1919
- "Genoese Trade with Syria in the Twelfth Century," *American Historical Review*, vol. 25, 1920
- "The Genoese Colonies in Syria," in *The Crusades and Other Historical Essays: Presented to Dana C. Munro by His Former Students*. Ed. L. Paetow. New York: 1928
- *Genoese Shipping in the Twelfth and Thirteenth Centuries*. Cambridge: 1930
- Calhoun, G. "Risk in Sea Loans in Ancient Athens," *Journal of Economic and Business History*, vol. 2, no. 4, 1930
- Cambridge Illustrated History of the Middle Ages*, Ed. R. Fossier. Cambridge: 1989
- Canabiss, J. "Agobard of Lyons," *Speculum*, vol. 26, 1951
- Canard, M. "La Relation du Voyage d'Ibn Faḍlān chez les Bulgares de la Volga," *Annales de l'Institut d'Études Orientales*, vol. 16, 1958
- "Arabes et Bulgares au Debut du X^e Siècle," *Byzance et les Musulmans du Proche Orient*, art. 5. London: 1973a
- "Byzance et Arabes: Relations Politiques," *Byzance et les Musulmans du Proche Orient*, art. 6. London: 1973b
- "Al-Hākim bi-Amri Allāh," *EI²*, vol. 3, 1986
- Cantor, N. F. *Medieval History: the Life and Death of a Civilization*. New York: 1967
- Cardini, F. *Europe and Islam*. Oxford: 2002
- Casaretto, P. F. *La Moneta Genovese in Confronto con le Altre Valute Mediterranee*. Genoa: 1928
- Chatfield, M. *A History of Accounting Thought*. New York: 1977
- Chiaudano, M. and Moresco, M. *Il Cartolare di Giovanni Scriba*. Turin: 1935
- Cipolla, C. M. *Money, Prices, and Civilization in the Mediterranean World*. New York: 1967
- *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000–1700*. London: 1976

- Citarella, A. "The Relations of Amalfi with the Arab World before the Crusades," *Speculum*, vol. 2, no. 2, 1967
- "Patterns in Medieval Trade: the Commerce of Amalfi before the Crusades," *Journal of Economic History*, vol. 28, no. 4, 1968
- Christmas, H. "Discovery of Anglo-Saxon Coins at White Horse, near Croyden," *Numismatic Chronicle*, new ser., vol. 2, 1862
- Claster, J.N. *The Medieval Experience: 300-1400*. New York and London: 1982
- Clough, S.B. *European Economic History: Economic Development of Western Civilization*. New York and London: 1959, 1968
- *The Rise and Fall of Civilization*. Westport: 1951
- Clough, S.B. and Cole, C. *Economic History of Europe*. Boston: 1952
- Constable, G. "The Financing of the Crusades in the Twelfth Century," in *Outremer: Studies in the History of the Crusading Kingdom of Jerusalem*. Jerusalem: 1982
- Cox, O. *The Foundations of Capitalism*. New York: 1959
- Davis, R. H. C. *A History of Medieval Europe*. Oxford: 1970
- Dennett, D. "Pirenne and Muhammad," *Speculum*, vol. 23, no. 2, 1948
- Depping, B. *Histoire du Commerce entre Levant et l'Europe*. Paris: 1830; New York: 1970
- Devic, C. and Vaissette, J. *Histoire de Languedoc*. Toulouse: 1872-94
- Devisse, J. "La France Carolingienne: Un Nouvel Essor," *Histoire de France*. Larousse: 1954
- Diehl, C. *Essai sur l'Administration Byzantine dans l'Exarchat de Ravenne*. Paris: 1899
- Dill, S. "Rome and Byzantium," *The Quarterly Review*, no. 383, 1900
- Dobb, M. *Studies in the Development of Capitalism*. New York: 1947
- Doehaerd, R. *Les Relations Commerciales entre Gènes, la Belgique, et l'Outremer d'après les Archives Notariales Génoises*. Rome: 1941
- "Les Réformes Monétaires Carolingiennes," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 7, 1952
- Dolley, R.M.H. *Anglo-Saxon Coins*. London: 1961
- Dopsch, A. *The Economic and Social Foundations of Europe*. London: 1937, 1953
- Duby, G. *The Early Growth of the European Economy*. New York: 1974
- Dunlop, D. "Scotland According to al-Idrīsī," *Scottish Historical Review*, vol. 26, no. 102, 1947
- Duplessy, J. "La Circulation des Monnaies Arabes in Europe Occidentale du VIII^e au XIII^e Siècle," *Revue Numismatique*, no. 18, 1956
- von Ebengreuth, A. "Der Denar der Lex Salica," *Sitzungsberichte der Philosophisch-Historischen Klasse der Kaiserlichen Akademie der Wissenschaften*, no. 163, 1909

- Edler, E. F. *Glossary of Mediaeval Terms of Business (Italian Series), 1200–1600*. Cambridge: 1934
- Endemann, W. *Studien in der Romanisch-Kanonistischen Wirtschaftslehre*. Berlin: 1883
- Evans, J. "A New Saxon Mint, Weardbyrig," *Numismatic Chronicle*, new ser., vol. 13, 1893
- Falco, G. "Appunti di Diritto Marittimo Medievale," *Il Diritto Marittimo*, vol. 29, 1927
- Febvre, L. "Un Critique Utile: Les Origines du Capitalisme Moderne à Gènes et W. Sombart," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 15, 1832
- Fraehn, C. M. "Erklärung der im Jahr 1830 bei Steckborn im Thurgau Ausgegrabenen Münzen," *Bulletin Scientifique*, vol. 2, publié par l'Académie Impériale des Sciences des Saint-Petersbourg, 1837
- Fryde, E. B. and M. M. "Public Credit, with Special Reference to Northwest Europe," *Cambridge Economic History of Europe*, vol. 3. Cambridge: 1965
- Ganshof, L. "Notes sur les Ports de Provence du VII au X Siècle," *Revue Historique*, 1938
- *Feudalism*. New York, London: 1963
- Germaine, L. A. *De la Monnaie Mahométane Attribuée à un Évêque de Maguelone*. Montpellier: 1854
- Gibbon, E. A. *The Decline and Fall of the Roman Empire*. London: 1969
- Goldschmidt, L. *Universalgeschichte des Handelsrechts*. Stuttgart: 1891
- Grice-Hutchinson, M. *Early Economic Thought in Spain: 1177–1740*. London: 1978
- Grieg, S. *Vikingetidens Skattefund, Universitetets old-Saksamlings Skrifter*, vol. 2, Oslo: 1929
- Grierson, P. "A Rare Crusader Bezant with the 'Christus Vincit' Legend," *Museum Notes, ANS*, vol. 6. New York: 1954
- "Commerce in the Dark Ages: a Critique of the Evidence," *Transactions of the Royal Historical Society*, 5th ser, vol. 9, 1959
- "The Monetary Reforms of 'Abd Al-Malik," *JESHO*, vol. 3, 1960
- "The Origins of the Grosso and of Gold Coinage in Italy," *Numismatický Sborník*, vol. 12, 1973
- *Later Medieval Numismatics (11th to 16th Centuries)*. London: 1979
- "Carolingian Europe and the Arabs: the Myth of the Mancus," in *Dark Age Numismatics*, art. 3, London: 1979a; originally appearing in *Revue Belge de Philologie et d'Histoire*, art. 32, 1954
- "Money and Coinage Under Charlemagne," in *Dark Age Numismatics*, art. 18, London: 1979b
- Hall, K. "International Trade and Foreign Diplomacy in Early Medieval South India," *JESHO*, vol. 6, pt. 1, 1963
- Hall, M. W. "Early Bankers in the Genoese Notarial Records," *Economic History Review*, vol. 6, 1935–36

- Halphen, L. *Études Critiques sur l'Histoire de Charlemagne*. Paris: 1921
- Hansen, I. L. and Wickham, C. Eds. *The Long Eighth Century: Production, Distribution, and Demand*. Leiden: 2000
- Hartmann, M. *Untersuchungen zur Geschichte der Byzantinischen Verwaltung in Italien*. Leipzig: 1889
- *Geschichte Italiens im Mittelalter*. Gotha: 1908
- *Der Islamische Oriente, vol. 2: Die Arabische Frage*. Leipzig: 1909
- Haskins, C. "The Renaissance of the Twelfth Century," in *The Islamic World and the West: A.D. 622–1492*. Ed. A. R. Lewis. London: 1970
- Havighurst, A. F., Ed. *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Boston: 1958; London: 1969
- Hawkins, E. "An Account of Coins and Treasure Found in Cuerdale," *Numismatic Chronicle*, vol. 5, 1842
- Heaton, H. *Economic History of Europe*. London: 1948
- Heer, F. *The Medieval World*. London and New York: 1961
- Herlihy, D. "Pisan Coinage and the Monetary Development of Tuscany," *Museum Notes, ANS*, vol. 6, 1954
- "Treasure Hoards in the Italian Economy, 960–1139," *Economic History Review*, vol. 10, no. 1, 1957–58
- *Pisa in the Early Renaissance: a Study in Urban Growth*. New Haven: 1958
- "Church Property on the European Continent, 701–1200," in *The Social History of Italy and Western Europe*, art. 5. London: 1978
- "Asia, Africa, and the Trade of Medieval Europe," *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. 2, 1987
- Hildebrand, B. "Natural-, Geld-, und Creditwirtschaft," *Jahrbuch der Nationalökonomie*. Berlin: 1864
- Hilton, R. "Capitalism – What's in a Name?" in *The Transition from Feudalism to Capitalism*. Ed. R. Hilton. London: 1976
- Himly, F. "Y-a-t-il eu Emprise Musulmane sur l'Économie des États Européens du VII au X Siècle?" *Schweizerische Zeitschrift für Geschichte*, vol. 5, pt. 1, 1955
- Hodges, R. "Trade and Market Origins in the Ninth Century: an Archaeological Perspective of Anglo-Carolingian Relations," in *Charles the Bald: Court and Kingdom*. Eds. M. Gibson and J. Nelson. New York: 1981
- *Dark Age Economics: the Origins of Towns and Trade, A.D. 600–1000*. New York: 1982
- Hodges, R. and Whitehouse, D. *Muhammad, Charlemagne, and the Origins of Europe*. London: 1983
- Hodgett, G. *A Social and Economic History of Medieval Europe*. London: 1972
- Höhlbaum, K. *Hansisches Urkundenbuch*. Halle: 1876
- Holmboe, C. A. "Le Mancus des Anglo-Saxons," *Numismatic Chronicle*, vol. 20, 1859

- Hoover, C. "The 'Sea Loan' in Genoa in the Twelfth Century," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 40, 1926
- Hovén, B. "Ninth Century *Dirham* Hoards from Sweden," *Journal of Baltic Studies*, vol. 2, no. 3, 1982
- Jacob, G. "Arabische Berichte von Gesandten an Germanische Fürstenhöfe aus dem 9. und 10. Jahrhundert," *Quellen zur Deutschen Volkskunde*, vol. 1, Berlin and Leipzig: 1927
- Jecklin, F. "Der Langobardisch-Karolingische Münzfund bei Ilanz," *Mitteilungen der Bayerischen Numismatischen Gesellschaft*, no. 25, 1906–07
- Jones, J. *A History of the Vikings*. Oxford: 1986
- Kennedy, P. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: 1987
- Kenyon, J. "Discovery of Ancient Coins and Other Treasures Near Preston," *Numismatic Chronicle*, vol. 3, 1840
- Knight, M. *The Economic History of Europe Until the End of the Middle Ages*. New York: 1926
- Kohler, J. *Die Commenda im Islamitischen Rechte*. Würzburg: 1885
- Kovalevskii, A. P. *Kniga Axmeda Ibn Fadlana o Ego Putešestvii na Volga v 921-922 gg.* Xarkiv: 1956
- Kreuger, H. "Genoese Trade with Northwest Africa in the Twelfth Century," *Speculum*, vol. 8, no. 3, 1933
- "Economic Aspects of Expanding Europe," in *Twelfth Century Europe and the Foundations of Modern Society*. Ed. M. Claggett. Madison: 1961
- Lambrechts, P. "Le Commerce des 'Syriens' en Gaule du Haut-Empire à l'Époque Mérovingienne," *L'Antiquité Classique*, vol. 6, 1936
- Landra, A. *Corso di Storia del Commercio*. Torino: 1916
- Lane, F. C. "Recent Studies on the Economic History of Venice," *Journal of Economic History*, vol. 23, no. 3, 1963
- "Family Partnerships and Joint Ventures," *Venice and History: the Collected Papers of F. C. Lane*. Baltimore: 1966
- *Venice: a Maritime Republic*. London: 1973
- *Money and Banking in Medieval and Renaissance Venice*. London: 1985
- "Double Entry Bookkeeping and Resident Merchants," in *Studies in Venetian Social and Economic History*, art. 5, London: 1987
- "Gino Luzzatto's Contributions to the History of Venice," in *Studies in Venetian Social and Economic History*. Eds. B. Kohl and R. Müller. London: 1987a
- "The First Infidelities of the Italian Lira," in *Studies in Venetian Social and Economic History*. Eds. B. Kohl and R. Müller. London: 1987b
- Lane, F. C. and Hodgson, M. A. *The Early History of Venice from its Foundation to the Conquest of Constantinople, A.D. 1204*. London: 1901
- Lanfranchi, L., Ed. S. *Georgio Maggiore*. Venice: 1968, vol. 2
- LaTouche, R. *The Birth of Western Economy*. London: 1967

- "The So-Called 'Grand Commerce of the Merovingian Period,'" in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Laurent, H. "Les Travaux de M. Henri Pirenne," *Byzantion*, vol. 7, pt. 2, 1932
- "Aspects Économiques dans la Gaule Franque: Marchands du Palais et Marchands d'Abbayes," *Revue Historique*, no. 183, 1938
- Lestocquoy, J. "The Tenth Century," *Economic History Review*, vol. 17, 1947
- Lévi Provençal, E. "Un Échange d'Ambassades entre Cordove et Byzance au IX^e Siècle," *Byzantion*, vol. 12, 1937
- Levillain, L. "Examen Critique des Chartes Mérovingiennes et Carolingiennes de l'Abbaye de Corbie," *Mémoires et Documents Publiés par la Société de l'École des Chartes*, vol. 5, no. 14. Paris: 1902
- Lewis, A. *Naval Power and Trade in the Mediterranean: A.D. 500–1100*. Princeton: 1951
- "Le Commerce et la Navigation sur les Côtes Atlantiques de la Gaul du V^e au VIII^e Siècle," *Le Moyen Âge*, 4th ser., vol. 9, 1953
- *The Northern Seas: Shipping and Commerce in Northern Europe, A.D. 300–1100*. New York: 1978
- Lieber, A. "Eastern Business Practices and Medieval European Commerce," *Economic History Review*, 2nd ser., vol. 21, no. 2, 1968
- Linden, U.S. "Ein Upplandsk Silverskatt frön 800-Talst," *Nordisk Numismatisk Arsskrift*, 1938
- "Ein Grosserfund Arabischer Münzen aus Stora Vellinge, Gotland," *Nordisk Numismatisk Arsskrift*, 1941
- Linder Welin, U. "The First Arrival of Oriental Coins in Scandanavia and the Inception of the Viking Age in Sweden," *Fornvännen*, vol. 69, 1974
- "Oriental Coins and the Beginning of the Viking Period," *Fornvännen*, vol. 71, 1976
- Little, L.K. *Religious Poverty and the Profit Economy in Medieval Europe*. Ithaca: 1983
- Littleton, A.C. *Accounting Evolution to 1900*. Birmingham: 1980
- Littleton, A.C. and Yamey, B. *Studies in the History of Accounting*. Homewood: 1956
- Lombard. M. "Le Problème de l'Or au Moyen Âge," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 5, 1933
- "Les Bases Monétaires d'une Suprématie Économique: l'Or Musulman du VII^e au XI^e Siècle," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, no. 2, 1947
- "Mahomet et Charlemagne, Le Problème Économique," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 1, no. 1, 1948
- *The Golden Age of Islam*. New York: 1975
- de Longpérier, A. "Les Millarès: Étude sur un Monnaie du XIII^e Siècle," *Journal des Savants*, 1876
- Lopez, R.S. *Studi sull'Economia Genovese nel Medio Evo*. Turin: 1936

- "Silk Industry in the Byzantine Empire," *Speculum*, vol. 20, no. 1, 1945
- "In Search of a Business Class in Thirteenth Century Genoa," *Journal of Economic History*, supp., 1945a
- "Italian Leadership in the Medieval Business World," *Journal of Economic History*, vol. 8, no. 1, 1948
- "The Dollar of the Middle Ages," *Journal of Economic History*, vol. 11, 1951
- "Still Another Renaissance?" *American Historical Review*, vol. 57, no. 1, 1951a
- "L'Éveil Économique de l'Occident," *Cahiers d' Histoire Mondiale*, vol. 1, no. 3, 1954
- *Settecento Anni Fa: il Ritorno all'Oro nell'Occidente Duecentesco*. Naples: 1955
- "Back to Gold, 1252," *Economic History Review*, 2nd ser., vol. 9, no. 2, 1957
- "East and West in the Early Middle Ages," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. Havighurst. Boston: 1958
- "Alle Origini del Capitalismo Genovese," *Storia dell'Economia Italiana*. Ed. C. M. Cipolla. Einaudi: 1959
- "Trade in Seventh Century Byzantium," *Dumbarton Oak Papers*, no. 13, 1959a
- *Naissance de l'Europe*. Paris: 1962
- "Market Expansion: the Case of Genoa," *Journal of Economic History*, vol. 24, 1964
- *The Birth of Europe*. New York: 1967
- Muhammad and Charlemagne: a Revision," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*, Ed. A. Havighurst. London: 1969
- *The Commercial Revolution of the Middle Ages: 950–1350*. Cambridge: 1976
- "The East and West in the Middle Ages," in *The Shape of Medieval Monetary History*, art. 6, London: 1986
- "The Trade of Medieval Europe: the South," *Cambridge Economic History of Europe*, 2nd ed., vol. 2., 1987
- Lopez, R. S., and Raymond, I. W. *Medieval Trade in the Mediterranean World*. London and New York: 1955–56
- Lopez, R. S. et al. "England to Egypt: Long Term Trends in Long Distance Trade," in *Studies in the Economic History of the Middle East*, Ed. M. A. Cook. London: 1970
- Loseby, S. T. "Marseille and the Pirenne Thesis II: "Ville Morte," in: *The Long Eighth Century: Production, Distribution, and Demand*. Eds. I. L. Hansen and C. Wickham. Leiden: 2000
- Lot, F. *La Fin du Monde Antique et le Début du Moyen Âge*. Paris: 1927
- *The End of the Ancient World and the Beginnings of the Middle Ages*. London: 1931
- Luzzatto, G. *Breve Storia Economica d'Italia Medievale*. Piccola: 1958

- *An Economic History of Italy from the Fall of the Roman Empire to the Beginning of the Sixteenth Century*. Tr. P. Jones. London and New York: 1961
- *Dai Servi della Gleba agli Albori del Capitalismo: Saggi di Storia Economica*. Bari: 1966
- Lyon, B. "Historical Reality," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Markov, A. *Topografia Kladov Vostochnykh Monet: Sasanidskikh i Kufischeskikh*. St. Petersburg: 1910
- de Mas-Latrie, L. *Traité de Paix et de Commerce et Documents Divers Concernant les Relations des Chrétiens avec les Arabes d'Afrique Septentrionale au Moyen Âge*. Paris: 1866
- Mateu y Llopis, F. "Le Repoblación Musulmana del Reino de Valencia en el Siglo XIII y las Monedas de Tipo Al-Mohade," *Boletín de la Sociedad Castellonense de Cultura*, vol. 28, 1952
- McCartney, C. *The Magyars in the Ninth Century*. Cambridge: 1938
- McLaughlin, T. "The Teachings of the Canonists on Usury, *Medieval Studies*, pt. 1: 1939, pt. 2: 1940
- Miles, G. "Byzantine Miliaresion and Arab Dirham," *Museum Notes, ANS*, no. IX, 1970
- Miskimin, H. "Two Reforms of Charlemagne: Weights and Measures in the Middle Ages," *Economic History Review*, vol. 1, no. 1, 1967
- *The Economy of Early Renaissance Europe*. New Jersey: 1969
- Mitchell, W. *Essay on the Early History of the Law Merchant*. New York: 1969
- Molmenti, P. *Venice: Its Individual Growth from the Earliest Beginnings of the Republic to the Fall of the Republic*. Tr. H. F. Brown. Chicago: 1906
- Morrison, K. "Numismatics and Carolingian Trade: a Critique of the Evidence," *Speculum*, vol. 38, no. 3, 1963
- Moss, H. St. L. B. *The Beginning of the Middle Ages*. New York: 1931
- "Economic Consequences of the Barbarian Invasions," *Economic History Review*, vol. 7, 1936–37
- *The Birth of the Middle Ages: 395–814*. Oxford: 1965
- "Economic Consequences of the Barbarian Invasions, in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*, Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Munro, D. and Sellery, G. *Medieval Civilization*. New York: 1914, 1964
- Müller, G. *Documenti sulle Relazioni delle Città Toscane coll'Oriente Cristiano*. Firenze: 1879
- Noonan, T. "Medieval Islamic Copper Coins from European Russia and the Surrounding Regions: the Use of the *Fals* in Early Islamic Trade with Eastern Europe," *JAOS*, vol. 94, no. 4, 1974
- "Pre-1970 Dirham Hoards from Estonia and Latvia," *Journal of Baltic Studies*, vol. 8, no. 3, art. 1, 1977, and vol. 9, no. 2, art. 4, 1978
- "When Did the First Dirhams Reach the Ukraine?" *Harvard Ukrainian Studies*, vol. 2, no. 1, 1978

- "When and How *Dirhams* First Reached Russia, a Numismatic Critique of Evidence," *Cahiers du Monde Russe et Soviétique*, vol. 1, pts. 3 and 4, 1980
- "Ninth Century *Dirham* Hoards from European Russia: a Preliminary Analysis," in *Viking Age Coinage in the Northern Lands*. Eds. M. Blackburn and D. Metcalf. Oxford: 1981
- "Did the Khazars Possess a Monetary Economy? An Analysis of the Numismatic Evidence," *Archivum Eurasiae Medii Aevi*, no. 2, 1982a
- "Ninth Century *Dirham* Hoards from Northwestern Russia and the Southeastern Baltic," *Journal of Baltic Studies*, vol. 23, no. 2, 1982b
- "Why *Dirhams* First Reached Russia: the Role of Arab-Khazar Relations in the Development of the Earliest Islamic Trade with Eastern Europe," in *Archivum Eurasiae Medii Aevi*, vol. 4, 1984a
- "The Regional Composition of Ninth-Century *Dirham* Hoards from European Russia," *Numismatic Chronicle*, no. 144, 1984b
- "Early 'Abbāsid Mint Output," *JESHO*, vol. 29, 1986
- Okey, T. *Venice and Its Story*. London: 1930
- Oliver, E. H. *Roman Economic Conditions to the Close of the Republic*. Toronto: 1907
- Oman, C. *The Dark Ages: 476–918*. London: 1959
- *The Coinage of England*. Oxford: 1961
- Origo, I. *The Merchant of Plato*. New York: 1957
- Painter, S. *A History of the Middle Ages: 284–1500*. London: 1972
- Papadopoli, N. *Le Monete di Venezia*. Venice: 1893
- Phillips, K. *Boiling Point*. New York: 1993
- Pigulevskaya, H. B. *Araby u Granits Vizantii i Irana v. IV–VI (Arabs on the Boundary of Byzantium in the 4th to 6th Centuries)*. Moscow: 1964
- Pirenne, H. "The Stages in the Social History of Capitalism," *American Historical Review*, vol. 19, 1914
- *Les Villes du Moyen Âge*. Brussels: 1927
- "Le Commerce du Papyrus dans la Gaule Mérovingienne," *Comptes Rendus des Séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres*, 1928
- *Economic and Social History of Medieval Europe*. London: 1972
- *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade*. Princeton: 1974a
- *Muhammad and Charlemagne*. London: 1974b
- Postan, M. M. "Credit in Medieval Trade," *Economic History Review*, vol. 1, 1927–28
- "The Rise of a Monetary Economy," in *Essays in Medieval Agriculture and General Problems of the Medieval Economy*. Cambridge: 1973
- *Medieval Trade and Finance*. Cambridge: 1973a
- Pounds, N. J. G. *An Economic History of Medieval Europe*. New York: 1974
- Prawer, J. *The World of the Crusaders*. New York: 1972
- *The Latin Kingdom of Jerusalem*. London: 1972a

- Pritsak, O. "An Arabic Text on the Trade Route of the Corporation of ar-Rūs in the Second Half of the Ninth Century," *Folia Orientalia*, vol. 12, 1970
- "The Khazar Kingdom's Conversion to Judaism," in *Studies in Medieval Eurasian History*, art. 9. London: 1981a
- *The Origins of Rūs*. Cambridge: 1981b
- "The Name of the Third Kind of Rūs and Their City," in *Studies in Medieval Eurasian History*, vol. XII. London: 1982
- Prou, M. "Les Monnaies Mérovingiennes," *Catalogue des Monnaies Françaises de la Bibliothèque Nationale*. Paris: 1892
- "Les Monnaies Carolingiennes," *Catalogue des Monnaies Françaises de la Bibliothèque Nationale*. Paris: 1896
- Pryor, J. H. "The Origins of the Commenda Contract," *Speculum*, vol. 52, 1977
- "Commenda: the Operation of the Contract at Marseilles," *Journal of European Economic History*, vol. 13, no. 4, 1984
- "Mediterranean Commerce in the Middle Ages: a Voyage Under Contract of Commenda," in *Commerce, Shipping, and Naval Warfare in the Medieval Mediterranean*, art. 3. London: 1987
- "The Working Method of a Thirteenth Century French Notary: the Example of Giraud Amalric and the Commenda Contract," in *Commerce, Shipping, and Naval Warfare in the Medieval Mediterranean*, art. 1. London: 1987a
- Renouard, Y. *Les Hommes d'Affaires Italiens au Moyen-Âge*. Paris: 1949
- Reynolds, R. "Genoese Trade in the Late Twelfth Century, Particularly in Cloth from the Fairs of Champagne," *Journal of Economic and Business History*, vol. 3, no. 3, 1931
- *Europe Emerges: Transition Toward an Industrial Worldwide Society*. Madison: 1961
- Richardson, A. B. "Notice of a Hoard of Broken Silver Ornaments and Anglo-Saxon and Oriental Coins found in Skye," *Proceedings of the Society of Antiquaries of Scotland*, 1891-92
- Riising, A. "The Fate of Pirenne's Theses on the Consequences of the Islamic Expansion," *Classica et Medievalia*, vol. 13, 1952
- Robbert, L. B. "The Venetian Money Market, 1150 to 1229," *Studi Veneziani*, vol. 8, 1971
- "Monetary Flows - Venice, 1150-1400," in *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern World*. Ed. J. F. Richards. Durham: 1983
- Roberts, P. C. "The Pirenne Thesis: Toward Reformulation," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Review*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1975
- Rogers, M. "China and Islam - the Archaeological Evidence in al-Mashriq," in *Islam and the Trade of Asia*. Ed. D. S. Richards. Oxford: 1970
- de Roover, R. "Partnership Accounts in Twelfth Century Genoa," *Bulletin of the Business Historical Society*, no. 15, pt. 6, 1941
- *L'Evolution de la Lettre de Change, XIV^e-XVIII^e Siècles*. Paris: 1953

- "The Concept of 'Just Price:' Theory and Economic Policy," *Journal of Economic History*, vol. 18, 1958
- "The Organization of Trade," *Cambridge Economic History of Europe*, vol. 3. Cambridge: 1965
- *The Rise and Decline of the Medici Bank, 1397–1494*. New York: 1966
- "The 'Cambium Maritimum' Contract According to the Genoese Notarial Records of the Twelfth and Thirteenth Centuries," in *Economy, Society, and Government in Medieval Italy*, Ed. D. Herlihy. Kent: 1969
- "Partnership Accounts in Twelfth Century Genoa," in *The History of Accounting*. Eds. A. C. Littleton and B. Yamey. New York: 1978
- Rostovtzeff, M. *The Social and Economic History of the Roman Empire*. Oxford: 1926
- Rovelli, A. "Some Considerations on the Coinage of Lombard and Carolingian Italy," in: *The Long Eighth Century: Production, Distribution, and Demand*. Eds. I. L. Hansen and C. Wickham. Leiden: 2000
- Rowling, M. *Everyday Life in Medieval Times*. New York: 1968
- Runciman, S. *A History of the Crusades*. Cambridge: 1966
- Sabbe, É. "Quelques Types de Marchands des IX^e et X^e Siècles," *Revue Belge de Philologie et d'Histoire*, vol. 13, 1934
- "L'Importation des Tissus Orientaux en Europe Occidentale," *Revue Belge de Philologie et d'Histoire*, vol. 14, 1935
- Sambon, G. *Repertorio Generale delle Monete Coniate in Italia*, pt. 1. Paris: 1912
- Sapori, A. "Il Guisto Prezzo Nella Dottrina di San Tommaso," *Studi di Storia Economica Medievale*. Sansoni: 1946
- Savoli, G. *Il Capitalismo Antico*. Bari: 1929
- Sawyer, P. *The Age of the Vikings*. London: 1921
- *Kings and Vikings*. New York: 1982
- Sayous, A. "Les Transformations des Méthodes Commerciales dans l'Italie Médiévale," *Annales. Économies, sociétés, civilisations*, vol. 1, no. 2, 1929
- Schaube, A. *Handelsgeschichte des Romanischen Völker des Mittelmeergebiets bis zum Ende der Kreuzzüge*. Munich: 1906
- Scheffer-Boichorst, P. "Kleinere Forschungen zur Geschichte des Mittelalters IV: Zur Geschichte der Syrer im Abendland," *Mitteilungen des Instituts für Österreichische Geschichtsforschung*. vol. 4, 1885
- Schulte, A. *Geschichte des Mittelalterlichen Handels und Verkehrs zwischen Westdeutschland und Italien mit Ausschluss von Venedig*, vol. 1. Munich: 1900
- Scott, M. *Medieval Europe*. Oxford: 1964
- Shahid, I. *Byzantium and the Arabs in the Sixth Century*. Washington D.C.: 1995
- Skovmand, R. *De Danske Skattefund*. Copenhagen: 1942

- Smith, A. "On Anglo-Saxon Coins Found in Ireland," *Numismatic Chronicle*, new ser., vol. 3, 1863
- Sombart, W. *Der Moderne Kapitalismus*. Munich: 1916
- Spufford, P. *Money and Its Uses in Medieval Europe*. Cambridge: 1988
- Stevenson, W. "Al-Idrīsī's Map of Scotland," *Scottish Historical Review*, vol. 27, no. 104, 1948
- Strayer, J. *Western Europe in the Middle Ages: a Short History*. New York: 1955
- Strayer, J. and Munro, D. *The Middle Ages: 395–1500*. London, 1942; New York: 1959
- Tafel, G. and Thomas, G. *Urkunden zur älteren Handels- und Staatsgeschichte der Republik Venedig mit besonderer Beziehung auf Byzanz und die Levante vom 9. bis zum Ausgang des 15. Jahrhunderts*. Vienna: 1856
- Tawney, R. *Religion and the Rise of Capitalism*. London: 1970
- Taylor, R. E. *No Royal Road: Luca Pavioli and His Times*. Chapel Hill: 1942
- Thompson, J. W. "The Commerce of France in the Ninth Century," *Journal of Political Economy*, vol. 23, 1915
- *Economic and Social History of the Middle Ages*. New York: 1959
- Thompson, J. W. and Johnson, E. N. *An Introduction to Medieval Europe*. New York: 1937
- Togan, A. Z. V. *Ibn Fadlān's Reisebericht*. Leipzig: 1939
- Trevor-Roper, H. *The Rise of Christian Europe*. New York: 1965
- di Tucci, R. *Studi sull'Economia Genovese del Secolo Decimosecondo, II: La Banca Privata*. Turin: 1933
- di Tucci, R. and Dunbar, C. "The Bank of Venice," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 6, 1961
- Usher, A. P. "The Origins of Banking: the Primitive Bank of Deposit, 1200–1600," *Economic History Review*, vol. 4, 1932–34
- *The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe*, New York: 1943
- Vaux, W. S. W. "On the Discovery of Kufic Coins in Sweden and on the Shores of the Baltic," *Numismatic Chronicle*, vol. 13, 1853
- "An Account of a Find of Coins in the Parish of Goldborough," *Numismatic Chronicle*, new ser., vol. 1, 1861
- Vasiliev, A. "Economic Relations Between Byzantium and Old Russia," *Journal of Economic and Business History*, vol. 4, no. 2, 1932
- *Byzance et les Arabes: la Dynastie d'Amorium, A.D. 820–867*. Brussels: 1935
- Vercautern, F. "L'Interprétation Économique d'une Trouvaille de Monnaies Carolingiennes faite après d'Amiens," *Revue Belge de Philologie et d'Histoire*, vol. 13, 1934
- Verdansky, G. *A History of Russia*. New Haven: 1933
- Verlinden, C. *L'Esclavage dans Europe Médiévale*. Bruges: 1955

- della Vida, G. Levi. "La Correspondenza di Berta di Toscana col Califfo Muktafi," *Revista Storica Italiana*, 1954
- de Villard, M. "La Montezione nell'Italia Barbarica," *La Revista Italiana di Numismatica*, vol. 32, 1919; vol. 33, 1920; vol. 34, 1921
- "La Montezione nell'Etât Barbarica, *La Revista Italiana di Numismatica*, vol. 38, 1926
- Vitale, V. "Documenti sul Castello di Bonifacio nel Secolo XIII," *Atti della Società Ligure di Storia Patria*, vol. 65, 1936
- Waley, D. *The Italian City Republics*. New York: 1969
- Walker, T. "The Italian Gold Revolution of 1252: the Shifting Currents in the Mediterranean Flow of Gold," in *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern World*. Ed. J.F. Richards. Durham: 1983
- Wallace-Hadrill, J. *Early Medieval History*. Oxford: 1975
- Walmsley, A. "Production, Exchange, and Regional Trade in the Islamic Eastern Mediterranean," in: *The Long Eighth Century: Production, Distribution, and Demand*. Eds. I. L. Hansen and C. Wickham. Leiden: 2000
- Watson, A.M. "Back to Gold – and Silver," *Economic History Review*, vol. 20, no. 1, 1967
- Weber, M. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: 1958
- Webster, A. *A General History of Commerce*. Boston: 1903
- White, L. "The Northward Shift of Europe's Focus," in *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Ed. A. F. Havighurst. London: 1969
- Wildavsky, A. and Weber, C. *A History of Taxation and Expenditure in the Western World*. New York: 1986
- Woolf, A. *A Short History of Accounting and Accountancy*. London: 1912